

الْحَصْوَلُ فِي عِلْمِ اُصُولِ الْفِقْهِ

للإمام الأطهوري النظار المفسر
فِي الرَّدِّيْنِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَمَّرٍ بْنُ الْحُسَيْنِ الرَّازِيِّ

١٤٩٦ هـ / ٥٤٤ م

دَرَاسَةٌ وَتَحْمِيْقٌ
الدُّكْتُورُ طَهُ جَبَابِرَفِيَاضُ الْعَلَوَانِيُّ

الْجُزْءُ الثَّانِي

مَوْسِسَةُ الرِّسَالَةِ

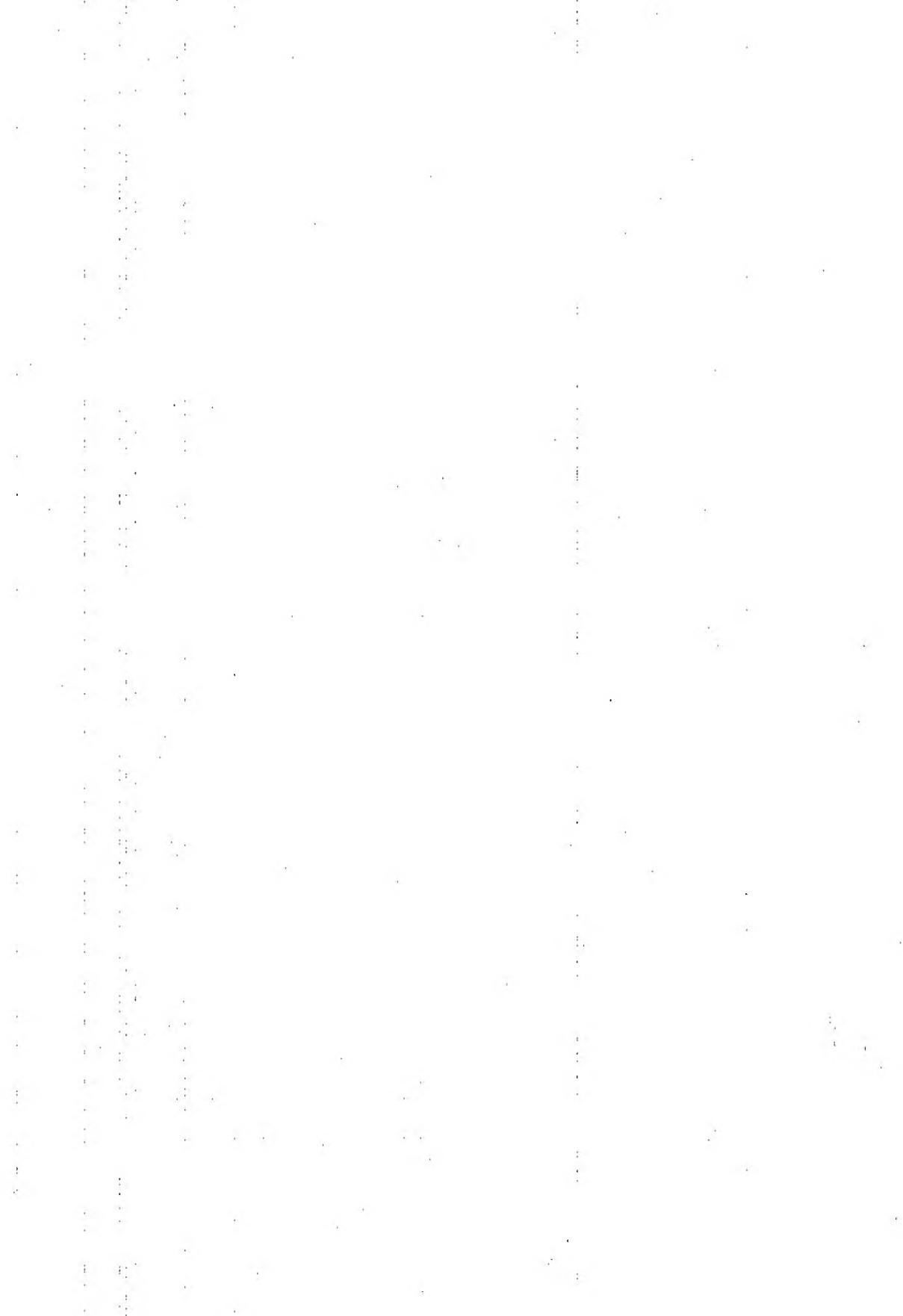
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلام في الأوامر والنواهي

وهو مرتبٌ على مقدمة، وثلاثة أقسامٍ:

أما المقدمة ففيها^(١) مسائلٌ:

(١) في آزيدة: «ثلاثة» بعدها، ولفظ نـ: «فـ»



المَسْأَلَةُ الْأُولَى: اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ لِفْظَةً^(١) «الْأَمْرُ» حَقِيقَةً فِي القُولِ المُخْصُوصِ . وَاتَّخَلَفُوا فِي كُونِهِ حَقِيقَةً فِي غَيْرِهِ : فَزُعمَ بَعْضُ الْفَقِيهَاءِ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْفَعْلِ أَيْضًا . وَالْجَمِيعُونَ عَلَى أَنَّهُ مَحَاجَزٌ فِيهِ . وَزَعْمُ أَبْوِ الْحَسِينِ [الْبَصْرِيُّ]^(٢) : أَنَّهُ مُشَرِّكٌ بَيْنَ «الْقُولِ المُخْصُوصِ» وَبَيْنَ «الشَّيْءِ» وَبَيْنَ «الصَّفَةِ» ، وَبَيْنَ «الثَّائِنِ»^(٣) وَ«الطَّرِيقِ»^(٤) . وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي القُولِ المُخْصُوصِ [فَقْطَ] .

لَا: أَنَا أَجْمَعْتُنَا عَلَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي القُولِ المُخْصُوصِ^(٥) : فَوْجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ حَقِيقَةً فِي غَيْرِهِ دَفْعًا لِلَاشْتِراكِ . وَمِنَ النَّاسِ مَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ حَقِيقَةً فِي الْفَعْلِ - بِأَمْوَالِهِ : أَحَدُهُمْ لَوْ كَانَ [لِفْظُ]^(٦) الْأَمْرُ حَقِيقَةً فِي الْفَعْلِ ، لَاطْرَدَ - فَكَانَ يُسَمَّى [الْأَكْلُ أَمْرًا]^(٧) ، [وَالشَّرْبُ]^(٨) أَمْرًا . وَثَانِيَهُ : وَلَكَانَ يُشَتَّتُ لِلْفَاعِلِ اسْمُ الْأَمْرِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لَأَنَّ مَنْ قَامَ أَوْ قَعَدَ ، لَا يُسَمَّى أَمْرًا^(٩) .

(١) فِي نَ : «الْفَظُ» .

(٢) هَذِهِ الْزِيادةُ مِنْ صِ .

(٣) آخِرُ الورقة (٤٠) مِنْ يِ .

(٤) راجِعُ قُولِ أَبِي الْحَسِينِ هَذَا وَاسْتِدَالَةُ عَلَيْهِ فِي الْمُعْتَدِ (١/٤٥ - ٤٧) وَفَدْ جَزْمُ فِيهِ بِاشْتِراكِهَا فِيمَا ذُكِرَ ، وَلَمْ يَجْزِمْ بِذَلِكَ فِي شَرْحِ الْعَمَدِ ، بَلْ قَالَ: وَاعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَعْدُ أَنْ يَكُونَ قَوْلًا: «أَمْرٌ» مُشَرِّكٌ بَيْنَ أَشْيَاءَ وَيَخْصُصُ بَعْضَهَا... . راجِعُ: الْكَاشِفُ (١/٢٣٠ - بِ) .

(٥) مَا يَبْيَنُ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ نَ ، آَ ، لَ ، وَأَثَبَتَ فِي يِ عَلَى الْهَامِشِ وَهُوَ مِنْ صِ ، حِ .

(٦) لَمْ تَرَدِ الْزِيادةُ فِي نَ ، حِ ، آَ .

(٧) سَقَطَتِ الْزِيادةُ مِنْ آَ .

(٨) سَاقِطٌ مِنْ يِ ، وَعِبَارَةُ لَ: «أَوْ الشَّرْبُ أَمْرًا». هَذَا . وَانْظُرْ مَا أُورَدَهُ الْأَمْدِيُ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ فِي الْأَحْكَامِ (٢/٣) . وَانْخِتَارُهُ أَنَّهُ مَتَوَاطِئٌ ، وَبِذَلِكَ أَحَدَثَ قَوْلًا آخَرَ . وَانْظُرْ مَنَاقِشَةَ الْأَصْفَهَانِيِّ لِهِ فِي الْكَاشِفِ (١/٢٣٢ - ٢٣٣ - بِ) .

(٩) أَيْ لَرَكَانَ لِفَظُ «الْأَمْرُ» حَقِيقَةٌ فِي «الْفَعْلِ» - لَا شَتَقَ مِنْهُ اسْمُ الْفَاعِلِ: لِكُونِ الاشْتِقَاقِ =

وثلاثها: أن للأمر لوازماً^(١)، ولم يوجد شيء منها في الفعل: فوجئ أن لا يكون الأمر حقيقة في الفعل.

بيان الأول: أن الأمر يدخل فيه الوصف بالمطين والعاصي، وضدُّه النهي، ويمنع منه الخرس والسكوت؛ لأنهم^(٢) يستهجنون في الآخرين والساكت أن يقال^(٣) وقع منه أمر.

وعدوا «الأمر» - مطلقاً - من أقسام الكلام، كما عدوا «الخبر» - مطلقاً - منه: وكل ذلك ينافي كون الأمر حقيقة إلا في القول.

ورابعها: أنه يصح نفي الأمر عن الفعل - فيقال: إنه ما أمر [بـ]^(٤) ولكن^(٥) فعله.

وهذه الرجوة ضعيفة:

أما الأول - فلأنه^(٦) لا نسلم أن من شأن الحقيقة الاطراد، وقد تقدم

[بيان^(٧)] هذا المقام^(٨).

سلمناه؛ لكن لا نسلم أنه لا [يصح أن^(٩)] يقال للأكل والشرب^(١٠): أمر^(١١).

وعن الثاني: ما تقدم في باب المجاز: أن الاستئثار غير واجب في كل الحقائق^(١٢).

= من لوازم الحقيقة، دون المجاز، ويلزم من هذا أن يكون القاعدة أمراً وكذا الأكل والشارب: واللازم باطل. انظر: البكاف (١٢٢ - ب).

(١) كذا في ن، وعبارة ل، ي، آ، ص، خ: «الأمر له لوازمه».

(٢) لفظ ن: «لأنه».

(٣) سقطت الزيادة من ن.

(٤) في ن: «ولكنه».

(٥) في ص: «فإنما».

(٦) سقطت الزيادة من ن.

(٧) انظر الجزء الأول ص (٣٤٣) وما بعدها.

(٨) هذه الزيادة من ن.

(٩) في آ، ح زبادة: «أنه».

(١٠) كذا في جميع الأصول والمناسب التعبير بـ«للأكل والشارب أمر»، بصيغة اسم الفاعل في الكلمات الثلاث.

(١١) فالروائع حقائق. ولكن لا يشتق لها.

وعن الثالث: أنَّ العَرَبَ^(١) إنما حَكَمُوا بِتِلْكَ الصَّفَاتِ فِي الْأَمْرِ، بِمَعْنَى
[القولِ]؛ فَإِنَّكُمْ أَدْعَيْتُمْ أَنَّهُمْ حَكَمُوا بِهِ فِي كُلِّ مَا يَسْمَى أَمْرًا فَهُوَ مُمْنَعٌ.
وعن الرابع: لَا نَسْلَمُ أَنَّهُمْ جَرِزاً وَنَفِيَّةً مُطْلَقاً.

وَاحْتَجَ القَائِلُونَ بِأَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْفَعْلِ، بِوجَهِينَ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّ أَهْلَ الْلُّغَةِ يَسْتَعْمِلُونَ [الْفَظْلَةَ]^(٢) [«الْأَمْرُ» فِي الْفَعْلِ]، وَظَاهِرُ
الاستعمالِ الحَقِيقَةُ^(٤).
بِيَانِ الْاسْتِعْمَالِ: الْقُرْآنُ، وَالشِّعْرُ، وَالْعُرْفُ.

أَمَا الْقُرْآنُ فَقُولُهُ سَبْحَانُهُ وَتَعَالَى: «خَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنَورُ^(٥)» وَالْمَرَادُ
مِنْهُ: الْعَجَابُ الَّتِي فَعَلَهَا اللَّهُ - تَعَالَى . وَقُولُهُ تَعَالَى: «أَتَنْجِيْنَ مِنْ أَمْرِ
اللَّهِ»^(٦)، وَأَرَادَ بِهِ: الْفَعْلُ؛ وَقُولُهُ: «وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ»^(٧)، «وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا
وَاحِدَةٌ كَلْمَحٌ بِالْبَصَرِ»^(٨)، وَقُولُهُ: «تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ»^(٩)، وَقُولُهُ:
«مُسْخَرَاتٌ بِأَمْرِهِ»^(١٠).

وَأَمَّا الشِّعْرُ فَقُولُهُ:

★ لَأَمْرٍ مَا يُسْوَدُ مَنْ يَسْوَدُ^(١١) ★

(١) عِبَارَةٌ: «أَنَّ أَهْلَ الْعُرْفِ».

(٢) كَذَا فِي آ، ح، وَلِفَظُ، ي، ل، ص: «فَإِذَا».

(٣) فِي ص، ي: «الْفَظْلَةُ» وَسَقَطَتْ مِنْ ن، ل. (٤) فِي ن، آ، ل: «لِلْحَقِيقَةِ».

(٥) الآية (٤٠) مِنْ سُورَةِ «هُودٍ».

(٦) الآية (٧٣) مِنْ سُورَةِ «هُودٍ».

(٧) الآية (٩٧) مِنْ سُورَةِ «هُودٍ».

(٨) الآية (٥٠) مِنْ سُورَةِ «الْقُمرِ».

(٩) الآية (٦٥) مِنْ سُورَةِ «الْأَعْرَافِ».

(١٠) الآية (٦٥) مِنْ سُورَةِ «الْحِجَّةِ».

(١١) عِجزُ بَيْتٍ لِأَنْثَى بْنِ مَدْرَكَةِ الْخَثْعَبِيِّ جَرِيٌّ مُثْلَأً وَالْبَيْتُ كَامِلٌ:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرٍ مَا يُسْوَدُ مَنْ يُسْوَدُ
وَقَدْ وَرَدَ الْبَيْتُ بِالْأَلْفَاظِ ذَاتِهَا مَعْزُواً إِلَيْهِ فِي: الْحِيَوانِ (٨١/٢)، وَالْخِزانَةِ تَهَارُونَ
(٨٧/٢)، الشَّاهِدِ (١٧٠)، وَشَرْحِ المَفْصِلِ (١٢/٣)، وَهَامِشِ الْبَيَانِ وَالتَّبَيِّنِ (٣٥٢/٢)،
(٣١٨/٣)، وَهَامِشِ الْخَصَائِصِ (٣٢/٣)، وَبِهِجَّةِ الْمَجَالِسِ (٦٠٩) غَيْرُ أَنَّهُ فِيهِ (ذِي =

وأما العرف - فقولُ العربُ^(٢) في خبرِ الزباء^(١) :

★ لَأْمَرٌ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ^(٣) ★

ويقولونَ : «أَمْرٌ^(٤) فلانٌ مُسْتَقِيمٌ ، وَأَمْرَةٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ» ، وإنما يريدونَ : طرائقَهُ^(٥) وأفعالَهُ [وأحوالَهُ^(٦)].

ويقولونَ : هذا أَمْرٌ عَظِيمٌ ، كما يقولونَ : «خَطْبٌ عَظِيمٌ»^(٧) ، «وَرَأَيْتُ مِنْ فلانٍ أَمْرًا هَالَّنِي» .

- صلاح) بدلًا من (ذى صباح)، ولعله تصنیف في الطبع أو النسخ.

وفي الكتاب (١١٦/١)، وشرح شواهده (١١٦/١) منسوباً لرجل من خثيم من غير ما تسمية له والبيت في الكتاب «شيء ما» بدلًا من «الأمر ما».

وورد البيت بروايته المشهورة (الأمر ما) من غير ما عزوه في البيان والتبيين (٣٥٢/٢) و(٣٢٨/٣)، ورسائل الحافظ (٣٠٨)، والبحر المحيط (٢/٢٣٠)، والخصائص (٣٢/٣) وورد العجز وحده بالألفاظ ذاتها من غير ما عزوه في مجمع الأمثال تمحى الدين (٢/١٩٦)، المرجع نفسه ط بيروت (٢/١٩٠)، والأداب (١٥٤)، وأمثال العرب لابن سلام (١٣).

(*) آخر الورقة (٩٠) من ن.

(١) صحفت في ن إلى «الربا» وهو من طرائف التصحيف، وصوابه «الرباء» وهي ملكة تدمير، واسمها: زُوبِيا أو ناثلة. وهي التي قتلت جذيمة الأبرش. انظر شيئاً من أخبارها في الاشتقاد (٣٧٨)، و(٤٩٧)، والكامل (١/١٩٧ - ٢٠٣).

(٢) النصر واحد من الأمثال العربية وقد ورد بالألفاظ المخطوط ذاتها في أمثال العرب للضي (٦٥) ومجمع الأمثال للميداني تمحى الدين عبد الحميد (٢/١٩٦)، ومجمع الأمثال ذاته ط بيروت (٢/١٩٠).

وقد عزاه الميداني في هذين الموضعين إلى الزباء غير أنه أورده مرة أخرى بلفظ «المكر ما جدع قصیر أنفه» وذكر أن العرب قالته حين رأت قصيراً مجدوعاً. انظر مجمع الأمثال تمحى الدين (١/٢٣٥)، والمرجع نفسه ط بيروت (١/٣٢٨).

(٣) لفظ ص: «الأمر». (٤) لفظ آ، ص: «طريقه».

(٥) هذه الزيادة من صن. (٦) في ن، ي، ل: «جيم».

وأَمَّا أَنَّ الْأَصْلَ - فِي الْإِطْلَاقِ الْحَقِيقَةِ - فَقَدْ تَقْدَمَ^(١).

وَثَانِيَهُمَا: أَنَّهُ قَدْ خُولِفَ بَيْنَ^(٤) جَمْعِ الْأَمْرِ بِمَعْنَى الْقَوْلِ، وَبَيْنَ جَمْعِهِ بِمَعْنَى الْفَعْلِ، فَيَقُولُ فِي الْأَوَّلِ «أَوْامِرُ»، وَفِي الثَّانِي: «أَمْرُ»، وَالاشتِقَاقُ عَلَيْهِ الْحَقْقَةُ^(٥).

واحتاج أبو الحسين على قوله - بأنَّ من قالَ: هذا أمرٌ، لم يدرِ السامُعُ أَيْ
هذا الأمور أرادَ !! .

فإذا قال : [هذا^(٣)] أمر بالفعل ، أو أمر فلاين مستقيم ، أو تحرّك هذا الجسم لأمر ، أو جاء زيد لأمر : عقل السامع من الأول «القول» ، ومن الثاني «الشأن» ومن الثالث : أنَّ الجسمَ تحرّك^(٤) لشيء ، ومن الرابع : أن زيداً جاء^(*) لغرضٍ من الأغراض . وتوقف الذهن - عند السمع - يدلُّ على أنه متردُّ بين الكل .

والجواب عن الأول: [أن^(١)] لا نسلم استعمال [هذا^(٢)] اللفظ في الفعل حيث إنه فعل.

أَمَا قُولُهُ تَعَالَى : «حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرًا [ف.] [لِمَ] لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
الْمَرادُ مِنْهُ الْقُولُ أَوْ^(١) الشَّاءُ؟ وَالْفَعْلُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْأَمْرِ، لِعُومٍ كُوْنِهِ شَاءًا،
لَا لِخُصُوصٍ كُوْنِهِ فَعَلًا». .

(١) راجم ص (٣٤٤) وما بعدها من القسم الأول من هذا الكتاب.

(٤) آخر الورقة (٢٥) من ص (٥) آخر الورقة (٦٠) من آ .

(٢) قال في المصباح: «الأمر» بمعنى الحال جمعه: «أمور» وعليه «وما أمر فرعون برشيد». «والأمر» بمعنى الطلب جمعه: «أوامر»: فرقاً بينهما، وجمع «الأمر» أوامر» هكذا يتكلّم به الناس. ومن الأئمة من يصححه. فانظر (١/٣٦) وللإبّاري في شرح «البرهان» كلام طويل في شذوذ جمجم «أمر» على «أوامر» فراجعه في الكافش (١/٢٢٩ - ٢٣٠ - آ).

(٣) سقطت الزهادة من آ. (٤) لفظ ح: (يحرك). .

(٦) لم ترد هذه الزيادة في غير صن.
 (٧) الآية (٤٠) من سورة (هود).

(٨) في ن، آ، ح، ص زيادة: (قلنا) (٩) سقطت الفاء من آ، ح، ص

۷۰ فی آن دنیا

(٤٠) فی آن: «والشان».

وكذا الجوابُ عن الآية الثانية.

[وَمَا] ^(١) قُوله تَعَالَى : «وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرِشِيدٍ» ^(٢) فَلَمْ لَا يَجُوزْ أَنْ يَكُونَ
الْمَرَادُ هُوَ الْقَوْلُ ؟ بَلْ الْأَظْهَرُ ذَلِكَ : لَمَا نَقْدَمْ مِنْ قُولِه : «فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ» ^(٣) ،
أَيْ : أَطَاعُوهُ فِيمَا أَمْرَهُمْ بِهِ ! .

سلمنا: أنه ليس المراد [منه^(٣)] القول، فلِمَ لا يجوز أن يكون المراد: شأنه وطريقه؟!

[و^(٤)] أما قوله تعالى : **(وَمَا أَمْرَنَا إِلَّا وَاحِدَةً)**^(٥) فنقول :
 لا يجوز إجراة^(٦) اللفظ على ظاهره^(٧)؛
 أما أولاً - فـ [لأنه]^(٨) يلزم أن يكون فعل الله - تعالى - واحداً؛ [وهو
 باطل]^(٩) .

وأما ثانيةً - فلأنه^(١٠) يقتضي أن يكون كل فعل الله - تعالى -، لا يحدث إلا
كلم^١ [بـ^(١١)] البصر في السرعة. ومعلوم أنه ليس كذلك.
وإذا وجب صرفه عن الظاهر - علمنا^(١٢) أن المراد [منه^(١٣)] تعالى - من شأنه
[أنه^(١٤)] إذا أراد شيئاً وقام كلام البصر.

واما قوله: «تجري في البحر بأمره»^(١٥)، «مستحرات بأمره»^(١٦) - فلا يجوز حمل الأمر - هنا - على الفعل؛ لأنَّ «الجري» و«التسخير» إنما حصلتا

(٢) الآية (٩٧) من سورة «هود».

(١) سقطت الزيادة من ح.

(٤) سقطت الزيادة من ص ..

(٣) هذه الزيادة من ح.

^(٥) الآية (٥٠) من سورة «القمر».

(٦) كذا في ي، وفي النسخ الأخرى: «إجراوه».

(٧) كذا في آ لفظ غيرها: «الظاهر».

٩) لم ترد الزيادة في آ.

(١١) لم ترد الزيادة في غير ل.

(١٢) كذا في ل، ي، وعبارة ن، آ، جن، ح: «قلنا: المراد».

^{١٣}) كذا في صن، ولفظ آ: «به»، ولم ترد في غيرهما.

(١٤) لم تزد هذه الزيادة في حجم مساحة (الحصة)،
(١٥) الآية (٦٥) من سورة (الحج).

٢٧) اتفاقاً مع نصوص المصحف

بقدريته، لا بفعله: فوجب حمله على الشأن والطريق.
 سلمنا أن لفظ الأمر مستعمل^(١) في الفعل - فلم قلت: إنَّ حقيقةُ فيه؟!
 فإنْ قلْتُم: [لأنَّ^(٢) الأصل في الكلام الحقيقة؛ قلنا: [و^(٣) الأصل عدم
 الاشتراك - على ما تقدم].
 وقد تقدم بيان^(٤) أنَّه إذا دار^(٥) اللفظ بين الاشتراك والمجاز - فالmagic
 أولى^(٦).

والحواب عن الثاني: لم لا يجوز أن تكون «الأمور» جمعاً للأمر - بمعنى
 «الشأن» لا بمعنى «الفعل»؟!
 سلمناه؛ لكن لا نسلم أنَّ الجمع من علامات الحقيقة^(٧)، [على ما تقدم
 بيانه^(٨)].

فأماماً ما احتاج به أبو الحسين، فهو بناء على تردد الذهن عند سماع تلك
 اللفظة بين تلك المعانين؛ وذلك ممنوع؛ فإنَّ الذي يزعم أنَّ حقيقة في
 «القول» يمنع [من^(٩) ذلك] التردد^(١٠)، [اللهُمَّ إِلَّا إِذَا وُجِدَتْ^(١١) قرينةً مانعةً
 من حمل اللفظ على^(١٢) «القول»، كما إذا استعمل^(١٤) في موضع لا يليق به
 القول؛ فحيثُ ذُكر^(١٥) قرينةً في أنَّ المراد منه غير القول . والله أعلم.

(١) لفظي: «مستعمل»، وهو تصحيف، وفي آ: «يستعمل».

(٢) لم ترد الزيادة في آ.

(٣) سقطت الواو من ح. (٤) لفظ ن، ي، ل، آ: «بيانه».

(٥) كذا في ص، وعبارة غيرها: «إذا كان اللفظ ذاتاً».

(٦) راجع ص (٣٥٣) من ق ١ من هذا الكتاب. (٧) في ن، ي، ل، آ: «الحقائق».

(٨) هذه الزيادة من ص، ح. وانظر ص (٣٤٣) وما بعدها من ق ١ من هذا الكتاب.

(٩) لم ترد الزيادة في ن، آ، ح. (١٠) سقطت الزيادة من ن.

(١١) لم ترد الزيادة في ص.

(١٢) في ح زبادة: «فيه».

(١٣) في ن، ي، ل، آ: زبادة: «غير».

(١٤) لفظ آ: «استعملت».

(*) آخر الورقة ٦٤ من ل.

المسألة الثانية: ذَكَرُوا في حدّ «الأمر» - بمعنى «القول» - وجهين:
 أحدهما: ما قاله القاضي أبو بكر، وارتضاه جمهور الأصحاب - أنه هو:
 «القول المقتضي طاعة المأمور، بفعل المأمور به».
 وهذا خطأ؛ أما أولاً^(١) - فلأن لفظتي «المأمور والمأمور به» مشتقتان من
 «الأمر» فيمتنع تعریفهما إلا بالأمر، فلو عرّفنا «الأمر» بهما: لزم الدور.
 وأما ثانياً - فلأن «الطاعة» - عند أصحابنا - موافقة الأمر، وعند المعتزلة:
 موافقة الإرادة؛ فالطاعة^(٢) على قول أصحابنا: لا يمكن^(٣) تعریفها إلا بالأمر،
 فلو عرّفنا الأمر [بها]^(٤): لزم الدور.

وئابهما: ما ذكره^(٥) أكثر المعتزلة وهو: أن الأمر - هو قول القائل لمن دونه:
 «افعل»، أو ما يقوم مقامه».

وهذا خطأ من وجوه:

الأول^(٦): [أنا]^(٧) لو قدرنا [أن^(٨)] الواضح ما وضع لفظة «افعل» لشيء
 أصلاً، حتى كانت هذه اللفظة من المهملات - ففي تلك الحالة: لو تلفظ
 الإنسان بها مع من دونه، لا يقال فيه: إنه أمر.
 ولو أنها صدرت عن النائم والساقي، [أو^(٩)] على سبيل انطلاق اللسان
 بها اتفاقاً، أو على سبيل الحكاية - لا يقال فيه: إنه أمر.
 ولو [أنا]^(١٠) قدرنا: أن الواضح وضع يازء معنى الأمر لفظ^(١١) «افعل» وبازاء
 [معنى^(١٢)] الخبر لفظ «افعل» - لكان المتكلّم بلطف «افعل» أمراً، والمتكلّم بلطف
 «افعل» مُخبراً.

- (٢) عبارة آ: «بالطاعة فعل».
- (٤) سقطت الزيادة من ل، ن.
- (٦) لفظل، ن: «أحدها».
- (٨) سقطت هذه الزيادة من ل، ن.
- (٩) سقطت الزيادة من آ، وأبدلت في ل بـ (و)
- (١٢) سقطت الزيادة من ص، ح.

- (١) في ص: «الأول».
- (٣) لفظل: «لا يكفي».
- (٥) لفظى: «ذكريوه».
- (٧) لم ترد الزيادة في ل، ن، وفي آ: «أن».
- (١١) في آ: «النقطة».

فعلمـنا أنـ تحـديد^(١) مـاهـيـةـ الـأـمـرـ بـالـصـيـغـةـ الـمـخـصـوصـةـ - باـطـلـ.

الـثـانـيـ: أـنـ الـمـطـلـوبـ تـحـديـدـ مـاهـيـةـ الـأـمـرـ - منـ حـيـثـ إـنـهـ أـمـرـ - وـهـيـ^(٢) حـقـيقـةـ لـاـ تـخـتـلـفـ بـاـخـتـلـافـ الـلـغـاتـ، فـإـنـ التـرـكـيـ قـدـ يـأـمـرـ وـيـنـهـيـ. وـمـاـ ذـكـرـوـهـ لـاـ يـتـنـاوـلـ [إـلـاـ^(٣)] الـأـلـفـاظـ الـعـرـبـيـةـ.

فـإـنـ قـلـتـ: قـوـلـهـ^(٤): «أـوـ ماـ يـقـومـ^(٥) مقـامـهـ»، اـحـتـرـازـ عـنـ هـذـيـنـ الإـشـكـالـيـنـ اللـذـيـنـ ذـكـرـهـمـاـ^(٦).

قـلـتـ: [قـوـلـهـ^(٨)] [«أـوـ ماـ^(٩) يـقـومـ مقـامـهـ» - يـعـنـيـ^(١٠) بـهـ^(١١): كـوـنـهـ قـائـمـاـ مقـامـهـ فـيـ الدـلـالـةـ عـلـىـ كـوـنـهـ طـالـبـاـ لـلـفـعـلـ، أـوـ يـعـنـيـ بـهـ شـيـئـاـ آخـرـ؟!ـ].

فـإـنـ كـانـ الـمـرـادـ [هـوـ^(١٢)] الـثـانـيـ - فـلـاـ بدـ مـنـ بـيـانـهـ؛ وـإـنـ كـانـ الـمـرـادـ [هـوـ^(١٣)] الـأـوـلـ - صـارـ مـعـنـيـ حـدـ^(١٤) الـأـمـرـ - هـوـ^(١٥): قـوـلـ القـائلـ لـمـنـ دـوـنـهـ: «أـفـعـلـ»، أـوـ مـاـ يـقـومـ مقـامـهـ فـيـ الدـلـالـةـ عـلـىـ طـلـبـ الـفـعـلـ.

وـإـذـ ذـكـرـنـاهـ - عـلـىـ هـذـاـ الـوـجـهـ - كـانـ قـوـلـنـاـ: «الـأـمـرـ هـوـ: الـلـفـظـ الدـالـلـ عـلـىـ طـلـبـ الـفـعـلـ» كـافـيـاـ؛ وـحـيـثـنـدـ: يـقـعـ التـعـرـضـ لـخـصـوصـ صـيـغـةـ «أـفـعـلـ» ضـائـعـاـ.

الـثـالـثـ: أـنـاـ سـبـيـنـ - إـنـ شـاءـ اللهـ تـعـالـىـ -: أـنـ الرـبـةـ غـيرـ مـعـتـبـرـةـ؛ وـإـذـ ثـبـتـ فـسـادـ هـذـيـنـ^(١٦) الـحـدـيـنـ - فـنـقـولـ:

الـصـحـيـحـ أـنـ يـقـالـ: الـأـمـرـ «طـلـبـ الـفـعـلـ» بـالـقـوـلـ - عـلـىـ سـبـيلـ الـاسـتـعلاـءـ^(١٧).

(١) آخر الورقة (٤١) مني.

(٢) لفظي: «وهو».

(٣) لفظي: «إلى» وهو تصحيف، وسقطت من ن.

(٤) كذا في ن، وهو الأنسب قولهما.

(٥) في ل، ي: «أو ما يقام».

(٦) آخر الورقة (٦١) من آ.

(٧) لفظ غير ص: «ذكرتموهما».

(٨) سقطت هذه الزيادة من ص، ل.

(٩) في ن، ي، ل: «وما يقوم».

(١٠) لفظ ن: «تعني».

(١١) في ن: «عن كونه».

(١٢) لم ترد الزيادة في ل، ي.

(١٣) لفظ ص: «الحد».

(١٤) في ح: «وهو».

(١٥) آخر الورقة (٦٢) من ح.

(١٧) وافق الإمام المصنف باعتبار قيد «الاستلاء»، أبي الحسين البصري فراجع: المعتمد =

ومن الناس من لم يتعذر هذا القيد الأخير.

المسألة الثالثة: [في ماهية الطلب]^(١).

اعلم^(٢) أن تصور ماهية الطلب حاصل لكل العلاء - على سبيل الاختصار، فإن من لم يمارس شيئاً من الصنائع العلمية، ولم يعرف الحدود والرسوم - قد يأمر وينهى، ويدرك تفرقة بديهيّة بين طلب الفعل وبين^(٣) [طلب^(٤)] الترك وبينهما وبين [المفهوم^(٥)] من^(٦) الخبر، ويعلم^(٧): أن ما يصلح جواباً لأحدهما، لا يصلح جواباً للأخر^(٨).

ولولا أن ماهية الطلب متصورة تصوراً بديهيّاً، وإلا لَمْ صَحْ ذلك.

ثم نقول: معنى الطلب ليس نفس الصيغة؛ لأن ماهية الطلب لا تختلف باختلاف النواحي والأمّم؛ وكان^(٩) يحتمل في الصيغة التي وضعوها^(١٠) للخبر، أن يضعوها للأمر، وبالعكس. فما هي ماهية الطلب: ليست نفس الصيغة، ولا شيئاً من صفاتِها، بل هي: ماهية قائمة بقلب المتكلّم تجري مجرّى علميّه^(١١) وقدرتِه، وهذه الصيغة [المخصوصة^(١٢)] دالة عليها.

ويترنّع على هذه القاعدة مسائل:

= (٤٩/١)، وقد ضعف الأصفهاني تعريف المصنف، واشترط لتصحيحه أن يقال: هو طلب الفعل بالقول الدال عليه بالذات، أو دلالة أولية، أو بالوضع. كما نقل أقوال العلماء في دفع الإشكاليين الواردين على تعريف القاضي. فراجع: الكاشف (٢٣٨/١ - آ - ب).

(١) هذه الزيادة من ص، ح.

(٢) في ص: واعلم.

(٣) هذه الزيادة من ص.

(٤) لم ترد الزيادة في آ.

(٥) سقطت الزيادة من ن.

(٦) آخر الورقة (٩٢) من ن.

(٧) في ص، ح: «ويملّمون»، ولفظي: «فيعلمون».

(٨) في ص: «عن الآخر».

(٩) في ح: «ولو كان».

(١٠) لفظ ن: «وضعوا».

(١١) في آ زيادة: «بذلك».

(١٢) لم ترد هذه الزيادة في ن.

المسألة^(١) الأولى: أن تلك الماهية - عندنا - شيء غير الإرادة، وقالت المعتزلة: هي إرادة المأمور^(٢) به.

لنا وجوه: أولها^(٣) أن الله - تعالى - ما أراد من الكافر^(٤) الإيمان - وقد أمره به - فدل على أن حقيقة الأمر غير حقيقة الإرادة، وغير مشروطة بها.

[و^(٥)] إنما قلنا: إنه^(٦) تعالى ما أراد منه الإيمان - لوجهين: أحدهما: أنه تعالى لما علم منه أنه لا يؤمن، فلو آمن: لزم انقلاب علميه جهلاً؛ وذلك محال. والمفضي إلى المحال محال: فصدر الإيمان^(٧) منه محال؛

والله - تعالى - عالم بكونه محالاً، والعالم بكون الشيء محال الوجود، لا يكون مربداً له^(٨) بالاتفاق.

فثبتت: أن الله - تعالى - لا يريد الإيمان من الكافر. وتمام الأسئلة^(٩) والأجوبة - على هذا الوجه - سيأتي في مسألة «تكليف ما لا يطاق» إن شاء الله تعالى.

الثاني: هو^(١٠) أن صدور الفعل عن^(١١) العبد يتوقف على وجود الداعي، والداعي مخلوق^(١٢)، لله - تعالى -: دفعاً للتسلسل . وعند حصول الداعي: يجب وقوع الفعل ، وإلا: لزم وقوع الممكِن لا عن مردج . أو^(١٣) افتقاره إلى

(١) سقطت الزيادة من ص. (٢) عبارة آ: «الإرادة مأمور».

(٣) لفظ ح، ن: «الأول».

(٤) كذا في ص، وعبارة ن، ي، ل، آ، ح: «الإيمان من الكافر».

(٥) هذه الزيادة من آ. (٦) عبارة ص: «أن الله تعالى».

(٧) كذا في ص، ح، لفظ، ي، ل، آ: «الأمان»، وهو تصحيف.

(٨) آخر الورقة (٦٥) من ل. (٩) لفظي، آ، ص: «الأسلمة».

(١٠) في ص: «وهو». (١١) لفظ ن: «من».

(١٢) كذا في ص، وهو المناسب لما قبله ولما بعده، وعبارة ن، ي، آ، ح: «والداعي مخلوق»، وعبارة ل نحوها، لكنه أبدل الواو بالفاء.

(١٣) في آ: «افتقاره».

داعية آخرٍ، وإنَّ لِزَمَ التسلسلُ^(١) إذا كانت الداعيَة مخلوقةً لله - تعالى - وعند وجود الداعي يجُب حصولُ الفعلِ، فالله - تعالى - خلقَ في الكافر ما يوجبُ الكفر، فلو أرادَ في هذهِ الحالة وجودَ الإيمانِ: لِزَمَ كونُه مريداً للضَّلَّةِ؛ وذلك باطلٌ بالاتفاقِ بينَنا وبينَ خصوصنا.

فثبتَ بهذهِ الوجهينِ: أنَّ الله - تعالى - ما أرادَ الإيمانَ من الكافر، وأما الله - تعالى - أمرَ الكافر بالإيمانِ: فذلكَ مُجْمَعٌ عليهِ بينَ المسلمينِ. وإذا ظهرَت^(٢) المقدمةانِ: ثبتَ أنَّهُ وُجِدَ الأمْرُ بدونِ الإرادةِ، وإذا ثبتَ ذلكَ: ثبتَ أَنَّ حقيقةَ الأمْرِ مغابرةً لحقيقةِ الإرادةِ وغيرِ مشروطَةٍ بها.

فإِنْ قيلَ: ما المرادُ من قولك^(٣) «أمرَ الكافر بالإيمان»؟
إنَّ أردتَ [بِهِ]^(٤): أنَّهُ أنزلَ لفظاً يدلُّ على كونِه مريداً لعقابِهِ في^(٥) الآخرةِ إذا لم يصُدُّ منهُ الإيمانُ، فهذا مُسْلِمٌ؛ لكنَّ معناهُ: نفسُ إرادةِ العقابِ لا غيرُ^(٦): فلا يحصلُ مطلوبُكُمْ - من أنَّهُ أمرٌ بما لم يُرِدْ.
وإنْ عنيَتْ شيئاً آخرَ - فاذكرهُ.

سَلَّمنَا ذلكَ^(٧)؛ لكنَّ^(٨) لا نُسْلِمُ أنَّهُ ما أرادَ الإيمانَ، ولا نُسْلِمُ أنَّ إيمانَهُ محالٌ، - [وسألي تقريرُ هذا المقام في مسألة تكليفِ ما لا يطاقُ^(٩)].
سَلَّمناهُ^(١٠) لكنَّ لا نُسْلِمُ أنَّ المحالَ غيرَ مرادٍ.

بيانُهُ - هو^(١١) - أنَّ الإرادةَ من جنسِ الطلبِ، [و^(١٢) إذا جوزتَ^(١٣) طلبَ

(١) لفظُ لـ: «فِدَا».

(٢) كذا في ص، ح. وعبارة ن، آ، ل: «وإذا ظهر»، وعبارة ي: «فإذا ظن».

(٣) في غيرِ ص: «أمرَلك».

(٤) لم ترد هذهِ الزيادةُ في لـ.

(٥) عبارة آ: «في الدارِ الآخرة».

(٦) في ي: «لا غيرَه».

(٧) في ص: «سلَّمنَا».

(٨) لفظُ حـ: «ولكن».

(٩) ساقطُ من آ، ولنفظُ «المقام» في نـ، يـ، لـ: «الكلام».

(١٠) في غيرِ صـ، حـ: «سلَّمنَا ولكن».

(١١) في حـ: «وهو».

(١٢) سقطَت الواوُ من حـ.

(١٣) لفظُ حـ: «جوزتم».

المحال مع العلم بكرمه محالاً، فلِمْ لا تجوز^(١) إرادة مع العلم^(٢) بكرمه
محالاً؟

والجواب^(٣): قوله: «الأمر بالشيء»: عبارة عن الإخبار^(٤) [عن] إرادة عقاب
تاركه^(٥).

قلت: لو كان كذلك - لتطرق التصديق والتكتيب إلى قوله: «آمنوا»؛ لأن
الخبر من شأنه^(٦) قبل ذلك؛ ولأن سقوط العقاب جائز؛ أما عندنا: فالغافر،
وأما عندهم^(٧): ففي الصغار قبل التوبية، وفي الكبار بعدها. ولو تحقق الخبر
عن وقوع العقاب^(٨): لما جاز ذلك.

قوله: «لِمْ ملَّتْ: إِنْ إِرَادَةُ الْمَحَالِ مُمْتَنَعَةٌ؟!».

قلنا: هذا متفق عليه بيتنا وبينكم.

وأيضاً: فلان الإرادة صفة من شأنها ترجيح أحد طرفي الجائز على الآخر،
وذلك في المقال^(٩) محال، والعلم به ضروري.

وثانيها^(١٠): أن الرجل قد يقول لغيره: «أني^(١١) أريد منك هذا الفعل،
لكتني^(١٢) لا ترکي به» ولو كان الأمر هو الإرادة: لكن قوله: «أريد منك
الفعل، ولا أمرك به» - جاريأ مجرى أن يقال: «أريد منك^(١٣) الفعل، ولا أريده^(١٤)
منك»؛ قوله: أمرك بهذا الفعل، [ولا أمرك به^(١٥)] ومعلوم أن ذلك صريح

(١) لفظح: (يجوز).

(٢) في من زيادة كلمة «عن».

(٣) عبارة ص: «أخبار أراد به عقاب تاركه»، ولفظ «تاركه» في غير ص: «ترکه».

(٤) آخر الورقة (٦٢) من آ.

(٥) صفت في ل إلى: «الخطاب». (٦) لفظ ن، ئ، ل، آ، ح: «عندكم».

(٧) صفت في ل إلى: «الحال»، وهو تحريف.

(٨) أي: ثاني الوجهين اللذين استدل المصطف بهما على أن ماهية الطلب غير الإرادة.

(٩) سقطت الزيادة في ئ.

(١٠) لم ترد الزيادة في ئ.

(١١) عبارة ص: «ال فعل منك».

(١٢) ساقط من آ.

التناقض ، دون الأول .

وثالثها: أن الحكيم^(١) قد يأمر عبده بشيء^(٢) في الشاهد، ولا يريده منه أن يأتي بالمامور به، لإظهار تمرده وسوء أدبه.
فإن قلت: ذلك^(٣) ليس بأمر، وإنما^(٤) تصور بصورته !! .
قلت^(٥): التجربة إنما تحصل بالأمر، فدلل على أنه أمر^(٦) .

ورابعها: أنه^(٧) سيظهر - إن شاء الله تعالى - [في باب النسخ]^(٨) ، أنه يجوز نسخ [ما وجَبَ من الفعل]^(٩) قبل مضي مدة الامتنان . فلو كان الأمر والنهي عبارتين عن الإرادة والكرامة: لزم أن يكون الله - تعالى - مريداً كارهاً للفعل الواحد، في الوقت الواحد، من الوجه الواحد؛ وذلك باطل بالاتفاق.

[و^(١٠)] احتاج الخصم بوجهين:

الأول: أن صيغة «أفعُل»^(١١) موضوعة لطلب الفعل ، وهذا الطلب: إما الإرادة، أو غيرها؛ والثاني باطل؛ لأن الطلب الذي يغاير^(١٢) الإرادة: لو صرَّ القول به - لكان أمراً خفيّاً لا يطلع عليه إلا الأذكياء، لكن العقلاة - من أهل اللغة - وضعوا^(١٣) هذه اللفظة للطلب الذي يعرفه^(١٤) كل واحد^(١٥) ، وما ذاك إلا الإرادة . فعلمبا أن هذه الصيغة موضوعة للإرادة .

الثاني: أن إرادة المأمور به لؤم تكن معتبرة في الأمر - لصحّ الأمر بالماضي، والواجب، والممتنع: قياساً على الخبر، فإن إرادة المخبر عنه - لما

(١) آخر الورقة (٦٣) من ح.

(٢) في ص: «بالشيء».

(٣) لفظ ن، ي، ل، ح: «ذاك».

(٤) في ل: «أمر».

(٥) لفظ ص: «قلنا».

(٦) عبارة ح: «أنا سأظهر».

(٧) ساقط من ص.

(٨) ساقط من آ.

(٩) هذه الزيادة من ص، ح.

(١٠) لفظ ص: «ال فعل»، وهو تصحيف.

(١١) لفظ ص: «تغيير».

(١٢) لفظ ن: «يدركه».

(١٣) آخر الورقة (٤٢) من ي.

(١٤) لفظ ح: «وأحمد».

(١٥) لفظ ح: «وأحمد».

لم تكن معتبرة في الخبر: صح تعلق الخبر بكل هذه الأشياء.

والجواب^(١) عن الأول: لا نسلم أن الطلب النفسي الذي يغاير^(٢) الإرادة غير معلوم للعقلاء؛ فإنهم قد يأمرن بالشيء، ولا يريدونه: كالسيد الذي يأمر عبده بشيء ولا يريده، ليمهده^(٣) عذرًا عند السلطان.

وعن الثاني: أنه لا بد من «الجامع»، وعلى أن القائل بتكليف مالا يطاق يجزئه. والله أعلم.

المسألة الثانية: أن هذا الطلب^(٤) معنى يقتضي ترجيح جانب الفعل على جانب الترک^(٥)، أو جانب الترک على جانب الفعل^(٦).

وعلى التقديرتين: فالترجح قد يكون مانعاً من الطرف الآخر: كما في «الوجوب والمحظى»، وقد^(٧) لا يكون: كما في «التدب والكراهة».

والتفاوت^(٨) بين أصل الترجح وبين^(٩) الترجح^(١٠) المانع من النقيض، تفاوت بالعموم والخصوص.

وأيضاً: فهنا^(١١) لفظ دال على أصل الترجح، ولفظ دال على الترجح المانع من النقيض.

[وعلى التقديرتين: فالمعتبر إما اللفظ الدال عليه - كيف كان اللفظ، وإما اللفظ العربية.]

(١) آخر الورقة (٦٦) من لـ: «تغایره».

(٢) لفظ آ، لـ: «تمهيد»، وفي ص، حـ: «تمهد». (٤) المراد به: الطلب النفسي.

(٥) أي إذا تعلق بوجوده. (٦) وذلك إذا تعلق بعدمه.

(٧) كذا في جميع الأصول، وحرف «قد» مختص بالفعل المتصرف الخبرى العتيد المجرد من جازم وناسب وحرف تفيس، وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء اللهيم إلا بالقسم. فعل النساء أضافوها سهراً أو تساهلاً. انظر: مفتي الليب (١٣٦/١) مع حاشية الأمير طـ. الأزهري (١٣١٧).

(٨) لفظ لـ، يـ: «فالتفاوت».

(٩) آخر الورقة (٩٤) من نـ.

(١٠) عبارة حـ: «وين لفظ دال على الترجح». (١١) لفظ حـ، آـ: «فهاهنا».

فها هنا أقسام ستة:

أحدُها: أصل الترجيح، وثانيها: الترجيح المانع من النقيض^(١).
وثالثها ورابعها: مطلق اللفظ الدال على الأول أو الثاني^(٢).
وخامسها وسادسها: اللفظة العربية الدالة على الأول أو^(٣) الثاني.
ثم أنت بالخيار في إطلاق لفظ «الأمر» على أيها شئت، أو عليها بأسرها،
أو على طائفتها منها - بحسب الاشتراك.
فهذا حظ البحث العقلي^(٤).

[و^(٥)] أما البحث اللغوي - فهو أن نقول:
جعل الأمر اسمًا للصيغة الدالة على الترجيح - أولى من جعله^(٦) اسمًا
لنفس الترجيح^(٧)؛ وبذل عليه^(٨) وجوه:
أحدُها^(٩): أن أهل اللغة قالوا: الأمر من الضرب: «اضرب»، ومن النصر:

(١) ما بين المعقوقين ساقط من آ، قوله: «أما اللفظة العربية» في ل، إى، ص، ح:
«أو اللفظة العربية»، ولفظ «أحدُها»، أبدلت في ن بلفظ «في»، ولفظ «وثانيهما» في ص:
«والثاني».

(٢) في آ: «والثاني». (٣) في إى: «والثاني».

(٤) يزيد الإمام المصطف أن العقل يجوز إطلاق لفظ الأمر على أي قسم من الأقسام
الستة أو على جملة منها، ولا مانع من ذلك عقلاً أصلاً.
(٥) هذه الزيادة من ل.

(٦) كذا في ل، وهو الأنسب، ولفظ غيرها: «جعلها».

(٧) في كون الأمر اسمًا للصيغة الدالة على الطلب، أو اسمًا للمعنى القائم بالنفس
خلاف بين العلماء. وقد اختار المصطف جعل لفظ «الأمر» اسمًا للصيغة الدالة على الترجيح
دون معناه المدلول عليه بالصيغة، والأقوال في هذه المسألة ثلاثة، نقلها الأبياري في شرح
البرهان - الأول: أنه مشترك بين اللفظ والمعنى. والثاني: أنه حقيقة في اللفظ مجاز في
المعنى. والثالث: عكسه. وهذا عند الأشاعرة. أما المعتزلة ومن وافقهم - فلا يرون الكلام
إلا اللفظ، إذ لا يقولون بكلام النفس. راجع: الكافش (١/٢٥١-٢٥٢).

(٨) في ن: «على ذلك». (٩) لفظ ص: «الأول».

«انصر»، جعلوا نفس الصيغة أمراً.

وثانيها: لو قال: «إنْ أَمْرُ فلاناً فعْبِدِي حُرّ»، ثم أشار بما يفهم منه مدلول هذه الصيغة - فإنه لا يعتقد^(١)، ولو كان حقيقة الأمر^(٢) ما ذكرتُمْ: لزم العتق^(٣)... ولا يعارض هذا الحكم^(٤) بما إذا خرس وأشار: [فإنه]^(٥) يعتقد، لأنّا نمنع^(٦) هذه المسألة.

ثالثها: أنا لو جعلناه حقيقة في الصيغة - كان مجازاً في المدلول: تسمية للمدلول باسم الدليل، ولو جعلناه حقيقة في المدلول^(٧) - كان مجازاً في الدليل: تسمية للدليل باسم المدلول؛ والأول أولى؛ لأنّه يلزم من فهم الدليل فهم المدلول، أمّا^(٨) لا يلزم من فهم المدلول فهم الدليل، بل فهم دليل معين.

ورابعها: أنّ الإنسان الذي قام بقلبه ذلك المعنى ولم ينطق بشيء، لا يقال: إنه أمر - أبته - بشيء^(٩).

وإذا^(١٠) قيل^(١١): أمر فلان بـكذا - تبادر^(١٢) الذهن إلى اللفظ دون [ما في]^(١٣)

(١) كذا في ن، وهو الصواب، وفي ل، ي، آ، ص، ح: «لا يحث».

(٢) في زيادة: «على».

(٣) لفظ ص: «الحكم».

(٤) آخر الورقة (٢٦) من ص.

(٥) هذه الزيادة من ل، ي.

(٦) عبارة ص: «فإنّا نمنع من هذه المسألة». ومراده: أنا نمنع حكم هذه المسألة في حق الآخرين، ونقول: إنه لا يعتقد أيضاً. انظر الكاشف (١/٤٥١-ب).

(٧) في آخر ما ذكر فجعل لفظ «الدليل» بدل «المدلول» و«المدلول» بدل «الدليل».

(٨) كذا في جميع الأصول، وكان الأولى التعبير بـ«ولا يلزم»، و«أئمّا» - هنا - بمعنى «لكن»، أو لعل الأصل: «كما».

(٩) كذا في ن، ي، ل، آ. عبارة ص: «يقال له: لم يأمر بشيء أبته»، وعبارة نحوها غير أنه استبدل «له» بلفظ: «أنه».

(١٠) في ل، ي: «فإذا».

(١١) لفظ ح: «نقل».

(١٢) لفظ ص: «يتبادر».

(١٣) سقطت الزيادة من ص.

القلب؛ وذلك يدلُّ على أنَّ لفظَ الامرِ اسمَ للصيغة، [لا للمدلول]^(١) [].

احتَجَّ المخالفُ بالآيةِ، والأثر^(٢)، والشعرِ، والمعقولِ .

أَمَا الآيَةُ - فقولُهُ تعالى : «إِذَا جاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشَهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ^(٣) إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشَهِّدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ»^(٤) .

الله^(٥) - تعالى - كذبُهم في شهادتهم ، ومعلوم أنهم كانوا صادقين في النطق اللساني فلا بد من إثبات كلام [في^(٦)] النفس ، ليكون الكذب عائدًا^(٧) إليه . [و^(٨)] أَمَا الأثرُ - فقولُ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : «زَوَّرْتُ فِي نَفْسِي كَلَامًا، فَسَبَقَنِي إِلَيْهِ أَبُوبَكْرٌ»^(٩) .

(١) هذه الزيادة من نص .

(٢) لفظن ، ل ، آ : «الخبر» .

(٤) الآية (١) من سورة «المنافقون» .

(٥) كذا في جميع الأصول ، وكان الأنسب التعبير بـ «فالله» .

(٦) لم ترد الزيادة في ن ، آ .

(٧) لفظ ص : «عادياً» ، وهو تصحيف .

(٩) آخر الورقة (٦٤) من ح .

(٨) هذه الزيادة من آ ، ح .

(١٠) قد قاله يوم السقيفة . وذكره ابن الأثير في النهاية (١٣٤ / ٢) بلفظ : «كنت زورتُ في نفسي مقالة، أي : هبات وأصلحت . و«التزوير» : إصلاح الشيء . ويقال : «كلام مزور» أي : محسن .

وقد ورد في اللسان (٥ / ٤٢٥) ط بولاق ، بلفظ : «ما زورت كلاماً يوم سقيفة بني ساعدة» .

قال في اللسان - بعد أن ذكر تفسير ابن الأثير المتقدم - : قال نصر بن سيار : أبلغ أمير المؤمنين رسالة تزورتها من محكمات الرسائل ثم قال في ص (٤٢٦) : «التزوير» : تزيين الكذب ، والتزوير : إصلاح الشيء . وسمع ابن الأعرابي يقول : كل إصلاح من خير أو شر فهو تزوير . ومنه شاهد الزور : يزور كلاماً ، وقد ذكر الزبيدي في الناج (٣٤٧ / ٣) للفظ الأول الوارد في اللسان ، وانظر الكامل (٢ / ٢٢٢) ط . المنيرية ، وسيرة ابن هشام (٢ / ٦٥٩) ط . الحلبي تجد فيها حديث السقيفة كاملاً وفيه أثر سيدنا عمر رضي الله عنه - هذا .

وَأَمَّا الشُّعْرُ - فَقُولُ الْأَخْطَلِ^(١):

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا^(٢) -
وَأَمَّا الْمَعْقُولُ^(٣) - فَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفاظَ مَفْرَدَاتٌ^(٤)، فَلَوْ سُمِيتُ كَلَامًا -
لَكَانَتْ^(٥) إِنَّمَا سُمِيتُ بِذَلِكَ لِكُونِهَا^(٦) مَعْرَفَاتٍ لِلْمَعْنَى النُّفُسَانِيِّ - فَكَانَ يَجُبُ
تَسْمِيَّةُ الْكِتَابَةِ، وَالإِشَارَةُ كَلَامًا. وَأَنَّهُ باطِلٌ.

١.

وَالجَوابُ عَنِ الْأُولِّ: أَنَّ الشَّهَادَةَ هِيَ: الْإِخْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ.
فَلَمَّا لَمْ يَكُونُوا عَالَمِينَ بِهِ: فَلَا جَرْمٌ^(٧) كَذَبُهُمُ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي ادْعَائِهِمْ^(٨) كَوْنَهُمْ
شَاهِدِينَ.

وَعَنِ الثَّانِي: [أَنَّ^(٩)] قَوْلَهُ: «زَوَرْتُ فِي نَفْسِي كَلَامًا» - أَيْ: خَمَرْتُ^(١٠)، كَمَا
يَقَالُ: قَدَرْتُ^(١١) فِي نَفْسِي دَارًا وَبِنَاءً^(١٢).

(١) هو: غيث بن غوث التغلبي، ويكنى أبو مالك. راجع: الشعر والشعراء (٤٨٣/١)
والموسوعة للمرزبانى (١٣٢)، ومقدمة ديوانه لأنطوان صالحاني ط. اليوسوفية بيروت.

(٢) لا وجود للبيت في ديوانه، كما لا وجود له في تكميلة الديوان. وقد ورد البيت منسوباً
إليه بهذا اللفظ في شرح شذور الذهب (٢٨)، وتفسير الإمام المصنف (١٥/١) ط بولاق.
وورد البيت من غير ما عزو له في تفسير النسابوري (١/٢٧)، والرسالة العذراء (٢٤٨)،
وشرح المفصل (١/٢١)، والمصباح المنير (٢/٧٤١).

وَجَاءَ مَعْزُواً إِلَيْهِ كَذَلِكَ فِي الْمَوْشِى^(٨) غَيْرَ أَنَّهُ فِي (مِنَ الْفُؤَادِ) بَدْلًا مِنْ (لَفِي الْفُؤَادِ)
وَجَاءَ بِالرَّوَايَةِ هَذِهِ مِنْ غَيْرِ مَا عَزَّوْلَهُ فِي الْبَيَانِ وَالْتَّبَيِّنِ (١/٢١٨).

(٣) لفظ ص: «العقل».

(٤) كذا في ن، ي، ل، وهو الصواب، ولفظ آ، ص، ح: «معروفات».

(٥) لفظ ل: «لِكَانَ»، ولفظ ن: «لَمَا»، وهو تحرير.

(٦) لفظ ص: «لِكُونَهَا».

(٧) في غير آ: «لا جرم».

(٨) كذا في ص، ولفظ ما عداها: «ادعاء». (٩) هذه الزيادة من ح.

(١٠) كذا في جميع الأصول، و«خَمَرُ الرَّجُلِ شَهَادَةٌ» بمعنى كتمها. على ما في المصباح
مادَّةُ «خَمَرٌ»، وفِي الْكَاشِفِ: «خَمَرْتُهُ»، وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتَنَا (١/٢٤٨).

(١١) كذا في ل، ي، ص، ح، وفي ن، آ: «قَدْ زَوَرْتَ»، وهو سهو من الناسخين.

(١٢) لفظ ص: «وَبِنَاءً».

وعن الثالث: أنا لا نسلم كون الشعر عربياً محضاً، ولو سلمناه^(١) فمعناه:
أن المقصود من الكلام ما حصل^(٢) في القلب.
وعن الرابع: أنه قياس في اللغة: فلا يقبل.

فرع: الأمر: اسم لمطلق اللفظ الدال على [مطلق]^(٣) الطلب، أو اللفظ
العربي الدال على [مطلق]^(٤) الطلب^(٥).
والحق: هو الأول؛ لأن الفارسي إذا طلب من عبده^(٦) شيئاً بلغته - فإن
العربي يسميه أمراً؛ ولو حلف لا يأمر فأمر بالفارسية: يحنت في يمينه^(٧).
وأما أنه اسم لمطلق اللفظ [الدال]^(٨) على [مطلق]^(٩) الطلب، أو لمطلق
اللفظ الدال على الطلب المانع من النقيض؟.
فالحق - هو: الثاني: وذلك^(١٠) إنما يظهر ببيان أن الأمر للوجوب.

المسألة الثالثة: دلالة الصيغة المخصوصة على ماهية الطلب - يكفي^(١١) في
تحقيقها الوضع، من غير حاجة إلى إرادة أخرى؛ وهو قول الكعبى^(١٢).
لنا وجهان: أحدهما^(١٣): أن هذه الصيغة لفظة وُضعت لمعنى - فلا تفتقر

(١) آخر الورقة (٩٥) من ن. (٢) لفظن، ي، ل، آ: «يحصل».

(٣) لم ترد هذه الزيادة في غير ص. (٤) لم ترد هذه الزيادة في غير ص.

(٥) آخر الورقة (٦٧) من ل.

(٦) لفظن، آ، ص، ح: «غيره» والأنسب ما أثبتنا.

(٧) في ح: «يمينه».

(٨) سقطت هذه الزيادة من ل.

(٩) سقطت الزيادة من آ، ي.

(١٠) لفظن آ: «إنما يظهر ذلك».

(١١) لفظن آ: «يكفي».

(١٢) في النقل عن الكعبى نظر: ذلك لأنه يشترط إرادتين، إحداهما تتعلق بوجود اللفظ، والثانية تتعلق بالإمثال. وأما أبو علي وأبو هاشم فإنهما يشترطان ثلاث إرادات، إرادة يجادل الصيغة. وهذه متفق على اعتبارها - وإرادة صرف اللفظ عن غير جهة الأمر إلى جهةه. وإرادة الأمثال. وأما الإمام المصنف فعنده أن الوضع - وحده - يكفي في دلالة الصيغة على مدоловها، كما هو مذهب سائر الأشاعرة فراجع: الكافش (١/ ٢٥٣ - ٢٥٤ - آ).

(١٣) راجع: المعتمد لمعرفة تفاصيل أقوال أئمة المعتزلة في هذه المسألة =

في إفادتها لما هي^(١) موضوعة له إلى الإرادة: كسائر الألفاظ، مثل دلالة^(٢) السبع والحمار على البهيمة المخصوصة، فإنه لا حاجة فيها إلى الإرادة. وثانيهما^(٣): أنَّ الطلب النفسي أمرٌ باطنٌ^(٤) - فلا بد من الاستدلال عليه^(٥) بأمر ظاهر، والإرادة أمرٌ باطنٌ مفتقرة إلى المعرفة^(٦): كافتقار الطلب إليه، فلو توقفت دلالة الصيغة على الطلب - على تلك الإرادة^(٧) - لَمْ أُمِكِن الاستدلال^(٨) بالصيغة على ذلك^(٩) الطلب أبداً.

احتُجَّ المخالف: بأنَا نَمِيزُ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَتِ الصِّيغَةُ طَلَبًا، وَبَيْنَ مَا إِذَا كَانَتْ تَهْدِيدًا، وَلَا نَمِيزُ إِلَّا الإِرَادَةَ.

والجواب: أنها حقيقة في الطلب، مجاز في التهديد.

فكمَا أَنَّ الأَصْلَ فِي كُلِّ الْأَلْفَاظِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى حَقَائِقِهَا إِلَّا عِنْدَ قِيَامِ دَلَالَةِ صَارِفَةٍ: فَكُلُّهَا هُنَّا.

المسألة الرابعة: ذهب أبو علي وأبو هاشم: [إلى^(١)] أنَّ إرادة المأمور به تؤثر في صيرورة صيغة «افعل» أمراً.

وَهَذَا خَطْلًا مِنْ وَجْهِينِ:

الأول: أنَّ الْأَمْرَيَةَ^(٢) لَوْ كَانَتْ صَفَةً لِلصِّيغَةِ - لَكَانَتْ [إِمَّا أَنَّ]^(٣) تَكُونُ حَاصِلَةً لِمَجْمُوعِ^(٤) الْحُرُوفِ؛ وَهُوَ مَحَالٌ؛ لَأَنَّهُ لَا وُجُودٌ لِذَلِكَ الْمَجْمُوعِ.

= ٤٩-٥٦ =

(١) كذا في ص، ح، وعبارة ن، ي، ل، آ: «لما وضعت».

(٢) لفظ ح: «إرادة».

(٣) لفظ ن: «وثانيها».

(٤) في ص: «باطل»، وهو تحريف.

(٥) لفظ ن: «عليها» وهو تصحيف.

(٦) في ن، آ: «العرف»، وهو تحريف.

(٧) لفظ آ: «الإفادة» وهو تصحيف.

(٨) لفظ آ: «الاستقلال»، وهو تحريف.

(٩) كذا في ص، وعبارة غيرها: «البنة على تلك الطلب».

(١٠) سقطت الزيادة من ل. (١١) عبارة ص، ح: «لو كانت الأمرية صفة».

(١٢) سقطت الزيادة من ن، ي، ل. (١٣) لفظي: «مجموع».

وإما لآحادها^(١): فيلزم أن يكون كل واحد من الحروف - التي اختلفت^(٢) صيغة الأمر منها، [أمرأ^(٣)] على الاستقلال؛ وهو محال.

الثاني: أن صيغة «افعل» دالة بالوضع على^(٤) معنى^(٥)، وذلك المعنى فهو إرادة^(٦) المأمور، فإذا^(٧) كانت الإرادة نفس المدلول: وجب أن لا تقييد^(٨) الصيغة الدالة عليها صفة: قياساً على سائر المسميات والأسماء^(٩).

المسألة الخامسة: قال جمهور المعتزلة: الأمر يجب أن يكون^(١٠) أعلى رتبة من المأمور حتى يسمى الطلب أمراً.

وقال أبو الحسين [البصري^(١١)]: المعتبر هو الاستعلاء، لا العلو^(١٢).

وقال أصحابنا: لا يعتبر^(١٣) العلو، ولا الاستعلاء.

(١) لفظن، آ: «الآحاد».

(٢) كذا في ص، ح، وهو الصواب للفظن، ي، ل، آ: «انتقلت».

(٣) سقطت الزيادة من ح. (٤) آخر الورقة (٤٣) من ي.

(٥) كذا في ص، ح، ولفظ غيرهما: «المعنى». (٦) في غير ص، ح: «إرادته».

(٧) في غير ص: «إذاؤه». (٨) لفظ خ: «يفيد».

(٩) هذه المسألة نوع من المسألة التالية، ووجه التفريق ظاهر. وقد ضعف الأصفهانى دليل المصنف فيها - قال: لأن الأمر صفة ذهنية والدليل المذكور إنما ينفي كونها خارجة، والخصم لا يدعها. فراجع الكاشف (١-٢٥٥/٢-ب).

(١٠) عبارة ص: «يجب أن يكون الأمر أعلى من المأمور».

(١١) لم ترد هذه الزيادة في ص، ح.

(١٢) الاستعلاء: هيئة تلحت الأمر - أي العبارة -: كرفع الصوت، وإظهار الترفع. والعلو هيئة للأمر: كالسلطان مع رعيته، والأب مع ابنه. انظر الفتاوى (١/٢٩٠-٢٩١-ب) هذا وقد قال أبو الحسين في المعتمد (١/٤٩) - بعد أن ذكر اشتراطه للاستعلاء: «وهو أولى من ذكر علو الرتبة، لأن من قال لغيره «افعل» - على سبيل التضرع إليه والتذلل، لا يقال إنه يأمره، وإن كان أعلى رتبة من المقول له - ومن قال لغيره: «افعل» - على سبيل الاستعلاء عليه، لا على سبيل التذلل له، يقال إنه أمر له، وإن كان أدنى رتبة منه. ولهذا يصفون من هذه سبيله بالجهل والحمق: من حيث أمر من هو أعلى رتبة منه».

(١٣) في ص، ح زيادة: «لا».

لنا: قوله تعالى - حكاية عن فرعون [أنه قال لقومه] ^(١) - : «فَمَاذَا تأْمُرُونَ» ^(٢) مع أنه كان أعلى رتبة منهم، وقال عمرو بن العاص ^(٣) لمعاوية ^(٤): أَمْرُكَ أَمْرًا حازِمًا [فَعَصَيْتَنِي] ^(٥)

[وكان من التوفيق قتل ابن هاشم ^(٦)]

وقال دريد ^(٧) بن الصمة لنظرائه، ولمن هُم ^(٨) فوقه:

(١) ما بين المعقوفتين لم يرد في ن.

(٢) الآية (٣٥) من سورة «الشعراء».

(٣) هو عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد القرشي السهمي. صحابي جليل، أسلم قبل الفتح وهو من عرّفوا بحسن الرأي والدهاء، افتح مصر ولي إمارتها - زمن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - توفي سنة (٤٤٣هـ) راجع: الإصابة (٣-٢/٣).

(٤) هو معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الخليفة الأموي توفي سنة (٦٠هـ) شرضي الله عنه - راجع: الإصابة (٤١٤-٤١٢/٣).

(٥) سقطت الزيادة من ن.

(٦) هذا الشطر لم يرد في غير ص، ح، والشطر الأول من البيت هو شطر بيت «الحسين» أو الحسين - بالضاد - بن المنذر الرقاشي:

أمرتك أمراً حازماً فعصيتي فاصبحت مسلوب الإمارة نادما
وقد ورد البيت معزواً إليه في شرح الجماعة للمرزوقي (٨١٤/٢)، وجماعة البختري (٢٧٤)، والوحشيات (٥٧) - مقطوعة - (٧١)، ومجموعة المعاني (٢٥). كما ورد البيت معزاً للشاعر المذكور في معجم الشعراء (١٩٢)، غير أنه فيه «مغلول الامارة». ويدوّأ أن عمراً تمثل به ضمناً الشطر الثاني ما ذكرنا بما ناسب خروج أحد من العلويين على معاوية.

(٧) هو دريد بن الصمة، من جشم بن معاوية بن بكر بن هوازن، ويكتفى بأبي فرة، قتل مع من قتل من المشركين من هوازن وثقيف - يوم حنين. راجع: الشعر والشعراء (٢/٧٩).

(٨) لفظ ص: «هو».

أَمْرُهُمْ أَمْرِي بِمُنْتَرَجِ الْلُّوِي

فَلَمْ يَسْتَبِنُوا^(١) الرُّشْدَ إِلَّا ضَحَى الْغَدِ^(٢)

وَقَالَ حِبَابُ^(٤) بْنُ الْمَنْذَرَ يَخْاطِبُ يَزِيدَ^(٥) بْنَ الْمَهْلَبَ أَمِيرَ خَرَاسَانَ

وَالْعَرَاقَ :

أَمْرُكَ أَمْرًا حَازِمًا^(٦) فَعَصَيْتَنِي فَأَصْبَحْتَ مَسْلُوبَ الْإِمَارَةِ نَادِمًا^(٧)

فِيهَا الْوِجْهُ دَلَّةٌ عَلَى أَنَّ «الْعُلُوُّ» غَيْرُ مُعْتَبِرٍ.

وَأَمَّا [أَنْ]^(٨) «الْاسْتِعْلَاءُ» غَيْرُ^(٩) مُعْتَبِرٍ - فَلَا تَهُمْ يَقُولُونَ : فَلَانُ أَمْرٌ فَلَانَا،

(١) كذا في ص، ح، ولفظ غيرهما: «وهل يستبان»، وهو تصحيف.

(٢) هذا البيت من جيد شعر دريد، ومن أبيات مرثيته المشهورة لأخيه عبد الله. وقد ورد

معزواً إليه في الأصناف (١١٢)، والشعر والشعراء (٢/٧٥٠)، والأغاني (١٠/٨)، وديوان

المعاني (١٢٢/١)، وشرح الحمامة للتبريزي (٣٠٦/٢) - الحمامية رقم (١٠)، شرح

الحمامة للمرزوقي (٨١٤/٢) - الحمامية رقم (٢٧١)، حمامة البحيري (١٠٨)، وزهر

الأداب (٢٦٥/٢)، وشرح المفضليات (٣٣)، وجمهرة أشعار العرب (٢٢٥)، وجمهرة

خطب العرب (١/٢١٣)، وفيهما «النَّصْحُ» بدلاً «الرُّشْدَ».

(٣) آخر الورقة (٩٦) من ن.

(٤) هو: الحباب بن المنذر بن الجموج بن زيد بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن

سلمة الانصاري، الخزرجي صحابي، بدرى، توفي في خلافة سيدنا عمر - رضى الله

عنهم - راجع: الإصابة (٣٠٢/١)، ومع وروده في جميع الأصول فإننا نستبعد أن يكون

مخاطب ابن المهلب بهذا هو الحباب بن المنذر، بل هو يزيد بن الحسين بن المنذر الذي

نسب هذا البيت إلى أبيه - كما تقدم. فراجع: الوفيات (٢/٢٦٨)، أو هو الحسين نفسه،

كما في الوفيات (٢٦٩)، فلعله كذلك وصحفه النسخ إلى الحباب.

(٥) هو يزيد بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي، توفي عن تسع وأربعين سنة في سنة

(١٠٢) هـ. راجع: الوفيات (٢/٢٦٤-٢٧٦). وله ترجمة في معظم المراجع التاريخية.

(٦) في ن، ي، ح، آ: «جازما» وهو تصحيف.

(٧) راجع: هامش (٥) ص (٣٠) من هذا القسم من الكتاب.

(٨) في ح: «غير».

(٩) سقطت الزيادة من ح

على وجه الرفق^(١) واللين^(٢).

نعم، إذا بالغ في التواضع - يمتنع إطلاق الاسم عرفاً، وإن ثبت [ذلك]^(٣) لغة^(٤).

[وَ^(٥)] احتاج المخالف على أن العلو معتبر: بأنه يستتبع - في العرف - أن يقول القائل: «أمرتُ الأمير أو نهيتها»، ولا يستقبحون^(٦) أن يقال: «سألته أو طلبت منه ولو لا أن الرتبة معترضة، وإنما كان كذلك.

واما أبو الحسين - فقال: اعتبار الاستعلاء أولى من [اعتبار^(٧)] العلو؛ لأنَّ من قال لغيره: «أفعل» - على سبيل التضُّر إليه - لا يقال: إنه أمره، وإن كان أعلى رتبة من المقول إليه.

ومن قال لغيره: «أفعل» - على سبيل الاستعلاء، لا على سبيل التذلل - يقال: إنه أمره [وإن كان المقول له أعلى رتبة^(٨) منه]، ولهذا يصفون من هذا سبيلاً^(٩) بالجهل والحمق؛ من حيث أمر من هو أعلى رتبة منه^(١٠) [واعلم: أن دار هذا الكلام على صحة الاستعلاء، وأصحابنا يمنعون منه]^(١١) والله أعلم.

(١) عبارة ن: «اللين والرفق».

(٢) آخر الورقة (٦٤) من آ.

(٣) لفظ ن: «يستتبع».

(٤) سقطت الزيادة من ص، ح.

(٨) ما بين المعقوقتين ساقط من ن، ي، ل، آ، وعبارة ح: «إن كان أعلى رتبة من المقول له»، وهو تصرف من الناسخ، وعبارة المعتمد: «إن كان أدنى رتبة منه». (٩) لفظ آ: «شأنه».

(١٠) راجع: المعتمد (١/٤٩).

(١١) ما بين المعقوقتين ساقط من آ، ولفظة «صحة» أبدلت في غير ص بلفظ «منع»، ولفظ «الاستعلاء» في ل، ي، ص: «الاستعمال».

وللدل مراد المصطف: أن مدار الكلام على صحة اعتبار قيد «الاستعلاء» أو «العلو»

المسألة السادسة: لفظ^(١) الأمر قد يُقام مقام الخبر، وبالعكس : أَنَّ أَنَّ^(٢) الأمر [قد]^(٣) يُقام مقام الخبر - فكما في قوله - عليه الصلاة والسلام : «إذا لم تستح فاصنع ما شئت»^(٤) معناه : «صنعت^(٥) ما شئت» . وأَنَّ^(٦) الخبر يُقام مقام الأمر - فكما^(٧) في قوله تعالى : «والوالدات يُرضعن أولادهن حُلُبِين كَامِلَيْن»^(٨) ، «والمطلقات يُرْضَنْ بِأَنْفُسِهِنَ ثَلَاثَةٌ قُرُونٌ»^(٩) .

= ومذهب الأشاعرة: المぬ من اعتباره، لأن الخبر يسمى خبراً، سواء أكان صادراً عن أعلى أو أدنى : فكذلك الأمر. والله أعلم. هذا ولم يكتب الشارحان، القرافي والأصفهاني شيئاً عن هذه المسألة.

(١) عبارة آ : «لفظة الأمر قد تقام» .

(٢) لفظ ن، ح، ل : «أن» .

(٣) هذه الزيادة من ص.

(٤) هو بعض حديث متداول أخرجه عن حذيفة بن اليمان أحمد في المسند، وأخرجه عن ابن مسعود أحمد والبخاري وأبي داود وابن ماجة - بلفظ : «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستح فاصنع ما شئت». على ما في الفتح الكبير (٤٢١/١) وقد ورد في الكثير من كتب الأصول : في بـ الأوصي عند الكلام على كون صيغة «افعل» تستعمل بمعنى الخبر.

وقد رواه ابن عساكر في تاريخه - عن أبي مسعود البدرى - بلفظ : «آخر ما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستح فاصنع ما شئت». على ما في الفتح الكبير (١٠/١). وفي كشف الخفا (٤١/٤١)، و(٩٨) كلام عن هذا الحديث فيه المزيد من التخريج. ولكنه وقع فيه بعض التصحيح. وانظره في ط. حلب (١٠٤/١).

وقد ورد الحديث أيضاً بلفظ : «إذا لم تستحي - وهو لفظ آخر صحيح -. فاصنع ما شئت». قال في التمييز ص(١٥) : في صحيح البخاري من حديث أبي مسعود البدرى . (٥) آخر الورقة (٦٨) من ل.

(٧) سقطت الزيادة من ح.

(٦) لفظ ل : «فاما» .

(٩) الآية (٢٣٣) من سورة «البقرة» .

(٨) نفي صن : «كم» .

(١٠) الآية (٢٢٨) من سورة الممرضة

والسبب في جواز هذا المجاز: أنَّ الْأَمْرَ يَدْلُلُ عَلَى وِجُودِ الْفَعْلِ ، كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ يَدْلُلُ عَلَيْهِ [أيضاً^(١): فِيهِمَا^(٢)] مَثَابَةً مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: فَصَحُّ الْمَجَازُ .

وَأَيْضًا: تَجُوزُ^(٣) إِقَامَةُ النَّهْيِ مَقَامَ الْخَبَرِ، وَبِالْعَكْسِ :

أَمَّا الْأُولُّ^(٤) - فَكَقُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «لَا تُنْكِحُ الْيَتِيمَةَ حَتَّى تُسْتَأْمِرَ»^(٥) مَعْنَاهُ لَا تُنْكِحُوهُنَّا^(٦) إِلَى غَايَةِ اسْتِمَارَهَا .

[وَأَمَّا الثَّانِي - فَكَقُولُهُ - بَعْدَهُ - : «لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ وَلَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا» ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «لَا يَمْسِي إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ»^(٧) .]

(١) لَمْ تَرِدِ الزِّيَادَةُ فِي آـ.

(٢) لَفْظُ آـ: «وَبِهِمَا» .

(٣) لَفْظُ آـ: «يَجُوزُ» ، وَفِي حـ: «فَيَصْحُّ» .

(٤) قَالَ الْقَرَافِيُّ: كَشَفَتْ عَدْدَ نَسْخٍ فَوْجَدَتِهَا - هَكَذَا: «أَمَّا الْأُولُّ»؛ وَلِلَّاتِنَ أَنْ يَقُولَ: أَمَّا الثَّانِي . فَإِنْ هَذِهِ لِمَثْلِ وَرَدَتِ فِي الْأَحَادِيثِ مَرْفُوعَةً الْأَوَّلِ، لَا مَجْزُومَتِهَا وَالرُّفْعُ لَا يَكُونُ فِي النَّهْيِ: فَتَكُونُ هَذِهِ الْمَثَلُ مَثَلًا لِإِقَامَةِ الْخَبَرِ مَقَامَ النَّهْيِ، لَا إِقَامَةُ النَّهْيِ مَقَامُ الْخَبَرِ وَقَدْ حَاوَلَ الْقَرَافِيُّ أَنْ يَعْتَبِرَ لِهَذَا الْقَسْمِ فَذَكَرَ أَمْثَلَهُ فِيهَا مِنَ النَّظَرِ أَكْثَرَ مَا أَخْذَ عَلَى مَثَلِ الْإِمَامِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَقْتَبِسْهَا الإِسْنَوِيُّ، كَمَا هِيَ عَادَتْهُ .

رَاجِعٌ: الْفَتاوِيسُ (١/٢٨٨-آـ). وَقَالَ الإِسْنَوِيُّ - عَنِ هَذَا الْقَسْمِ - وَقَدْ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ فِي الْمَحْصُولِ، وَمِثْلُهُ، لَكِنْ بِمَثَالٍ فِيهِ نَظَرٌ. رَاجِعٌ: شِرْحُهُ عَلَى الْمُنْهَاجِ (٢/١٣) وَبِحَاشِيهِ: «الْإِبَاهِيَّ» طَالِبُ التَّوْفِيقِ وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ هَذِهِ مَثَلًا لِلْخَبَرِ الْقَائِمِ مَقَامَ النَّهْيِ . وَقَالَ الْبَدْشَيُّ وَمَعْجِيُّ الْخَبَرِ مَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مَمَّا لَا دُخُلُّ لَهُ فِي بَيَانِ مَدْلُولَاتِ الْأَمْرِ، لَكِنَّهُ ذَكَرَهُ لِاِنْجِرَارِ الْكَلَامِ إِلَيْهِ . انْظُرْ: سِلْمُ الْوَصْوَلِ (٢/٢٥٠) .

(٥) قَدْ وَرَدَ فِي صَدْرِ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الْبَخَارِيِّ وَأَبْوَدَاوِدَ وَالنَّسَائِيِّ، بِلَفْظِ: «لَا تُنْكِحُ الْأَيْمَ حَتَّى تُسْتَأْمِرَ» وَأَخْرَجَهُ عَنْهُ أَيْضًا التَّرمِذِيُّ وَابْنِ مَاجِهِ بِلَفْظِ: «لَا تُنْكِحُ الشَّبَابَ حَتَّى تُسْتَأْمِرَ». أَعْلَى مَا فِي الْفَتْحِ الْكَبِيرِ (٣/٣٤١) . وَانْظُرْ مِنْقَى الْأَخْبَارِ (٢/٥٠٧-٥٠٨) .

(٦) لَفْظُ: «لَا تُنْكِحُوا» .

(٧) مَا بَيْنَ الْمَعْتَوْفَيْنِ سُقْطَ كُلِّهِ مِنْ نـ. وَأَمَّا الْحَدِيثُ: فَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجِهِ وَالْدَّارِقَطْنِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ - بِلَفْظِ: «لَا تَزْوِجْ .. وَلَا تَزْوِجْ ..» مَعْ زِيَادَةِ: «فَإِنَّ الزَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي تَزْوِجْ نَفْسَهَا» عَلَى مَا فِي مِنْقَى الْأَخْبَارِ (٢/٥٠٦) . وَقَدْ ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْفَتْحِ الْكَبِيرِ (٣/٣٢٢) بِهَذَا -

[و^(١)] وجه المجاز: أن النهي يدل على عدم الفعل ، كما أن [هذا^(٢)]
الخبر يدل على عدمه ، فيبيتُما مشابهة من هذا الوجه . والله أعلم .

= اللفظ مع هذه الزيادة ، ومن طريق أبي هريرة . عن سنن ابن ماجه فقط . وأما الآية : فهي (٧٩)
من سورة «الواقعة» .

- (١) لم ترد الزيادة في ح .
- (٢) هذه الزيادة من ح ، ص .

القسم الأول
في الباحث اللفظية^(١)

وفي مسائل

(١) كذا في ص، ح، وعبارة ن، ي، ل، آ؛ «مباحث اللفظ»



المسألة^(١) الأولى: قال الأصوليون: صيغة «افعل» مستعملة في خمسة عشر وجهاً:

[الأول^(٢)]: «الإيجاب^(٣)»، كقوله تعالى: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ»^(٤).

[الثاني^(٥)]: «النَّدْبُ»^(٦) كقوله تعالى: «فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا»^(٧).
«وَاجْحِسِنَا»^(٨).

ويقرب منه «التَّأْدِيبُ»، كقوله عليه الصلاة والسلام^(٩):
«كُلُّ مِمَّا يَلِيكَ»^(١٠)؛ فإنَّ الأدب مندوبٌ إليه - وإنْ كان قد جعله [بعضُهم]^(١١) قسماً معايراً للمندوب.

[الثالث^(١٢)]: «الإِرْشَادُ»، كقوله تعالى: «وَاسْتَهْدُوا شَهِيدَيْنِ»^(١٣)،
«فَاکْتُبُوهُمْ»^(١٤)، والفرقُ بين النَّدْبِ والإِرْشادِ: أنَّ النَّدْبَ^(١٥) لثواب الآخرة،
والإِرْشادُ لمنافع الدنيا، فإنه لا ينقصُ الثواب بترك الاستشهاد^(١٦) [في
المداينات]^(١٧)، ولا يزيد بفعله.

(١) سقطت الزيادة من ص.

(٢) لفظ ن: «الإيجاب».

(٣) الآية (٤٣) من سورة «البقرة».

(٤) في ن، ي، آ، ص: «ب».

(٥) في ي: «والنَّدْب».

(٦) الآية (٣٣) من سورة «الثُّور».

(٧) الآية (١٩٥) من سورة «البقرة».

(٨) في ص، زيادة: «لابن عباس رضي الله عنهما»، ولعلها زيادة من الناسخين.

(٩) هو آخر حديث معروف أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه، عن عمر بن أبي سلمة، بلفظ: «يا غلام سُمِّ الله وكل بيمينك، وكل ما يليك». على ما في الفتح الكبير:
«وَلَعَلَّهُ زَيَادَةً مِّنْ نَّدْبٍ»^(١٨).

وقد استشهد به الكثيرون من الأصوليين على أن صيغة «افعل» ترد للتَّأْدِيب. وانظر سبيه في التعريف بأسباب ورود الحديث الشريف: (٢ / ٧١-٧٢).

(١٠) سقطت الزيادة من آ. ولعل المصنف يعني بهذا البعض الإمام الغزالى. فراجع:
المستصنفى (٤١٧ / ١). ولعل الحجة الغزالى جعله قسماً خاصاً: لأنَّه أخص من النَّدْب.

(١١) كذا في ل، ح، وفي غيرهما: «ج». (١٣) الآية (٢٨٢) من سورة «البقرة».

(١٤) لفظ ي: «المندوب».

(١٥) لفظ ص: «الأشهاد».

(١٦) ساقط من ن.

الرابع^(١): «الإباحة» كقوله تعالى: «كُلُوا وَاشْرِبُوا»^(٢).
 الخامس^(٣): «التهديّد»، [كقوله^(٤) تعالى]: «أَعْمَلُوا مَا يُشْتَمِّ»^(٥)،
 «وَاسْتَفِرْزُ مَنْ أَسْتَطَعْتُ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ»^(٦).
 ويقرب منه: «الإنذار»، كقوله تعالى: «فُلْ تَمْتَعُوا»^(٧)، وإن كانوا^(٨) قد
 جعلوه قسماً آخر.

السادس^(٩): «الامتنان»، «فَكُلُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُ»^(١٠).
 السابع^(١١): «الإكرام»، «أَدْخُلُوهَا»^(١٢) بسلام آمين^(١٣).
 الثامن^(١٤): «التسخير» [كقوله^(١٥)]: «كُونُوا فِرَدَةً»^(١٦).
 التاسع^(١٧): [«التعجيز»^(١٨)]: «فَأَتُوا بِسُورَةٍ»^(١٩).
 العاشر^(٢٠): «الإهانة»، «ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ»^(٢١).
 الحادي عشر^(٢٢): «التسوية»، «فَانْسِبُرُوا أَوْ لَا تَنْصِبُرُوا»^(٢٣).
 الثاني عشر^(٢٤): «الدعاية»، «وَرَبُّ الْغَفْرَانِي»^(٢٥).
 الثالث عشر^(٢٦): [«التمني»^(٢٧)، ك قوله:

(١) في ن، ي، آ، ص: (٥).

(٢) الآية (٢٤) من سورة «الحاقة».

(٣) في ن، ي، آ: ص: (٦).

(٤) لم ترد الزيادة في (ن).

(٥) الآية (٤٠) من سورة «فصلت».

(٦) الآية (٦٤) من سورة «الإسراء».

(٧) الآية (٣٠) من سورة «إبراهيم».

(٨) لفظ ص: «كان».

(٩) في ن، ي، آ، ص: (٦).

(١٠) الآية (١١٤) من سورة «التحل». .

(١٢) الآية (٤٦) من سورة «الحجر».

(١٢) آخر الورقة (١٧) من ن.

(١٥) سقطت الزيادة من ح، ل.

(١٤) في غير ح، ل: (ح).

(١٧) في غير ح، ل: (ط).

(١٩) الآية (٦٥) من سورة البقرة.

(١٩) الآية (٢٣) من سورة «البقرة».

(١٨) سقطت الزيادة من ح.

(٢١) الآية (٤٩) من سورة «الذخان».

(٢٠) في غير ح، ل: (ي).

(٢٢) الآية (١٦) من سورة «الطور».

(٢٢) في غير ح، ل: (يـ).

(٢٥) الآية (١٥١) من سورة «الأعراف».

(٢٤) في غير ح، ل: (يـ).

(٢٧) سقطت الزيادة من ح.

(٢٦) في غير ح، ل: (يـ).

الرابع عشر^(٤): «الاحتقار»، كقوله: «أَقْرَبُوا مَا أَنْتُمْ مُلْفُونَ»^(٥).
الخامس عشر^(٦): «التكوين»، كقوله: «كُنْ فَيَكُونُ»^(٧).

إذا عرفت هذا - فتقولُ:

اتفقوا على أنَّ صيغة «إِنْ» ليست حقيقة في [جميع^(٣)] [هذه^(٧)] الوجوه؛ لأنَّ خصوصية «التسخير»، و«التعجيز»، و«التسويف»، غير مستفادٌ^(٨) من [مجرد^(٩)] هذه الصيغة، بل إنما تفهم^(١٠) تلك من القرائن. إنما الذي وقع الخلاف فيه أمورٌ خمسة: «الوجوب»، و«الندب»، و«الإباحة»، و«التزية»، و«التحريم».

فمن الناس : من جَعَلَ هَذِهِ الصِّيَفَةَ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ هَذِهِ الْخَمْسَةِ .
 [وَمِنْهُمْ : مَنْ جَعَلَهَا مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْوَجُوبِ ، وَالنَّدْبِ ، وَالإِبَاحَةِ^(١)] .
 وَمِنْهُمْ : مَنْ جَعَلَهَا حَقِيقَةً لِأَقْلَى الْمَرَاتِبِ . وَهُوَ : « الإِبَاحَةُ » .
 وَالحَقُّ : أَنَّهَا لَيْسَتْ حَقِيقَةً فِي هَذِهِ الْأَمْوَارِ .

(١) هذا صدر بيت لامرئ القيس، عجزه: «بصبع وما الإصباح منك بأمثال»، وهو البيت السادس عشر من معلقته الشهيرة التي اهتم بشرحها كثير من المتقدمين: كالأنباري والزروزني، والتربريزي، وبعض المحدثين: كالسيد مصطفى الغلاياني في كتابه - «رجال المعلقات العشر». وهو موجود في ديوانه ص (١٨) ت أبي الفضل. ط. المعارف سنة ١٩٧٩.

(٢) في غير ح، ل: «يد».

^(٤) في غير ح، ل: (١٠). ^(٥) الآية (٨٢) من سورة (سورة العنكبوت).

(٦) سقطت هذه الزيادة من حـ . (٧) لم ترد هذه الزيادة في لـ .

(٦) سقطت هذه الزيادة من حـ . (٧) لم ترد هذه الزيادة في لـ .

(٦) سقطت هذه الزيادة من ح.

(٨) لفظ آ، ی: «مستفاد».

(٩) سقطت هذه الزيادة من آ.

١٠) لفظ آ، ح: «يفهم».

(١١) ماتم، المعقوفي، ساقط

(١١) ما بين المعقوفين ساقط كله من ن، ولم ترد كلمة «مشتركة» في ل.

لَنَا: أَنَا نُدْرِكُ التَّفْرِقَةَ - فِي الْلُّغَاتِ كُلُّهَا - بَيْنَ قَوْلِهِ: [أَفْعَلْ^(١)] وَ[بَيْنَ^(٢)]
قَوْلِهِ: «إِنْ شَتَّتَ فَاقْعِلْ، وَإِنْ شَتَّتَ لَا تَفْعِلْ». حَتَّى [إِذَا^(٣)] قَدْرَنَا انتِفَاءُ الْقَرَائِينَ
كُلُّهَا، وَقَدْرَنَا هَذِهِ الصِّيَغَةُ مُنْقُولَةُ عَلَى سَبِيلِ الْحَكَايَةِ عَنْ مَيِّتٍ أَوْ غَائِبٍ^(٤)، لَا
فِي فَعْلٍ مُعِينٍ حَتَّى يُتَوَهَّمَ فِيهِ قَرِينَةُ دَالَّةٍ، بَلْ فِي الْفَعْلِ - مُطْلَقاً: سَبِيلُ إِلَيْهِ
فَهُمْنَا اخْتِلَافُ مَعْانِي هَذِهِ الصِّيَغِ، وَعَلَمْنَا - قَطْعًا - أَنَّهَا لَيْسَ^(٥) أَسَامِي^(٦)
مُتَرَادِفَةٌ عَلَى [مَعْنَى^(٧)] وَاحِدٍ.

كَمَا^(٨) نُدْرِكُ التَّفْرِقَةَ^(٩) بَيْنَ قَوْلِهِمْ: «قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدًا^(١٠)»، [فِي^(١١)] أَنَّ
الْأَوَّلُ لِلْمَاضِي، وَالثَّانِي لِلْمُسْتَقْبِلِ . وَإِنْ كَانَ قَدْ يَعْبُرُ^(١٢) عَنِ الْمَاضِي^(١٣)
بِالْمُسْتَقْبِلِ ، وَبِالْعَكْسِ^(١٤)؛ لِقَرَائِنَ تَدْلُّ عَلَيْهِ .

فَكَذَلِكَ مَيَّزَا الْأَمْرَ عَنِ النَّهْيِ^(١٥)، فَقَالُوا: «الْأَمْرُ^(١٦): أَنْ تَقُولَ^(١٧): «أَفْعَلْ»
وَ«النَّهْيُ^(١٨)» أَنْ تَقُولَ: «لَا تَفْعِلْ»: فَهَذَا [أَمْرٌ^(١٩)] مُعْلَمٌ بِالضَّرُورَةِ مِنَ الْلُّغَاتِ لَا
يُشَكُّنَا فِيهِ^(٢٠) إِطْلَاقُهُ مَعَ قَرِينَةٍ^(٢١); عَلَى «الْإِبَاحَةِ» أَوْ^(٢٢) «الْتَّهْدِيدِ» .
فَإِنْ قِيلَ: تَدْعِيَ الْفَرَقَ بَيْنَ «أَفْعَلْ» وَ«لَا تَفْعِلْ» - فِي حَقِّ مَنْ يَعْتَقِدُ كُونَ
الْلَّفْظِ مُوضِعًا لِلْكُلِّ^(٢٣) حَقِيقَةً، أَوْ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَعْتَقِدُ ذَلِكَ؟!

(١) سقطت الزيادة من ن، ي، ل.

(٢) سقطت الزيادة من ن، ل، وزيد في آ - قبلها - : «أَنَا».

(٣) عبارة ن، ي، ل: «أَوْ عَنْ غَائِبٍ».

(٤) في ح زيادة: «مِنْ».

(٥) سقطت هذه الزيادة من ص.

(٦) لفظ ص: «تَفْرِقَة».

(٧) سقطت الزيادة من ح.

(٨) كذا في ص.

(٩) آخر الورقة (٦٦) من ح.

(١٠) في ح، آ: «يَقُولُ».

(١١) سقطت هذه الزيادة من «آن».

(١٢) آخر الورقة (٦٥) من آ.

(١٣) في ح: «وَالْتَّهْدِيدِ».

(١٤) في آ: «أَوْ بِالْعَكْسِ».

(١٥) لفظ ص: «لِلْأَمْرِ» ..

(١٦) لفظ ص: «وَالنَّهْيِ».

(١٧) أبدلت في ح بلفظ «فَيَتَمَ».

(١٨) في آ زيادة: «تَدْلُّ».

(١٩) في ح: «لِلْكُلِّ».

[الأول من نوعه، والثاني^(١) مُسلّم].
بيانه: أنَّ كُلَّ من اعتقادَ كونَ هذهِ اللفظةَ موضوعةً لهذِهِ المعانِي - فإنَّه يحصلُ في ذهنِهِ الاستواء^(٢).

أما منْ لا يعتقدُ ذلكَ - فإنَّه [لَا]^(٣) يحصلُ - عندهِ الرجحانُ.
سلمَنا الرجحانَ؛ لكنْ: لمَ لا يجوزُ أن يكونَ ذلكَ للعرف^(٤) الطارئِ، لا في أصلِ الوضعِ، كما في الألفاظ^(٥) [العرفية^(٦)!]؟
سلمَنا أنَّ ما ذكرتَه^(٧) يدلُّ على قولِكَ، لكنَّه معارضٌ بما يدلُّ على نقيضِهِ^(٨).
وهو: أنَّ الصيغةَ [قد^(٩)] جاءَتْ بمعنى التهديدِ، والإباحةِ؛ والأصلُ في الكلامِ الحقيقةُ.

[و]^(١٠) الجوابُ^(١١) عنَّ الأولِ: أنَّه مُكابرةٌ؛ فإنَّا نعلمُ^(١٢) - عندَ انتفاءِ كُلِّ القرائنِ يأسِرُها [أنَّه]^(١٣) يكونُ فهمُ الطلبِ من لفظِ «أفعَلْ» راجحًا على فهمِ التهديدِ والإباحةِ.

وعنَّ الثاني: أنَّ الأصلَ عدمُ التغيير^(١٤).
وعنَّ الثالثِ: أنَّكَ [قد^(١٥)] عرفتَ أنَّ المجازَ أولى من الاشتراكِ، ووجهُ المجازِ^(١٦): أنَّ هذهِ الأمورَ الخمسةَ - أعني: «الوجوبُ، والندبُ، والإباحةُ،

(١) كذا في ن، ل، وفي ص، ح: «الأول ع، والثاني م»، وفي ي: «الأول ع، م»،
وهي آ: «ع، م».

(٢) آخر الورقة (٦٩) من ل.

(٣) سقطَتْ هذهِ الزيادةُ من ص، ح، وإثباتُها هو المناسبُ للمعنى.

(٤) في ي: «في العرف».

(٥) في آ: «الأسماء».

(٦) سقطَتْ الزيادةُ من ح.

(٧) لفظُ ص: «ذكرتُم»، ولفظُ ح: «ذُكْر تموه». (٨) لفظُ ي: «النقيضة».

(٩) هذهِ الزيادةُ من ص.

(١١) آخر الورقة (٤٤) من ي.

(١٢) هذهِ الزيادةُ من ص.

(١٠) لم تردُ الواو في غير ص، ح.

(١٢) في غير ص زيادة: «أن».

(١٤) لفظُ ي: «التعين»، وهو تصحيف.

(١٦) لفظُ ل: «الاشراك»، وهو تحريف.

(١٥) هذهِ الزيادةُ من ص.

والتنزيه، والتحرير» - أضدأ؛ وإطلاق اسم الضد على الضد أحد وجوه المجاز. والله أعلم.

المسألة الثانية: الحق - عندنا: أن لفظة «أفعى» حقيقة في الترجيح^(١) المانع من النفيض - وهو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين^(٢).
وقال أبو هاشم^(٣): إنه يفيد الندب^(٤).

ومنهم من قال: بالوقف، وهم فرق ثلاثة^(٥):
الفرقة^(٦) الأولى: [الذين]^(٧) يقولون: إنه حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب - وهو: ترجيح الفعل على الترك.
ثـم: الوجوب يمتاز عن الندب: بامتناع الترك، والندب، يمتاز عن الوجوب بجواز الترك، وليس في الصيغة إشعار بهذين القيدين.
ويليق بمذهب هؤلاء أن يقولوا: [إنه]^(٨) يجب حمله على الندب؛ لأنَّ اللفظ يفيد رجحان الفعل على الترك، وليس فيه ما يدلُّ على المنع من الترك، وقد كان جواز الترك معلوماً بحكم الاستصحاب، وإذا كان كذلك: كان جواز

(١) آخر الورقة (٩٨) من ن.

(٢) في ل زيادة: «وال المسلمين». وتغير أبي الحسين في المعتمد (١/٥٦): «و عند

(٣) لفظ لـ: «هشام».

(٤) والذي نقله أبو الحسين عنه في المعتمد (١/٥٧-٥٨) أنه قال: إنها تقضي الإرادة، فإذا قال القائل لغيره: «أفعى» أفاد ذلك أنه مرید منه الفعل. فإن كان القائل لغيره «أفعى» حكيمًا: وجب كون الفعل على صفة زائدة على حسنه يستحق لاجلها المدح، إذا كان المقول له في دار التكليف. وجاز أن يكون واجباً، وجاز أن لا يكون واجباً، بل يكون ندبًا. فإذا لم تدل الدلالة على وجوب الفعل: وجب نفيه، والاقتصار على المتحقق، وهو كون الفعل ندبًا يستحق فاعله المدح.
وانظر: الكافش (١/٢٥٨-ب).

(٥) كذلك، يـ، لـ، آـ. وفي صـ، حـ: «ثلاثة».

(٦) كذلك في آـ، واستبدلت في نـ، يـ، لـ، حـ بلفظ «إحداهما»، وفي صـ «أحداهما».

(٧) لم ترد الزيادة في آـ.

(٨) هذه الزيادة من صـ، حـ.

الترك بحكم الاستصحاب، ورجحان الفعل بدلاًة اللفظ. ولا معنى للندب إلا ذلك^(١).

الفرقة^(٢) الثانية: الذين قالوا: إن صيغة «أقل» موضوعة للوجوب والندب، على سبيل الاشتراك اللغطي - وهو: قول المرضي^(٣) من الشيعة.

الفرقة^(٤) الثالثة: الذين قالوا: إنها حقيقة إما في الوجوب فقط، أو في الندب فقط، أو فيهما - معاً^(٥) بالاشتراك؛ لكن لا ندري: ما هو الحال من هذه الأقسام الثلاثة: فلا جرم توقفنا في الكل - وهو: قول الغزالى [منا]^(٦).

لنا وجوه:

[الدليل^(٧)] الأول: التمسك بقوله تعالى لإبليس: «(مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمْرَتُكَ)»^(٨) وليس المراد منه الاستفهام بالاتفاق، بل الذم، فإنه لا عذر له في الإخلال بالسجود - بعد ورود الأمر [به]^(٩). - هذا [هو]^(١٠) المفهوم من قول السيد لعبدة: «ما منعك من دخول الدار إذ أمرتك؟» إذا لم يكن مستفهمًا^(١١).

(١) لفظ آ: «ذاك».

(٢) كذا في آ، وفي النسخ الأخرى: «وثائهما».

(٣) هو: أبو القاسم أو أبو طالب، علي بن الطاهر - ذي المناقب - أبي أحمد، الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب. رضي الله عنهم. كان إماماً في علم الكلام والأداب والأدب والشعر، وله تصانيف كثيرة. توفي في بنداد سنة (٤٣٦) هـ. راجع: الوفيات (١/٤٧٨)، وتاريخ دول الإسلام (١٩٩١/١)، وال عبر (١٨٦/٣)، والمتنظم (١٢٠/٨)، قال: وكان يميل إلى الاعتزال. ونقل جملة من أقواله، ومرة الجنان (٣٥/٣)، والشذرات (٢٥٦/٣)، والبداية (٥٣/١٢)، والنجم (٣٩/٥).

(٤) كذا في آ، وفي ن، ي، ل، ص، ح: «وثائهما».

(٥) آخر الورقة (٢٧) من ص.

(٦) هذه الزيادة من ص. وراجع: المستصفى (١/٤٢٣) لمعরفة قول الإمام الغزالى.

(٧) هذه الزيادة من ص، ح. (٨) الآية (١٢) من سورة «الأعراف».

(٩) لم ترد الزيادة في ح. (١٠) لم ترد الزيادة في ح.

(١١) كذا في غير آ، وفيها: «إذا لم يرده منه استفهام».

ولو لم يكن الأمر [دالاً^(١)] على الوجوب - لما ذمَهُ^(٢) الله - تعالى - على الترك،
ولكان لإبليس أن يقول: إنك ما أزمتني السجدة.
فإن قلت: لعلَّ الأمرَ في تلك اللُّغةِ كان يفيدُ^(٣) الوجوب - فلِمْ قُلْتُمْ^(٤): إنَّه
في هذه اللُّغةِ للوجوب^{(٥) !}.

قلنا^(٦): الظاهر يقتضي ترتيب الذم على مخالفة الأمر، فتخصيصه بأمرٍ
خاصٌ خلافُ الظاهر^(٧).

[الدليل^(٨)] الثاني: التمسُك بقوله تعالى: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ارْكَمُوا لَا
يَرْكَمُونَ»^(٩) ذمُهم على أنَّهُمْ تركُوا^(١٠) فعلَ ما قيلَ لهم: أفعُلوه، ولو كان الأمرُ يفيدُ
الندب - لما حسُنَ هذا الكلامُ. كما إذا^(١١) قيلَ لهم: الأولى أنْ تفعلُوه، ويجوزُ
لكم تركُه؛ فإنَّه ليسَ لنا أنْ نذمُهم^(١٢) على تركِه^(١٣).

(١) سقطت هذه الزيادة من ن، ي، ل، ص، وكذلك من ح، كما أبدلت لفظة «على»
- بعدها - بـ «لام».

(٢) لفظ آ: «ذم».

(٣) كذا في ص، ح، ي، آ، وعبارة ل: «مفید للوجوب»، وعبارة ص: «كان لا يفيد
الوجوب»، وهو تحريف.

(٤) في غير ص: «قلت».

(٥) في ل: «على الوجوب»، وعبارة ي: يفيد الوجوب، وفي آ: «لا للوجوب»، وهو
تحريف.

(٦) لفظ غير ص: «قلت».

(٧) لمعرفة وجه الاستدلال بهذا الدليل - بشكل أوسع، وللاطلاع على أقوال العلماء
في كلمة «لا» في الآية، هل هي صلة زائدة، أو هي كلمة مفيدة، ولمعرفة أقوالهم في المراد
بـ «المنع» راجع: التفسير الكبير (٤ / ١٨٤) ط الخيرية.

(٨) سقطت هذه الزيادة من صن.

(٩) الآية (٤٨) من سورة «المرسلات».

(١٠) عبارة آ: «على ترك فعل قيل لهم». (١١) كذا في آ، وعبارة غيرها: «لو قال».

(١٢) في آ، ح: «يذم»، وعبارة ن: «ليس له أن يلومهم»، وعبارة ل: «ليس يجوز له أن
يذمهم».

(١٣) عبارة ل: «على أنَّهُمْ تركُوا» وزاد بعدها: «فعل قيل لهم أفعُلوه».

فإن قلت: إنما ذمهم لأنهم تركوا المأمور به، بل لأنهم لم يعتقدوا حقيقة الأمر.

والدليل عليه: قوله تعالى: «وَنَّى يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ»^(١).

وأيضاً: فصيحة «افعل» قد تفيد الوجوب - عند اقتران بعض القراءين بها؛ فلعله - تعالى - إنما ذمهم؛ لأنَّه كان قد وجَدَتْ^(٢) قرينة دالة على الوجوب. والوجوب عن الأول: أنَّ المكذيبين في قوله: «وَنَّى يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ»^(٣)، إما أنْ يكونوا هُمُ الذين تركوا الركوعَ لما قيل [لهم]^(٤): «اركعوا»، أو غيرهم. فإنَّ كان الأول: جاز أن يستحقوا^(٥) الذم بترك الركوع، والويل بسبب التكذيب؛ فإنَّ - عندنا - الكافر كما يستحق العقاب^(٦) بترك الإيمان، يستحق الذم والعقاب^(٧) - أيضاً - بترك^(٨) العبادات.

وإنَّ كان الثاني: لم يكن^(٩) إثبات الويل^(١٠) [لإنسان]^(١١) بسبب التكذيب - منافياً ثبوت الذم لإنسان آخر بسبب ترك المأمور به. وعن الثاني: أنه تعالى^(١٢) إنما ذمهم لمجرد^(١٣) أنهم تركوا الركوع^(١٤) لما قيل لهم: «اركعوا» فدلَّ على أنَّ منشأ^(١٥) الذم هذا القدر، لا القرينة^(١٦). [الدليل]^(١٧) الثالث: لَوْلَمْ يكن الأمر ملزماً لل فعل - لَمَا كَانَ إِلَزَاماً الْأَمْرِ^(١٨)

(١) الآية (٤٧) وآيات أخرى من سورة «المرسلات».

(٢) لفظ آ: «وجود».

(٣) الآية (٤٧) من سورة «المرسلات».

(٤) سقطت الزيادة من ص.

(٥) لفظ ص: «ينتحق».

(٦) في غير ص: «العذاب».

(٧) عبارة آ: « بسبب العبادات أيضاً».

(٨) آخر الورقة (٦٦) من آ.

(٩) آخر الورقة (٩٩) من ن.

(١١) سقطت هذه الزيادة من ص

(١٢) كذلك في ص، ح، وفي غيرهما: «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى» (١٣) لفظ ص: «بمجده».

(١٤) آخر الورقة (٦٧) من ح.

(١٥) آخر الورقة (٧٠) من ل.

(١٦) راجع: التفسير الكبير (٣٢١/٨) ط الخيرية للاطلاع على المزيد من كلام الإمام المصنف عن هذا الدليل.

(١٨) لفظ آ: «الفعل».

(١٧) لم ترد هذه الزيادة في ص.

سبباً للزرم المأمور به، لكنه سبب للزرم المأمور به: فوجب أن يكون [الأمر^(١)] ملزماً^(٢) للفعل .

بيان الشرطية: أنْ بتقدير أنْ لا يكون الأمر ملزماً للفعل - كان إلزم الأمر إلى ما لشيء، وذلك الشيء لا يوجب فعل المأمور به: فوجب أنْ لا يكون هذا القدر سبباً للزرم المأمور^(٣) به.

[وو^(٤)] بيان أنَّ إلزم الأمر^(٥) سبب للزرم المأمور به، قوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ»^(٦).

والقضاء [هو^(٧)]: «الإلزم»؛ فقوله تعالى: «إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا» معناه: إذا ألمَ الله ورسوله أمراً - فإنه لا خيرة للمؤمنين^(٨) في المأمور به. [ويجب] - هاهنا - حمل لفظ الأمر على المأمور به، إذ لو أجريناه على ظاهره - لصار المعنى أنه لا خيرة للمؤمنين في صفة الله - تعالى - وذلك كلام غير مفيده.

وإذا تبعَ حمله على نفس الأمر: وجب حمله على المأمور به، فيصير التقدير: أنَّ الله - تعالى - إذا ألمَ المكلَّف أمراً - فإنه لا خيرة له في المأمور به^(٩) .

وإذا انتفت الخيرة - بقى: إما الحظر، وإما^(١٠) الوجوب، والمحظوظ متغَّب بالإجماع : فتعين الوجوب.

(١) لم ترد الزيادة في ن، ل. (٢) لفظ آ: «ملزوماً».

(٣) كذلك في ص، ح، وهو المناسب، وفي غيرهما: «الأمر به».

(٤) هذه الزيادة من ح.

(٥) في آرْياده: «به».

(٦) لفظل: «للمؤمن».

(٧) هذه الزيادة من ل.

(٨) ما بين المعرفتين ساقط كله من آ، وقوله: «اللفظ» في ن، ل: «اللفظ» وسقطت لفظة «الأمر» - بعدها - من ص، وقوله: «للمؤمنين» أبدلت في ص، ح بـ«المكلَّف»، وسقطت كلمة «التقدير» من ص.

(٩) في غيري: «أو».

فإذا قيل: القضاء هو: الإلزام . والأمر قد يرد^(١) بمعنى شيء ، فقوله: «إذا قضى الله ورسوله أمرًا» - أي : [إذا ألزم الله ورسوله^(٢)] شيئاً .
ونحن نعرف بأنَّ الله - تعالى - إذا ألزمَنا شيئاً - فإنه يكون^(٣) واجباً علينا ،
[و^(٤)] لكنَّ لِمَ قلتَ : إنه بمجرد^(٥) أنْ يأمرنا بالشيء - فقد ألزمَنا؟! فإنَّ ذلك عينَ
المتنازع^(٦) [فيه^(٧) !! !!].

والجواب : قد بَيَّنَا أنَّ لفظَ الأمر حقيقةٌ في القول المخصوص ، وليس^(٨) حقيقةٌ في الشيء : دفعاً للاشتراك . ولا ضرورةٌ - هاهنا - في صرفه عن ظاهره^(٩) .

إذا ثبَّتْ هذا - فقوله: «إذا قضى الله ورسوله أمرًا» معناه: إذا ألزمَ الله أمرًا ، واللزمُ الأمْرُ هو: توجيهه على المكلَّف [شاء ألم أُمِّي^(١٠)].
واللزمُ الأمْرُ غير^(١١) إلزامِ المأمُورِ به؛ فإنَّ القاضي إذا قضى بِياباً حة شيءٍ - فقد ثبَّتَ [اللزمُ الحكم] ، ولو لم يثبت^(١٢) ، المحكومُ به فكذا هاهنا: إلزامُ
الأمر عبارةٌ عن توجيهه على المكلَّف ، والقطعُ بوقوع ذلك الأمر .
ثُمَّ ، الأمر^(١٣) إنْ لم يقتضِ الوجوب^(١٤) لم يكن إلزامُ الأمْرِ إلزاماً للمأمُورِ به ،
وإنَّ^(١٥) كان مقتضياً [للوجوب^(١٦)] - فهو الذي قلناه^(١٧) .

(١) لفظ ص: «ورد».

(٢) ساقط من نـ.

(٣) في آزادية: «ذلك».

(٤) لم ترد الواو في صـ.

(٥) في حـ: «أنْ مجرد».

(٦) عبارةٍ: «غير متنازع».

(٧) لم ترد الزيادة في لـ، حـ.

(٨) في نـ، حـ، لـ: «فليس».

(٩) لفظ حـ: «الظاهر».

(١٠) ساقط من نـ.

(١١) في صـ، لـ: «عين»، وهو تصحيف.

(١٢) ما بين المعقوقتين سقط كله من حـ ، وللفظ «لو» لم يرد في غير صـ.

(١٣) عبارة نـ: «ثم الأمْرِ لم» بحذف حرف الشرط ، وعبارة آـ: «ثم إنْ لم يحذف لفظ الأمْر» .

(١٤) في ذـ: «فلم».

(١٥) لفظ لـ: «فإن».

(١٦) سقطت الزيادة من صـ، حـ.

(١٧) راجع: التفسير الكبير (٦/٥٧٦) لمعرفة ما قاله الإمام المصنف في تفسير آية هذا =

[الدليل^(١)] الرابع: تارك ما أمر الله أو رسوله به مخالف لذلك الأمر، ومخالف ذلك الأمر مستحق^(٢) للعقاب: فتارك ما أمر الله أو رسوله به مستحق للعقاب^(٣)، ولا معنى لقولنا^(٤): الأمر للوجوب، إلا ذلك.

[و^(٥)] إنما قلنا: إن تارك ما أمر الله أو^(٦) رسوله به مخالف لذلك الأمر؛ لأن موافقة الأمر عبارة عن الإتيان بمقتضاه، والمخالفة ضد المواقف: فكانت مخالفة الأمر عبارة عن الإخلال بمقتضاه - ثبت: أن تارك ما أمر الله أو رسوله به مخالف لذلك الأمر.

إنما قلنا: [إن^(٧) مخالف [ذلك^(٨)] الأمر يستحق^(٩) العقاب^(١٠)]؛ لقوله تعالى: «فَلَيَحْذِرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةً أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا»^(١١)، أمر مخالف هذا الأمر بالحذر عن العذاب والأمر^(١٢) بـ[الحذر عن العذاب إنما يكون بعد قيام المقتضي لنزول العذاب]: فدل على أن مخالف أمر الله أو أمر رسوله - قد^(١٣) وجد - في حقه - ما يقتضي نزول العذاب [به]^(١٤).

فإن قيل: لا نسلم أن تارك المأمور [به]^(١٥) مخالف للأمر.

قوله: «موافقة الأمر عبارة عن الإتيان بمقتضاه».

= الدليل. ط الخيرية.

(١) سقطت الزيادة من ص.

(٢) كذا في ص، ح، وهو الموافق لعبارة التفسير الكبير (٢٩٧/٦)، عبارة ن، ي، ل، آ: «يستحق العقاب».

(٣) راجع: الفقرة السابقة.

(٤) في ن، آ: زيادة: «أن».

(٥) لم ترد الزيادة في ص، ح.

(٦) في ن، ي، ل: «رسوله».

(٧) لم ترد هذه الزيادة في ل، ن.

(٨) هذه الزيادة من ص.

(٩) آخر الورقة (١٠٠) من ن.

(١٠) عبارة ص، ح: «مستحق للعقاب».

(١١) الآية (٦٣) من سورة «النور». وراجع: التفسير الكبير (٢٩٧/٦ - ٢٩٨)، فإن الإمام المصنف قد قرر هذا الدليل فيه بالفاظ «المحسوب» ذاتها.

(١٢) سقط ما بين المعقوقتين من آ.

(١٣) لفظ ح: «فقط».

(١٤) هذه الزيادة من ص.

(١٥) لم ترد هذه الزيادة في ن.

قلنا: لا نسلمُ أنَّ موافقة^(١) [الأمر] عبارةٌ عن الإتيان بمقتضاه، وما^(٢) الدليلُ عليه؟ .

[ثم^(٣)] : إنَّا نفسُرُ «موافقة الأمر» [بـ^(٤)] تفسيرين آخرين . أحدهما: أنَّ موافقة الأمر «عبارةٌ عن الإتيان بما يقتضيه الأمرُ على الوجه الذي يقتضيه الأمر؛ فإنَّ الأمرَ لو اقتضاه على سبيلِ التدبِ، وأنتَ^(٥) تأتي به على [سبيل^(٦)] الوجوب: كانَ هذا مخالفَةً للأمر . وثانيهما: أنَّ «موافقة الأمر» عبارةٌ عن الاعترافِ بكونِ ذلك الأمرَ حقًا واجبَ القبولِ، ومخالفَته^(٧) [عبارة^(٨)]: عن إنكارِ كونه^(٩) حقًا واجبَ القبولِ . سلمنا: أنَّ ما ذكرْتُم^(١٠) يدلُّ على أنَّ مخالفَةَ الأمرِ عبارةٌ عن تركِ مقتضاه، لكنَّ - ها هنا^(١١) - ما يدلُّ على أنه ليس كذلك .

فإنَّه لو كانَ تركُ المأمورِ به [عبارةٌ عن^(١٢) مخالفَةَ الأمر^(١٣)] - لكانَ تركُ «المندوبِ» مخالفَةً لأمرِ اللهِ - تعالى - وذلك باطلٌ؛ لأنَّ وصفَ الإنسانَ بأنه مخالفٌ لأمرِ اللهِ - تعالى - اسمُ ذمٌ: فلا يجوزُ^(١٤) إطلاقُه على تاركِ المندوبِ . سلمنا: أنَّ تاركَ المندوبِ مخالفٌ للأمرِ، فلِمَ قلتَ: إنَّ مخالفَ الأمرِ مستحقٌ للعقاب^(١٥)؟ .

أما قوله تعالى: «فَلَيَحْتَرِزَ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ»^(١٦) [الآية^(١٧)] .

(١) في آ: «الموافقة»، ولم ترد لفظة «الأمر فيها».

(٢) كذا في ص، وهو الصحيح، ولفظ غيرها: «واما»، وهو تحريف.

(٣) سقطت الزيادة من آ.

(٤) لم ترد الباء في ن، ي، ل.

(٥) عبارة آ: «وان يأتي به»، وهو تصرف من الناسخ.

(٦) سقطت هذه الزيادة من ن، آ، ل.

(٧)

(٨) عبارة ص: «الإنكار لكونه».

(٩) في غير ص: «ذكرته».

(١٠) في آ: «معناه».

(١١) هذه الزيادة من ح.

(١٢) لفظ ن: «للأمر».

(١٣) آخر الورقة (٧١) من ل.

(١٤) كذا في ص، ح، وعبارة ن، ي، ل، آ: «يستحق العقاب».

(١٥) الآية (٦٣) من سورة «النور».

(١٦) هذه الزيادة من ن، ي، ح.

قلنا: (١) لا نسلمُ أنَّ هذِهِ الآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى أَمْرٍ مِنْ يَكُونُ مُخَالِفًا لِلأَمْرِ: بِالْحَذْرِ، بَلْ هِيَ دَالَّةٌ عَلَى (٢) الْأَمْرِ بِالْحَذْرِ عَنْ مُخَالَفِ (٣) الْأَمْرِ (٤). فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ؟ .

سَلَّمَنَا ذَلِكَ، وَلَكُنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْمُخَالَفَ عَنِ الْأَمْرِ: يَلْزَمُهُ (٥) الْحَذْرُ.

فَلِمَ قُلْتَ: إِنَّ مُخَالَفَ الْأَمْرِ يَلْزَمُ الْحَذْرَ؟ .

فَإِنْ قُلْتَ (٦): لِفَظَةُ «عَنْ» صَلَةٌ زائِدَةً.

قُلْتَ: الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ [الاعتبار^(٧)] لَا سِيمَا فِي كَلَامِ اللَّهِ - تَعَالَى - (٨): فَلَا يَكُونُ زائِدًا.

سَلَّمَنَا (٩) دَلَالَةَ الْآيَةِ: عَلَى أَنَّ مُخَالَفَ الْأَمْرِ مَأْمُورٌ بِالْحَذْرِ عَنِ الْعَذَابِ (١٠). فَلِمَ قُلْتَ: يَجُبُ عَلَيْهِ (١١) الْحَذْرُ [عَنِ الْعَذَابِ] (١٢)؟ .

أَقْصَى مَا فِي الْبَابِ [أَنَّهُ] (١٣): وَرَدَ الْأَمْرُ بِهِ، لَكِنْ لَمْ قُلْتَ: إِنَّ الْأَمْرَ لِلْوَجُوبِ؟ فَإِنْ ذَلِكَ أُولَى الْمَسَالَةِ !! .

فَإِنْ قُلْتَ: هَبْ أَنَّهُ لَا يَدْلِلُ عَلَى وجوبِ الْحَذْرِ، لَكِنْ لَا بُدُّ وَأَنْ يَدْلِلُ عَلَى حَسْنِ الْحَذْرِ، وَحَسْنُ الْحَذْرِ: إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ قِيَامِ الْمُقْتَضِي لِتَرْزُولِ الْعَذَابِ (١٤) !! .

قُلْتَ (١٥): لَا نَسْلُمُ أَنَّ حَسْنَ الْحَذْرِ مَشْرُوطٌ بِقِيَامِ مَا يَقْتَضِي تَرْزُولُ (١٦).

(١) آخر الورقة (٦٧) من آ.

(٢) في ن، آزيادة: «أن».

(٣) لفظ ن، ل: «مخالفته».

(٤) آخر الورقة (٦٨) من ح.

(٥) لفظ آ: «تلزم».

(٦) لفظ آ: «قبل».

(٧) سقطت هذه الزيادة من ن، ل، ص، وفي ح - يدلها - «الحقيقة» والمناسب ما ذكرنا.

(٨) كذا في آ، وهو الملاائم لما قبله، وفي النسخ الأخرى: «أن لا».

(٩) في ن، آزيادة «أن».

(١٠) لفظ ص، ح: «العذاب».

(١١) في آ: «الحذر عليه».

(١٢) ساقط من ص.

(١٣) لم ترد هذه الزيادة في آ، وكلمة «وردة» جامت بلفظ: «ورود».

(١٤) لفظ آ: «العقاب».

(١٥) لفظى: «قلنا».

(١٦) عبارة آى: «المقتضى لترزول العذاب».

العذاب، بل العذر يحسن. عند^(١) احتمال نزول العذاب.
وعندنا: مجرد الاحتمال قائم؛ لأن هذه المسألة اجتهادية، لا قطعية سلمنا
دلالة الآية على قيام^(٢) ما يقتضي نزول العذاب، لكن لا في كل أمر، بل في
أمر واحد؛ لأن قوله: «عن أمره» لا يفيد إلا أمراً واحداً.

وعندنا: أن أمراً واحداً يفدي الوجوب، فلم قلت: إن كل أمر^(٣) كذلك!
سلمنا أن كل أمر كذلك^(٤)، لكن الضمير في قوله: «عن أمره»،
يُحتمل^(٥) عودة إلى الله - تعالى -، وعوده إلى رسوله: فالآية لا تدل^(٦) على أن
الأمر للوجوب إلا في حق أحدهما، فلم قلت: إنه في حق الآخر كذلك؟.

والجواب: قوله: لم قلت: إن موافقة الأمر عبارة: عن الإتيان
بمقتضاه؟.

قلنا: الدليل عليه: أن العبد إذا امتنع أمر السيد حسن أن يقال: هذا العبد
موافق للسيد، [و^(٧)] يجري على وفق أمره^(٨): ولو لم يتمثل أمره، يقال: إنه ما
وافقه، بل خالقه؛ وحسن هذا الإطلاق - من أهل اللغة - معلوم بالضرورة.
فثبت أن «موافقة الأمر» عبارة: عن الإتيان بمقتضاه.
قوله: «الموافقة عبارة: عن [الإتيان^(٩) بما] يقتضيه الأمر». على الوجه الذي
يقتضيه [الأمر^(١٠)].

قلنا: لَمَا^(١١) سلمنا أن موافقة الأمر لا تحصل^(١٢) إلا عند الإتيان بمقتضى
الأمر - فنقول: لا شك أن مقتضى الأمر هو الفعل؛ لأن قوله «أفعل» لا يدل

(١) في ص: «باحتمال».

(٢) لفظ ص، ح: «وجود».

(٣) آخر الورقة (١٠١) من ن.

(٤) ما بين المعقوقتين ساقط من ح.

(٥) لفظ ن: «محتمل».

(٦) عبارة ص: «فالآية لا تدل إلا على أن الأمر للوجوب في حق أحدهما».

(٧) لم ترد الواو في ن.

(٨) في ص زيادة: «وقوله».

(٩) في آوضح بدلاً مما بين القوسين كلمة: «عماء».

(١٠) لم ترد هذه الزيادة في ن.

(١١) عبارة ن، ئ، ل: «قلت لم».

(١٢) لفظ ل: «يحصل».

إلا على اقتضاء الفعل ، فإذا لم يوجد الفعل : لم يوجد مقتضى الأمر ، وإذا لم يوجد مقتضى الأمر^(١) [لم تُوجَد^(٢) الموافقة ، وإذا لم تُوجَد^(٣) موافقة الأمر : حصلت مخالفة ، لأنَّه ليسَ بينَ الموافقة والمخالفَة واسطةً .

قوله : «الموافقة عبارة عن اعتقاد كون ذلك الأمر حقاً واجب القبول». .
قلنا : هذا لا يكون موافقة للأمر ، بل موافقة للدليل^(٤) الدال على أن ذلك الأمر حقٌّ ، فإن موافقة الشيء عبارة عنما يستلزم تقرير مقتضاه ، فإذا دلَّ الدليل على حقيقة^(٥) الأمر ، كان الاعتراف بحقيقة^(٦) مستلزمًا تقريرًا [مقتضى^(٧)] ذلك الدليل .

أما الأمر - فلما اقتضى دخول [ذلك]^(٨) الفعل في الوجود - كانت موافقتُه عبارة عنما تقرر^(٩) دخوله في الوجود ، وإدخاله^(١٠) في الوجود يقرر^(١١) [دخوله]^(١٢) في الوجود [فكانَت^(١٣) موافقة الأمر [عبارة عن فعل مقتضاه .
قوله : «لو كانت مخالفة الأمر^(١٤) عبارة عن ترك المأمور به - لكنَّا إذا تركنا المندوب فقد خالفنا الأمر» .

قلنا : هذا الإلزام^(١٥) إنما يصح : لو كان المندوب مأموراً به ، وإنما يكون المندوب مأموراً به - لو ثبت أنَّ الأمر ليس للوجوب ، وهذا عين المتنازع [فيه]^(١٦) .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من آ.

(٢) لفظح : «يوجد».

(٤) في ل : «الدليل».

(٦) عبارة ل : «بحقية الفعل» ، وهو تصرف من الناسخ .

(٧) سقطت الزيادة من آ. (٨) هذه الزيادة من ئ.

(٩) لفظح : «يقرر».

(١٠) لفظ ن ، آ : «فادحاله».

(١١) في ن : «تقرير».

(١٣) سقطت هذه الزيادة من ن ، ووضع بدلاها : «و».

(١٤) ما بين المعقوفين ساقط من آ. (١٥) لفظ آ : «اللازم».

(١٦) لم ترد هذه الزيادة في آ ، ص ، ح .

قوله: «لَمْ لَا يَجُوزْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَلَيَحْذِرُ الَّذِينَ يُخَالِقُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(١) أَمْرًا بِالْحَذْرِ عَنِ الْمُخَالَفِ^(٢) ، لَا أَمْرًا لِلْمُخَالَفِ بِالْحَذْرِ؟^(٣)

قلنا: الدليل عليه وجوه:

أحدُها: أَنَّ التَّحْوِيْنَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ تَعْلُقَ الْفَعْلُ بِفَاعِلِهِ أَقْوَى مِنْ تَعْلُقِهِ بِمَفْعُولِهِ؛ فَلَوْ جَعَلْنَاهُ أَمْرًا لِلْمُخَالَفِ بِالْحَذْرِ - [لـ]^(٤) كُنَّا قَدْ أَسْنَدْنَا الْفَعْلَ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَلَوْ جَعَلْنَاهُ أَمْرًا بِالْحَذْرِ عَنِ الْمُخَالَفِ [لـ]^(٥) كُنَّا قَدْ أَسْنَدْنَا الْفَعْلَ إِلَى الْمَفْعُولِ^(٦) فَيَكُونُ الْأَوَّلُ أَوْلَى.

وثانيَها: لَوْ جَعَلْنَاهُ أَمْرًا بِالْحَذْرِ عَنِ الْمُخَالَفِ - لَمْ يَتَعَيَّنِ الْمَأْمُورُ [بِهِ]^(٧) فَإِنْ قَلْتَ: ^(٨) الْمَأْمُورُ [بِهِ]^(٩) - هُوَ مَا تَقْدَمُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَادِأٍ﴾^(١٠)

قلت: الْمَتَسَلَّلُونَ مِنْهُمْ لِوَادِأً - هُمُ الَّذِينَ خَالَفُوا، فَلَوْ أَمْرُوا بِالْحَذْرِ عَنِ الْمُخَالَفِ - لَكَانُوا قَدْ أَمْرُوا بِالْحَذْرِ عَنِ أَنفُسِهِمْ: وَهُوَ لَا يَجُوزُ.

وَالثَّالِثُ: أَنَا^(١١) لَوْ جَعَلْنَاهُ أَمْرًا بِالْحَذْرِ عَنِ الْمُخَالَفِ^(١٢) ، لَصَارَ^(١٣) التَّقْدِيرُ: «فَلَيَحْذِرُ الْمَتَسَلَّلُونَ لِوَادِأً^(١٤) عَنِ الَّذِينَ يُخَالِقُونَ أَمْرَهُ»؛ وَحِينَئِذٍ: يَبْقَى قَوْلُهُ: «أَنَّ تُصَبِّبُهُمْ فِتْنَةً أَوْ يُصَبِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا^(١٥) ضَائِعًا»؛ لَأَنَّ الْحَذْرَ لَيْسَ فَعْلًا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِيهِ.

(١) الآية (٦٣) من سورة «التور». .

(٢) لفظ لـ: «المخالفه».

(٣) في غير صـ، حـ: «أمره».

(٤) لم ترد اللام في لـ، صـ، حـ.

(٥) في نـ، يـ، لـ، آـ: «مفهوله».

(٦) آخر الورقة (٧٢) من لـ.

(٧) الآية (٦٣) من سورة «التور».

(٨) الآية (٦٣) من نـ.

(٩) لفظ لـ: «المخالفه».

(١٠) آخر الورقة (١٠٢) من نـ.

قوله: «الآلية دالة على وجوب الحذر عنِّي»^(١) خالفة عن الأمر، لا عن حالفه^(٢) الأمر.

قلنا: قال النحاة^(٣): كلمة «عن» [للبعد] و[المجاوزة]؛ يقال: «جلسَ عن يمينه» - أي: مترافقاً عن بدينه^(٤) في المكان الذي بحال يمينه، فلما كانت مخالفةً [أمر]^(٥) الله - تعالى - بعدها عن أمر الله - تعالى - : لا جرم ذكره [بلغظ]^(٦) «عن».

قوله: «لم قلت^(٧): إنْ قوله^(٨) تعالى: [فَلَيَخَذُّ]^(٩): يدلُّ على وجوب الحذر عن العذاب^(١٠)».

قلنا: لا ندعى وجوب الحذر [عن العقاب]^(١١)، [و^(١٢)] لكنه لا أقل من أن يدل على جواز الحذر، وجواز الحذر عن الشيء مشروط بوجود ما يقتضي وقوعه؛ لأنَّه لو لم يوجد المقتضي لوقوعه - لكان^(١٣) الحذر عنه حذراً عملاً لم يوجد، [ولم يوجد]^(١٤) المقتضي لوقوعه. وذلك سفة وعيث: فلا^(١٥) يجوز ورود الأمر به.

(١) عبارة ص: «على من يخالف»، وعبارة ح: «عن من يخالف».

(٢) لفظ ح: «يخالف».

(٣) في ص، ح: «التحويرون». وراجع أقوالهم في مغني اللبيب (١٢٩/١)، وجواهر الأدب (١٦٤) - وقال: هي حقيقة في «المجاوزة» مجاز في غيرها.

(٤) كذا في ص، ح، وعبارة ح: «للمجاوزة والبعد» وعبارة ن، ل: «للمجاوزة والبعد»، ولم ترد الزيادة في آ.

(٥) كذا في ص، ح، ولفظ غيرهما: «يديه». ويمكن أن تكون في نحو هذا المثال اسمًا - بمعنى: «جانب». انظر جواهر الأدب ص (١٦٣).

(٦) سقطت الزيادة من ص: «لم ترد هذه الزيادة في آ، ح، ح».

(٧) آخر الورقة (٦٩) من ح.

(٨) في ح: «قول الله».

(٩) في ل، ح، آ، ح: «العقاب».

(١٠) سقطت من ح، آ.

(١١) هذه الزيادة من ض.

(١٢) آخر الورقة (٤٦) من ح.

(١٣) لقطن: «لا».

(١٤) سقطت هذه العبارة من ن.

(١٥) كذا في ص، وفي غيرها: «ولا».

قوله: «دللت الآية على أنَّ مخالفَ أمرٍ^(١) اللهِ يستحقُ^(٢) العقابَ، أوَّلَى
أنَّ مخالفَ كُلَّ أمرٍ يستحقُ^(٣) العقابَ؟».

قلنا: [دللت^(٤)] على الثاني لوجوه:

الأول^(٥): أَنَّه يجوزُ استثناءً كُلَّ واحدٍ من أنواعِ المخالفات^(٦) - نحوَ أنَّ
يقول: «فليحذرُ الَّذِين يخالفونَ عنْ أَمْرِهِ إِلَّا مخالفةً [الأمر]^(٧) الفلانِيَّ،
وَالاستثناءُ يخرجُ منَ الْكَلَامِ مَا لَوْلَاهُ - لدُخُلِّ [فيه]^(٨) وذلكَ يفيدُ^(٩) العمومِ.

الثاني: أَنَّه تعالى رَتَّبَ استحقاقَ العقابِ على مخالفةِ الْأَمْرِ، وَتَرتِيبُ
الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ مُشَعِّرًا بِالْعُلَيْلَةِ.

الثالث: [أنَّه]^(١٠) لَمَّا ثَبَّتَ أَنَّ مخالفَ الْأَمْرِ فِي بَعْضِ الصُّورِ يَسْتَحْقُ^(١١)
الْعَقَابَ - فَنَقُولُ: إِنَّمَا يَسْتَحْقُ^(١٢) الْعَقَابَ؛ لِأَنَّ مخالفةَ الْأَمْرِ تَقْضِي عَدَمَ الْمُبَالَةِ
بِالْأَمْرِ؛ وَذَلِكَ يَنْسَابُ^(١٣) الزُّجْرُ؛ [وَ^(١٤)] هَذَا الْمَعْنَى قَائِمٌ فِي كُلِّ الْمُخَالَفَاتِ:
فُوْجَبَ تَرْتِيبُ^(١٥) الْعَقَابِ عَلَى الْكُلِّ.

قوله: «هَبَّ أَنَّ أَمْرَ اللَّهِ، أَوْ أَمْرَ رَسُولِهِ لِلْوُجُوبِ - فَلِمَ قَلْتُمْ^(١٦): إِنْ [أَمْرَ]^(١٧)
الْآخِرِ كَذَلِكَ؟».

قلنا: لأنَّه^(١٨) لَا قَائِلٌ بِالْفَرْقِ^(١٩).

(١) في ص، ح: «الْأَمْرُ». (٢) عبارة ص، ل، ن: «يَسْتَحْقُ لِلْعَقَابِ».

(٣) عبارةٍ: «أَنَّ كُلَّ مخالفٍ أَمْرٍ يَسْتَحْقُ لِلْعَقَابِ»، وَهُوَ تَصْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٤) هَذِهِ الْزِيادةُ مِنْ ص.

(٥) لِفَظُ آ: «أَحَدُهَا».

(٦) لِفَظُ ل: «الْمُخَالَفُ».

(٧) سقطت الْزِيادةُ مِنْ ص.

(٨) هَذِهِ الْزِيادةُ مِنْ آ.

(٩) عبارة ن: «ذَلِكَ فِي الْعُمُومِ».

(١٠) لَمْ تَرَدْ هَذِهِ الْزِيادةُ فِي غَيْرِ ص.

(١١) لِفَظُ ن: «يَسْتَحْقُ».

(١٢) فِي ل، آ، ص: «يَسْتَحْقُ».

(١٣) فِي ئ، ص، ل: «يَنْسَابُ».

(١٤) سقطت الْوَاوُ مِنْ ن.

(١٥) فِي غَيْرِ ص، ح: «تَرْتِيب».

(١٦) لِفَظُ آ، ص: «قَلْتَ».

(١٧) سقطت هَذِهِ الْزِيادةُ مِنْ غَيْرِ ل.

(١٨) فِي ل، ن: «لَانْ».

(١٩) قَلْتَ: هَذَا الدَّلِيلُ تَسْكُنُ بِهِ أَبُو الْحَسِينِ فِي الْمُعْتَمِدِ (١/٦٨ - ٧١). وَارْتَفَاهُ وَقَدْ

هَذِهِ الْإِمامُ الْمُصْنَفُ، وَقَرَرَهُ بِالشَّكْلِ الَّذِي رَأَيْتُ، وَرَتَبَ الْأَسْلَهُ وَالْأَجْرَيْهُ الْمُتَعَلِّمَةُ بِهِ.

الدليل الخامس: تارك المأمور به عاصٍ، وكل عاصٌ^(١) يستحق العقاب؛ فتارك المأمور [به]^(٢) يستحق العقاب؛ ولا معنى للوجوب إلا ذلك.

بيان الأول: قوله^(٤) تعالى: «وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا»^(٥)، «أَفَعَصَيْتَ أُمْرِي»^(٦)، «لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمْرَهُمْ»^(٧).

بيان الثاني: قوله^(٨) تعالى: «وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَتَعَدَّ حِدُودُهُ، يُدْخَلُهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا»^(٩).

فإن قيل: لا نسلم أن تارك المأمور [به]^(١١) عاصٍ، وبيانه من وجوه:
الأول: قوله تعالى: «لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمْرَهُمْ وَيَقْعُلُونَ مَا يُؤْمِرُونَ»^(١٢)، فلو كان العصيان عبارةً عن ترك المأمور به - لكان [معنى]^(١٣) قوله: «لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمْرَهُمْ»^(١٤) أنهما يفعلون ما يؤمران به. فكان قوله: «وَيَقْعُلُونَ مَا يُؤْمِرُونَ»^(١٥) تكراراً^(١٦).

الثاني: أجمع المسلمين على أنَّ الامر قد يكونُ أمرَ إيجاب^(١٧)، وقد يكونُ [أمر]^(١٨) استحباب^(١٩)، وتارك المتذوب غير عاصٍ، وإنَّ لاستحقاق^(١١) النار؛ لما ذكرتُمُوهُ^(٢٠): فعلمتنا أنَّ المعصية ليست عبارةً عن ترك المأمور [به]^(٢١).

(١) عبارةٍ: «والعصي يستحق».

(٢) آخر الورقة (٢٨). من ص.

(٤) لفظ ن: «بقوله»، وفي ح: «لقوله».

(٦) الآية (٩٣) من سورة «طه».

(٨) في ن: «بقوله».

(١٠) لفظ ل، ن: «قتل».

(١٢) الآية (٦) من سورة «التحريم».

(١٤) كذا في ح، ولفظ ن، ي، ل، آ: «ما أمروا» وفي ص: «ما أمرهم».

(١٥) كذا في ص، ح، ولفظ غيرهما: «تكريراً».

(١٦) لفظ ل: «ندب».

(١٨) لفظ ل: «إيجاب».

(٢٠) لفظ ح: «سلمتموه».

(٣) لم ترد الزيادة في ص.

(٥) الآية (٦٩) من سورة «الكهف».

(٧) الآية (٦) من سورة «التجريم».

(٩) الآية (١٤) من سورة «النساء».

(١١) لم ترد هذه الزيادة في ص.

(١٢) سقطت هذه الزيادة من غير ص.

(١٤) كذا في ح، ولفظ ن، ي، ل، آ: «ما أمروا» وفي ص: «ما أمرهم».

(١٧) سقطت هذه الزيادة من ن.

(١٩) في آ، ن زيادة «التارك».

(٢١) لم ترد هذه الزيادة في ص.

سلَّمنا أنَّ المعصيَة عبارةٌ عن تركِ المأمورِ به، لكنْ^(١): إذا كانَ الأمرُ^(٢) أمرَ إيجابٍ أو مطلقاً؟

[الأول]: مسلمٌ، والثاني: ممنوعٌ^(٣).

بيانٌ: أنَّ^(٤) قوله تعالى: «لَا يعصُونَ اللهَ مَا أَمْرَهُمْ»، حكايةٌ حالٍ؛ فيكتفي في تحقيقها^(٥) تنزيلاً لها على صورة واحدةٍ. فلعلَ ذلكَ الأمرَ كانَ أمرَ^(٦) إيجابٍ: فلا جرمَ كانَ تركُه معصيَةً.

سلَّمنا أنَّ تاركَ المأمورِ به عاصٍ [مطلقاً]^(٧) - فلِمَ قلتَ: [إنَّ^(٨) العاصيَ، يستحقُ العقابُ، والأيةُ المذكورةُ مختصةٌ بالكافرِ، لقرينةِ الخلوِد؟]

[و^(٩)] الجوابُ: [قد^(١٠)] بيتاً: أنَّ تاركَ المأمورَ [بِه]^(١١) عاصٍ .
قولُه: «لو كَانَ كَذَلِكَ - [لـ]^(١٢) - كَانَ قَوْلُهُ - : «وَيَقْعُلُونَ مَا يُؤْمِنُونَ» - تكراراً^(١٣).

قلنا: لا نسلمُ، بلْ معنى الآيةٍ - والله أعلمُ - : «لَا يعصُونَ اللهَ مَا أَمْرَهُمْ» [بِه]^(١٤) في الماضي، «وَيَقْعُلُونَ مَا يُؤْمِنُونَ» به في المستقبل .
قولُه: «الامرُ قد يكونُ أمرَ استحبابٍ».

قلنا: لا نسلمُ كونَ «المستحبُ» مأموراً به حقيقةً، بلْ مجازاً، لأنَّ

(١) في ذي: «ولكن».

(٢) آخر الورقة (١٠٣) من ذ.

(٣) كذا في ل، وفي غيرها: «م، ع».

(٤) كذا في ص، وهو المناسب، وفي غيرها: «أنَّ»، وهو تصحيف.

(٥) لفظٌ: «تحقّقها».

(٦) عبارةٌ ذ: «كانَ إيجاباً من غير لفظة «أمر» وعبارةٌ لـ: «أمرٌ إيجاب» بحذف لفظ «كان».

(٧) سقطت هذه الزيادة من آ.

(٨) هذه الزيادة من لـ.

(٩) لم ترد الواو في لـ، حـ، آـ.

(١٠) سقطت من نـ.

(١١) لم ترد الزيادة في حـ.

(١٢) هذه الزيادة من صـ.

(١٣) لفظ آـ: «تكريراً».

الاستحباب لازم للوجوب^(١)، وإطلاقُ اسمِ السبِّ على المسبَّبِ جائزٌ.
فإن قلتَ: ليس الحكم بـ[كون]^(٢) هذه الصيغة للوجوب - محافظة على
عمرِ قوله: «وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(٣) أولى من القول بأنَّ المستحبَّ
مأمورٌ به: محافظة على صيغِ الأوامر الواردة في المندوبات.

قلتَ: [بَلْ]^(٤) ما ذكرناه أولى؛ للاحتياط^(٥)، ولأنَّنا لو حملناه على
الوجوب. [لَ]^(٦) كان أصل الترجيح داخلاً فيه؛ فيكون لازماً للمسمى:
فيجوز جعله مجازاً في أصل الترجيح.

أما لوجعلناه لأصل الترجيح - لم يكن الوجوب لازماً [له]^(٧): فلا^(٨) يمكن
جعله مجازاً عن الوجوب: فكان الأول أولى.

قوله: «هذه الآية حكاية حال».

قلنا: الله - تعالى - رتبَ اسمَ المعصية على مخالفة الأمر - فيكون المقتضي
لاستحقاق [هذا الاسم]^(٩) هذا المعنى: فيعمُ الاسم لعموم ما يقتضي^(١٠)
استحقاقه.

قوله: «الآية مختصة بالكافر بقرينة الخلود».

قلنا الخلود - هو: المكتُط الطويل^(١١) [لأ^(١٢)] الدائم. والله أعلم.
واعلم: أنَّ^(١٣) هذا الدليل قد يُقرَرُ^(١٤) على^(١٥) وجه آخر - فيقال:
إنما قلنا: إنَّ تارك المأمور به عاصٍ؛ لأنَّ بناء لفظة العصيان على

(١) كذا في ص، ح، وفي غيرهما: «الوجوب». (٢) لم ترد هذه الزيادة في غير ل.

(٣) الآية (١٤) من سورة «النَّاس».

(٤) آخر الورقة (٧٣) من ل.

(٥) سقطت هذه الزيادة من ص.

(٦) في آ: «بالاحتياط».

(٧) سقطت هذه الزيادة من ص.

(٨) لم ترد هذه الزيادة في ص.

(٩) ساقط من ن.

(١٠) لفظ ص: «فلم».

(١١) لفظ ص: «يقتضيه».

(١٢) راجع: الاشتقاق (٥٦)، (١٦٢)، والمصباح (٤٧٣/١).

(١٣) سقطت هذه الزيادة من ص.

(١٤) آخر الورقة (٦٩) من آ.

(١٥) أبدلت في ل بـ«من».

(١٦) لفظ آ: «تقرره».

الامتناع؛ [ولذلك^(١)] سُمِّيَت^(٢) العصا «عصا»؛ لأنَّه يُمْتَنِعُ بها، وتُسَمَّى
الجماعة «عصا» يقال^(٣): شفقت عصا المسلمين - أي: جماعتهم؛ لأنَّها يُمْتَنِعُ
بِكثِرَتها^(٤).

[وهذا^(٥)] كلامٌ مستعرض^(٦) على الحفظ - أي: ممتنع^(٧)، وهذا
الخطبُ^(٨) مستعرضٌ على الكسر^(٩).

وقال عليه الصلاة والسلام: «لَوْلَا أَنَا نَعْصِي اللَّهَ لَمَا عَصَانَا»^(١٠) أي: لم
يُمْتَنِعُ عن إجابتنا.

ثُبَّتَ: أَنَّ العصيَانَ - عبارة: عن الامتناعِ عَمَّا يقتضيه الشيءُ، [و^(١١)] إذا

(١) كذا في ص، وللفظ ل: «ومنه»، ولم ترد في غيرهما.

(٢) في ص، ح: «سي». (٣) لفظ ص، ح: «ك قوله».

(٤) في غير ح: «تمتنع بكتثرتها».

(٥) لم ترد الزيادة في حـ.

(٦) لفظنـ، آـ: «يُعْصي».

(٧) في حـ زِيادَة: «هذا»، وما بعدها في آـ: «يُعْصي».

(٨) راجع: الاشتراق ص (٥٣)، (٥٤)، (٣٠٩)، والمصباح (٢/٦٣٢-٦٣٤).

(٩) قد ورد هذا الحديث في النهاية (٣/١٠٣) بلفظ: «... ماعصانا»، أي: لم يُمْتَنِعُ عن إجابتـ إذا دعـونـاه. فجعلـ الجوابـ بمعنـيـة الخطـابـ: فـسـمـاءـ عـصـيـانـاـ، كـفـرـهـ تـعـالـيـ: «وـمـكـرـواـ وـمـكـرـ اللـهـ»ـ. أي: من بـابـ المـشـاكـلةـ.

وقد ورد أيضـاـ مع تفسـيرـهـ في اللـسانـ (١٩/٢٩٨) طـ بـولاـقـ. وـفيـ الجـامـعـ الصـغـيرـ بـلـفـظـ: «ولـ عـرـفـتـ اللـهـ حـتـىـ مـعـرـفـتـهـ - لـ زـالتـ لـدـعـائـكـ الـجـبـالـ»ـ (٢١٩/٢)ـ وـيـهـذـاـ اللـفـظـ لاـ يـصـلـحـ أنـ يـكـونـ شـاهـدـاـ؛ لـماـ اـسـتـشـهـدـ بـهـ المـصـنـفـ مـنـ أـجـلـهـ، وـقـيـ مـعـنـاـ ماـ أـخـرـجـهـ مـسـلـمـ مـنـ حـدـيـثـ أـبـيـ هـرـيـرـةـ بـلـفـظـ: «رـبـ أـشـعـتـ أـغـيـرـ يـطـيلـ السـفـرـ مـطـعـمـهـ حـرـامـ وـمـشـرـبـهـ حـرـامـ، وـمـلـبـسـهـ حـرـامـ وـغـذـيـيـ بالـحرـامـ، يـرـفعـ يـدـيـهـ فـيـ قـيـوـلـ: يـاـ رـبـ يـاـ رـبـ فـأـنـيـ يـسـتـجـابـ لـذـلـكـ»ـ. وـانـظـرـ صـحـيـحـ مـسـلـمـ (٢/٣٠٠)، طـ المـصـرـيـ، وـمـسـنـدـ الـإـمـامـ أـحـمـدـ (٢/٣٢٨)، وـالـدارـميـ (٢/٣٠٠)ـ وـالـترـمـذـيـ (٢/١٠٠)ـ طـ الـمـصـرـيـ، وـنـحوـهـ مـاـ أـخـرـجـهـ الطـبـرـانـيـ فـيـ الـأـوـسـطـ مـنـ حـدـيـثـ أـبـنـ عـبـاسـ وـفـيـ: «اطـ طـعـمـتـكـ تـسـتـجـبـ دـعـوـتـكـ»ـ تـخـرـيـجـ الـعـرـاقـيـ لـأـحـادـيـثـ الـإـحـيـاءـ بـهـامـشـهـ (٢/٨٩)ـ.

(١١) آخر الورقة (٧٠) من حـ.

(١٢) سقطـتـ الواـوـ مـنـ نـ.

٠ كَانَ لِفَظُ «أَفْعَلُ» مُقْتَضِيًّا لِلْفَعْلِ - كَانَ عَدْمُ الْإِتِيَانِ بِهِ [وَالامْتَانُ مِنْهُ^(١)] عَصِيَّاتًا، لَا مُحَالَةً.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ تَسْمِيَةَ تَارِكِ الْمَأْمُورِ بِهِ بِالْعَاصِيِّ، تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوَجُوبِ - لِرَجَهِينِ^(٢):

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يَكُونُ عَاصِيًّا لِلْأَمْرِ، وَلِلْأَمْرِ^(٣) - إِذَا أَقْدَمَ عَلَى مَا يَحْظُرُهُ [الْأَمْرُ^(٤)، وَيَمْنَعُ مِنْهُ].

أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَوْ أَوْجَبَ عَلَيْنَا فَعْلًا [فَلَمْ^(٥) نَفْعَلْهُ] - [لَمْ^(٦) كَنَّا عَصَاءً، وَلَوْ نَدْبَنَا إِلَيْهِ^(٧)، فَقَالَ: الْأُولَى أَنْ تَفْعَلُوهُ، وَلَكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوهُ. فَلَمْ تَفْعَلُوهُ -: لَمْ نَكُنْ عَصَاءً.

وَلِهَذَا يُوصَفُ تَارِكُ الْوَاجِبِ بِأَنَّهُ عَاصِيُّ اللَّهِ - تَعَالَى - وَلَا يُوصَفُ^(٨) تَارِكُ التَّوَافِلِ بِذَلِكَ^(٩).

الثَّانِي: أَنَّ الْعَاصِي لِلْقُولِ^(١٠) مُقْدِمًا عَلَى مُخَالَفَتِهِ^(١١)، وَتَرَكَ موافَقَتِهِ فَلَيْسَ^(١٢) تَخلُّو مُخَالَفَتِهِ - إِمَّا أَنْ تَكُونَ بِالْإِقْدَامِ عَلَى مَا يَمْنَعُ مِنْهُ^(١٣) الْأَمْرُ فَقْطًا، أَوْ قَدْ ثَبَّتُ^(١٤) بِالْإِقْدَامِ عَلَى مَا لَا يَتَعَرَّضُ لَهُ الْأَمْرُ بِمَنْعِهِ وَلَا^(١٥) إِيجَابِهِ.

(١) ساقط من نـ، وفي لـ، يـ، آـ: «وَامْتَانُ» والتوصيب من صـ، حـ.

(٢) لفظ صـ، حـ: «وجهان»، وهو تصحيف.

(٣) في آـ، حـ: «وَالْأَمْرُ»، وفي لـ: «الْمَأْمُورُ».

(٤) سقطت هذه الزيادة من نـ، صـ، حـ

(٥) سقطت هذه الزيادة من نـ.

(٦) لفظ آـ: «الله».

(٧) عبارة حـ: «ولولا» «لِلْوَصْفِ».

(٨) لفظ آـ: «كَذَلِكَ».

(٩) آخر الورقة (١٠٤) من نـ.

(١٠) في حـ: «المقول هو».

(١١) كذا في حـ، وفي نـ، يـ، لـ، صـ، آـ: أبدلت الفاء بالواو.

(١٢) في آـ: «الْأَمْرُ مِنْهُ».

(١٤) في جميع الأصول «ثبت» وعلى هامش لـ: «تبين»، وهي عن معارضة بنسخة أخرى والائب ما أثبتنا.

(١٥) عبارة صـ: «بِالْمَنْعِ وَالْإِيجَابِ».

وهذا [الثاني^(١)] باطلٌ؛ لأنَّا لو كُنَا عصاةً للأمرِ بفعلِ ما لم نُمْنَعْ منه - لوجبٍ إذا أمرَنا الله بالصلوة - غداً - فتصدُّقنا^(٢) - اليوم - أنَّ نكون عصاةً لذلك الأمرَ بتصدُّقنا - اليوم -: فإنَّ [أن^(٣)] مخالفةُ الأمرِ إنما تثبتُ^(٤) بالإقدامِ على ما يمْنَعْ [منه^(٥)]، فإذا كانَ تاركُ ما أمرَ به عاصياً للأمرِ، والعاصي للأمر هو: المقدمُ على مخالفةِ مقتضاه؛ [فالمقدمُ على مخالفةِ مقتضاه^(٦)] مقدمٌ على ما يحظرُه الأمرُ، ويمنعُ منه: [ثبتَ أنَّ تركَ المأمورِ به يحظرُه الأمرُ ويمنعُ منه^(٧)]. وهذا هو معنى «الوجوب».

الدليل السادس: أنه عليه الصلاة والسلام دعا أبا سعيد^(٨) الخدرى: فلم يجده؛ لأنَّه كانَ في الصلاة، فقال: ما منعكَ أن تستجيبَ - وقد سمعت قوله تعالى^(٩): «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِبُوا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ»^(١٠) فذمه على ترك

(١) لم ترد الزيادة في لـ، نـ.

(٢) لفظ حـ: «فيصدقنا»، وهو تصحيف.

(٣) سقطت الزيادة من نـ.

(٤) لفظ نـ: «ثبتت».

(٥) لم ترد الزيادة في نـ، يـ، لـ.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من حـ.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من نـ، يـ، لـ، آـ، صـ.

(٨) هو الصنحائى الجليل سعد بن مالك بن سنان. والخدري - نسبة إلى خدراً بن عوف بن الحارث بن الخزرج. توفي سنة (٧٤هـ) أو (٦٤هـ) أو (٦٣هـ). راجع: الإصابة (٣٢-٣٣)، والاستيعاب بحاشيتها (٤٤/٢)، والمختصر (٦٦-٦٥).

(٩) عبرة أـ: «وقد سمعت الله يقول».

(١٠) الآية (٢٤) من سورة «الأنفال».

والحديث ذكره البيضاوى فى المنهج خامس الأوجه التي اختارها للاستدلال على أن صيغة «افعل» حقيقة في «الإيجاب». فراجع: المنهج بشرح الإسنوى ط السلفية (٢٥٤/٢)، وقد أخذه البيضاوى عن «الحاصل» فراجع ورقة (٢٩-ب)، مخطوطه دار الكتب أصولـ. أو ص(٢٢٧) من النسخةـ. المحققةـ، المطبوعة بالآلة الكاتبةـ.

وقد أنكر الإسنوى أن تكون القصة مع أبي سعيدـ الخدرىـ، وقالـ: والصواب أنه «أبو سعيدـ بنـ المعلىـ» كذا وقعـ فيـ صحيحـ البخارـىـ - فيـ أولـ كتابـ التفسـيرـ وفيـ سنـنـ أبيـ داودـ - فيـ الصـلاةـ، وفيـ جـامـعـ الأـصـولـ - فيـ كـتابـ الفـضـائلـ وفيـ غـيرـهاـ أيضـاـ. فانظرـ شـرحـهـ علىـ =

= المنهاج (٢/٢٦٢) ط السلفية. وقال القرطبي في تفسيره (٣٩٠/٧): روى البخاري عن أبي سعيد بن المعلى، قال: «كنت أصلني في المسجد، فدعاني رسول الله - ﷺ - فلم أجده، ثم أتيته، فقلت: يا رسول الله إني كنت أصلني». فقال: «ألم يقل الله عز وجل: {استجيبوا لله ولرسوله إذا دعاكُمْ لِمَا يُحِييُّكُمْ}؟». وقال الشافعي - رحمه الله -: «هذا دليل على أن الفعل الفرض، أو القول الفرض، إذا أتي به في الصلاة لا بطل، لأمر رسول الله - ﷺ - بالإجابة وإن كان في الصلاة». أ.هـ.

ويراجع تفسير القرطبي أيضاً (١٠٨/١) فقد أورد فيه حديث البخاري هذا مع زيادة تتعلق بسورة الفاتحة:

وقال القرطبي في تفسيره (١٠٩-١٠٨/١): قال ابن عبد البر وغيره: أبو سعيد بن المعلى: من جلة الأنصار، وسادات الأنصار. تفرد به - (يعني بالرواية عنه دون مسلم) - البخاري. واسمه: رافع، ويقال: الحارث بن نعيم بن المعلى ويقال: أوس بن المعلى، ويقال: أبو سعيد بن أوس بن المعلى - (فهو من اشتهرت نسبة إلى جده) - توفي: سنة أربع وسبعين، وهو ابن أربع وستين سنة. وهو أول من صلى إلى القبلة حين حولت. أ.هـ.
ثم قال في ص (١٠٩): ... عن أبي هريرة، قال: خرج رسول الله - ﷺ - على أبي (بن كعب) وهو يصلى. فذكر (يعني الراوي) الحديث بمعناه - أي بمعنى حديث أبي سعيد» أ.هـ.

وقد أورد الإمام المصنف الحديث في تفسيره (٤/٣٥٩) ط الخيرية حيث قال: ... روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - مر على باب أبي بن كعب، فناداه وهو في الصلاة، فعجل في صلاته، ثم جاء، فقال: ما منعك عن إجابتني؟ قال: كنت أصلني! قال: ألم تخبر فيما أوصي إلى: «استجيبوا لله ولرسوله»؟. فقال: لا جرم لا تدعوني إلا أجيتك» أ.هـ.

وبينه ورد في تفسير الألوسي (٩١/١، ٩١/٩، ١٦٩/٩). وقد أخرج البخاري (٣٧٧/٩) - (٣٧٨/٩): مع فتح الباري ط. مصطفى الحلبي. عن أبي سعيد بن المعلى - رضي الله عنه - قال: «كنت أصلني، فمر بي رسول الله - ﷺ - فدعاني: فلم آتنه حتى صليت، ثم أتيته فقال: ما منعك أن تأتني؟ ألم يقل الله: {بِاَيْهَا الَّذِينَ آتَمُوا اسْتَجِيبُوا لَهُ وَلِرَسُولِهِ إِذَا دَعَكُمْ}؟!». ثم قال: لأعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن أخرج». الحديث.
وقد أخرجه أيضاً عنه في (٩/٢٢٤-٢٢٣).

= قال الحافظ في الفتح (٩/٢٢٣) : ط الحلبي : «نسب الغزالى والغفر الرازى وتبعه البيضاوى - يعني : في المنهاج - هذه القصة لأبى سعيد الخدري . وهو وهم ، وإنما هو : أبى سعيد بن المعلى » . أ.هـ .
وهو يفيد أمرين :

أحدهما : أن اعتراض الإسنتوي على البيضاوى : بأن نسبة الحديث إلى أبى سعيد الخدري خطأ ، اعتراض صحيح وارد .
وثانيهما : أن ورود لفظ أبى سعيد الخدري في كتب الغزالى و«المحضر» و«المنهج» ، غير مصحف من الطابع أو الساخن كما قد يتباادر إلى الذهن .
وإن كنا لا نرى مانعاً من تعدد القصة والحادية ، بدليل أن أحمد والترمذى والحاكم قد أخرجوا حديثاً عن أبى هريرة ، لفظه : ما منك يا أبى أن تجيئنى إذا دعوتكم ؟ لم تجد فيما أوحى إليك - أى : «استجิئوا لله ولرسوله إذا دعاكُم لما يحييكم» ؟ على ما في الفتح الكبير (٣/١٢٥) . وكما أورده بمعناه القرطبي والمصنف والألوسي .

وقال الحافظ في الفتح أيضاً (٩/٢٢٣) ط الحلبي : «واختلف في اسمه يعني : (أبا سعيد بن المعلى) ، فقيل : رافع ، وقيل : الحارث . وقوله ابن عبد البر ، وعنى الذي قبله . وقيل : (اسمها) أوس . (وهو وهم) ، بل أوس اسم أبيه والمعلى جده . ومات أبى سعيد : ستة ثلث أو أربع وسبعين من الهجرة . وأرخ ابن عبد البر - يعني : في الاستيعاب - وفاته ستة أربع وسبعين . وفيه نظر بيته في كتاب الصحابة - يعني : الإصابة - أ.هـ .

وقال في الإصابة (٤/٨٨) : «أبى سعيد» بن المعلى الانصارى - أخرج له البخارى من روایة حفص بن عاصم عنه ، وروى عنه عبيد بن حفصين أيضاً . قال أبو عمر - يعني : ابن عبد البر - : من قال فيه رافع بن المعلى فقد وهم : لأنه قتل بدر ، وهذا أصح ما قيل فيه : الحارث بن نفيع بن المعلى وأرخوا وفاته ستة أربع وسبعين وقيل : ستة ثلاث ، قالوا : وعاش أربعاً وستين سنة .

قال الحافظ : قلت : وهو خطأ ، فإنه يستلزم أن تكون قصته مع النبي - ﷺ - وهو صغير .
وسياق الحديث يأبى ذلك : فإن في حديثه الذى في الصحيح : كنت أصلى ، فمرّ بي النبي - ﷺ - فدعاني ، فلم آتاه حتى فرغت من صلاتي .. الحديث .

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (٤/٩٠-٩١) بحاشية الإصابة : (أبى سعيد) بن المعلى قيل : اسمه رافع بن المعلى بن لوذان بن المعلى ، وقيل : الحارث بن المعلى وقيل :

الاستجابة - عند مجرد^(١) ورود الأمر، فلو لا^(٢) أنَّ مجرُّد الأمر للوجوب، وإنما جاز^(٣) ذلك.

فإنْ قيلَ: هذا خبرٌ واحدٌ؛ فلا يجوزُ التمسُّكُ به في مسألة علمية^(٤).
وأيضاً فالنبيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ما ذمَّهُ، ولكنَّهُ^(٥) أراد أن يبيَّنَ لهُ
أنَّ دعاءه^(٦) - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - مخالفٌ^(٧) لدعاءٍ غيره.

والجواب عن [الأول]^(٨): أنا بيَّنا أنَّ المباحث اللفظية لا يُرجى فيها

= أوس بن المعلى، وقيل: أبو سعيد بن أوس بن المعلى ومن قال: هو رافع بن المعلى فقد أخطأ لأن رافع بن المعلى قتل بيد رافع وأصبح ما قيل (والله أعلم) في اسمه الحارث بن نفيع بن المعلى بن لوذان بن حارثة بن زيد بن ثعلبة من بني زريق الأنصاري الرزقي؛ أمها أميمة بنت فرط بن خنساء من بني سلمة له صحبة يعد في أهل الحجاز، روى عنه حفص بن عاصم وعبد بن حنين توفي - سنة أربعين وسبعين وهو ابن أربعين وستين سنة. قال أبو عمر لا يعرف في الصحابة إلا بحديثين. أحدهما عن شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عنه قال: كنت أصلي فناداني رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فلم آتاه حتى قضيت صلاتي فأتته فقال: «ما منعك أن تجيئني؟» قلت: كنت أصلي، قال: «الم يقل الله: (اشتَّجِبُوا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحِيمُّكُمْ؟)؟ قال: ثم قال: «ألا أعلمك سورة» الحديث. نحو حديث أبي بن كعب.

(١) كذا في ص، وعبارة ن، ي، ل، آ: «ورود مجرد»، وعبارة ح: «وجود مجرد».

(٢) كذا في ح، ولفظ غيرها: «ولولا».

(٣) كذا في ص، ح، وهو الأنسب، ولفظ غيرهما: «كان».

(٤) اختلف الأصوليون في هذه المسألة هل هي مسألة علمية، أو ظنية؟ واختيار الإمام المصنف أنها ظنية. قال الأصفهاني: وهو الحق. انظر: الكاشف (١/٢٥٩-٢)، ثم إن المسائل الأصلية نوعان: مسائل مقصودة للذاتها. وسائل هي وسائل لغيرها: كمسائل الأصول.

(٥) كذا في ص، ل، ن، ي، وفي آ، ح: «ولكن».

(٦) في آ، ص، ح: «دعاء النبي».

(٧) لفظ ل: «مغایر».

(٨) سقطت هذه الزيادة من ن.

البيتين، وهذه المسألة وإن لم تكن في نفسها عملية^(١) لكنها وسيلة إلى العمل، فيجوز التمسك [فيها]^(٢) بالظن؛ لأنه لا فرق - في العقل - بين أن يحصل ظن الحكم وبين^(٣) أن يحصل العلم بوجود ما يقتضي ظن الحكم - في جواز التمسك بهما^(٤) في العمليات^(٥).

وعن الثاني: أن بقدير أن لا يدل الأمر على الوجوب - يكون المانع من الإيجاب قائماً، وهو^(٦): الصلاة، فإنها تحرم الكلام، وإذا كان المانع الظاهر قائماً: لم يجز من الرسول - عليه الصلاة والسلام - أن يسأل عن المانع، بلـ إذا كان قوله تعالى: «استجيبوا لله ولرسوله إذا دعاكُم»^(٧)، يفيد الوجوب - فحيثـ: يصح السؤال^(٨).

وأيضاً: ظاهر الكلام يقتضي^(٩) اللوم^(١٠) - وهو في معنى الإخبار^(١١) عن تقي العذر، وذلك لا يكون إلا [والأمر]^(١٢) للوجوب.

^١ الدليل السابع: [هو]^(١٣) [قوله: عليه الصلاة والسلام^(١٤)]: «لولا أن أشُّ على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل صلاة»^(١٥)

(١) كذا في ن، ح: لفظ غيرهما: «علمية» وهو تصحيف.

(٢) سقطت هذه الزيادة من صـ.

(٣) أبدلت في حـ بلفظ: «وهو».

(٤) لفظ نـ: «بها».

(٦) آخر الورقة (٤) من نـ.

(٧) لفظ نـ: «وهي».

(٨) الآية (٢٤) من سورة «الأنفال».

(٩) لفظ آـ: «الزم».

(١٠) آخر الورقة (٧٤) من لـ.

(١١) لفظ آـ: «على» وهو تصحيف.

(١٢) سقطت هذه الزيادة من نـ.

(١٣) ساقط من صـ.

(١٤) لم ترد هذه الزيادة في لـ.

(١٥) آخرجه بهذا اللفظ من طريق أبي هريرة، مالك في الموطا وأحمد في المستد، والبخاري ومسلم والترمذى وابن ماجه.

وآخرجه به من طريق زيد بن خالد الجهنـى، أحمد وأبـى داود والنـسـائـى.

وآخرجه مع زيادة: «ولآخرـ العشاء إلى ثلث الليل»، أحمد والترمذى، والصـيـاهـ المـقـدـسـىـ فيـ المـخـتـارـةـ منـ طـرـيقـ الجـهـنـىـ أـيـضاـ عـلـىـ مـاـ فـيـ الـقـطـعـ الـكـبـيرـ (٥١/٢)ـ. وـ رـاجـعـ: -

وكلمة «لولا» تُفيد: انتفاء^(١) الشيء لوجود غيره^(٢); فها هنا تُفيد: انتفاء الأمر لوجود المشقة^(٣).

فهذا الخبر يدل على أنه لم يوجد الأمر بالسواء - عند كل صلاة؛ والإجماع قائم على أن ذلك مندوب، فلو كان المندوب مأموماً به: لكان الأمر قائماً عند كل صلاة^(٤) فلما لم يوجد الأمر: علمنا أن المندوب غير مأموم [بـ]^(٥).

فإن قلت: [لـم لا^(٦)] يجوز أن يقال: هذا الوجه أماره تدل [على]^(٧) أنه أراد: لأمرتهم [بـ]^(٨) على وجه يقتضي الوجوب، وليس يمتنع أن يقتضي الأمر الوجوب بدلالة [آخر]^(٩).

قلت: كلمة «لولا» دخلت على الأمر: فوجب أن لا يكون الأمر حاصلاً، والندب حاصل: فوجب أن لا يكون الندب^(١٠) أمراً، وإنما التناقض.

الدليل الثامن^(١١): خبر بريرة^(١٢): فإنها قالت لرسول الله - ﷺ -: «أتأمرني بذلك^(١٣)؟».

= فيض القدير (٥/٢٣٨ - ٣٣٩).

(١) لفظ آ: (امتناع).

(٢) انظر: المعني (١/٢١٥)، وقد ذكر أن معنى الحديث: لولا مخافة أن أشق على أمرتي لأمرتهم، أي: أمر إيجاب، قال: وإنما تعكس معناها، إذا الممتنع المشقة، والموجود الأمر. وانظر: جواهر الأدب (١٩٣-١٩٦) لمعرفة أقوال العلماء في إعراب ما بعدها.

(٣) ما بين المعقوقتين ساقط من ن، ي، ل، آ.

(٤) سقطت الزيادة من ل، ي.

(٥) لم ترد الزيادة في ل.

(٦) سقطت الزيادة من آ، ي، ح.

(٧) كذلك في ص، ح، وهو المناسب، ولفظ غيرهما: «المندوب».

(٨) في آزية: «زوى في»، وزاد في ن: «بحن».

(٩) هي مولا - أم المؤمنين - عائشة - رضي الله عنها. راجع: الإصابة (٤/٢٤٥).

(١٠) والاستيعاب بحاشيتها (٤/٢٤٢).

. فقال: «لا. إنما أنا شفيع^(١). نفى الأمر مع ثبوت^(٢) الشفاعة الدالة على التدب^(٣)، ونفي الأمر - عند ثبوت التدبية^(٤) - يدل على أن المندوب غير مأمور به؛ وإذا كان^(٥) كذلك: وجوب أن لا يتناول الأمر التدب^(٦).

الدليل التاسع: أن الصحابة تمسكوا بالأمر على الوجوب، ولم يظهر من^(٧) أحد منهم الإنكار [عليه]^(٨)، وذلك يدل على أنهم أجمعوا: على أن ظاهر الأمر للوجوب.

[و^(٩)] إنما قلنا: إنهم تمسكوا بالأمر على الوجوب؛ لأنهم أوجبوا أخذ

(١) لفظ آ، ص، ح: «أشفع» وقد جاء في قصة بريرة في إحدى روايات الصحيح «أن النبي - ﷺ - قال لها، يرغبها في البقاء مع زوجها بعد أن عنت - وكان زوجها عبداً - زوجك وأبواه ولدك». فقالت: يا رسول الله تأمرني بذلك؟ قال: لا إنما أنا شافع. فقالت لا حاجة لي فيه». انظر: هامش منتقى الأخبار (٥٣١/٢).

وحديث بريرة هذا من الأحاديث الجامدة الخطيرة التي تناولت مسائل هامة مختلفة وقد رویت أجزاء منه منتشرة في مسائل متعددة، وأبواب متفرقة من كتب السنة والفقه. واهتم العلماء قديماً به على اختلاف مذاهبهم، وتباين مشاربهم. فليراجع الكلام عنه: في اختلاف الحديث الشافعي ص(٣٣)، (١٦٦): بهامش الجزء السابع من الأم، ط بولاق، ومعالم السنن للخطابي ص(٣)، (١٤٦)، (٤/٦٤)، (١٠٢) ط حلب، وشرح مسلم للنووي (١٠/١٣٩)، وفتح الباري (٥/١١٤ - ١٢٣)، (١٢٨، ١٩٧، ٢٠٦، ٢٢٦)، (٩/٢٦)، (٣٣٧ - ٣٣٧)، (١١/٤٩٧)، (١٢/٣١)، (٣٧) ط الخيرية، وشرح الموطأ للزرقاني (٤: ٩٠) ط التجارية، وشرح العمدة لابن دقيق العيد (٣/١٦٠)، (٤/٢٠) ط المنبرية، وطرح التربـ للعراقي (٢٢٢/٦). وانظر أحكام القرآن للشافعي وهامشه (١، ١٤٣/١، ١٦٤/٢ - ١٦٥)، وآداب الشافعي لابن أبي حاتم الرازي وهامشه ص (١٥٨ - ١٥٩)، (٣٠١).

(٢) آخر الورقة (١٠٥) من ن.

(٣) لفظ ص، ح: «التدبيبة».

(٤) في ح: «الأمر به».

(٥) في ل زيادة: «الأمر».

(٦) آخر الورقة (٧٠) من آ.

(٧) كذا في آ، وهو المناسب، ولغط غرها.

(٨) هذه الزيادة من آ.

(٩) لم ترد هذه الزيادة في ص، ح.

الجزية من المجروس ؛ لِمَا^(١) رُوِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ^(٢) أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَالَ: «سَنُوا بِهِمْ سُنَّةً أَهْلِ الْكِتَابِ»^(٣)؛
وَأَوْجَبُوا غَسْلَ الْإِنَاءِ مِنْ لَوْغِ الْكَلْبِ، بِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -
«فَلِيَغْسِلْهُ سَبْعًا»^(٤).
وَأَوْجَبُوا إِعَادَةِ الصَّلَاةِ - عِنْدِ ذِكْرِهَا - بِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -
«فَلِيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(٥).

(١) لفظ ص: «كما».

(٢) هو: عبد الرحمن بن عوف بن عبد العارث بن زمرة بن كلاب القرشي الزهري، وكتبه: أبو محمد - أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد السنة - أصحاب الشورى. توفي سنة (٣٠) أو (٣١) هـ، وقيل: سنة (٣٢) عن (٧٢) عاماً. راجع: الإصابة (٤٠٨ / ٤١٠ - ٣٩٠)، وبحاشيتها: الاستيعاب (٢ / ٣٨٥ - ٣٩٠). وانظر: ادب الشافعى لابن أبي حاتم بتحقيق شيخنا عبد الغنى - هامش ص (٥٩).

(٣) ورد في مجوس هجر. فقد روى الشافعى: أن عمر ذكر المجروس، فقال: ما أدرى كيف أصنع في أمرهم؟ فقال له عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «سَنُوا بِهِمْ سُنَّةً أَهْلِ الْكِتَابِ». على ما في متقي الأخبار (٢ / ٨٣٦). وراجع: الأم ط الفنية والتلخيص (٢ / ٣٠٢ - ٣٠٣).

(٤) إن حديث: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلِيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَاتٍ» فقط، أو بزيادة «أَوْلَاهُنَّ بِالثَّرَابِ» أو بزيادة «وَعَفَرُوهُ الثَّامِنَةُ بِالثَّرَابِ» أو نحو ذلك - قد أخرجه - من طرق عده وباللفاظ مختلفه - أحمد والشافعى وسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه والدارقطنی وغيرهم. فانظر: الفتح الكبير (١ / ١٦٢، ٢١٦ / ٢، ٣٢٨)، ويعالم السنن (١ / ٣٩)، وما بعدها طبع الهند، ونصب الرایة (١ / ١٣٠-١٣٣)، وسنن ابن ماجه (١ / ١٣٤)، والسنن الكبرى (١ / ١٩-١٨ و ٢٢٩، ٢٤٢، ٢٥١)، وسنن الدارقطنی (١ / ٢٥-٢٤)، وسنن أبي داود (١ / ١٩)، وسنن الترمذی (١ / ٢٠) أو (١ / ١٥١)، وسنن ابن ماجه (١ / ٧٧-٧٧)، وسنن النسائي (١ / ٥٤-٥٣)، وسنن الأوزاعي (١ / ١٧٨-١٧٦)، ونيل الأوطار (١ / ٣٢-٣٠)، وسنن الدارمي (١ / ١٨٨)، ط الشام، وغير ذلك. وراجع: كشف الخفا (١ / ١٠٤).

(٥) حديث «فَلِيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»، هو جزء من حديث أخرجه أبو داود والترمذی وابن =

واماً أنه لم يظهر من أحدٍ منهم - إنكاراً^(۱) عليه، [و^(۲)] أنه متى كان كذلك فقد حصل الإجماع^(۳) - فتمام^(۴) تقريرهما^(۵) مذكور في كتاب^(۶) القياس^(۷).
فإنْ قيلَ: كما اعتقدوا [الوجوب]^(۸) عند هذه الأوامر - فإنهم لم يعتقدوا عند غيرها، نحو قوله تعالى: «وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَيَّنُتْ»^(۹)، قوله: «فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا»^(۱۰)، قوله: «فَانْكِحُوهُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ»^(۱۱)، قوله: «وَإِذَا حَلَّتُمْ فَاضْطَادُوا»^(۱۲).
وإذا ثبت هذا: فليس القول بأنهم لم يعتقدوا الوجوب في هذه^(۱۳) الأوامر لدليل منفصل -: [بأولى من القول]: بأنهم إنما اعتقدوا الوجوب في تلك الأوامر لدليل متصل^(۱۴).
والجواب: أن نقول: لَوْلَمْ يَكُنْ الْأَمْرُ لِلْوَجُوبِ - لامتنع أن يُفيد الوجوب

= ماجه عن أنس بن مالك رضي الله عنه، بلفظ: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا دلت على ما في الفتح الكبير (۲۴۲/۳)، وذكره في التعريف (۲۳۴/۲)، عن الشيختين من هذا الطريق بزيادة في آخره هي: «أقم الصلاة لذكري» وراجع فيه سبيه. وأخرجه الترمذى والنسائى، عن أبي قتادة، بلفظ: «إذا نسي أحدهم صلاة أو نام عنها، فليصلها إذا ذكرها» وصححه الترمذى. على ما في التعريف في أسباب ورود الحديث الشريف (۱/۷۸) وذكره في الفتح الكبير (۱۵۷/۱) عن الترمذى فقط من هذا الطريق.

(۱) في غير ص، ح: «الإنكار». (۲) سقطت الواو من آ.

(۳) آخر لورقة (۷۱) من ح. (۴) في غير ص، ح: «وتمام».

(۵) لفظ ن: «تقريرها».

(۶) كذا في آ، وهو المناسب، ولفظ غيرها: «مسألة».

(۷) راجع كتابنا هذا: الجزء الخامس ص (۵۳) وما بعدها.

(۸) سقطت هذه الزيادة من ن، ي، ل، آ. (۹) الآية (۲۸۲) من سورة «البقرة».

(۱۰) الآية (۳۳) من سورة «النور». (۱۱) الآية (۳) من سورة «النساء».

(۱۲) الآية (۲) من سورة «المائدة».

(۱۴) ما بين المعقوفين ساقط كله من ح، قوله: «بأنهم اعتقدوا» وردت في ل، ي بصيغة «بأنهم إنما اعتقدوا»، وسقطت كلمة «الوجوب» - بعدها - من آ، ولفظ «الدليل» في ي: «بدليل»، ولفظ «متصل» في ن: «منفصل»، وهو تصحيف.

في صورة أصلًا، ولو^(١) لم يُفِيد الوجوب في شيء^(٢) من الصور أصلًا - لكان دليلهم على وجوبأخذ الجزية شيئاً غير خبر عبد الرحمن، ولو كان كذلك: لوجب اشتهار ذلك الدليل وحيث لم يشتهر: علمنا أنه لم يوجد، ولما لم يوجد: كان دليلهم على وجوب [أخذ]^(٣) الجزية ظاهر الأمر.

أما^(٤) لو قلنا: بأنَّ الأمر للوجوب - لم يلزم من عدم الوجوب - في بعض الأوامر - أنَّ لا يُفِيد الوجوب أصلًا؛ لاحتمال أن يقال: الحكم تختلف - هاهنا^(٥) - لمانع: فثبتت أنَّ الاحتمال الذي ذكرناه أولى.

الدليل العاشر: لفظ «أفعُل» إما أن يكون^(٦) حقيقة في «الوجوب» فقط، أو في «الندب» فقط، أو فيهما [معاً]^(٧)، أو لا [في^(٨)] واحد منها^(٩). والأقسام الثلاثة الأخيرة باطلة: فتعينَ الأول - وهو: أن يكون للوجوب فقط [و^(١٠)] إنما قلنا: إنَّه لا يجوز أن يكون للندب فقط؛ [لـ^(١١)] إنَّه لو كان للندب فقط - لما كان الواجب مأموراً به: فيمتنع أن يكون الأمر للندب فقط: بيان الملازمة: أنَّ «المندوب» - هو: الراجح [فعله^(١٢)] - مع جواز الترك؛ و«الواجب» - هو: الراجح فعله - مع المنع من الترك: فالجمع^(١٣) بينهما محال؛ فلو كان الأمر للندب فقط: لم يكن الواجب مأموراً به. فإن قلت: لو كان الأمر للوجوب فقط لما كان المندوب مأموراً به.

(١) لفظ ن: «وان»، والمناسب ما ثبتناه.

(٢) كذا في ص، ولفظ غيرها: «صورة».

(٣) لم ترد هذه الزيادة في ن، ص، خ.

(٤) عبارة ح: «اما قوله لو قلنا، وهو تصرف من الناشئ».

(٥) كذا في آ، ص، ح، عبارة ن، ي، ل: «الحكم هامنا تختلف لمانع».

(٦) لفظ آ: « تكون».

(٧) لم ترد الزيادة في ح.

(٨) لم ترد الزيادة في ل، ن.

(٩) لفظ ن، ي: « منها».

(١٠) هذه الزيادة من ح، ل.

(١١) سقطت اللام من ح.

(١٢) في غير ص، ح: «والجمع».

(١٣) هذه الزيادة من ص، خ.

قلت: ألتزمُ هذا، لأنَّ^(١) كثيرون من الأصوليين صرَّحوا: بأنَّ «المندوب» غير مأمورٍ به، ولا يمكنُكَ أن تلتزمَ [بـ]^(٢) أنَّ «الواجب» «غير مأمورٍ به»؛ لأنَّ أحداً من الأمةِ لم يقلْ به.

نفيت: أنَّ الأمرَ^(٣) لا يجوزُ^(٤) أن يكونَ حقيقةً في «النذب» [فقط]^(٥). وإنما قلنا: إنه لا يجوزُ أن يكونَ حقيقةً في «الوجوب»^(٦) و«النذب» - معاً - لأنَّه لو كانَ حقيقةً فيهما لكانَ: إما أن يكونَ [كونه]^(٧) حقيقةً فيهما - بحسب^(٨) معنى مشترِكٍ بينَهما، كما يقالُ: إنه حقيقةٌ في ترجيحِ [جانب]^(٩) الفعلِ على الترُكِ فقط، من غيرِ إشعارِ بجوازِ الترُكِ، أو بالمنعِ منه، أو يكونَ حقيقةً [فيهما]^(١٠) لا بحسبِ معنى مشترِكٍ.

وال الأول باطل ، لأنَّه لو جعلناه حقيقةً في أصلِ الترجيحِ : لم يُمكِّن جعله مجازاً في الوجوبِ؛ لأنَّ الوجوبَ غيرِ ملازمٍ^(١١) لأصلِ الترجيحِ - أعني القدرُ المشترِكُ بينَ «الواجب والمندوب»^(١٢) ، ولو جعلناه حقيقةً في الوجوبِ: كانَ^(١٣) الترجيحُ جزءاً من مُسماه ولازماً له، فيمكنُ^(١٤) جعله مجازاً عن أصلِ الترجيحِ؛ وإذا كانَ كذلكَ: كانَ جعله حقيقةً في الوجوبِ - ليكونَ مجازاً في أصلِ الترجيحِ : أولى من جعله حقيقةً في أصلِ الترجيحِ - مع أنه لا يكونَ حقيقةً في الوجوبِ ، ولا مجازاً [فيه]^(١٥).

والثاني ، وهو: أن يُجعلَ حقيقةً في «الوجوب والنذب» ، لا بحسبِ معنى

(١) في ن، ي، ل: «الآن».

(٢) هذه الزيادة من ص.

(٣) آخر الورقة (٧٥) من ل.

(٤) سقطت الزيادة من ن، آ.

(٥) لفظ ص، ح: «الواجب».

(٦) سقطت هذه الزيادة من ن، ح، آ.

(٧) كذا في ص، وهو المناسب لما سيأتي ولفظ غيرِه: «ليس».

(٨) هذه الزيادة من آ.

(٩) لفظ ن، آ: «لازم».

(١٠) كان الأولى أن يعبر بـ «الوجوب والنذب».

(١١) لفظ ح: «لأن»، وهو تصحيف.

(١٢) غبي ح: «فلا يمكن».

(١٣) لم ترد الزيادة في ن..

مشترِكٍ بينهما - فهذا: يقتضي كونَ اللُّفْظِ مشترِكًا . وقد عرفتَ^(١) أنَّ ذلك خلافٌ لأصلِ .

وإنما قلنا: إنَّه لا يجوزُ أن يقال: إنَّه لا يتناولُ «الواجب» [و[لا]^(٢)] «المندوب»^(٣) أصلًا ، لأنَّ ذلك على خلافِ الإجماع . ولما ثبتَ فسادُ هذهِ الأقسامِ الثلاثةِ: تعينَ القولُ بالوجوب . والله أعلم .

الدليلُ العادي عشر: أنَّ العبدَ إذا لم يفعلْ ما أمرَه [بـ]^(٤) سيدُه: اقتصرَ العقلاءُ - من أهلِ اللُّغةِ - في^(٥) تعليلِ حسنِ ذمَّه، علىَ أنْ يقولُوا: أمرَ سيدُه بـكذا ، فلم يفعلَه - فدلل^(٦) كونَ ذلك علةً في حسنِ ذمَّه: علىَ أنْ تركَه لِمَا أمرَه^(٧) به تركُ للواجب^(٨) .

فإنْ قيلَ: لا نسلُمُ أنَّهم إنما ذمُوه^(٩) لمجردِ الترُكِ، بل لأجلِ أمورٍ آخرَ: أحدهَا: أنَّهم علِمُوا من سيدِه أنَّه كرِهَ تركُ ذلك الفعلِ . وثانيها: أنَّ الشَّريعةَ جاءَتْ بِجُوْبٍ طاعَةِ العبدِ لِسيدهِ . وثالثها: أنَّ السيدَ^(١٠) لا^(١١) يأمرُ إلَّا بما فيه نفعَه، ودفعُ مضرِّته، والعبدُ [أيضاً^(١٢)] يلزِمه^(١٣) إيصالِ المُنافعِ إلى السيدِ، ودفعُ المضارِّ عنه . سلَّمنَا أنَّهم ذمُوه^(١٤) لمجردِ الترُكِ، لكنْ لا نسلُمُ أنَّ فعلَهُم صوابٌ ويندُلُ^(١٥) عليهِ أمرانِ:

أحدهما: [أنَّه]^(١٦) لو كانَ المأمُورُ بِه معصيَّةً - لما استحقَ^(١٧) العبدُ الذمَّ

(٢) سقطتِ الزيادةُ منِي، ص.

(١) لفظ آ: «عرف»:

(٤) سقطتِ الزيادةُ منِي.

(٣) لفظ ص: «التدب».

(٦) زادَ ص: «على».

(٥) لفظ ص: «على».

(٨) في غيرِ ص، ح: «الواجب».

(٧) فيِي: «أمر».

(٩) لفظى: «لم».

(٩) عبارَةُ ن: «ذمُوا المجرد».

(١٢) هذهِ الزيادةُ منِي.

(١١) آخرُ الورقة (٧١) من آ.

(١٤) آخرُ الورقة (٢٩) منِي.

(١٣) لفظ ن: «يلزم».

(١٦) فيِن، ي، آ: «وَدَل».

(١٥) لفظ ن، آ: «ذمُوا».

(١٨) آخرُ الورقة (٤٨) منِي.

(١٧) لم تردِ الزيادةُ فيِ ص.

بتركه: فدلل على أن مجردة الترك ليس بعلة^(١) للذم.
وثانيهما: أن كثيراً من الأوامر، ورد في كتاب الله - تعالى - وسنة^(٢) رسوله - عليه السلام - بمعنى «الندب»، فلو كان ترك المأمور به علة للذم^(٣): لكان «المندوب» «واجبًا»؛ وهو محال.

فثبت بهذه الوجهين: أن مجرد ترك^(٤) المأمور به، لا يمكن جعله علة للذم؛ وإذا ثبت ذلك: علمنا فساد ما ذكرتُوه: من^(٥) أن العقلاء يعلّلون حسن ذمة^(٦) بمجرد ترك المأمور به.

والجواب: أن السيد إذا عاتب عبده [عند^(٧)] عدم الامتثال، فالعقلاء يقولون: إنما عاتبه؛ لأنّه لم^(٨) يمثل الأمر، ولو لا أن علة حسن العتاب^(٩) نفس مخالفة الأمر، والإلّا لما صرّح هذا الكلام.

وبهذا يظهر^(١٠): أن كراهيّة الترك، لا مدخل لها في هذا الباب.

أما^(١١) قوله: «الشريعة جاءت بوجوب طاعة العبد لسيده».

[قلنا]: الشريعة إنما أوجبت على العبد طاعة السيد^(١٢) - فيما أوجبه السيد على العبد.

الآتَى أنَّ سَيِّدَهُ لَوْ^(١٣) قَالَ لَهُ: الْأَوْلَى أَنْ تَفْعَلْ كَذَا، وَلَكَ أَنْ لَا تَفْعَلْهُ - لِمَا أَزْمَتْهُ^(١٤) الشريعة فعله؟.

والأمر عند المخالف يجري مجرى هذا القول. فينبغي أن لا يجب به على العبد شيء^(١٥).

(١) كذا في ص، ٤، وعبارة غيرهما: «علة الذم».

(٢) ورد في ٤ - بدلها: «وكتب وقوله». (٣) في ن، آ: «الذم».

(٤) لفظ ن، آ، ص: «تركه». (٥) آخر الورقة (٧٧) من ح.

(٦) لفظ آ: «الذم».

(٧) لم ترد الزيادة في ل. (٨) عبارة آ: لعدم «الامتثال»، وما أثبتاه أنساب.

(٩) لفظ ح: «العقاب»، وما أثبتاه أنساب.

(١٠) لفظى: «ظهر».

(١١) آخر الورقة (١٠٧) من ن.

(١٢) لفظ آ: «إذا».

(١٤) لفظ ح: «الازمة»، وهو تصحيف (١٥) عبارة آ: «على العبد به شيء».

وأما قوله: «السيد لا يأمر [عبدة^(١)] إلا بما فيه [جر^(٢)] نفع، أو دفع مضر^(٣)»، وذلك واجب.

قلنا: مجرد هذا القدر^(٤) لا يفيد الوجوب، إلا إذا أوجبه السيد، ولم^(٥) يرخص في تركه.
ألا ترى أنه لو قال له: الأولى أن تفعل كذا^(٦)، ويجوز أن لا تفعله - جاز [له^(٧)] أن لا يفعل؟

وكذلك: لو علم أن غيره يقوم مقامه في دفع المضر^(٨)!
قوله: «يشترط في جواز هذا التعليل: أن لا يكون المأمور به معصية»^(٩).
قلنا: هب أن [هذا^(١٠)] الشرط [معتبر]، ولكن يجب فيما وراءه إجراء اللفظ على ظاهره.

قوله: «لو كان ترك المأمور به علة للذم^(١١): لما جاز ترك «المندوب».
قلنا: [هذا^(١٢)] إنما يصح، لو كان «المندوب» مأموراً [به^(١٣)]. وهذا أول المسألة^(١٤). والله أعلم.

الدليل الثاني عشر: لفظ «افعل» دال^(١٥) على اقتضاء الفعل، ووجوده: فوجب أن يكون مانعاً من نقشه؛ قياساً على الخبر. فإنه لم يدل على المعنى: كان مانعاً من نقشه.
والجامع بين الصورتين: أن اللفظ لـ[مـ]^(١٦) وضع لـ[إـفـادـةـ]^(١٧) معنى - فلا بد

(١) سقطت هذه الزيادة من ص، ح.

(٢) لم ترد الزيادة في ل.

(٣) لفظ: «ضررا».

(٤) في ح: «القول»، وهو تصحيف.

(٥) لفظ: «ولا».

(٦) كذا في ح، وفي ن، آ، ل، ص، خ: «ذلك».

(٧) لم ترد الزيادة في ح، آ، ص.

(٨) لفظ ح: «مقتضيه»، وهو تحريف.

(٩) لم ترد الزيادة في ح.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من ح.

(١١) لم ترد هذه الزيادة في ل.

(١٢) سقطت الزيادة من ح، آ.

(١٣) آخر الورقة (٧٦) من ل.

(١٤) لفظ آ: «دالة».

(١٥) في آ: «إذا».

(١٦) لم ترد الزيادة في آ.

أن يكون مانعاً من النفيض : تكميلاً لذلك المقصود ، وتفوية لحصوله .
فإن قيل : لا نزاع في أنَّ ما دلَّ على شيءٍ فإنه^(١) يمنع من نفيضه ، لكنْ
لمْ لا يجوز أن يقال : مدلول قوله : «أفعُل» - هو : أنَّ الأولى إدخاله في الوجود ؛
فلا جرم يمنع^(٢) من عدم هذه الأولوية .

والجواب : أنَّ الفعل مشتق من المصدر^(٣) ، فإشعاره لا يكون إلا^(٤)
بال مصدر ، والمصدر في قوله^(٥) : «ضرب ، يضرب ، اضرب» - هو : [الضرب]
لا [أولوية الضرب] فإشعار لفظ الخبر والأمر بالضرب ، لا بأولوية الضرب .
وإذا كان بإشعار الأمر والخبر ليس «بأولوية الضرب» ، بل بنفس
«الضرب»^(٦) ثبت : أنَّ المشعر بالشيء مانع من نفيضه - وجَبَ أنَّ يكون لفظ
«اضرب» : مانعاً من عدم «الضرب» ، لا من عدم «أولوية الضرب» ؛ ولأجل
هذا كَانَ الخبر مانعاً من النفيض . والله أعلم .

الدليل الثالث عشر : الأمر يفيد رجحان الوجود على العدم ؛ وإذا كان
ذلك : وجَبَ أن يكون مانعاً من الترك .

[و^(٧)] إنما قلنا : إنه يفيد الرجحان ، لأنَّ المأمور به ، إنَّ لم تكن^(٨)
مصلحته^(٩) راجحة . [لكان^(١٠)] إنما أنَّ يكون حالياً عن المصلحة ، أو تكون
مصلحته^(١١) مرجوحة أو [تكون^(١٢)] مساوية^(١٣) للمفسدة .

(١) كذا في ص ، عبارة ح : «وهو يمنع» ، وعبارة ن ، ي ، ل ، آ : « فهو مانع » .

(٢) في ص ، ح : «منع» .

(٣) أي : عند البصريين ، لا الكوفيين : فعندهم المصدر مشتق من الفعل . راجع :

الإنصاف (١٤٤-١٥٤) .

(٤) عبارة ح : «إلا ما يصدر من المصدر» .

(٥) لفظل : «قوله» .

(٦) في ص : «فثبتت» .

(٧) ساقط من ن .

(٨) لم ترد الواو في ص ، ل ، ح .

(٩) في ل : «مصلحة» .

(١٠) لفظل : «مصلحة» .

(١١) سقطت الزيادة من ح .

(١١) لفظل آ : «مساوية» .

(١٢) لم ترد الزيادة في ص ، ولفظل آ : «يكون» .

فإنْ [كان^(١)] حالياً عن المصلحة - كان محض المفسدة؛ فلا يجوز ورودُ الأمر به.

وإن كانت مصلحته مرجوحة: [فذلك القدر من المصلحة يصير معارضًا بمثله من المفسدة؛ فيبقى القدر الزائد من^(٢) المفسدة^(٣) حالياً عن المعارض؛ فيكون^(٤) [ورود^(٥)] الأمر به أمراً بالفسدة الخالصة؛ فيعود^(٦) إلى القسم الأول. وإن كانت مصلحته معادلة لفسدته: كان [ذلك^(٧)] عثاً، وهو غير لائق بالحكم.

وإذا بطلت هذه الأقسام: لم يبق^(٨) [إلا أن تكون مصلحة تعالىة عن المفسدة وإنْ كان فيه شيء من المفاسد، ولكن تكون مصلحته^(٩) زائدة. وعلى التقديرين: يثبت رجحان^(١٠) المصلحة.

وإذا ثبت هذا - فنقول: وجب أن لا يرد^(١١) الإذن بالترك؛ لأن الإذن في تقويت المصلحة الراجحة - إذن في تقويت المصلحة الخالصة^(١٢)؛ لأنّه إن وجدت مفسدة مرجوحة - فتصير هي معارضة بما يعادلها من المصلحة؛ فيبقى^(١٣) القدر الزائد من المصلحة مصلحة [خالصة^(١٤)].

(١) سقطت الزيادة من ص، ح.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط كله من آ، ولفظ «فذلك» في ص: «فذاك»، قوله «الزائد» في ل: «الزائدة» وسقطت من ح، آ، ي.

(٣) في ل، ح زيادة: «الزائدة»، وفي ن: «الزائد».

(٤) لم ترد الزيادة في ن.

(٥) لفظ ن، آ: «فتعود».

(٧) لفظ ن، ل، ح: «تبقي».

(٨) ما بين المعقوفين ساقط كله من ن، قوله: «المفاسد» في ح: «المقدار»، وهو تصحيف، ولفظ «تكرن» في ي: «تكن».

(٩) آخر الورقة (١٠٨) من ن.

(١٢) في ن: «فبقي».

(١٣) سقطت الزيادة من ل.

وأن^(١) لم تُجْدِ^(٢) مفسدة أصلًا: كانت المصلحة^(٣) خالصة؛ فيكون الإذن في تقويتِه إذنًا في تقويتِ المصلحة الخالصة عن شوائب المفسدة؛ وذلك غير جائز^(٤) «عرفاً»؛ فوجب أن لا يجوز «شرعًا»؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : [«ما رأى المسلمون حسناً - فهو: عند الله حسنٌ^(٥)】، وما رأى المسلمين قبيحاً - فهو: عند الله قبيحٌ^(٦) [فمقتضى هذه^(٧) الدلالة]: أن لا يوجد شيء من «المندوبات» [الآتية^(٨)]^(٩)، ترك العمل [بِهِ^(٩)] [في حق البعض^(١٠)] تخفيقاً من الله - تعالى -^(١١) على العباد؛ فوجب أن يبقىباقي على [حكم^(١٢)] الأصل .

فإذن قيل: ما ذكرتُمُوا معارض بوجه آخر - وهو: أنه كما أن الإذن في تقويتِ المصلحة الخالصة^(١٣) قبيح عرفاً: فكذا إلزام المكلّف استيفاء المصلحة

(١) في غير ص، ح: «فإن».

(٢) لفظ ص، ح: «يُوجَد».

(٣) آخر الورقة (٧٢) من آ.

(٤) ساقط من ن، هـ، لـ، آـ، حـ.

(٥) هو بعض حديث مشهور اختلف في رفعه أو وقفه على ابن مسعود: وهو مارواه أحمد في كتاب «المنية» من حديث أبي وائل عن ابن مسعود، بلقظ: «إن الله نظر في قلوب العباد فاختار محمداً - عليه السلام - بفتحه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد، فاختار له أصحاباً فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيه، فما رأى المسلمون حسناً فهو - عند الله - حسن، وما رأى المسلمون قبيحاً فهو - عند الله - قبيح». وهو موقف حسن.

وكذا أخرجه البزار والطبراني وأبو نعيم في ترجمة ابن مسعود من الحلية، بن هو عند البيهقي في الاعتقاد من وجہ آخر عن ابن مسعود. انظر المقاصد الحسنة للсхاوي ص (٣٦٧) ط مصر. وذكر نحوه العجلوني في كشف الخفا (١٨٨/٢)، وذكر أن العيني ذكره في شرح الهدایة ببعض اختلاف عن ابن مسعود أيضاً. ثم نقل عن الحافظ ابن عبد الهاشمي أنه قال: (وقد روى) مرفوعاً عن أنس يساند ساقط، والأصح وقفه على ابن مسعود.

(٦) أبدلت هذه العبارة في ح بلقظ: «يقتضي». (٧) لم ترد هذه الزيادة في ح.

(٨) لم ترد الزيادة في ن، ص، لـ. (٩) ساقط من حـ.

(١٠) لفظي: «عن». (١١) لفظ ص: «ونق»، ولم ترد في آـ.

(١٢) كذا في ص، ح، وفي غيرهما: «الخاصة»، وهو تصحيف.

- بحيث لو لم يستوفها - لاستحق العقاب^(١) - قبيح [أيضاً، لأنَّه يصيِّر حاصلُ الأمر أنْ يقول الشرعُ: استوف هذه المนาفع لنفسك، وإلا عاقبتك؛ وهذا قبيح]^(٢).

[و^(٣)] **الجواب**: ما ذكرتموه قائمٌ في كلِّ التكاليف^(٤)، فلو كان [ذلك]^(٥) معتبراً - لما ثبت شيءٌ من التكاليف.

الدليل الرابع عشر: لا شكُّ أنَّ الأمراً يدلُّ على رجحان طرف الوجود على طرف العدم - فنقول: هذا الرجحان لا ينفكُ عن قيدَين: أحدهما: المنع من الترك.

والآخر: الإذن في الترك.

ولا شكُّ أنَّ إفشاء المنع من الترك إلى الوجود - أكثرُ من إفضائه إلى العدم.

ولا شكُّ أنَّ إفشاء الإذن في الترك إلى العدم - أكثرُ من إفضائه إلى الوجود.

ولا شكُّ أنَّ الذي يكون أكثرَ إفشاء إلى [الشيء]^(٦) [الراجع^(٧)] في الظنِّ على ما يكون أكثرَ إفشاء إلى المرجوح؛ فإذاً: شرعية المنع من الترك راجح في الظنِّ على شرعية الإذن^(٨) في الترك.

والراجح في الظنِّ واجب العمل به بـ «النص» وـ «المعقول»؛ أما النصُّ - قوله - عليه الصلاة والسلام - : «إنا أقضى بالظاهر»^(٩).

(١) آخر الورقة (٧٣) من ح.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من آ، ولنفظ «وهذا» في غير ص، ح: «وهرا».

(٣) لم ترد الواو في ل.

(٤) لفظ ح: «التكليف».

(٥) لم ترد الزيادة في ن.

(٦) عبارة ن: «شرعية في الترك».

(٧) سقطت هذه الزيادة من آ.

(٩) قال الراغبي في الشرح الكبير: «روي: أنه ~~رسلا~~ قال: «إِنَّمَا تَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ، وَاللَّهُ يَتَوَلِّ السَّرَّائِرِ».

= قال الحافظ في التلخيص (٤٠٥/٢): «هذا الحديث استكراه المزى فيما حكاه ابن كثير عنه في «أدلة التبيه»:

وقال النسائي في سنته: «باب الحكم بالظاهر». ثم أورد حديث لم سلمة الذي قبله (يعني: قبل حديث «إنما تحكم...»)، وقد ذكره في الشرح الكبير، يلخصه: «إنما أنا بشر وإنكم تختصرون إلي، ولعل بعضكم أحن بمحاجته من بعض...» الحديث. وقال الحافظ في التلخيص (٤٠٥/٢): «متفق عليه من حديث أم سلمة، قوله الفاظ».

(وقد ثبت في تخریج أحادیث المنهای للبیضاوی، سبب وقوع الوهم من الفقهاء في سوقهم (أو جعلهم، كما في نسخة أخرى) هذا حديثاً مرفوعاً، وأن الشافعی قال في كلام له: «وقد أمر الله نبیه أن يحكم بالظاهر، والله متولی السرائر». وكذا قال ابن عبد البر في التمهید: «أجمعوا على أن أحكام الدنيا على الظاهر، وأن أمر السرائر إلى الله».

وأنغرب إسماعيل بن علي بن إبراهيم بن أبي القاسم الجنزوري في كتابه: «إدراة الأحكام»، فقال: «إن هذا الحديث ورد في قصة الكندي والحضرمي اللذين اختصما في الأرض، فقال المفضی عليه: قضیت على الحق لي، فقال عليه السلام: «إنما أقضی بالظاهر، والله يتولی السرائر».

وفي الباب حديث عمر: «إنما كانوا يُؤخذون بالوحى على عهد النبي ﷺ، وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الأن بما ظهر لنا من أعمالكم». أخرجه البخاري. وحديث أبي سعيد، رفعه: «إني لم أمر أن أنقب عن قلوب الناس»، وهو في الصحيح: «في قصة الذهب الذي بعث به علي... أ.هـ.

وحديث أم سلمة آخرجه أيضاً الشافعی، وقد ورد في ترتیب مسنده (٢/١٧٨).

وقال الحافظ السخاوی في «المقادص الحسنة» (ص ٩٢-٩١).

«حديث أمرت أن أحكم بالظاهر، والله يتولی السرائر»، اشتهر بين الأصوليين والفقهاء، بل وقع في شرح مسلم للنووي - في قوله عليه السلام: «إني لم أمر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشق بطونهم» - ما نصه: معناه: أني أمرت بالحكم الظاهر، والله يتولی السرائر، كما قال عليه السلام. انتهى. ويراجع شرح صحيح مسلم (٧/١٦٣). ثم قال السخاوی:

«ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة، ولا الأجزاء المنشورة، وجزم العراقي بأنه لا أصل له، وكذا أنکره المزى وغيره».

«نعم: في صحيح البخاري عن عمر: إنما نأخذكم الأن بما ظهر لنا من أعمالكم. بل =

= وفي الصحيح من حديث أبي سعيد رفعه: إني لم أمر أن أنقب عن قلوب الناس. وفي المتفق عليه من حديث أم سلمة: إنكم تختصمون إلى . . . فلا يأخذ منه شيئاً.

قال ابن كثير: إنه يؤخذ معناه منه. وقد ترجم له النسائي في سنته «باب الحكم بالظاهر».

(وقال إيمانا ناصر السنة أبو عبد الله الشافعي - رحمة الله - عقب إيراده (يعني: حديث أم سلمة) في كتاب الأم: فأخبرهم رسول الله: أنه إنما يقضي بالظاهر، وأن أمر السرائر إلى الله».

والظاهر - كما قال شيخنا (الحافظ ابن حجر) - رحمة الله - أن بعض من لا يميز ظن هذا حديث آخر متفصلاً عن: حديث أم سلمة، فنقله كذلك، ثم قلده من بعده، ولأجل هذا يوجد في كتب كثير من أصحاب الشافعي دون غيرهم، حتى أورده الرافعى في القضايا.

«ثم رأيت في الأم بعد ذلك، قال الشافعى: روی أنه رسول الله قال: «تولى الله منكم السرائر، ودرأ عنكم بالبيانات». وكذا قال ابن عبد البر في التمهيد:

أجمعوا . . . الخ.

قال شيخنا: «ولم أقف على هذا الكتاب، ولا أدرى أساق له اسماعيل المذكور إسناداً أم لا. قلت: وسيأتي في «المسلمون عدول» - أي في كتاب المقاصد: ص(٣٨٥) - ، من قول عمر: «إن الله تعالى تولى عنكم السرائر، ودفع عنكم بالبيانات». أ. هـ.

(أقول: ولا يبعد أن يكون عمر قد اقتبسه في كتابه من حديث رسول الله - رسول الله). وفي كشف الخفا (١/٢٢١-٢٢٣) ط حلب: قال في الالالي: هو غير ثابت بهذا المفهوم، ولعله مروي بالمعنى من أحاديث صحيحة ذكرتها في الأقضية من «الذهب الإبريز» ثم نقل عن المقاصد ما ذكرناه مع فوائد أخرى تحسن مراجعتها فيه.

وقال ابن الدبيع الشيباني في كتابه - «تمييز الطيب من البغيث» ص(٣١) ط محمد صبيح: حديث «أمرت أن أحكم بالظاهر، والله تعالى يتولى السرائر»، اشتهر بين الأصوليين والفقهاء، بل وقع في شرح مسلم للنووي في قوله - رسول الله - : «إني لم أمر أن أنقب عن قلوب الناس الحديث» ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة، ولا الأجزاء المنشورة. وجزم العراقي بأنه لا أصل له، وكذا أنكره المزري.

قلت: وقول السيوطي في «ال الدرر المنتشرة» - هو من كلام الشافعى في الرسالة خطأ، بل هو في كتاب القضاء من الأم، فإن الإمام - رضي الله عنه - بعد أن أورد حديث أم سلمة: «إنما أنا بشر . . . الحديث» - قال: وفي هذا الحديث دلالة على أن الأئمة إنما كلّفوا القضاء على الظاهر . . . الخ. فانظر: الأم (٦/١٩٩) ط الفنية.

وأما المعمول - فمن وجهين:

الأول: [أن^(١)] أحد النتائجين إذا كان راجحاً على الآخر - في الظن فلم يُعمل^(٢) بالراجح - لوجب^(٣) العمل بالمرجو - فيكون ذلك ترجيحاً للمرجو على الراجح؛ وإنَّه^(٤) غير جائز بالضرورة.

الثاني: أنه وجب العمل بالفتوى، والشهادة، وقيم المخلفات، وأروش^(٥) الجنائيات، وتعيين^(٦) القبلة - عند حصول الظن.

[وَ^(٧)] إنَّما وجب العمل به: ترجيحاً للراجح على المرجو ، وذلك المعنى حاصلٌ هنا: [فَ^(٨)] سُوجَبَ العمل [بِهِ^(٩)].

الدليل الخامس عشر: «الوجوب»^(١٠) [ينبغي أن تكون^(١١) له صيغة مفردة في اللغة] وتلك الصيغة هي: «افعل»؛ فوجب أن تكون «افعل» للوجوب . إنَّما قلنا: إنَّ الوجوب له صيغة مفردة في اللغة^(١٢)؛ لأنَّ الوجوب^(١٣) معنى

= قلت: وقول الإمام النووي: «كما قال ~~جعفر~~ مرتبط بما بعده، فم قوله هو: «فقد عصموا مني دماءهم» وهو حديث صحيح لا كلام فيه، فلمل الحافظ السخاوي ظن أنه مرتبط بما قبله، وتعقب عليه فسب الإمام النووي للغلط، وهو من لا يخفي قوله، انظر صحيح مسلم بشرح النووي (١٦٣/٧).

(١) سقطت الزيادة من نـ.

(٢) آخر الورقة (٧٧) من لـ.

(٣) في آزية: «ترك»، وهو تحريف.

(٤) في نـ، آـ: «فاته».

(٥) في نـ، يـ، آـ: «وارش».

(٦) آخر الورقة (٤٩) من نـ.

(٧) لم ترد الواو في نـ.

(٨) سقطت الفاء من حـ.

(٩) سقطت الزيادة من نـ.

(١٠) مراد المصنف - رحمه الله - بـ«الوجوب»: «الإيجاب» فإنَّ «الوجوب» أثر «الإيجاب». وتساقع المصنف بالتعبير. وانظر هامش ص (٦٩) من القسم الأول من هذا الكتاب.

(١١) ما بين المعقوقتين زيادة من حـ.

(١٢) ما بين المعقوقتين سقط من: حـ ولفظ « تكون» ورد بالياء في نـ.

(١٣) سقطت الزيادة من نـ.

تشتُّد^(١) [الحاجة^(٢)] إلى التعبير عنه [والناس قادرُون^(٣)] على الوضع ، [والمانع^(٤)] زائف - ظاهراً ، والقادر إذا دعاه الداعي إلى الفعل - حال عدم المانع : وجَبَ حصول الفعل [منه^(٥)] : فثبت أنَّ الوجوب له صيغة مفردة في اللغة.

وإنما قلنا: إنَّ تلك الصيغة هي: صيغة «أَفْعَلُ»؛ لأنَّ تلك الصيغة إما أنَّ تكون صيغة^(٦) [«أَفْعَلُ»، أو غيرها]؛ والثاني باطل بالإجماع^(٧). أما عند الخصم - فلأنَّه يُنكر^(٨) ذلك على الإطلاق . وأمَّا - عندنا - فلأنَّا [لا^(٩)] نقول به^(١٠) في غير صيغة «أَفْعَلُ».

وإذا بطل هذا القسم: ثبت [القسم^(١١) الأول] ، وألأ: لكات^(١٢) اللغة خالية عن لفظة مفردة دالة على الوجوب ، مع^(١٣) أنَّ الدليل قد عدل على وجودها . فإنَّ قيل^(١٤): لا نسلم أنَّ الوجوب له صيغة في اللغة .

قوله: «الداعي قائم» .

قلنا: لا نسلم [أنَّ الداعي^(١٥) قائم] .

قوله: «الوجوب معنى تشتُّد الحاجة إلى التعبير عنه» .

قلنا: لا نسلم .

(١) لفظ ن: (يشتد).

(٢) سقطت من: ن.

(٣) في ن: (والقادرون).

(٤) سقطت من: ن.

(٥) لم ترد في غير: ل.

(٦) لم ترِد الزيادة في: آجملة، وفي: ص، ل، ح، ي، وردت كلمة: (صيغة) فقط.

(٧) لفظ ي: (للإجماع).

(٨) لفظ ن: آ، ي: (منكرا).

(٩) ساقط من: ي.

(١٠) في ن، آ: (لأنَّه) وهو تحريف.

(١١) لفظ ن، آ، ي: (كانت).

(١٢) في ل، ي زيادة: (مه).

(١٤) عبارة ن: (قلت).

(١٥) لم ترد في (ن).

سلمناه^(١)؛ لكن لم قلت: إنَّه لا بدَّ من تعريفه^(٢) باللفظِ، ولم لا تكفي
فيه^(٣) قرينةُ الحالِ؟

سلمنا شدَّةُ الحاجةِ إلى لفظ يدلُّ عليهِ، لكنَّه قد وُجدَ - وهو^(٤): قوله:
«أوجبتُ»، و«الزمنتُ»، و«اختمتُ».

فإنْ أدعَيتَ: إنَّه لا بدَّ من [اللفظ^(٥)] المفردِ، طالبناك^(٦) بالدلالةِ عليهِ.

سلمنا قيامَ [الدلالة^(٧)] وحصولَ الداعيِ - فلم قلتَ: إنه لا مانع^(٨)؟

ثمَّ نقولُ: [المائع^(٩)] هو: أنَّ اللُّغاتِ توقيفيةٌ، لا اصطلاحيةٌ؛ وإذا^(١٠) كان
ذلكَ: كانوا ممنوعينَ من^(١١) وضعِ الألفاظِ للمعانيِ.

سلمنا قيامَ الداعيِ، وزوالَ المائعِ - فلِم قلتَ: [بأنَّه^(١٢)] يجبُ الفعلُ؟

ثمَّ نقولُ: ما ذكرتُمهُ من الدليلِ^(١٣) منقوضٌ^(١٤) ومعارضٌ.

أما النقضُ - فـ^(١٥) لأنَّ الحاجةَ إلى وضعِ لفظٍ يدلُّ على الحالِ، ولفظٍ
آخرٍ يدلُّ على الاستقبالِ - على التعيينِ - شديدةٌ، معَ أنَّه لم يوجدُ ذلكَ - في
اللغةِ.

وأيضاً: فاصنافُ الروايج مختلفةٌ، وال الحاجةَ إلى تعريفها شديدة^(١٦) معَ أنَّه

(١) كذا في ص، ح، وفي غيرهما: «سلمتنا». (٢) لفظ آ: «تعرف».

(٣) جاءت في ص: آخر العبارة. (٤) لفظ آ: « قوله».

(٥) لم تردُ الزيادةُ في غير «ن».

(٦) كذا في آ، ح، وفي ص، ئ: «طالبناكم». ولفظ ل: «طلبت»، وموضعه في ن: بياضِ.

(٧) لم يرد في غير: ل.

(٨) لفظ آ: «لا رافع»، وهو تصحيف.

(٩) لم ترد في «ن».

(١٠) لفظ ص، ح: «عن».

(١٢)

(١١) كذا في: ص، وفي غيرها: «الدلالة». (١٤) عبارة ص: «معارض ومتقوض».

(١٥) في ئ زيادة: «فلان».

(١٦) ما بين المعقوقتين سقط كلُّه من: ح، قوله: «معَ أَنَّه لم يوجدُ ذلك»، لم يرد في

غير: ص.

لَمْ تُوضِّعُ^(١) لها الفَاظُ مُفردةً.

وكذا أصناف الاعتمادات^(٢) متميزة، مع أنه لم تُوضِّعُ^(٣) لها الفَاظُ مُفردة.

وأما المعارضه - فمن وجهين:

أحدهما^(٤): أن الوجوب كما أنه [معنى^(٥)] تشتد الحاجة إلى التعبير عنه - فكذا أصل الترجيح - أعني: القدر المشتركة بين الوجوب^(٦) والندب.

والندب^(٧) معنى^(٨) تشتد الحاجة إلى التعبير عنه، فوجب أن يضعوا له لفظاً^(٩)، ولا لفظ [له^(١٠)] سوى «افْعُل»: فوجب كونه^(١١) موضوعاً له.

ومن قال: إنه للندب - وحده - قال: «الندب» معنى تشتد الحاجة إلى تعريفها^(١٢) فلا بد من لفظ، ولا لفظ سوى هذا: فوجب كونه للندب».

ومن قال بالاشتراك - قال: [قد^(١٣)] يحتاج الإنسان إلى التعبير عن أحد هذين الأمرين - على سبيل الإبهام - فلا بد من لفظ؛ ولا لفظه إلا^(١٤) هذا: فوجب كونه موضوعاً لهما بالاشتراك.

وثانيهما: أن الوجوب معنى تشتد الحاجة إلى التعبير عنه - فلو كانت صيغة «افْعُل» موضوعة له [له^(١٥)] وجب أن يعرف ذلك كل أحد^(١٦)، ولو عرفة كل أحد^(١٧).

(١) لفظ ما عدا ح: بوضع.

(٢) في: «الروائح» وهو سهر من الناسخ. والمراد «بالاعتمادات» في رأي القرافي: الحركات باليد والرجل وغيرهما. فراجع النهايس (٢/١٨-ب). وقد خطأ إمام الحرمين من فسرها بهذا، على ما نقله الأصفهاني - وذكر لها تفسيراً آخر متعرضاً لاختلاف المتكلمين في تفسيرها - فراجع الكاشف عن المھضول (١/٢٨٧-ب).

(٣) لفظ غير ح: بوضع. (٤) لفظ ح: «الأول».

(٥) لم ترد الزيادة في: ن. (٦) عبارة ح: «الندب والوجوب».

(٧) لفظ ح، ن: «وهو». (٨) أبدلت في ن، ب، «أنه».

(٩) لفظ آ: «الفَاظُ». (١٠) لم ترد الزيادة في غير: آ.

(١١) آخر الورقة (٧٣) من آ. (١٢) لفظ ن، آ: «تعريفه».

(١٣) لم ترد الزيادة في: آن. (١٤) كذا في صن، ح، وفي غيرهما: « سوى».

(١٥) سقطت اللام من صن. (١٦) في ل، ن: «واحد». (١٧) لفظ ل، ن: «واحد».

- لزال الخلاف؛ فلما لم يزل: علمنا أنه غير موضوع له.
 سلمنا أنه لا بد من لفظ، وأن ذلك اللفظ - هو: «أفعل»، فلم لا يجوز أن يكون موضوعاً للنفي - أيضاً - بالاشارة؟
 ثم نقول: الدليل الذي ذكرتموه يقضى إثبات اللغة بالقياس؛ وهو غير جائز.

[و^(١)] **الجواب**: قوله^(٢): «لا نسلّم شدّة^(٣) الحاجة إلى التغيير^(٤) عن^(٥) معنى الوجوب».

قلنا: الدليل عليه - أنَّ الإِنْسَانَ الْوَاحِدَ لَا يَسْتَقْدِمُ بِإِصْلَاحٍ كُلَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، بل لَا^(١) بَدْ منِ الجَمْعِ الْعَظِيمِ حَتَّى يُعِينَ كُلَّ وَاحِدٍ - مِنْهُمْ^(٢) - صَاحِبَةُ فِي مَهْمَمَةٍ، لِتَنْتَظِمَ^(٣) مَصْلَحةَ الْكُلُّ، وَإِذَا^(٤) احْتَاجَ الإِنْسَانُ إِلَى فَعْلٍ يَفْعُلُهُ الْغَيْرُ - لَا مُحَالَةً - وَأَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ لَا يَعْلَمُ^(٥) مِنْهُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا عَرَفَهُ - فَحِينَئِذٍ: يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَعْرَفَهُ أَنَّهُ لَا بَدْ وَأَنْ يَاتِي بِذَلِكَ الْفَعْلِ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ [لِمَ]^(٦) الْإِخْلَالُ [بِهِ]^(٧): فَبَثَتَ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى ، مَمَّا تَشَدُّدُ الْحَاجَةُ إِلَى تَعْرِيفِهِ.

قوله: «هَبْ أَنَّهُ لَا بَدْ مِنْ تَعْرِيفِهِ - فَلِمَ قَلْتَ: إِنَّ ذَلِكَ التَّعْرِيفَ^(٨) لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْفَظْءِ؟»

(١) لم ترد الواو في ح.

(٣) كذا فيما عدا آ، وفيها: «اشتداد».

٥) لفظ آ: (عنه).

(٧) في ح: «منهم».

Section 4 (continued)

^٨) في صحائف المتظاهرين، و

(١) في يوم آخر (٢) في يوم آخر (٣) في يوم آخر

١٢٦

(١١) عبارة بـ: «يسلم» وهو ثحريف. (١٢) لم ترد الزيادة في: «ص».

(١٣) لم ترد في : (جـ).

(١٤) كذا في ي، ص، وفي ن، ل، آ، ح: «التعبير» والصواب ما أثبتناه.

(١٥) آخر الورقة (٧٨) من (ل).

قلنا: لأنهم إنما اتخذوا^(١) العبارات معرفاتٍ لما في الصمائر دون غيرها: لأجل أن الإتيان بالعبارات أسهلٌ من الإتيان بغيرها؛ وهذا المعنى قائمٌ في سأليتنا: فوجب القول به.

قوله: «لِمْ لَا يكفي [فيه]^(٢)» قوله: أوجبت، والزمرة^(٣)؟.

قلنا: [لأن اللفظ^(٤)] المفردة أخفٌ على اللسان من المركب - فيغلب على الظن أن الواضح وضع لفظاً مفرداً لهذا [المعنى^(٥)]؛قياساً على سائر الألفاظ المفردة.

قوله: «لِمْ قلت: إِنَّه لَا مانعَ؟».

قلنا: لأن الموانع - بأسرها - كانت معروفة، والأصل بقاء ذلك العدم: فيحصل من هذا ظن أنه لا مانع؛ والدليل الذي ذكرناه^(٦) ظني: فيكون ذلك كافياً في تقريره.

قوله: «اللغاتُ توقيقيةٌ - فعلتهم مُنعوا عن الوضع».

قلنا: [الأصل^(٧)] في كلٍ أمر بقاوته على ما كان؛ والأصل عدم التوقيف، وعدم المنع من الوضع^(٨): فيحصل ظن بقاء ذلك.

قوله: «لِمْ قلت: إِنَّه إِذَا وُجِدَ الداعي فِي حُقُّ الْقَادِرِ، وَاتَّفَى الصَّارِفُ - وَقَعَ الْفَعْلُ؟».

قلنا: الدليل عليه: أن القادر على الفعل إن لم يكن متمكناً^(٩) من الترك - فقد تعين الفعل، وإن كان متمكناً من الترك^(١٠) - فعند الداعي: إما أن يترجم، أو لا يترجم.

(٢) لفظ آ: «متة»، ولم ترد في: «ح».

(١) لفظ آ: «أعدوا».

(٣) عبارة ص، ح: «الزمرة وأوجبت». (٤) لم ترد الزيادة في ن، ل.

(٥) لم ترد في: «ل».

(٦) لفظ ن، ل، ح: «ذكرنا».

(٧) ساقط من ن، ل.

(٨) لفظى: «الواضح» وهو مساوٍ لما أثبتناه.

(٩) لفظ آ: «ممكناً».

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من ن، ل، ح، آ، وهو في ح، ص.

فإن لم يترجع [الأبنة^(١)] : لم يكن الداعي داعياً؛ [وذلك محال^(٢)].
وأن ترجع^(٣) : وجوب الواقع.

وتمام تقرير هذا [الكلام^(٤)] في كتابنا العقلية^(٥).
وأما النقوض - فهي مندفعه؛ لأننا لا نسلم [أن] اشتداد الحاجة إلى تعين^(٦)
الحال ، والاستقبال^(٧) ، والروابط [المخصوصة^(٨) ، والاعتمادات]
المخصوصة - مساوية لاشتداد الحاجة إلى التعبير عن^(٩) معنى «الإلزام»؛ فإن
الإنسان قد تمر^(١٠) عليه^(١١) مدة طويلة ولا يحتاج إلى التعبير عن تلك الأشياء؛ مع
أنه - في كل لحظة - يحتاج^(١٢) إلى التعبير عن معنى «الوجوب».
وأما^(١٣) المعارضه الأولى - فجوابها: أنا لو جعلنا اللفظ^(١٤) حقيقة في
[الوجوب] : كان «الترجح» لازماً للمسن^(١٥) - [فامكن جعله مجازاً عن
الترجح^(١٦) .

أما لو جعلنا حقيقة في الترجح : لم يكن الوجوب لازماً للمسن^(١٧) ;

(١) لم ترد في: «ص».

(٢) ساقط من ن.

(٣) لفظ ح: «رجع».

(٤) لم ترد في «ن» ولفظ ح: «المقام».

(٥) «كل المحصل» ص(٥٠) وما بعدها، و«معامل أصول الدين» على هامش المحصل
ص(٧٣).

(٦) لفظ ح: «تعبير».

(٧) كذا في ص، ح، وفي غيرهما: «أو الاستقبال».

(٨) لم ترد في: «ح».

(٩) لفظى: «على».

(١٠) كذا في ح، ي. وفي غيرهما: «يمر».

(١١) كذا في ن، ل، ص، آ. وفي ح، ي: «به».

(١٢) لفظ ن، ص: «لا يحتاج» وهو خطأ.

(١٣) كذا في «ن». وفي النسخ الأخرى: «اما».

(١٤) عبارة ي: «اللفظة».

(١٥) ما بين المعرفتين ساقط من ص.

(١٦) ما بين المعرفتين ساقط من ن.

فلا يمكن جعله مجازاً عنه: فكان ذلك أولى.

قوله: «الحاجة إلى التعبير عن الندية شديدة».

قلنا^(١): لكن «الوجوب» أولى؛ لأن «الواجب» لا يجوز الإخلال^(٢) به، وإن المندوب^(٣) يجوز الإخلال به، [والإخلال^(٤)] بيان ما يجوز الإخلال به أولى من الإخلال^(٥) بيان ما لا يجوز الإخلال به.

وأما المعارضة الثانية - فهي: «أن اللفظ لو كان [للوجوب، لاشتهر].

قلنا: هذا إنما يلزم^(٦) لو سلِّمَ عن المعارض؛ أما إذا كان^(٧) له معارض، ولم^(٨) يظهر الفرق بينه، وبين معارضه إلا على وجه [مخصوص]^(٩) غامض -: لم يلزم ذلك.

قوله: «هُبْ» أن لفظ «افْعُلْ» موضوع للوجوب، فلِم لا يجوز أن يكون موضوعاً للندب - أيضاً - بالاشتراك؟.

قلنا: لما تقدُّم: أن الاشتراك [على]^(١٠) خلاف الأصل.

قوله: «هذا إثبات اللغة^(١١) بالقياس».

(١) لفظ لـ نـ: «قلت».

(٢) آخر الورقة (٤٩) من يـ.

(٣) في جميع الأصول وردت الزيادة بلفظ «الندب» والمناسب ما أثبتنا.

(٤) ساقط من آـ.

(٥) ما بين المعقوقتين ساقط من نـ، وفي يـ نحو ما أثبتنا إلا أن قوله: «لو سلم» ورد فيها بصيغة: «أن لو سلم». وقوله: «أما إذا كان» جاء فيها بصيغة: «واما إذا كان». أما قوله: «قلنا» (وهو جواب «اما») فقد سقطت منه الفاء في جميع النسخ.

(٦) آخر الورقة (٣٠) من صـ.

(٧) كذا في لـ وهو الصحيح، وفي صـ، آـ، جـ، يـ: «فلا»، ولفظ نـ: «وـ».

(٨) لم ترد في غير لـ.

(٩) لم ترد الزيادة في غير حـ.

(١٠) لفظ يـ: «اللغات».

قلنا: (١) سُبُّين في كتاب (٢) القياس - إن شاء الله تعالى - أنه جائز^(٣).

الدليل^(٤) السادس عشر^(٥): حمله على «الوجوب» يُفيد القطع بعدم الإقدام على مخالفة الأمر، وحمله على «الندب» - يقتضي الشك فيه: فوجب حمله على «الوجوب»؛ وإنما^(٦) قلنا: إن حمله على «الوجوب» يُفيد^(٧) القطع بعدم الإقدام على مخالفة الأمر؛ لأن المأمور به إما أن يكون واجباً، أو مندوياً. فإن كان واجباً - فحمله على «الوجوب» يقتضي القطع بعدم الإقدام على مخالفة الأمر.

وإن كان مندوياً - فالقول بوجوبه سعي^(٨) في تحصيل ذلك المندوب بأبلغ الوجوه؛ وذلك يُفيد القطع بعدم الإقدام على مخالفة الأمر. فإذا ذكر التقديرين - هو^(٩) غير مقدم على مخالفة الأمر. أما لو حملناه على «الندب» - فبتقدير أن يكون المأمور به مندوياً - حصل القطع بعدم [الإقدام^(١٠) على] مخالفة الأمر.

أما لو كان واجباً - ونحن قد جوزنا له الترک -: كان ذلك الترك مخالفة للأمر^(١١)؛ ثبت: أن حمله على «الندب» يقتضي الشك في كونه مخالفًا للأمر. وإذا ثبت هذا - فتقول: وجب حمله على «الوجوب» للنصر، والمعقول:

(١) لفظ ح: «هذا سُبُّين».

(٢) كذلك في آ. وفي النسخ الأخرى: «باب».

(٣) راجع الجزء الخامس من هذا الكتاب حيث قرر المصنف. - رحمة الله - جواز القياس في اللغات، متابعاً في ذلك «ابن سريج» من الشافعية، وأئمة العربية كابن جني، والمازني، وأبي علي الفارسي، مخالفًا في ذلك أكثر الشافعية، وجمهور الحنفية وأخرين.

(٤) آخر الورقة (٧٤) من آ.

(٥) آخر الورقة (١١) من ن.

(٦) كذلك في آ، ص. وفي غيرهما: «وأنما». (٧) لفظ ح: «يقتضي».

(٨) لفظ ل: «سمعي» وهو تصحيف.

(٩) في آ، آ: «كلي».

(١٠) لفظ ص، ح: «فهر».

(١١) لفظ ص: «الأمر».

(١٢) لفظ ص: «الأمر».

أما النص - فقوله - عليه الصلاة والسلام -: «دع ما يُرِيكَ، إلى ما لا يُرِيكَ»^(١).

وأما المعقول - فهو^(٢): أنه^(٣) إذا تعارض طريقان، أحدهما^(٤) آمن - قطعاً - والآخر مخوف -: كان ترجح الآمن على^(٥) المخوف من موجبات العقول . فإن قيل: لا نسلم أن حمله على «المندوب» يقتضي الشك في الإقدام على المحظور.

قوله: «لأنه^(٦) بقدر أن يكون^(٧) المأمور به واجباً - كان حمله على^(٨) الندب

(١) أخرجه بهذا اللفظ - فقط - أحمد في المسند عن أنس بن مالك، والنائي عن الحسن بن علي ، والطبراني في المعجم الكبير عن وابصة بن معبد الأسدى ، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد عن ابن عمر.

وأخرجه بزيادة: «فإن الصدق طمأنينة، وإن الكذب ريبة»، أحمد، والترمذى، والنائى، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم عن الحسن بن علي .

وأخرجه بزيادة: «فإن الصدق ينجي»، ابن قانع في المعجم عن الحسن بن علي .

وأخرجه بزيادة: «فإنك لن تجد فقد شيء تركته لله»، أبو نعيم في الحلية ، والخطيب في التاريخ ، عن ابن عمر.

كما في الفتح الكبير: (١١١/٢)، وفيض القدير (٥٢٩-٥٢٨/٣) وباللفظ المروي عن الحسن أخرجه أبو داود والطبراني وأبو يعلى والدارمي في مسانيدهم.

وقال الترمذى حسن صحيح . وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وصححه ابن حبان أيضاً . وهو طرف من حديث طويل . انظر: كشف الخفا (٤٨٩/١) ط حلب.

وفي المقاصد الحسنة ص (٢١٤): «... وهو طرف من حديث طويل فيه ذكر القنوت، كما أملت ذلك مع ما ورد في الباب في تخريج أربعين النووى».

(٢) لفظ غير ص، ح: «فإنه». (٣) آخر الورقة (٧٥) من «ج».

(٤) كذا في ئ، آ، نص . وفي ل، ن، ح: «أحدهما».

(٥) عبارة ح: «المخوف على غير المخوف».

(٦) كذا في ح ، وفي النسخ الأخرى: «لأن».

(٧) كذا في ص، ح . وفي ن، ل، ئ، آ: «كون».

(٨) آخر الورقة (٧٩) من «ل».

سعياً في الترک؛ وأنه محظوظٌ.

قلنا: لا نسلمُ أنَّ اللهَ يمكنُ أن يكونَ المأمورُ به واجباً، فإنَّا لو^(١) علمنَا بدلالةٍ لغويةٍ: أنَّ الأمرَ ما وضعَ «للوجوب»، وعلمنَا أنَّ^(٢) الحكيم^(٣) لا يجرؤُ أن يجرؤَ عن قرينة^(٤) إلَّا والمأمورُ به غيرُ واجبٍ: فإذا حملته على «التدبِّ»: أمنتَ الضررَ.

سلمنا قيام هذا الاحتمالِ، ولكنَّ^(٥) حملته على الوجوب [فيه^(٦) أيضاً] احتمالُ للضرر؛ لأنَّ بتقديرِ أنَّ لا يكونَ الحقُّ هو: الوجوب - كأنَّ اعتقادَ كونِه واجباً جهلاً وتكونُ نيةُ «الوجوب» قبيحةً، وكراهةُ^(٧) أصدادِه^(٨) قبيحةً.

[و] الجوابُ^(٩) إذا^(١٠) علمنَا أنَّ لفظَ «افْعُلْ» لا يجوزُ استعمالُه إلَّا في أحدِ المعنين^(١١): إما «الوجوب»، أو «التدبِّ»، فقبلَ^(١٢) أنْ يعلمَ ما يدلُّ على كونِه «للوجوب» [فقط]^(١٣)، أو «للتدبِّ» فقط^(١٤) [أولئِمَا - معاً - فإنَّا إذا حملناه على «الوجوب»: قطعنا بأنَّا ما خالفنا الأمرَ، وإذا حملناه على «التدبِّ» لم نقطع بذلك].

فإذنْ - قبلَ أنْ يعلمَ ما يدلُّ على كونِه «للوجوب» فقطُ، أو «للتدبِّ».

(١) كذا في ص. وفي النسخ الأخرى: «العما».

(٢) لفظل، ي: «بيان».

(٣) لفظح: «الحكم».

(٤) في ن، ل، ي: «القرينة».

(٥) لفظل: «فليكن».

(٦) هذا لفظ. وفي ن، ل، ي، آ: «كراءة»، ولفظ ص: «كراءة».

(٧) كذا في ح. وفي النسخ الأخرى: «أيضاً فيه».

(٨) لفظ ي: «الللاضدة»، وهو تصحيف.

(٩) لم ترد الواو في ص.

(١٠) كذا في ص، ح. وفيما عداهما: « فإذا ».

(١١) كذا في ص، آ. وفي النسخ الأخرى: «معنين».

(١٢) كذا في ص، آ، ح. وفي ل، ن، ي: «لم يقطع بذلك فإنَّ قبل».

(١٣) لم ترد الزيادة في ح.

(١٤) لم ترد في ح.

فقط^(١) - يقتضي [العقل^(٢)] حمله على «الوجوب»: ليحصل القطع بعدم المخالفة.

ثم بعد ذلك - قيام الدليل على أنه^(٣) «للندب» إشارة إلى المعارض؛ من أدعاء فعليه الدليل^(٤).

قوله: «حمله على الوجوب يقتضي احتمال الجهل».

قلنا: ما ذكرتomore إشارة إلى [احتمال^(٥)] الخطأ في الاعتقاد - وهو قائم في الطرفين. وما ذكرناه^(٦) - فهو احتمال الخطأ في العمل، وهو حاصل^(٧) على تقدير «الندب»، دون تقدير «الوجوب»؛ وإذا^(٨) اشترك الطرفان في أحد^(٩) نوعي الخطأ، واختص أحدهما بمزيد خطأ - كان الجانب الخالي عن هذا الخطأ الزائد - أولى بالاعتبار. والله أعلم.

واحتاج من أنكر كون الأمر «للوجوب» بأمر:

أحدُها: أنَّ العلم بكون الأمر «للوجوب» إما أنْ يكون عقلياً، أو نسلياً، فال الأول باطل؛ لأنَّ العقل لا مجال له في اللغات.
واما النقل - فإما أنَّ^(١٠) يكون تواتراً^(١١)، أو آحاداً.

والسواء باطل؛ وإلا: لعرف كُلُّ واحد^(١٢) - بالضرورة - أنه «للوجوب»؛
والأحاد باطل؛ لأنَّ المسألة علمية، ورواية الأحاد لا تُفيد العلم.

(١) ما بين المعقوتين سقط كله من «ن». ولم يورد ناسخ ح كلامه «فإنا من قوله: «فإنما إذا حملناه». وأسقط ناسخ «ص» كلمة «لم» من قوله: «لم نقطع بذلك» وهو سهو.

(٢) لم ترد الزيادة في ن، ي، ل.

(٣) كذا في «ص» وفي ن، ل، ي، ح، آ: «كونه».

(٤) لفظ ص، ي، آ: «البيان».

(٥) لم ترد الزيادة في ح».

(٦) لفظ ح: «حصل».

(٧) لفظ آ: «إحدى».

(٨) لفظ ن، ل، آ: «ذكرنا».

(٩) في ص: «فإذا».

(١٠) آخر الورقة (١١٢) من (ن).

(١١) هذا لفظ ص، ح. ولفظ غيرهما: «متواتر».

(١٢) لفظ ل: «احده».

وهذه الحجج يتحجّج بها من يقول: لا أدرى أن النّفظ موضع «الوجوب» - فقط - أو «للنّدب» - فقط أو ألهما - معاً - لأنّه لو أدعى «الاشتراك»، أو «النّدية»: لزمه^(١) أن يقال: العلم «بالاشتراك» أو «بالنّدية» إنما^(٢) يستفاد من العقل ، أو النّقل . إلى آخر التقسيم .

وثانيها: أنّ أهل اللّغة قالوا: لا فرق بين الأمر والسؤال إلا من حيث الرتبة؛ وذلك يقتضي اشتراكهما في جميع الصفات سوئي الرتبة؛ فكما أنّ السؤال لا يدلّ على «الإيجاب»، بل يُقْدِّم النّدية: فكذلك^(٣) الأمر .

وثالثها: أنّ لفظ^(٤) «افعل» وارد في كتاب الله وسنة رسوله في «الوجوب» و«النّدب»؛ و«الاشتراك»، و«المجاز» [على^(٥)] خلاف الأصل : فلا بدّ من جعله حقيقة في القدر المشتركة - وهو: أصل الترجيح؛ والدال على ما به الاشتراك، غير الدال على ما به الامتياز؛ لا بالوضع، ولا بالاستلزم؛ فلا يكون لهذه الصيغة إشعاراً - أثبتنا - «بالوجوب» بل لا دلالة فيها إلا على ترجيح جانب الفعل^(٦)؛ وأما جواز الترك^(٧) - فقد كان معلوماً بالعقل ، ولم يوجد ما يزيل ذلك الجواز .

فإذن: وجّب الحكم بأنّ ذلك الفعل راجح الوجود على العدم ، مع كونه جائز الترك: ولا معنى «للنّدب»^(٨) إلا ذلك .

والجواب عن الأوّل أنّ نقول: لم لا يجوز أن يُعرف ذلك بدليل مركّب من [النقل والعقل]^(٩) - مثل قولنا: [تارك^(١٠)] المأمور به عاصٍ ، والعاصي يستحق^(١١) العقاب^(١٢) فيستلزم العقل - من تركيب هاتين المقدّمتين النّقلتين -: أنّ الأمر «للوجوب».

(١) لفظ ح: «لزم». (٢) في ح، ص: «أما». (٣) في ح، ي: «فكذا».

(٤) في آ: «النّفظة». (٥) لم ترد الزيادة في ي، ح. (٦) في ل: «العقل» وهو تحرير.

(٧) آخر الورقة (٧٥) من آ». (٨) لفظ ص، ح: «للمندوب».

(٩) كذا في آ. وفي النسخ الأخرى: «العقل والنّقل».

(١٠) في ح: «بيان تارك».

(١١) كذا في آ. وفيما عدّها: «مستحق».

(١٢) لفظل، ي، ص: «للعقاب».

سلمنا^(١): فلِمْ لَا [يجوز^(٢) أَنْ] يُثْبَت بالآحاد؟
 ولا نسلِّمُ أَنَّ المسألة قطعية، وقد بَيَّنا: أَنَّه لا يقين في المباحث اللغوية.
 وعن الثاني: أَنْ - عندنا - أَنَّ السؤال يدلُّ على «الإيجاب»، وإنْ كانَ لَا
 يلزمُ منه «الوجوب»، فإنَّ السائل قد يقولُ للمسؤول [منه^(٣)]: لَا تُجَزِّلُ
 بمقصودي، ولا تُرْكِئُ، ولا تخْبِطْ رجائي؛ فهذه الألفاظ صريحة في
 «الإيجاب»، وإنْ كانَ لَا يلزمُ من هذا «الإيجاب»، «الوجوب».
 وعن الثالث: أَنَّ المجاز - وإنْ كانَ [على^(٤)] خلافِ الأصل - لكنَّه قد
 يُوجَدُ إذا دَلَّ الدليلُ عليه، وقد ذكرنا: أَنَّ الدليلَ دَلَّ على كونها^(٥) «الوجوب»:
 فوجَبَ المصيرُ إِلَيْهِ. والله أعلم.

المسألة الثالثة^(٦):

الأمر^(٧) [الوارد^(٨)] عَقِيبَ الحظرِ، والاستثناء -: «الوجوب» خلافاً
 لبعض أصحابنا^(٩):
 لَمَّا: أَنَّ المقتضي «الوجوب» قائمٌ، والمعارض^(١٠) الموجودُ لَا يصلحُ
 معارضًا: فوجَبَ تَحْقِيقُ «الوجوب».

(١) في ص: «سلمنا».

(٢) لم ترد الزيادة في غير «ص».

(٣) لم ترد الزيادة في لـ، نـ. ولفظ صـ، حـ: «عنه».

(٤) لم ترد الزيادة في «ح».

(٥) لفظ صـ، حـ: «كونه».

(٦) آخر الورقة (٨٠) من دلـ.

(٧) لفظي: «في الأمر».

(٨) آخر الورقة (٥٠) من «ي».

(٩) لم ترد الزيادة في «آه».

(١٠) الفائلون بأن صيغة «افعل» للوجوب، اختلقو في الأمر بعد الحظر: فمنهم من أجرأه على الوجوب، ولم يجعل للحظر السابق أثراً ومن هؤلاء المصنف والمعتزلة ومتاخرو المالكية. ومنهم من قال: ياتها للإباحة - وهم أكثر الفقهاء. ومنهم من توقف كلام الحرمين في البرهان: (١١/٢٦٣) فن (١٧٢). ومنهم من فصل كالغزالى في المستصنف:

(١٢) وراجع: الكاشف: (١/٢٩٢-٢٩٣).

(١٣) لفظ حـ: «العارض».

بيان المقتضي ما تقدّم من دلالة الأمر على «الوجوب»^(١).

بيان أنَّ المعارض لا يصلحُ معارضًا، وجهانِ:

الأولُ: أَنَّه كَمَا لَا يمْتَنِعُ الانتِقالُ مِنَ الْحَظْرِ إِلَى الإِبَاحَةِ؛ فَكَذَلِكَ لَا يمْتَنِعُ الانتِقالُ مِنْهُ^(٢) إِلَى «الوجوب». وَالْعِلْمُ بِجُوازِهِ ضُرُورِيٌّ.

الثاني: أَنَّه لَو قَالَ الْوَالِدُ لَوْلِهِ: اخْرُجْ مِنَ الْجَبَسِ إِلَى الْمَكْتَبِ - فَهَذَا لَا يُفِيدُ «الإِبَاحَةَ» مَعَ أَنَّهُ أَمْرٌ بَعْدَ الْحَظْرِ [الحاصلِ بِسَبِيلِ الْجَبَسِ]، وَكَذَا أَمْرُ الْحَائِضِ، وَالنِّفَاسِ، بِالصَّلَوةِ وَالصَّومِ - وَرَدَ بَعْدَ الْحَظْرِ^(٣)، وَأَنَّهُ «للْوَجْبِ».

[وَ] احْتَجَ^(٤) الْمُخَالِفُ - بِالآيَةِ، وَالْعَرْفِ:

١) أَمَّا الآيَةُ - فَقُولُهُ^(٥) تَعَالَى: «فَإِذَا طَعْمَتُمْ فَاقْتُشِرُوا»^(٦)، «وَإِذَا حَلَّتُمْ^(٧) فَاقْصَطَادُوا»^(٨)، «فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَاتُوهُنَّ مِنْ حِبْطِ أَمْرِكُمُ اللَّهُ^(٩)».

وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْأَمْرِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا جَاءَ^(١٠) إِلَّا «لِلْإِبَاحَةِ»: فَوْجَبَ كُرْنَهُ حَقِيقَةُ فِيهَا.

وَأَمَّا الْعَرْفُ - فَهُوَ: أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا مَنَعَ عَبْدَهُ مِنْ^(١١) فَعَلَ شَيْءًا، ثُمَّ قَالَ لَهُ: - افْعُلْهُ^(١٢) فَهُمْ [مِنْهُ]^(١٣) «لِلْإِبَاحَةِ».

وَالْجَوابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّهُ يُشَكِّلُ^(١٤) بِقُولِهِ تَعَالَى: «فَإِذَا أَنْسَلَحَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ»^(١٥) فَهَذَا يَدْلُلُ عَلَى^(١٦) «الْوَجْبِ». إِذْ الْجَهَادُ فَرْضٌ

(١) آخر الورقة (٧٦) من ح.

(٢) لفظ غير ح، ص: «من الحظر».

(٣) ما بين المعقوقتين سقط من ح، ل.

(٤) كذا في آ، ولم ترد الواو في ن، ي، ل. وفي ص، ح: «احتجووا».

(٥) لفظ ص: «قوله»، وإثبات الفاء هو الصحيح.

(٦) الآية (٥٣) من سورة «الاحزاب». (٧) آخر الورقة (١١٣) من ن.

(٨) الآية (٢) من سورة «المائدة».

(٩) الآية (٢٢٢) من سورة «البقرة».

(١٠) لفظ ن: «ما ورد». (١١) في ح: «عن». (١٢) لفظ ل: «افعل».

(١٣) لم ترد الزيادة في غير ص. (١٤) لفظ ل: «مشكل».

(١٥) الآية (٥) من سورة «التوبه».

(١٦) هذا لفظ ص. وفيما عدتها: «يفيد».

على الكفاية . وقوله تعالى : «وَلَا تُخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَذِئُ مَحْلُهُ»^(١) وحلق الرأس نُسُك ، وليس بمخالفٍ محض .
وعن الثاني : أنَّ العرف متعارضٌ ؛ لأنَّ من قال لا فيه - وهو في الجبس - : «أخرج إلى المكتب» - فهو: أمرٌ بعد «الحظر» ، وقد يُفَيَّدُ «الوجوب» . والله أعلم .

تبليغ :

القاتلون بِأَنَّ الْأَمْرَ - بَعْدَ «الحظر» - : «الإباحة»: اختلُّوا في النهي الوارد عقبَ «الوجوب» .

فمنهم^(٢) من طردَ القياس ، فقال: إنَّه «الإباحة» .
ومنهم من قال: لا تأثير - ها هنا - «للوجوب» المقدم ، بل النهي يُفَيَّدُ التحرير .

المسألة الرابعة :

الأمرُ [المطلُّ]^(٣) لا يُفَيَّدُ التكرار ، بل يُفَيَّدُ طلب الماهية - من غير إشعار^(٤) بالوحدة والكثرة ، إلا أنَّ ذلك المطلوب لما حصل بالمرة الواحدة: لا جرم يكفي بها .

والأكثرُون^(٥) خالُّفُوا فِيهِ؛ وهم ثلَاث فرق:

(١) الآية (١٩٦) من سورة «البقرة» . ولنسائل أن يقول: كيف استشهد المصطفى - رحمه الله - بهذه الآية لبيان أن فيها أمراً للوجوب ، وليس في الآية أمر ، بل نهي؟ والجواب: أنه رحمة الله يرى في الآية حذفاً ، والتقدير عنده: «حتى يبلغ الهدى محله وينحر ، فإذا نحر فالحلقوها». وهذا هو وجه استشهاده بها في هذا الموضوع . فراجع تفسيره الكبير (١٦٠/٢) ط الخيرية ، هذا ، وقد اختلف العلماء في الحلق ، هل هو نسك ، أو هو مما يتخلل الحاج به من النسك ، فالجمهور على أنه نسك يجب تركه دم . وذهب بعضهم إلى أنه مما يتخلل به: فلا يجب بتركه شيء . راجع البداية: (٣٧٧/١) ط مكتبة الكليات الأزهرية . والإشراف: برحمة الأمة: (١١٤) ، والإفصاح: (٢٧٩/١) ط الرياض .

(٢) لفظ ص: «ومنهم». وفي ح: «من». (٣) لم ترد الزيادة في غير آ.

(٤) في ح: «زيادة: منه». (٥) في ح: «الأكثرُون».

إحداها: الذين قالوا: إنَّه يقتضي المرءة الواحدة لفظاً.
والثانية^(١): أنَّه^(٢) يقتضي التكرار.
[وثالثها]: التوقف، إما لادعاء كون اللفظ مشتركاً بين المرءة الواحدة،
والتكرار^(٣).

أو لأنَّه لا يُدرى أنَّه حقيقة في المرءة الواحدة، أو في التكرار.

لأنَّا وجوه:

أحدُها: أنْ صيغة «أَفْعَلُ» موضوعة لطلب إدخال ماهية^(٤) المصدر في الوجود؛ فوجب أن لا تدل^(٥) على التكرار، [ولا على^(٦) المرءة].
بيان الأول: أنَّ المسلمين أجمعوا على أنَّ أوامر الله - تعالى - منها: ما جاء
على التكرار، كما في قوله تعالى: «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ»^(٧).
ومنها: ما جاء لا على التكرار، كما في «الحج». وففي حق العباد - أيضاً -: قد لا يفيد التكرار، فإنَّ السيد إذا أمر عبداً
بدخول الدار، أو بشراء اللحم. لم^(٨) يعقل منه التكرار، ولو ذمَّه السيد على
[ترك]^(٩) التكرار؛ للآمرة^(١٠) العقلاء.
ولو كرر العبد الدخول، لحسن^(١١) من السيد أن يلومه ويقول: إني [قد]^(١٢)

(١) كذا في ص، وهو الأولى، ويكون التقدير: والفرقة الثانية الذين قالوا: إنَّه الخ، وفي النسخ الأخرى: [و]ـ ثالثها، أي: ثانى المذاهب لفرقة الثانية، ويمثله يقول قوله: [و]ـ ثالثها الآتي.

(٢) في آ: «أنها».

(٣) ما بين المعقوقتين ساقط من آاء.

(٤) لفظ آ: «الماهية».

(٥) في آ، ح: «يدل». (٦) زيادة خلت منها الأصول. ويتنفسها، ويدل عليها صنيعه في بقية الاستدلال والنتيجة نفسها.

(٧) الآية (٤٣) من سورة «البقرة». (٨) لفظ ص: «فلم».

(٩) لم ترد الزيادة في ح. (١٠) في ص، ح: «لامه» وما أبنته أولى.

(١١) كذا في ل، وفي النسخ الأخرى: «حسن».

(١٢) لم ترد الزيادة في غير ص.

أمرتُك بالدخول ، وقد دخلت فكفي ذلك ، وما أمرتُك [بتكرار^(١)] الدخول .
وقد يُفَيِّد التكرار ، فإنه إذا قال : «احفظ ذاتي» ، فحفظها [ساعة^(٢)] ثم
أطلقها : يُدْمَ .

إذا ثبت هذا - فنقول : «الاشتراك» و«المجاز» تخلاف الأصل فلا بد من
جعل اللُّفْظ حقيقة في القدر المشتركة بين الصورتين ، وما ذاك^(٣) إلا طلب
إدخال ماهية المصدر في الوجود .

فإذا^(٤) ثبت ذلك : وجَب أن لا يدل على التكرار ، لأن اللُّفْظ الدال على
القدر المشتركة - بين الصورتين المختلفتين - ، لا دلالة فيه^(٥) على ما به تمتاز
بإحدى^(٦) الصورتين عن الأخرى^(٧) : لا بالوضع ، ولا بالاستلزم .

فالامر لا دلالة فيه [أيتها^(٨)] لا على التكرار ، ولا على المرة الواحدة ، بل
على طلب الماهية . من حيث هي ؛ إلا أنه لا يمكن إدخال تلك الماهية
في الوجود بأقل من المرة الواحدة : فصارت المرة الواحدة [من ضرورات
الإتيان^(٩) بالمامور به] : فلا جرم دل على المرة الواحدة^(١٠) - من هذا الوجه .
وثانيها : أن أهل اللغة قالوا : لا فرق بين قولنا : «يَفْعُل^(١١)» ، وبين قولنا
«افْعُل» إلا في كون الأول خبراً ، والثاني طلباً .

ثم أجمعنا على أن قولنا «يَفْعُل^(١١)» يتحقق مقتضاه بتمامه - في حق من

(٢) لم ترد الزيادة في غير ص.

(١) سقطت الزيادة من ح.

(٤) لفظ ص : «فإذا» .

(٣) آخر الورقة (٧٦) من آ.

(٦) لفظح : «أحد» .

(٥) في ي : «له» .

(٨) لم ترد الزيادة في ص.

(٧) في ح : «الآخر» .

(٩) آخر الورقة (١٤) من ن

(١٠) ما بين المعقوقتين سقط كلها من آ ، ولم ترد كلمة «به» في ص.

(١١) كذا في ح ؛ ولفظ غيرها : «تفعل» . ولعل ما اخترناه أنساب إذ على نحوها يدخل
لام الأمر .

(١٢) كذا في ح ؛ ولفظ غيرها : «تفعل» .

يأتي به مرأة واحدة؛ فكذا^(١) [في^(٢)]، الأمر^(٣)، إلا لحصلت بينهما^(٤) تفرقة في شيء غير الخبرية، والطلبية؛ وذلك يقدح في قولهم.

وثالثها: أن القول بالقرار يقتضي أن^(٥) تستغرق الأوقات. بحيث لا يخلو وقت عن وجوب المأمور به؛ إذ ليس في التفظ إشعار بوقت معين؛ فليس حمله على البعض أولى من الباقي.

لكن حمله على كل الأوقات غير جائز.
أما أولاً: - فبالإجماع.

واما ثانياً: فلأنه إذا أمر بعبادة، ثم أمر بغيرها: [لزم^(٦) أن] تكون الثانية ناسخة للأولى؛ لأن الأول قد استوعب جميع الأوقات، والثاني^(٧) يقتضي إزالته عن بعضها^(٨)؛ والنمسخ - هو: إزالة الحكم بعد ثبوته إلى بدل^(٩)؛ وقد حصل ذلك - هاهنا - وفي علمنا بأن^(١٠) الأمر ببعض الصلوات ليس نسخاً لغيرها، وأن الأمر بالحج ليس نسخاً للصلة - : ما يدل^(١١) على فساد ما قالوا.

واما ثالثاً: فلأنه يلزم أن يكون الأمر^(١٢) بفصل بعض أعضاء^(١٣) الموضوع - نسخاً لما تقدمه^(١٤)، والأمر بالصلة يكون نسخاً للأمر بال موضوع؛ وذلك لا ي قوله عاقل.

ورابعها: أنا نعلم حسن قول القائل لغيره: «افعل كذا أبداً، أو افعله»^(١٥)

(١) لفظي: «وكذا». (٢) لم ترد الزيادة في ح.

(٣) آخر الورقة (٨١) من ل.

(٤) عبارة ص: «لحصلت التفرقة بينهما» وعبارة ح: «تحصل التفرقة بينهما».

(٥) لفظ ح: «يستغرق».

(٦) سقطت الزيادة من ح، وسقطت كلمة «لزم» وحدتها من ل، ن.

(٧) عبارة ح، ص: «والثانية تقتضي». (٨) في ح: «كل الأوقات».

(٩) لفظ ن، آ: «أن». (١٠) في آ: «بدل». (١١) آخر الورقة (٧٧) من ح.

(١٢) عبارة ل: «يعفن الصلاة» وهو تحريف. (١٣) لفظ ص: «لما تقدم».

(١٤) كذا في ل، آ. وفي النسخ الأخرى: «وأفعله».

مرةً واحدةً بلا زيادة؛ فلو دلَّ الأمرُ على التكرارِ. لكانَ الأول تكراراً^(١)، والثاني نقضاً؛ ولما لم يكن كذلك: بطلَ ما قالوا^(٢).

احتَجَ القائلونَ بالتكرارِ، بوجوهٍ:

أحدها: «أنَ الصَّدَقَةَ - رضي الله عنْهُ تمسَكَ على أهلِ الرَّدَّةِ»^(٣) في وجوب^(٤) تكرارِ الزَّكَاةِ بقوله تعالى: «وَاتُّوا الزَّكَاةَ»^(٥)، ولم ينكرْ عليه أحدٌ من^(٦) الصحابة^(٧): فدلَّ على انعقادِ الإجماعِ على أنَّ الأمرَ للتكرارِ.

وثانيها^(٨): أنَّ الأمرَ طلبُ الفعلِ، والنهيَ طلبُ التركِ فإذا^(٩) كان النهيُ - [الذِي]^(١٠)] - هو أحدُ الطلينِ - يفيدُ التكرارَ: فكذا الآخر.

وثالثها: أنَّ الأمرَ لولم يُفْدَ^(١١) التكرارَ. لما جازَ ورودُ النسخِ عليه، ف[لَا]^(١٢)

(١) لفظ ل، ص: «تكرراً»

(٢) لفظ آ: «ما قالوه».

(٣) لفظ آ: «أهل الزكاة».

(٤) لفظ ص: «بوجوب».

(٥) الآية (٤٣) من سورة «البقرة».

(٦) عبارة ح: «من أهل الصلة».

(٧) روى أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال: «لما توفي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وكان أبو بكر، وكفر من كفر من العرب - فقال عمر: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله - ﷺ - : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله». فقال (أبو بكر): والله لا أقاتل من فرق بين الصلاة والزكوة، فإن الزكوة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لقاتلتهم على منعها. قال عمر: فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق». على ما في متنقى الأخبار (١٢٠ / ٢) وقد ذكره في المتنقى (١٨٩ / ١) عن النسائى عن طريق أنس بن مالك مختصرًا.

ولفظ مسلم وأبي داود والترمذى: «لو منعوني عقاً كانوا يؤدونه» بدل «العنق» كما قال ابن تيمية.

وانظر نيل الأوطار (٤ / ١٠٢-١٠٤).

(٨) في آ: «وثالثها» وهو خطأ من الناسخ. (٩) لفظ ص: «إذا».

(١٠) لم تردُ الزِّيادةُ في لـ. (١١) في ئـ: «يفيد» وهو تصحيفـ، (١٢) لم ترد في صـ.

الاستثناء؛ لأنَّ ورود النسخ على المرة الواحدة يدلُّ على البداء^(١) وورود الاستثناء عليها يكونُ نفسيًا^(٢).

وزاربُها: أَنَّه لِيَسْ فِي لَفْظِ الْأَمْرِ تَعْبِينَ^(٣) زَمَانٍ، فَلَا يَكُونُ اقْتِصَادٌ لِإِيقَاعِ^(٤) الْفَعْلِ فِي زَمَانٍ - أَوْلَى مِنْ اقْتِصَادِهِ لِإِيقَاعِهِ^(٥) فِي زَمَانٍ آخَرَ؛ فَإِنَّمَا أَنَّ لَا يَقْتَضِي إِيقَاعَهُ فِي شَيْءٍ^(٦) مِنَ الْأَزْمَنَةِ - وَهُوَ^(٧) بَاطِلٌ^(٨)؛ أَوْ فِي كُلِّ الْأَزْمَنَةِ؛ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَخَامِسُهَا: أَنَّ الْاحْتِيَاطَ يَقْتَضِي تَكْرَارًا^(٩) الْمَأْمُورِ بِهِ؛ لَأَنَّهُ بِالْتَّكْرَارِ يَأْمُنُ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى مُخَالَفَةِ أَمْرِ اللَّهِ - تَعَالَى -^(١٠)، وَبِتَرْكِ^(١١) التَّكْرَارِ لَا يَأْمُنُ [مِنْهُ]^(١٢)؛ لِالْاحْتِمَالِ^(١٣) أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَمْرُ لِلتَّكْرَارِ؛ فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى التَّكْرَارِ؛ دُفْعًا لِنَصْرِ الْخُوفِ عَلَى^(١٤) النَّفْسِ .

وَأَمَّا الْقَاتِلُونَ بِالاشْتِراكِ بَيْنَ الْمَرَةِ الْوَاحِدَةِ، وَبَيْنَ التَّكْرَارِ - فَقَدْ احْتَجُوا

بِوَجْهِيْنِ :

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَحْسُنُ الْاسْتِفَاهَمَ فِيهِ، فَيُقَالُ: «أَرْدَتَ بِأَمْرِكَ فَعْلَمَرَةً وَاحِدَةً أَمْ^(١٥) أَكْثَرَ^(١٦)؟» وَلَذِلِكَ قَالَ سَرَاقِهُ^(١٧) لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَحْجَبْتَنَا لِعَامِنَا هَذَا أَمْ

(١) آخر الورقة (٣١) من ص.

(٢) لفظ ما عدَال، ي: «الباء».

(٣) عبارة لـ: «تعين بزمان».

(٤) كذا في ص، وللفظ: «على إيقاع»، وفيما عداهما: «إيقاع»، من غير حرف الجر.

(٥) لفظ لـ: «إيقاع»، وفي ن، ي، آ: «لِإِيقَاعِ الْفَعْلِ».

(٦) في ص: «شَيْئًا»، وحذف لفظ «في».

(٧) لفظ ص، آ: «فَهُوَ».

(٨) في آزادَة: «بِالْإِجْمَاعِ».

(٩) لفظ ص: «تَكْرِيرًا».

(١٠) آخر الورقة (٥١) من ي.

(١١) لم تردُ الزيادة في حـ.

(١٢) لفظ غير ص: «الاحتِمال» وما أُبَتَاهُ الصواب.

(١٣) لي ن: «عن». (١٤) في غير ص: «أَوْ». (١٥) آخر الورقة (١١٥) من نـ.

(١٦) هو الصحابي: سراقة بن مالك بن جعشن بن مالك بن عمرو بن قيم بن مدلع بن =

للبَدْءِ^(١)؟ وحسنُ الاستفهام ، دليلُ الاشتراكِ.

وثانيهما: ورودُ الأمرِ في كتابِ الله - تعالى - ، وستةُ رسوله - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - [على الوجهين^(٢)]؛ والأصلُ في الكلامِ الحقيقةُ: فكان الاشتراكُ لازماً.

والجوابُ عن الأول: لعلَّ^(٣) رسولُ الله - ﷺ - بينَ للصحابةِ أنَّ قوله: «أَقِيمُوا^(٤) الصَّلَاةَ»، «وَأَتُورُوا الزَّكُوَةَ» يفيدُ التكرارَ؛ فلما كان ذلك معلوماً للصحابةِ: لا جرم تمسَّك الصَّدِيقُ بهذهِ الآيةِ في وجوبِ التكرارِ.

[وعن الثاني: أنَّ الفرقَ من وجهين:]

= مرةً بن عبدِ منافَ بنِ كنانةِ الكثاثيِّ المدلجيِّ - وقد ينسب إلى جده، يكنى أبا سفيانَ توفي سنة (٤٢٤هـ) في خلافةِ سيدنا عثمانَ - رضيَ اللهُ عنه - . وقيل بعد عثمانَ. راجع: (الإصابةٌ ١٩/٢). وصاحب هذهِ القصة - هو: الأقرعُ بن حابسٍ كما سيأتي.

(١) أخرجَ أحمدُ ومسلمٌ والنمسانيُّ عن أبي هريرةَ - رضيَ اللهُ عنه - . أنه قال: «خطبنا رسولَ الله - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فقال: يا أيها النَّاسُ، قد فرضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحِجَّةَ فحجُوا، فقالَ رجلٌ: أكلَ عامَ يا رسولَ اللهِ؟ فسكتَ، حتى قالَهَا ثلَاثَةَ، فقالَ النَّبِيُّ - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : لو قلتَ: نعم، لوجَّتَ، ولما استطعْتَ». كما في المتنقي (٢١٠/٢). قالَ المجدُ بنُ تيمية: فيه دليلٌ على أنَّ الأمرَ لا يقتضي التكرارَ.

وأخرجهُ أحمدُ عن ابنِ عباسٍ بلفظِ مقاربٍ لما تقدمَ، وفيه: فقامَ الأقرعُ بنُ حابسَ، ورواهُ أيضاً النسائيُّ. بمعناه: كما في المتنقي (٢١٠/٢).

وانظر: التلخيص (٢٠١/١). ونبيلُ الأوطار (٤/٢٣٧)، والقرى لقاصدِ أمِ القرى ص(٣٤).

(٢) سقطتِ الزيادةُ من ص، وفي غيرِه: «على وجهين».

(٣) كان الأولىُ التعبيرُ «بأنَ رسولَ الله - ﷺ - الخ» من غيرِ لفظِ الترجيِّ، لأنَ الواقعَ أنَ رسولَ الله - ﷺ - بينَ ذلكَ.

(٤) في ن، ي، ل: «أنه».

(٥) ذكرَ قوله تعالى: «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ» استطراداً، وإلا فموضعُ الاستدلال: آيةُ الزَّكَاةِ: وكلاهما من الآيةِ (٤٣) من سورةِ «البقرة».

الأول: أن الانتهاء عن الفعل - أبداً - ممكّن^(١)، أمّا الاشتغال به - أبداً - فغير ممكّن: فظاهر الفرق.

والثاني: أن النهي كالنقض للأمر؛ لأن قول القائل لغيره: «كن فاعلاً» موجود في قوله: «لا تكن [فاعلاً]^(٢)»، وإنما^(٣) زاد عليه لفظ^(٤) النفي - فجرى مجرى قوله: «زيد في الدار، زيد ليس في الدار»؛ وإذا كان النهي مناقضاً للأمر: وجب أن تكون فائدة النهي مناقضة لفائدة الأمر.

فيإذا^(٥) [كان^(٦)] قوله: «أفعل» - «يقتضي إيقاع الفعل^(٧)? في زمان [ما^(٨)] - أي زمان كان - [فقولنا]: لا تفعل - وجب أن يقتضي المنع من إيقاعه في زمان ما - أي زمان كان - بل في الأزمنة كلها^(٩)؛ لأنه^(١٠) إن لم يفعل اليوم وفعل غداً: كان ممثلاً للأمر، ولا يجوز أن يكون ممثلاً للأمر والنهي [معاً^(١١)]، مع كونهما نقليضين؛ فصح أن يكون^(١٢) الأمر مفيداً للمرة [الواحدة^(١٣)]؛ يقتضي أن يكون النهي مانعاً للفعل^(١٤) في جميع الأزمان^(١٥).

ثم نقول: كون النهي مفيداً للتكرار - يدلُّ على أن الأمر لا يفيد إلا المرة الواحدة؛ لأن فائدة الأمر رفع^(١٦) فائدة النهي، [وفائدة النهي^(١٧)] المنع من الفعل.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من آ، وفي آ، ل: «أحدهما» بدلًا من «الأول».

(٢) لم ترد الزيادة في ص.

(٣) في ح: «ازداد» وحذف الكلمة «عليه». (٤) في آ: «لفظة».

(٥) في آ: «وإذا». (٦) سقطت الزيادة من ن، ح.

(٧) آخر الورقة (٧٧) من آ.

(٩) ما بين المعقوفين سقط كله من ل، وكلمة (ما) لم ترد في ن، ل، آ، قوله: «بل في الأزمنة كلها» لم يرد في غير ص.

(١٠) في ن: «لو».

(١٢) لفظ آ: «يكون»، وهو تصحيف.

(١٤) آخر الورقة (٨٢) من ل.

(١٦) لفظ ص: «الأوقات».

(١٨) سقطت الزيادة من ن، ح.

(١٧) لفظ ن: «ترفع».

في كل الأزمان؛ ففائدة الأمر رفع هذا المنع الكلّي، ورفع [المنع^(١)] [الكلّي^(٢)] يحصل بالثبوت ولو في زمان واحد - [فوجب أن تكون فائدة الأمر اقتضاء الفعل، ولو في زمان واحد^(٣)]؛ وإذا كان كذلك: لزم [من^(٤)] كون الأمر تقضيًّا للنهي - مع كون النهي مفيداً للتكرار - أن يكون الأمر غير مفيد للتكرار.

وعن الثالث: أن النسخ لا يجوز وروده عليه، فإذا ورد صار ذلك قرينة في أنه^(٥) كان المراد به التكرار.

- وعنده - لا يمتنع حمل الأمر على التكرار^(٦)، بسبب بعض القرائن.

وأما الاستثناء، فإنه لا يجوز على قول من يقول «بالفوري».

أما من لم يقل به، فإنه يجوز الاستثناء، وفائدة: المنع من إيقاع الفعل في بعض الأوقات التي كان المكلف مخيراً بين إيقاع الفعل فيه، وفي غيره؛

وعن الرابع: أن الأمر - عند القائلين - «بالفوري» مختص^(٧) بأقرب الأزمنة إليه، وعند منكريه: دأ على طلب إيقاع المصدر - من غير بيان الوحدة، والعديد، والزمان الحاضر والآتي، بل على القدر المشترك بين المقيد والمؤقت، ومقابلتهما^(٨).

وعن الخامس^(٩): أن المكلف إذا علم أن اللفظ لا يدل على التكرار، أمن [من^(١٠)] الخوف^(١١). على أنه معارض بالخوف الحاصل من التكرار^(١٢)؛ فإنه ربما كان^(١٣) ذلك مقدمة^(١٤): كما في شراء اللحم، ودخول الدار.

واما الاستفهام والاستعمال في ظهره^(١٥) - إن شاء الله تعالى - في باب

(٢) لم ترد الزيادة في ح.

(١) سقطت الزيادة من ن.

(٤) سقطت الزيادة من صن.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من آ.

(٦) في ل: «السبب».

(٥) لفظ ص: «أن» وحذف لفظ «كان».

(٨) في ح: «ومقابلتهما».

(٧) لفظ ن، آ، ل: «يختص».

(٩) في آ: «الاحتياط».

(١٠) لم ترد الزيادة في غير ص.

(١٢) لفظ غير ن، آ: «التكرار».

(١١) آخر (٧٨) من ح.

(١٤) في غير ص: «عصبية».

(١٣) لفظ ح: «يكون».

(١٥) لفظ ص: «في ظهره».

العموم : أنه لا يدل واحداً منها على الاشتراك^(١) ، وعلى أن الأوامر^(٢) الواردة بمعنى التكرار [بعضها يفيد التكرار]^(٣) في اليوم وبعضها في الأسبوع ، وبعضها في [الشهر وبعضها^(٤) في] السنة : وظاهر^(٥) [أن ذلك^(٦)] لا يستفاد إلا من دليل متصل . والله أعلم .

المسألة الخامسة :

[اختلقو^(٧)] في أن الأمر المتعلق بشرط أو صفة، هل يقتضي تكرار المأمور به بتكرارهما ، أم لا؟ .

مثال الصفة : قوله تعالى : «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوا أَيْدِيهِمَا»^(٨) .

ومثال الشرط : «إِنْ كَانَ [أو إِذَا كَانَ^(٩)] زَانِيًا فَارْجِمْهُ» .

فتقول : كل من جعل الأمر المطلق مفيداً للتكرار : قال به ها أيضاً .
[و^(١٠)] أما القائلون بأن [الأمر المطلق]^(١١) لا يفيد التكرار ، [ف^(١٢)] منهم من قال : [بأنه - هاهنا - يفيد التكرار]^(١٣) . ومنهم من قال : لا يفيده .
والمحترر : أنه لا يفيده^(١٤) من جهة النفي ; وفيده من جهة ورود الأمر بالقياس .

فها هنا مقامان^(١٥) :

المقام الأول : في أنه لا يفيده من جهة النفي ، وبدل عليه وجوه :
أحدوها : إن السيد إذا قال لعبدة : «اشتر اللحم إن دخلت السوق» لا يعقل

(١) آخر الورقة (١١٦) من نـ.

(٢) في آـ : «الأمر» .

(٣) ساقط من آـ .

(٤) ساقط من نـ .

(٦) سقطت الزيادة من آـ .

(٥) لفظ آـ : «فظهـ» .

(٨) الآية (٣٨) من سورة «المائدة» .

(٧) سقطت الزيادة من آـ .

(٩) سقطت الزيادة من نـ ، آـ ، وإباتها أنسـ .

(١١) ساقط من آـ .

(١٠) لم ترد الواو في آـ .

(١٣) في آـ استبدلت العبارة بقوله : «يفيدـ» .

(١٢) هذه الزيادة من آـ .

(١٥) لفظ نـ ، لـ : «مقامات» .

(١٤) لفظ حـ ، آـ : «لا يفيـ» .

منه التكرار؛ حتى لو اشتراه دفعة واحدة، لا يلزمُه الشراء ثانيةً.
وَثَانِيَهَا^(١): لو قال لأمرأته: «إنْ دخلتِ الدار فانت طالق» لا يتكرر الطلاق
بتكرر دخولها [في^(٢)] الدار.

وكذلك^(٣) [لو قال^(٤)]: «إنْ ردَ الله [عليه^(٥)] مالي أو داتي أو صحتي - فله
عليّ كذا»: لم يتكرر الجزاء بتكرر^(٦) الشرط.
وكذا لو قال الرجل لوكيله: «طلق زوجتي - إنْ دخلتِ [الدار]^(٧) لم يثبت
على التكرار.

وثالثها: أجمعنا على أنَّ الخبر المعلق على الشرط كقوله: «زيد سيدخلُ
الدار، لو^(٨) دخلَها عمرو»، فدخلَها عمرو، ودخلَها زيد - : فإنه يُعدُّ صادقاً -
وإن^(٩) لم يتكرر دخولُ زيد - عند دخولِ عمرو فوجبُ أن يكونَ في هذه الصورة
كذلك.

والجامع: دفعُ الضرر الحاصلِ من التكليف بالتكرار^(١٠).
ورابعها: أنَّ اللفظَ ما دلَّ [إلا^(١١)] على تعليق شيءٍ على شيءٍ، والمفهومُ
من تعليق شيءٍ أعمُّ من تعليقه عليه في كلِّ الصور^(١٢)، أو في صورة واحدة؛ لأنَّه
يصحُّ تقسيمُ ذلك المفهوم إلى هذين القسمين، وموردُ^(١٣) التقسيم مشتركٌ بين
القسمين فإذا ذُكرَ: تعليقُ الشيءِ على الشيءِ لا يدلُّ على تكرارِ ذلك التعليق.

(١) في ل، ئ، آ، وَثَانِيَهَا.

(٢) هذه الزيادة من ح.

(٣) لفظ ل، ح: «فَكُلُّكُك».

(٤) لم ردَ الزيادة في ن، آ، ولفظ ح: «إنْ قال».

(٥) هذه الزيادة من ص، ح.

(٦) لفظ غير آ، ص: «بِتَكْرِيرِ».

(٧) لم ترد في ن، آ.

(٨) لفظ ح: «فَلَان».

(٩) في ح، ص: «بِالْتَكْرِيرِ»، ولفظ ل: «تَكْرِيرِ».

(١٠) سقطت الزيادة من آ، ن، ح.

(١١) لفظ آ: «صُورَة».

(١٢) في ل: «وَمِرْوَدَة»، وهو تصحيف

المقام الثاني: في أنه يُفيدُه من جهةٍ ورودِ الأمر بالقياسِ . والدليلُ عليه: أنَّ اللهَ - تعالى - لو قال: «إِنْ كَانَ زَانِيَاً فَارْجِمْهُ»، فهذا يدلُّ على أنه^(١) تعالى جعلَ الزنى علَّةً لوجوبِ الرجمِ، ومتي كأنَ كذلك: لزم تكرر^(٢)^(٣) الحكم عند تكرر^(٤)^(٥) الصفةِ .

: بيانُ الأول: أنَّ القائلَ إذا قالَ: «إِنْ كَانَ الرَّجُلُ عالِمًا زَاهِدًا - فاقتُلْهُ، وإنْ كَانَ جَاهِلًا فاسِقًا فَأَكْرِمْهُ» - فهذا الكلامُ مستحبٌ في العرفِ، والعلمُ بذلك ضروريٌّ .

فلاستباحُ إما^(٦) أنْ يكونَ لأنَّه يُفيدهُ أنَّ هذا القائلَ جعلَ الجهلَ والفسقَ موجبين^(٧) للتعظيمِ ، أو [لأنَّه]^(٨) لا يُفيدهُ ذلكَ؛ والثاني^(٩) باطلٌ؛ لأنَّه لولم يُفيدهُ العلَى^(١٠)، ولا مِنافاةً - أيضًا - بينَ الجهلِ، وبينَ استحقاقِ التعظيمِ [بسبب آخر]: من كونه نسيًا، شجاعًا، جودًا، فصيحًا - فحيثُنَّ: لم يكنْ إثباتُ استحقاقِ التعظيم^(١١) - مع كونه جاهلًا^(١٢)، فاسقًا - على خلافِ الحكمةِ^(١٣): فكانَ يجبُ أن لا يثبتَ، وحيثُ ثبتَ^(١٤): علمنا فسادَ هذا^(١٥) القسمِ ، وأنَّ ذلكَ الاستباحَ إنما

(١) في غير ص: «أنَّ اللهَ».

(٢) لفظ آ: «من تكريبر» وهو تحريف. وفي ح: «تكرير».

(٣) آخر الورقة (٧٨) من آ.

(٤) في آ، ح: «تكرير».

(٥) آخر الورقة (٨٣) من ل.

(٦) لفظى، ح، ص: «موجباً».

(٧) سقطتُ الزِيادةُ من ح، ص.

(٨) سقطتُ الزِيادةُ من ح، ص.

(٩) كذا في ي، آ، وفي ن، ل، ح: «الثاني». وفي ص. «وهذه».

(١٠) لفظح: «العالمية» وهو تصحيف.

(١١) ساقط من آ، قوله: «بسبب» ورد في ل بل لفظ «لسب»، قوله: «نسيًا» لم ترد في

غير ص، ح، قوله: «فصيحًا» لم ترد في ص، ح.

(١٢) في ل: «فاسقاً جاهلاً».

(١٣) آخر الورقة (٥٢) من ي.

(١٤) لفظح: «ثبتت».

(١٥) آخر الورقة (١١٧) من ن.

حصل^(١)، لأنَّه يفيُدُ أنَّ ذلك القائلَ جعلَ جهلهَ وفسقَهُ علَّةً [لـ^(٢)] استحقاقِ الإكرام^(٣).

فثبتَ: أنَّ ترتيبَ الحكمِ على الوصفِ مشرِّعٌ بكونِ الوصفِ علَّةً. فإذا صدرَ ذلكَ من^(٤) الله - تعالى - : أفادَ^(٥) ظنَّ أنَّ الله - تعالى - جعلَ ذلكَ الوصفَ علَّةً؛ وذلكَ يوجِبُ تكرُّرَ الحكم^(٦) - عند تكرُّرِ الوصفِ - باتفاقِ القائسينَ.

فثبتَ: أنَّ قولَ^(٧) الله - تعالى - : «إِنْ كَانَ زَانِيًّا فَارْجُمْهُ» يفيُدُ تكرارَ الرجم عند تكرارِ^(٨) الزنىِ.

فإنْ قيلَ - أولاً - : هذا يُشكُّلُ^(٩) بقوله: «إِنْ دَخَلَتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ»؛ فإنه لا يتكرُّرُ الطلاقُ بتكرارِ الدخولِ . و«إِنْ دَخَلَتِ السُّوقَ فَاشْتَرِ اللَّحْمَ»؛ فإنه لا يتكرُّرُ الأمرُ بشراءِ اللحم عند تكرُّرِ دخولِ السوقِ.

ثم نقول: لا نسلِّمُ أنه يفيُدُ ظنَّ العلَّةِ: أما قوله: «إِنْ كَانَ الرَّجُلُ عَالِمًا فَاقْتُلْهُ - فهذا الاستقباحُ إنما جازَ^(١٠)»؛ لأنَّ كونَه عالِمًا ينافي جوازِ القتلِ ، فإثباتُ هذا الحكم - مع قيامِ المتنافي - يُوجِبُ الاستقباحَ. سلَّمنَا أنه يفيُدُ^(١١) العلَّةَ - في هذه الصورة - . فلِمَ قلتَ: [إِنْ في سائرِ الصورِ يجِبُ أنْ يكونَ كذلكَ؟].

(٢) لم ترد اللام في غير ص، ح.

(١) لفظ آ: «يحصل».

(٣) لفظ ح: «من».

(٤) لفظ ح: «إِنْذا» وهو تصحيف.

(٥) كذا في ص، وعبارة ن، ل، هـ، آ: «تكرار الحكم عند تكراره» وفي ح: «تكرير حكم عند تكرره».

(٦) لفظ آ: «قوله».

(٧) عبارة ص: «التكرار للرجم عند تكرر الزنى» وفي ح نحوها غير أنه أبدل لفظ «تكرر» بـ «تكريراً».

(٨) لفظ ما عدا ص، ح: «مشكل».

(٩) في غير ص: «جام».

(١٠) في آ: زيادة: «ظن».

(١١) آخر الورقة (٧٩) من خ.

سلَّمنا أَنَّهُ - فِي جُمِيعِ الصُّورِ - يَفِيدُ الْعُلَيْةَ - فَلِمَ قَلْتَ [١] : [إِنَّهُ يَلْزَمُ] [٢] مِنْ تَكْرُرِ الْعَلَةِ تَكْرُرًا [٣] الْحُكْمِ ؟ فَإِنَّ السُّرْقَةَ - وَإِنْ كَانَتْ مُوجَبَةً لِلقطعِ - لَكِنْ [٤] يَتَوَقَّفُ إِيجَابُهَا لِهَذَا الْحُكْمِ عَلَى شَرَائِطٍ كَثِيرَةٍ .

وَالجَوابُ : أَنَّ قَوْلَهُ : «إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ» فَهَذَا يَفِيدُ [ظُنْ] [٥] أَنَّ هَذَا الإِنْسَانُ جَعَلَ دُخُولَ الدَّارِ عَلَةً لِوقْعِ الطَّلاقِ، وَإِذَا جَعَلَ الإِنْسَانُ شَيْئًا عَلَةً لِلْحُكْمِ : لَمْ يَلْزَمْ مِنْ تَكْرُرٍ [٦] مَا جَعَلَهُ، تَكْرُرًا [٧] [ذَلِكَ] [٨] الْحُكْمُ .
أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ : «أَعْتَقْتُ [عَبْدِي] [٩] غَانِمًا لِسَوَادِهِ، وَبِعَلَةٍ كُونِيهِ أَسْوَدًا» وَكَانَ لَهُ عَبْدٌ آخَرُ أَسْوَدُ : فَإِنَّهُ لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْعَبْدُ .

وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّبَيِّهَ [١٠] عَلَى الْعُلَيْةِ لَا يَزِيدُ عَلَى النَّصْرِيْعِ بِهَا .

[أَمْ] [١١] إِذَا عَلَمْنَا أَوْ ظَنَّنَا : أَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ شَيْئًا عَلَةً لِلْحُكْمِ [١٢] فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ تَكْرُرٍ [١٣] ذَلِكَ الشَّيْءِ تَكْرُرًا [١٤] [ذَلِكَ] [١٥] الْحُكْمُ [١٦] بِإِجْمَاعِ الْفَاسِدِينَ .
فَثَبَّتَ : أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ تَكْرُرٍ [١٧] الْحُكْمِ [عَنْ] [١٨] تَكْرُرًا [١٩] الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ - عِنْدَمَا يَكُونُ التَّعْلِيقُ صَادِرًا مِنْ [٢٠] الْعَبْدِ - أَنْ لَا يَتَكَرَّرُ [عَنْ] [٢١] مَا يَكُونُ التَّعْلِيقُ [٢٢] صَادِرًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى .

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ ساقِطٌ مِنْ آ .

(٢) ساقِطٌ مِنْ صِ ، حِ .

(٣) عِبَارَةٌ نِ ، آ ، لِ : «مِنْ تَكْرَارِ الْعَلَةِ تَكْرَارًا» . (٤) فِي حِ : «وَلَكِنْ» .

(٥) ساقِطٌ مِنْ لِ ، يِ ، آ . وَعِبَارَةٌ نِ : «إِنَّ الإِنْسَانَ» .

(٦) فِي حِ ، لِ : «تَكْرِيرٌ» .

(٧) لِفَظُ الـ حِ : «تَكْرِيرٌ» .

(٨) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي يِ .

(٩) لِفَظُ حِ : «التَّبَيِّهٌ» .

(١٠) لِفَظُ صِنْ : «الْحُكْمُ» .

(١١) سَقَطَتِ الزِّيَادَةُ مِنْ آ .

(١١) لِفَظُ صِنْ : «تَكْرِيرٌ» .

(١٢) فِي لِ : «تَكْرِيرٌ» .

(١٣) لِفَظُ لِ : «تَكْرِيرٌ» .

(١٤) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي يِ .

(١٤) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي آ .

(١٥) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي يِ .

(١٥) لِفَظُ غَيْرِ صِنْ ، حِ : «تَكْرِيرٌ» .

(١٦) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي لِ .

(١٦) فِي غَيْرِ صِنْ ، حِ : «تَكْرِيرٌ» .

(١٧) لِفَظُ نِ ، يِ ، لِ : «عَنْ» .

(١٧) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي آ .

(١٨) لِفَظُ آ : «الْمُعْلَقُ» .

(١٨) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي آ .

(١٩) لِفَظُ نِ ، يِ ، لِ : «عَنْ» .

(١٩) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي آ .

(٢٠) لِفَظُ آ : «الْمُعْلَقُ» .

(٢٠) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي آ .

(٢١) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي آ .

(٢١) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي آ .

فإن قلت: هذا^(١) التكرار^(٢) لا يكون مستفاداً من النَّفْظِ، بل يكون مستفاداً من الأمر بالقياسِ.

قلت: هذا هو الحقُّ؛ وعند هذا يظهرُ أنَّه: لا مخالفة بينَ هذا المذهبِ، وبينَ ظاهر المذهب المنقول عن الأصوليين: من أَنَّه لا يُفيدُ التكرار، وهو حُقُّ. ونحن نعني به: أَنَّه يُفيدُ ظُنُونَ الْعِلْيَةِ، فإذا انضمَّ الأمْرُ بالقياسِ: حصلَ من مجموعهما^(٣) إفادةُ التكرار؛ ولا منافاةٌ بينَ هذا المذهبِ، وبينَ ما قالوه. قوله: «الاستقباح إنما جاز^(٤) - لأنَّ كونَه فاسقاً ينافي - [جوائز]^(٥) التعظيم»؛ قلنا: لا نسلُّمُ حصولَ المنافاةِ، لأنَّ الفاسقَ [قد^(٦)] يستحقُ الإكرام بجهاتٍ^(٧) آخرَ.

والأصلُ: تحريرُ الحكم على وفقِ الأصلِ. قوله: «لم قلت^(٨): إنَّه لِمَا حصلَ ظُنُونَ الْعِلْيَةِ - في الصورة^(٩) التي ذكرتموها - حصلَ ظُنُونَ الْعِلْيَةِ في سائرِ الصورِ؟». قلنا: لوجهين:

أحدُهما: أنا^(١٠) نقيسُ عليه سائرَ الصورِ؛ والجامعُ - هو^(١١): أَنَّ الحكمَ إذا كانَ مذكوراً مع علَيْهِ: كانَ أقربُ إلى القبولِ، وذلكَ مصلحةُ المكلَّفِ؛ فبناسب^(١٢) الشرعيةِ.

الثاني: أنا نعدُ صوراً كثيرةً، ونبينُ حصولَ ذلكَ الظُّنُونِ فيها، ثم نقولُ: لا بدَّ بينَها من قدرٍ مشتركٍ، وذلكَ المشتركُ - [إما^(١٣)] ما ذكرناهُ: من ترتيبِ الحكم على الوصفِ، أو غيرُه.

(٢) في ص، ح: «التكرار».

(١) في ن، ح، ي، ل: «نهاد».

(٣) لفظ ص، ح: «مجموعه».

(٤) لفظ ح: «جام»، وفي ن، ي، آ، ل: «كان».

(٥) لم تردُ الزيادةُ في آ.

(٦) لفظ ن، ل: «الجهات».

(٧) سقطتُ الزيادةُ من ص.

(٩) في ص: «الصورة».

(٨) لفظ ح: «قلتم».

(١١) في ح: «وهو».

(١٠) آخر الورقة (١١٨) من ن.

(١٣) سقطتُ الزيادةُ من ن.

(١٢) لفظ ص: «ناسب».

والثاني مرجوحٌ؛ لأنَّ الأصل عدُّ سائر الصفاتِ فتعينَ^(١) الأوَّل - فعلمتنا أنَّ ترتيبَ الحكمِ على الوصفِ - أينما كانَ: فإنه يُفِيدُ ظنَّ العلَيَّةِ.

قوله: «لِمْ قلتَ: [إِنَّهُ^(٢)] يلزمُ^(٣) من تكْرُرٍ^(٤) الْعِلَّةِ تكرُرُ^(٥) الْحُكْمِ»؟ .
قلنا: هذا^(٦) متفقٌ عليه - بين القائسين - فلا يكونُ المぬ في مقبولًا . والله أعلم .

المسألة السادسة:

في أَنْ مطلَقَ الْأَمْرِ لَا يُفِيدُ «الفور»:
قالت الحنفية: إنَّه يُفِيدُ الفور .
[و]^(٧) قال قائلون: إنه يُفِيدُ التراخيِ .
وقالت الواقعية^(٨): إنَّه مشترَكٌ بينَ الفورِ، والتراخيِ .
والحقُّ: أَنَّه موضِعُ طلبِ الفعلِ - وهو: القدرُ المشترَكُ بينَ طلب^(٩)
الفعلِ على الفورِ، [و] بين^(١٠) طلبه على التراخيِ - من غير أَنْ يكونَ - في اللفظِ -
إشعار بخصوصِ كونِه فورًا أو تراخيًّا .
لنا وجوهُ:

أحدُها: أَنَّ الْأَمْرَ قد يردُ^(١١) - عندما يكونُ المرادُ منه الفورَ تارَةً - ، والتراخي^(١٢) أخرى - : فلا بدُّ من جعلِه حقيقةً في القدرِ المشترَكِ بينَ القسمين: دفعًا للاشتراكِ والمجازِ . والموضع لإفادَةِ القدرِ بينَ القسمين - لا يكونُ له^(١٣) إشعارٌ

(١) لفظ آ: «فيتعين» .

(٢) لم ترد الزيادة في غيره، ص.

(٤) لفظ ل، آ: «تكريمه» .

(٦) آخر الورقة (٨٤) من ل.

(٨) آخر الورقة (٧٩) من آ.

(١٠) لم ترد الزيادة في غيره، ص.

(١٢) في آ: «وعند التراخي» .

(٣) في ح: «لزم» .

(٥) في ل: «تكريمه» .

(٧) لم ترد الواو في ح.

(٩) تكررت هذه الكلمة في آ.

(١١) لفظ ن، آ، ل: «وردة» .

(١٣) عبارة آ: «لا إشعار له» .

بخصوصية كلٍ واحدٍ من القسمين؛ لأنَّ تلك الخصوصية مغايرةً لمعنى اللفظ، وغيرٌ لازمةٌ [له] ^(١) فثبت: أنَّ اللفظ لا إشعار له. لا بخصوص ^(٢) كونه فوراً، ولا - بخصوص ^(٣) كونه متراخيأً ^(٤).

وثانيها: أنه يحسنُ من السيد أن يقول: «افعل الفعل الفلاني» - في الحال، أو غداً». ولو كان كونه فوراً داخلاً في لفظ «افعل». - لكنَّ الأول تكراراً ^(٥)، والثاني نقضاً؛ وأنه غير جائز.

وثلاثها: أنَّ أهل اللغة قاتلوا: لا فرق بين قولنا: «يَفْعَلُ» ^(٦)، وبين قولنا: «افعل» - إلا أنَّ الأول خبرٌ، والثاني أمرٌ، لكنَّ قولنا: «يَفْعَلُ» ^(٧) لا إشعار له بشيءٍ - من الأوقات - فإنه يكفي في ^(٨) صدق قولنا: «يَفْعَلُ» ^(٩) إتيانه به في أي وقتٍ كان من [أوقات] ^(١٠) المستقبل . [فكذا قوله: «افعل» - وجَب أنْ يكفي في الإتيان بمتضاه - الإتيان به في أي وقتٍ كان من أوقات المستقبل ^(١١)]، والإتيان بمتضاه - يحصل بينهما فرقٌ [في أمر] ^(١٢) آخر - سوى كونه خبراً أو أمراً.

(١) لفظح: «لازم».
(٢) لم ترد الزيادة في آ.

(٣) في آ: «بخصوصية»، ولفظح: «الخصوص».

(٤) لفظ آ: «متراخيأ».
(٥) في ل، آ: «متراخيأ».

(٦) في ن: «وهو أنه»، ولفظى: «هو أنه»، وفي آ: «هو أن».

(٧) لفظ ص: «ل»، أي: «تكريراً».

(٨) كذا في ح، ي، آ، ولفظ ص، ل، ن: «تفعل».

(٩) في ي: «قوله».

(١٠) كذا في ، آ، ح: «يَفْعَلُ»، وفي ص: «افعل» وهو تصحيف ولفظ ن، ي، ل: «تفعل».

(١١) لفظ ص: « فيه».

(١٢) في آ، ي، ح: «يَفْعَلُ».

(١٣) لم ترد الزيادة في غير آ.

(١٤) ما بين المعقوتين سقط كله من آ، ولم ترد الكلمة «به» في ح.

(١٥) لم ترد الزيادة في غير ح.

ورابعها: أن أهل اللغة قالوا - في لفظ^(١) «أَفْعَلُ»^(٢) - إنَّه أمر^(٣) ، والأمرُ قدر مشترك^(٤) بين الأمر بالشيء على الفور، وبين الأمر به على التراخي؛ لأنَّ الأمر به على الفور أمرٌ مع قيد كونه على الفور.

وكذلك الأمر به على التراخي - أمرٌ مع [قيد^(٥)] كونه على التراخي: ومتى حصل المركب - فقد حصل المفرد: فعلمنا أنَّ مسمى الأمر قدر مشترك بين [الأمر - مع كونه فوراً - وبين الأمر - مع كونه متراخيَاً].

وإذا ثبت أنَّ لفظ «أَفْعَلُ» للأمر، ثبت أنَّ الأمر قدر مشترك - بين هذين القسمين - : ثبت أنَّ لفظ «أَفْعَلُ» لا يدلُّ إلا على قدر مشترك بين هذين^(٦) القسمين.

[و^(٧)] احتاج المخالف بأمور:

أخذها: قوله تعالى لإبليس: «مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمْرَتُكَ»^(٨) عاية^(٩) على أنه لم يأت^(١٠) في الحال - بالأمر به؛ وهذا يدلُّ على أنه أوجب^(١١) عليه الإثبات بالفعل - حين أمره^(١٢) [بِهِ]^(١٣) - إذ لو لم يجُب^(١٤) ذلك - لكان لإبليس أن يقول: «إنَّكَ أَمْرَتِي ، وَمَا أَوجَبْتَ^(١٥) عَلَيَّ [في الحال]^(١٦) ، فَكَيْفَ أَسْتَحْرُ الذمَّ بِتَرِكِهِ فِي الْحَالِ؟!».

(١) في آ: «اللفظة».

(٢) آخر الورقة (٣٢) من ص.

(٣) لفظ ص: «الأمر». (٤) آخر الورقة (٨٠) من ح. (٥) لم ترد الزيادة في ٰ.

(٦) ما بين المعقوقتين سقط كله من آ، وقوله: «وبين الأمر» عبارة ص، ولفظ غيرها: «والامر» وقوله: «متراخيَا» في ٰ: «متراخيَا».

(٧) لم ترد الواو في ح، ٰ.

(٨) الآية (١٢) من سورة «الأعراف».

(٩) لفظ آ، ص: «عاتبة» والأنسب ما أثبتناه.

(١٠) آخر الورقة (١١٩) من ن.

(١١) في غير ص: «وجب».

(١٤) عبارة آ: «يكن كذلك».

(١٣) لم ترد الزيادة في ل، ٰ.

(١٦) سقطت الزيادة من آ.

(١٥) لفظ ص: «أوجبته».

وثانيها: قوله تعالى: «وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّنْ رَبِّكُمْ»^(١)، وقوله: «فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ»^(٢).

وَالثَّالِثُ: لَوْ جَازَ التَّأْخِيرُ - لَجَازَ إِمَّا إِلَى بَدْلٍ، أَوْ لَا [إِلَى^(٣)] بَدْلٍ،
وَالْقَسْمَانِ^(٤) بَاطِلًا: فَالْقُولُ بِجُوازِ التَّأْخِيرِ بَاطِلٌ.

أما^(٥) فساد القسم الأول - فهو: أنَّ البدل [هو: ^(٦) الذي] يقومُ مقامَ البدل^(٧) [منه] - من كل الوجوه - فإذا أتى بهذا البدل : وجب أن يسقط عنه التكليف ، وبالاتفاق ليس كذلك.

فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ لَا يجُوزَ أَنْ يَقَالَ: الْبَدْلُ قَائِمٌ^(٨) مَقَامَ الْمُبَدَّلِ [مِنْهُ^(٩)] - فِي
ذَلِكَ الْوَقْتِ - لَا فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ^(١٠): فَلَا جُرْمَ لَمْ [يَلْزَمُ^(١١)] [مِنْ^(١٢)] الْإِتَّيَانِ
بِالْبَدْلِ سُقُوطُ الْأَمْرِ بِالْمُبَدَّلِ !! .

قلت: إذا كان مقتضى الأمر الإتيان بتلك الماهية مَرْأً واحدةً - في أي وقت كان - وهذا البَدْلُ قائمٌ مقامه في هذا المعنى - فقد تأدى ما هو المقصود [من الأمر] بتمامه: فوجب سقوط الأمر بالكلية.

بل^(١٠) ذلك العذر^(١١) يتمشى بتقدير أن يقتضي الأمر التكرار؛ ولكنه باطل.
وأما فساد القسم الثاني - وهو القول^(١٢) بجواز التأخير لا إلى بدل - : فذلك
يمثل من كونه واجباً، لأنه لا يفهم^(١٣) من قوله^(١٤): «إنما^(١٥) ليس بواجب»، إلا

(١) الآية (١٣٣) من سورة «آل عمران».

(٢) الآية (٤٨) من سورة «المائدة».

(٣) سقطت الزيادة من ن، ل.

(٤) آخر الورقة (٥٣) من ي.

(٥) لفظ ص : «واما»

(٧) لم تعد النبادة في غصن، لـ

(٦) في ي، لـ أيدلت الكلمتان بـ (ما).

(أ) لفظ ح: (قام)

١١) سقطت البداية من ح

١٠) في ح: (الأوقات) وهو نصيف.

Digitized by srujanika@gmail.com

(۱۱) نم مرد از زیاده بیشتر.

٦- فصل

١٥) في لـ: «القدر» وهو مصحّف.

(١٧) ساقط من ن.

١٦) في لـ: «ان القول»، وهو تـ

^{١٦}) في لـ: «أن القول»، وهو تصرف من الناصح. (١٧) ساقط من نـ.

(١٩) لِمَ نَدْفُعُ غَيْرَهُ

.١٨) لفظ لـ: « قوله».

أنه يجوز^(١) بتركه من غير بدل.
 ورابعها: لو جاز التأخير. لجائز إما إلى غاية معينة: بحيث إذا وصل المكلف إليها: لا يجوز له أن يؤخر^(٢) الفعل عنها، أو يجوز له التأخير [أبداً، والقسمان باطلان: فالقول بجواز التأخير باطل].
 إنما قلنا: إنه لا يجوز له التأخير إلى غاية^(٣) - لأن تلك الغاية إما أن تكون معلومة للمكلف، أو لا تكون.
 فإن كانت معلومة [له]^(٤): فتلك الغاية ليست إلا أن تصير. بحيث يغلب على ظنه [أنه]^(٥) ولو لم يستعمل بأدائه فإنه^(٦) ذلك الفعل؛ بدليل أن كل من قال بجواز^(٧) التأخير إلى غاية معلومة [قال]^(٨): [إن]^(٩) تلك الغاية - هي: هذا^(١٠) [الوقت]، فالقول بإثبات غاية أخرى - تحرق [للإجماع]^(١١)؛ وإنه غير جائز.
 لكن القول بجواز [التأخير]^(١٢) إلى هذه الغاية باطل؛ لأن الظن^(١٣) إن لم يكن لأماره^(١٤) جرى مجرى ظن «السوداوي»^(١٥): فلا عبرة به.

(١) في آزيداده: «تجوز».

(٢) آخر البرقة (٨٥) من ل.

(٣) ما بين المعقوتين سقط كله من آ، قوله: «والقسمان» ورد في بلغة «فالقسمان»، وكلمة: «انه» لم ترد في غيري، ص، ولفظة: «له» لم ترد في غيره.

(٤) لم ترد الزيادة في آ، ص، ح.

(٥) لم ترد الزيادة في ن.

(٦) كذا في آ، وفي النسخ الأخرى: «فاته يغرن».

(٧) لفظ ح: «يجوز».

(٨) سقطت الزيادة من ل.

(٩) لم ترد الزيادة في ن، ي، آ، ولفظ ل: «فإن».

(١٠) في غير آ: «هذه» مع حذف كلمة «الوقت» بعدها.

(١١) سقطت الزيادة من آ، وفي ص، ح: «الإجماع».

(١٢) ساقط من ص.

(١٣) في ص: «هذا الظن»، وفي آ، ي، ح: «ذلك الظن».

(١٤) لفظ ل: «بأمارة».

(١٥) في آ: «الوادي»، وهو تصحيف. والسوداوي: نسبة إلى السوداء وهي أحد الأخلط

وإن كان لأمارة - فكل من قال بهذا القسم قال: إن تلك الأمارة إما المرض الشديد، أو [علو السن].^(١)

وهذا [أيضاً]^(٢) باطل؛ لأن كثيراً من الناس يموت فجأة؛ وذلك يقتضي أنه ما كان يجب عليهم^(٣) ذلك الفعل^(٤) - في علم الله تعالى - مع أن ظاهر ذلك الأمر للوجوب.

وإنما قلنا: إن تلك الغاية لا «يجوز»^(٥) أن تكون مجهولة؛ لأنه^(٦) - على هذا التقدير: يصير مكلاً بأن لا^(٧) يؤخر الفعل عن وقت معين - مع أنه لا يعرف ذلك الوقت؛ وهو تكليف ما لا يطاق.

وإنما قلنا: إنه لا يجوز التأخير - أبداً - لأن التأخير - أبداً - تجويز للترك^(٨) - أبداً - وإنه^(٩) ينافي القول بوجوبه.

وخامسها: أن السيد إذا أمر عبداً بأن يسقي الماء - فهم منه التعجل، واستحسن العقلاء ذم العبد على التأخير؛ والإسناد إلى القرينة خلاف الأصل: فالامر يفيد الفور.

وسادسها: أجمعنا على أنه يجب اعتقاد وجوب الفعل على الفور - فنقول:

الفعل أحد موجبي الأمر؛ فيجب على الفور؛ قياساً على الاعتقاد والجامع تحصيل المصلحة [الحاصلة]^(١٠) بسبب المسرعة^(١١) إلى الامتثال.

الأربعة - التي زعم الحكماء الأقدمون أن الجسم يتالف منها، وأن توازنه يقوم على توازنها وأنه إذا زادت نسبة السوداء أو نقصت اختلت قوى الإنسان العقلية والعصبية، وقيل: هو سوداوي المزاج. انظر: طبقات الإسنوي (٦٠٤/٢).

(١) بياض في ن.

(٢) لم تبرد الزيادة في ن.

(٣) في آ: «عليه».

(٤) لفظ ح: «الحكم».

(٥) سقطت الزيادة من آ.

(٦) لفظ ص: «لأن».

(٧) آخر الورقة (٨٠) من آ.

(٨) لفظ غير ح: «الترك».

(٩) في ص: «وذلك».

(١٠) سقطت الزيادة من ح.

(١١) آخر الورقة (١٢٠) من ن.

وسابعها: أنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي إِيقَاعَ الْفَعْلِ - فَأَشَبَّهُ الْعَقْدَ فِي الْبِيَاعَاتِ، فَلِمَا وَقَعَ الْعَقْدُ - عَقِيبَ الإِيْجَابِ وَالْقَبْوِلِ -^(١): فَالْأَمْرُ وَجَبَ^(٢) أَنْ يَكُونَ مِثْلُهُ . وَتَحْرِيرِهِ: أَنَّهُ اسْتِدَاعَهُ فَعْلٌ بِقَوْلٍ مُطْلِقٍ: فَيَقْتَضِي التَّعْجِيلُ: كَالإِيْجَابِ فِي الْبَيعِ^(٣).

وثامنها: أَنَّ الْأَمْرَ ضَدُّ النَّهْيِ - فَلِمَا أَفَادَ النَّهْيُ وَجْوَبَ^(٤) الْاِنْتِهَاءِ عَلَى الْفَوْرِ: وَجَبَ^(٥) - فِي الْأَمْرِ - أَنْ يُنْهَيَ الْوِجْوَبُ عَلَى الْفَوْرِ . وَرِيمًا أُورِدوَا^(٦) هَذَا عَلَى طَرِيقٍ آخَرَ - فَقَالُوا: ثَبَّتَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ تَرِكِهِ^(٧)، لَكِنَ النَّهْيُ عَنْ تَرِكِهِ -: [يُوجَبُ الْاِنْتِهَاءُ عَنْ تَرِكِهِ - فِي الْحَالِ] - وَالْاِنْتِهَاءُ عَنْ تَرِكِهِ^(٨) - فِي الْحَالِ - لَا يَمْكُنُ إِلَّا بِالْإِقْدَامِ عَلَى الْفَعْلِ - فِي الْحَالِ^(٩): ثَبَّتَ أَنَّ الْأَمْرَ يَوْجِبُ^(١٠) الْفَعْلَ فِي الْحَالِ . وَتاسعها: أَجْمَعُنَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ - عَقِيْبَهِ - يَقْعُ^(١١) الْمَوْقَعُ، وَيَخْرُجُ عَنِ الْعَهْدِ وَطَرِيقَةَ^(١٢) الْاِحْتِيَاطِ [يَقْتَضِي^(١٣)] وَجْبَ الإِتِيَانِ بِهِ عَلَى الْفَوْرِ لِتَصْحِيفِهِ^(١٤).

(١) فِي كَلَامِ الْمُصْنَفِ تَسَاحِ ظَاهِرٌ، لَأَنَّ الْمَقْدَدُ هُوَ الإِيْجَابُ وَالْقَبْوِلُ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَقْعُ عَقِبَهُما، إِلَّا إِذَا أَرِيدَ: ثَبَوتُ مَقْتَضِي الْعَقْدِ، وَنَحْوُهُ .

(٢) عَبَارَةُ آ: «فَرَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ مِثْلُهُ».

(٣) شَبَهَ الْأَمْرُ بِعَقْدِ الْبَيعِ؛ لَأَنَّ عَقْدَ الْبَيعِ يَفِيدُ نَقْلَ الْمُلْكَ، وَذَلِكُ هُوَ الْقَصْدُ مِنْهُ، كَمَا أَنَّ الْمَقْصُودُ مِنْ صِنْعِ الْأَوْامِرِ: إِيقَاعُ الْأَفْعَالِ الْمَأْمُورُ بِهَا، وَبِذَلِكِ اشْتَرِكَ، فَكَمَا يَقْتَضِي عَقْدُ الْبَيعِ نَقْلَ الْمُلْكِ عَلَى الْفَوْرِ، فَكَذَلِكَ يَجْبُ إِيقَاعُ الْفَعْلِ الْمَأْمُورُ بِهِ عَلَى الْفَوْرِ: قِيَاسًا عَلَيْهَا، وَانتَظِرْ: الْكَاشِفُ (١/٣٠٦-آ).

(٤) لِفَظُ نِ: «وَجَبٌ»، وَهُوَ تَصْحِيفُ.

(٥) لِفَظُ آ، لِ: «وَجَبٌ».

(٦) فِي غَيْرِهِ: «أُورِدَ».

(٧) لِفَظُ لِ: «ضَدِهِ».

(٨) سَاقَطَ مِنْ نِ.

(٩) آخِرُ الْوَرْقَةِ (٨١) مِنْ حِ.

(١٠) لِفَظُ يِ: «بِوَجْبٍ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(١١) فِي غَيْرِ صِ: «وَقْعٌ».

(١٢) كَذَا فِي صِ، يِ، وَلِفَظِ حِ: «فَطْرِيقٌ»، وَفِي نِ: «فَطْرِيقَةٌ»، وَفِي آ: «بَطْرِيقٌ».

(١٣) سَقَطَتِ الزِّيَادَةُ مِنْ نِ، وَفِي آ، لِ: «يَقْتَضِي»، وَلِفَظِ حِ: «يَوْجِبٌ».

(١٤) لِفَظُ آ، حِ: «لِيَحْصُلُ».

الخروج عن العهدة بيقين^(١).

والجواب عن الأول: أنه حكاية حال؛ فلعل^(٢) [ذلك الأمر^(٣)] كان مقوينا بما يدل على الغور.

وعن الثاني: أن قوله: «وسارعوا إلى مغفرة من ربكم»^(٤) مجاز: من حيث ذكر المغفرة، وأراد^(٥) ما يقتضيها [وليس^(٦)] - في الآية^(٧) أن المقتضي لطلب المغفرة - هو: الإتيان بالفعل^(٨) على سبيل الغور.

على^(٩) أن هذه الآية لو^(١٠) دلت على وجوب الغور: لم يلزم منه دلالة نفس الأمر على الغور.

وعن الثالث والرابع: أنه يُشكّل^(١١) بما إذا صرّح وقال: «أوجبْتُ عليكَ أَنْ تفْعَلْ هَذَا الْفَعْلَ - فِي أَيْ وَقْتٍ شَتَّى» - فكل ما جعلوه عذرًا في هذه الصورة^(١٢): فهو عذرنا عما ذكره.

وكذلك يُشكّل بالكافرات والذئور وكل الواجبات الموسعة.

وعن الخامس: أنه معارض بما إذا أمر السيد^(١٣) غلامه بشيء ولم يعلم العلام حاجة السيد إليه - في الحال - فإنه لا يفهم التعميل.

فإن حملتم ذلك على القرينة: الزمانكم^(١٤) مثله.

فإن قلت: [إن]^(١٥) السيد يعلل ذمة لعيده: بأنني^(١٦) أمرته بشيء، فآخره^(١٧)

(١) في ح: «باليقين».

(٢) سقطت الزيادة مني.

(٣) في آ: «وإن أراد».

(٤) لفظ ح: «الأمة» وهو تصحيف.

(٥) في غير آ: «وعلى».

(٦) لفظ ل: «إن».

(٧) لفظ غير ح، ص: «مشكل».

(٨) في ح: «بفعل».

(٩) لفظ غير آ: «وعلّم».

(١٠) في غير ص: «الصون».

(١١) كذا في ص، وعبارة ن، ي، ل، آ، ح: «بأن السيد إذا أمر عبد» ووافقت ح، ص في كلمة «غلامه».

(١٢) لفظ ص: «لزركم».

(١٣) في غير آ: «بأنني».

(١٤) لفظ غير ل: «فآخر».

ولولا أنَّ الْأَمْرَ لِلْفُورِ، وَإِلَّا - لِمَا صَحَّ هَذَا التَّعْلِيلُ .

قلتُ^(١): وقد يعتذرُ العبدُ - فِي قَوْلِهِ: أَمْرَتِنِي بِأَنْ أَفْعُلَ، وَمَا أَمْرَتِنِي بِالْتَّعْجِيلِ، وَمَا عَلِمْتُ [بِـ]^(٢) أَنَّ فِي التَّأْخِيرِ مُضْرَّةً .

وعنِ السَّادِسِ: أَنَّهُ يُبَطِّلُ بِمَا لَوْ^(٣) قَالَ: «أَفْعُلُ فِي أَيِّ وَقْتٍ شَتَّى»، وَبِالنَّذْوِ^(٤) وَالْكُفَّارَاتِ .

وَبِيَطْلُ - أَيْضًا - بِالْخَبْرِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ الشَّارِعُ^(٥): «يُبَتَّلُ زِيدٌ عَمَراً» - فَهَا هُنَّا - يَجِدُ الاعْتِقَادُ فِي الْفُورِ، وَلَا يَجِدُ حَصْوُلُ الْفَعْلِ فِي الْفُورِ .

وَلَأَنَّ الاعْتِقَادَ غَيْرَ مُسْتَفَادٍ مِنَ الْأَمْرِ - فَلَا يَجِدُ حَصْوُلُ الْفَعْلِ فِي الْفُورِ؛ لَأَنَّ مِنْ رَكَبِ اللَّهِ الْعُقْلَ فِيهِ - فَإِذَا نَظَرَ: عِلْمٌ [أَنَّ]^(٦) امْتَشَّالٌ أَمْرِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَاجِبٌ .

وعنِ السَّابِعِ: أَنَّهُ يُبَطِّلُ بِقَوْلِهِ: «أَفْعُلُ فِي أَيِّ وَقْتٍ شَتَّى»، وَلَأَنَّ الْجَامِعَ الَّذِي ذُكِرَوْهُ «وَصْفٌ طَرْدِيٌّ». وَهُوَ غَيْرُ^(٧) مُعْتَبِرٍ .

وعنِ الثَّامِنِ: أَنَّ النَّهِيَّ^(٨) يُفْنِيُ التَّكْرَارَ: فَلَا جُرمٌ يَوْجِبُ الْفُورَ؛ وَالْأَمْرُ لَا يُفْنِيُ^(٩) التَّكْرَارَ: فَلَا^(١٠) يَلْزَمُ^(١١) أَنْ يُفْنِيَ الْفُورَ .

وعنِ التَّاسِعِ - وَهُوَ طَرِيقُ الْاحْتِيَاطِ: [أَنَّ]^(١٢) يَنْتَقِضُ^(١٣) بِقَوْلِهِ: «أَفْعُلُ فِي أَيِّ وَقْتٍ شَتَّى» .

وَاعْلَمُ: أَنَّ هَذَا النَّفْضَ يَرُدُّ عَلَى أَكْثَرِ أَدَلَّهُمْ، وَهُوَ لَازِمٌ لَا مُحِيطٌ عَنْهُ .

(١) آخر الورقة (٨٦) من ل.

(٢) لم ترد الباء في ص، ح.

(٣) لفظ ن، ل، ي، آ، إِذَا .

(٤) في آ: (وبالتذر) .

(٥) كذا في ص، ي، ل، وفي ن نحورها إلا كلمة «فإن»، فقد جاءت فيها: «وأن»، عبارة آ: «فإن الشارع لو قال» .

(٦) لم ترد الزيادة في ص، آ، ي.

(٧) عبارة ح: «فلا يعتبر» .

(٨) في ص: «أنه» .

(٩) لفظ آ: (يوجب) .

(١٠) في ن: «فإنه لا» .

(١١) لفظ ل: (يلزم) .

(١٢) لم ترد الزيادة في غير ص .

(١٣) لفظ ن، ي، ل، ح: (ينقض) .

المسألة السابعة:

في أنَّ الأمر المعلق، أو الخبر المعلق على شيء بكلمة^(١) «إن» عدم^(٢) عند عدم ذلك الشيء.

والخلاف^(٣) فيه مع القاضي^(٤) أبي بكر، وأكثر المعتزلة.

لنا وجهان:

الأول^(٥): - هو^(٦): أنَّ النحوين سموا كلمة «إن» حرف شرط^(٧)، والشرط [ما]^(٨) يتضمن [الحكم]^(٩) عند انتفائه، فيلزم أن يكون المعلق بهذا الحرف متنبئاً عند انتفاء المعلق عليه.

أما أنَّ النحوين سموا هذا الحرف [بحرف]^(١٠) الشرط، - ف[ذلك]^(١١) ظاهر في كتبهم.

واما أنَّ الشرط: ما يتضمن الحكم - عند انتفائه -، فلأنهم^(١٢) يقولون: «الوضوء شرط [صحة]^(١٣) الصلاة»، «والحول شرط وجوب الزكاة»، وعنوا بكلونهما شرطين: انتفأة الحكم - عند انتفائهما: والاستعمال دليل الحقيقة^(١٤) ظاهراً^(١٥).

فإذن قيل: لا نزاع في أنَّ النحوين سموا هذا الحرف بحرف الشرط ولكنْ

(١) لفظ لـ يـ: «كلمة».

(٢) كذا في سائر الأصول، وفي هامش لـ: «عدمه»، وذلك عن معارضة بنسخة أخرى.

(٣) في حـ: «فالخلاف».

(٤) آخر الورقة (١٢١) من نـ.

(٥) في يـ: «أحد هما».

(٦) في جميع الأصول وردت بلغط «وهو» والمناسبة حذفها.

(٧) في غير حـ: «الشرط».

(٨) لم ترد الزيادة في حـ.

(٩) سقطت الزيادة من نـ، حـ، يـ.

(١٠) سقطت الزيادة من صـ.

(١١) لم ترد الزيادة في حـ.

(١٢) في حـ: «فإنهم».

(١٣) لم ترد الزيادة في حـ.

(١٤) آخر الورقة (٨٤) من يـ.

(١٥) آخر الورقة (٨١) من آـ.

لعل ذلك من اصطلاحاتِهم الحادثة^(١): كتسميتهم^(٢) - الحركات^(٣) المخصوصة «بالرفع»، و«النصب»، و«الجر» - وإن^(٤) لم تكنْ تسمية هذه الحركات^(٥) - بهذه الأسماء^(٦) - موجودة في أصل^(٧) اللغة.

سلمنا أنَّ هذا الاسمُ أصليٌّ؛ لكنَّ لا نسلمُ أنَّ الشرطَ: ما ينتفي الحكمُ - عند انتفاءه - بل شرطُ الشيءِ: ما يكونُ علامَةً على ثبوته^(٨) الحكم ، من قولهم: «أشراطُ الساعةِ» - أي علاماتها.

وإذا كانَ الشرطُ عبارةً: عن «العلامةِ» - لزَمَ من ثبوتها ثبوتُ الحكم لكن لا يلزمُ من عدمها عدمُ الحكمِ.

سلمنا أنَّ شرطَ الشيءِ: ما يقفُ عليهِ الحكمُ، لكنَّ - مطلقاً - أو^(٩) بشرط أن لا يوجدَ ما يقومُ مقامَه^(١٠).

[الأولُ ممنوعٌ، والثاني^(١١) مسلمٌ].

وعلى هذا التقدير: لا يلزمُ من عدم هذا الشرط عدم^(١٢) الحكم ، إلا إذا عرفَ^(١٣) أنه لم يوجدْ [شيءٌ]^(١٤) [ما]^(١٥) ، [يقومُ]^(١٦) مقامَ هذا الشرطِ.

(١) كذا في ح، ص، ولفظ ن: «الgearية»، وفي آ، ل، ئ: «المجازية».

(٢) لفظ ح: «كتسمية».

(٣) في آ: «الحركة».

(٤) لفظ ن، آ، ل: «فان».

(٥) في غير ص: «الحركة».

(٦) لفظ ن، آ، ل، ح: «الأشياء»، وهو تصحيف.

(٧) في ن، ئ، ل، آ، زيادة: «هذه».

(٨) في ص: «لثبوته».

(٩) في ص زيادة: «من».

(١٠) في ح: «أم».

(١١) في آ: «مقام».

(١٢) كذا في ل، وفي ن: «الأول م، والثاني ع»، وفي آ، ص، ئ، ح: «م، ع».

(١٣) في ل، ن: «عدم»، وال الصحيح ما أثبتناه.

(١٤) لفظ آ: «عرفت».

(١٥) لم ترد الزيادة في غير ص، ح.

(١٦) كذا في ح، وفي ص: «آخر» ولم ترد في غيرهما.

(١٧) سقطت الزيادة من ص.

والجواب^(١): لما دلت الكتب النحوية على تسمية هذا الحرف^(٢) بحرف الشرط، وجب اعتقاد أن هذا الاسم كان حاصلاً في - أصل اللغة - وإنما [لـ^(٣)] كان حصول هذا الاسم له بالنقل : وقد بينا أن النقل خلاف الأصل . قوله: «شرط الشيء: ما يدل على ثبوته».

قلنا^(٤): لو كان كذلك: لامتنعت^(٥) تسمية «الوضوء» بأنه^(٦) شرط صحة الصلاة؛ فإن الوضوء لا يدل على صحة الصلاة . وكذا^(٧) القول في قولنا: «الحول شرط وجوب الزكاة»، والإحسان^(٨) شرط وجوب الرجم . وأماماً أشراط^(٩) الساعة فهي - وإن كانت علامات دالة على وجوب الساعة - لكنْ يتمتنع وجود الساعة إلا عند وجودها؛ فهي مسماة بالأشرطة^(١٠)، لا بحسب الاعتبار الأول ، بل بحسب الاعتبار الثاني .

قوله: «شرط^(١١) [الشيء^(١٢)]: ما يتفيء الحكم - عند انتفائه - مطلقاً، أو^(١٣) إذا لم يوجد ما يقوم مقامه؟».

قلنا: مطلقاً؛ لأنّه إذا ثبتت [كون^(١٤) شيء^(١٥)] شرطاً، ثبت أن لفظ «الشرط»

(١) في ل زيادة: «عن الأول».

(٢) عبارة ص: «هذه الحروف بحروف».

(٣) هذه الزيادة من ص، ح.

(٤) في ن: «قلت».

(٥) في ص: «بأنها».

(٦) لفظ آ: «لانتفت».

(٧) كذا في ص، ح، وفي النسخ الأخرى: «وكذلك الحول».

(٨) في لسان العرب: «أصل الإحسان: المتع . والمرأة تكون محصنة بالإسلام والغاف والحرية والتزويع» وفيه أيضاً: «قال الأزعرى: والأمة إذا زوجت جاز أن يقال: قد أحصنت، لأن تزويجها قد أحصنتها، وكذلك إذا أعتقدت فهي محصنة؛ لأن عتقها قد أفعها، وكذلك إذا أسلمت، فإن إسلامها إحسان لها». وقال الراغب في المفردات: «الحسان - بفتح الحاء - في الجملة: المحصنة، إما بعفتها أو تزويجها أو بمانع من شرفها وحريتها»، انظر: هامش الرسالة ص(١٣٧).

(٩) لفظح: «شرابيط» وهو تصحيف . (١٠) آخر الورقة (٨٢) من ح.

(١١) لفظح: «الشرط».

(١٢) لم ترد الزيادة في ح.

(١٤) في غير آ: «كونه».

(١٣) في ح: «أم».

[معناه^(١)] - في اللغة^(٢) : ما ينتفي الحكم - عند انتفائه . [و^(٣)] ثبت أن ذلك الشيء^(٤) يجب [انتفائه^(٥)] الحكم عند انتفائه - فلو أثبتنا شيئاً^(٦) آخر يقوم مقامه : لم يكن ذلك الشيء^(٧) - بعينه - شرطاً، بل يكون [الشرط^(٨)] إما هو، أو ذلك^(٩) الآخر لا على التعين : وذلك ينافي قيام الدلالة على كونه - بعينه - شرطاً^(١٠).

الحججة الثانية: ما روي أن يعلى^(١١) بن أمية سأله عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقال : «ما بالنا نقصر : وقد أبنا؟» ، فقال : «عجبت مما عجبت منه» فسألت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال : «صَدَقَةٌ تَصَدِّقُ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبِلُوا صَدَقَتُهُ»^(١٢) .

(١) لم ترد الزيادة في آ.

(٢) في ح: زيادة «متفي».

(٣) سقطت الزيادة من ص.

(٤) آخر الورقة (٨٧) من ل.

(٥) لفظ ل، ي: «ذلك».

(٦) عبارة ل، ي، ن، آ: شرطاً بعينه.

(٧) هو ابن أمية بن أبي عبيدة بن همام بن الحارث التميمي الحنظلي ، وهو الذي يقال له : يعلى بن مينة بضم الميم وسكون النون ، وهي أمة وقيل هي أم أبيه جزم بذلك الدارقطني وكتبه : أبو خلف أو أبو خالد أو أبو صفوان استعمله أبو بكر . ثم عمل لعمر . ثم عمل لعثمان شهد صفين مع علي - رضي الله عنه - وقتل بها . سنة ثمان وثلاثين هـ . انظر الإصابة (٢/٦٣٠)، وبها مشابهة الاستيعاب (٢/٦٢٤-٦٢٧).

(٨) أخرجه عنه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه والنمسائى ، بلغظ : «قلت لعمر بن الخطاب : «فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتكم الذين كفروا» (الأية ١٠١) من سورة النساء . فقد أمن الناس؟» فقال : عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله - صلى الله عليه وآلـه وسلم - عن ذلك ، فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم . فاقبلوا صدقته . على ما في متنى الأخبار (١/٦٢٢) ، وانظر نيل الأوطار (٣/٧٠) ط الحلبي وقد صرخ الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١/٥٨)، الحديث رقم (٥٩)، وقال الحافظ : أخرجه أصحاب السنن ، وأخرجه في صلاة المسافرين : (٢/٤٣)، وقال : رواه مسلم . ط هاشم يمانى .

ولو لم ^(١) يفهم أن المعلق على الشيء ^(٢) بكلمة «إن» عدم عند عدم ذلك الشيء ^(٣). - لم يكن لذلك التعجب معنى !!

فإِنْ قَيْلَ : لَمْ لَا يُجُوزْ أَنْ يُقَالَ : إِنَّمَا تَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ ؛ لَا نَهَا عَقْلًا مِنَ الْآيَاتِ - الْوَارَدَةِ فِي وَجْوبِ الصَّلَاةِ - وَجْوبَ^(٢) الإِتَامِ ، وَأَنَّ حَالَ الْخُوفِ مُسْتَنَدًا مِنْ ذَلِكَ ، وَمَا عَدَاهَا ثَابِتٌ عَلَى^(٤) الْأَصْلِ - فِي وَجْوبِ الإِتَامِ - فَلِذَلِكَ تَعْجَبًا مِنْ ثَبَوتِ الْقُصْرِ مَعَ الْأَمْنِ^(٥) .

ثم نقول: هذا الحديث حجّةٌ عليكم^(٦); لأنّه لو امتنع المشرطُ - عند عدم الشرطِ - لما جازَ القصرُ عند عدم الخوفِ؛ وقد جازَ: فعلمنا أنه لا يجب عدم المشرطِ عند عدم الشرطِ.

[و]الجواب^(٧) عن السؤال الأول: أن الآيات الدالة على وجوب الصلاة، لا تنتفع بالإلتمام . ولا^(٨) بآدأ الأصل - في الصلاة - الإلتمام ، بل المروي عن عائشة^(٩) - رضي الله عنها - أنها - قالت : «كانت صلاة السفر والحضر ركعتين ،

(١) آخر الورقة (٢٨) من ن.

(٣) لفظ ص: «وجوب».

(٥) في ح: «الآخر».

(٧) لم ترد الواو في آ.

(٨) لفظ ن: «ولو»، وفي ئى: «ولا».

(٩) هي أم المؤمنين رضي الله عنهم، الصديقة بنت الصديق توفيت سنة (٥٧٥هـ) أو (١٠٥٨هـ). راجع: السمعط الشمین (٢٩)، وأسد الغابة (٥١/٥)، والابتعاب والإصابة (٣٩٥/٩)، والحلية (٤٢/٢)، والصفرة (٦/٢)، وطبقات النهاة (١٧)، وتهذيب الأسماء (٣٠٥/٢)، وطبقات ابن سعد (١/٨، ٣٩ و ٢/١٢٦)، والإكمال (١٠٠)، والجمع (٦٠٩/٢)، والتذكرة (١/٢٦)، والتهذيب (١٢/٩٣٢)، والخلاصة (٩٢٥)، وجامع المسانيد (٢/٩٩١)، وشرح البخاري للنحو (١/٣٦)، وطرح التثريب (١/١٩٧)، وإسعاف المبطا (٢٢٥)، والمجموع (١/٨٩)، والمحبر (٨٠)، وتاريخ الإسلام (٢٩٩/٢)، والشذرات (١/٦١) ولها ترجمة في سير النساء: قد أفردت بالطبع في دمشق. وانظر: هامش أدب الشافعى (١٥٨-١٥٧).

فأقرت صلاة السفر، وزبد في صلاة الحضر»^(١).

وعن الثاني: أن^(٢) ظاهر الشرط^(٣) يمنع من ذلك؛ ولذلك ظهر التعجب، لكن لا يمتنع أن يدل [دليل]^(٤) على خلاف الظاهر. والله أعلم. احتج المخالف بالآية، والحكم:

أما الآية - [فهو^(٥)] : أن المعلق بـ [إن^(٦)] على شيء ، لو كان عدماً عند عدم ذلك الشيء؛ لكان قوله - عز وجل - : «ولَا تُكْرِهُوا فِتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنَّ أَرْدَنَ تَحْصَنَاهُم^(٧) ، دليلاً على أنه ما حرم الإكراه على البغاء، إن لم يرددن التحسن. [وقوله تعالى]: «فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا»^(٨) ، وقوله: «وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيمَانًا تَبْعُدُونَ»^(٩) ، وقوله: «إِنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خَفْتُمْ»^(١٠) ، وقوله: «وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرَهَانَ مَقْبُوضَةً»^(١١) ، ففي جميع هذه الآيات الحكم غير منتفٍ، عند انتفاء الشرط^(١٢).

(١) رواه المجد بن تيمية في متنقى الأخبار (١٨٦) عن أحمد والبخاري بلفظ: «فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي ﷺ ففرضت أربعًا، وتركت صلاة السفر على الأول». وقد تكلم الشوكاني في نيل الأوطار (١/٣٩٩-٣٥٠)، عنه وعن كونه غير معروف، وذكر بعض الروايات والتخريجات الأخرى له.

كما ذكر في (٣/١٧٠): أن حديث عائشة هذا متفق عليه، وأنه روی بالفاظ منها: «فرضت الصلاة ركعتين، فأقرت صلاة السفر، وأتمت صلاة الحضر».

(٢) في ل، ي: «بأن».

(٣) كذا في ص، وهو المناسب، ولفظ غيرها: «الشرع».

(٤) سقطت الزيادة من ن، آ.

(٥) سقطت الزيادة من ح.

(٦) سقطت من ح.

(٧) الآية (٣٣) من سورة «النور».

(٨) الآية (٣٣) من سورة «النور».

(٩) الآية (١٧٢) من سورة «البقرة».

(١٠) الآية (١٠١) من سورة «النساء».

(١١) الآية (٢٨٣) من سورة «البقرة».

(١٢) ما بين المعقوقتين سقط كله من ن، آ، ل، ي، وجاء في ح: «وقوله» [أن تقصروا من الصلاة إن خفتم] ، وقوله: «إِنْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَمْسِواهُمْ»، «فَرَهَانَ مَقْبُوضَةً» وفيما بقي وافت نسخة ص.

وأما الحكم، فهو: ما إذا^(١) قال لأمرأته: «إن دخلت الدار فأنت طلاق» فهذا لا ينفي الطلاق - قبل ذلك الشرط - حتى لو نجز^(٢)، أو علق بشرط آخر: لم يكن مناقضاً للأول.

ولو لم عدم المشروط - عند عدم الشرط - : لزم [التناقض]^(٣) [ها هنا]^(٤).

والجواب عن الأول: أن الظاهر يتضمن أن [لا]^(٥) يحرم الإكراه على البغاء: إذا لم يردد التحصّن، ولكن لا يلزم من عدم الحرمة - القول بالجواز؛ لأن زوال الحرمة قد يكون لطريق المُحلّ، وقد يكون لامتناع وجوده - عقلاً - .
وها هنا^(٦) كذلك؛ لأنهن إذا لم يردد التحصّن فقد أردن البغاء، وإذا أردن البغاء: امتنع إكراههن^(٧) على البغاء.

وعن الثاني^(٨): أنه إذا علّق الطلاق على الدخول^(٩)، ثم نجز: [فإن كان المنجز واحدة أو اثنتين: بقى التعليق: فالمنجز غير المعلق - حتى لو تزوجت بزوج آخر، وعادت إليه، وتزوجها - : وقع الطلاق المعلق]^(١٠).
وإن كان المنجز - ثلثاً - فعندها: المنجز غير المعلق، حتى بقى المعلق موقوفاً على دخول الدار، فإذا تزوجت بزوج آخر، وعادت إليه، ودخلت الدار - : وقع [الطلاق]^(١١) المعلق. والله أعلم.

(١) لفظي: «لو». (٢) عبارة لـ: «لو لم ينجز».

(٣) سقطت الزيادة من آ.

(٤) لم ترد الزيادة في آ.

(٥) سقطت الزيادة من ن.

(٦) آخر الورقة (٨٢) من آ.

(٧) لفظ آ: «الإكراه».

(٨) كذا في ن، وهو المناسب، ولفظ غيرها: «الثانية».

(٩) لفظ غير آ: «بالدخول».

(١٠) سقط ما بين المعقدين جملة من ح، وسقطت الكلمة «كان» من ل، ووردت الكلمة «اثنتين» في غير ص بمنظ: «ثنتين»، ولم ترد عبارة «فالمنجز غير المعلق» في غير ص، وقوله: «تزوجت بزوج آخر وعادت إليه» سقط من ن، وقوله: «وتزوجها» كتبت في ل، ن، آ: «زوجها»، وكلمة «الطلاق» لم ترد في ص، وكلمة «المعلق» لم ترد في غير ص.

(١١) لم ترد الزيادة في ص، ح.

المسألة الثامنة:

[في^(١)] الأمر المقيد بعده.

[ف^(٢)] لنبحث أن الحكم المعلق علة بعده - هل يدل على [حكم^(٣)] ما زاد [عليه^(٤)] وما نقص عنه أم لا؟!

أما في جانب الزيادة - فمتى كان العدد الناقص علة لعدم ، أو امتنع ثبوت ذلك الأمر في العدد الزائد -: فعلة عدم ذلك الأمر حاصلة - عند [عدم^(٥)] حصول العدد الزائد.

مثاله : لو حظر الله - تعالى - علينا جلد الزاني - مائة -: كان^(٦) الزائد على المائة محظوراً^(٧)؛ لأن المائة موجودة في الزائد على المائة.

ولو قال : «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل ثبتاً»^(٨) -: فجعل القلتين علة

(١) لم ترد الزيادة في ن

(٢) هذه الزيادة من ص.

(٣) سقطت الزيادة من ح.

(٤) لم ترد الزيادة في ص.

وقد تعرض له بعض الأصوليين في الكلام عن حجية مفهوم العدد، كالإسني وابن السبكي في شرحهما على منهاج البيضاوي . فراجع (١١٤/٢) ط التوفيق . وانظر التعريف بأسباب ورود الحديث لابن حمزة الحسيني (١/٥٩-٦٠ و ٧٧-٧٨)، وكشف الخفا (١/٨٤).

(٥) سقطت من غيره.

(٦) آخر الورقة (٣٣) من ص.

(٧) أخر الورقة (٣٣) من ص.

(٨) أخرج بهدا اللنط - عن ابن عمر - أحمد وأبو داود والترمذى والنائى وابن جيان فى صحيحه ، والدارقطنى فى سنته ، والحاكم فى مستدركه ، والبيهقى فى السنن الكبرى . على ما فى الفتح الكبير (١/٩١) وأخرجه - عنه - بلفظ : «... لم ينجسه شيء» ، ابن ماجه . على ما فى الفتح الكبير أيضاً وأخرجه - عن أبي هريرة - بلفظ : «... قلتين فما فوق ذلك لم ينجسه شيء» ، الدارقطنى . على ما فى الفتح الكبير أيضاً .

وأخرجه - عن ابن عمر - بلفظ : «إذا كان الماء قلتين لم يحمل ثبتاً» ، أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والنائى . على ما فى منتقى الأخبار (١/١٥) وقد أخرجه أيضاً الشافعى =

لأندفاعة^(١) حكم التجاًس^(٢) - فلزائد عليهمما أولى أن يكون كذلك.
إِمَّا إِذَا كَانَ الْعَدْدُ النَّاقصُ موصوفاً بِحُكْمٍ - لَمْ يَجُبْ أَنْ يَكُونَ الزَّائِدُ عَلَيْهِ موصوفاً بذلك الحكم؛ لأنَّه [لَا]^(٣)[يلزم]^(٤) مِنْ كَوْنِ عَدْدٍ واجِباً أو مباحاً - أَنْ يَكُونَ الزَّائِدُ عَلَيْهِ واجِباً أو مباحاً^(٥).
[وَلَا]^(٦) إِمَّا فِي جَانِبِ النَّقْصَانِ - فَالْحُكْمُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ [إِبَاحةً] أَوْ [إِيجَابَاً]، أَوْ [حَظْرَاً].

فَإِنْ كَانَ «إِبَاحةً» - لَمْ يَخْلُ مَا دُونَ ذَلِكَ^(٧) الْعَدْدِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ^(٨) دَاخِلاً - تَحْتَ ذَلِكَ الْعَدْدِ - عَلَى كُلِّ حَالٍ، أَوْ لَا يَدْخُلُ - تَحْتَهُ - عَلَى كُلِّ حَالٍ، أَوْ يَدْخُلُ [تَحْتَهُ]^(٩) نَارَةً، وَلَا يَدْخُلُ أُخْرَى^(١٠).
مَثَلُ الْأُولَى: أَنْ يُبَيِّنَ [الله - تَعَالَى]^(١١) لَنَا جَلْدَ الزَّانِي مَائَةً؛ فَإِنَّه^(١٢) يَدْلُلُ عَلَى إِبَاحةِ جَلْدِ خَمْسِينَ؛ لَأَنَّ^(١٣) الْخَمْسِينَ دَاخِلَةٌ^(١٤) فِي الْمَائَةِ.
وَمَثَلُ الثَّانِي: أَنْ يُبَيِّنَ^(١٥) [الله - عَزَّ وَجَلَّ]^(١٦) لَنَا أَنْ نَحْكُمَ بِشَهَادَةٍ^(١٧) شَاهِدِينَ، [فَإِنَّه لَا يَدْلُلُ عَلَى إِبَاحةِ الْحُكْمِ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ]؛ لَأَنَّ الْحُكْمَ بِشَهَادَةِ

= وابن خزيمة، على ما في نيل الأوطار (١/٢٧) وقد تكلم الشوكاني عنه، وعن طرقه كلاماً مفيداً. وأفاض في ذلك الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١/٥) فليراجع.

(١) في ل: «لَا نَدْفَعُ» وهو تصحيف.

(٢) آخر الورقة (١٢٣) من ن.

(٣) سقطت الزيادة من ن.

(٤) تكرر قوله: «لأنَّه يلزم» في ن.

(٥) عبارة ص: «مباحاً أو واجباً».

(٦) هذه الزيادة من ح.

(٧) آخر الورقة (٨٨) من ل.

(٨) ما بين المعقوقتين ساقط كله من ن، وسقط قوله: «أَوْ حَظْرَا» من ن.

(٩) لم ترد الزيادة في ص، آ، ن.

(١٠) لفظ ن: «فإن».

(١١) لم ترد في ح:

(١٢) في ن: «لَا» وهو سهو من الناسخ.

(١٣) لفظ غير ا: «دخل».

(١٤) لم ترد في ص، ح.

(١٥) في آ: «يَحْكُمْ».

(١٦) لفظ ل: «بِشَاهَادَة» وهو تصحيف.

الشاهد الواحد غير داخل - تحت الحكم بشهادة شاهدين^(١).

ومثال الثالث - أن يُبيح لنا استعمال القلتين - من الماء - إذا وقعت فيهما نجاسة؛ فإنه قد أباح لنا استعمال [القلة]^(٢) من هاتين القلتين، ولا يدل على إباحة استعمال قلة واحدة - إذا وقعت فيها نجاسة؛ لأن القلة الواحدة إذا وقعت فيها نجاسة^(٣)] غير داخلة - تحت قلتين - وقعت فيهما^(٤) نجاسة.

أما إذا حظر الله - تعالى - علينا [عدد]^(٥) مخصوصاً - فإنه يختلف - أيضاً - فربما دل على حظر ما دونه من طريق الأولى؛ لأنه إذا حظر استعمال القلتين إذا وقعت فيهما نجاسة^(٦): فحضر القلة الواحدة الأولى.

أما لو حظر الله - تعالى - [علينا]^(٧) جلد الزاني مائة: لم يدل أن ما دونه محظوظ.

واما إذا أوجب الله - تعالى - جلد الزاني مائة - فإنه يدل على وجوب [جلد]^(٨) خمسين؛ لأن لا يمكن فعل الكل إلا بفعل الجزء [و^(٩)] لكنه ينفي قصر الوجوب على الجزء^(١٠).

فثبت: أن قصر الحكم على العدد لا يدل على تفويه^(١١) عما^(١٢) زاد، أو نقص - إلا لدليل متصل.

(١) ما بين المعقوقتين ساقط من ن، وقوله: «بشهادة» في ل بلغظ: «بشاهد».

(٢) سقطت الزيادة من ن، ل، واستبدلت كلمة «من» في ي: بـ«ما».

(٣) ما بين المعقوقتين ساقط من ن.

(٤) آخر الورقة (٥٥) من ي.

(٥) سقطت الزيادة من آ.

(٦) في آزية: «فإنه قد أباح لنا استعمال القلة من هاتين القلتين، ولا يدل على إباحة استعمال قلة واحدة إذا وقعت فيها نجاسة» وهذا جزء من كلام تقدم، أضافه الناسخ سهوا.

(٧) لم ترد الزيادة في غير ح.

(٨) لم ترد الزيادة في ص.

(٩) لفظ آ: «الكل» وهو تحريف.

(٩) هذه الزيادة من ي.

(١٢) في غير ص: «ما».

(١١) لفظي: «تفي».

[و^(١)] احتجَ المخالفُ بالسنةِ، والإجماعِ .

أما السنةُ - فهي : أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَمَا قَالَ : «إِنْ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ»^(٢) ، قَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : «وَاللَّهُ لَا يُزِيدُنَّ عَلَى السَّبْعِينَ»^(٣) .

(١) لم ترد الواو في آ.

(٢) الآية (٨٠) من سورة «التوبية» .

(٣) استدل به بعض الأصوليين - كابن السكي في شرحه على منهج البيضاوي - على حجية مفهوم العدد المخالفٍ ، وقال : إنه ثابت في الصحيح .

هذا . وقد أخرج ابن الجوزي في سيرة عمر بن الخطاب (ص ٣٦) ، حديثاً مطولاً عن ابن عباس في اعتراض عمر على النبي - ﷺ - حينما هم بالصلوة على عبد الله بن أبي رئيس المنافقين ، ورد فيه قوله ﷺ : «أَخْرَ عَنِي يَا عَمِّرُ، إِنِّي خَيْرٌ مِّنْ فَاخْتَرْتُ» ، قد قيل : «استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إنْ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ» (الأية (٨٠) من سورة التوبية) ؛ لو علمتُ أنِّي لوزدتُ على السبعين - غفر لهم - لزدتُ ، «ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهِ... فَلَيَرَاجِعُ الْحَدِيثُ قَالَ الشُّوكَانِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (٢٣٦٩) - فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : «إِنْ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ» (الأية (٨٠) من سورة التوبية) ، «وليس المراد من هذا أنه لوزاد على السبعين لكن ذلك مقبلاً كما في سائر مفاهيم الأعداد . بل المراد بهذا : المبالغة في عدم القبول ، فقد كانت العرب تجري ذلك مجرّد المثل في كلامها عند إرادة التكثير ، والمعنى : إنه لن يغفر الله لهم وإن استغفروا لهم استغفاراً بالغاً في الكثرة غاية المبالغة» .

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن التقييد بهذا العدد المخصوص بغير قبول الزيادة عليه : ويدل لذلك ما سئلني عن النبي - ﷺ - ، أنه قال : لازيدن على السبعين» .

وقد ورد في تفسير الجلالين (١/١٦٧) ، مختصرأً باللفظ : «وسأزيد على السبعين» ، وهو من حديث ابن عمر ، كما في تفسير القرطبي (٨/٢١٩) .

وقال في (٢/٣٧٠) : «وقد أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم ، عن عروة ، إن عبد الله بن أبي قال : لو لا أنكم تنفقون على محمدٍ وأصحابه - لانفضوا من حوله ، وهو القائل : «يَحْرَجُنَّ الْأَعْزَرَ مِنْهَا الْأَذْلُ» الآية (٨) من سورة المنافقين ، فأنزل الله : «اسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ» . فقال النبي ﷺ : لازيدن على السبعين . فأنزل الله : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفِرَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ : لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ» . وأخرج ابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر عن مجاهد نحوه . وأخرج ابن جرير عن ابن عباس نحوه .

فعقل: أنَّ الحُكْمَ مُنْفَيٌ عن^(١) الزيادة.
[و^(٢)] أَمَا الإِجْمَاعُ - فهُوَ: أَنَّ الْأَمَّةَ عَقْلَتْ مِنْ تَحْدِيدِ جَلْدِ الْقَادِفِ
بِالثَّمَانِينَ، نَفَيَ الْزِيَادَةَ.

والجوابُ عن الأول: أَنَّ تَعْلِيقَ الْحُكْمِ عَلَى السَّبْعِينَ [كَمَا لَا يَنْفِيهِ عَنِ
الرَّازِيدِ] - فَكَذَا لَا يَوْجِبُهُ؛ فَلَعْلَهُ - بَعْثَةً - جُوَزٌ حَصْرُ الْمُغْفِرَةِ لِوَزَادَ عَلَى
السَّبْعِينَ^(٣). فَلَذِلِكَ قَالَ مَا قَالَ.

= ثم ذكر حديث ابن عباس: «سمعت عمر...» - الذي كتبناه سابقاً - من رواية أحمد
والبخاري والترمذى والنمساني وابن ماجه وابن أبي حاتم والنحاس وابن حبان وابن مردويه وأبي
نعيم في الحلية.

وقد ذكر الشاهد منه القرطبي في تفسيره (٢١٩/٨).

وقد ذكر حديث ابن عباس هذا: في أسباب النزول للواحدى ص(٢٥٧). وورد كذلك
في الدر المنشور (٢٦٤/٣)، وتفسير الطبرى (١٤/٨٠) ط المعرف، وسيرة ابن هشام
(٤/١٩٦-١٩٧)، وتفسير ابن كثير (٣٢٨/٢)، وسنن الترمذى (١١/٢٤٠) مع شرح ابن
العربي، وصحيح البخارى (٩٧/٢، ٦٨/٦)، وتفسير البغوى والخازن (٣٢٨/٣)، وتفسير
الإمام المصنف (٤/٤٨٦) ط الخبرية. كما ورد في لباب النزول (١/٢٠٠) من رواية
الشيخين مختصرًا. وذكر نحوه الواحدى في أسباب النزول ص (٢٥٦) عن ابن عمر، من
حديث الشيخين. وانظر هامشه. وقد ذكر الإمام المصنف في تفسيره رواية ابن عباس
المذكورة سابقاً ورواية الشعبي وفيها: دعا عبد الله بن عبد الله بن أبي سلول رسول الله ﷺ
إلى جنازة أبيه... ورجح رواية ابن عباس واعتبرها أقرب الروايات في مسألة الاستغفار. وقد
ورد في تفسير الألوسي نحو ما ذكره المصنف. وتكلم الألوسي بعده عن مسألة مفهوم العدد
كلامًا حسناً وفيداً فيما ورد في منهاج البيضاوى وتفسيره فراجع (١٣٢/١٠)...

(١) لفظ ح: «عند».

(٢) لم ترد الروا في آ.

(٣) سقط ما بين المعرفتين من ح، قوله: «فَكَذَا» جاء في ن: «وَكَذَا»، قوله: «لَا
يَوْجِبُهُ»، في ن: «لَا يَوْجِبُهُ» وهو تصحيف.

وقد ذكر الفخر - رحمه الله - في تفسيره للأية الكريمة جواباً غير هذا - حيث قال - بعد
أن ذكر استدلال القائلين بدليل الخطاب بالأية -: «ولسائل أن يقول: هذا الاستدلال بالعكس =

وعن الثاني: أن ذلك النفي إنما عُقل بالبقاء على حكم الأصل^(١). والله أعلم.

المسألة التاسعة: في^(٢) الأمر المقيد بالاسم:
الجمهور - من ومن المعتلة - [قالوا^(٣)]: إن الأمر والخبر المقيد بالاسم - لا يدلّ [على نفي حكم ما عدّه] كقول القائل: زيد في الدار، لا يدلّ على أن عمراً ليس فيها؛ وإذا أمر بشيء لا يدلّ^(٤) على أن غيره ليس بواجب. وقال أبو بكر^(٥) الدقاق [منا^(٦)]: إنه يدلّ على ذلك^(٧).
لنا وجوه:

الأول: اتفاق الكل على أنه يجوز أن يقال: «زيد أكل أو شرب مع

= أولى: لأنه تعالى لما بين للرسول عليه السلام أنه لا يغفر لهم أبته: ثبت أن الحال فيما وراء العدد المذكور مساو الحال في العدد المذكور، وذلك يدل على أن التقيد بالعدد لا يوجب أن يكون الحكم فيما وراء بخلافه». فراجع: مفاتيح الغيب (٤/٤٨٦) ط الخبرية.

(١) تابع الإمام المصنف في هذه المسألة تقريراً واحتياجاً - أبي الحسين في المعتمد. فراجع المسألة فيه (١٥٧/١٥٩) وقال أبو الخطاب الحنبلي في التمهيد: فإن علق الحكم بعدد دل على أن ما عدّه بخلافه نص عليه إمامنا أحمد. قال: وبه قال مالك وداود وبعض الشافعية. فراجع: الكاشف (٢/٢-٦).

(٢) في ح: «نفي» وهو تصحيف.

(٣) لم ترد الزيادة في ص، وفي غير ح: «على».

(٤) ما بين المعقوقين سقط كله من آ، وسقطت كلمة «نفي» من ن، ص، قوله: «حكم ما عدّه» في ح: «الحكم عمّا عدّه»، ولنظرية «على» لم ترد في آ.

(٥) هو القاضي محمد بن محمد بن جعفر البغدادي المولود سنة (٣٠٦هـ) والمتوفى سنة (٣٩٢هـ) في بغداد أصولي شافعى. راجع: الواقي (١/١١٦)، رطبقات الإسنوى (١/٥٢٢) وطبقات الشيرازى ص (٩٧)، والمنتظم (٧/٢٢٢).

(٦) لم ترد الزيادة في ن، آ، ل.

(٧) كذلك في ص، وفي غيرها: «عليه».

(٨) عبارة ي: «على جنوار».

(٩) عبارة آ: «أكل زيد، وشرب زيد».

العلم [بـ^(١)] أنَّ غيره فعل ذلك [أيضاً^(٢)].

الثاني: أنَّ تخصيص^(٣) البعض بالذكر - لو دلَّ على نفي الحكم عن^(٤) غير المذكور -: لبطل القياس؛ لأنَّ التخصيص على حكم الأصل - إنْ وُجِدَ معاً التخصيص على حكم الفرع : [كان حكم الفرع^(٥) ثابتاً بالنص، لا بالقياس] .

وإنَّ لم يُوجَد [معه^(٦)] : كان النص دالاً على عدم^(٧) الحكم في الفرع؛ وحيثَنِدَ: لا يجوز إثباته بالقياس؛ لأنَّ النص مقدَّم على القياس.

الثالث: لو دلَّ قولُنا: «زيد أكل»، على أنَّ غيره لم يأكل - لو دلَّ عليه إما بلفظه، أو بمعناه، والأول باطل؛ لأنَّه ليس في اللفظ ذكرٌ غير زيد، فكيف يدلُّ على حكم غير زيد؟.

والثاني باطل؛ لأنَّ الإنسان قد يعلم: أنَّ زيداً وعمرأ^(٨) يشتراكان في فعلٍ، ويكون له غرضٌ في الإخبار عن أحدهما دون الآخر. فثبتت: أنه^(٩) لا يدلُّ عليه - [لا^(١٠)] بلفظه، ولا بمعناه.

[وـ^(١١)] احتاج المخالف^(١٢): بأنه لا بدَّ في التخصيص من فائدة؛ ولا فائدة إلا نفي الحكم عمَّا عداه.

(١) لم ترد الياء في حـ، صـ.

(٢) لم ترد الزيادة في يـ، من آـ.

(٣) ساقط من نـ، وعبارة صـ: «كان الحكم في الفرع».

(٤) لم ترد الزيادة في غير يـ. (٧) لفظ آـ: «نفي».

(٩) لفظ نـ، لـ: «أن».

(١٠) لم ترد الزيادة في يـ.

(١١) لم ترد الواو في حـ.

(١٢) المخالف في هذه المسألة إضافة إلى الدقائق: الحتابلة، ومالك. على ما نقله أبو الخطيب في التمهيد فراجع: الكاشف (٢/٧-٨).

والجواب : المقدمة الثانية متنوعة ؛ فلعل^(١) غرضه - كان متعلقاً بالإخبار عنه^(٢) دون غيره ، فلهذا خصه بالذكر . والله أعلم .

المسألة العاشرة : في^(٣) الأمر المقيد بالصفة^(٤) .

وهو كقوله^(٥) : «زُكُوا عن الغنم السائمة» .

وأختلفوا في أنه هل يدل ذلك [على أنه]^(٦) لا زكاة في غير السائمة ؟ .
الحق^(٧) : أنه لا يدل . وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - و اختيار^(٨) ابن سريج ، والقاضي أبي بكر ، وأمام الحرمين - [والغزالى^(٩)] ، وقول جمهور المعزلة .

(١) عبارة آ : «فلعله كان غرضه» .

(٢) في ي : «عن» .

(٣) في ح ، ن ، ص : «، في أن» والصواب إسقاطها : إذا لا خبر لها .

(٤) لفظ آ : «بصفة» .

(٥) آخر الورقة (٨٩) من ل .

(٦) في ي : «عليه السلام» ظناً من الناسخ أن المصنف يريد الحديث وليس كذلك .

(٧) ساقط من ن ، وعبارة ل : «على نفي ذلك» ، وفي ي ، آ «على نفي الحكم» .

(٨) في آ : «والحق» .

(٩) في ح : «و اختيار» وفي ن ، ل ، ي ، آ : «وهو اختيار» . وابن سريج هو : أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج . توفي سنة (٣٠٦هـ) - من أعلام الشافعية - أخذ عن أبي القاسم الأنطاطي - صاحب المزنی والربيع تلميذ الإمام الشافعی . انظر : طبقات الشیرازی (٨٩) ، ابن السبکی ص (٦٣-٦٢) ، وطبقات الإسنوي (٢١-٢٠/٢) ، وابن هدایة الله (٤١) ، وتاریخ دول الإسلام (١٤٦/١) ، والعبر (٢/١٣٢) .

(١٠) ساقط من غير ص وانتظر : المستنصری (١٩٢/٢) . وأمام الحرمین هو : عبد الملك بن الشيخ أبي محمد - عبد الله بن أبي يعقوب - يوسف بن حمزة الجوني اشتهر بإمام الحرمین ، ويلقب بضياء الدين أيضاً . توفي سنة (٤٧٨هـ) من تلامذته الإمام الغزالی . راجع : السوفیات (٤٠٨/١) ، وطبقات ابن السبکی (٤٤٧٨/٢) ، والشذرات (٣٥٨/٣) ، والبداية (١٢٨/١٢) ، ومرآة الجنان (١٢٣/٣) ، والمتنظم (١٨/٩) ، واللباب (١/٢٥٦) ، وتاریخ دول الإسلام (٢/٢٦) ، وال عبر (٣/٢٩١) ، وطبقات الإسنوي (١/٤٠٩) ، وتبیین کذب =

وذهب الشافعی، والأشعری - رضی الله عنهمَا - ومعظم الفقهاء - متأثراً
[إلى^(١)] أنه يدلّ.

لنا وجوهُ:

الأول: [أن^(٢)] الخطاب المقيد بالصفة لودلّ على أنَّ ما عداه يخالفه^(٣)
- لدلّ عليه: إما بلفظه، أو بمعناه: لكنه لم^(٤) يدلّ عليه من الوجهين: فوجب
أن لا يدلّ [عليه^(٥)] أصلًا.

إنما قلنا: [إنه^(٦)] لا يدلّ عليه بلفظه: لأنَّ اللفظ الدال^(٧) على ثبوتِ
الحكم في أحدِ القسمين - إنَّ لم يكن - مع ذلك - موضوعاً لتفي الحكم في
القسم الثاني لم يكن [له^(٨)] عليه دلالة لفظية.
وإنْ كانَ موضوعاً له: فحيثند: يكونُ ذلك اللفظ موضوعاً لمجموع إثباتِ
الحكم - في أحدِ القسمين، ونفيه [عن القسم^(٩)] الآخر.

ولا نزاع في دلالة مثل هذا اللفظ، على هذا التفريع.
بيانُ أنه لا يدلّ [عليه^(١٠)] بمعناه^(١١): أنَّ الدلالة المعنوية - هي: أنَّ
يستلزم المسمى شيئاً، فينتقل الذهنُ من المسمى إلى اللازم.
وها هنا - ثبوتُ الحكم في أحدِ القسمين - [لا^(١٢)] يستلزم عدمه عن القسم
الثاني؛ لأنَّ^(١٣) الصورتين المشتركتين في الحكم [كقوله في سائمة الغنم زكاة،

= المفترى (١٥١)، وطبقات ابن هاديه الله (١٧٤).

(١) لم ترد الزيادة في ص. ح.

(٢) لم تستطع من ص.

(٣) لفظ غير ص: «بخلاف».

(٤) في ن: «لا».

(٥) هذه الزيادة من ص، ح.

(٦) صحفت في ن إلى «الدار».

(٧) لم ترد الزيادة في ص. وعبارة آ، «يكن في اللفظ».

(٨) لم ترد الزيادة في ل.

(٩) لم ترد الزيادة في آ.

(١٠) آخر الورقة (٨٤) من ح.

(١١) كذا في ل، آ، وفي النسخ الأخرى: «أن» وكان الأولى التعبير: «بأن».

(١٢) لفظ ي: «لكن».

(١٣) لم ترد الزيادة في آ.

في معلومة الغنم زكاة^(١)] - يجوز تخصيص إحداهما^(٢) بالبيان، دون الثانية^(٣)، إما لأنّ [بيان^(٤)] الصورة الأخرى غير واجب، أو لأنّ^(٥) كان واجباً، لكنه^(٦) بيّنه^(٧) بطريق آخر.

إما إذا لم يكن واجباً - فذلك: إما لأنّه خطأ^(٨) [بالبال المتكلّم أحد القسمين دون الثاني]، وهذا إنما يعقل في حقّ غير الله - تعالى - أو لأنّ خطأ القسمان^(٩) [بالبال]؛ لكنّ السامع يحتاج إلى بيان أحد القسمين [دون الثاني]: كمن يملك السائمة، ولا^(١٠) يملك المعلومة فإنه - بعد حولانِ الحولِ - يحتاج إلى معرفة حكم السائمة، دون حكم المعلومة: فلا جرم يحسن من الشارع أن يخصّ السائمة بالذكر [دون المعلومة^(١١)].

واما إذا وجب حكم القسمين - معاً -^(١٢)، فها هنا [قد^(١٣)] يكون ذكر حكم^(١٤) أحد القسمين دليلاً على ثبوت - [ذلك^(١٥)] الحكم في القسم الآخر - فإنه - تعالى - لما منع من قتل الأولاد خشية الإملاق^(١٦): كان ذلك دليلاً على المنع من قتليهم عند الغنى بطريق الأولى .
وقد لا يكون كذلك، لكنه - تبيّن حكم القسم الآخر [بطريق^(١٧) آخر]:

(١) ساقط من ن، آ، ل، ص، ح. (٢) في ص: «أحدهما».

(٣) لفظ ص، ح: «الثاني». (٤) لم ترد الزيادة في آ.

(٥) كذا في ص، ح، وفي غيرهما: «وإن».

(٦) في ي: «لكن».

(٧) في ح: «بيه» وفي ل: «ثبه».

(٨) في ص: «لم يحظر»، وهو تصرف من الناسخ.

(٩) ساقط من ح، وقوله: «أو أن» في ن، آ: «وإن».

(١٠) ساقط من آ إلا الكلمة «كمن»، وقوله: «يملك» في ص وفي ن: «الشاة السائمة».

(١١) لم ترد الزيادة في ل. (١٢) لم ترد في آ.

(١٣) آخر الورقة (١٢٥) من ن. (١٤) لم ترد في ص.

(١٥) لم ترد الزيادة في غير ح. (١٦) لم ترد الزيادة في آ.

(١٧) في ل: «الملاق فلان» وهو تحريف. (١٨) لم ترد الزيادة في غير ص.

إما بنص خاص، والفائدة فيه: أن إثبات الحكم^(١) باللُّفْظِ العام أضعف من إثباته بالدليل الخاص؛ لاحتمال تطبيق التخصيص إلى العام، دون الخاص. أو بقياس^(٢) - كما نص على حكم الأجناس الستة [في الربا^(٣)] وعرفنا حكم غيرها بالقياس، والمقصود: أن ينال المكلَّف رتبة [المجتهدين^(٤)]. أو [بـ^(٥)] البقاء على حكم الأصل - مثل^(٦) أن يقول الشارع: لا زكاة في الغنم السائمة، ثم نحن ننفي الزكاة^(٧) عن المعلومة لأجل أن الأصل عدم الزكاة.

وإنما خصَّ القسم الأول بالذكر، لأن الاشتباه فيه أكثر، فإن^(٨) السائمة لما كانت أخفَّ مَؤْنَةً من المعلومة: كان احتمال وجوب الزكاة في السائمة - أظهره من احتمال وجوبها في المعلومة، فثبتت: أن تعليق الحكم على الصفة لا يدلُّ على نفي [ذلك]^(٩) الحكم عن غيرها لا بل نفيه ولا بمعناه فوجب أن لا يدلُّ أصلاً.

فإن قيل المعتبر في الدلالة المعنوية القاطعة^(١٠) - [حصل]^(١١) الاستلزم - قطعاً - وفي الدلالة [المعنوية]^(١٢) [الظنية^(١٣)] - [الظاهر^(١٤)] حصول الاستلزم ظاهراً ودعوى الاستلزم ظاهراً^(١٥) لا يقدح فيها عدم اللزوم في بعض الصور. إلا ترى أن الغيم الرطب - يدلُّ على المطر ظاهراً، ثم ذلك الظاهر لا يبطل بعدم المطر في بعض الأوقات؟.

(١) في آ: «الحكم العام».

(٢) لنفس آ: «القياس».

(٣) في ص، زيادة «أنه».

(٤) لم ترد الباء في يـ.

(٥) سقطت الزيادة في غير يـ.

(٦) في لـ: «مثال».

(٧) أبدلت في يـ بـ: «الحكم على».

(٨) لنفس يـ: «لأن».

(٩) هذه الزيادة من يـ.

(١٠) كذا في ص، وفي لـ: «اللفظية» وهو تحريف، وفيما عداهما: «القطعية».

(١١) سقطت الزيادة من ذـ.

(١٢) لم ترد الزيادة في غير حـ.

(١٣) منقطت الزيادة من ذـ، يـ، لـ، آـ.

(١٤) لنفس ذـ: «الظاهرية» وسقطت من صـ، حـ.

(١٥) آخر الورقة (٨٤) من آـ.

[إذا عرفت هذا - فتحن لا ندعى أن تعليق الحكم على الصفة - يدل على نفي الحكم عمّا عداه^(١)] - قطعاً - إنما أدعينا أنه يدل عليه - ظاهراً - وما^(٢) ذكرتموه - من تخلّف هذه الدلالة - في بعض الصور - إنما يقدح في ذلك الظهور: لو بيّنتم أن الاحتمالات - التي ذكرتموها [هاهنا^(٣)] متساوية - في الظهور للاحتمال الذي ذكرناه^(٤); وأنتم ما بيّنتم ذلك: فيكون دليلكم خارجاً عن محل النزاع.

والجواب^(٥): تعليق الحكم على الوصف لا يدل على انتفاءه عن غيره - أبداً، أمّا - قطعاً - فلما سلمتم؛ وأمّا - ظاهراً - فلأنه^(٦) لو دل عليه - ظاهراً - لكان صرفة إلى سائر الوجوه مخالفة للظاهر، والأصل عدم ذلك: وهذا القدر كاف في حصول ظن تساوي^(٧) [هذه^(٨)] الاحتمالات.

الدليل الثاني: أن الأمر المتيّد بالصفة - تارة يرد مع انتفاء الحكم عن غير المذكور - وهو متفق عليه.

وتارة مع ثبوته فيه - كقوله^(٩) تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا أُولَادَكُمْ خَشْيَةِ إِيمَانِهِمْ»^(١٠)، ثم لا يجوز قتلهم لغير^(١١) الإيمان^(١٢).

وقال تعالى - في قتل الصيد -: «وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجُزِأَهُ مِثْلُ مَا قَاتَلَ مِنَ النَّعْمَ»^(١٣) ثم إن قتله خطأ يلزم^(١٤) الجزاء [أيضاً]^(١٥).

[و^(١٦)] إذا ثبت هذا - فنقول: «الاشتراك» و«المجاز»^(١٧) خلاف الأصل

(١) ما بين المعقوفين ساقط من آ.

(٢) في ص: «وأماما».

(٣) في هذه الزيادة من ل.

(٤) آخر الورقة (٥٦) من ي.

(٥) آخر الورقة (٩٠) من ل.

(٦) في ص: «فإنه».

(٧) عبارة ن، ل، آ: «الظن في تساوي».

(٨) لم ترد الزيادة في ص.

(٩) في ن: «لقوله».

(١٠) الآية (٣١) من سورة الإسراء.

(١١) لفظ آ: «بغيره».

(١٢) في ن، ي: «الأمر»، وهو تصحيف. (١٣) الآية (٩٥) من سورة المائدة.

(١٤) في ي: «يلزم»، وفي ن: «يجب». (١٥) لم ترد الزيادة في ص.

(١٧) في ص: «على خلاف».

(١٦) لم ترد الواو في ح.

فوجبَ جعله حقيقةً في القدر المشترك بينَ القسمين - وهو: ثبوتُ الحكمِ في المذكور - مع قطعِ النظرِ عن ثبوته في غيرِ المذكور، ونفيه عنه.

الدليلُ الثالثُ: هو^(١) أنَّ ثبوتَ الحكمِ في إحدى الصورتين - لا يلزمُه ثبوتُ الحكمِ في الصورةِ الأخرى^(٢) ، والإخبارُ عن ثبوتِ [ذلك]^(٣) الحكمِ في إحدى الصورتين - لا يلزمُه الإخبارُ عنه في الصورةِ الأخرى . فإذاً: الإخبارُ عن ثبوتِ الحكمِ في إحدى الصورتين^(٤) - لا يدلُّ على حالِ الصورةِ الأخرى ثبوتاً وعدماً^(٥).

[إنما قلنا]: إنَّ ثبوتَ الحكمِ في إحدى الصورتين - لا يلزمُه الحكمُ في الصورةِ الأخرى - ثبوتاً وعدماً^(٦) - لأنَّه لا يمتنعُ - في العقلِ - اشتراكُ الصورتين المختلفتين في بعضِ الأحكامِ فإنَّهما لَمَا كانتا^(٧) مختلفتين - فقد اشتراكتا^(٨) في الاختلافِ؛ فلما^(٩) يمتنعُ [أيضاً]^(١٠) اختلافلهما في بعضِ الأحكامِ .

وإذا^(١١) ثبتَ الحكمُ^(١٢) - في هذه الصورةِ - لم يلزمُ [من]^(١٣) مجردَ ثبوته فيها^(١٤) ثبوته - في الصورةِ الأخرى^(١٥) ، ولا عدمةُ [عنها]^(١٦) .

(١) في ن، ي، ل: «وهو».

(٢) آخر الورقة (١٢٦) من ن.

(٣) لفظي: «ذلكم»، ولم ترد في ن، ل.

(٤) في آ: «لا يلزمُه الحكمُ في الصورةِ الأخرى، لا يدلُّ»، وهي زيادة من الناسخ.

(٥) كذا في ح، وهو الأنسب لما قبله وما بعده، وفي ن، ي: «وجودٌ وعدمٌ»، وفي ل: «وجودٍ».

(٦) ما بين المعقوقتين ساقط من ح، قوله: «ثبونا» في ل: «وجوداً».

(٧) في ص: «كانا».

(٨) في ص، ح: «اشتركا».

(٩) لفظ غير ل: «ولا».

(١٠) لم ترد في ن، ي، آ.

(١١) في ص، ي: «رآذا».

(١٢) لم ترد الزيادة في ي.

(١٣) آخر الورقة (٨٥) من ح.

(١٤) لم ترد في ص.

[فدلٌ على «أنَّ ثبوتَ الحكم» - في إحدى الصورتين - لا يلزمُ ثبوتَ ذلكِ الحكم - في الصورة الأخرى - ولا عدمه عنها^(١).]

وإنما^(٢) قلنا: إنَّ الإخبارَ عن حكمٍ إحدى الصورتين - لا يلزمُ الإخبارَ عن حكمٍ الصورة الأخرى - لأنَّ إحدى^(٣) الصورتين مخالفةً للأخرى - من بعض الوجوه - والمختلفان لا يجبُ اشتراكهما في الحكم ، والعلمُ بذلك ضروريٌّ: فلا يلزمُ من كونِ إدحافهما متعلقاً غرض^(٤) [هذا]^(٥) الإنسان - بازْ يُخْبِرَ [عنها]^(٦) كونَ الصورة الأخرى كذلك.

ثُبِّتَ: أنَّ الإخبارَ عن إحدى الصورتين لا يلزمُ الإخبارَ عن الصورة الأخرى .

وإذا ثبَّتْ هاتان المقدمةتان - ثبَّتَ [أنَّ^(٧)] الإخبارَ عن ثبوتِ الحكم - في هذه الصورة - لا يدلُّ على [حالة^(٨) الصورة]^(٩) الأخرى وجوداً^(١٠) ولا عدماً: وذلكُ هو المطلوب .

الدليل الرابع: لو دلَّ تخصيصُ الحكم بالصفة - على^(١١) نفيه عما عداه -: لدلَّ تخصيصه^(١٢) بالاسم على نفيه عما عداه؛ لكنَّ التخصيص بالاسم لا يدلُّ على

(١) ساقط من ح، ومكرر في ن، آ، ولم ترد «أن» فيهما، وسقطت كلمة «الحكم» من ص .

(٢) في ص: «انما».

(٣) لفظ ص: «ولأن».

(٤) في ل: «أحد». .

(٥) في آ: «غرضه».

(٦) لم ترد الزيادة في آ.

(٧) في آ: «عنهما»، وفي ح، ص: «عنه»، ولم ترد في ن.

(٨) لم ترد في يـ.

(٩) لفظ آ، ح: «حال»، ولم ترد في ص .

(١٠) في ص: «صورة».

(١١) كذا في يـ، وعبارة ن، آ، ل، ص، ح: «وجوداً وعدماً».

(١٢) في آ: «تخصيص الحكم».

(١٢) لفظ ل: «بغن».

نفيه^(١) عمّا عداؤه - فالتفصيص بالصفة وجب^(٢) أن لا يدلّ [على^(٣)] نفيه عمّا عداؤه .

بيان الملازمة أن التفصيص بالصفة - لو دلّ على نفي الحكم عمّا عداؤه - لكان إنما يدلّ عليه لأن التفصيص لا بدّ فيه من غرض ، ونفي الحكم عمّا عداؤه يصلح أن [يكون^(٤)] غرضاً والعلم [بأنه لا بدّ من غرض] - مع العلم^(٥) بأنّ هذا المعنى يصلح [أن يكون^(٦)] غرضاً - يفيد^(٧) ظن^(٨) أنّ هذا - هو الغرض والعمل^(٩) بالظاهر واجب ؛ وكلّ هذا [المعنى^(١٠)] موجود في التفصيص بالاسم فوجب أن يكون التفصيص بالاسم - يفيد نفي الحكم عمّا عداؤه ؛ لأنّ الصورتين - لما اشتراكنا في العلة وجب اشتراكهما في الحكم . ولما ثبت أن التفصيص بالاسم - لا يفيد نفي الحكم عمّا عداؤه - : وجب [في^(١١)] التفصيص بالصفة أن لا يدلّ على ذلك [أيضاً] . والله أعلم^(١٢) .

احتاج المخالف بأمور :

الأول: أن تعليق الحكم بالصفة يفيد - في العرف - نفيه عمّا عداؤه فوجّه أن يكون - في أصل اللغة - كذلك . إنما قلنا: إنه يفيد ذلك - في العرف - لأن^(١٣) القائل إذا قال: الإنسان

(١) في ص: «ما».

(٢) في غير ص: «يجب».

(٣) لم ترد الزيادة في ي.

(٤) لم ترد الزيادة في ي.

(٥) ساقط من ن، ل، لكن الأخير أثبتها في الهاشم تصحيحاً.

(٦) لم ترد الزيادة في ي.

(٧) لفظ ح، ي: «يفيدان»، وفي ن: «يفيد أن».

(٨) في ي: «ظنا».

(٩) في ن: «في العمل».

(١٠) لم ترد الزيادة في آ.

(١١) لم ترد الزيادة في ن.

(١٢) لم ترد الزيادة في ن.

(١٣) آخر الورقة (٨٥) من آ.

(١٤) في ن، ل: «أن» وفي ي: «وذلك أن».

الطويل لا يطيرُ؛ واليهودي الميت^(١) لا يبصر - يُضحك^(٢) منه، ويقال^(٣): إذا كان القصير لا يطيرُ، والميت المسلم لا يبصر - فائي فائدة للتنقييد بالطويل، واليهودي؟ .

وإذا ثبت أنه - في العرف - كذلك: وجب أن يكون^(٤) - في أصل اللغة - كذلك؛ وإنما: لزم النقل؛ وهو^(٥) خلاف الأصل .

الثاني: أن تخصيص الشيء بالذكر لا بد فيه من مخصوص، وإن فقد ترجح^(٦) أحد الجائزين على الآخر لا لمراجحه، ونفي الحكم عن^(٧) غيره يصلح أن^(٨) يكون^(٩) مقصوداً: فوجب حمله عليه تكثيراً لقواعد [كلام^(١٠)] الشرع^(١١)، أو لأنّه مناسب^(١٢) والمناسبة - مع الاقتران - دليل العلية: فيغلب على الظنّ أن علة التخصيص هذا القدر .

الثالث: أنا قد دلّلنا على أن الحكم المعلق على الصفة، يشعر بكون ذلك الحكم معللاً بتلك الصفة؛ وتعليق الأحكام المتباينة بالعلل المختلفة خلاف الأصل ، - على ما سيأتي [بيانه إن شاء الله تعالى]^(١٣) في كتاب القياس -: فيلزم من انتفاء هذا الوصف انتفاء الحكم .

والجواب عن الأول: أنّ أهل العرف^(١٤) يضحكون من قول القائل: «زيد الطويل لا يطير»، وبالاتفاق أن التخصيص - ها هنا - لا يفيد نفي الحكم عمّا عداه .

(١) في ل: «إذاماً».

(٢) لفظ غير ص: «ضحك».

(٣) آخر الورقة (١٢٧) من ن.

(٤) في ص: «رجم».

(٥) في ص: «لأن».

(٦) سقطت الزيادة من ص.

(٧) كذا في ص؛ وهو الصحيح، وفي ن، ي، ل، آ، ح: «لما مناسب».

(٨) لم ترد الزيادة جملة في ن، ل، ولم ترد الكلمة «بيانه» في ي.

(٩) في ن، آ: «اللغة».

[و^(١)] للمستدل أن يقول: لا نسلم أن التخصيص^(٢) - ها هنا - لا يُفيد
[نفي الحكم عمّا^(٣) عداه]؛ لأن قوله: «زيد الطويل لا يطير» تعليق^(٤) للحكم
بالصفة؛ وأنه نفس محل الخلاف.

بل^(٥)، لو قال: زيد لا يطير - فهذا تعليق للحكم^(٦) بالاسم، وهو هنا لا
يقولون: إن تعليقه على الاسم عبث، بل يقولون: إنه بيان^(٧) للواضحة؛ وفرق
بين أن يقولوا^(٨) [إن^(٩)] - هذا الكلام^(١٠) بيان للواضحة، وبين أن يقولوا^(١١): لا
فائدة في ذكر هذه الصفة. ^(١٢) وعلى هذا التقدير، اندفع النقض.

وعن الثاني: أنا لا نسلم أن التخصيص^(١٣) الصادر من^(١٤) القادر لا بد فيه
من مخصوص؛ لأن الهارب من السبع - إذا عن له طريقة فإنه يختار سلوكه.
أحدهما، دون الثاني لا المرجح.

وأيضاً^(١٥): فقد بيتنا: أنه لا حسن ولا قبح - عقلاً - فتخصيص الصورة
المعينة بالحكم المعين تخصيص لأحد طرفي العدالة^(١٦) بذلك الحكم من غير
مرجح.

وأيضاً: فتخصيص الله - تعالى - إحداث العالم بوقت معين دون ما قبله
أو ما بعده - تخصيص من غير مخصوص.

(١) لم ترد الواو في ن، ح.

(٢) سقطت الزيادة من ح، ص.

(٣) في آ: «لا لتعليق» وهو تصرف من الناسخ.

(٤) في غير ص، آ: «يلى».

(٥) لفظ ن: «مناف» وهو تحريف.

(٦) وهذه الزيادة من ص.

(٧) في ح: «يقولون».

(٨) آخر الورقة (٣٤) من ض.

(٩) في ل: «عن».

(١٠) في ي: «أيضاً وقد»، وفي ح، ص: «وأيضاً قد».

(١١) في ي: «الممكناً».

وفي هذا المقام أبحاث^(١) دقيقة، ذكرناها في كتابنا العقلية^(٢).
سلمنا أنه لا بد من قاعدة؛ ولكن سائر الوجوه - التي عدناها في دليلنا
الأول فوائد.

وأيضاً: فجملة الدليل منقوضة^(٣) بالشخصين بالاسم.
وعن الثالث: لا نسلم أن تعليل الأحكام المتساوية، بالعلل المختلفة
- خلاف الأصل - وسيأتي تقريره في كتاب القياس إن شاء الله تعالى^(٤).

فرعان:

الأول: القائلون بأن التخصيص بالصفة - يدل على نفي الحكم عمداً - أقرّوا بأنه لا دلالة [له]^(٥) في قوله تعالى: «وَإِنْ خَفْتُمْ شِقَاقَ بَنِيهِمَا فَابْعُثُوا هُنَّا»^(٦) ، ولا في قوله - عليه الصلاة والسلام -: «أَيْمًا امرأة نكحت نفسها
بغير إذن ولبّها»^(٧)؛ لأنّ البعث على التخصيص - هو: العادة؛ فإن الخلع لا

(١) في ذ: «إيجاب» وهو تصحيف.

(٢) في غير ل: «العلمية» وما أثبتنا أولى . فراجع الأبحاث المشار إليها في المحصل (٨٧-٨٥)، وبهامشه المعالم (٢٦-٢١)، والأربعين (٢٧-١٣)، والإشارة (٤-ب) وما بعدها، والخمسين (٣٤٠-٣٢) ونهاية العقول (٢-٣٣-١-٨٥-ب)، والملخص (١٧٣-١٧٤-آ). وانظر: فخر الدين الرازي، وأراؤه الكلامية (٤٠٧-٣٥٨).

(٣) في آ، ح: «منقوض».

(٤) آخر الورقة (٨٦) من ح، راجع الجزء الخامس ص (٢٧١) من هذا الكتاب.

(٥) لم ترد الزيادة في ح، ي.

(٦) الآية (٣٥) من سورة النساء.

(٧) أخرجه من طريق عائشة - أحمد في مسنده (٤٧/٦، ٦٦، ٦٦). ط الحلبي وأبو داود (٢٢٩/٢)، والترمذى (١/٢٠٤)، ٢١٥. وقال: حديث حسن، وابن ماجه (٢٩٧/١)، والحاكم في المستدرك - بلفظ: «أيّمًا امرأة نكحت نفسها بغير إذن ولبّها فنكّاحها باطل، فنكّاحها باطل، فإذا دخل بها: فلها المهر بما استحصل من فرحتها، فإن اشترجوها: فالسلطان ولبّي من لا ولبّي له». وقال هو على شرط الشيغرين (٢/١٦٨). وأخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن عمرو - بلفظ: «أيّمًا امرأة نكحت بغير إذن ولبّها -

يجري^(١) - غالباً - إلا عند^(٢) الشفاق^(٣) ، والمرأة لا تُنكح [نفسها]^(٤) إلا عند إباء الولي^(٥).

فإذن: لاحتمال^(٦) أن يكون^(٧) سبب التخصيص - هو هذه العادة: لم يغلب على الظن أن سبب^(٨) نفي الحكم عما عاده.

الثاني: تعليق الحكم على صفة - في جنس - كقوله عليه الصلاة

= فنكاحها باطل، فإن كان دخل بها: فلها صداقها بما استحل من فرجها ويفرق بينهما. وإن كان لم يدخل بها: فرق بينهما. والسلطان ولبي من لا ولبي له، المعجم الكبير. على ما في الفتح الكبير: (٤٩٥/١). وذكر المحدث ابن تيمية في متنقى الأخبار (٥٠٥/٢) الرواية الأولى من الطريق المذكور وانظره في السنن الكبير (١١١/١). وراجع: الكلام عنه في نصب الراية (٣٤/٣-١٨٧)، ونيل الأوطار (٦/١٠١). وانظر: ذخائر المواريث (٤/٣٤)، وهامش شفاء الغليل (١٠٢).

(١) آخر الورقة (٥٩) من ي.

(٢) في ي: «عند».

(٣) لفظ آ: «الشاق»، وهو تصحيف.

(٤) سقطت الزيادة من ص.

(٥) وقد اختلف الفقهاء في أنه هل الولاية شرط في صحة النكاح؟: فذهب الشافعية والمالكية والحنابلة: إلى اشتراطها - فلا يصح العقد لها أو لغيرها بعيارتها ولو أذن الولي في ذلك.

وقال أبو حنيفة والزهري والشعبي: إذا عقدت المرأة نكاحها بغير ولبي، وكان كفؤاً جاز. وقال أبو ثور: إذا عقدت بإذن الولي صح العقد. راجع: الأم (١١/٥)، والمهدى (٢/٣٧)، والهداية (١/١٤٢)، والبداية (٢/٧)، والآشراف (٢/٨٩)، والإفصاح (٢٧٢)، وبحوث في الفقه المقارن (١٠٦-٦١٠). انظر: شفاء الغليل هامش ص (١٠٢-١٠٣).

(٦) كذلك ولفظح، ص: «احتمل»، وفي ن، آ، ي: «احتمال».

(٧) لم ترد الزيادة في آ.

(٨) في آ: «فأئم فلم».

(٩) في آ: «سبب التخصيص».

والسلام - : «في سائمة الغنم زكاة^(١)» يقتضي نفيه عمما عداه - في ذلك الجنس ، ولا يقتضي نفيه^(٢) - في سائر الأجناس .
وقال بعض الفقهاء - من أصحابنا - : إنه [يقتضي^(٣)] نفي الزكاة^(٤) عن المعلوقة - في جميع الأجناس .

لنا : أنَّ دليلاً الخطابِ تقيضُ^(٥) النطق - فلما تناول النطق سائمة الغنم دليلاً يقتضي معلوقة الغنم دون غيرها^(٦) .

احتتجوا بأنَّ السوم يجري مجرى العلة في وجوب الزكاة ، ويلزم من عدم^(٧) العلة عدمُ الحكم ؛ لأنَّ الأصل اتحادُ^(٨) العلة .

(١) «في الغنم السائمة زكاة» أو «في سائمة الغنم زكاة» قد كثر ذكره في كتب الأصول للاستدلال به على حجية مفهم الصفة .

وهو - في الواقع - معنى لفظ ورد في حديث أنس المتضمن أحکام الصدقة ، والذي كتبه أبو بكر - رضي الله عنه - وهو : . . . وفي صدقة الغنم في سائمتها أربعين إلى عشرين ومائة شاة . . . وقد ورد في رواية أبي داود بلغط : «في سائمة الغنم إذا كانت أربعين . . . » قال ابن الصلاح : «أحب أن قول الفقهاء والأصوليين : في سائمة الغنم الزكاة ، اختصار منهم». التلخيص العبير (١٧٥/١).

وحدث أنس أو كتاب أبي بكر هذا؛ قد أخرجه أحمد والبخاري وغيرهما . فراجعه في الموطأ (١/٢٥٠)، وصحیح البخاري (١٨/٢) ط بولاق، وسنن أبي داود (٢/٩٧-٩٩)، وسنن الترمذ (٥/٢١ و ٧/٢٩)، وسنن الدارمي (١/٣٨١)، وسنن الدارقطني (١/٢٠٩ - ٢٠٨)، والبستري (١/٣٩١)، ومسند الشافعي ص(٣١)، ومسند أحمد (١/١٨٤) ط المعارف . وانظر : معالم السنن (٢/١٩)، ومتقى الأخبار (٢/١٢١)، والفتح الكبير (٢/٢٧٦-٢٧٧)، ونصب الراية (٢/٣٣٦) ط القاهرة، و السنن الكبير للبيهقي . (٤/٤٠-٨٦ و ٨٩ و ٩٩ و ١٠٠) ونيل الأوطار (٤/١٠٤ و ١٠٧).

(٢) آخر الورقة (١٢٨) من ن.

(٣) لم ترد الزيادة في ل.

(٤) لفظ آ : «الحكم».

(٥) في آ، ص: «يقتضي»، وهو تصحيف . (٦) في ص، ح: «غيره».

(٧) في ن: «علة».

(٨) لفظي : «إيجاد».

والجواب: أنَّ المذكور سُومُ الغنمِ، لا مطلقُ السومِ: فاندفعَ ما قالوه، والله أعلم.

المسألةُ الحادية عشرةُ: في أنَّ الْأَمْرَ هُل يدخلُ تحتَ الْأَمْرِ.
ذكرَ أبو الحسين [البصريٌّ^(١)] فيه تفصيلاً لطيفاً^(٢) - فقال: هذا الباب يتضمنُ مسائلَ:

أولها: أنَّه هُل يمكنُ أن يقولَ^(٣) الإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ: «أَفْعُلُ» - معَ أَنَّه يريدهُ ذلك الفعل؟؛ ومعلومٌ: أَنَّه لا شبهةَ في إمكانِه.
وثانيها: أَنَّ ذَلِكَ هُل يسمى^(٤) أمراً^(٥).

والحقُّ: أَنَّه لا يُسمى بِهِ؛ لأنَّ الاستغلاةَ معتبرٌ^(٦) [في الْأَمْرِ^(٧)]، وذَلِكَ لا يتحققُ إِلَّا بَيْنَ شَخْصَيْنِ^(٨).

ومنْ لا يعتبرُ الاستغلاةَ - فلهُ أَنْ يقولَ: [إِنَّ^(٩) الْأَمْرَ طَلْبُ الْفَعْلِ] بالقولِ منَ الغيرِ؛ فإذا لم تُوجَدْ^(١٠) المعاييرُ - [لَا^(١١)] يثبتُ [اسْمُ^(١٢) الْأَمْرِ].
وثالثها: أَنَّ ذَلِكَ هُل يحسُنُ أم^(١٣) لا؟.

والحقُّ^(١٤): [أَنَّه^(١٥) لَا [يحسُنُ^(١٦)]؛ لأنَّ الْفَائِدَةَ^(١٧) مِنَ الْأَمْرِ إِعْلَامُ الغَيْرِ كُونَه طالباً لِذَلِكَ الْفَعْلِ؛ وَلَا فَائِدَةَ فِي إِعْلَامِ الرَّجُلِ نَفْسَهُ مَا فِي قَلْبِهِ.

(١) لم تردُ الزيادةُ في ح، ص.

(٢) وراجع تفصيل أبي الحسين هنا في - باب - «الْأَمْرُ هُل يدخلُ تحتَ الْأَمْرِ أَمْ لَا»، وهو في المعتمد (١٤٧-١٥٩).

(٣) عبارة ص: «يمكنُ الإِنْسَانُ أَنْ يقولُ».

(٤) في ي: «بِهِ أَمْرًا».

(٥) آخر الورقة (٨٦) من آ.

(٦) لفظ ل: «يعتبر».

(٧) لم تردُ الزيادةُ في ن.

(٨) في ح، ص: «الشَّخْصَيْنِ».

(٩) لم تردُ الزيادةُ في ي.

(١٠) في ي: «يوجَد».

(١١) سقطت الزيادةُ من ل.

(١٢) سقطت الزيادةُ من ل.

(١٣) لفظ ل: «أولاً».

(١٤) في ص: «فَالْحَقُّ».

(١٥) هذه الزيادةُ من ص.

(١٦) هذه الزيادةُ من ص.

(١٧) آخر الورقة (٩٢) من ل.

ورابعها: إذا خاطبَ الإِنْسَانُ غَيْرَهُ بِالْأَمْرِ، هَلْ^(١) يَكُونُ دَاخِلًا فِيهِ؟ .
 والحقُّ: أَنَّهُ إِمَّا أَنْ^(٢) يَنْقُلَ أَمْرَ غَيْرِهِ بِكَلَامِ نَفْسِهِ، أَوْ بِكَلَامِ ذَلِكَ الْغَيْرِ.
 أَمَّا الْأُولُّ: - [فَ^(٣)] إِنْ كَانَ يَتَنَاهُ لِهُ: دَخَلَ فِيهِ؛ وَإِلَّا لَمْ يَدْخُلْ [فِيهِ^(٤)].
 مَثَلُ الْأُولِّ أَنْ نَقُولَ^(٥): «إِنْ فَلَانًا يَأْمُرُنَا^(٦) بِكَذَا». .
 وَمَثَلُ الثَّانِي أَنْ نَقُولَ: «إِنْ فَلَانًا يَأْمُرُكُمْ بِكَذَا». .
 وَأَمَّا الثَّانِي^(٧) - فَنَقُولُهُ^(٨) تَعَالَى: «بُوْصِيْكُمُ اللَّهُ فِي أُولَئِكِمْ»^(٩)؛ فَهَذَا
 يَدْخُلُ الْكُلُّ^(١٠) فِيهِ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ حَطَابٌ مَعَ [جَمْلَةٍ^(١١) الْمَكْلُوفِينَ، فَيَتَنَاهُمُ
 - بِأَسْرِهِمْ - إِلَّا مِنْ خَصَّهُ^(١٢) الدَّلِيلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمَسَأَلَةُ الثَّانِيَةُ عَشَرَةً: فِي الْأَمْرِ الْوَارِدِ عَقِيبَ الْأَمْرِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ، وَيَغْيِرُ
 [حَرْفِ^(١٣) الْعَطْفِ].

الْقَائِلُ إِذَا قَالَ لِغَيْرِهِ: «أَفْعَلْ» ثُمَّ قَالَ لَهُ: «أَفْعَلْ»^(١٤) - لَمْ يَخْلُ الْأَمْرُ
 الثَّانِي: إِمَّا أَنْ يَتَنَاهُ مُخَالَفٌ^(١٥) مَا يَتَنَاهُ لِهُ [الْأَمْرُ]^(١٦). الْأُولُّ، أَوْ مَمَاثِلُهُ .
 فَإِنْ تَنَاهَ مَا يَنْخَالِفُهُ - افْتَضَى شَيْئًا آخَرَ - لَا مُبْحَالَةٌ - وَهُوَ ضَرِبَانٌ: .
 أَحَدُهُمَا: يَصْحُّ اجْتِمَاعُهُ مَعَ الْأُولِّ، وَالْآخَرُ^(١٧) لَا يَصْحُّ .
 فَالَّذِي يَصْحُّ اجْتِمَاعُهُ مَعَ الْأُولِّ - يَجْبُ عَلَى الْمَأْمُورِ فَعَلُوهُمَا: إِمَّا
 مُجَتَمِعُهُمَا، أَوْ مُفَرَّقُهُمَا؛ إِلَّا أَنْ تَدُلُّ دَلَالَةً مُنْقَصَّةً عَلَى وجوبِ الْجَمْعِ، أَوْ^(١٨)

(١) فِي حَتَّى تَقَدَّمَتْ «هَلْ» عَلَى كَلْمَةِ «إِذَا».

(٢) فِي يِ: «إِنَّهُ».

(٣) سقطتْ فَاءُ الْجَوابِ مِنْ لِ.

(٤) هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ يِ.

(٥) فِي حَ، آ: «يَقُولُ».

(٦) فِي صَ، آ: «يَأْمُرُ».

(٧) فِي ذَ: «الثَّالِثُ» وَهُوَ خَطَأٌ.

(٨) فِي غَيْرِ صَ، حَ: «فَهُوَ كَتَبْلُهُ».

(٩)

الْآيَةُ (١١) مِنْ سُورَةِ النَّاسَ.

(١٠) لَفْظُ نَ: «الْكَلَامُ» وَهُوَ وَهُمْ مِنَ النَّاسِخِ: (١١) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي غَيْرِ يِ.

(١١) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي صَ، حَ، نَ.

(١٢) فِي غَيْرِ حَ، صَ: «يَخْصُّهُ».

(١٣) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي صَ، حَ، نَ.

(١٤) فِي لِ: «بِخَالَفِهِ».

(١٥) ساقَطَ مِنْ آ.

(١٦) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي لِ.. (١٧) لَفْظُ آ: «وَالثَّانِي».

(١٨) فِي صَ: «وَجُوبُ».

وجوب التفريق. مثاله^(١) قول القائل لغيره: «صل»، «ضم»^(٢).

وأما ما لا يصح أن يجتمع مع الأول - فتارة: لا يصح - عقلاً - كالصلة [الواحدة]^(٣) في مكانين^(٤). وتارة: لا يصح - سمعاً - كالصلة والصدقة؛ وكلاً القسمين لا يصح الأمر بفعلهما إلا مفترقين.

أما إذا تناول [الأمر]^(٥) الثاني مثل ما تناوله^(٦) الأمر الأول - فلا يخلو إما أن يكون ذلك المأمور به يصح التزايده فيه، أو لا يصح.

فإذا صح - فإما أن يكون الأمر الثاني غير معطوف على الأول، أو يكون معطوفاً عليه.

فإذا لم يكن معطوفاً عليه - فعنده^(٧) القاضي عبد الجبار [بن أحمد]^(٨) - أنه^(٩) يُفيد غير ما يُفيده الأول، إلا أن تمنع العادة من ذلك^(١٠). أو يرد^(١١) [الأمر]^(١٢) الثاني معرفاً. وهذا هو المختار.

وقال أبو الحسين [البصري]^(١٣): الأشبة الرقف.

مثال ما تمنع منه العادة - قول القائل لغيره: «استغنى ماء، [استغنى] ماء»^(١٤): فالعادة^(١٥) تمنع من تكرار^(١٦) سقيه في حالة^(١٧) واحدة في الأكثر.

[و^(١٨)] مثال ما يمنع منه التعريف الحاصل بالأمر الثاني - [قول القائل

(١) لفظ آ: «مثل».

(٢) في ص، آ: «وصم» وهو خطأ.

(٣) لم ترد الزيادة في ص، ح، ن.

(٤) في ص: «المكانين».

(٥) لم ترد الزيادة في غير ص، ح.

(٦) عبارة ي: «ما تناول الأول».

(٧) آخر الورقة (١٢٩) من ن.

(٨) لم ترد الزيادة في غير ح، ص.

(٩) لفظح: «إنما».

(١٠) في ص: «الأمر».

(١١) لفظح: «يرى» وهو تصحيف.

(١٢) لم ترد الزيادة في ص.

(١٣) لم ترد الزيادة في ح، ص. وراجع قول أبي الحسين هنا في المعتمد (١٧٥/١).

(١٤) ساقط من ي.

(١٥) في ل: «إن العادة».

(١٦) لفظ ص: «تكريرا».

(١٧) لفظ غير آ، ح: «حال».

(١٨) لم ترد الواو في ح.

لغيره^(١): صل ركعتين؛ فإنه إذا قال له: «صل الصلاة» - : أنصرف إلى [تلك]^(٢) الركعتين؛ لأن لام الجنس تصرف^(٣) إلى العهد المذكور. ومثالٌ ما يعرى عن^(٤) كلا القسمين - قول القائل لغيره: «صل غداً ركعتين». [صل غداً ركعتين^(٥)].

والدليل على^(٦) أنه يفيد غير ما يفيده^(٧) الأول - وجهان: الأول: أنَّ الأمر^(٨) يقتضي الوجوب، والفعل الأول - وجب بالأمر الأول: فيستحيل وجوبه بالأمر الثاني؛ لأنَّ تحصيل الحاصل محال - : فلو انصرف الأمر الثاني إلى [ال فعل الأول - لزم حصول ما يقتضي الوجوب - من غير حصول الآخر؛ وذلك غير جائز؛ فوجب صرفة إلى فعل آخر.

الثاني: أنا لو صرفنا الأمر الثاني^(٩) إلى عين^(١٠) ما هو متعلق الأمر الأول - : لكان الأمر الثاني تأكيداً، ولو صرفناه إلى غيره - : لأنَّ فائدة زائدة. وإذا وقع التعارض - بين أن يفيده الكلام فائدة أصلية، وبين أن يفيده تأكيداً - فلا شك حمله على الأول أولى.

[و^(١١)] أمَّا إنْ كان الأمر الثاني معطوفاً على الأول - فإنَّ [لم^(١٢)] يكن معرفاً - فإنه يفيد غير ما يفيده^(١٣) الأول؛ لأنَّ الشيء لا يعطُ على تفيه. مثالُه أن يقول القائل لغيره: «صل ركعتين، [و^(١٤)] صل ركعتين^(١٥)】.

(١) ما بين المعقوقتين لم يرد في آ.

(٢) لم ترد الزيادة في ح.

(٣) لفظ ح: «ينصرف».

(٤) لفظ غيري: «من».

(٥) ساقط من ن، ي:

(٦) في ص: «يفيد».

(٧)

(٨) آخر الورقة (٨٧) من ح.

(٩) ما بين المعقوقتين ساقط من آ، قوله: «صرفنا» في ن: «فرضنا».

(١٠) في: ن، آ، ل، ح، ي: «غير» وهو خطأ من النسخ.

(١١) في ح: «فاما»، ولم ترد الواو في ص، ولفظ ل، ي: «فإنما» وهو تصحيف.

(١٢) سقطت الزيادة من ي.

(١٣) عبارة ن، ي، ل: «فائدة غير فائدة»، وعبارة آ: «فائدة زائدة غير فائدة».

(١٤) سقطت الواو من آ.

(١٥) سقطت الزيادة من ل.

فاما إن كان^(١) الثاني معطوفاً على الأول ، ومعرفاً^(٢) - كقول القائل
 [لغيره^(٣)] : «صل ركعتين ، وصل الصلاة» - فعند أبي الحسين : [أن^(٤)] الأشبة -
 [هُوَ^(٥)] : الوقف^(٦)؛ فإنه يمكن^(٧) أن يقال : يجب حمله على تلك الصلاة ،
 لأجل لام التعريف ، ويمكن أن يقال : بل يجب حمله على صلاة^(٨) أخرى ؛
 لأجل العطف ، وليس أحدهما [بـ^(٩)] أولى من [الآخر^(١٠)] : فوجب
 التوقف^(١١) .

وعندي : [أن^(١٢)] هذا الآخر^(١٣) أولى ؛ لأن لام الجنس - قد تكون تعريف الماهية ، كما [قد^(١٤)] تكون تعريف المعهود السابق ؛ وبتقدير^(١٥) أن تكون للمعهود^(١٦) [السابق^(١٧)] - : فيمكن أن يكون المعهود السابق - هو : الصلاة التي تناولها^(١٨) الأمر الأول : ويمكن أن تكون صلاة أخرى تقدم ذكرها ، وإذا كان كذلك : بقي العطف سليماً عن المعارض .

أما إذا كان الثاني أمراً بمثيل ما تناوله^(١٩) [الأمر^(٢٠)] ، وكان ذلك مما لا يصح فيه التزايد^(٢١) [في المأمور به^(٢٢)] - : فلا^(٢٣) يخلو إما [أن^(٢٤)] يمتنع ذلك

(١) في ص زиادة : «الأمر».

(٢) في آ : «أو معرفاً».

(٤) لم ترد الزيادة في ص .

(٦) لفظ ي ، آ : «التوقف» . وراجع : المعتمد (١٧٦/١).

(٧) في ح : «ممكناً».

(٨) لفظ ص : «صورة» وهو تصحيف .

(١٠) لفظ ح ، ص : «الثاني» .

(١٢) لم ترد الزيادة في ح .

(١٤) لم ترد الزيادة في ن ، ص ، آ .

(١٦) في ن : «التعريف المعهود» .

(١٨) في غير آ ، ح : «يتناولها» .

(٢٠) لم ترد الزيادة في آ .

(٢٢) آخر الورقة (٨٧) من آ .

(٢٤) لفظ آ : «ولا» .

(٩) لم ترد الباء في غير آ .

(١١) في ص : «الوقف» .

(١٣) في ي : «الأول» وهو خطأ من الناسخ .

(١٥) في آ ، ي : «فتقدير» .

(١٧) لم ترد الزيادة في ل .

(١٩) لفظ ح : «تناول» .

(٢١) لفظ ل ، ي : «الزائد» .

(٢٣) هذه الزيادة من ل .

(٢٥) لم ترد الزيادة في ل .

- عقلاً: كقتل زيد، وصوم يوم.

أو يمتنع [ذلك]^(١) - شرعاً: كعتق زيد؛ فإنه قد كان^(٢) يجوز أن يتزايد عتقه، ويقتضي تمام حرفيته على عدد كالطلاق.

وإذا لم يصح^(٣) التزايد في المأمور به - لم يخل الأمران: إما أن يكونا عاميين، أو خاصين، أو يكون أحدهما عاماً، والآخر خاصاً.

فإن كانا عاميين أو خاصين -: وجب أن يكون^(٤) مأمورهما واحداً، وإن^(٥) يكون الأمر الثاني تأكيداً للأول -: سواء^(٦) ورد مع حرف العطف^(٧) أو

بدونه^(٨).

مثال «العاميين» بحرف عطف - قول القائل لغيره: «اقتل كل إنسان واقتل كل إنسان».

ومثاله بلا حرف عطف: [أن يسقط من الأمر الثاني حرف العطف.

ومثال «الخاصين» بحرف عطف، وبغير حرف عطف^(٩) - قوله: «اقتل زيداً، [و^(١٠)] اقتل زيداً»، قوله: «اقتل زيداً، اقتل زيداً».

[و^(١١)] أما إذا كان أحدهما عاماً، والآخر خاصاً - سواء تقدم العام أو الخاص -: فالأمر الثاني إما أن يكون معطوفاً على الأول، أو غير معطوف عليه؛ فإن كان معطوفاً عليه - فمثاله قوله قول القائل: «صم كل يوم، وصم يوم الجمعة»:-

(١) لم ترد الزيادة في ص.

(٢) في آ: «يبكون»، آخر الورقة (٩٣) من ل.

(٤) في غير ص: «كون».

(٦) آخر الورقة (١٣٠) من ن.

(٨) كذلك في ن، وعبارة ي، ل، آ، ص، ح: «أولاً مع حرف العطف».

(٩) ما بين المعقونتين سقط كلها من آ. ولم ترد كلمة «الأمر» في ح، ص، وقوله: «بحرف عطف» في غير ص: «العنطف بحرف العطف».

(١٠) سقطت الواو من آ.

(١١) انفردت ص بهذه الزيادة.

فقال بعضهم^(١): إن يوم الجمعة - لا يكون داخلاً تحت الكلام الأول
لি�صح حكم العطف^(٢).

والأشبه: الوقف؛ لأنَّه ليس ترك ظاهِر العموم أولى من ترك ظاهِر العطف،
وتحمله على التأكيد.

وأمَّا إذا كان الأمرُ الثاني غير معطوفٍ - فمثَاله قول القائل: «صُم كل يوم،
صُم يوم الجمعة» - فهذا هنا^(٣): عموم أحد الأمرين دليل على أن الآخر ورد
تأكيداً^(٤)؛ لأنَّه لم يبق [من]^(٥) ذلك الجنس شيء لم يدخل تحت العام^(٦). والله
أعلم.

(١) يزيد بهذا البعض: الناضري عبد الجبار. فانظر: المعتمد (١٧٦/١)
(٢) في آ: «المعطرف».

(٣) زاد في آ: «يوم لجستة لا يكون داخلاً تحت».

(٤) لنظر آ: «بالتأكيد».

(٥) لم ترد الزبادة في ن.

(٦) في لـ. «العموم».

القسم الثاني في السائل المعنوية

والنظر [فيها]^(١) في أمرٍ أربعه^(٢)

(١) هذه الزيادة من لـ.

(٢) لفظ ن، آ، ل، ي؛ «ثلاثة» والصحيح ما أثبتناه.



النظرُ الأوَّلُ في «الوجوب»

والبحثُ [إمام١١] عن [٢] أقسامِه، أو [٣] أحکامِه.
أما أقسامُه - فاعلم: أنه - بحسبِ المأمورِ [٤] به - ينقسمُ إلى «معينٍ»،
و[إلى] [٥] «مخيرٍ».

ويحسبُ [وقت٦] المأمورُ به: إلى «مضيقٍ»، و«واسعٍ».
ويحسبُ المأمورِ [٧]: إلى «واجبٍ على التعيين»، و«واجبٍ على الكفاية».

المسألةُ الأولى:

قالت [٨] المعتزلةُ: الأمرُ بالأشياءِ على التخييرِ - يقتضي وجوبَ الكلِّ على
التخييرِ.

وقالت [٩] الفتناءُ: «الواجبُ واحدٌ لا بعينه».

واعلم: أنه لا خلافٌ في المعنى - بين القولين: لأنَّ المعتزلةَ قالوا: المرادُ
من قولنا: «الكلُّ واجبٌ على البديلِ» - هو: أنه لا يجوزُ للمكلفِ الإخلالُ

(١) لم تردُ الزيادةُ في آ.

(٢) لنظرِي: «في».

(٣) لنظرِي: «أحکامه».

(٤) أي: بحسبِ متعلقِ الوجوبِ، وهو فعلُ المكلفِ.

(٥) لم تردُ الزيادةُ في آ.

(٦) سقطتُ الزيادةُ من آ.

(٧) أي المكلفِ.

(٨) لنظرِي: «قال» وهذه المسألةُ في الواجبِ المعينِ والمخيرِ.

(٩) في ح: «وقال».

بجميعها، ولا يلزم الجمع بينها، ويكون فعل كلٌ واحدٌ منها - موكلاً^(۱) إلى اختياره^(۲).

والفقهاء^(۳) عَنَّا بقولهم: «الواجبُ واحدٌ لا بعْيَه» - هذا المعنى بعينه: فلا^(۴) يتحقق الخلافُ [أصلًا]^(۵).

بل - ها هنا - مذهب^(۶) يرويه أصحابنا عن المعتزلة، ويرووه المعتزلة عن أصحابنا، واتفاق الفريقيان على فساده^(۷) - وهو: أنَّ «الواجبَ» واحدٌ معينٌ - عند الله تعالى - غير معينٍ - عندنا - إلَّا [أنَّ]^(۸) الله - تعالى - عَلِمَ أنَّ المكلَفَ لا يختار إلَّا ذلك الذي هو واجبٌ عليه.

والدليل^(۹) على فساد هذا القول: أنَّ التخييرَ معناه: أنَّ الشرعَ جُرِّدَ له

(۱) في ي: «موكلاً».

(۲) هذا هو قول أبي الحسين البصري منهم فراجع المعتمد (۸۴/۱) وما بعدها. وعليه بنى المصنف قوله بأنه لا خلاف في المعنى. وقد ذكر السعد في حاشيته على شرح ابن الحاجب أن للمعتزلة قولًا آخر هو: «أنه يناب ويعاقب على كل واحد»، ولو أتني بواحد سقط عنهباقي» وبناء عليه اعتبر الخلاف مع هذا الفريق من المعتزلة معنوياً فراجع: حاشية السعد على شرح العضد على المتهى (۲۳۶/۱)، وشرح الجلال المحلي على جمع الجواب على الإبهاج (۱۷۷/۱)، والإبهاج (۵۴/۱) ونهاية السول (۱۳۸/۱)، والكافش (۲/۳۶).

(۳) في ن زِيادة: «اتمام».

(۴) لفظل: «ولا».

(۵) لم ترد في ن.

(۶) هو ما يسمى بقول «الترجم» لأنَّ الأشاعرة يرجحون به المعتزلة ويروونه عنهم، وكذلك المعتزلة يفعلون، ولا يعلم قائله. فراجع: الإبهاج (۱/۵۴)، والمعتمد (۱/۸۷). وشرح الإسنوي وعليه تعليقات بختي (۱/۱۴۱). وقد نقله الأصفهاني عن أبي الخطاب الحنبلي فراجع الكافش (۲/۳۶-ب).

(۷) عبارة ل، ص، ي: «فاتفاق الفريقيان على [فساده]».

(۸) سقطت الزيادة من ح.

(۹) آخر الورقة (۸۸) من ح.

ترك كلٌ واحدٍ منها^(١) - بشرط الإتيان بالآخر - وكونه واجباً على^(٢) التعين - عند الله تعالى - معناه^(٣) أنه^(٤) تعالى منعه من تركه على التعين: والجمع بين جواز الترك، وعدم جوازه متناقض: فصح ما أدعيناها^(٥): أنه يمتنع أن يكون [كلُّ]^(٦) واحدٍ منها^(٧) واجباً^(٨) على التعين.

فإن قلت^(٩): لا نسلم أن التحريم ينافي تعينه - عند الله تعالى - بيانه: أن الله - تعالى - وإن^(١٠) خير بين الکفارات، لكنه علِم أن المكافف لا يختار إلا ذلك الذي - هو واجب: فلا يحصل الإخلاص^(١١) بالواجب.

[أو نقول: لم لا يجوز أن يقال: إن لاختيار الحكمة تأثيراً - في كون ذلك الفعل المختار واجباً؟].

أو نقول: لا يمتنع^(١٢) أن يكون ما عدا ذلك [ال فعل]^(١٣) المعين مباحاً، ويسقط^(١٤) به الفرض كما يقولون: إن الإتيان بالفعل المحظور قد يسقط به الفرض [كالصلة في الدار المغصوبة^(١٥)].

قلت^(١٦): العجائب عن الأول: أن الله - تعالى - لما خيرنا^(١٧) بين الأمرين - فقد أباح لنا ترك كلٍ واحدٍ منها بشرط الإتيان بالثاني؛ ووجوبه على التعين - معناه:

(١) لفظل، ي، ح: «منهما».

(٢) كذا في آ، وفي ن، ل، ي، ح: «وكونه على التعين واجباً، وفي ص: نحوها لكن قوله: «واجباً فيها» «واجب».

(٣) لفظل: «معناه».

(٤) في ح: «أن الله».

(٥) في ن، ص، ح، ي: «ما ادعينا»، وفي آ: «ما قلنا».

(٦) لم ترد الزيادة في غيري.

(٧) لفظ غير ص: «منهما».

(٨) في ذ: «واجب».

(٩) لفظل: «قبل».

(١٠) لفظن، آ: «إن».

(١١) آخر الورقة (١٣١) من ن.

(١٢) ما بين المعرفتين ساقط من ن.

(١٣) لفظن: «ويثبت» وهو تحريف.

(١٤) هذه الزيادة من آ.

(١٥) ساقط من ن، ي، ل، آ، ح، وهو في ص فقط.

(١٦) لفظن، ي، ل: «قلنا».

(١٧) في ل: «خيره».

أنه - تعالى - لم يجُوز لنا تركه - أَبْتَأَهُ - فلو^(١) خَيْرُ الله - تعالى - بينه وبين غيره - مع أنه جعله^(٢) واجباً على التعين - لكان قد جمَعَ بين جواز الترُكِ، وبين المعْ منه.

أمّا قوله: «إِنَّ لاختيار المكلَفِ تأثيراً»^(٣).

قلت^(٤): لا نزاع في تحقق الوجوب - قبل الاختيار؛ فمحل الوجوب إنْ كانَ واحداً معيناً: فهو باطلٌ؛ لأنَّ التخيير يُنافي التعين^(٥). وإنْ كانَ واحداً غير معينٍ: فهو محالٌ؛ لأنَّ الواحدَ [الذِي]^(٦) يُفِيدُ كونَه غير معينٍ ممتنعُ الوجود، وما يكونُ ممتنعُ الوجود: يمتنعُ أن يقع التكليف بفعله. وإنْ كانَ الواجبُ هو الكل - بشرط التغيير -: فذاك هو المطلوب.

قوله: «[لَمْ]^(٧) إِلا [يُجُوزُ أَنْ]^(٨) يُسْقَطَ الواجبُ بِفَعْلِ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ»^(٩). فلنا: [لَمْ]^(١٠) أَنَّ الأَمَةَ أَجْمَعَتْ عَلَى أَنَّ الْأَتِيَ بِواحِدَةٍ^(١١) مِنَ الْخَصَالِ الْثَلَاثِ الْمُشْرُوِّعَةِ فِي الْكَفَارَةِ^(١٢) - لِوَكْفِرِ بِغَيْرِهَا [مِنَ الْثَلَاثِ]^(١٣)، لِأَجْرَاهُ، وَلِكَانَ فَاعِلًا لِمَا^(١٤) وَقَعَ التكليفُ بِهِ، وَذَلِكَ يُطْلَلُ مَا ذُكْرُوهُ.

[وَهُوَ]^(١٥) احتجَ المخالفُ: بِأَنَّ لَفْعَلِ الْوَاجِبِ أَثْرًا، وَلِتَرْكِهِ أَثْرًا^(١٦) وَكَلَّا الأَثْرَيْنِ^(١٧) - يَدْلَانِ: عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ وَاحِدٌ.

(٢) في ص: «جعل».

(١) لفظ ل: «ولو».

(٤) في ص، ح، ي: «فلنَا».

(٢) لفظ ح، ص: «أثراء».

(٦) هذه الزيادة من ن.

(٥) آخر الورقة (٨٨) من آ.

(٨) سقطت الزيادة من ص. أيضاً.

(٧) سقطت الزيادة من ص.

(١٠) لم ترد في ص، ل.

(٩) لفظ ن، ي، ح: «واجب».

(١١) لفظ ن، ي، آ، ص، ح: «بواحد».

(١٢) زاد ناسخ ص قوله: «أَتَ بِالْوَاجِبِ، وَخَارَجَ عَنِ الْمَهْدَةِ، وَالْأَتِيَ بِغَيْرِهَا لَيْسَ كَذَلِكَ أَعْنَى تَرْكَ الْوَاجِبِ بِالْإِجْمَاعِ لِوَالْخَ وَلِعَلَّهَا زِيَادَةُ زَادَهَا النَّاسَخُ مِنْ تَعْلِيقِهِ.

(١٣) لم ترد الزيادة في ص.

(١٤) لفظ ص: «ما».

(١٥) لم ترد الواو في ل.

(١٦) في آ: «أثر».

(١٧) عبارة ي: «فَكَلِّيَ الْأَثْرَيْنِ»، وفي ل: «وَكَلِّ الْأَمْرَيْنِ».

أما طرف الفعل - فقالوا: هذا الفعل له صفات - كونه [بحيث^(١)] يسقط الفرض به؛ وكونه [واجبًا، وكونه^(٢)] بحيث يُستحسن عليه ثواب الواجب؛ وكونه الواجب؛ وكونه بحيث يُتوى^(٣) بفعله أداء الواجب: وكل هذه الصفات تقتضي أن يكون الواجب واحداً معيناً.

فأولها^(٤): سقوط الفرض - فقالوا: لو لم يكن الواجب واحداً معيناً - لكان المكمل إذا أتي بكلّها - دفعة واحدة - فإنما أن يكون سقوط الفرض معللاً بكلّ واحد - منها -: فيكون قد اجتمع على الأثر الواحد مؤثراً^(٥) مستقلان؛ وذلك [محال]^(٦)؛ لأن ذلك الأثر - مع أحد المؤثرين - يصير واجب الوجود - بذاته^(٧) - وواجب الوجود - بذاته - يستحيل أن يكون واجب الوجود - بغيره - فهو: مع هذا المؤثر يمتنع أن يكون معللاً بالمؤثر الثاني، ومع المؤثر الثاني - يمتنع أن يكون معللاً بالمؤثر الأول - فإذا وجد المؤثرين - معاً - يلزم أن يستغني بكل واحد - منهمما - عن كل واحد - منهمما -: فيكون محتاجاً إليهما - معاً - [وغنا عنها]^(٨) - معاً -، وذلك^(٩) محال.

إنما أن يكون سقوط الفرض بالمجموع - بذلك محال^(١٠)؛ لأنه يلزم أن يكون المجموع واجباً - وقد فرضنا الإتيان بالكلّ [غير واجب].

(١) لم ترد الزيادة في ل، آ.

(٢) ساقط من ح.

(٣) آخر الورقة (٤٤) من ل.

(٤) لفظ ح: «أولها».

(٥) كذا في ل وهو الأسلوب، وعبارة ذ، ي، آ، ص، ح، (مؤثرات مستقلات).

(٦) سقطت الزيادة من ذ، آ...

(٧) قال الأصفهاني في الكافش (٢-٣٩). قوله: «يصير واجب الوجود بذاته» هو سهو من طبعيان القلم: فإن الممكن لا يصير واجب الوجود بذاته لوجود علة، لأن الإمكان الذاتي لا يزول لوجود علة الوجود أصلاً.

(٨) ساقط من ي.

(٩) في ذ، ي، ل، آ: «وهو».

(١٠) آخر الورقة (٣٥) من ص.

وإما أن يكون سقوط الفرض بوحدٍ منها - فذلك الواحد: إما أن يكون^(١) معيناً أو^(٢) غير معين.

وال الأول^(٣) باطل؛ لأنَّ الأثر المعين - يستدعي مؤثراً [معيناً^(٤)] موجوداً، وكلُّ موجود فهو - في نفسه: معين، ولا إبهام - أليته - في الوجود الخارجي، إنما الإبهام في الذهن فقط.

وإذا امتنع [وجود واحِد غير معين] - امتنع الإتيان به، وإذا امتنع^(٥) الإتيان به - امتنع^(٦) أن^(٧) يكون الإتيان به علة^(٨) لسقوط الفرض.

ولما^(٩) بطل هذا: ثبت أنَّ علة سقوط الفرض [هو^(١٠)] الإتيان بوحدٍ منها^(١١) معين - عند الله تعالى - وهو المطلوب.

وثانيةها: «كونه واجباً» - فإذا أتى المكلَّف بكلِّها - فإما أن يكون المحكوم عليه بالوجوب مجموعها، أو كل واحِد منها؛ وعلى التقديرتين: يلزم أن يكون الكلُّ واجباً على التعين لا على التخيير؛ وهو باطل.

أو واحداً^(١٢) غير معين - وهو باطل؛ لأنَّ غير المعين^(١٣) - يمتنع^(١٤) وجوده: فيمتنع إيجابه.

أو واحداً^(١٥) معيناً - في نفسه - غير معلوم لنا: وهو المطلوب.

(١) ما بين المعقوقتين ساقط من ح.

(٢) عبارة ن، ي، ل، ص، ح: «غير معين، أو معيناً».

(٣) لفظ آ: «والثاني»، وهو خطأ من الناشر.

(٤) سقطت الزيادة من ن، ي، آ، ص، ح.

(٥) ما بين المعقوقتين ساقط من ح.

(٦) لفظ آ: «يلزم» وهو تحريف.

(٧) آخر الورقة (١٣٢) من ن.

(٨) في ص: «غاية» وهو تصحيف.

(٩) لفظ ل: «فلما».

(١٠) في ي: «منهما».

(١١) هذه الزيادة من ض، ح.

(١٢) في جميع الأصول: «واحد»، من غير إعراب، والأولى ما أثبتناه باعتباره خبراً لـ «يكون» المقدرة.

(١٣) آخر الورقة (٥٩) من ي.

(١٤) لفظ ن: «ممتنع».

(١٥) في جميع الأصول: «أو واحد معين»، والصراب ما أثبتناه.

وثلاثها: أن يستحق عليه ثواب الواجب - فإذا^(١) أتي المكلَفُ بكلُّها: فإنما
أن يستحق ثواب الواجب على كُلُّ واحدٍ منها - أو [على^(٢)] مجموعها.
وعلى التقديرين: يلزم أن يكون^(٣) الكلُّ واجباً على التعين.
ولما أن لا يستحق^(٤) ثواب الواجب - منها - إلَّا على واحدٍ - فذلك الوارد:
إما أن يكون معيناً، أو غير معين.

والثاني محال؛ لأن استحقاق ثواب الواجب على فعله حكم ثابت^(٥)
[له^(٦)] معين، والحكم الثابت المعين يستدعي محلأً معيناً؛ ولأنَّ فعل شيء غير
معين محال: فعلمنا أن ذلك الواحد معين - في نفسه - غير معلوم للمكلَف.

وربما أوردوا^(٧) هذا الكلام على وجه آخر - وهو: أنه إذا أتي بالكلُّ -: فإنما
أن ينوي الوجوب في فعل كُلُّ واحدٍ، أو [في^(٨)] فعل واحدٍ دون الباقي^(٩).
وتمام التقرير كما^(١٠) تقدم.

وأما طرف الترك - فاثره: استحقاق العقاب - فالمكلَفُ^(١١) إذا أخل [بها]^(١٢)
- بأسرها - فإنما أن يستحق العقاب على ترك كُلُّ واحدٍ منها -: فيكون [فعل^(١٣)]
كُلُّ واحدٍ منها - واجباً على التعين؛ هذا خلف.
أو [على^(١٤)] ترك واحدٍ - منها - وهو: إما أن يكون معيناً، أو غير معين؛
والثاني^(١٥) محال.

أما أولاً - فلأنه إذا لم يتميَّز واحدٌ - منها - عن الآخر بصفة «الوجوب»: كان

(١) في ص: «فَلَمَّا إِذَا».

(٢) لم ترد الزيادة في ح.

(٣) في ي، ل، آ: «كون».

(٤) لفظ آ: «يحق».

(٥) آخر الورقة (٨٩) من ح.

(٦) لم ترد الزيادة في ن.

(٧) في آ، ي: «أورد».

(٨) لم ترد الزيادة في غير ص.

(٩) لفظ آ، ح: «الثاني».

(١٠) في غير ص: «ما».

(١١) لفظ ص: «والمكلَف».

(١٢) لم ترد الزيادة في ي.

(١٣) آخر الورقة (٨٩) من ح.

(١٤) لم ترد الزيادة في ن.

(١٥) في ي: «والثالث» وهو سهو من الناشر.

إسناد استحقاق العقاب إلى واحد [منها]^(١) دون الآخر: ترجيحاً لأحد [طرفه]^(٢)
الجائز^(٣) على الآخر [لأنه]^(٤) لمرجع، وهو محال.
وأما ثانياً - فلأنَّ استحقاق العقاب على الترك حكم معين، [فـ]^(٥) يستدعي
محلًا معيناً، لاستحالة قيام المعين بغير المعين.
وأما ثالثاً: فلأنَّ استحقاق العقاب [على الترك]^(٦) يستدعي [إمكانية]^(٧)
ال فعل، ولا إمكان لفعل [شيء]^(٨) غير معين.
ولما بطل هذا القسم - ثبت أنَّه معلم بترك واحد معين - عند الله - تعالى -
وهو المطلوب.

وأما الذين زعموا^(٩): أنَّ الواجب واحد غير معين^(١٠) فقد احتجوا عليه: بأنَّ
الإنسان إذا عقد على قفيز^(١١) - من صبرة - فالمعقود عليه قفيز [واحد]^(١٢) لا بعينه:
وأنما يتعين باختيار المشتريأخذ قفيز منها: فقد صار الواحد الذي ليس
بمعين^(١٣) - في نفسه - معيناً^(١٤) باختيار المكفل.
وكذا^(١٥) إذا طلق زوجة - من زوجاته - لا بعينها، أو أعتق عبداً - من
عيده - لا بعينه.
وكذا [القول]^(١٦) في عقد الإمامة لرجلين: دفعه [واحدة]^(١٧)، والخاطبين^(١٨)

(١) لم ترد الزيادة في ص.

(٢) كذا في ص، وفي ن، آ، ي، ل: «جاني» ولم ترد في ح.

(٣) في ح، ن، ل: «الجائزين».

(٤) سقطت الزيادة من ل.

(٥) سقطت الزيادة من ص.

(٦) لم ترد الزيادة من ح.

(٧) سقطت الزيادة من ح.

(٨) لفظ ل: «يزعونه».

(٩) في ن، آ: «قفيزين».

(١٠) لفظ ح: «معين».

(١١) آخر الورقة (٨٩) من آ.

(١٢) هذه الزيادة من ص.

(١٣) لفظ ح: «معيناً».

(١٤) آخر الورقة (٩٥) من ل.

(١٥) لفظ آ: «فكذلك».

(١٦) لم ترد الزيادة في آ.

(١٧) لفظ ح: «والخطيبين».

لأمْرَةٍ واحِدَةٍ؛ فَإِنَّ الْجَمْعَ فِيهِ حَرَامٌ.

والجوابُ عن الأوَّلِ: أَنَّهُ يَسْقُطُ الْفَرْضُ [عندَنَا^(١)] بِكُلِّ واحِدٍ مِنْهَا.

قوله: «يُلزِمُ أَنْ يَجْتَمِعَ عَلَى الْأَثْرِ^(٢) الْوَاحِدِ مُؤْثِرٌ مُسْتَقْلٌ»^(٣).

قلنا: هذه الأسبابُ - عندنا - معرفاتٌ، لا موجباتٌ، ولا يمْتَنِعُ^(٤) أَنْ يَجْتَمِعَ عَلَى الْمَدْلُولِ الْوَاحِدِ مُعْرِفَاتٌ كَثِيرَةٌ.

وعن الثانِي: [إِنْ^(٥)] أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ: «هِيَ وَاجِبَةٌ - كُلُّهَا» - أَنَّهُ يُلزِمُ فَعْلَهَا بَعْدَ أَنْ صَارَتْ مَفْعُولَةً: فَذَلِكَ^(٦) مَحَالٌ، [و^(٧)] غَيْرُ لَازِمٍ.

[و^(٨)] لَا يَبْقَى - بَعْدَ هَذَا - إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا - قَبْلَ دُخُولِهَا فِي الْوُجُودِ هُنْ كَانُوا بِحِيثُ يَجْبُ تَحْصِيلُهَا: إِمَّا عَلَى الْجَمْعِ، أَوْ عَلَى الْبَدْلِ؟

وَجَوَابُنَا أَنَّ نَقُولَ: أَمَّا الْجَمْعُ - فَلَا، وَأَمَّا الْبَدْلُ - فَتَعْمَلُ: بِمَعْنَى أَنَّهَا - بَعْدَ وُجُودِهَا - يَصْدِقُ عَلَيْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ - قَبْلَ وُجُودِهَا -: بِحِيثُ [يَجْبُ^(٩)] تَحْصِيلُ أَيِّ واحِدٍ مِنْهَا اخْتَارَ^(١٠) الْمَكْلُوفُ بَدْلًا عَنْ صَاحِبِهِ: وَذَلِكَ لَا يَقْدِحُ فِي قَوْلِنَا. وَأَيْضًا: فَهَذِهِ الشَّبَهُهُ وَالْتَّي^(١١) قَبْلَهَا لَازِمَةٌ لِلْمُخَالَفِ - إِذَا [قَالَ^(١٢)]: الْوَاجِبُ [هُوَ^(١٣)] مَا يَخْتَارُهُ الْمَكْلُوفُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا^(١٤) أَتَى بِالْكُلِّ - فَقَدْ اخْتَارَ كُلُّهَا: فَوُجُوبُ أَنْ يَسْقُطُ الْفَرْضُ بِكُلِّ واحِدٍ مِنْهَا؛ وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهَا - وَاجِبًا: وَحِينَئذٍ يُلْزِمُهُ مَا أُورِدَهُ عَلَيْنَا.

(١) لَمْ تَرِدِ الْزِيَادَةُ فِي آ.

(٢) فِي ل: «الْأَمْرُ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٣) فِي ح: «وَلَامْتَنَعَ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٤) لَمْ تَرِدِ الْزِيَادَةُ فِي ص.

(٥) فِي ص، ي، ح: «فَذَلِكَ».

(٦) هُنْ سَقَطَتِ الْزِيَادَةُ مِنْ آ، ل.

(٧) فِي ل: «الْخَيْارُ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَلِفَظُ ي: «أَرَادَ» وَهُوَ مِثْوَى مَا أَثَبَنَا.

(٨) فِي ح: «الْتَّيْ»، وَلِفَظُ آ: «وَالَّذِي».

(٩) سَقَطَتِ الْزِيَادَةُ مِنْ ن، آ.

(١٠) فِي ل: «الْخَيْارُ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَلِفَظُ ي: «أَرَادَ» وَهُوَ مِثْوَى مَا أَثَبَنَا.

(١١) فِي ح: «الْتَّيْ»، وَلِفَظُ آ: «وَالَّذِي».

(١٢) سَقَطَتِ الْزِيَادَةُ مِنْ ن، آ.

(١٣) لَمْ تَرِدِ الْزِيَادَةُ فِي ي.

وعن الثالث: قال بعضهم: [إنه^(١)] يستحق ثواب الواجب على فعل أكثرها ثواباً.

ويمكن أن يقال: إنَّه يستحق على فعل كلٍّ واحدٍ - منها - ثواب «الواجب المخير»، لا ثواب «الواجب المعين» - ومعنىَه: أَنَّ [ـ هـ^(٢)] يستحق على فعلِها^(٣) ثواب فعل أمور^(٤) كَانَ لَه ترُكَ كُلُّ واحدٍ - منها - بشرط الإنْتَيَانِ بالآخر، لا ثواب فعل أمور^(٥) كَانَ يجْبُ عَلَيْهِ الإِتْيَانُ بِكُلِّ واحدٍ - منها - على التعيين. وعلى هذا التقدير: يسقط السؤال.

وهو الجواب عن قوله: «كيف ينوي»؟ .

وعن الرابع: قال بعضهم: يستحق عقاب دونها^(٦) عقاباً.

ويمكن أن يقال: لَمْ لا يجوز أن يستحق العقاب على ترك مجموع أمور - كان المكلف مخيراً بين ترك أيٍّ واحدٍ منها [كان^(٧)] بشرط فعل الآخر.

وعن الخامس: أنه ليس العقد بآئِن يتناول قفيزاً من الصبرة أولى من أن يتناول [التفيز^(٨)] الآخر؛ لفقدان الاختصاص - فوجب أن يكون كُلُّ قفيز - منها^(٩). قد تناوله العقد؛ لكن - على سبيل البَدْل - على معنى أنَّ كُلُّ واحدٍ - منها^(١٠) لا اختصاص لذلِك العقد به على التعيين، وللمشتري أن يختار أيَّ قفيز شاء، وإذا اختاره: تعيين ملْكُه فِيهِ؛ [ف^(١١)] تعيين الملك في القفيز [المعين^(١٢)]: كسقوط^(١٣) الفرض في الكفارنة.

(١) لم ترد الزيادة في ح.

(٢) لم ترد الزيادة في ي.

(٣) في ل: « فعله».

(٤) لفظ ح: «أموز». وهو تصحيف.

(٥) في ح: «أمورة».

(٦) عبارة ح: «عَقَابًا دونها عقاباً» وهو تصحيف.

(٧) لم ترد الزيادة في ح.

(٨) لم ترد الزيادة في ص.

(٩) في ح: «منهما».

(١٠) كذا في ل، وفي ص، ح، ي زِيادَة: «فإنَّه» وفي ن، آ: «الاختصاص»، وهو

تصحيف.

(١٢) هذه الزيادة من ح.

(١١) لم ترد الناء في ح.

(١٣) عبارة ح: «كذلك يفرض».

وكذا إذا طلق زوجة من زوجاته لا بعينها، أو^(١) أعتق عبداً من عبيده لا بعينه^(٢) أن كلَّ واحدة^(٣) - منه -^(٤) طلق على البدل؛ وكلَّ واحد - منهم - يعتق^(٥) على البدل -: على معنى^(٦) أنه لا اختصاص للطلاق [أو العتق]^(٧) بوحدٍ^(٨) معين -: وأنَّ أيَّ امرأة اختار مفارقتها: تعينت الفرقَة عليها، وحلَّتْ [الله]^(٩) الأخرى؛ وأيَّ عبد اختار عتقه: تعينتْ^(١٠) فيه الحريةُ، وكان له استخدام الباقيَن. والله أعلم.

نوع :

الأمر بالأشياء قد يكون على الترتيب، وقد يكون على البدل .
وعلى التقديرتين: قد يكون الجمع محراً، ومباحاً، ومندوباً.
مثال المحرام في الترتيب -: أكل الميتة، وأكل المباح . وفي البدل -:
نزويج المرأة من كفثرين .
ومثال المباح في الترتيب -: الوضوء والتيمم . وفي البدل : ستُ العورة
 بشوب^(١١) بعد ثواب .
ومثال المندوب في الترتيب: الجمع بين خصال كفاراة^(١٢) الفطر^(١٣) .
وفي البدل : الجمع بين خصال كفاراة العنت^(١٤) . والله أعلم .

(١) في ل: «واعتن». .

(٢) لم ترد اللام في ن، ي، ل، آ، ح، ولفظ «كل» في ن: «تكرر».

(٤) في ل: «واحد». .

(٢) في ل: «معتن». .

(٦) آخر الورقة (٩٠) من ح .

(٧) كذا في ص، وفي ح: «والعقل» وسقطت من غيرها.

(٨) في ن: «بواحدة معينة». .

(٩) لم ترد الزيادة في ح، ل. .

(١٢) لفظ آ: «الكفارة». .

(١٤) في ل: «في اللقط» وهو تحريف. .

(١٥) تلخيصاً لهذه المسألة نقول: الأمر اللغطي إما أن يكون أمراً واحداً معيناً مثل «صل» =

= ويسمي «واجبًا معيناً» وإنما أن يكون أمراً بواحدٍ منهم من أشياء معينة، كما في كفارة المعين، فإن فيها الأمر بذلك تقديراً، حيث كان المعنى: كفر إما بالإطعام أو الكسوة أو الإعتاق ويسمي واجباً مخبراً.

وال الأول لا خلاف في أنه يرجب الفعل المعين كالصلة في المثال المذكور فيه وإنما الثاني - فقد اختلف أهل السنة والمعتزلة فيما يوجبه - فقال أهل السنة: إنه يوجب واحداً منها لا معينه، وهو التذر المشترك بينها، يحصله المكلف في أي معين منها، واستدلوا على ذلك بأنه هو المأمور به، وكل ما كان كذلك: فهو الواجب دون هذه الأشياء المعينة.

وقالت المعتزلة: لا يجوز أن يكون موجباً لواحد لا معينه؛ لأن إيجاب الفعل إنما يكون لما في تركه من المفسدة التي يدركها العقل، وهو لا يدركها إلا في المعين؛ لأن المبهم غير متميز عند العقل - فكيف يدرك ما في تركه من المفسدة -: فيجب أن يكون الأمر المذكور موجباً لمعين على خلاف ظاهر الآية للدليل المقدم.

وبيحاب: بأن هذا الدليل مبني على قاعدة التحسين والتقييع العقلتين وهي باطلة، ولنسلم بها، فلا نسلم أن كل مبهم غير متميز عند العقل فإن غير المتميز هو المبهم من جميع الوجه، أما إذا كان واحداً من أشياء معينة فهو معلوم - من حيث كونه لا يخرج عن هذه الأشياء - فيكون متميزاً وفي ذلك الكثابة لإدراكه وإدراك ما في تركه من المفسدة.

هذا، ثم إن المعتزلة - بعد أن ذهبوا هذا المذهب - اختلفوا فيما بينهم في بيان الواجب المعين الذي أوجبه الأمر بواحد من أشياء معينة على ثلاثة مذاهب: المذهب الأول: أن الواجب الكل - على معنى أن المكلف إذا فعل الجميع ثواب واجبات وإذا ترك الجميع عوقب على ترك واجبات، وإذا فعل البعض سقط عنه الباقى؛ واستدلوا على ذلك بأن الأمر في الآية، مثلاً، قد تعلق بكل منها بخصوصه على وجه الاكتفاء بواحد منها.

والجواب: أنا لا نقبل أن الأمر قد تعلق بكل منها بخصوصه على وجه الجميع ثواب واجبات سلمنا ذلك فلا يلزم منه وجوب الكل المرتب عليه أنه يثبت على وجه الاكتفاء بواحد منها، ويعاقب على الجميع، لأنكم قد قلتم إنه تعلق بها على وجه الاكتفاء بواحد منها.

المذهب الثاني: أن الواجب واحد معين عند الله - تعالى -. ثم إن فعله المكلف مصادقة فذاك، وإن فعل غيره منها سقط عنه الواجب المعين بفعل ذلك الغير؛ وقد استدلوا على الدعوى الأولى: بأن الأمر لا بد أن يعلم المأمور به؛ لأنه طالب ويستحبيل طلب المجهول، واستدلوا على الدعوى الثانية: بأن الأمر في الظاهر بغير معين -: فيجب حمله على أن غير الواجب - من هذه الأشياء - يكون بدلاً عنه: جمعاً بينه وبين دليل الدعوى الأولى.

والجواب عن دليل الدعوى الأولى : أنه لا يلزم من وجوب علم الأمر بالمأمور به أن يكون معيناً عنده - بل يكفي أن يكون متميزاً - عنه - عن غيره ، وذلك حاصل على قول أهل السنة ، لتميز أحد المعينات المبهم عن غيره من حيث تعينها . وقد تقدم مثل هذا الرد . وإذا بطل هذا الدليل فليس هناك داع لتأويل الآية بما ذكره .

المذهب الثالث : أن الواجب ما فعله المكلف دون غيره . وإن اختلف باختلاف اختيار المكلفين . واستدلوا على ذلك : بأن ما فعله المكلف يخرج به عن عهدة الواجب بالاتفاق ، وكل ما كان كذلك - فهو الواجب عليه دون غيره .

والجواب : أن خروجه به عن عهدة الواجب إنما هو لكونه أحدها لا لخصوصه ، للقطع باستواء المكلفين في الواجب عليهم .

التفریع على مذهب أهل السنة - فيما إذا فعل الجميع أو ترك الجميع : إذا فعل المكلف جميع خصال الواجب المخier أو ترك الجميع فعلى أي خصلة يكون ثواب الواجب أو العقاب إذا ذهبنا بمذهب أهل السنة . في ذلك ثلاثة مذاهب .

الأول : إنها إن تساوت ثواب الواجب والعقاب يكون على واحد منها بعينه . سواء فعلت مع أو مرتباً . وإن تفاوتت ثواب الواجب على أعلىها . والعتاب على أدناها سواء فعلت مع أو مرتباً . أما الثواب فلأنه لو اقتصر على الأعلى لأثيب عليه ثواب الواجب . فضم غيره إليه معاً أو مرتباً لا ينفعه .

الثاني : إنه إن فعل الجميع مرتباً : أثيب ثواب الواجب على أولها سواء تساوت أو تفاوت . لتؤدي الواجب به قبل غيره . وفيما عدا ذلك مثل الأول .

وقال أصحاب هذين المذهبين : إنه يثاب ثواب المتندوب على كل خصلة من الخصال الأخرى التي لم يثبت عليها ثواب الواجب إذا فعلها .

المذهب الثالث - وهو التحقيق - : أنه يثاب أو يعاقب على أحدها من حيث إنه أحدها ، لا من حيث خصوصه ، سواء تساوت أو تفاوت سواء بالنسبة للثواب فأعلمه معاً أو مرتباً . لأن الواجب هو أحدها ، لا من حيث خصوصه كما علمت في تحرير مذهب أهل السنة . وعلى ذلك يقال أيضاً : إنه يثاب ثواب المتندوب على كل زائد على ما يتأدي به الواجب من حيث إن هذا الزائد أحدها لا من حيث خصوصه .

المحرم المخier :

ذهب الجمهور إلى أن النهي اللغطي عن واحد مبهم من أشياء معينة قد وردت به اللغة .

كما وردت بالأمر اللفظي بوحدة منهم من أشياء معينة. وقد استدلوا على ذلك بقوله تعالى:
وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ أَثِمًا أَوْ كَفُورًا الآية (٢٤) من سورة الإنسان، فإن ظاهره النهي عن إطاعة واحد - منها - مع تجويز إطاعة الآخر.

وقيل من طرف المعتزلة - إن هذا النهي لم ترد به اللغة كما وردت بالأمر؛ وقالوا: إن الآية المذكورة تدل على النهي عن طاعتها بالإجماع، وأجاب الجمهور بأن الإجماع لمسته قد صرف الآية عن ظاهرها. وهذا لا ينافي أن الآية قد دلت - بوضعها - على النهي عن واحد منهم من أشياء معينة وهو المطلوب، ثم إن أهل السنة والمعتزلة - قد اختلفوا فيما يفيده هذا النهي على فرض وروده في الكتاب أو السنة. كان يقول: لا تتناول السمك أو اللبن أو البيض كاختلافهم في مسألة الواجب المخير.

فذهب أهل السنة: إلى أنه يحرم واحداً - منها - لا بعينه، وهو القدر المشتركة بينها في ضمن أي معين منها. فعلى المكلف تركه في أي معين منها. ولو فعله في غيره. واستدلوا على ذلك بأن القدر المشترك هو المنهي عنه: وكل ما كان كذلك فهو المحرم دون غيره. وذهب المعتزلة: إلى أنه إنما يحرم معيناً؛ لأن تحريم الشيء إنما يكون لما في فعله من المفسدة التي يدركها العقل. وهو إنما يدركها في المعين. وقد علمت دفع مثل هذا الدليل في مسألة الواجب المخير.

ثم إنهم اختلفوا في المحرّم المعين على ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه جميع الخصال؛ فيعاقب بفعلها عقاب فعل محمرات ويثاب بتركها - امثلاً - ثواب ترك محمرات. ويسقط تركها الواجب بترك واحد منها.
المذهب الثاني: أنه واحد معين عند الله تعالى - ويسقط تركه الواجب بتركه أو ترك غيره منها.

المذهب الثالث: أنه ما يترك المكلف وإن اختلف باختلاف المكلفين. وأدلة هذه المذاهب والرد عليها كما تقدم في الواجب المخير.

الثواب والعقاب على مذهب أهل السنة إذا ترك أو فعل الجميع:
فيه ثلاثة مذاهب كما في الواجب المخير.

الأول: أن الخصال إذا كانت متساوية وترك كلها امثلاً. أو فعلت كلها. فالثواب على ترك واحد منها والعقاب على فعل واحد منها. وإذا كانت متساوية فالثواب على ترك أشدتها والعقاب على فعل أخفتها. سواء فعلت معاً أو مرتباً.

المسألة الثانية:

ال فعل - بالنسبة إلى الوقت - يكون على أحد وجوه ثلاثة :

[الأول^(١)] : أن يكون الفعل فاضلاً عن الوقت، والتکلیف بذلك لا يجوز إلا إذا جرّزنا تکلیف ما لا يطاق. أو يكون المقصود إيجاب القضاء، كما إذا ظهرت الحائض، أو بلغ الغلام ويفي من [وقت^(٢)] الصلاة مقدار^(٣) ركعة، أو أقل.

والثاني : [أن^(٤)] لا يكون أزيد^(٥) ولا أنفق، نحو الأمر بإمساك كلّ اليوم، وهذا لا إشكال فيه.

والثالث: أن يكون الوقت فاضلاً عن الفعل ، وهذا هو: الواجب الموسوع؛ وانختلف الناس فيه :

= الثاني : أنه إذا فعلت مرتبة فالعقاب على فعل آخرها لارتكاب الحرام. ويافق الأول على ما عدا ذلك.

وعلى كل من المذهبين بثاب ثواب المندوب على ترك كل من غير ما ذكر تركه لثواب الواجب.

المذهب الثالث - وهو التحقيق -: أن ثواب الواجب على ترك أحدهما من حيث إنه أحدهما، والعقاب على فعل أحدهما من حيث أنه أحدهما. وبثاب ثواب المندوب على ترك كل من غير ما يتأدى بتركه الواجب - منها - من حيث أنه أحدهما.

ورابع: المعتمد (١/٩٩-٨٥)، والمستصنfi (١/٦٧-٦٨)، وجمع الجامع بشرح الجلال (١/١٧٥-١٨٢)، والأحكام (١/٥١-٥٤)، ط محمد علي صبيح، وشرح الإسنوي والسبكي على المنهاج (١/٥٣-٦٠)، وقد جعلها البيضاوي في مباحث الحكم، لا في الأوامر كما فعل الإمام المصنف وأتباعه. وانظر: شرح مختصر ابن الحاجب (١/٢٢٥-٢٤١)، وانظر: (٢/٢) منه أيضاً.

(١) في ص، ح: «أحدها».

(٢) سقطت الزيادة من ن، ص، ل، وفي ح، آ: «الوقت».

(٣) لنظر ل: «قدر».

(٤) سقطت الزيادة من ل.

(٥) آخر الورقة (٩٠) من آ، والورقة التي بعدها مفقودة.

فمنهم من أنكره، وزعم: أنَّ الوقت لا يمكنُ أن يزيد على^(١) الفعل،
ومنهم من سلم جواهُه.
أما^(٢) الأوَّلُونَ - فقد اختلفوا فيه على ثلاثة أوجه:
أحدها: قولُ من قالَ - من أصحابنا: [إِنَّ^(٣) «الوجوب» مختصٌ بِأَوَّلِ
الوقتِ، وأنَّه لو أتى به في آخر^(٤) الوقتِ: كانَ قضاءً].
وثانيها: قولُ من قالَ - من أصحاب أبي حنيفة رحمهُ اللهُ: [إِنَّ^(٥) الوجوب
مختصٌ^(٦) - بآخر الوقتِ، وأنَّه لو أتى به - في أول الوقتِ: كان جاريًّا مجرَّدًا
لو أتى بالزكاة قبلَ وقتها].
وثالثها: ما يُحكى عن الكرخي: أنَّ الصلاة المتأتية بها - في أول الوقت
موقوفة -: فإنْ أدركَ المصلِّي آخرَ الوقتِ - وليسَ هو على صفةِ المكلَّفينَ: كَذَّ
ما فعلَهُ «نَفَّلَا».
وإنْ أدركَهُ على صفةِ المكلَّفينَ: كانَ ما فعلَهُ «واجبًا»^(٧).

وأَنَّما المعترفونَ بالواجب [الموضع]^(٨) - وهم: جمهُورُ أصحاب^(٩) وأبُو
عليٍّ، وأبُو^(١٠) هاشم، وأبُو الحسين [البصري]^(١١) - فقد اختلفوا فيه على وجهين:

(٢) في صن: «واما».

(١) آخر الورقة (٩٦) من ل.

(٤) آخر الورقة (٦١) من ي.

(٣) لم تردَ الزِيادة في غير ص.

(٥) هذه الزِيادة من ص.

(٦) لفظ ل: «يَخْصُّ».

(٧) قولُ الكرخي هذا نقله صاحب المعتمد، وحكي عنه قولًا آخر اعتبره الأشبه وهو:
«إِنْ أدركَ المصلِّي آخرَ الوقتِ وهو على صفةِ المكلَّفينَ، كانَ ما فعلَهُ مستطِلًا للفرض» فراجع
المعتمد (١/١٣٥).

(٨) سقطت الزِيادة من ح.

(٩) عبرة ص: «والجمهُورُ من أصحاب وأبِي».

(١٠) لفظ ص: «وأبِي».

(١١) لم تردَ الزِيادة في ص.

[منهم^(١)] من قال : « الوجوب^(٢) متعلق بكل وقت ، إلا أنه [إنما^(٣)] يجوز ترك الصلاة في أول الوقت - إلى بدل - هو^(٤) : العزم عليها^(٥) ، وهو قول أكثر المتكلمين .

وقال قوم : لا حاجة إلى هذا البدل - وهو قول أبي الحسين البصري^(٦) ؛ وهو المختار [لنا^(٧)].

[و^(٨)] الدليل على تعلق « الوجوب »^(٩) بكل وقت : أن « الوجوب » مستفاد من الأمر ، والأمر تناول^(١٠) الوقت ، ولم يتعرض - أبداً - لجزء من أجزاء الوقت ؛ لأنَّه لو دلَّ الأمر على تخصيصه بعض أجزاء [ذلك^(١١)] الوقت - : لكان ذلك غير هذه المسألة التي نحن نتكلم فيها .

وإذا لم يكن - في الأمر - دلالة على تخصيص ذلك الفعل بجزء من أجزاء ذلك الوقت ، وكان [كل^(١٢)] جزء - من أجزاء الوقت - قابلاً له - : وجَبَ أن يكون حكم ذلك الأمر - هو إيجاب إيقاع ذلك الفعل - في أيِّ جزء من أجزاء ذلك الوقت أراده المكلَّف^(١٣) ، وذلك هو المطلوب .

فإنْ قيل : لا نسلُّمُ إمكان تحقق الوجوب في أول الوقت ؛ والتمسُّك بلفظ الأمر إنما يكون^(١٤) إذا لم يثبت بالدليل [العقلي^(١٥)] امتناعه .
وها هنا^(١٦) - قد ثبت ذلك ؛ لأنَّ كونه واجباً - في ذلك الوقت - معناه : أنَّ

(١) سقطت الزيادة من ح .

(٢) لفظ غير ص : « الواجب » وما أثبتناه أولى .

(٣) لم ترد الزيادة في ل .

(٤) في ل : « وهو » .

(٥) في ح : « علينا » ، وهو تصحيف .

(٦) راجع : المعتمد (١٤١/١) .

(٧) هذه الزيادة من ح ، ح .

(٨) لم ترد الواو في ص ، ح .

(٩) في ل : « الواجب » .

(١٠) لفظ ح : « يتناول » .

(١١) هذه الزيادة من ي .

(١٢) وردت في ص ، ل فقط .

(١٣) في ح : « المتكلَّم » وهو تصحيف .

(١٤) في ن ، ي ، آ ، ح : « يكن ،

(١٥) سقطت هذه الزيادة من ن ، ي .

(١٦) عبارة ص : « ها هنا وقد » .

المكلف ممنوع من أن لا يُوقعه^(١) فيه، والمكلف غير ممنوع من أن لا يُوقع الصلاة - في أول الوقت؛ وإذا كان كذلك: استحال كون الصلاة واجبة - في أول الوقت؛ وإذا تذرّ حمل الأمر^(٢) على الوجوب - وجب حمله على التدب فلأن قلت: الفرق بينه^(٣) وبين المندوب^(٤) - من وجهين:
 الأول: أن هذه الصلاة لا يجوز تركها - مطلقاً - والمندوب يجوز^(٥) تركه - مطلقاً.

والثاني^(٦): أن هذه الصلاة إنما يجوز تركها - في أول الوقت - إلى بدل - وهو «العزم» على فعلها بعد ذلك؛ وأما المندوب فإنه يجوز تركه - مطلقاً.

قلت: الجواب عن الأول: أني لا أدعى: أن الصلاة ليست واجبة - مطلقاً؛ بل أدعى أنها ليست واجبة - في أول الوقت -: [بدل] أنه يجوز تركها في أول الوقت^(٧).

فاما^(٨) المنع من تركها - في آخر الوقت - فذلك^(٩) يدل على وجوبها - في آخر الوقت: ولا يلزم من كون الشيء واجباً في وقت - كونه واجباً في وقت آخر - وعن الثاني: [أن]^(١٠) العزم على الصلاة لا يجوز أن يكون بدلاً عن الصلاة؛ ويدل عليه أمور:

أحدُها: أن العزم على الصلاة إما أن يكون^(١١) مساوياً [للصلاحة]^(١٢) - في جميع الأمور المطلوبة، أو لا يكون.
 فإن كان الأول -: وجب [أن يكون]^(١٣) الإتيان «بالعزم» سبباً لسقوط^(١٤)

(١) في ح: «يوافقه» وهو تصحيف (٢) لفظ ن، ي: «حمله».

(٣) كذا في ل، وفي ي: «بيتهما» وفيما عداهما: «بيتها».

(٤) لفظ ن، ل: «التدب». (٥) في ل: «لا يجوز» وهو تحريف من الناشخ.

(٦) آخر الورقة (١٣٥) من ن. (٧) ما بين المعرفتين ساقط من ح.

(٨) لفظ ح: «واما». (٩) في ص، ح: «فذاك».

(١٠) لم ترد الزيادة في ن. (١١) آخر الورقة (٩١) من ح.

(١٢) سقطت الزيادة من ن. (١٣) ساقط من ن، ص.

(١٤) لفظ ن: «لسقوطه».

التكليف بالصلوة؛ لأنَّ الأمرَ ما وقعَ في ذلك الوقتِ إلَّا بالصلوةٍ مرةً واحدةً؛ وهذا «العزمُ» مساوٍ للصلوةٍ مرةً واحدةً - في جميع الجهات المطلوبة -؛ فـ[فِيلْزُمٌ^(١)] سقوطُ الأمرِ^(٢) بالصلوةِ.

وإنْ كانَ الثاني : - امتنعَ جعلُه^(٣) بدلاً عن الصلوةِ؛ لأنَّ بدلَ الشيءِ - يجبُ أنْ يكونَ قائماً مقامَه في الأمورِ المطلوبة^(٤).

وثانيها: أنَّ الموجونَ - [لِيْس إلَّا] الأمرُ بالصلوةِ - في هذا الوقتِ، والأمرُ بالصلوةِ - في هذا الوقتِ - لا دلالةَ فيه على إيجابِ «العزمِ» - فإذاً: لا دليلَ - البُشَّرَةَ - على وجوبِ «العزمِ». وما لا دليلٌ عليه لا يجوزُ التكليفُ به؛ وإنَّا [لَ]^(٥) صارَ ذلكَ تكليفٌ مَا لا يطاقُ .

وثالثها: لو كانَ «العزمُ» بدلاً عن الصلوةِ^(٦) - فإذاً أنتَ المكلَّفُ «بالعزمِ» - في هذا الوقتِ - ثم جاءَ الوقتُ^(٧) الثاني - فـ[إِنَّمَا]^(٨) أنْ يجبَ فعلُ «العزمِ» مرَّةً أخرى، أو لا يجبَ، لا جائزَ أنْ يجبَ؛ لأنَّ بدلَ العبادةِ إنَّما يجبُ على حدِّ وجوبيتها، ليكونَ فعلُه جاريًّا مجرَّى فعلِها.

ومعلومُ أنَّ الأمرَ [إِنَّمَا]^(٩) [يقتضي]^(١٠) وجوبَ فعلِ العبادةِ - في [أحدٌ]^(١١) أجزاءُ هذا الوقتِ مرَّةً واحدةً، ولم يقتضِ وجوبَ فعلِها مرَّةً أخرى - في الوقتِ الثاني -: فـ[فُوجِيْتَ]^(١٢) أنَّ يكونَ وجوبُ بدلِها على هذا الوجهِ.

فـ[ثُبِّتَ]^(١٣): أنه لا يجبُ فعلُ «العزمِ» - في^(١٤) الوقتِ الثاني - [فـ[إِذَنْ]] الوقتُ

(١) في ح، ل، ي: «فِيلْزُم».

(٢) عبارةٌ ح، ن: «الأمرُ بالأمر بالصلوة».

(٣) في ح، ن: «فعله».

(٤) عبارةٌ ل، ن: «الأمرُ المطلوب منه».

(٥) في ح: «الوجوب».

(٦) لم ترد اللام في ن.

(٧) في غير ص: «من العبادة».

(٨) آخر الورقة (٩٧) من ل.

(٩) لم ترد الزيادة في ن، ي، ل.

(١٠) في ن: «يقتضي».

(١١) آخر الورقة (٩١) المفقودة من آ.

(١٢) في آ، ن: «آخر»، وهو تحريف، ولم ترد في ص.

(١٣) في ل: «لا يجوز» وهو تحريف.

(١٤) في آ، ل زِيادَة: «أول».

الثاني^(١)] لا يجب فيه فعل الصلاة، ولا فعل بدلها - وهو^(٢) هذا «العزم».
 فثبت - أن جواز ترك الصلاة^(٣) - في هذا الوقت^(٤) - لا يتوقف على فعل
 البديل؛ وعند هذا: يجب القطع بأنها ليست واجبة، بل مندوية.
والجواب: قوله: «الفعل يجوز تركه» - في أول الوقت - فلا يكون
 واجباً - في أول الوقت».

قلنا: للناس^(٥) هنا طريقان:

[الطريق^(٦) الأول - وهو الأصح^(٧) - : أن حقيقة «الواجب الموسَّع»
 [ترجم^(٨)] - عند البحث - إلى «الواجب المخير»؛ فإن الأمر كأنه قال: «افعل
 هذه العبادة: إما في أول الوقت، أو في وسطه، أو في آخره، وإذا^(٩) لم يبق
 من الوقت إلا [قدر^(١٠)] ما لا يفضل عنه - فافعله لا محالة، ولا تتركه أبداً».
 فقولنا:

«يجب عليه إيقاع هذا الفعل إما - في هذا الوقت - أو [في^(١١)] ذلك^(١٢)
 يجري مجرى قولنا [في^(١٣)] «الواجب المخير»: إن الواجب - علينا - إما هذا،
 أو ذاك - فكما أنها نصفها بالوجوب - على معنى أنه لا يجوز الإخلال بجمعها،
 ولا^(١٤) يجب الإتيان بجميعها، والأمر في اختيار أي واحد^(١٥) - منها^(١٦) - مفروض
 إلى [رأي^(١٧)] المكلف - فكذاها هنا - لا يجوز للمكلف أن لا يُفعِّل الصلاة في
 شيء من أجزاء هذا الوقت، ولا يجب عليه أن يُوْقَعها في كل^(١٨) أجزاء هذا

(١) ساقط من ن.

(٢) في ح: «وهذا هو».

(٣) لفظ ص: «الترك».

(٤) زاد في ص: «وهذا الوقت».

(٥) في ل: «ها هنا للناس».

(٦) هذه الزيادة من ح.

(٧) لفظ آ، ح: «يرجع»، وسقطت من ن.

(٨) لفظل: «فماء».

(٩) لم ترد الزيادة في ص، ح.

(١٠) في ص، ح: «ذلك».

(١١) لفظل: «فلا».

(١٢) آخر الورقة (١٣٦) من ن.

(١٣) في آ: «آخر».

(١٤) لم ترد الزيادة في ن.

الوقت، وتعين ذلك الجزء [مفوض^(١)] إلى رأي المكلف^(٢).

هذا إذا كان في الوقت فسحة.

فأمّا^(٣) إذا خال [الوقت^(٤)] - فإنه: يتضيق التكليف، ويتعين^(٥).

هذا^(٦) هو الذي تقول به.

وعلى هذا التقدير: لا حاجة - إلى إثبات بدل - هو^(٧) «العزم».

الطريق الثاني - وهو اختيار أكثر الأصحاب، وأكثر المعتلة^(٨): أنَّ الفرق - بين هذا الواجب وبين المندوب -: أنَّ هذا الواجب لا يجوز تركه إلا بدل، والمندوب يجوز تركه من غير بدل.

قوله [أولاً^(٩)]: «العزم إما أنْ يكون قائماً مقام الأصل - في [جميع^(١٠)] الجهات المطلوبة، أو لا يكون».

قلنا: لم لا يجوز أن يكون قائماً مقام الأصل [لـ^(١١)] في جميع الأوقات، بل في هذا الوقت المعين - فإذا^(١٢) أتي بالبدل في هذا الوقت [المعين^(١٣)] - سقط عنه الأمر بالأصل - في هذا الوقت، ولكن لم يسقط عنه^(١٤) الأمر بالأصل في كل الأوقات؟!.

واعلم: أنَّ هذا الجواب ضعيف؛ لأنَّ الأمر لا يفيد التكرار، بل لا يقتضي الفعل إلا مرة واحدة، فإذا صار البدل قائماً مقام الأصل [لـ^(١٥)] في هذا الوقت فقد

(١) لم ترد الزيادة في لـ.

(٢) لفظ لـ: «المكلفين».

(٣) لفظي: «واما».

(٤) لم ترد الزيادة في نـ.

(٥) لفظ نـ: «فتعين»، وفي آـ: «فتعين».

(٦) في لـ: «وهذا».

(٧) في آـ: «هذا».

(٨) في صـ: « فهو»، وفي نـ، يـ، لـ، آـ، حـ: « وهو»، وحذف الواو أو الفاء يحسن إن

لم يتعين.

(٩) لم ترد الزيادة في صـ.

(١٠) سقطت الزيادة من حـ.

(١١) في غير حـ: «إذا».

(١٢) لم ترد في حـ، نـ، يـ، آـ.

(١٣) ما بين المعقوقتين ساقط من نـ. قوله: «إذا» في حـ: «إذا».

صار قائماً مقامة في المرة الواحدة، فإذا^(١) لم يكن مقتضى الأمر^(٢) إلا [مرة]^(٣) واحدة - وقد قام هذا البدل مقام المرة الواحدة^(٤)] - فقد تأدى^(٥) [تمام^(٦)] مقصود هذا الأمر بهذا البدل - فوجب سقوط التكليف^(٧) [به]^(٨) بالكلية.
أما قوله^(٩) ثانياً: «لا دليل على إثبات^(١٠) العزم».

قلنا: لا نسلم؛ لأنَّ النصَّ لما دلَّ على «الواجب الموسَع»، دلَّ العقلُ على أنه لا يمكنُ إثبات^(١١) «الواجب الموسَع» إلا إذا أثبتنا له بدلًا، دلَّ^(١٢) الإجماع^[على]^(١٣) أنَّ ذلك البدل - هو: العزم؛ لأنَّ القائل قائلان: قائل أثبتَ البدل، وسائلَ ما أثبتَه، وكلَّ من أثبتَه - قال: إنَّ العزم؛ فلو أثبتنا البدل شيئاً^(١٤) آخر -: [لـ]^(١٥) كان ذلك خرقاً للإجماع؛ وهو باطل.

فثبتت: أنَّ الدليل^(١٦) دلَّ على وجوب «العزم»^(١٧)، لكنَّ بهذا التدريج ثمَّ هذا لا يكونُ مخالفًا للنص^(١٨)؛ لأنَّ النصَّ كما لا يثبتُه، لا ينفيه، وإثبات ما لا يتعرَّضُ له^(١٩) النصُّ بالنفي ولا بالإثبات^(٢٠)، لا يكونُ مخالفة^(٢١) للظاهر.

واعلم^(٢٢): أنَّ [هذا]^(٢٣) [الجواب] ضعيفٌ: فإنَّا نسلمُ أنَّ العقلَ دلَّ على أنه

(٢) لفظ آ: «الأصل».

(١) في غير ص: «إذا».

(٣) في غير ل: «المرة الواحدة».

(٤) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٥) آخر الورقة (٦٢) من ي.

(٦) هذه الزيادة من ص.

(٧) آخر الورقة (٣٦) من ص.

(٨) هذه الزيادة من ل.

(٩) لفظ ص: «قولنا»..

(١٠) في ل زِيادة: «هذا».

(١١) لفظ ح: «اتيان».

(١٢) في ص زِيادة: «ذلك».

(١٢) سقطت الزيادة من ل.

(١٤) في ل: «وشيئاً».

(١٣) هذه الزيادة من ح.

(١٦) في ن: «البدل» وهو تصحيف.

(١٥) آخر الورقة (٩٢) من ح.

(١٧) آخر الورقة (٩٢) من ح.

(١٨) في ح: «مخالف النص» وفي ن، ل، آ، ي: «مخالف للنص».

(١٩) في ل: «به».

(٢٠) في ح، ص: «والإثبات».

(٢١) عبارة آ: «على مخالفة الظاهر».

(٢٢) آخر الورقة (٩٨) من ل

لا يمكن إثبات «الواجب الموسّع»، إلا إذا ثبّتت له بدلاً، وذلك؛ [لـ^(١)] أنه لا معنى «للواجب الموسّع»، إلا أن يقول السيد لعبدِه: لا يجوز لك^(٢) إخلاء [الجزء]^(٣) هذا الوقت عن هذا الفعل، ولا يجب عليك إيقاعُه في جميع هذه الأجزاء، ولكنَّ تختار أيها شئت بدلاً عن الآخر.

وعلمُونَ أنه لو قال^(٤) ذلك: لما احتجَ - معه - إلى إثبات بدل آخر، وأمّا قوله - ثالثاً -: «إما^(٥)» أن يجب فعل العزم - في الوقت الثاني، أو لا يجب!!.

قلنا: لم لا يجوز أن يجب؟ [و^(٦)] ذلك، لأنَّ «العزم» بدل عن [الفعل^(٧) في] الوقت الأول - فيفتقرُ إلى عزم ثانٍ بدلاً عن الفعل في^(٨) الوقت الثاني. وأعلم: أنَّ هذا [الجواب^(٩)] ضعيفٌ؛ لأنَّا بيَّنا^(١٠): أنَّ الأمر لا يقتضي الفعل إلَّا مرهَّ واحدةً؛ وإذا كان كذلك -: وجب أن يكون الإتيان «بالعزم» الواحد كافياً.

فظهر بما ذكرناه^(١١): أنَّ القول «بالواجب الموسّع» حُقْقٌ، وأنَّه لا حاجة في إثباته إلى إثبات بدلٍ - هو «العزم» والله أعلم.

فرع:

في حكم الواجب^(١٢) الموسّع^(١٣) في جميع العمر، [وذلك]^(١٤):

- (١) هذه الزيادة من صن.
- (٢) زيد في ح لفظ: «أصلًا».
- (٣) سقطت من آ، وصحفت في ح إلى: «آخر».
- (٤) لفظ غير ص، ح: «قبل».
- (٥) في ن: «فاما».
- (٦) لم ترد الواو في ن، ي، ل، آ.
- (٧) سقطت الزيادة من ح.
- (٨) في آ زيادة: «ذلك».
- (٩) هذه الزيادة من ح.
- (١٠) في آ: «سلمنا».
- (١١) في ح، آ، ن: «ذكرنا».
- (١٢) آخر الورقة (٩٢) من آ.
- (١٣) آخر الورقة (١٣٧) من ن.
- (١٤) لم ترد الزيادة في ي.

كالمذورات، وقضاء العبادات الفائتة، وتأخير الحج من^(١) سنة إلى سنة.
فتقول:

إن جوزنا له التأخير - أبداً - وحكمنا بأنه لا يعصي^(٢) إذا مات - لم يتحقق
معنى «الوجوب» أصلاً.

وإن قلنا: إنه يتضيق التكليف عليه - عند الانتهاء إلى زمان معين، من غير
أن يوجد على تعين ذلك الزمان دليل - فهو^(٣): تكليف ملا يطاق؛ فإنه إذا قيل
له: إن كان في علم الله - تعالى - أنك تموت - قبل الفعل - فافت - في الحال
عاصٍ بالتأخير.

وإن كان في علمه^(٤): أنك لا تموت - قبل الفعل - : فلك التأخير؛ فهو
يقول: وما يدرني ماذا^(٥) في علم الله - تعالى - ؟ وما فتاكم في حق الجاهل ؟ .
فلا بد^(٦) من الجزم بالتحليل أو التحرير^(٧) - : فلم يبق إلا أن نقول: يجوز له
التأخير بشرط أن يغلب على ظنه أنه يبقى - بعد ذلك - سواء بقي ، أو لم يبق.

فاما إذا غلب على ظنه: أنه لا يبقى - بعد ذلك - : عصى بالتأخير سواء
مات^(٨) ، أو لم يمت ؟ لأنه مأخوذ^(٩) بموجب ظنه .
ولهذا قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : لا يجوز تأخير الحج^(١٠) ، لأن البقاء
إلى سنة لا يغلب على الظن^(١١) !

(١) لفظ ح: «عن».

(٢) في ل: «يتضي» وهو تحريف.

(٣) لفظ ل: «وهو»، وفي آ: «فهذا».

(٤) في ن، ي: «عمله» وهو تصحيف، ولفظ آ، ح: «علم الله».

(٥) في ن: «مادام».

(٦) في ن: «أولاً يد» .. وفي ح: «ولا بد».

(٧) لفظ ح: «أو بالتحرير».

(٨) في ل زيادة: «بالتأخير».

(٩) في ي: «مؤخذ».

(١٠) في ح زيادة: «والزكاة».

(١١) لفظ ي: «ظنه». وراجع الهدابة (٩٦/١)، وحاشية الشلي على تبيين الدقائق
(٢٥١/١)، والشرح الكبير (١٧٤/٣)، والأشراف (٢١٧/١). وقد وافقه أصحابه في
الزكوة، وخالقه محمد في الحج.

واما تأخير الصوم ، والزكاة إلى [شهر^(١) أو] شهرين - : فجائز؛ لأنه لا يغلب على الظن الموت إلى هذه المدة.

والشافعي - رضي الله عنه - : يرى البقاء إلى السنة الثانية غالباً على الظن - في حق الشاب الصحيح ، دون الشيخ ، والمريض^(٢) . والمعزز^(٣) إذا غلب على ظنه السلام - فهلك : ضمِنَ ، لا [لـ^(٤)] أنه أثم ، لكن [لأنه^(٥)] أخطأ في ظنه ، والمحظى ضامن ، غير آثم^(٦) . والله أعلم.

(١) سقطت الزيادة من ح ، وفي ص : «شهرو» .

(٢) الحج عند الشافعي واجب على التراخي وبه قال محمد بن الحسن - من أصحاب أبي حنيفة - . انظر المجموع (١٠٣/٧) والهدابة (٩٦/١) ، أما الزكاة فهي - عند الشافعي - واجبة على الفور كذا ذكره التبوبي . قال : الزكاة عندنا يجب إخراجها على الفور ، فإن وجبت وتمكنت من إخراجها ، لم يجز تأخيرها . وإن لم يتمكن فله التأخير إلى التمكّن ، فإن آخر - بعد التمكّن - عصى وصار ضامناً ، فلو تلف المال كله بعد ذلك لزمته الزكاة سواء تلف بعد مطالبة الساعي أو القراء أم قبل ذلك وهذا لا خلاف فيه وإن تلف المال بعد الحول وقبل التمكّن فلا إثم ولا ضمان عليه بلا خلاف . المجموع : (٢٣١/٧) وراجع (٣٧٥-٣٧٤) منه .

(٣) في ح : «والمعدور» .

(٤) سقطت اللام من ص .

(٥) سقطت الزيادة من ل .

(٦) قد تبين مما ذكره الإمام المصنف أن : الواجب المؤقت يتقسم باعتبار وقته إلى قسمين : مضيق - وهو الذي لا يتسع وقته لغيره كالصوم ؛ وواسع - وهو الذي يتسع وقته له ولغيره كالصلوات الخمس : فالمضيق لا خلاف أن وقته وقت أدائه . والواسع قد اختلف في وقت أدائه .

فذهب الأكثر من الفقهاء والمتكلمين إلى أنه جميع الوقت جوازاً ففي أي جزء منه أوقع فقد أوقع في وقت أدائه وذلك لقول جبريل : «الوقت ما بين هذين الوقتين» ووقت النحواء من أول الوقت إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الواجب وخرج بذلك وقت الضرورة . وهو أن يبقى من الوقت ما يسع نكارة وقد أسلم الكافر أو بلغ الصبي أو عقل الجنون أو طهرت الحائض ، فإن الباقى من الوقت وقت أداء بالنسبة لهؤلاء بالاتفاق .

= ثم إن أصحاب هذا المذهب قد اختلفوا في وجوب العزم من يريد التأخير عن أول الوقت على الفعل فيما بعد داخل الوقت. فذهب الجمهور منهم إلى أنه لا يجب. فإذا دليل على وجوبه.

وذهب القاضي وغيره: إلى وجوبه ليتميز به الواجب الموسع من المندوب في جواز الترك. وأوجب بحصول التمييز بينهما بغير العزم. وهو أن تأخير الواجب عن جميع الوقت يؤتى بخلاف المندوب.

وذهب فريق إلى أن وقت أدائه مضيق. وهؤلاء قد اختلفوا في وقته المضيق. فالبعض ذهب إلى أنه أول الوقت. لوجوب الفعل بدخول الوقت فإن آخر عنه فقضاء ولو فعل في الوقت المحدد شرعاً.

وهل يأثم عندهم بالتأخير عن أوله؟ نقل الشافعي عن بعضهم أنه يأثم. ونقل القاضي الإجماع عن نفي الإثم. ومقتضاه أن هؤلاء لا يقولون بالتأني أيضاً. وعلى هذا فالقضاء يسند مسدة الأداء.

وذهب البعض إلى أن وقت الأداء هو آخر الوقت المحدد. وذلك لانتفاء الوجوب قبله حيث لا تأني بالتأخير عن أول الوقت إجماعاً على ما نقله القاضي. وعلى ذلك يكون فعل الواجب في أول الوقت أو وسطه تعجلاً مسقطاً له: كتعجيل الزكاة قبل وجيوبها.

وذهب الحنفية إلى أن وقت أدائه هو الجزء الذي وقع فيه الفعل سواء كان الأول أو الوسط أو الآخر. فإن لم يفعل المكلف الواجب فوقت أدائه هو الجزء الأخير لتعيينه للفعل فيه حيث لم يقع فيما قبله.

وذهب الكرخي من الحنفية إلى ما ذهبوا إليه غير أنه قال: إن المعمول في الأول أو الوسط لا يقع واجباً إلا إن بقي من أدركه الوقت بصفة التكليف إلى آخره. لأن الجزء الأخير هو الذي يتبيّن به الوجوب. فإن لم يقِن كذلك: كان المعمول في الأول أو الوسط ممندوباً. وإنما يُؤمر بالفعل أول الوقت لأن الأصل بقاوه بصفة التكليف فهله ستة مذاهب في وقت أداء الواجب الموسع.

حكم من أخر مع ظن الموت أو مع ظن السلامة:

من آخر الواجب الموسع عن أول الوقت، أو وسطه. وهو يظن أنه سيموت عقب ما يسمع منه قبل فعله: عصى بهذا التأخير اتفاقاً؛ لظنه فرات الواجب عليه بذلك.

فإن تخلّف ظنه وعاش وفعله في الوقت - فقال الجمهور: إن فعله حيثذاك أداء لأنه في الوقت المقدر له شرعاً. وقال القاضيان أبو بكر والحسين: إنه قضاء لأنه بعد الوقت الذي =

المسألة الثالثة:

في الواجب على سبيل الكفاية:

الأمر إذا تناول جماعة: - : فإنما أن يتناولهم - على سبيل الجمع أولا على سبيل الجمع؛ فإن تناولهم - على سبيل الجمع: - فقد يكون فعل بعضهم شرطاً في فعل البعض: كصلة الجمعة، وقد لا يكون كذلك [كما^(١)] في قوله تعالى: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ»^(٢) أما إذا^(٣) تناول الجميع - : فذلك^(٤) من فروض

= تضييق عليه بظنه، وإن بان خطأه. والحق مع الجمهور إذا لا عبرة بالظن البين خطأه. ومن آخر مع ظن السلامة من الموت إلى آخر الوقت ومات فيه - قبل الفعل - فالصحيح أنه لا يعصي؛ لأن التأخير جائز له عملاً بظنه والفوائد بالموت ليس باختياره. وقيل: يعصي لأن جواز التأخير مشروط بسلامة العاقبة. والجواب أن الشرط السلامة ولو ظناً. وذلك متحقق فيما نحن فيه.

حكم تأخير ما وقته العمر:

ومن آخر ما وقته العمر: كالحج بعد أن يمكنه فعله مع ظن السلامة من الموت إلى مضي وقت يمكنه فعله فيه ثم مات قبل الفعل فإنه يعصي على الصحيح. إذ ل ولم يحصل لم يتحقق وجوبه في حقه.

وقيل: لا يعصي لجواز التأخير له. والجواب: أن هذا تأخير له عن وقته حيث إن وقته يتنهى بالموت. والتأخير عن الوقت غير جائز.

وعصيانه في الحج في آخر أعوام الإمكان لجواز التأخير إليه، وقيل: من أولها لاستقرار الوجوب حينئذ. وقيل: غير مستند إلى عام بعينه.

راجع: الكافش ٢/٤٢-ب-٥١-ب)؛ وشرح الإسني وابن السكري على المنهاج ١/٤٩-٥٠ ط التوفيق، وجمع الجواجم بشرح الجلال ١/١٨٧-١٩٢)، وسلم الرصوٰد ١/١١٥-١٢٠ ط السلفية، وبغية المحتاج للمرتضى (٩٩-١٠٥) ومذكرة لم تطبع لشيخنا مصطفى عبد المخالف.

(١) سقطت الزيادة من ص.

(٢) الآية (٤٣) من سورة «البقرة».

(٣) كذا في ص، ولفظ غيرها: «أن».

(٤) لفظ ن، آ، ص، ح: «فذاك».

الكافيات؛ وذلك إذا كان الغرض من ذلك شيء حاصلاً بفعل البعض كالجهاد - الذي الغرض منه حراسة المسلمين^(١)، وإذلال العدو: فمعنى حصل ذلك بالبعض: لم يلزم الباقيين.

واعلم: أن التكليف فيه موقف على حصول الظن الغالب^(٢).
 فإن غالب على ظن جماعة أن غيرها يقوم بذلك^(٣): سقط [عنها]^(٤).
 وإن غالب على ظنهم: أن غيرهم لا يقوم به^(٥) -: وجب عليهم.
 وإن غالب^(٦) على ظن كل طائفه^(٧): أن غيرهم لا يقوم به -: [وجب على كل طائفه القيام به].

وإن غالب على ظن كل طائفه أن غيرهم يقوم به^(٨): سقط^(٩) الفرض عن كل واحدة - من تلك الطوائف - وإن كان يلزم منه -: أن [لا^(١٠)] يقوم به أحد؛ لأن تحصيل العلم بأن غيري^(١١) هل فعل [هذا الفعل]^(١٢) أم لا، غير ممكِّن، إنما الممكِّن تحصيل الظن^(١٣). والله أعلم.

(١) في غير ص، آ: «المسلم»:

(٢) لفظ ن: «العاطب» وهو تصحيف.

(٣) في ن، ي: «به»:

(٤) لم ترد الزيادة في ص، ولفظ ح: «عنهم».

(٥) سقطت الزيادة من ي.

(٦) في آ: «وإن كان قد غالب».

(٧) في آ زيادة «منهم».

(٨) ما بين المعقوقتين ساقط من آ.

(٩) لفظ ل: «يسقط»:

(١٠) سقطت الزيادة من ن، آ.

(١١) في ح: «غيرها».

(١٢) لم ترد الزيادة في ح.

(١٣) الفرض هو الفعل المطلوب طلباً جازماً ثم إنه نوعان: فرض عين وفرض كفاية ففرض العين «مهم منظور بالذات إلى فاعله» حيث تقصد حصوله من كل عين من أعيان المكلفين كفرض الظاهر. أو من عين مخصوصة كالنبي - ﷺ - فيما فرض عليه دون آمنه.

وفرض الكفاية «مهم يقصد حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله» أي يقصد حصوله في الجملة فلا ينظر إلى فاعله إلا بالتبع لل فعل. ضرورة أنه لا يحصل الفعل بدون فاعل. وهو نوعان ديني^(١) كصلة الجنازة والأمر بالمعروف. ودنيوي^(٢) كالحرف والصنائع، والتعريف المذكور متناول لهما.

= وقد ذهب الجمهور إلى أن فرض العين أفضل من فرض الكفاية، وذلك لشدة اعتماد الشارع به بقصد حصوله من كل مكلف في الأغلب دون فرض الكفاية.

وذهب الأستاذ أبو إسحاق وإمام الحرمين وأبوه إلى العكس. وذلك لأن فرض الكفاية يصان بقيام البعض به جميع المكلفين عن الإنم المتربّ على تركهم جميعاً له وذلك لأن قيام البعض كان في خروجهم عن عهدة التكليف به بخلاف فرض العين فإنه إنما يصان بالقيام به عن الإنم القائم به فقط.

وقد اختلف الأصوليون فيما ي يجب عليه فرض الكفاية على مذهبين:

الأول: أنه يجب على البعض. وقد اختاره الإمام الرازى، وقد استدلّ هذا الفريق على ذلك بأنه لو كان واجباً على الكل لما اكتفى بحصوله من البعض لكن التالي باطل. واستدلّ البعض عليه أيضاً بقوله تعالى: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى التغیر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» الآية (٤٠) من سورة آل عمران. فإن «من» في قوله «منكم» للتبعيض.

المذهب الثاني: أنه يجب على الكل ويسقط بفعل البعض. وعلىه الجمهور. وقد استدلوا على وجوبه على الكل: بأنه لو وجب على البعض فقط لما أثم الكل بتركه. لكن التالي باطل. وأجيب بأن إنم الجميع بتركه إنما هو لتفويتهم ما قصد حصوله من جهتهم في الجملة. لا للوجوب عليهم.

ثم إن أصحاب المذهب الأول قد اختلفوا في هذا البعض الذي يجب عليه الفرض على ثلاثة مذاهب.

الأول: أنه بعض معين. إذ لا دليل على أنه معين. وعليه فمن قام به سقط الفرض بفعله.

الثاني: أنه بعض معين عند الله تعالى. يسقط الفرض بفعله إذا صادف أنه الذي فعله ويسقط بفعل غيره أيضاً كما يسقط الدين عن الشخص بأداء غيره عنه.

الثالث: أنه من قام به. وذلك لسقوطه بفعله فصارت المذهب في الواجب الكفائي أربعة.

ثم إن مداره من حيث التعلق والسقوط على الظن؛ فعلى قول البعض: إذا ظن المكلف أن غيره لم يفعل الفرض وجب عليه. وإذا ظن أن غيره فعل أو شك في ذلك فلا يجب عليه.

وعلى قول الكل إذا ظن المكلف أن غيره لم يفعل الفرض أو شك في ذلك: وجب عليه.

وإذا ظن أن غيره فعل لم يجب عليه. نتيجة الخلاف بين المذهبين إنما تكون في حالة الشك؛ وذلك لأن الشك يرجع فيه إلى الأصل. والأصل على قول البعض عدم التكليف.

= والأصل على قول الكل التكليف.

ثم إن الأصوليين قد اختلفوا فيما إذا شرع المكلف في فرض الكفاية هل يتعين عليه الإيمان - أي : يصير الإيمان فرض عين عليه على مذهبين :

الأول : وهو الأصح أنه يتعين عليه الإيمان : قياساً على فرض العين : إذا شرع فيه بجامع الفرضية في كل .

الثاني : أنه لا يتعين عليه الإيمان . والفرق بينه وبين فرض العين : أن المقصود منه حصوله في الجملة فلا يتعين حصوله من شرع فيه .

وم محل الخلاف فيما عدا الاستمرار في صفات القتال ، كصلة الجنازة .

أما الاستمرار المذكور فلا خلاف في أنه يتعين لما في الانصراف عن الصفة من كسر قلوب جند المسلمين .

وإنما لم يجب الاستمرار في تعلم العلم لمن آنس الرشد فيه من نفسه على الأصح :

لأن كل مسألة مطلوبة برأسها منقطعة عن غيرها .

سنة الكفاية :

قد علمت أن السنة هي الفعل المطلوب طلباً غير جازم .

وهي نوعان : سنة عين . وسنة كفاية . والفرق بينهما كالفرق بين فرض العين وفرض الكفاية .

ومثال سنة الكفاية : ابتداء السلام وتشمیت العاصض والتسمیة للأكل من جهة جماعة في الثالث .

وقد قال الأستاذ أبو إسحاق ومن معه : إنها أفضل من سنة العين لسقوط الطلب عن الكل بقيام البعض . والجمهور على أن سنة العين أفضل لما علمت فيما سبق .

ثم إنهم اختلفوا فيما هي مطلوبة منه فنجد الجمهور هي مطلوبة من الكل ، وقيل : إنها مطلوبة من بعض منهم وهو المختار وقيل : إنها مطلوبة من بعض معين عند الله تعالى يسقط الطلب بفعله ويُفعَل غيره . وقيل : إنها مطلوبة من البعض الذي يقوم بها .

واختلفوا أيضاً في حكم إتمامها بعد الشروع فيها فقيل : إنه يكون سنة عين وهو الأصح .

وأيضاً : لا ، بل هو سنة كفاية كابتداء الشروع . راجع : الكاشف (٢/٤١ - ب - ٥٣ - ب)

وسلم الوصول لشرح الإسنوي (١٨٥/١٩٧) ط السلفية ، وجمع الجوامع بشرح الجلال (١٨٢-١٨٧)، والمنهج بشرح الإسنوي والسبكي (١/٦٥-٦٦) ط التوفيق ، وبغية المحتاج للمرصفي (١٠٥-١٠٩)، ومذكرة خطية لشيخنا مصطفى عبد الخالق .

النظر^(١) الثاني^(٢)

في أحكام الوجوب

[وفيه^(٣) مسائل:]
المسألة^(٤) الأولى:

الأمر بالشيء أمر بما لا يتم الشيء إلا به - بشرطين:
أحدهما: أن يكون الأمر مطلقاً.
والآخر: أن يكون الشرط مقدوراً للمكلّف.

وقالت الواقعية: إنْ كانت مقدمة المأمور به - سبباً له: كان إيجاب المسبب^(٥) إيجاباً للسبب؛ لأنَّ عند حصول^(٦) السبب - يجب المسبب^(٧): فيمتنع أنْ^(٨) يُوجب المسبب - عند اتفاق وجود السبب.
أما إذا كانت المقدمة شرطاً - فحيثند: لا يكون المشروع واجب الحصول
- عند حصول الشرط -: فيها هنا لا يكون الأمر بالمشروع أمراً بالشرط:
الصلة مع الموضوع.

لنا: أنَّ الأمر اقتضى إيجاب الفعل على كل حال، ولا يستتر وجوبه
على هذا الوجه إلا ومقدمة واجبة.
إنما قلنا: إنَّ الأمر اقتضى إيجاب^(٩) الفعل على كل حال؛ لأنَّ لا فرق

(١) لفظح: «البحث».

(٢) آخر الورقة (٩٩) من ل.

(٣) هذه زيادة مناسبة من آ.

(٤) لفظ ن، ي، ل، ص: «مسئلة».

(٥) في ح: «حضور».

(٦) آخر الورقة (٩٣) من ح.

(٧) آخر الورقة (١٣٨) من ن.

(٨) لفظح: «وجوب».

بين قوله: «أوجبْتُ عَلَيْكَ الْفَعْلَ - فِي هَذَا الْوَقْتِ»، وَبَيْنَ قَوْلِهِ^(١): «لَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْرُجَ هَذَا الْوَقْتُ إِلَّا وَقْدَ^(٢) أَتَيْتُ بِذَلِكَ الْفَعْلَ» - فِي كُونِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِينَ الْلَّفْظَيْنِ - دَلِيلًا^(٣) عَلَى الإِيجَابِ^(٤)، عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَلَأَنَّمَا قَلَّنَا: إِنْ إِيجَابَ الْفَعْلِ - عَلَى كُلِّ حَالٍ - يَقْتَضِي إِيجَابَ مَقْدَمَتِهِ^(٥)؛ لَأَنَّهُ لَوْلَمْ يَقْتَضِي ذَلِكَ - لَكَانَ مَكْلُوفًا - حَالَ عَدَمِ الْمَقْدَمَةِ؛ وَذَلِكَ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ أَمْرٌ بِالْفَعْلِ - بِشَرْطِ حَصْولِ^(٦) الْمَقْدَمَةِ؟ - غَايَةً مَا فِي الْبَابِ أَنْ يَقَالَ: هَذَا^(٧) مَخَالَفَةٌ لِلظَّاهِرِ^(٨)؛ لَأَنَّ الْلَّفْظَ - يَقْتَضِي إِيجَابَ الْفَعْلِ - عَلَى كُلِّ حَالٍ - فَتَخْصِيصُ إِيجَابِ بِزَمَانٍ حَصْولِ الشَّرْطِ خَلَافُ^(٩) الظَّاهِرِ، [لَكَنَّا نَقُولُ: كَمَا أَنَّ تَخْصِيصَ إِيجَابِ بِزَمَانٍ حَصْولِ الشَّرْطِ خَلَافُ الظَّاهِرِ^(١٠)]؛ فَكَذَا^(١١) إِيجَابُ الْمَقْدَمَةِ - مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ لَا يَقْتَضِي^(١٢) وَجْوَهَهَا - خَلَافُ الظَّاهِرِ، وَلَيْسَ تَحْمِلُ إِحْدَى الْمَخَالَفَيْنِ [بِـ^(١٣) أَوْلَى مِنْ تَحْمِلِ الْآخِرِيِّ] - فَعَلَيْكُمُ التَّرْجِيمَ^(١٤).

[وَ^(١٥)] الْجَوابُ: قَوْلُهُ: «لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: [إِنْ^(١٦) هَذَا^(١٧) الْأَمْرُ [أَمْرٌ^(١٨)] بِالْفَعْلِ بِشَرْطِ حَصْولِ^(١٩) الْمَقْدَمَةِ؟].

(٢) فِي ص: «وَأَنْتَ قَدْ».

(١) فِي ص: «قَوْلَنَا»..

(٤) فِي نَ زِيَادَة: «لَا».

(٣) فِي ل: «دَلَالًا».

(٦) لَفْظِي: «حَضُور».

(٥) لَفْظِ ص: «مَقْدَمَة».

(٨) لَفْظَنِ، ص، ح، آ: «الظَّاهِر».

(٧) فِي غَيْرِ ص: «هَذِه».

(١٠) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقَطَ مِنْ نَ، يِ.

(٩) لَفْظِ ل: «تَرْك».

(١١) فِي ح: «فَكَذَلِك».

(١٢) فِي ح: «فَكَذَلِك».

(١٤) لَفْظِ ح: «الْآخِر».

(١٣) لَمْ تَرْدِ الْبَاءُ فِي ح، يِ.

(١٦) هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ لِ.

(١٥) فِي نَ، يِ: «بِالْتَّرْجِيمَ».

(١٨) عَبَارَةُ ح: «الْاِلْتَزَامُ أَمْرًا».

(١٧) لَمْ تَرْدِ الزِّيَادَةُ فِي ح، صِ.

(٢٠) فِي نَ، يِ، ح: «حَضُور».

(١٩) سَقَطَتِ الزِّيَادَةُ مِنْ صِ.

قلنا: [هذا^(١)] يُطْلَب بأمر المولى علامه بأن يُسقيه الماء إذا كان الماء على مسافة [منه^(٢)]؛ لأنَّه^(٣) إنْ كان كلفه سقي الماء - بشرط أن يكون قد قطع^(٤) المسافة - وجب إذا قعد في مكانه، ولم يقطع [المسافة^(٥)] - أن لا يتوجَّه عليه الأمر بالسقي .

وإنْ كان مكْلِفًا^(٦) بالسقي - مع عدم قطع المسافة - فهذا تكليف^(٧) ما لا يطأطِّي فكُلُّ ما هو جواب الخصم^(٨) - فهو جوابنا هنا.

[قوله^(٩)] : «ليَسَ^(١٠) تَحْمُلُ إِحْدَى الْمُخَالَفَتَيْنِ - أُولَئِكُمْ تَحْمُلُ الثَّانِيَةِ».

قلنا: مخالفة الظاهر [هي^(١١)] إثبات ما ينفيه اللفظ، أو نفي ما يثبته [اللفظ^(١٢)].

فاما إثبات ما لا يتعرَّض^(١٣) لللفظ^(١٤) [له] - لا ينفي ، ولا إثبات - : فليس مخالفة للظاهر؛ والمقدمة لا يتعرَّض اللفظ لها لا ينفي ولا إثبات^(١٥)؛ فلم يكن إيجابها لدليل منفصل^(١٦) - مخالفة للظاهر.

وليس كذلك - إذا خصصنا وجوب الفعل بحال وجود المقدمة، دون حال

(١) لم تزد الزيادة في ح.

(٢) في ص: «لأن».

(٣) سقطت الزيادة من آ.

(٤) لفظ آ: «بما».

(٥) سقطت الزيادة من ن.

(٦) لم تزد الزيادة في آ.

(٧) آخر الورقة (٦٣) من ي.

(٨) ما بين المعقوفتين سقط جملة من ل. ولم تزد كلمة «لا» من قوله: «لا ينفي» في آ، قوله «إثبات» في ص، آ: «إثبات»، قوله: «لها» في ح: «له»، ولم ترد في ي، وعبارة «ينفي ولا إثبات» في ي، ح: «لا ينفي ولا إثبات».

(٩) لفظ ص: «ولم».

(١٠) في ل زِيادة «لا إثبات، ولا نفي».

عدمها؛ لأن ذلك يخالف^(١) ما يتضمنه النفي - من وجوب الفعل على كل حال.

فروع:

الأول:

اعلم: أن ما لا يتم الواجب إلا معه - ضربان:
أحدهما: كالوصلة، والطريق المتقدم على العبادة^(٢).
والآخر: ليس كذلك.

وال الأول^(٣) ضربان:

أحدهما [ما]^(٤) يجب بحصوله^(٥) حصول ما هو طريق إليه.
والآخر لا يجب ذلك فيه.

أما الأول: فكما إذا أمر^(٦) الله - تعالى - بإسلام زيد: فإنه لا طريق إليه إلا الضرب^(٧); فهو^(٨) يستلزم^(٩) الألم في البدن الصحيح.

و[اما]^(١٠) الثاني - ضربان:

أحدهما^(١١): يحتاج الواجب إليه - شرعاً.

والآخر: يحتاج^(١٢) إليه - عقلاً.

أما الأول: [فـ]^(١٣) ك حاجة الصلاة إلى تقديم^(١٤) الطهارة.

(١) لفظ ن، ص: «العادة» وهو تصحيف.

(٢) في آ: «العاده» وهو تصحيف.

(٣) سقطت الزيادة من ص.

(٤) في ي: «اما الأول»، وفي ح: «فالاول».

(٥) لفظ ص: «أمرنا».

(٦) في ح: «لحصوله».

(٧) في ص: «بالضرب».

(٨) في ح: «وهو».

(٩) عبارة ن، آ، ل، ص، ح: «مستلزم للألم».

(١٠) سقطت الزيادة من ص.

(١١) في ص زيادة: «اما»، والأنسب حذفها.

(١٢) عبارة آ: «إليه يحتاج».

(١٤) في ن، ي، ل، آ: «تقدم».

(١٣) سقطت الفاء من ح.

وأما الثاني - فكالقدرة، والآلية^(١) وقطع المسافة إلى أقرب الأماكن.

وهذا على قسمين:

منه^(٢): ما يصح من المكلف تحصيله: كقطع المسافة، وإحضار بعض الآلات.

ومنه: ما لا يصح منه: كالقدرة.

وأما الذي لا يكون كالوصلة - فضربيان:

أحدُهما: أن يصير^(٣) فعله [لازماً]^(٤); لأن^(٥) المأمور به اشتبه به -

[وهو^(٦)]: كما إذا ترك الإنسان صلاة من الصلوات الخمس لا يعرفها^(٧)

- بعينها -: فيلزم^(٨) فعل الخمس^(٩); لأنه لا يمكن^(١٠) مع الالتباس أن يحصل له يقين^(١١) الإتيان بالصلاحة المنسية إلا بفعل الكل.

وثانيهما^(١٢): أن لا يتتمكن من استيفاء^(١٣) العبادة إلا بـ [فعل^(١٤)][شيء^(١٥)]
آخر؛ لأجل ما بينهما من التقارب - نحو ستر جميع الفخذ: فإنه لا يمكن إلا
مع ستر^(١٦) [بعض^(١٧)] الركبة، وغسل كل الوجه -: لا يمكن إلا مع غسل جزء
من الرأس.

وأما الترك - فهو: أن يتعذر عليه ترك الشيء^(١٨) عند ترك غيره وذلك
إذا كان الشيء ملتبساً بغيره - وهو ضربان:
أحدُهما: أن يكون قد تغير^(١٩) - في نفسه.

(١) آخر الورقة (١٣٩) من ن. (٢) لفظ: «أحدُهما». (٣) في ص: «يجب».

(٤) سقطت الزيادة من ح.

(٥) في ص: «لأجل أن».

(٦) لم ترد الزيادة في ص.

(٧) لفظ ن: «تعرف».

(٨) لفظ ص: «الخمسة».

(٩) كذا في ح، ولفظ غيرها: «يتتمكن».

(١٠) في غير ص: «يُقْنَ». (١١) لفظ ي: «وثانيها».

(١٢) آخر الورقة (١٠٠) من ل. (١٣) لم ترد الزيادة في ص. (١٤) لم ترد الزيادة في ح.

(١٥) لفظ ص: «بستره».

(١٦) سقطت الزيادة من ح.

(١٧) سقطت الزيادة من ن، ي، ل، آ.

(١٨) لفظ ص: «تعين» وهو تحريف.

والآخر: أن لا يكون قد تغير - في نفسه.

فال الأول: نحو اختلاط النجاسة بالماء الظاهر؛ وللفقهاء فيه اختلافات غير لائقه^(١) بأصول الفقه.

وأما الذي لا يغير - مع الالتباس - فإنه يشتمل على مسائل: منها: أن يشتبه الإناء النجس، بالإماء الظاهر، والفقهاء اختلفوا في جواز التحرّي^(٢) فيه^(٣).

ومنها: أن يُوقع الإنسانُ الطلاقَ على امرأة^(٤) من نسائه [بعينها]^(٥)، ثم^(٦) يذهب عليه عينها.

والأخير: تحرير الكل: تغليباً للحرمة على الحل^(٧).

(١) قال أبو حنيفة - رحمه الله -: إذا وقعت نجاسته في الماء تنجس مطلقاً، إلا إذا كان بحراً أو ما في حكمه. انظر: مختصر الطحاوي ص(١٩). وذهب مالك: إلى أنه ظاهر، ما لم يتغير أحد أوصافه، انظر: الاشراف (٤٣/١). ويه قال الشافعي في القديم. وهو إحدى الروايتين عن أحمد. وذهب الشافعي - رضي الله عنه - في الجديد: إلى أن ما دون القلتين ينجس مطلقاً، وما كان قلتين فصاعداً فإنه لا ينجس إلا إذا تغير أحد أوصافه. انظر: مغني المحتاج (١/٢١) وما بعدها - وهو ظاهر مذهب الإمام أحمد. انظر: مغني ابن قدامة المحتاج (١/٢٤) وما بعدها.

. (٢٥-٢٤/١).

(٢) فذهب أبو حنيفة: إلى أنه إن كان الأكثر - هو الظاهر: تحرّي، وإنما: فلا. انظر: مختصر الطحاوي (١٧). وقال الشافعي: يتحرى على الإطلاق. إذا كان الاشتباه بين ظاهر ومتنجس، أما إذا كان الاشتباه بين ظاهر ونجس العين: كالبول، فلا يتحرى على الصحيح. انظر: مغني المحتاج (١/٢٦-٢٧). وقال أحمد: لا يتحرى، بل يتمم على الصحيح. انظر: المقنع (١/٢١)، والمغني (١/٥٠) وانختلف أصحاب مالك. راجع: الإصلاح (٩)، والإشراف (١/٤٤).

(٣) آخر الورقة (٩٤) من ح.

(٤) في آ: «المرأة».

(٥) لم ترد الزيادة في ح.

(٦) في ن، ل، آ: أبدلت. «ثم» بالروا.

(٧) وهو قول الشافعي - رضي الله عنه - فانظر: المغني (٣/٣٠٤) وقل أبو حنيفة =

الفرع الثاني :

قالَ قومٌ: إذا اخْتَلَطَتْ مِنْكُوحةً بِأجْنبِيَّةٍ - : وَجَبَ الْكُفُّ عَنْهُمَا؛ لِكُنَّ
الْحَرَامُ هِيَ الْأَجْنبِيَّةُ، وَالْمِنْكُوحةُ حَلَّاً.
وَهَذَا^(۱) باطِلٌ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ مِنَ الْحُلُّ رُفْعُ الْحَرْجِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْتَّحْرِيمِ مُتَاقِضٌ.

فَالْحَقُّ - أَنَّهُمَا حَرَامَانِ، لِكُنَّ الْحَرْمَةَ - فِي إِحْدَاهُمَا^(۲) بِعِلَّةِ كُونِهَا أَجْنبِيَّةً،
وَ[فِي]^(۳) الْأُخْرَى بِعِلَّةِ الْإِشْتِبَاهِ [بِالْأَجْنبِيَّةِ]^(۴).

أَمَّا إِذَا قَالَ لِزَوْجِهِ: «إِحْدَاكُمَا^(۵) طَالَّ» - : فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَقُولَ بِحُلُّ وَطَهِيهِمَا؛
لِأَنَّ الطَّلاقَ شَيْءٌ مَتَعِينٌ - فَلَا يَحْصُلُ إِلَّا فِي مَحْلٍ مَتَعِينٍ، فَقَبْلَ التَّعِينِ لَا
يَكُونُ الطَّلاقُ نَازِلًا فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، فَيُكَوِّنُ^(۶) الْمُوجُودُ - قَبْلَ التَّعِينِ - لِيُسَمِّ
الْطَّلاقَ، بَلْ أَمْرًا لِهِ صَلَاحِيَّةَ التَّأْثِيرِ فِي الطَّلاقِ - عِنْدَ اتِّصَالِ الْبَيَانِ^(۷) بِهِ.
وَإِذَا ثَبِّتَ - أَنَّ قَبْلَ التَّعِينِ لَمْ^(۸) يَوْجُدِ الطَّلاقُ، وَكَانَ^(۹) الْحُلُّ مُوجُودًا -
وَجَبَ^(۱۰) الْقُولُ بِيَقَائِهِ: فَيَحُلُّ وَطَهُوهُمَا مَعًا^(۱۱).
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: حَرُّمَتَا - جَمِيعًا - إِلَى وَقْتِ الْبَيَانِ؛ تَغْلِيْبًا لِجَانِبِ الْحَرْمَةِ.

= وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: لَا يُمْنَعُ مِنْ وَطَهِيهِنَّ، فَإِنْ وَطَهَ وَاحِدَةً: اتَّصَرَّفَ الطَّلاقُ إِلَى
غَيْرِهَا.

وَقَالَ مَالِكٌ: يَطْلُقُ كُلَّهُنَّ. انْظُرْ: شَرْحُ الدَّرْدِيرِ (۱/۳۶۶).
وَقَالَ أَحْمَدٌ: يَحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنِهِنَّ حَتَّى يَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ، فَإِنَّهُنَّ خَرَجُوا عَلَيْهَا الْفَرْعَةَ: كَانَتْ
هِيَ الْمُحْرَمَةُ. وَبَيْنَ أَصْحَابِهِ خَلَافٌ كَبِيرٌ. راجِعٌ فِي الْمَغْنِيِّ (۸/۴۳۱)، وَانْظُرْ: الإِفْصَاحُ
(۳۰۰).

(۱) فِي يَ زِيَادَةِ: «قُولُ». .

(۲) لِفَظُ صِ: «أَحَدُهُمَا». .

(۴) لَمْ تَرِدِ الزِيَادَةُ فِي نِ. .

(۶) فِي أَ، نِ، صِ، لِ: «وَيُكَوِّنُ». .

(۸) فِي حِ: «لِيْسُ». .

(۱۰) فِي آَ، صِ، حِ: «فَوْجِبٌ». .

(۱۱) فِي صِ: «جَمِيعًا». .

فإن قلت: [لما^(١)] وجب [عليه^(٢)] التعين - والله - تعالى - يعلم ماسعيته^{*} - ف تكون هي المحرمة^(٣) ، والمطلقة - بعينها - في علم^(٤) [الله تعالى^(٥)] وإنما هو مشتبه علينا.

قلت: الله - تعالى - يعلم الأشياء على ما هي عليه^(٦) ، فلا يعلم غير المتعين متعيناً؛ لأن ذلك جهل ، وهو^(٧) - في حق الله تعالى محال - بل يعلمه غير متعين^(٨) في الحال ، ويعلم أنه - في المستقبل - سيعين^(٩).

الفرع الثالث:

اختلفوا في الواجب الذي لا يقدر بقدر معين: كمسح الرأس ، والطمأنينة في الركوع إذا زاد^(١٠) على قدر الزيادة، هل توصف الزيادة بالوجوب؟ والحق: لا؛ لأن الواجب - هو: الذي لا يجوز تركه ، وهذه الزيادة يجوز تركها: فلا تكون واجبة^(١١).

(١) سقطت الزيادة من آ، ن، ل، ي.

(٢) لم تزد الزيادة في ح.

(٤) آخر الورقة (٩٤) من آ.

(٣) في ي: «الحرمة» وهو تحريف.

(٦) في ح: «عليها».

(٥) سقطت من آ.

(٧) كذا في ص، ح؛ وفي ن، آ، ل، ي: «والجهل».

(٨) في ن: «معين».

(٩) قال - في مغني المحتاج - (٣٠٥/٣): ولو قال لزوجته: إحداكم طلاق ، وقد معيتني: طلقت؛ وإلا فإنما يلزمكما بيان في الحالة الأولى ، والتعيين في الثانية . وفي مختصر الطحاوي (١٩٩ - ٢٠٠) ومن قال لزوجته: إحداكم طلاق ثلاثة ، ولم ينوه بأحد منهما بعينها فقد وقع الطلاق على إحداهمما بغير عينها ، ويؤخذ أن يرقعه: على إحداهمما بعينها . ف تكون هي المطلقة وتبقى الأخرى زوجة له على حالها . وفي مغني ابن قدامة (٤٢٨/٨): قال أحمد: يفرج بينهما . وفي شرح الدردير (٣٦٦/١) قال مالك: طلقتا معاً.

(١٠) عبارة ح: «والسجدود إذا زادوا على قدره».

(١١) آخر الورقة (١٤٠) من ن.

(١٢) هذه المسألة هي المسألة المعروفة بمسألة «مقدمة الواجب» . وملخص ما ذكره الإمام المصنف والأصوليون فيها: أن الفعل الذي لا يتم (أي لا يوجد) الواجب إلا به ، إما =

= أن يكون جزءاً له: كالركوع للصلوة، أو سبباً له: كالصيغة للعذر، أو شرطاً له: كالطهارة للصلوة.

وقد اتفقا على أن إيجاب الواجب يوجب «جزءه».

وأما «السبب» و«الشرط» فإما أن يكونا مقدورين للمكمل المتألين المتقدمين. وإما أن يكونا غير مقدورين له: كتعلق إرادته تعالى وقدرته بإيجاد الواجب، وكحضور العدد في الجمعة فإنه غير مقدر لأحد المكملين.

فغير المقدور قد اتفقا على أن إيجاب الواجب لا يوجه.

وأما المقدور فإما أن يكون إيجاب الواجب مقيداً بحصوله كما إذا قال الشارع إن توضات فصل. وإن ملكت النصاب فزك. وإنما أن يكون غير مقيد بحصوله كأن يقول: «صل» و«زك». ويقال للسبب أو الشرط في الحالة الأولى إنه «مقدمة وجوب» كما أنه «مقدمة وجود» حيث توقف كل من وجود الواجب ووجوبه على حصوله. ويقال للواحد حيث: إنه واجب مقيد: أي وجوهه مقيد بحصول «السبب» أو «الشرط».

وقد اتفقا على أن كلاً من «السبب» و«الشرط» في هذه الحالة لا يجب بوجوب الواجب، بل الواجب نفسه لا يجب إلا بعد حصول السبب أو الشرط.

ويقال للسبب أو الشرط - في الحالة الثانية - إنه «مقدمة وجود» فقط. ويقال للواحد حيث: إنه «واجب مطلق» أي: وجوهه غير مقيد بحصول «السبب أو الشرط». ومقدمة الوجود فقط هي محل التزاع بين الأصوليين: في أنها هل يجب بوجوب الواجب بقطع النظر عن كونها واجبة بوجوب آخر مستقل. مثلاً قول الشارع: «صل»، هل يجب الوضوء بقطع النظر عن آية: **هُبَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَمْتُمْ إِذَا قُنْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَغْسِلُوا** الآية (٦) من سورة المائدة.

وفي ذلك أربعة مذاهب:

المذهب الأول:

أنها تجب بوجوب الواجب - مطلقاً - سواء أكانت سبباً شرعاً كالمثال المتقدم، أم عقلياً كالنظر للعلم عند الإمام الرازى، أم عادياً كحرز الرقبة للقتل. أم كانت شرطاً شرعاً كالمثال المتقدم أم عقلياً كترك ضد الواجب أم عادياً كفصل جزء من الرأس لفصل الوجه.

وهذا المذهب - هو المختار؛ ولديله: هو أنه لو لم يجب السبب أو الشرط - لجاز ترك الواجب المتوقف عليه، لكن التالي باطل.

المذهب الثاني:

أنه لا تجب بوجوب الواجب - مطلقاً، لأن الدليل على وجوب الواجب ماسكت عنه.

= والجواب أنه إن أريده بالسكتون أنه لا يدل على وجوبها مطابقة فحسلم . ولكننا لم ندع
الدلالة المطابقية بل الدلالة الالتزامية . وإن أريده أنه لا يدل - مطلقاً - ممنوع .
المذهب الثالث:

أنها تجب إن كانت سبباً - مطلقاً - ولا تجب إن كانت شرطاً - مطلقاً - لأن السبب لاستناد
السبب إليه أشد ارتباطاً به من الشرط بالمشروط .

والجواب : أن الواجب يتوقف وجوده على وجود كل من السبب والشرط ; وذلك كافٍ في
تحقق الدلالة الالتزامية . وأما توقف عدمه على عدم السبب الذي امتاز به السبب عن الشرط
- فلا دخل له في هذه الدلالة .

المذهب الرابع :

وهو مذهب إمام الحرمين وابن الحاجب : أنها إن كانت شرطاً شرعاً وجبت بوجوب
الواجب . وإن كانت شرطاً عقلياً أو عادياً لم تجب بوجوبه وذلك لأن الواجب لا وجود له بدون
شرطه العقلي أو العادي فلا يقصد الشارع بالطلب بخلاف الشرط الشرعي فإن الواجب
يمكن عقلاً وجوده بدونه ولو اعتبر الشارع له لوجوده بدونه فلذلك تعين أن يقصد الشارع
بالطلب عند إيجاب الواجب .

والجواب : أنه لا يشترط في المدلول الالتزامي القصد .

وقد سكت إمام الحرمين عن «السبب» . والظاهر أنه مثل الشرط في هذا التفصيل فإن
كان سبباً شرعاً وجب عنده وإلا فلا . واعتراض ابن السكي على إمام الحرمين بأن السبب
مطلقاً أولى بالوجوب من الشرط الشرعي ممنوع . لأن السبب العقلي أو العادي كالشرط
العقلي أو العادي في أن كلا لا يمكن وجود الواجب بدونه فلا يقصد الشارع بالطلب . على
ما قاله إمام الحرمين .

نعم قال بعضهم : القصد بطلب الميسيات الأسباب لأنها التي في وسع المكلف . وعلى
هذا فالسبب العقلي أو العادي يكون أيضاً مقصوداً كالسبب الشرعي فلا يجري فيه دليل إمام
الحرمين - المفرق بين الشرعي وبين العقلي والعادي .

وراجع : المعتمد (١/٢٠٢-٢٠٦)، والكثير مما ذكره المصنف أورده بلفظه
والمستصنف (١/٧١-٧٢)، والكافش (٢/٥٣ - ب - ٦٢ - آ)، والنفائس (٧٢/٦٧ - ب
- ٧٢ - ب)، ومنهاج البيضاوي بشرح ابن السكي والاسنوي (١/٦٧-٧٦)، وشرح
مخصر ابن الحاجب (١/٢٤٨-٢٢٤)، وشرح الجلال على الجمع (١/٩٢-١٩٧) ..

المسألة الثانية :

في أنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهَىٰ عَنْ خَذْلِهِ^(١).

اعلم^(٢): أنا لا تريد بهذا: أنَّ صيغةَ الْأَمْرِ^(٣) - هي صيغةُ النَّهَايَةِ ، بل المرأة: أنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ دَالٌّ على المَنْعِ من نَفْيِهِ ، بطريقِ الالتزام^(٤).
وقال جمهورُ المعتزلةِ وكثيرٌ - من أصحابنا - : إنه ليس كذلك.

لنا: أنَّ ما دَلَّ على وجوب^(٥) الشَّيْءِ - دَلَّ على وجوبِ ما هُوَ مِنْ ضرورةِ إِيمانِهِ - : إذا كانَ مقدوراً للممكَلَفِ - على ما تقدم بيانه في المسألة الأولى - والطلب^(٦) الجازِمُ من ضرورةِ إِيمانِهِ المَنْعُ من الإِخْلَالِ بِهِ؛ فاللفظُ^(٧) الدَّالُّ على الطلبِ الجازِمِ : وجبَ أنْ يكونَ دَالًا على المَنْعِ من الإِخْلَالِ بِهِ ، بطريقِ الالتزامِ .

ويمكنُ أن يعبر [عنه]^(٨) بعبارة أخرى - فيقال: إنما أنَّ يمكنَ أنْ يوجدَ - مع الطلبِ الجازِمِ - الإِذْنُ بالإِخْلَالِ ، أو لا يمكنَ.
فإِنْ كانَ الْأَوَّلُ: كَانَ جازِمًا بطلبِ الفعلِ ، ويكونُ^(٩) قد أذنَ في الترَكِ؛
وذلك متناقضٌ.

وإِنْ كَانَ الثَّانِيَ - فحال وجودِ هذا الطلبِ - كَانَ الإِذْنُ في الترَكِ ممتنعاً،
ولا معنى^(١٠) لقولنا: الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهَىٰ عَنْ خَذْلِهِ إِلَّا هَذَا .
فإِنْ قيلَ: لا نسْلُمُ أنَّ الطلبِ الجازِمَ - من ضرورةِ إِيمانِهِ المَنْعُ من الإِخْلَالِ؛
وبيانه من وجهين:

(١) وعبر البيضاوي بقوله: «وجوب الشيء يستلزم حرمة نفيه» فراجع: «منهاجه بشرح ابن السبكي والاسنوي (١/٧٦-٨٠) وانظر جملة أقوال العلماء في هذه المسألة في الكافش (٢/٦٥-٦٢-١).

(٢) في آ، ن: «واعلم».

(٤) في ص: «الاستلزم».

(٣) في ص زيادة: «هل».

(٦) لفظ ن: «والطالب» وهو تحريف.

(٥) في ص: «الرجوب».

(٨) لم ترد زيادة في ن.

(٧) في غيره، ص: «واللفظ».

(٩) في ح: «وقد يكون».

(١٠) عبارة ح: «تعني بقولنا».

الأول: أنَّ الْأَمْرَ بِالْمُحَالِ جَائزٌ - فَلَا^(١) اسْتَبْعَادٌ [فِي^(٢)] أَنْ يَأْمُرَ جِزْمًا
بِالْوُجُودِ، وَ[بِ^(٣)] الْعَدْمِ مَعًا.

الثاني^(٤): أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ قَدْ يَكُونُ غَافِلًا عَنْ ضَدِّهِ، وَالنَّهِيُّ^(٥) عَنِ الشَّيْءِ
مُشْرُوطٌ بِالشَّعُورِ بِهِ، فَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ^(٦) حَالٌ غَفْلَيْهِ عَنْ ضَدِّ ذَلِكَ الشَّيْءِ^(٧) -
يَمْتَنِعُ^(٨) أَنْ يَكُونَ^(٩) نَاهِيًّا عَنْ ذَلِكَ الضَّدِّ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَقُولَ: هَذَا الْأَمْرُ نَفْسُ
ذَلِكَ النَّهِيِّ .

[وَ^(١٠)] الْجَوابُ: قَوْلُهُ: «الْأَمْرُ بِالْمُحَالِ جَائزٌ».

قَلَّا: هُبْ أَنَّهُ جَائزٌ، وَلَكِنْ لَا تَقْرَرُ^(١١) مَاهِيَّةُ «الْإِيجَابِ» فِي الْفَعْلِ^(١٢) - إِلَّا
عِنْدَ تَصْوِيرِ الْمَنْعِ مِنْ تَرْكِهِ: فَكَانَ^(١٣) الْلَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْإِيجَابِ - دَالًا عَلَى
الْمَنْعِ مِنِ الْإِخْلَالِ بِهِ ضَمِنًا .

قَوْلُهُ: «قَدْ يَأْمُرُ بِالشَّيْءِ - حَالٌ غَفْلَتِهِ عَنْ ضَدِّهِ»^(١٤).

قَلَّا: لَا نَسْلُمُ أَنَّهُ يَصْحُّ مِنْهُ إِيجَابُ الشَّيْءِ - عِنْدَ الْغَفْلَةِ عَنِ الْإِخْلَالِ بِهِ؛
وَذَلِكَ لِأَنَّ «الْوُجُوبَ»^(١٥) مَاهِيَّةٌ مُرْكَبَةٌ مِنْ قَيْدَيْنِ^(١٦):
أَحَدُهُمَا: الْمَنْعُ مِنْ التَّرْكِ، فَالْمُتَصْوِّرُ لِلْإِيجَابِ مُتَصْوِّرٌ لِلْمَنْعِ مِنْ التَّرْكِ؛
فَيَكُونُ مُتَصْوِّرًا لِلتَّرْكِ لَا مَحَالَةً.

وَأَمَّا «الضَّدُّ» الَّذِي - هُوَ الْمَعْنَى الْوَجُودِيُّ الْمَنَافِيِّ - [فَ^(١٧)] قَدْ يَكُونُ مَغْفُلًا

(١) فِي غَيْرِ صِنْ: «وَلَا».

(٢) سَقَطَتِ الزِّيَادَةُ مِنْ حِ.

(٣) لَمْ تَرِدْ فِي نِ، يِ، لِ، آ.

(٤) فِي حِ، لِ زِيَادَةٌ: «وَهُوَ».

(٥) آخِرُ الورقة (١٠١) مِنْ لِ.

(٦) لَفْظُ آ: «وَالْأَمْرُ».

(٧) فِي آزِيَادَةٍ: «ذَلِكُ».

(٨) لَفْظُ حِ: «مَمْتَنِعٌ».

(٩) فِي حِ: «يَتَصْوِرُونَ»، وَهُوَ تَضْعِيفٌ.

(١٠) فِي نِ، يِ: «الْعُقْلُ»، وَهُوَ تَجْرِيفٌ.

(١١) فِي صِنْ: «وَكَانَ».

(١٢) كَذَا فِي آ: وَلَفْظُ نِ، يِ، لِ، صِنْ، حِ: «أَضْدَادُهُ».

(١٣) لَفْظُ لِ: «الْوَاجِبُ» وَكَانَ الْأَنْسَبُ التَّعْبِيرُ بِ«الْإِيجَابِ».

(١٤) لَفْظُ حِ: «أَمْرِيْنِ»، وَكَلاهُمَا صَحِيحٌ.

(١٥) سَقَطَتِ الْفَاءُ مِنْ صِنْ، وَإِثْبَانُهَا وَاجِبٌ: لِأَنَّهَا فِي جَوابِ «أَمَّا».

عنه، ولكنَّه لا ينافي الشيء لعماهته، بل لكونه مستلزمًا عدم ذلك الشيء؛ فالمنافاة بـ«الذات»، ليست [إلا^(١)] بين وجود الشيء، وعدمه.

[و^(٢)] أمَّا المُنافاة - بين الضدين - فهي^(٣): بـ«العرض»، فلا جرم - عندنا: الأمر بالشيء نهيٌ عن الإخلال به بـ«الذات»، ونهي عن أصداءه الوجودية بـ«العرض والتع

^(٤).

سلمنا أن الترک قد يكون مغفولاً عنه - لكن: كما أنَّ الأمر - بالصلة^(٥) أمر^(٦)، بمقدمتها^(٧)، [و^(٨)] إن^(٩) كانت [تلك^(١٠)] المقدمة قد تكون^(١١) مغفولاً عنها، فلِم [لا يجوز أن يكون الأمر بالشيء نهيًّا عن ضده] - وإن كان ذلك الضد مغفولاً عنه؟.

سلمنا كُلَّ ما ذكرتُمُوه - لكن: لم لا يجوز^(١٢) أن يقال^(١٣): الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده - بشرط أن لا يكون الأمر أمراً بما لا يطاق، وبشرط أن لا يكون غافلاً عن الضد. ولا^(١٤) استبعاد في أن يستلزم [شيء^(١٥)] شيئاً - عند حصول شرط خاص، وأن^(١٦) لا يستلزم^(١٧) - عند عدم ذلك الشرط.

المسألة الثالثة:

[في أنه^(١٨) ليس من شرط^(١٩) الوجوب تحقق العقاب على الترک.]

(١) سقطت الزيادة من ن.

(٢) لم ترد الواو في ص.

(٣) في ل: « فهو».

(٤) في آ: «والمنع»، وهو تحريف.

(٥) آخر الورقة (٩٥) من ح.

(٦) في ص: «الأمر».

(٧) لفظي: «بمقدمتها».

(٨) سقطت الواو من ل.

(٩) آخر الورقة (٦٤) من ي.

(١٠) لم ترد الزيادة في ن.

(١١) في غير ح: «يكون».

(١٢) ما بين المعقوقتين ساقط من ن، قوله: «كُلَّ ما ذكرتُمُوه» في ح: «كُلَّ ذلك».

(١٣) لفظ ص: «يكون».

(١٤) لفظ ل: «فلا».

(١٥) سقطت الزيادة من ص.

(١٦) في ن: «فلا»، وفي ح: «وإن كان لا». (١٧) لفظ ح: «يستلزم».

(١٨) لم ترد الزيادة في ن.

(١٩) آخر الورقة (٢٧) من ص.

هذا - هو المختار؛ وهو قول^(١) القاضي أبي بكر، خلافاً للغزالى.

لنا وجهان^(٢) :

الأول : [أنه^(٣)] لو كان كذلك - لكان حيث تحقق^(٤) العفو^(٥) - لم يتحقق الوجوب؛ وذلك باطل على قولنا: «بجواز^(٦) العفو عن أصحاب الكبائر».

[و^(٧)] الثاني : أن ماهية الوجوب تتحقق - عند المنع من الإخلال بالفعل - وذلك يكفي في تحقيقه^(٨) ترتب الذم على الترك^(٩)؛ ولا^(١٠) حاجة إلى ترتيب^(١١) العقاب على الترك.

والعجب أن^(١٢) الغزالى^(١٣) إنما أورد هذه المسألة - بعد^(١٤) أن زيف ما قيل في حد الواجب - : «أنه الذي يُعاقب على تركه»، وذكر: أن الأولى أن يقال^(١٥): الواجب - هو^(١٦) : «الذى يُذمُّ تاركه».

وهذا منه اعتراف بأن الواجب لا يتوقف تقرر^(١٧) ماهيته على العقاب، وأنه^(١٨) يكفي في تتحققه^(١٩) استحقاق الذم. ثم ذكر^(٢٠) عقيبه - بلا فصل - هذه المسألة،

(١) في ح: «وبه قال».

(٢) آخر الورقة (١٤١) من ح.

(٣) لم ترد الزيادة في ي.

(٤) في ن: «لم يتحقق»، وهو تحرير.

(٥) في آ: «العقاب».

(٦) في غير ص: «الجواز».

(٧) هذه الزيادة من ص.

(٨) في ل، ن: «تحقيقه». وفي ص: «حقيقة».

(٩) في آ: «تركه».

(١٠) في غير ح، ص: «فلا».

(١١) في ن، ح، ل: «ترتيب».

(١٢) في ن، آ، ي: «من»، وفي ل: «من قول».

(١٣) في غير ح، ص زيادة: «أنه»، وفي ي: «لما».

(١٤) في ي: «بعدما».

(١٥) في ح زيادة: «إن».

(١٦) في ن: «بين» وهو تحرير.

(١٧) في ص: «تقرير».

(١٨) في آ: «في أنه».

(١٩) لفظ غير ح: «تحققاها».

(٢٠) لفظ ن، ل، آ، ي: «قال».

وذكر: أنَّ^(١) ماهيَّة^(٢) الوجوب لا تتحقَّق^(٣) إلَّا بترجيع الفعل على الترُكِ:
والترجيع لا يحصل إلَّا بالعقاب^(٤).
ولا شك^(٥) أنه مناقضة ظاهرة.

المسألة الرابعة:

الوجوب إذا نسخ - بقى الجواز؛ خلافاً للغزالِي^(٦).
لما: [أنَّ^(٧) المقتضي للجواز^(٨) قائم، والمعارضُ الموجودُ لا يصلح
مزيلًا -؛ فوجب بقاء الجواز].
إثنا قلنا: [إنَّ^(٩) المقتضي للجواز قائم؛ لأنَّ الجواز جزءٌ من الوجوب،
والمقتضي للمركب مقتضٍ لمفرداته].
[و^(١٠)] إثنا قلنا: إنَّ الجواز جزءٌ من الوجوب؛ لأنَّ الجواز - عبارة: عن رفع
الحرج عن الفعل، والوجوب عبارة: عن رفع الحرجة عن الفعل، مع إثبات
الحرج في الترُك: ومعلوم أنَّ المفهوم الأول من المفهوم الثاني.]

(١) آخر الورقة (٩٥) من آ.

(٢) في ح: «ماهيتها».

(٤) يتلخص تعجب المصنف من الغزالِي - رحمهما الله - في أنَّ الغزالِي اختار تعريف القاضي للواجب، وزيف سائر ما عداه، وبعد ذلك نقل عن القاضي قوله: «لو أوجب الله علينا شيئاً، ولم يترعَّد بعقاب على تركه: لوجب. فالوجوب إنما هو بإيجابه لا بالعقاب». ثم عقب عليه بقوله: «وفيَّ نظر: لأنَّ ما استوى فعله وتركه في حقنا فلا معنى لوصفه بالوجوب، إذ لا نعقل وجوباً إلَّا بأنْ يترجع فعله على تركه بالإضافة إلى أغراضنا. فإذا انتفى الترجيع فلا معنى للوجوب أصلًا». ا.هـ. فراجع: المستصنف (١/٦٦). وقد أعاد - رحمة الله - ذكر قول القاضي المذكور في بحثه لأركان الحكم، وعقب عليه بتعليق آخر؛ فراجعه في (١/٨٣). ولعل مراد الغزالِي - رحمة الله - استحقاق العقاب، لا تتحققه فعلاً، وبذلك يتفادي العجب. وانظر: الكافش (٢/٧٣ - آ - ٧٤ - ب).

(٥) في ل: «وهذه».

(٦) راجع مذهب الغزالِي في هذه المسألة في المستصنف (١/٧٣) وما بعدها.

(٧) هذه الزيادة من صـ. (٨) في ن: «الجوانـ».

(٩) لم ترد الزيادة في نـ، آـ، لـ. (١٠) انفردت بهذه الزيادة نـ.

وإنما قلنا: [إن^(١)] المقتضي للمركب مقتضٌ^(٢) لمفرداته؛ لأنَّه ليس بالمركب [إلا^(٣)] عين^(٤) تلك المفردات - فالمحقظي للمركب مقتضٌ لتلك المفردات.

فإنْ قلتَ: المقتضي للمركب مقتضٌ لتلك المفردات حال اجتماعها، فلِم قلتَ: إنَّه يكونُ مقتضياً^(٥) لها - حالَ^(٦) انفرادها؟

قلتَ: تلك المفردات من حيثٍ [هي غيرٌ، ومن حيثٍ^(٧) إنَّها مفردة^(٨) غيرٌ، وأنا لا أدعُ^(٩) إنَّها - من حيثٍ هي مفردة^(١٠) داخلة^(١١) في المركب، وكيف [يقال^(١٢)] ذلك [فيه^(١٣)، و[قيد^(١٤)] الانفراد يعاني^(١٥) قيد التركيب، وأحد المعاندين^(١٦)] - لا يكونُ داخلًا في الآخر؟ ولكتبي^(١٧) أدعُ^(١٨) إنَّها من حيثٍ^(١٩) هي - داخلة في المركب: فيكونُ المقتضي [للمركب^(٢٠)] [مقتضياً^(٢١)] لـ [تلك^(٢٢)] المفردات - من حيثٍ إنَّها^(٢٣) هي، لا من حيثٍ إنَّها مفردة^(٢٤).

(١) لم ترد الزيادة في حـ.

(٢) لفظ صـ: «يقتضي».

(٣) سقطت الزيادة من نـ، يـ، لـ، آـ، حـ.

(٤) في غير صـ، حـ: «غير» وهو تصحيف.

(٥) في آـ: «نقضاً» وهو تحريف.

(٦) لفظ يـ: «حالة».

(٧) ساقط من نـ، وعبارة لـ: «إنَّها هي غير، وهي من حيث».

(٨) لفظ نـ، آـ، يـ: «منفردة».

(٩) في لـ، صـ، يـ: « وإنَّا لا ندعُ».

(١٠) في غير لـ، حـ: «منفردة».

(١٢) سقطت الزيادة من آـ، وفي يـ: «ندعُ».

(١٣) لم ترد الزيادة في غير آـ.

(١٤) سقطت الزيادة من آـ، وفي نـ: «وقيل»، وهو تحريف.

(١٥) لفظ يـ: «يعاير» وهو تحريف.

(١٦) في يـ: «المغايرين».

(١٧) في نـ، لـ، يـ، آـ: «ولكن».

(١٨) في غير لـ: زِيادة: «أنَّها».

(١٩) سقطت الزيادة من نـ، صـ، لـ،

(٢٠) لم ترد الزيادة من صـ.

(٢١) في لـ: «هي».

(٢٢) في غير حـ، آـ: «منفردة».

[و^(١)] إنما قلنا: إنَّ المعارضَ [الموجودة^(٢)] لا يصلحُ مزيلاً؛ لأنَّ المعارضَ يقتضي زوالَ الوجوبِ، والوجوبُ ماهيَّةٌ مركبةٌ، والماهيةُ المركبةُ يكفي في زوالِها زوالُ^(٣) أحدٍ قيودها - فزوالُ^(٤) الوجوب يكفي فيه: إزالةُ الحرج عن الترُكِ، و^(٥) لا حاجةٌ [فيه^(٦)] إلى إزالةِ جوازِ الفعلِ. فثبتت: أنَّ المقتضي للجوازِ قائمٌ، والمعارضَ لا يصلحُ مزيلاً.

فإنْ قيلَ: الجوازُ الذي جعلته جزءاً ماهيَّةَ الوجوبِ - هوَ الجوازُ بمعنى: رفعُ الحرجِ عن الفعلِ فقط، أو بمعنى: رفعُ الحرجِ عن الفعلِ والتراكِ معاً؟ الأول مسلم^(٧)، [والثاني^(٨) ممنوع]. ولكنَّ^(٩) ذلك^(١٠) [الأول]^(١١) - لا يمكنُ بقاوَهُ بعدَ زوالِ الوجوبِ؛ لأنَّ مسْمَى رفعِ الحرجِ عن الفعلِ لا يدخلُ في الوجودِ إلَّا مقيداً^(١٢) - إنما بقيـد^(١٣) إلـى الحرجِ بالترـكِ: كما في «الوجوب». أو بقيـد رفعِ الحرجِ عن الترـكِ: كما في «المندوب»؛ ويستحيل^(١٤) أن يبقى بدون هذين القـيدينِ. وأما الثاني - فممنوع؛ لأنَّ الجوازَ - بمعنى: رفعُ الحرجِ عن الفعلِ

(١) لم ترد الواو في ص.

(٢) في ن: «زوائل» وهو تصحيف.

(٣) في ي: «فلا».

(٤) في ص، ل، آ: «م» وهو رمز مسلم.

(٥) سقطت من ح، ص، وفي ل، آ: «ع» رمز لممنوع.

(٦) لفظ ح: «لكن».

(٧) في ص، ي، ن: «ذاك».

(٨) في آ: «بقيـد».

(٩) عبارة ح: «رفع لا يتحقق الحرج عند الترـك».

(١٠) كذا في جميع الأصول، والمناسب: «التدب».

(١١) في ن، ي، آ، ص: «ويستحيل».

والترك - يُنافي^(١) الوجوب الذي لا تتحقق^(٢) ماهيّته إلا مع الحرج على الترك^(٣)، والمنافي لا يكون جزءاً.

فثبت: أن المقتضي «للوجوب» - لا يكون مقتضاً «للجواز» بهذا المعنى

[و^(٤)] الجواب: [أن^(٥) «الجواز» - الذي هو جزءٌ ماهيّة الوجوب هو «الجواز» بالمعنى الأول^(٦)].

قوله: «إنه^(٧) لا يتقدّر إلا مع أحد^(٨) القيدين».

قلنا: [نسلم^(٩); لكن^(١٠) الناسخ للوجوب - لمَارفع [الوجوب: رفع^(١١) منع]
الحرج عن الترك] فقد حصل بهذا الدليل زوال الحرج^(١٢) عن الترك^(١٣).

[وأقْدُم^(١٤)] بقى - أيضاً - القدر المشترك بين الوجوب والندب - وهو: زوال

الحرج عن الفعل: فيحصل من مجموع [هذين^(١٥) القيدين] زوال الحرج عن
الفعل وعن^(١٦) الترك - معاً، وذلك هو: المندوب والمباح^(١٧).

فظهر^(١٨) بما ذكرنا: أنَّ الأمر إذا لم يبق^(١٩) معمولاً به في الوجوب: بقى

(١) لنظر، ص: «منافي».

(٢) في ح: «يتتحقق».

(٣) آخر الورقة (١٤٢) من ن.

(٤) لم ترد الزيادة في ص، ح.

(٥) لم ترد الزيادة في غير ل.

(٦) لفظ ن: «بالأول».

(٧) لم ترد الزيادة في ن.

(٨) في ل: «إحدى هذين».

(٩) سقطت الزيادة من ن، وفي ل، آ: «لا نسلم». وهو تحريف، وفي ح، آ: «مسلم».

(١٠) في ل، آ: «لأن».

(١١) ما بين المعقوقتين ساقط من ن، ي، آ، ص، ح.

(١٢) آخر الورقة (٩٦) من ح.

(١٣) ما بين المعقوقتين أبدل في لـعبارة: «وهو الجواز الذي قيد من الندب».

(١٤) لم ترد الزيادة في ح.

(١٥) لم ترد الزيادة في غير ض.

(١٦) كذا في ي، آ، وفي ن، لـ نحوها، غير أن كلمة «عن» لم ترد فيهما، وعبارة ص،

ح: «عن الترك وعن الفعل».

(١٧) لفظ ص: «أو المباح».

(١٨) في ح: «وظهر».

(١٩) لفظ ل: «يكن».

معمولاً به في الجواز والله أعلم.

المسألة الخامسة:

في أنَّ ما يجوز تركه لا يكون فعله واجباً.

والدليل عليه - : أنَّ الواجب [ما^(١)] لا يجوز تركه، والجمع بينه وبين جوازِ

الترك - متناقض^(٢).

واعلم: أنَّ الخلاف - في هذا الفصل - مع طائفتين:
إحداهما: الكعبي^(٣) وأتباعه - فإنه روي في كتب أصحابنا عنهم^(٤): أنَّهم
قالوا: المباح واجب.

واحتججوا عليه: بأنَّ المباح ترك [به^(٥)] الحرام، وترك الحرام واجب -:
فيلزم^(٦) أنَّ يكون المباح واجباً.

وجوابه: أنَّ المباح ليس نفس ترك الحرام، بل هو شيء به يترك^(٧)
الحرام، ولا يلزم من كون الترك^(٨) واجباً - أن يكون الشيء المعين الذي
يحصل^(٩) به الترك واجباً - إذا كان ذلك الترك ممكناً التحقيق^(١٠) بشيء آخر غير
ذلك الأول.

(١) لم ترد الزيادة في ح.

(٢) في آ: «متناقض».

(٣) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، البلخي رأس طائفة من المعتزلة
يقال لهم الكعبية. راجع اللباب (٤٤/٤)، وقد أخذ الكعبي الاعتزال عن الحسين الخياط.
قبل: وكان الجبائي يفضله على شيخه، وتوفي سنة (٣١٩) هـ. انظر: التصوير في الدين
ص (٥١ - ٥٢)، وهامشيهما، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للمصنف ص (٤٢)،
وفرق وطبقات المعتزلة: (٩٣-٩٥).

(٤) في ص: «عنهم في كتب أصحابنا».

(٥) زيادة لا بد منها لستقيم، وسقطت من جميع الأصول.

(٦) في ي: «فوجب أن يلزم».

(٧) لفظ آ: «يترك به».

(٨) لفظ ما عدا ص: «الترك».

(٩) في آ: «به يحصل».

(١٠) لفظ غيره: «التحقق».

وَثَانِيهَا: مَا ذُكْرَهُ^(١) كثِيرٌ مِنَ الْفَقَهَاءِ: [مِن^(٢)] أَنَّ الصُومَ واجبٌ عَلَى
الْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ وَالْحَائِضِ . وَمَا يَأْتُونَ^(٣) بِهِ - عِنْدِ زَوَالِ الْعَذْرِ يَكُونُ قَضَاءً لِمَا
وَجَبَ .

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُ لَا يَجُبُ عَلَى الْمَرِيضِ وَالْحَائِضِ، وَيَجُبُ عَلَى
الْمَسَافِرِ .

وَعِنْدَنَا: [أَنَّهُ^(٤)] لَا يَجُبُ عَلَى الْحَائِضِ وَالْمَرِيضِ أَبْتَةً .
وَأَمَّا الْمَسَافِرُ - فَيَجِبُ^(٥) عَلَيْهِ^(٦) صُومُ أَحَدِ الشَّهْرَيْنِ^(٧) -: إِمَّا الشَّهْرُ
الْحَاضِرُ، أَوْ شَهْرٌ [آخَرُ^(٨)]. وَأَيْمَهَا أَتَى بِهِ: كَانَ - هُوَ الْوَاجِبُ - كَمَا قَلَّا فِي
الْكَفَارَاتِ التَّلَاثَ .

[وَ^(٩)] دَلِيلُنَا مَا تَقَدَّمَ^(١٠) -: مِنْ أَنَّ الْوَاجِبَ - هُوَ الَّذِي مُنْعَى^(١١) مِنْ تَرْكِهِ،
وَهُؤُلَاءِ مَا مُنْعِيوا مِنْ تَرْكِ^(١٢) الصُومِ -: فَلَا يَكُونُ واجِباً عَلَيْهِمْ، بَلِ الْحَائِضُونَ
مُمْنَعُونَ مِنَ الْفَعْلِ، وَالْمُمْنَعُونَ مِنَ الْفَعْلِ^(١٣) كَيْفَ يُمْكَنُ أَنْ يَكُونُ مُمْنَعُونَ مِنَ
الْتَرْكِ؟ .

[وَ^(١٤)] احْتَجَ الْمُخَالِفُ بِأَشْيَاءَ: .
أَحَدُهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهَرَ فَلْيَصُمِّهُ»^(١٥)، أَوْجَبَ

(١) فِي غَيْرِ لِلْمُعْتَادِ: «بِذِكْرِهِ».

(٢) لَمْ تَرِدْ فِي حِلْمٍ، آ.

(٣) عِبَارَةُ نَّ: «وَمَا يَقْرَنُ بِهِ».

(٤) لَمْ تَرِدْ الزِيَادَةُ فِي لِلْمُعْتَادِ.

(٥) فِي آ: «فَإِنَّهُ يَجُبُ».

(٦) آخر الورقة (٩٦) من آ.

(٧) لَفْظُ صِ: «شَهْرَيْنِ».

(٨) لَمْ تَرِدْ فِي نَّ، وَعِبَارَةُ يِ: «أَوْ شَهْرٌ أُخْرَى» آيٌ: فَيَكُونُ مِنْ قَبْلِ «الْوَاجِبِ الْمُخِيَّرِ»،
لَمْ تَرِدْ الْوَادِفِي صِ.

(٩) لَمْ تَرِدْ الْوَادِفِي صِ.

(١٠) لَفْظُ حِ: «مَا قَلَّا».

(١١) لَفْظُ نَّ، آ، لِلْمُعْتَادِ، يِ: «يَمْنَعُ».

(١٢) فِي آ، يِ: «الْتَرْكُ لِلصُومِ»، وَفِي لِلْمُعْتَادِ: «الْتَرْكُ».

(١٣) آخر الورقة (١٠٣) من لِلْمُعْتَادِ.

(١٤) لَمْ تَرِدْ الْوَادِفِي صِ.

(١٥) الآية (١٨٥). مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

[الصوم]^(١) على كل من شهد الشهر، وهو لاء قد شهدوا الشهر: فيجب عليهم الصوم.

وثانيها: أنه ينوي قضاء رمضان، ويسمى قضاة، وذلك يدل على أنه يحكي وجوباً سابقاً^(٢).

وثالثها: أنه لا يزيد عليه، ولا ينقص عنه: فوجب [أن يكون]^(٣) بدلاً عنه، كفرمات المخالفات.

والجواب عن الكل: أن ما ذكرتموه استدلال^(٤) بالظواهر والأقweise - على مخالفة ضرورة العقل، وذلك؛ لأن المتصور في الوجوب المنع من الترك - فعنده عدم المنع من الترك - لو حاولنا إثبات المنع من الترك - لكننا قد تمسكنا بالظواهر والأقweise في إثبات الجمع^(٥) بين النقيضين: وذلك لا يقوله عاقل.

بلى^(٦): إن فسرت الوجوب بشيء آخر: فذلك^(٧) كلام^(٨) آخر^(٩).

فروع:

[الفرع]^(١٠) الأول:

اختلُّوا في [أن]^(١١) المتذوب - هل هو: مأمور به أم لا؟.

(١) سقطت الزيادة من ن، آ، ل.

(٢) في ي زيادة: «عليه».

(٣) سقطت الزيادة من ل.

(٤) لفظ ن، ي، ص: «استدلالاً» وهو تصحيف. (٥) آخر الورقة (٦٥) من ي.

(٦) كذا في ل، ص، آ، ح: «ولفظ ن، ي: «بل».

(٧) لفظ غير ل: «فذاك». (٨) في ن، ل، ي: «الكلام».

(٩) الخلاف بين هذه المذاهب جميعاً لفظي؛ لأن ترك الصوم - حالة المذر - جائز اتفاقاً، والقضاء بعد زوال هذا المذر - واجب اتفاقاً أيضاً: فالنزاع إنما هو في تسمية صوم هؤلاء واجباً وعدمها. وراجع: الكاشف عن المحصل (٢/٧٧-٧٨).

(١٠) لم ترد الزيادة في غير آ.

(١١) لم ترد في ن، ي، ل.

(١٢) لفظ ن، ل، ح: «أو».

والحقُّ: أَنَّ المَوْاَدَ مِنَ الْأَمْرِ - [إِنْ^(١)] كَانَ هُوَ التَّرْجِيْحُ الْمُطْلَقُ - مِنْ غَيْرِ^(٢)
إِشْعَارٍ بِجُوازِ^(٣) التَّرْكِ، وَلَا بِالْمَنْعِ مِنَ التَّرْكِ - : [فَنَعَمْ^(٤)].

وَإِنْ^(٥) كَانَ هُوَ التَّرْجِيْحُ الْمَانِعُ مِنَ النَّفِيْضِ - : فَلَا؛ لَكُنَّا [لَمَّا^(٦)] يَبَيَّنَّا: أَنَّ
الْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ - : كَانَ الْحَقُّ - هُوَ التَّفْسِيرُ الثَّانِي^(٧).

الفرع الثاني:

اختلفوا في [أَنْ^(٨)] المَنْدُوبَ هُلْ يَصِيرُ واجِباً بَعْدَ الشَّرْوِعِ فِيهِ؟ .
فَعَنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - : أَنَّ الْتَّطْوِعَ يَلْزَمُ بِالشَّرْوِعِ^(٩) .

(١) سقطت من ن، ل.

(٢) آخر الورقة (١٤٣) من ن.

(٣) لفظ ن: «الجوانز».

(٤) سقطت الزيادة من ن.

(٥) في ي: «أن».

(٧) لا نزاع في أَنَّ المَنْدُوبَ مَأْمُورٌ بِهِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ مَتَّعْلِمٌ لِصِيغَةِ «أَفْعَلَ» وَمُبَتَّعَلِمٌ فِيهِ
هَذِهِ الصِّيغَةِ بَقْطَعَ النَّظرَ عَنْ كُونِ هَذَا الْاسْتِعْمَالِ مَجَازِيًّا أَوْ حَقِيقِيًّا، فَإِنْ فِي ذَلِكَ خَلَافَةً تَقْدُمُ
بِحَثِّهِ - وَالْمُخْتَارُ فِي أَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ مَجَازِيٌّ .

وَإِنَّمَا النَّزاعُ هُنَا: فِي أَنَّهُ هَلْ يَسْمَى مَأْمُورًا بِهِ حَقِيقَةً؟ .

فَذَهَبَ الْفَخْرُ وَفَرِيقُهُ مِنَ الْأَصْوَلِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَسْمَى بِذَلِكَ حَقِيقَةً؟ لَأَنَّ لَفْظَ (آ، م، ن)
عِنْدَهُمْ حَقِيقَةٌ فِي التَّقْوِيلِ الطَّالِبِ لِلْفَعْلِ عَلَى وَجْهِ الإِلَزَامِ، وَذَلِكَ لَا يَشْمَلُ إِلَّا الصِّيغَةِ
الْمُبَتَّعَلِمَةِ فِي الإِيجَابِ دُونَ النَّدْبِ، فَلَا يَكُونُ المَأْمُورُ الْمُشَتَّقُ مِنْهُ حَقِيقَةً إِلَّا فِي الْوَاجِبِ .

وَذَهَبَ فَرِيقُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يَسْمَى بِذَلِكَ حَقِيقَةً، لَأَنَّ لَفْظَ (آ، م، ن) عِنْدَهُمْ
حَقِيقَةٌ فِي التَّقْوِيلِ الطَّالِبِ لِلْفَعْلِ مُطْلَقاً، وَلَوْ كَانَ بِدُونِ إِلَزَامٍ فَيُشَمَّلُ الصِّيغَةُ الْمُبَتَّعَلِمَةُ فِي كُلِّ
مِنْ الإِيجَابِ وَالنَّدْبِ، فَيَكُونُ المَأْمُورُ الْمُشَتَّقُ مِنْهُ حَقِيقَةً فِي الْقَدْرِ الْمُشَتَّكُ بَيْنَ الْوَاجِبِ
وَالْمَنْدُوبِ، وَهُوَ الْمُطْلُوبُ فِعْلَهُ . فَبِسَمِيِّ الْمَنْدُوبِ مَأْمُورًا بِهِ حَقِيقَةً . فَرَاجِعٌ: الْكَاشِفُ
(٧٧/٢)، وَمِنْذَكَرَاتٍ لَمْ تَطِعْ لَشِيخِنَا مُصطفِيِّ عِيدِ الْخَالِقِ .

(٨) لَمْ تَرِدِ الزيادةُ فِي ل، ن.

(٩) قَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَا (١/٩١) «مِنْ شَرِيعَةِ نَفْلِ لِزَمِهِ إِتَّمامِهِ، فَلَيَانِ خَرْجُهُ بِدُونِ
عَذْرٍ: لِزَمِهِ الْقَضَاءِ وَعَلِيهِ إِلَئِمٌ، وَإِنْ خَرْجُهُ مِنْهُ لِعَذْرٍ لِزَمِهِ الْقَضَاءِ وَلَا إِلَئِمٌ عَلَيْهِ» .

وعند الشافعيٌ - رضي الله عنه: لا يجب^(١).

لنا: قوله - عليه الصلاة والسلام -: «الصائم المتقطع أمير نفسه: إن شاء صام، وإن شاء أفطر»^(٢); ولأننا نفرض الكلام - فيما إذا نوى صوماً يجوز له تركه بعد الشرع.

فنقول: يجب أن يقع الصوم على هذه الصفة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «ولكل أمرٍ ما نوى»^(٣).

وتمام الكلام في هذه المسألة، مذكور في الخلافيات.

(١) بل يستحب له الإلتام فإن أنسده فلا قضاء عليه. فراجع: المجمع (٦/٣٩٤)، والشرح الكبير (٣/١١٢). ويقول الشافعي: قال أحمد.

وقال مالك: «من خرج منه بعذر فلا قضاء عليه، وإن خرج من غير عذر فعلبه القضاء». فانظر: الأشراف (١/٢١٠).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ - من طريق أم هانىء - أحمد والترمذى والحاكم في المستدرك.

وأخرجه من طريق أنس وأبي أمامة - البيهقى في السنن الكبرى، بلفظ: «الصائم المتقطع بال الخيار ما بينه وبين نصف النهار». على ما في الفتح الكبير (٢/٢٠٠).

وفي رواية أخرى من طريق أم هانىء أيضاً بلفظ: «أمين نفسه». انظر: كشف الحفا ط حلب (٢/٢٦).

(٣) هو بعض حديث مشهور، رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة - من حديث عمر بن الخطاب - بلفظ: «سمعت رسول الله يقول: إنما الأعمال بالنية، وإنما لكل امرئ ما نوى. فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله: فهو هاجر إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيها، أو امرأة يتزوجها: فهو هاجر إلى ما هاجر إليه». على ما في منتقى الأخبار (١/٨١-٨٢).

وقد روي بلفظ: «الأعمال بالنيات» بالجمع وب بدون «إنما». كما في نيل الأوطار (١/١١٤). وقد ورد في التلخيص الحبير (١/٢٠) مختصراً بلفظ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى». قال الحافظ: «وفي رواية ولكل امرئ ما نوى. متفق عليه».

وقد أخرجه كاملاً بلفظ: «إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى...»، الحافظ ابن الجوزي في سيرة عمر بن الخطاب (ص ١٢٩: ط المصرية).

وقد أخرج هذا الحديث، الحافظ السيوطي في آخر خطبة كتابه «الجامع الصغير» بلفظ:

الفرع الثالث:

المباح هل هو من التكليف أم [لا]؟

والحق: [أنه^(۳)] إن كان المراد بأنه من التكليف - هو: أنه ورد التكليف بفعله - فمعلوم - أنه ليس كذلك.

وإن كان المراد منه: أنه ورد التكليف باعتقاد إياحته - فاعتقاد^(۴) كون ذلك الفعل مباحاً - مغایر لذلك^(۵) الفعل [في نفسه^(۶)]: فالتكليف بذلك الاعتقاد لا يكون تكليفاً بـ[ذلك]^(۷) المباح.

والاستاذ أبو إسحاق سماه تكليفاً بهذا التأويل؛ وهو بعيد^(۸). مع أنه نزاع في محض اللفظ.

الفرع الرابع:

المباح هل هو حسن؟

والحق: أنه إن كان المراد من «الحسن»: كل ما رفع الحرج عن فعله،

= إنما الأفعال بالنبات، وإنما لكل امرئ ما نوى. فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيّبها أو امرأة يتکحها... وذكر: أنه قد أخرجه أصحاب الكتب الستة عن عمر بن الخطاب. وأنه قد أخرجه أبو نعيم في الحلية، والدارقطني في غرائب مالك، عن أبي سعيد الخدري. وأن ابن عساكر في أماله قد أخرجه عن أنس بن مالك. وأن الرشيد العطار قد أخرجه - من طريق أبي هريرة - في جزء من تخريجه (أو: معجمه)، على ما استظهره المناوي).

وقد تكلم المناوي في فيض القدير (٢٩/١-٣٥) كما قال العجلوني في كشف الخفا ، مع نقله نظما في ذلك للشافعى رضى الله عنه. وقد تكلم العجلوني هذا عن هذا الحديث، في الكشف (١١/١، ١٢-١٤٧، ١٤٨-١٤٩) كلاماً تضمن بعض الفوائد الهامة.

(١) سقطت من ن.

(٢) لم ترد الزيادة في ن.

(٣) في ن: «واعتقاد».

(٤) في ح، ص: «النفس ذلك».

(٥) لم ترد الزيادة في ح.

(٦) لم ترد الزيادة في ص.

(٧) بعيد لأنه لا فرق بين المباح والحرام وغيرهما في وجوب اعتقاد صحة الحكم من إياحته، أو حرمة أو غير ذلك، والكلام ليس في هذا الاعتقاد. فإنه لا يسمى مباحاً. وإنما الكلام في نفس الفعل الذي تعلقت به الإياحة: كالأكل والشرب.

سواء كان [على^(١)] فعله ثواب^(٢)، أو لم يكن^(٣) - فالماح حسن.
وإن أريد [بـ^(٤)]: ما يستحق فاعله بفعله التعظيم، [والمدح^(٥)]
والثواب - فالماح ليس بحسنٍ.

الفرع الخامس:

الماح هل هو من الشرع؟!

قال بعضهم: ليس من الشرع؛ لأن معنى المماح: أنه لا حرج في فعله،
وفي تركه، وذلك معلوم - قبل الشرع^(٦)، فتكون الإباحة تقريراً للنفي^(٧)
الأصليّ، [لا تغيير^(٨)]: فلا يكون من الشرع.

والحق: أنَّ الخلاف لفظيٌّ، وذلك: [لـ^(٩)] أنَّ الإباحة ثبتت^(١٠) بطريق
ثلاثة^(١١):

أحدها: أن يقول الشَّرْعُ: «إِنْ شَرِمْتُمْ فَاقْعُلُوا، وَإِنْ شَرِمْتُمْ فَاتَّرُكُوا».
والثاني: أن تدلُّ أخبارُ الشرع على أنه لا حرج في الفعل ، والترك.
والثالث: أن لا يتكلَّمُ الشَّرْعُ^(١٢) فيه - أبداً - ولكن انعقد الإجماع - مع

(١) لم ترد الزيادة في نـ.

(٢) لفظ نـ: «ثواباً».

(٣) آخر الورقة (٩٧) من حـ.

(٤) لم ترد الزيادة في لـ.

(٥) لم ترد الزيادة في غير يـ.

(٦) في غير آـ: «السمع» وكلاماً صحيحاً.

(٧) لفظ نـ: «المنفي»، وفي لـ: «البقاء».

(٨) سقطت من نـ، وعبارة لـ: «فلا يتغير».

(٩) لم ترد اللام في يـ.

(١٠) في نـ، آـ: «ثبتت».

(١١) لفظ آـ: «ثلاث».

(١٢) في يـ: «الشارع».

ذلك - على أنَّ^(١) ما لم يرُدْ فيه طلب فعلٍ، ولا طلب تركٍ: فالملتفتُ^(٢) فيه مختيرٌ.

وهذا الدليل يعم جميع الأفعال التي لا نهاية لها.
إذا عرفت^(٣) هذا - فنقول: إنَّ عنِي^(٤) بكون الإباحة حكماً شرعياً: أنه حصل حكم غير الذي كان مستمراً - قبل الشرع -: فليس كذلك، بل الإباحة تغير^(٥) لا تغيير.

وإنْ عنِي بكتوبه حكماً شرعياً: أنَّ كلام الشرع دلَّ^(٦) على تحققِه -: فظاهر أنه كذلك؛ لأنَّ الإباحة لا تتحقق إلا على أحد الزوجة الثلاثة المذكورة.
[و^(٧)] في جميعها خطابُ الشرع دلَّ^(٨) عليها: فكانت الإباحة من الشرع بهذا التأويل^(٩). والله أعلم^(١٠).

(١) في ح، ص: «بأن».

(٢) في ي: «والملتفت».

(٣) في ن، ي، ل: «عرف».

(٤) آخر الورقة (٤٠) من ل.

(٥) في ن: «تقر لا تغبب»، وفي آ: «تقدير لا يعتبر» وكلاهما تحريف.

(٦) في ن، ص، ي: «داد».

(٧) لم ترد الواو في ص.

(٨) في ل: «فالشرع».

(٩) في ل، ن، ي: «داد عليه».

(١٠) العبارة في آ: «بهذا التأويل من الشرع».

(١١) آخر الورقة (٩٧) من آ.

النظر الثالث^(١)

من القسم الثاني - من كتاب الأوامر، والنواهي -:
[في المأمور^(٢) به]

[و فيه^(٣) مسائل] :
[المسألة^(٤) الأولى] :

يجوز ورود الأمر بما لا يقدر عليه^(٥) المكلف - عندنا - خلافاً للمعتزلة،
- والغزالى^(٦) [منا^(٧)].

لنا وجوه:

الأول^(٨): [أن^(٩)] الله - تعالى - أمر الكافر^(١٠) بالإيمان ، والإيمان منه^(١١) محال؛ لأنَّه يُفضي إلى انقلاب علم الله - تعالى - جهلاً؛ والجهل محال -:
والمفسي^(١٢) إلى المحال محال.

(١) كذا في ص، وهو الصحيح، وفي ن، ل، ي، ح، آ: «الثاني»، وهو خطأ.

(٢) ساقط من ص.

(٣) هذه زيادة مناسبة انفرد بها آ.

(٤) في ن، ل، ص، ي اقتصر على كلمة: «مسألة»، وفي ح: «المسألة»، وما أثبتناه من آ.

(٥) عبارة ن: «المكلف عليه».

(٦) لم ترد الزيادة في ن.

(٧) لفظ آ: «أحدها».

(٨) لم ترد الزيادة في ن، ص، ل.

(٩) لفظ آ: «الكافار».

(١٠) في آ: «منهم».

(١١) في ح: «فالمفسي».

فإن قيل: لا نسلم أن الإيمان من الكافر^(١) - محال، ولا نسلم أن حصوله يُفضي^(٢) [إلى^(٣)] انقلاب العلم جهلاً.

بيانه: أن العلم يتعلّق^(٤) بالشيء [المعروف^(٥)] - على ما هو به - فإن كان الشيء واقعاً - تعلق العلم بوقوعه.

وإن كان غير واقع - تعلق العلم بلا وقوعه.

فإذا فرضت^(٦) الإيمان واقعاً^(٧) : لزم القطع بأن الله - تعالى - كان في الأزل عالماً بوقوعه.

[وإن فرضته غير واقع : لزم القطع بأن الله - تعالى - كان في الأزل عالماً بلا وقوعه^(٨)] . ففرض الإيمان بدلاً [من^(٩)] الكفر [لـ^(١٠)] يقتضي تغيير العلم؛ بل يقتضي أن يكون الحاصل في الأزل - هو: العلم بالإيمان، بدلاً عن العلم بالكفر؛ فلِمَ قلت: إن ذلك محال.

سلّمنا: أن ما ذكرته^(١١) يقتضي امتناع صدور الإيمان من الكافر^(١٢) ، لكنه^(١٣) معارض بوجوه دالة على أن الإيمان - في نفسه - ممكّن [الوجود^(١٤)]:

(١) لفظ آ: «الكافار».

(٢) في غير آ، ص: «يقتضي».

(٣) هذه الزيادة من ص، آ.

(٤) لفظ آ: «متعلق».

(٥) انفردت بهذه الزيادة ص.

(٦) في غير ح: «فرضنا». وأثبتنا لفظ ح ل المناسبة لما بعده.

(٧) آخر الورقة (١٤٤) من ن.

(٨) ما بين المعقوقتين ساقط من ن.

(٩) في آ: «عن»، وسقطت من ح.

(١٠) سقطت الزيادة من ي.

(١١) في غير ص: «ذكرتموه» وما أثبته أنس.

(١٢) في آ: «الكافار».

(١٣) لفظن، ل، ي، ص: «ولكنه».

(١٤) لم ترد الزيادة في غير آ.

[الأول]: أنَّ الإيمانَ كانَ - في نفسه - ممكِّنَ الوجود^(١)]، فلو انقلبَ واجباً بسببِ العلم - لكانَ العلمَ مؤثراً في المعلوم؛ وهو محال - لأنَّ العلمَ يتبعُ المعلومَ، ولا يؤثِّرُ فيه.

[الثاني^(٢)]: لو كانَ^(٣) ما علمَ الله - تعالى - وجوده^(٤) واجبَ الوجود، وكلُّ ما علِمَ الله - تعالى - عدمَةُ يكونُ^(٥) واجبَ العدم - لزمَ^(٦) أنَّ لا يكونَ الله - تعالى - قادرًا على إيجادِ شيءٍ؛ لأنَّ الشيءَ لا ينفكُ من أنْ يقالُ: إنَّ الله - تعالى - علِمَ وجوده، أو علِمَ عدمَةَ.

وعلى التقديرين: يكونُ واجباً، والواجبُ لا قدرةَ عليه - أليته: فلزمَ أنَّ لا يقدرَ الله - تعالى - على شيءٍ - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

[الثالث^(٧)]: لو كانَ^(٨) ما علِمَ الله وجوده واجبَ الوجود، وما علِمَ عدمَةَ [يكونُ^(٩)] واجبَ العدم - لزمَ^(١٠) أنَّ لا يكونَ لنا اختيارٌ [في فعلِ^(١١) شيءٍ] أصلًا، وأنْ تكونَ حركة^(١٢) بمتزلةٍ تحرِيكَ الرياحِ للأشجارِ - من حيثِ إنَّه لا يكونُ باختيارِنا، لكنَّا نعلمُ بالضرورة: أنَّ ذلك باطلٌ؛ لأنَّا ندركُ تفرقةَ ضرورةٍ

(١) ما بين المعقوقتين ساقط من آ.

(٢) أبدل ناسخاً، ن مضمنون هذا الوجه بمضمون الوجه الثالث الآتي، واعتبرنا الوجه الثالث الثاني.

(٣) كذا في ل، وهو الصحيح، وفي ن، ي، ص، ح، آ: «أنَّ كل».

(٤) في ي، آ، ن زيادة: «كان»، وفي ص، ح زيادة: «إذا كان».

(٥) كذا في ل، وفي ص، ن، آ، ي: «كان»، وفي ح: «إذا كان».

(٦) كذا في ص، ح، وفي ل: «فلزم»، ولفظ ي، آ، ن: «فبلزم».

(٧) هذا الوجه أورده ناسخاً، ن: «الثاني».

(٨) في ل: «أنَّ كل».

(٩) لم تردَ الزيادة في غير ص، ح.

(١٠) في ن، ل: «فبلزم».

(١١) لم تردَ الزيادة في ن.

(١٢) في ح: «حركة».

بين الحركات الحيوانية الاختيارية، والجمادية^(١) الاضطرارية.
 الرابع: أنه لو كان كذلك - لكان العالم واجب الوجود^(٢) - في الوقت
 الذي علم الله تعالى - وقوعه^(٣) فيه، والواجب يستغني عن المؤثر: فيلزم^(٤)
 استغناء حدوثه عن المؤثر: فيلزم أن لا يفتقر حدوث العالم، ولا^(٥) شيء من
 الأشياء - إلى القادر المختار: وذلك كفر^(٦).

الخامس: أن تعلق العلم به - إنما أن يكون سبباً لوجوبه، أو لا يكون.
 فإن كان سبباً لوجوبه - لزم أن يكون العلم قدرة وإرادة؛ لأنّه لا معنى
 للقدرة والإرادة إلا الأمر الذي ياعتبره^(٧) يترجح الوجود على العدم . فإذا كان^(٨)
 العلم كذلك - صار^(٩) العلم عين القدرة والإرادة؛ وذلك محال؛ لأنّه يتضمن
 قلب الحقائق: وهو غير معقول.

وإن لم يكن [العلم]^(١٠) سبباً لوجوب المعلوم - فقد سقط ما ذكرتُه من
 الدلالة؛ لأنّه مبني على أن المعلوم صار واجب الواقع - عند تعلق العلم
 به^(١١)، فإذا بطل^(١٢) ذلك - بطل دليلكم .
 سلّمنا: أن ما ذكرتُه^(١٣) يدل على أن الإيمان محال من الكافر، لكن
 امتناعه ليس لذاته، بل بالنظر إلى علم الله - تعالى - فلِم قلتُم^(١٤): إنّ ما لا يكون
 محالاً لذاته - [فإنه]^(١٥) لا يجوز ورود الأمر به؟ .

(١) في ي: «أو الحادثة» وهو تحريف . (٢) لفظ ص: «الحدث» .

(٣) عبارة ن، ل، آ، ي: «وقوع ذلك الفصل» .

(٤) لفظ ن: «فلزم» .

(٥) في ل: «أو شيء» ، وفي ص، ح: «ولا حدوث شيء» .

(٦) في ن، ل: «أكفر» .

(٧) عبارة ن: «اعتباره مرجح» . (٨) في آ: «صار» .

(٩) لفظ آ: «كان» . (١٠) لم ترد الزيادة في ي .

(١١) لفظ آ: «المعلم» وهو تصحيف . (١٢) آخر الورقة (٩٨) من ح .

(١٣) في ح: «ذكرتم» ، وفي ص: «ذكرت» . (١٤) آخر الورقة (١٠٥) من ل .

(١٥) في ن، آ، ل، ي: «قلت» . (١٦) لم ترد هذه الزيادة في غير ص .

سلّمنا: أنَّ ما ذكرتُمُوهُ^(١) يدلُّ على أنَّ الْأَمْرَ بِالْمَحَالِ واقعٌ؛ لكنَّهُ^(٢) يدلُّ على أنَّهُ^(٣) لا تكليفٌ إلَّا وهو تكليفٌ بما^(٤) لا يطاقُ؛ [وذلك]^(٥) - لأنَّ الشيَّء إنْ كانَ معلومَ العدْمِ: كأنَّ الْأَمْرَ بِالإِتِّيَانِ بِهِ أَمْرًا يَا يقَاعَ المُمْتَنَعِ . وإنْ كانَ معلومَ الْوِجُودِ: كأنَّ واجبَ الْوِجُودِ، وَمَا كَانَ واجبَ الْوِجُودِ لَا يَكُونُ - لقدرِ الْقَادِرِ الْأَجْنبِيِّ، وَالْخِيَارِ - فِيهِ أثْرٌ: فِي كُونَ^(٦) التكليفُ [بِهِ]^(٧) أَيْضًا تكليفيًّا بِمَا لَا يطاقُ .

فثبتَ: أنَّ ما ذكرتُمُوهُ^(٨) - يدلُّ على أنَّ التكاليفَ^(٩) - باسْرَهَا - تكليفٌ مَا لَا يطاقُ^(١٠) ؟

وإنَّ أحدًا من العُقَلَاءِ لم يقلْ بِذَلِكَ - فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ أَحَادَةُ - عَقْلًا، وَبَعْضَهُمْ جُوزَةُ^(١١)؛ وَلَمْ يقلْ^(١٢) أحدٌ بِأَنَّهُ يمْتَنُعُ وَرُوْدُ التكليفِ إلَّا بِمَا لَا يطاقُ . فَمَا هُوَ نَتْيَاجٌ هَذَا الدَّلِيلُ لَا تقولُونَ بِهِ^(١٣)، وَمَا تقولُونَ بِهِ^(١٤) لَا يَتَجَهُ هَذَا الدَّلِيلُ: فِي كُونِ ساقِطًا .

(١) لفظ ح: «ذكرتم»، وفي ص: «ذكرت».

(٢) في غير ح، ص: «ولكنه».

(٣) لفظ ص: «ألا».

(٤) في ص: «ما».

(٥) لم ترد في ن، ل.

(٦) في ح: «ويكون».

(٧) آخر الورقة (٦٦) من ي.

(٨) لم ترد الزيادة في ن، ي، ل.

(٩) في ص، ح: «ذكرته».

(١٠) آخر الورقة (١٤٥) من ن.

(١١) لفظ آ: «بما».

(١٢) في ن، ل، آ: «جوزوه».

(١٣) في ل: «ولونقل» وهو تحريف.

(١٤) كذا في ح، ص، ل، وفي ن، ي، آ: «لا يقولون به، وما يقولون به».

(١٥) لفظ ح: «ليس».

سلَّمَنَا أَنَّ مَا ذَكْرَتُمُوهُ^(١) يَدْلِي عَلَى قَوْلِكُمْ^(٢)، وَلَكُنَّهُ مَعْارِضٌ^(٣) بِالنَّصْ،
وَالْمَعْقُولِ^(٤).

أَمَا النَّصُ - فَقَوْلُهُ تَعَالَى : «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا»^(٥)، «وَمَا جَعَلَ
عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»^(٦)، وَأَئِ حَرْجٌ فَوْقَ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ؟^(٧)
وَأَمَا الْمَعْقُولُ - فَمِنْ ثَلَاثَةِ أُوجُوهٍ^(٨) :

الْأُولُّ^(٩) : أَنَّ فِي الْمَشَاهِدِ^(١٠) [أَنَّ^(١١)] مِنْ كُلْفَتِ^(١٢) الْأَعْسَى نَقْطَ
الْمَصَاحِفِ، وَالزَّمْنَ الطِّيرَانَ فِي الْهَوَاءِ - عَذَّسْفِيهَا - تَعَالَى اللَّهُ عَنِ^(١٣) ذَلِكَ عَلَوْا
كَبِيرًا.

الثَّانِي : الْمَحَالُ غَيْرُ مَتَصْوِرٍ، وَكُلُّ مَا لَا يَكُونُ مَتَصْوِرًا لَا يَكُونُ مَأْمُورًا بِهِ.
إِنَّمَا قَلَّا : إِنَّهُ غَيْرُ مَتَصْوِرٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَتَصْوِرٍ مُتَمِيزٌ، [وَكُلُّ مُتَمِيزٍ]^(١٤) ثَابَتَ
فَمَا لَا يَكُونُ ثَابِتًا لَا يَكُونُ مَتَصْوِرًا.

بِيَانُ الثَّانِي : أَنَّ الَّذِي لَا يَكُونُ مَتَصْوِرًا لَا يَكُونُ فِي الْعُقْلِ إِلَيْهِ^(١٥) إِشَارَةً،
[وَ^(١٦)] الْمَأْمُورُ بِهِ يَكُونُ فِي الْعُقْلِ إِلَيْهِ إِشَارَةً، وَالْجَمْعُ - بَيْنَهُمَا - مُتَنَاقِضٌ.
الثَّالِثُ : إِذَا جَوَزْتُمُ الْأَمْرَ بِالْمَحَالِ - فَلِمَ لَا تَجْوِزُونَ أَمْرَ «الْجَمَادَاتِ»،
وَبَعْثَةَ الرَّسُلِ [إِلَيْهَا]^(١٧)، وَإِنْزَالَ الْكِتَبِ عَلَيْهَا؟.

(١) فِي صِ، آ : «ذَكْرَتْهُ»، وَلِفَظُ حِ : «ذَكْرَتْمُ».

(٢) فِي صِ، آ : «قَوْلُكُ».

(٣) لِفَظُ نِ، يِ، لِ، آ : «مَعْارِضُ».

(٤) الْآيَةِ (٢٨٦) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٥) الْآيَةِ (٧٨) مِنْ سُورَةِ الْحِجَّةِ.

(٦) عِبَارَةُ لِ، نِ : «وَجْهَ ثَلَاثَةَ».

(٧) آخر الورقة (٣٨) مِنْ صِ.

(٨) فِي غَيْرِ صِ، لِ، نِ : «أَحَدُهَا».

(٩) فِيمَا عَدَالِ، نِ : «الشَّاهِدُ».

(١٠) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي صِ.

(١١) آخر الورقة (٩٨) مِنْ آ.

(١٢) عِبَارَةُ صِ : «وَتَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ»، وَفِي لِ، نِ نَحْوَمَا أَتَتَنَا مَعَ إِيدَالِ «كَبِيرًا» بِـ«كَثِيرًا».

(١٣) سَاقَطَ مِنْ نِ.

(١٤) فِي يِ : «إِشَارَةُ إِلَيْهِ».

(١٥) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ نِ.

(١٦) سَقَطَتِ الزِّيَادَةُ مِنْ صِ.

والجواب: قوله: «إذا فرضنا الإيمان بدلًا عن الكفر - كان الموجود في الأزل - هو العلم بالإيمان بدلًا عن العلم بالكفر».

قلنا: نحن وإن لم نعلم أنَّ علم الله - تعالى - في الأزلِ تعلق بآيامنا^(٣) زيد، أو [بـ^(٤)] كفَرَهُ، لكنَّا نعلمُ أنَّ علْمَهُ تعلقُ بأحدهما على التعيينِ، وذلك العلمُ كانَ حاصلاً - في الأزلِ - فنقولُ: لَوْلَمْ يحصلُ متعلقاً بذلك العلمِ : لزمَ انقلابُ^(٥) ذلك العلمِ جهلاً - في الماضي - وهو محالٌ من وجهين:

^(٥): امتناع الجهل على الله - تعالى.

[و^(٦)] الثاني: أن تغير^(٧) الشيء في الماضي^(٨) محال.

قوله: «العلمُ غيرُ مؤثّرٌ».

فَلَمَّا^(٩) : اللازمُ من دليلنا حصول الوجوبِ - عند تعلق العلم ، فَلَمَّا أَنْ ذَلِكَ الوجوبُ بِهِ أَوْ بِغَيْرِهِ^(١٠) فَ[ذَلِك]^(١١) غَيْرُ لازِمٍ .

قوله: «لَزِمَ أَنْ لَا يَقْدِرَ اللَّهُ - تَعَالَى - عَلَى شَيْءٍ».

قلنا: [قد بينا^(١٢) أن] العلم بالوقوع يتبع^(١٣) الواقع^(١٤) الذي هو تتبع
[الإيقاع^(١٥)] بالإرادة^(١٦) والقدرة - فامتنع أن يكون [الفرع]^(١٧) مانعاً من الأصل ؛

(١) في ن، ي، ل، آ: «بدل الكفر»

(٢) عبارة ص: «بابيمان زيد تعلق».

(٤) لفظ ن: «الانقلاب».

(٦) لم ترد المأوف في ص، ح.

(٨) في ن زيادة: «وهو».

(١٠) عبارة ص: «أم بشي، آخر».

(١٢) كذا في آ، ل، ي، وفي ص نحوها من غير كلمة: «قد» ولم ترد في ن، وفي ح

وردت كلمة: «أن».

(١٤) في ح: «اللوقوع». (١٥) لم ترد الزيادة في غير ن.

(١٦) كذا في ن، وفي ل، آ: «القدرة والإرادة»، وعبارة ي، ص: «الإرادة والقدرة» وفي

ح: «اللإرادة والقدرة».

الزيادة في حجم

بل (١) تعلق علمه (٢) [به (٣)] - على الوجه المخصوص - يكشف عن أن قدرته (٤) وإرادته تعلقت به، على ذلك الوجه (٥).
قوله: «يلزم الجبر».

قلنا: إنْ عنيت بالجبر: أنَّ العبد لا يتمكّن من شيء - على خلاف علم الله تعالى - فلِم قلت: إنَّه محال؟.

قوله: «يلزم أن يكون العالم واجب الحدوث - حين حدوثه فيستغني عن القدرة، والإرادة».

قلنا: [قد (٦)] بيتنا: أنَّ العلم بالوقوع تَبُعُ الواقع ، الذي هو تبع القدرة والإرادة، والفراغ لا يعني (٧) عن الأصل .

قوله: [إن (٨)] العلم إما أن يكون سبباً للوجوب (٩)، أو لا يكون.

قلنا: نختار (١٠) - أنه ليس سبباً للوجوب (١١)، ولكن نقول: إنَّه يكشف عن الوجوب (١٢)، وإذا كان كافياً عن الوجوب (١٣) - ظهر الفرق (١٤).

قوله: «هذا لا يدلُّ على جواز (١٥) الأمر (١٦) بالجمع بين الضدين».

قلنا: بل يدلُّ، لأنَّ «علم الله - تعالى - بعدم إيمان زيد ينافي وجود إيمان

(١) في ص، ح، ن: «العلم».

(٢) لفظ ل، ن: «بل».

(٣) سقطت الزيادة من ص.

(٤) عبارة ح: «عن إرادته وقدرته».

(٥) لفظ آ: «الوجوه».

(٦) لفظ آ: «يستغنى».

(٧) عبارة ن، ل، ي، ح، ض: «سبب الوجوب».

(٨) في آ، ل، ن، ح، ي: «المختار»، وراجع الكاشف (٢/٨٩) لمعرفة الاعتراض الوارد على هذه الكلمة، وانظر: التفاس (٢/٨٩-ب) للاطلاع على ما قاله القرافي متوكلاً أن هذا اختيار الإمام المصنف.

(٩) آخر الورقة (١٦) من ل.

(١٠) في ح: «التقريب»، لفظ ص، ي: «التقريب» وهو تصحيف.

(١١) تكررت في ح.

(١٢) سقطت الزيادة من ن، آ، ي، ل، ح.

زيد، فإذا أمرَهُ بإدخالِ الإيمانِ في الوجود - حالَ حصولِ العلمِ بعدمِ الإيمان - فقد كلفَ بالجمعِ بينِ المتناقضين^(١).

قوله: «هذا الدليلُ يقتضي أن تكونَ^(٢) التكاليفُ^(٣) - كلُّها - تكليفَ ما لا يطأقُ، وذلكَ لم يقلْ به أحدٌ».

قلنا: الدلائلُ القطعيةُ^(٤) العقليةُ، لا تُدفعُ بامثالِ هذهِ الدوافعِ.

أما الآية - فهي معارضةٌ بقوله تعالى: «رَبِّنَا وَلَا تُحَمِّلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ^(٥) وَلَأَنَّكَ^(٦) قد علمتَ: أَنَّ القواطعَ العقليةَ لا تعارضُهَا^(٧) الظواهرُ النقليةُ، بل تعلمُ^(٨) أَنَّ تلكَ الظواهرَ مُؤَوَّلةُ، ولا^(٩) حاجةَ^(١٠) إلى تعينِ تأويلاً^(١١). قوله: «أنه عبث».

قلنا: إنْ عنيتَ بكونِه عبثاً: خلوةٌ عنِ مصلحةِ^(١٢) العبدِ - فلِمَ قلتَ: إنَّ هذا محالٌ.

قوله: «المحالُ غيرُ متصورٍ».

(١) راجع ما ذكره الأصفهاني في الكاشف من تحرير بعض المعتبرين لهذه الكلمة، وبيناء اعتراض على المصتف عليها (٨٩/٢) وانظر: النفائس (٢/٨٩-ب).

(٢) في ن، ي: «يكون».

(٣) عبارة غير ص: «كل التكاليف».

(٤) لفظ ن، ل، آ، ي: «القطيعة».

(٥) الآية (٢٨٦) من سورة البقرة.

(٦) آخر الورقة (٩٩) من ح.

(٧) لفظ ن: «يعارضها».

(٨) لفظ ح: «تعلم».

(٩) في ن، ي، ل، آ: «فلا».

(١٠) لفظ ص، ح زيادة: «بنا».

(١١) لفظ ص، ح، ي، آ: «التأويل».

(١٢) عبارة ص: «المصلحة للعبد».

قلنا: لَوْلَمْ يكُنْ متصوّراً - لامتنع الحكم عليه بالامتناع^(١)؛ لِمَا^(٢) أَنَّ التصريح موقوف على التصور؛ ولأنّا نميّز بين المفهوم من قولنا: الواحد نصف الآثنين، والمفهوم من قولنا: الوجود^(٣)، والعدم [لا^(٤)] يجتمعان؛ ولو لا تصوّر هذين المفهومين^(٥): لامتنع التمييز.

قوله: «لَمْ لَا يجوز أمر الجماد»؟

قلنا: حاصل الأمر بالمحال - عندنا - هو: الإعلام بنزول العقاب: وذلك لا يتصوّر إلا في حق الفاسد..

الدليل الثاني: أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَخْبَرَ عَنْ أَقْوَامٍ مُعَيَّنَاتِهِنَّ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ؛ وذلك في قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْأَنْذِرُهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ»^(٦)، وقال تعالى: «لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ»^(٧). إذا ثبت هذا - فنقول: أولئك الأشخاص لو آمنوا: لانقلب خبر الله - تعالى - الصدق كذباً، والكذب [على الله^(٨)] محال - إما لأدائه إلى الجهل، - أو إلى الحاجة^(٩) على قول المعتزلة، أو لنفسه كما هو مذهبنا، والمؤدي إلى المحال محال - فتصور الإيمان عن أولئك الأشخاص محال.

وتمام [هذا]^(١٠) التقرير ما تقدم.

الدليل الثالث: أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - كَلَّفَ أَبَا لَهَبٍ^(١١) بِالْإِيمَانِ، وَمِنَ الْإِيمَانِ:

(١) لفظ ن: «بالاتباع» وهو تحريف. (٢) في آ: «كما» وهو تصحيف.

(٣) عبارة ن، ي، آ، ل: «العدم والوجود». (٤) سقطت الزيادة من ح، آ.

(٥) لفظ غير آ: «الأمران». (٦) الآية (٦) من سورة البقرة.

(٧) الآية (٧) من سورة يس. (٨) لم ترد في غيره.

(٩) ساقط كله من ن، ولم ترد كلمة «إلى» في ص.

(١٠) لهذه الزيادة في ص.

(١١) هو عبد العزى بن عبد المطلب، كانه أبوه بأبي لهب لحسن وجهه، وهو واحد من أعمام رسول الله - ﷺ - الأحد عشر مات من أبنائه على الإسلام عنية ومنتسب ودرة، ومات هو وزوجه على الكفر. راجع الوافي (٨٣/١). وليس هو المقصود في هذه المسألة بخصوصه، بل هو مثل لكل من مات على الكفر ولذلك ذكر البعض «أبا جهل»، وذكر آخرون «المعاذين»، انظر: تعليقات الشيخ بخيت على شرح الأستري (١/٣٦٨).

صدق الله تعالى - في كل ما أخبر عنه، وممّا^(١) أخبر عنه: أنه لا يؤمن:-
فقد صار مكملًا بـأَنْ يُؤْمِنَ بـأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ^(٢). أبداً - وهذا هو التكليف بالجمع بين
الضدين^{(٣) (٤)}.

الدليل الرابع: أن صدور الفعل عن العبد يتوقف على داعية يخلقها الله
- تعالى - ومتى وجدت تلك الداعية -: كان الفعل واجب الواقع ، وإذا كان
ذلك: كان الجبر لازماً، ومتى^(٥) كان الجبر لازماً -: كانت^(٦) التكاليف
- بأسرها - تكليف ما لا يطاق.

[و^(٧)] إنما قلنا: إن صدور الفعل من^(٨) العبد يتوقف على داعية يخلقها الله
- تعالى - لأن العبد لا يخلو [إما^(٩)] أن يكون متمكنًا من الفعل والترك ، أو لا
يكون [فذلك^(١٠)].

فإن كان الأول: فلماً أن يكون ترجح الفاعلية على التاركية موقفًا على
مرجح ، أو لا يكون^(١١).

فإن توقف - فذلك المرجح إن كان من فعل العبد -: عادة التقسيم
[فيه^(١٢)] ، ولا يتسلسل^(١٣) ، بل لابد^(١٤) وأن ينتهي إلى داعية ليست من العبد^(١٥) بل

(١) في ن ، ي ، ل ، آ : «وفيما».

(٢) العبارة في آ: «بـأَنْ يُؤْمِنَ وـلـا يـُؤْمِنْ» ، قوله «بـأَنَّ» في غيره: «بـأَنَّه».

(٣) وعبر البيضاوي بـ: «التفصين» وتعبير المصطف أولى ، فراجع شرح الاسنوي على
المنهاج (١/٣٦٦) ط السلفية.

(٤) آخر الورقة (٩٩) من آ.

(٥) لفظ ن: «فـإـذـا» ، وفي لـ: «وـإـذـا».

(٦) في ص: «كـانـ».

(٧) هذه الزيادة من ص ، ح.

(٨) لفظ غير ص: «عـنـ».

(٩) سقطت الزيادة من نـ.

(١٠) هذه الزيادة من صـ.

(١١) لفظ صـ: «يـتـوقـفـ».

(١٢) لم ترد الزيادة في نـ ، لـ.

(١٣) لفظ لـ: «تـسـلـلـ».

(١٤) في ن ، ي ، آ ، ل: «فـلـاـبـدـ».

(١٥) في غير صـ: «امـتـهـ».

من^(١) الله - تعالى - وهو المقصود.
 وإن لم يتوقف على مرجع - فقد ترجحت^(٢) الفاعلية على التاركية ، لا
 لمرجع ؛ وهو^(٣) محال ؛ لأن ترجح أحد طرفي الممکن على الآخر - لوجاز^(٤)
 أن يكون لا لمرجع - لجاز^(٥) في كل العالم أن يكون كذلك : وحيثـلا يمكن
 الاستدلال بجواز العالم على وجود الصانع^(٦) ؛ وهو محال .
 فإن^(٧) قلت : [لم^(٨)] لا يجوز أن يقال : القادر - وحده - يكفي في ترجح
 أحد الطرفين^(٩) على الآخر ؟ .
 قلت : قول القائل : «إنما ترجح أحد الطرفين على الآخر - لأن القادر
 رجحة» - مغالطة ؛ لأنـا نقول : هل لقولك - : [القادر^(١٠) رجحة^(١١) ، مفهوم زائد
 على كونـه قادرـا ، [و^(١٢)] على وجود الأثير^(١٣) ، أو^(١٤) ليس له مفهوم زائد^(١٥) .
 فإنـ كان [له مفهوم زائد] - فحيثـلا يكون صدور أحد^(١٦) مقدوري القادر
 عنه دونـ الآخر موقـعا على أمرـ زائد ، وذلك - هو: القسم الأول^(١٧) الذي يـتناـ أنه
 يـفضـي إما إلى التسلسل ، أو إلى مرجع يـصدر^(١٨) من^(١٩) الله - تعالى .

(٢) في ن ، ي : «رجحت» .

(١) آخر الورقة (١٤٧) من ن .

(٣) لفظ ص : «وذلك» .

(٤) في ن : «لجاز» وهو تحريف .

(٥) في ص : «كان يجوز» .

(٦) في ح : «العالم» .

(٧) لفظ ن : «فلم» .

(٨) سقطت الزيادة من ن .

(٩) في ن ، ي : «طرفي الممکن» ، ولفظ آ : «طرفي الجائز» .

(١١) سقطت الزيادة من ح .

(١٠) لفظ ن : «يرجع» .

(١٢) هذه الزيادة من ص .

(١٢) لفظ ص : «يرجع» .

(١٤) لفظ ن : «الأمر» وهو تصحيف .

(١٤) في ي : «وليس» وهو تصحيف .

(١٧) لفظ لـ : «إحدى» .

(١٦) ساقط من يـ .

(١٨) آخر الورقة (٦٧) من يـ ، وأخر الورقة (١٠٧) من لـ . والورقة (١٠٨) مفقودة من

لـ .

(٢٠) في ن : «عن» .

(١٩) لفظ حـ : «صدر» ...

وأن لم يكن له مفهوم زائد -: صار معنى قوله^(١): القادر يرجح أحد مقدوريه^(٢) على الآخر من غير مرجع -: إلى^(٣) أن القادر يستمر^(٤) كونه قادراً مدةً من غير هذا الأثر، ثم أنه وجد هذا الأثر - بعد مدة - من غير أن يحصل لذلك القادر قصد^(٥) إليه، وميل إلى تكوينه: وذلك معلوم الفساد بالضرورة.

ومنشأ المغالطة^(٦) - في تلك اللفظة - هو: أن قول القائل: «القادر يرجح»، لكونه قادرًا يوهم أن هذا المقدور إنما ترجح^(٧) على المقدور الآخر؛ لأن القادر خصه بالترجح^(٨).

وقولنا: خصه [بالترجميغ]^(٩) [لأن^(١٠)] يوهم أمراً زائداً على محض^(١١) القادرية؛ لأن^(١٢) إذا أثبتنا أمراً زائداً - فقد أوقفنا^(١٣) ترجحه على انضمام أمر آخر إلى مجرد القادرية^(١٤) -: وحيثنة يرجع إلى القسم الأول؛ فثبت: أن هذا الكلام^(١٥) مغالطة محضة.

ولأنما قلنا: إن - عند حصول تلك الداعية التي يخلقها الله تعالى - يجب صدور الفعل - فلانه لولم يجب: لكان إما [أن^(١٦)] يمتنع، أو يجوز. فإن امتنع -: كانت الداعية مانعة، لا مرجحة.

وإن جاز -: فمع تلك الداعية يجوز عدم الأثر تارة، وجوده آخر؛ فترجح الوجود على العدم - إما أن يتوقف على [أمر^(١٧)] زائد، أو لا^(١٨) يتوقف.

(١) في ح، ل، ن: «قوله».

(٢) لفظ آ: «مقدوره» وهو تصحيف.

(٣) لفظ آ: «أي».

(٤) في غير ص: «استمر».

(٥) لفظ آ: «قصد» وهو تصحيف.

(٦) في ن: «للغالطة»، وهو تحريف.

(٧) لفظ ن: «يرجح».

(٨) عبارة ن: «لأن القادر رجحه».

(٩) لم ترد الزيادة في ص.

(١٠) سقطت الزيادة من ح.

(١١) كذا في ص، ولفظ غيرها: «معنى».

(١٢) في ح، ص: «الآن».

(١٣) لفظ ن، آ، ي، ل، ح: «وقفنا».

(١٤) زاد في ن بعدها قوله: «لأن إذا أثبتنا أمراً زائداً، بذلك انضم أمر آخر إلى مجرد

القادرة» وهو سهو من الناسخ.

(١٥) آخر الورقة (١٠٠) من ح.

(١٦) سقطت الزيادة من ن، آ.

(١٧) لفظ ص: «لم».

(١٨) لم ترد الزيادة في غير آ.

فإن توقفَ - لم تكن الداعيةُ الأولى تمامَ المرجعِ، [كنا^(١)] قد فرضها^(٢) كذلك، هذا خلفٌ.

وأيضاً - فلانُ الكلامُ - في^(٣) هذه الضمية - كما فيما^(٤) قبلها، ويلزمُ إما التسلسلُ، أو الانتهاءُ إلى تراجع^(٥) الممكن من غير مرجحٍ؛ وهم محالان، أو الوجوبُ: وهو المطلوبُ.

وإنما^(٦) قلنا: إنَّ لَمَّا^(٧) توقفَ فعلُ العبدِ على داعيةٍ يخلقُها اللهُ - تعالى -: وكان^(٨) ذلك الفعلُ واجبُ الواقعِ^(٩) عند تلك الداعية - لزم^(١٠) الجبرُ؛ لأنَّ قبل خلقِها كانَ الفعلُ ممتنعاً من العبدِ، وبعد خلقِها يكونُ واجباً. وعلى كلا التقديرتين - لا تثبتُ المُكْتَنَةُ من الفعلِ والتركِ.

وإنما قلنا: إنَّ لَمَّا كانَ كذلك -: كانت التكاليفُ بأسراها - تكليفٌ^(١١) ما لا يُطاقُ^(١٢)؛ لأنَّ لَمَّا لم يكن العبدُ ممكناً من الفعلِ والتركِ [أيْنَة]: كانَ تكليفةً تكليفاً لمنْ لم يكن ممكناً من الفعلِ والترك^(١٣): [ذلك^(١٤)] هو المقصودُ.

الدليل الخامس: التكليفُ إما أنْ يتوجهَ على المكلَفِ - حال استواء الداعي إلى الفعلِ والتركِ، أو حال رجحانِ أحد الداعيين على الآخر. فإنْ توجهَ عليهِ - حال الاستواءِ: كانَ ذلك تكليفاً بما لا يُطاقُ؛ لأنَّ حال حصولِ الاستواءِ - يمتنعُ^(١٥) حصولُ الرجحانِ؛ لأنَّ الاستواءَ يُنافي الرجحانَ: فالجمعُ^(١٦) بينهما جمعٌ بينَ المتنافيينِ.

(١) لم ترد في غير ص: .

(٢) لفظ ن: «فرضنا».

(٣) لفظ ص: «على».

(٤) في ن: «قبل».

(٥) عبارة آ: «ترجيع للمسكن».

(٦) لفظ ص: «إنما».

(٧) في ح: «لو».

(٨) كذا في ص، ولفظ غيرها: «فكنا».

(٩) في غير ص: «الوجود».

(١٠) في غير ن، ي: «يلزم».

(١١) آخر الورقة (١٤٨) من ن.

(١٢) لفظ آ: «بما».

(١٣) ما بين المعرفتين ساقط من آ.

(١٤) لم ترد الزيادة في آ.

(١٥) في ن، آ: «والجمع».

(١٦) لفظ ص: «يمتنع».

وإذا امتنع الرجحانُ - : كانَ التكليفُ بالرجحانِ تكليفاً بما لا يُطاقُ .
 وإنْ توجّهَ عليه حال عدمِ الاستواء^(١) - فنقولُ: الراجحُ^(٢) يصيرُ واجباً
 والمرجوُ ممتنعاً^(٣) - على ما تقدم تقريره في الدليل الرابع .
 والتکلیف بالواجب محالٌ؛ لأنَّ ما يجب وقوعه استحالٌ^(٤) [أنْ يُسند وقوعه
 إلى شيء آخر، وإذا استحالَ أنْ يُسند وقوعه إلى غيره: استحالٌ^(٥) أنْ يفعَل
 فاعلُ، فإذا^(٦) أُمِرَ بفعلِه - فقد أُمِرَ بما لا قُدرةَ لهُ عليه .
 وأما^(٧) التکلیف بالممتنع - فلا شبهة في أنه تکلیف بما لا يُطاقُ .

الدليل السادس: أفعال العبد مخلوقة الله - تعالى - وإذا كان كذلك - : كانَ
 التکلیف^(٨) تکلیف ما^(٩) لا يُطاقُ .

أما أنَّ فعلَ العبد^(١٠) مخلوقٌ لله - تعالى - فلانه^(١١) لو كانَ مخلوقاً^(١٢) للعبد -

(١) في ن، آ، ي، ح: «الرجحان»، وما أثبتناه أنساب.

(٢) في ن: «الرجحان يكون».

(٣) لفظ ص: «ممتنع»، وفي آ: «يُمتنع».

(٤) آخر الورقة (١٠٠) من آ.

(٥) ما بين المعقوقتين سقط كل من آ، وناسب ص حذف «أنْ يُسند»، واستبدل «إلى»
 بالياء فصارت عبارته: «وقوعه بشيء»، وفي غير ح وردت كلمة «يسند» بلفظ «يُسند» .

(٦) لفظ ن، ص: «إذا».

(٧) سقطت من آ، وفي غير ح: «أمه».

(٨) لفظ ن: «التكاليف».

(٩) في آ: «بما».

(١٠) العبارة في ن: «أفعال العبد مخلوقة»، وفي آ نحو ما أثبتنا إلا أنَّ كلمة «العبد» وردت
 بصيغة الجمع: «العباد» .

(١١) لفظ ن: «ولأن» .

(١٢) عبارة ص، ح: «مخلوق العبد» .

لكان معلوماً للعبد^(١) ، وليس معلوماً للعبد^(٢) : فهو غير مخلوق^(٣) له .
وتقريره في كتبنا الكلامية^(٤) .

وأما أنه إذا كان فعل العبد مخلوقاً لله - تعالى - كان التكليف تكليفاً^(٥) بما لا يطاق [فـ]^(٦) لأن العبد^(٧) - قبل أن خلق الله - تعالى - فيه الفعل - استحال منه تحصيل الفعل ، وإذا خلق الله - تعالى - فيه الفعل - : استحال منه الامتناع والدفع .

ففي كلتا الحالتين لا قدرة له [لا^(٨)] على الفعل ، ولا على الترك .
فإن قلت : هب أنه لا قدرة له على الإيجاد ، ولكن الله - تعالى - أجرى
عادته بأنه إذا اختار العبد^(٩) وجود الفعل - : فالله - تعالى - يخلقه .
وإن اختار عدم الفعل - : فالله - تعالى - لا يخلقه .
وعلى هذا الوجه^(١٠) : يكون العبد مختاراً .
قلت : ذلك الاختيار إن كان منه لا^(١١) من الله - تعالى - فالعبد موجود^(١٢) .
لذلك الاختيار .

(١) عبارة ص ، ح : «معلوم العبد» .

(٢) في ح : «معلوم العبد» .

(٣) عبارة ن : «فليس مخلوقاً له» وفي آبديلت «فليس» بـ «فلا يكون» .

(٤) راجع تقريره لهذا الدليل . في المحصل (١٤١) وبهامشه المعلم (٧٧-٧٢)
والأربعين (٢٣٠) .

(٥) كذلك في آ وفي النسخ الأخرى : «تكليف ما» .

(٦) زيادة واجبة لم ترد في جميع الأصول .

(٧) آخر الورقة الصناعية (١٠٨) من ل .

(٨) لم ترد الزيادة في ن ، ص ، ل .

(٩) عبارة ص ، ح : «بيان العبد ان اختار» .

(١٠) في آ : «فبكون» .

(١١) لفظ ن : «الامر» وهو تحريف .

(١٢) في ل ، ن : «يوجد» .

وأن لم يكن منه، بل من الله - تعالى - : كان مضطراً في ذلك الاختيار:
فيعود الكلام.

الدليل السابع: الأمر قد وجد قبل الفعل ، [والقدرةُ غير موجودة قبل الفعل^(١)] - فالأمر قد وجد لا عند القدرة: وذلك [تكليف^(٢) ما^(٣)] لا يطاق .
أما أنَّ الأمر قد وجد قبل الفعل - : فلاَنَ الكافر مكلَفٌ^(٤) بالإيمان .

وأما أنَّ القدرة غير موجودة - قبل الفعل : فلا بدَّ لها من متعلق ، والمتعلق إما الموجود^(٥) ، إما المعدوم^(٦)؛ ومحال أن يكون المعدوم متعلق القدرة؛ لأنَّ العدم^(٧) نفي محض [مستمر ، والنفي^(٨) المحض] يستحيل^(٩) أن يكون مقدوراً ، والمستمر يمتنع^(١٠) - أيضاً^(١١) أن يكون مقدوراً : [فالنفي المستمر أولى أن لا يكون مقدوراً^(١٢)].
[وإذا]^(١٣) ثبت أنَّ متعلق القدرة لا يمكن أن يكون عدماً^(١٤) محضاً - : ثبت أنه لا بدَّ أن يكون موجوداً .

فلما ثبت أنَّ القدرة^(١٥) لا بدَّ لها من متعلق ، وثبت أنَّ المتعلق لا بدَّ وأنَّ^(١٦) يكون موجوداً - : ثبت أنَّ القدرة لا توجد إلا عند وجود الفعل .

(١) ما بين المعقوقتين ساقط من ن.

(٢) سقطت الزيادة من ص.

(٣) لفظ ن: «بما».

(٤) لفظ ي: «يكلف».

(٥) كذا في ح، آ، إلا أنَّ كلمة «أما» فيها: «أو»، وفي النسخ الأخرى قدم «المعدوم»، على «الموجود».

(٦) لفظ ن، ي، ل، ح، آ: «المعدوم».

(٧) ساقط من ن.

(٨) لفظ ن: «مستحيل».

(٩) تكررت في ص.

(١٠) في ص: «ولذا».

(١١) ساقط من ح.

(١٢) في ص: «معدوماً».

(١٣) في آ زيادة: «لا توجد بل».

(١٤) آخر الورقة (١٤٩) من ن.

(١٥) لفظ ص: «بان».

الدليل الثامن: العبدُ لو قدرَ على الفعلِ -: لقدرٍ^(١) عليه [إما^(٢)] حالٌ وجوده، أو قبلَ وجوده.

والأولُ محالٌ؛ والأَلَّا لزمَ إيجادَ الموجود؛ وهو محال.

والثاني^(٣) محالٌ؛ [لـ^(٤)] أنَّ القدرةَ - في الزمانِ المتقدم - إما^(٥) أنْ يكونَ لها أثرٌ في الفعلِ، أو لا يكونَ:

فإنْ كانَ لها أثرٌ [في الفعل^(٦)] - فنقولُ:

تأثيرُ القدرةِ في المقدورِ حاصلٌ - في الزمانِ الأولِ - وجودُ المقدورِ غيرُ حاصلٍ - في الزمانِ الأولِ -: فتأثيرُ القدرةِ في المقدورِ مغایرٌ لوجودِ المقدورِ.

والمؤثرُ^(٧) إما أنْ يُؤثرُ في ذلكَ المغایرِ حالٌ وجوده، أو قبلَه.

فإنْ كانَ الأولُ: لزمَ أنْ يكونَ موجوداً^(٨) للوجود؛ وهو محال.

وإنْ كانَ الثاني: كانَ الكلامُ فيه - كما تقدم -: ولزمَ^(٩) التسلسلُ.

وإنْ كانَ الثاني: لم يكنَ لها أثرٌ - في الزمانِ^(١٠) المتقدم - وثبتَ^(١١) - أيضاً - أنه ليسَ لها - في الزمانِ المقارنِ لوجودِ الفعلِ أثرٌ -: استحالَ أنْ يكونَ لها أثرٌ [في^(١٢) الفعلِ] - أللَّةَ، [وإذا لم يكنَ لها أثرٌ أللَّةَ^(١٣)] -: استحالَ أنْ تكونَ^(١٤) [للعبدِ^(١٥)] قدرةً على الفعلِ [اللَّةَ^(١٦)].

(١) في ص: «أما إن قدر».

(٢) سقطت الزيادة من ص.

(٣) زاد في ص: «وهو».

(٤) سقطت اللام من ن.

(٥) آخر الورقة (١٠١) من ح.

(٦) لفظ ن، ل، ي، ح، ص: «فالمؤثر».

(٧) في ل، ن: «موجوداً»، وهو تحريف.

(٨) لفظ ي: «فلز».

(٩) في ن: «فإن».

(١٠) عبارة ي، ح، ص: «في الزمانِ المتقدم أثر».

(١١) في ن: «وجب»، وهو تحريف.

(١٢) افترضت بهذه الزيادة ح.

(١٣) في ن: «يكون»، وسقطت «أن» قبلها.

(١٤) ساقط من ن.

(١٥) سقطت الزيادة من ص.

[واعلم : أن هذين الوجهين لا نرتضيهما ، لأنهما يشكلان بقدرة الباري - جل جلاله - على الفعل^(١)].

الدليل التاسع : أن الله - تعالى - أمر بمعرفته^(٢) في قوله : فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(٣) - فنقول^(٤) :

إما^(٥) أن يتوجه الأمر على العارف بالله - تعالى - أو على غير العارف [بـه]^(٦) .

والأول محال ، لأنه^(٧) يقتضي تحصيل الحاصل^(٨) ، والجمع بين المثلين ، وهو مما محالان .

والثاني محال ؛ لأن غير العارف بالله - تعالى - ما دام يكون غير عارف بالله - تعالى - : استحال^(٩) أن يكون عارفاً بـأن الله - تعالى - أمره بشيء ؛ لأن العلم بـأن الله - تعالى - أمره بشيء - مشروط بالعلم بالله تعالى .

ومتن استحال أن يعرف أن الله [تعالى] أمره بشيء - : كان توجيه^(١٠) الأمر عليه - في هذه الحالة - توجيهها^(١١) للأمر على من يستحيل أن يعلم ذلك الأمر ، وذلك عين تكليف ما لا يطاق^(١٢) .

(١) ما بين المعقوقتين ساقط من ح ، ص . (٢) في ص : « بمعرفة الله تعالى » .

(٣) الآية (١٩) من سورة محمد - ﷺ - . (٤) في ن زيادة : « له » .

(٥) في ل ، آزيادة : « أنه » . (٦) هذه الزياد من ح .

(٧) آخر الورقة (٦٨) من ي . (٨) في ص : « أواه » .

(٩) في ص زиادة : « منه » .

(١٠) في آ : « توجيه » .

(١١) في ل ، ن : « توجيهها » ، وهو تصحيف .

(١٢) ما قاله المصطف في هذه الآية هنا لمجرد الاستدلال ، وإنما نص في التفسير على أن المخاطب بها هو رسول الله صلى الله عليه وأله وسلم ، وذكر في مناسبتها لما نقلها وجوهها راجعها في التفسير (٣٧٢/٧) . ط الخيرية .

الدليل العاشر^(١) : أنَّ الْأَمْرَ بِالنَّظَرِ وَالْفَكْرِ وَاقِعٌ فِي قُولِهِ تَعَالَى : ﴿قُلْ أَنْظُرْوَا﴾^(٢) ، وَفِي قُولِهِ تَعَالَى : ﴿أُولَئِمْ يَتَفَكَّرُوا﴾^(٣) ، وَذَلِكَ أَمْرٌ بِمَا لَا يُطَاقُ .

بِيَانِهِ : أَنَّ تَحْصِيلَ التَّصْوِيرَاتِ غَيْرُ مَقْدُورٍ ؛ وَإِذَا لَمْ تَكُنْ التَّصْوِيرَاتُ مَقْدُورَةً ، لَمْ تَكُنِ الْقَضَايَا الضرُورِيَّةُ مَقْدُورَةً ؛ [وَإِذَا]^(٤) لَمْ تَكُنِ الْقَضَايَا الضرُورِيَّةُ مَقْدُورَةً - لَمْ تَكُنِ الْقَضَايَا النَّظَريَّةُ مَقْدُورَةً ؛ وَإِذَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مَقْدُورَةً - لَمْ يَكُنِ الْفَكْرُ^(٥) وَالنَّظَرُ^(٦) مَقْدُورًا .

[وَ^(٧)] إِنَّمَا قَلْنَا : إِنَّ التَّصْوِيرَاتِ غَيْرُ مَقْدُورٍ - لِأَنَّ الْقَادِرَ إِذَا أَرَادَ تَحْصِيلَهَا : فَإِمَّا أَنْ يَحْصُلَهَا حَالٌ مَا تَكُونُ التَّصْوِيرَاتُ خَاطِرَةٌ بِيَالِهِ ، أَوْ حَالٌ مَا لَا^(٨) تَكُونُ [تَلْكَ]^(٩) التَّصْوِيرَاتُ خَاطِرَةٌ بِيَالِهِ .

فَإِنْ كَانَتْ خَاطِرَةً بِيَالِهِ - فَتَلْكَ التَّصْوِيرَاتُ حَاصِلَةٌ ، فَتَحْصِيلُهَا يَكُونُ تَحْصِيلًا لِلْحَاصِلِ ؛ وَهُوَ مَحَالٌ .

وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ خَاطِرَةً بِيَالِهِ - كَانَ^(١٠) الْذَّهَنُ غَافِلًا عَنْهُ ، وَمَتَى كَانَ الْذَّهَنُ غَافِلًا عَنْهُ - اسْتَحَالَ مِنَ الْقَادِرِ أَنْ يَحَاوِلَ تَحْصِيلَهُ ؛ وَالْعِلْمُ بِذَلِكَ ضَرُورِيٌّ . فَإِنْ قَلْتَ : لَمْ لَا يَجُوزُ^(١١) أَنْ يَقَالَ - إِنَّهَا مَتَصُوْرَةٌ مِنْ وَجْهِ^(١٢) دُونَ وَجْهٍ ؛ فَلَا جُرمٌ يُمْكِنُهُ أَنْ يَحْصُلَ كَمَالَهَا .

قَلْتَ - لَمَّا كَانَتْ مَتَصُوْرَةً مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ - فَالْوِجْهُ الْمَتَصُوْرُ مُغَایِرٌ^(١٣) لِمَا لَيْسَ بِمَتَصُوْرٍ ؛ فَهُمَا أَمْرَانٌ :

(١) آخر الورقة (١٠٩) من ل.

(٢) الآية (١٠١) من سورة يس

(٣) الآية (١٨٤) من سورة الأعراف.

(٤) سقطت الزيادة من ي.

(٥) الآية (١٠١) من آ.

(٦) عبارة لـ : «أَوْ حَالٌ كُونَ» .

(٧) هذه الزيادة من آ.

(٨) عبارة لـ : «أَوْ حَالٌ كُونَ» .

(٩) لم ترد الزيادة في حـ.

(١٠) في آـ : «فَلَلَّا» ، وهو تصحيف.

(١١) آخر الورقة (٣٩) من صـ.

(١٢) في آـ : «غَيْرَ مَا» .

أحدهما: متصورٌ بتمامه، والآخر غير متصورٌ بتمامه: وحيثئذ يعود الكلامُ المقتَدِم.

وإنما قلنا: إن التصورات^(١) إذا لم تكن مقدورةً - كانت القضايا البديهية غير مقدورة^(٢); لأن^(٣) تلك التصورات - إنما أن تكون - بحيث يلزم من مجرد حضورها^(٤) في الذهن حكم الذهن بنسبة بعضها إلى بعض بالمعنى ، أو^(٥) بالإثبات ، أو لا يلزم.

فإن لم يلزم: لم تكن تلك القضايا علوماً يقينيةً ، بل تكون اعتقداتٍ تقليديةًّا.

وإن لم^(٦) - فنقول: حصول تلك التصورات ليس باختياره - [وعند حصولها، فترتُب تلك التصديقات عليها ليس باختياره^(٧)]: فإذاً حصول تلك القضايا البديهية ليس باختياره ، وذلك هو المطلوب.

وإنما^(٨) قلنا: إن [القضايا]^(٩) البديهية إذا^(١٠) لم تكن باختياره^(١١) - : لم تكن^(١٢) القضايا النظرية باختياره^(١٣)؛ وذلك لأن لزوم هذه النظريات عن تلك الضروريات^(١٤) ، إنما أن يكون واجباً ، أو لا يكون^(١٥).
فإن لم يكن^(١٦) واجباً - : لم يكن ذلك استدلاً يقينياً ، لأننا إذا استدللنا

(١) لفظ ن: «المتصورات».

(٢) في جميع الأصول زيادة: «وذلك» ، والأنسب رفعها.

(٣) آخر الورقة (١٥٠) من ن.

(٤) في ص: «حصولها» ، ولفظ ل: «تصورها».

(٥) في آ: «والإثبات».

(٦) لفظ غير ح: «الزمت».

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ن ، وكلمة باختياره في آ: «باختيارية».

(٨) لفظ ص: «فإنما».

(٩) سقطت الزيادة من ن.

(١٠) في ن: «فإن».

(١١) لفظ ن: «اختيارية».

(١٢) لفظ ن: «كانت».

(١٣) عبارة ن: «ليست اختيارية».

(١٤) في ح: «الضرورة».

(١٥) في ن: «تكون».

بدليلٍ مركبٍ من مقدّماتٍ، ولم يكن^(١) المطلوبُ واجبُ التزومِ عن تلك المقدّماتِ -: كان اعتقاداً وجود^(٢) ذلك المطلوبِ - في هذه الحالةِ - اعتقاداً تقليدياً، لا يقينياً.

وإذا^(٣) كان ذلك واجباً - فنقول:

قبل [حصول^(٤)] تلك المقدّمات البديهيّة - امتنع حصولُ هذه^(٥) القضايا الاستدلاليّة، وعنده حصول تلك البديهيّاتِ - يجبُ حصولُ هذه الاستدلاليّاتِ، [فإذن]: هذه الاستدلاليّات^(٦) - في جانبي النفي والإثباتِ - لا تكونُ باختيارِ المكلّفِ.

وإذا ثبتَ هذا: ثبتَ أنَّ التكليفَ بها تكليفٌ بما ليسَ في الوعيِ .

[فـ^(٧)] هذا مجموعُ الوجوه المذكورة في هذه المسألةِ . وبالله التوفيق^(٨).

(١) تكررت العبارة في ن.

(٢) لفظ آ: «وجوب» وهو تصحيف.

(٣) في غير ص، ح: «فإن».

(٤) لم تردُ الزيادة في ح.

(٥) لفظ ح: «ذلك» .

(٦) ساقط من ح.

(٧) لم تردُ الفاء في آ.

(٨) لقد أطّب الإمام المصنف في هذه المسألةِ، وتناول ما يندرج تحتها من صور،

ونوع أدتها.

وقد تكرر ذكره لهذه المسألةِ، كاملةً، أو بعض صورها، أو بعض وجوه استدلاله فيها. فراجع: التفسير (١٧٨/١ - ١٧٨) ط الخيرية، والأربعين (٢٢٧ - ٢٣٧)، والمحصل (١٤١)، وبهامش المعامل ٧٣ - ٧٧، ٧٩ - ٨٠، ٨٢ - ٨٣). وراجع: المستضي (١٣٥ - ١٣٧)، الكاشف (٧٨/٢ - ٩٩ - ب)، والنفائس (٨٧/٢ - ٩٥ - آ). وشرح الاستئنافي على المنهاج وعليه تعليلات الشيخ بخيت (١/٢٤٥ - ٣٦٩)، وشرح ابن السبكي على المنهاج بحاشية شرح الاستئنافي (١٠٧/١ - ١١١).

المسألة الثانية^(١) :

قال [أكثر أصحابنا^(٢)، وأكثر المعتزلة]: الأمر بفروع الشرائع لا يتوقف على حصول الإيمان.

وقال جمهور أصحاب أبي حنيفة - رحمة الله عليه - : يتوقف عليه؛ وهو قول الشيخ أبي^(٣) حامد الاسفرايني - من فقهائنا.

ومن الناس من قال^(٤): تناولهم النواهي دون الأوامر - فإنه يصح انتهاء مُهم عن المنهيات، ولا يصح إقدامهم على المأمورات.

واعلم: أنه لا أثر لهذا الاختلاف في الأحكام المتعلقة بالدنيا؛ لأنَّه ما دام [الكافر^(٥)] كافراً - يمتنع^(٦) منه الإقدام على الصلاة؛ وإذا أسلم - لم يجب عليه القضاء.

وإنما تأثير هذا الاختلاف - في أحكام الآخرة؛ فإنَّ الكافر إذا مات على كفريه^(٧)، فلا شكُّ أنه يعاقب على كفريه، وهل^(٨) يعاقب - مع ذلك - [على^(٩)] تركِه الصلاة والزكاة وغيرهما، أم لا؟

(١) آخر الورقة (١٠٢) من ح.

(٢) العبارة في ن، آ، ي، ل، ح: «الأكثرون. من أصحابنا ومن المعتزلة».

(٣) هو أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد الاسفرايني المولود سنة (٣٤٤)هـ، والمتوفى سنة (٤٠٦)هـ، راجع: طبقات الشيرازي (١٠٣)، وطبقات ابن هادية (٤٢)، وطبقات السنوي (٥٧/١)، وطبقات ابن السكري (٣٤/٢ - ٣١)، ومرآة الجنان (٣/١٥)، والشذرات (٢/٣)، والبداية والنهاية (١٢/٢)، والوفيات (٢٧/١).

(٤) لفظ ح: «يقول».

(٥) لم ترد الزيادة في ص.

(٦) لفظ ن، ل، ي، ح، ص: «امتنع».

(٧) في ن، آ، ي، ل، ص: «وهو أن».

(٨) لفظ آ: «فإنه لا».

(٩) في ن، ل، ي: «فهل».

(١٠) سقطت الزيادة من ص.

[ولَا^(١) معنى^(٢)] لقولنا: إنهم مأمورون بهذه العبادات، [إلا^(٣)] أنهم^(٤) كما يعاقبون^(٥) على [ترك الإيمان، يعاقبون - أيضاً - بعذاب زائد على ترك هذه العبادات.

ومن أنكر ذلك - قال: إنهم لا يعاقبون إلا على ترك^(٦) الإيمان. وهذه^(٧) دقة لا بد من معرفتها.

لنا وجوه:

الأول: أن المقتضي لوجوب هذه العبادات قائم، والوصف الموجود - وهو الكفر - لا يصلح^(٨) مانعاً: فوجب القول بالوجوب.

إنما قلنا: إن المقتضي موجود، لقوله تعالى: «بِاِيَّهَا النَّاسُ اَعْبُدُوا رِبُّكُمْ»^(٩) وقوله تعالى: «وَلِهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^(١٠)

ولا شك [في]^(١١) أن هذه النصوص عامة في حق الكل، وإنما قلنا: إن الكفر لا يصلح أن [يكون]^(١٢) مانعاً؛ لأن الكافر متمكن من^(١٣) الإتيان بالإيمان أولاً، حتى يصير متمنكاً من الإتيان بالصلوة [والزكاة]^(١٤)،

(١) سقطت من ص، ووردت في آ، ي، ح بدون «الواو».

(٢) عبارة ص: «يعني قوله».

(٣) لم ترد الزيادة في ص.

(٤) زاد في آ: «يعاقبون عليهما».

(٥) آخر الورقة (١١٠) من ل.

(٦) ما بين المعقوفتين سقط كله من آ، ولم ترد عبارة «بعذاب زائد» في ي.

(٧) في ع، ص، ي: «فهذه».

(٨) لفظ ل: «يصح».

(٩) الآية (٢١) من سورة البقرة.

(١٠) الآية (٩٧) من سورة آل عمران.

(١١) سقطت الزيادة من ص.

(١٢) آخر الورقة (١٥١) من ن.

(١٣) لم ترد الزيادة في ح.

بناءً عليه^(١). وبهذا الطريق: قلنا: الدهري^(٢) مكلف بتصديق الرسول، والمحدث مأمور بالصلة.

فثبت: أن المقتضي قائم، والمعارض^(٣) غير مانع: فوجب القول بالوجوب.

الدليل الثاني: قوله تعالى: «مَا سَلَكُكُمْ فِي سَقَرَ * قَالُوا لَمْ نَكُنْ مِنَ الْمُصَلَّيْنَ»^(٤) وهذا يدل على أنهم يعاقبون^(٥) على ترك الصلاة.

فإن قيل: هذه^(٦) حكاية قول الكفار^(٧) - فلا يكون حجة؛ فإن قلت: لو كان [ذلك]^(٨) باطلًا لبيته الله تعالى.

قلت: لا نسلم [وجوب^(٩)] ذلك - فإنه تعالى حكى عنهم أنهم قالوا: «وَاللهِ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ»^(١٠)، «مَا كَانَ أَنْعَمْلُ مِنْ سُوءٍ»^(١١)، «يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فِي حَلْفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ»^(١٢)، ثم إنَّه^(١٣) تعالى ما كذبهم في [هذه]^(١٤) المواضع، فعلمنا: أن تكذيبهم غير واجب.

(١) كذا في ذ، ل، وفي ح، ص: «عليها»، وفي آ، ي: «عليهما».

(٢) الدهريّة: قوم من الكفارة يقولون بقدم العالم، وقدم الدهر، وتدبره للعالم، وتأثيره فيه، وأنه ما أبلى الدهر من شيء إلا وأحدث شيئاً آخر.

وقد ذكر الله تعالى قولهم ذلك، بقوله: «وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاةُ الدُّنْيَا تَمُوتُ وَنَحْنُ وَمَا بَهْلُكُنَا إِلَّا الدُّنْعُ» الآية^(١٤) (٢٤) من سورة الجاثية.

راجع: الحور العين ص (١٤٣) وكتاب السيد جمال الدين الأفغاني «الرد على الدهريّين» ترجمة الشيخ محمد عبده.

(٣) في ذ، آ، ي، ل: «والمانع المعارض».

(٤) الآياتان (٤٢، ٤٣) من سورة المدثر.

(٥) لفظ آ: «عاقبون».

(٦) آخر الورقة (١٠٢) من آ.

(٧) لم ترد هذه الزيادة في غير ص. ح.

(٨) سقطت الزيادة من ذ، ي، ل، آ.

(٩) الآية (٤٣) من سورة الأنعام.

(١٠) الآية (٢٨) من سورة التحليل.

(١١) الآية (١٨) من سورة المجادلة.

(١٢) لفظ ذ، ل، آ، ي، ح: «أَنَّ اللَّهَ». (١٤) سقطت الزيادة من ي.

سلمَنا أَنَّهُ حَجَّةٌ؛ لِكُنْ لَمْ لَا يَجُوزَ أَنْ يَقَالُ: الْعَذَابُ عَلَى مَجْرِدِ التَّكْذِيبِ،
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَكَانُوا تُكَذَّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ»^(١).

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ التَّكْذِيبَ سَبَبٌ مُسْتَقْلٌ بِاِقْتِضَاءِ دُخُولِ النَّارِ، وَإِذَا وَجَدَ
السَّبَبُ الْمُسْتَقْلُ بِاِقْتِضَاءِ الْحُكْمِ: لَمْ يَجُزْ إِحْالَتُهُ عَلَى غَيْرِهِ.
ـ سَلَّمَنَا أَنَّ التَّعذِيبَ وَاقِعٌ^(٢) - عَلَى جَمِيعِ الْأَمْرَاتِ الْمُذَكَّرَةِ، لِكُنْ قَوْلُهُ: «لَمْ
تَكُنْ^(٣) مِنَ الْمُصْلِحِينَ»^(٤) مَعْنَاهُ: لَمْ تَكُنْ^(٥) مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؛ لَأَنَّ الْلَّفْظَ مُحْتَمَلٌ،
وَالدَّلِيلُ دَلٌّ عَلَيْهِ.

ـ أَمَّا أَنَّ الْلَّفْظَ مُحْتَمَلٌ - فَلِمَا رُوِيَ فِي الْحَدِيثِ: «نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ
الْمُصْلِحِينَ»^(٦)، وَيَقَالُ: «قَالَ أَهْلُ الصَّلَاةِ»؛ وَالمرادُ [مِنْهُ]^(٧): الْمُسْلِمُونَ.
ـ وَأَمَّا أَنَّ الدَّلِيلَ دَلٌّ عَلَيْهِ - فَلَأَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ دَاخِلُونَ فِي هَذِهِ الْجَمْلَةِ -
ـ مَعَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَصْلُوُنَّ، وَيَتَصَدَّقُونَ، وَيَؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ، وَلَوْ كَانَ الْمَرَادُ: مَنْ لَمْ
يَأْتِ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ - لَكَانُوا كاذِبِينَ فِيهِ: فَعَلِمْنَا أَنَّ الْمَرَادَ أَنَّهُمْ مَا كَانُوا مِنْ
ـ أَهْلِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ.

(١) الآية (٤٦) من سورة العنكبوت.

(٢) كذا في آ، وهو الأنسب، ولفظ غيرها: «وقع».

(٣) في ص: «تَكَنْ» وكلامها صحيح.

(٤) الآية (٤٣) من سورة العنكبوت.

(٥) لفظ ص: «تَكَنْ».

(٦) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، عن أنس بن مالك، بلفظ: «نهيت عن
الْمُصْلِحِينَ» على ما في الفتح الكبير (٣/٢٦٥).

ـ قال المناوي في فيض القدير (٦/٢٩٠): «... قال مرتين. وفي رواية البزار: عن
ضرب المصليين. وفي رواية: عن قتل المصليين». ثم قال: «وكذا (آخرجه) الدارقطني
عن أنس بن مالك. قال الهيثمي (يعني: في مجمع الزوائد): فيه عامر بن سنان، وهو منكر
الحديث أ.هـ. لكن: له شواهد».

(٧) لم ترد الزيادة في ص، ح، ي.

(٨) لفظ ص: «فَانَ».

سلمنا أنَّ التعذيب على ترك الصلاة، لكنَّ^(١) قوله: «لم تُنكِ من المصليين»^(٢) يجوز أنَّ^(٣) يكون إخباراً عن قومٍ أرتدوا - بعد إسلامهم - مع أنَّهم صلوا حالَ^(٤) إسلامهم لأنَّه^(٥) واقعَةٌ حالٌ، فيكفي في ضديه صورةٌ واحدةٌ. سلمنا عمومَةً - في جُنُقِ الكُفَّارِ، [وَ^(٦)] لكنَّ الوعيد ترتَبَ على فعلِ الكلِّ - فلِمَ قلتَ: إنَّه حاصلٌ على كُلِّ واحدٍ^(٧) من تلكِ الأمورِ؟

[وَ^(٨)] الجوابُ: أنَّ اللهَ - تعالى - لَمَا حَكَى عن الكُفَّارِ تعليِّلَهُمْ دخولَ النارِ بتركِ الصلاةِ -: وجبَ أنْ يكونَ ذلكَ صدقاً؛ لأنَّه لو كانَ كذبَأ - مع أنَّه تعالى ما بينَ كذبِهم [فيها]^(٩): لم يكن في روايتها فائدةً، وكلامُ اللهِ - تعالى - متى أمكنَ حملُه على ما هُوَ أكثُرُ فائدةً؛ وجبَ ذلكَ.

وأما الموضعُ التي كذبُوا فيها - مع أنَّ اللهَ تعالى - ما بينَ كذبِهم فيها: فذاكُ الاستقلالُ^(١٠) العقلُ بمعرفةِ كذبِهم فيها^(١١): ف تكونُ الفائدةُ من^(١٢) [ذكر]^(١٣) تلكِ الأشياءِ بيانِ نهايةِ مكابرِتهم وعندِهم في الدنيا والآخرةِ.

وأما ها هنا - فلِمَ لم يكن العقلُ مستقلًا بمعرفةِ كذبِهم^(١٤)، واللهَ - تعالى -

(١) لفظِي: «ولكن».

(٢) الآية (٤٣) من سورة العنكبوت.

(٣) آخر الورقة (٦٩) مني.

(٤) لفظِي: «بعد».

(٥) لفظِي، ن: «لأنَّها».

(٦) لم ترد الواو في ص، ح.

(٧) في ح، ل، آ: تكررت كلمة «واحد».

(٨) لم ترد الواو في ح.

(٩) لم ترد الزيادة في ل، ن، آ، ي.

(١٠) في ي: «الاستقلال»، وهو تصحيف.

(١١) في ل، ن: تقدمت «فيها» على قوله: «بمعرفة».

(١٢) لفظِي: «في».

(١٣) لم ترد الزيادة في ن، ل، ي.

(١٤) آخر الورقة (١٠٣) من ح. وأخر الورقة (١٥٢) من ن.

لم يُبَيِّنْ لنا ذلك فلو كانوا كاذبين^(١) فيه - لم يحصل منه غرض أصلاً: فتكون الآية عرية عن الفائدة.

قوله: «العلة هي^(٢) التكذيب يوم الدين».

قلنا: لو كان كذلك - لكان سائر القيود عديم الأثر في اقتضاء [هذا]^(٣) الحكم، وذلك باطل؛ لأن الله - تعالى - رتب الحكم عليها [أولاً]^(٤) في قوله تعالى: «فَالَّذِي لَمْ يَنْعَلِمْ بِكُمْ مِنَ الْمُصْلِحِينَ * وَلَمْ يَنْكُنْ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ»^(٥).

قوله: «لِمَا وُجِدَ السببُ المستقلُ»: لم يجز إحالة الحكم على غيره^(٦).

قلنا: لعل الحصول في الموضع المعين - من الجحيم - ما كان لمجرد التكذيب، بل لمجموع هذه الأمور^(٧)، وإن^(٨) كان [مجرد]^(٩) التكذيب سبباً للدخول^(١٠) مطلق الجحيم.

قوله: «المراد من قوله: «لَمْ يَنْعَلِمْ بِكُمْ مِنَ الْمُصْلِحِينَ» - أي: لم ينك من المؤمنين»^(١١).

قلنا: هذا التأويل لا يتأتى^(١٢) في قوله: «وَلَمْ يَنْكُنْ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ».

قوله: «أهْلُ الْكِتَابَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامٌ وَأَطْعَمُوهَا».

(١) عبارة ن، ل، ي: «فلولم يبين الله تعالى كذبهم لنا»، وفي آ، ح نحوه إلا قوله:

«كذبهم لنا» ففيهما: «لنا كذبهم».

(٢) لفظ ل: «في».

(٣) هذه الزيادة من ص، ح.

(٤) هذه الزيادة من ص.

(٥) الآياتان (٤٣، ٤٤) من سورة المدثر.

(٦) لفظ ح: «غيرها».

(٧) آخر الورقة (١١١) من ل.

(٨) لفظ ل: «فان».

(٩) سقطت الزيادة من ن.

(١٠) لفظ آ: «لوجوب»، وهو تحريف.

(١١) في ح: «من أهل الصلاة».

(١٢) لفظ ن، ل، ي: « يأتي»، وفي آ: «ينافي»، وهو تحريف.

قلنا: الصلاة - في عرف الشرع - عبارة: عن الأفعال المخصوصة التي في شرعاً، لا التي في شرع ^(١) غيرنا.

قوله: «جاز أن يكون المراد منه قوماً ارتدوا بعد إسلامهم».

قلنا: إن قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿فَلَوْلَمْ نَكُن مِّنَ الْمُصْلِحِينَ﴾ - هو: جواب المجرمين المذكورين في قوله: ﴿يَسْأَلُونَ * عَنِ الْمُجْرِمِينَ﴾^(٢) وذلك عام في حق الكل.

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا أُخْرَى﴾^(٣) إلى قوله: ﴿يُضَاعِفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٤)، وكذلك قوله: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى وَلِكُنْ كَذَبَ وَتَوْلَى﴾^(٥): ذمهم على [ترك]^(٦) الكل.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَرَبِيلُ الْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الرِّزْكَاتَ﴾^(٧).

الدليل الرابع: الكافر يتناوله النهي -: فوجب أن يتناوله الأمر.

وأنما ^(٨) قلنا: إنه يتناوله النهي؛ لأنه يُحدّ على الزنى.

وأنما قلنا: [إنه ^(٩)] إذا ^(١٠) يتناوله النهي - وجب أن يتناوله الأمر؛ لأنه إنما يتناوله ^(١١) النهي -: ليكون ^(١٢) متمكناً من [الاحتياز عن المفسدة الحاصلة بسب

(١) في ن، ل، آ، ي، ص: «غير شرعاً».

(٢) الآياتان (٤٠، ٤١) من سورة المدثر.

(٣) الآية (٦٨) من سورة الفرقان.

(٤) الآية (٦٩) من سورة الفرقان.

(٥) الآياتان (٣١، ٣٢) من سورة القيمة.

(٦) لم ترد الزيادة في غير آ

(٧) لفظ ص: «وكذا».

(٨) الآياتان (٦، ٧) من سورة فصلت، وفي جميع النسخ جاءت: «فربيل».

(٩) في غير ل: «انما».

(١٠) لم ترد الزيادة في يـ.

(١١) لفظ ص: «لما».

(١٢) في آ: «لكونه».

الإقدام عن المنهي عنه: فوجب أن يتناوله الأمر؛ ليكون متمكنًا من^(١) استيفاء المصلحة الحاصلة بسبب^(٢) الإقدام على المأمور به.
فإن قيل: لا تسلّم أنه^(٣) يتناوله النهي، وأما «الحد» - فـ [ذاك]^(٤) لأنه التزم أحکامتنا.

سلمنا^(٥)؛ لكن الفرق بين الأمر والنهي - هو: [أنه]^(٦) مع كفره - يمكنه الانتهاء عن المنهيات، ولا يمكنه - مع كفره - الإتيان بالمأمورات.

والجواب عن الأول: أن من أحكام شرعاً - أن لا يُحَد أحد بالفعل المباح.

وعن الثاني: أن قولكم: الكافر [المكلف]^(٧) يمكنه الانتهاء عن المنهيات - إن عنيتم [به]^(٨): أنه يتمكن^(٩) من تركها من غير اعتبار^(١٠) النية فهر - أيضًا - متمكن من فعل المأمورات من غير اعتبار النية.

وإن عنيتم [به]^(١١): أنه متمكن من^(١٢) الانتهاء عن المنهيات - لغرض امثال قول الشارع^(١٣): فمعلوم أن ذلك - حال عدم الإيمان - معتبر.

(١) ساقط من ن، آ، ل، ي، ح.

(٢) زاد ناسخ ح قوله: «الاحتراز عن المنهي عنه لمكان المناسب والاقتران فوجب أن يكون متمكنًا أيضًا من استيفاء المصلحة الحاصلة بسبب».

(٣) لفظ ن، ل، ي: «أن».

(٤) لم ترد الزيادة في ح.

(٥) لفظ ح: «سلمنا».

(٦) سقطت الزيادة من ح.

(٧) هذه الزيادة من ص.

(٨) لم ترد الزيادة في ل.

(٩) لفظ ص: «متتمكن»، وعبارة ح: «يمكنه تركها».

(١٠) آخر الورقة (١٠٣) من آ. (١١) لم ترد الزيادة في غير ح.

(١٢) لفظ ح: «عن». (١٣) في ل، آ، ي، ص: «الشرع».

فالحاصل: أن المأمور والمنهي استريا - في أن الإتيان بهما - من حيث الصورة - لا يتوقف على الإيمان، والإتيان بهما - لغرض امثال حكم الشارع^(١) - يتوقف في كليهما على الإيمان^(٢): فبطل الفرق الذي^(٣) ذكروه.

واحتاج المخالف بأمررين^(٤):

أحد هما^(٥): [أنه^(٦)] لو وجبت الصلاة على الكافر - لوجبت [عليه^(٧)] إنما حال الكفر، أو بعده.

وال الأول باطل؛ لأن الإتيان بالصلاحة [في^(٨)] حال الكفر ممتنع، والممتنع لا يكون مأموراً [به^(٩)].

والثاني باطل؛ لجماعتنا على أن الكافر إذا أسلم - فإنه لا يُؤمر بقضاء ما فاته - من الصلاة^(١٠) [في^(١١)] زمان الكفر.

وثانيهما لو وجبت هذه العبادات على الكافر - لوجب عليه قضاها: كما في حق المسلم؛ والجامع تدارك المصلحة المتعلقة بتلك العبادات. ولما لم يكن الأمر كذلك: علمنا أنها غير واجبة [عليه^(١٢)].

والجواب عن الأول: أنا بيتنا أنه لا تظهر^(١٣) فائدة هذا الخلاف - في الأحكام الدينية [و^(١٤)] إنما تظهر فائدته^(١٥) - في الأحكام الأخرى - وهي^(١٦): أنه هل يزداد^(١٧) عقاب الكافر - بسب تركه لهذه العبادات؟ . وما ذكرته من الدلالة - لا يتناول هذا المعنى.

(١) في غير آ: «الشرع».

(٢) لفظ ن: «الإتيان»، وهو تحريف.

(٣) آخر الورقة (١٥٣) من ن:

(٤) في غير: «بأمره»، وهو تحريف.

(٥) في بـ، يـ، لـ، آـ: «أحدها».

(٦) هذه الزيادة من صـ.

(٧) لم ترد الزيادة في صـ.

(٨) لم ترد الزيادة في لـ، نـ، يـ.

(٩) في يـ، حـ: «الصلوات».

(١٠) هذه الزيادة من صـ.

(١١) لفظ نـ: «يظهر».

(١٢) في نـ، لـ، صـ: «فائتها».

(١٣) في حـ: «وهو».

(١٤) لفظ نـ، لـ، يـ، حـ: «يزاد».

وعن الثاني: [أنه^(١)] يتضمن بالجملة.

ثم الفرق: أن إيجاب القضاء على من أسلم - بعد كفره - ينفيه^(٢) عن الإسلام؛ لامتداد أيام الكفر بخلاف المسلم. والله أعلم.

المسألة الثالثة:

في أن الإتيان بالمامور [به^(٣)] [هل^(٤)] يقتضي الإجزاء؟.

قبل^(٥) الخوض في المسألة - لا بد من تفسير «الإجزاء»؛ وقد^(٦) ذكروا فيه تفسيرين^(٧):

أحدهما: - وهو الأصح - أن المراد من كونه مجزياً هو: أن الإتيان به كافٍ^(٨) في سقوط الأمر.

وإنما يكون كافياً: إذا كان مستجيناً لجميع الأمور المعتبرة فيه، من حيث وقوع الأمر به.

[و^(٩)] ثانيهما: أن المراد من «الإجزاء» سقوط القضاء.

وهذا باطل؛ لأنَّه لو أتى بالفعل - عند اختلال بعض شرائطه - ثم مات: لم يكن مجزئاً مع سقوط القضاء.

ولأنَّ القضاء إنما يجب بأمر متعدد - على ما سيأتي.

ولأنَّ نعلل وجوب القضاء: بأنَّ الفعل الأول ما كان مجزئاً، والعلة^(١٠) مغایرة للمعلول^(١١).

إذا عرفت هذا - فنقول: فعل المأموري به يقتضي «الإجزاء»: خلافاً لأبي هاشم وأتباعه.

(١) سقطت الزيادة من ي.

(٢) لفظن، ل، آ، ي: «ينفيه».

(٣) لم ترد الزيادة في ص.

(٤) في ح: «و قبل».

(٥) لفظ ص: «وجهين».

(٦) لم ترد الزيادة في ص.

(٧) آخر الورقة (١٠٤) من ح.

(٨) آخر الورقة (١١٢) من ل.

(٩) لفظ ص: «فالعلة».

(١٠) آخر الورقة (٨٨) من هذا الكتاب، وما كتبناه على هامشها.

(١١) وراجع ص (٨٨) من هذا الكتاب، وما كتبناه على هامشها.

لنا وجوه:

الأول^(١): أنه أتى^(٢) بما أمر به: فوجب أن يخرج عن العهدة.
إنما قلنا: إنه أتى بما أمر به؛ لأن المسألة مفروضة فيما إذا كان الأمر كذلك.

ولأننا [قلنا]^(٣): إنه يلزم أن يخرج عن العهدة؛ لأنه لو بقي^(٤) الأمر - بعد ذلك - لبقي^(٥): إنما متناولاً لذلك^(٦) المأمور به، أو لغيره.
والأول باطل؛ لأن الحاصل لا يمكن تحصيله.

والثاني باطل؛ لأنه يلزم أن يكون الأمر [قد]^(٧) كان متناولاً لغير ذلك الذي وقع مأمور به، ولو كان كذلك - لما كان المأمور به تمام متعلق الأمر، وقد فرضناه كذلك، هذا خلف.

الثاني^(٨): [أنه]^(٩) لا يخلو إنما^(١٠) أنه^(١١) يجب عليه فعله ثانيةً وثالثاً، أو ينقضى عن عهديه بما ينطلق عليه الاسم.

والأول باطل؛ لما بيّنا: أن الأمر لا يفيده التكرار.
والثاني هو المطلوب؛ لأنه لا معنى^(١٢) «للإجزاء» إلا كونه كافياً في الخروج عن عهدة الأمر.

الثالث^(١٣): [أنه]^(١٤) لو لم يقتضي «الإجزاء» - لكان يجوز أن يقول السيد لعبدة: «افعل، وإذا^(١٥) فعلت لا يجزئ عنك» ولو قال ذلك - : لعدم متناقضاً^(١٦).

(١) لفظ ن، ل، ي، آ، ص: «أحدهما».

(٢) لفظ ن: «ياتي».

(٤) ساقط من آ، وفي ل أبدلت بـ: «لا».

(٣) عبارة يـ: «بالملامور به».

(٦) لفظ ن: «كذلك»، وهو تصحيف.

(٥) لفظ لـ: «كان».

(٨) في ن، آ، ل، ي، ص: «وثائصها».

(٧) سقطت الزيادة من آ.

(٩) لفظ ما عداح: «من».

(٩) هذه الزيادة من صـ.

(١٢) آخر الورقة (١٥٤) من نـ.

(١١) في غير صـ: «آن».

(١٤) لم ترد الزيادة في صـ.

(١٣) لفظ ما عداح: «وثالثها».

(١٦) في نـ، يـ، لـ: «تناقضـ».

(١٥) لفظ حـ، يـ: «فإذا».

احتُججُ المخالفُ بوجوهٍ:

أحدهما: أنَّ النهيَ لا يدلُّ على الفسادِ - بمجردِهِ - فالأمرُ^(١) وجبَ أنَّ^(٢)
لا يدلُّ على «الإجزاء» بمجردِهِ.

وثانيها: أنَّ كثيراً من العباداتِ يجبَ على الشارعِ فيها إتمامُها، والمضيُّ
فيها، ولا تجزئهُ^(٣) عن المأمورِ بهِ - كالحجَّةِ الفاسدةِ، والصومِ الذي جامَعَ
فيهِ.

وثالثها: أنَّ الأمرَ بالشيءِ لا يُفيدُ إلَّا كونه مأموراً بهِ فاما أنَّ الإتيانَ - يكونُ
سبباً لسقوطِ التكليفِ: فذلكُ^(٤) لا يدلُّ عليهِ مجردُ الأمرِ.

والجوابُ عن الأوَّلِ: [أَنَا إِنْ^(٥) سَلَمْنَى] أَنَّ النهيَ لا يدلُّ على الفسادِ، لكنَّ
الفرقَ بينَهُ وبينَ الأمرِ - أنَّ نقولَ^(٦): النهيُ يدلُّ^(٧) على أنه ممنعٌ من^(٨) فعلِهِ، وذلكَ
لا ينافي أنَّ نقولَ: إنَّكَ لو أتيتَ بهِ - لجعلِهِ اللهُ^(٩) سبباً لحكمٍ آخرَ.
أما الأمرُ - فلا دلالَةٌ^(١٠) فيهِ [إِلَّا^(١١)] على اقتضاءِ المأمورِ بهِ مرَّةً واحدةً، فإذاً
أثَّرَ بهِ - فقد أثَّرَ بتمامِ المقتضى: فوجبَ أنَّ لا يبقى الأمرُ - بعدَ ذلكَ -
مقتضياً لشيءٍ [آخرَ^(١٢)].

(١) لفظُ آ: «والأمر».

(٢) آخرُ الورقة (٧٠) من ي.

(٣) في آ، ح، ص: «يجزئه».

(٤) لفظُ ح: «فذاك».

(٥) ساقطٌ من آ، وكلمة «إن» أبدلت في ن، آ: بـ«إذا».

(٦) في ن: «يقول».

(٧) في ل: «دل».

(٨) لفظُ ح: «عن».

(٩) في غيرِ ل: «لجعلته»، وما أثبتناهُ أولَى.

(١٠) في ح زِيادة: «له».

(١١) سقطت الزِيادةُ من ص.

(١٢) لم تردَ الزِيادةُ في ي، ص.

وعن الثاني: أن تلك الأفعال مجزئة بالنسبة إلى الأمر الوارد [بإتمامها، وغير مجزئة بالنسبة إلى الأمر الأول]^(١)، لأن الأمر الأول - اقتضى - إيقاع المأمور به، لا على هذا الوجه الذي وقع^(٢)، بل على وجه آخر، وذلك الوجه بعد^(٣) لم يوجد^(٤).

وعن الثالث: أن الإتيان بتمام المأمور به^(٥) - يوجب أن لا يبقى الأمر مقتضياً - بعد ذلك - وذلك هو المراد بـ«الجزاء». والله أعلم.

المسألة الرابعة:

الإخلال بالمأمور به، هل يوجب [فعل]^(٦) القضاء، أم لا؟.

هذه المسألة لها صورتان:

الصورة الأولى:

الأمر المقيد - كما إذا قال: «افعل في هذا الوقت» - فلم يفعل حتى مضى ذلك الوقت^(٧) - فالامر الأول، هل يقتضي إيقاع ذلك الفعل فيما بعد ذلك الوقت؟.

الحق: لا؛ لوجهين:

الأول^(٨): أن قول القائل لغيره: «افعل هذا الفعل يوم الجمعة»، لا يتناول^(٩) عدا يوم الجمعة، وما لا يتناوله الأمر - وجب أن لا يدل عليه بإثبات، ولا ينفي^(١٠) بل^(١١) لو كان قوله: «افعل [هذا]^(١٢) الفعل يوم الجمعة» موضوعاً في اللغة

(١) ما بين المعقوقتين سقط من ي.

(٢) آخر الورقة (٤٠) من آ.

(٣) في ل زبادة: «أن».

(٤) لفظ ص: «يكن».

(٥) آخر الورقة (٤٠) من ص.

(٦) لم ترد الزيادة في غير ص، ح.

(٧) لم ترد الزيادة في ل.

(٨) لفظ ص، ح: «يلنى».

(٩) لم ترد الزيادة في ن، ي، ل.

(١٠) لفظ ن، ي، ل، آ: «أحدهما».

(١١) لفظ ص: «ينفي ولا إثبات».

(١٢) هذه الزيادة من ص.

لطلب الفعل - في يوم الجمعة - و[إلا^(١)] فيما بعد^(٢)ها - فهاهنا، إذا تركه^(٣) يوم الجمعة - لزمه الفعل فيما بعده^(٤)، ولكن - على هذا التقدير - يكون الدال على لزوم الفعل فيما بعد [يوم^(٥)] الجمعة، ليس مجرد طلب الفعل يوم الجمعة، بل كون^(٦) الصيغة موضوعة لطلب^(٧) يوم الجمعة وسائر^(٨) الأيام ولا نزاع - في هذه الصورة - [و^(٩)] إنما التزاع - في أن مجرد طلب الفعل يوم الجمعة لا يقتضي إيقاعه بعد ذلك.

الثاني: أن أوامر الشرع تارة لم تستعقب^(١٠) وجوب القضاء - كما في صلاة الجمعة، وتارة استعقبته؛ وجود الدليل - مع عدم المدلول - خلاف الأصل^(١١) - فوجب أن يقال: إن إيجاب الشيء لا إشعار له بوجوب القضاء، وعدم وجوبه.

فإن قلت: إنك لما جعلتَ غيرَ موجب للقضاء - [فحيث وجب^(١٢) القضاء] - لزمك خلاف الظاهر!!

قلت: عدم إيجاب القضاء غير، [و^(١٣)] إيجاب عدم القضاء [غير^(١٤)] ومخالفة الظاهر، إنما تلزم^(١٥) من الثاني ، وأنا لا أقول به. أما على التقدير^(١٦) الأول - فغايته: أنه دل دليل متفصل على أمر لم يتعرض له الظاهر ببني، ولا إثبات؛ وذلك لا يقتضي^(١٧) خلاف الظاهر.

(١) سقطت الزيادة من ص.

(٢) لفظ آ: «فيما».

(٣) في غير ص: «بعده».

(٤) لفظ ص: «ترك»، وزاد في ي - بعدها - «في».

(٥) لفظ ص: «بعدها».

(٦) لم ترد الزيادة في ص.

(٧) لفظ ص، ح: « تكون» والظاهر ما ثبناه (٨) لفظ ص: «للطلب»، وهو تصحيف.

(٩) في ل: «ويتناول».

(١٠) آخر الورقة (١٥٥) من ن.

(١٤) سقطت الواو من ن، ل، ي، آ.

(١٦) في ي، ن، ح، ل: «يلزم».

(١٥) هذه الزيادة من ص، ح.

(١٧) لفظ ن، ي، ل: «تقدير».

الصورة الثانية:

الأمر المطلقاً - وهو أن يقول: «أَفْعَلُ»، ولا^(١) يُقْدِه^(٢) بزمان معين، فإذا لم يفعل المكلّف ذلك في أول أوقات^(٣) الإمكان، فهل يجب فعله فيما بعده، أو يحتاج إلى دليل؟.

أما نفأة الفور - فإنهم يقولون: الأمر يقتضي الفعل [مطلقاً، فلا يخرج عن العهدة إلا بفعله].

واما مثبتوه - فمنهم من قال: إنّه يقتضي الفعل^(٤) بعد ذلك - وهو^(٥) قول أبي بكر الرازي^(٦).

ومنهم من قال: لا يقتضيه، بل لا بد في ذلك من دليل زائد.

ومنشأ الخلاف أنّ قول القائل لغيره: «أَفْعَلْ [كذا]^(٧) هل】 معناه: أَفْعَل في الزمان الثاني، فإنّ عصيت ففي الثالث، فإنّ عصيت ففي الرابع - على^(٨) هذا أبداً؛ أو^(٩) معناه: [أَفْعَلْ^(١٠)] في الثاني - من غير بيان حال الزمان الثالث، والرابع؟.

(١) في غير آ: «ولم».

(٢) في ح: «تقيده».

(٣) لفظ ص، ح: «زمان».

(٤) ما بين المعقوقتين ساقط من آ، قوله: «فلا» في ح: «ولا»، قوله: «واما» في ص. «اما».

(٥) لفظ ن: « فهو».

(٦) هو أحمد بن علي المعروف بالجصاص، تفقه على أبي الحسن الكرخي وكان معروفاً بالزهد والورع له جملة من الكتب في أحكام القرآن والفقه والأصول. توفي سنة ٣٧٠هـ انظر: تاج التراجم ص(٦)، والموفائد ٢٨-٢٧).

(٧) سقطت الزيادة من ل، ن، قوله: «كذا» في آ: «هذا».

(٨) في ص: «هكذا».

(٩) لفظ ن، ل، ص، ح: «ومعناه».

(١٠) لم ترد الزيادة في غير ح.

فإنْ قلنا بالأول: اقتضى الأمر^(١) الفعل في سائر الأزمان.
وإنْ قلنا بالثاني: لم يقتضيه^(٢)، فصارت هذه المسألة لغوية.

[و^(٣)] احتاج من قال: «إنه لا بد من دليل مفصل» - بـأـنـ قوله: «افعـلـ»
فأـنـمـ مقـامـ قوله: «افعـلـ فيـ الزـمانـ الثـانـيـ»^(٤).
وقد يـبـنـاـ: أنه إذا قـيلـ لهـ ذـلـكـ، وـتـرـكـ الفـعـلـ فيـ الزـمانـ الثـانـيـ -؛ لمـ يـكـنـ ذـلـكـ
القولـ سـبـباـ لـوجـوبـ الفـعـلـ فيـ الزـمانـ الثـالـثـ؛ فـكـذـاـ^(٥)ـ هـاـ هـنـاـ: ضـرـورةـ أنهـ لاـ
نـفـاوـتـ بـيـنـ الـلـفـظـيـنـ.

واحتاج أبو بكر الرازـيـ على قوله: بـأـنـ لـفـظـ^(٦)ـ «افـعـلـ»ـ يـقـضـيـ^(٧)ـ كـوـنـ المـأـمـورـ
فـاعـلاـ - عـلـىـ الإـطـلاقـ - وـهـذـاـ يـوـجـبـ بـقـاءـ الـأـمـرـ مـاـلـمـ يـصـرـ المـأـمـورـ^(٨)ـ فـاعـلاـ.
وـأـيـضاـ [الـأـمـرـ]^(٩)ـ اقتـضـيـ وـجـوبـ المـأـمـورـ بـهـ، وـوـجـوـهـ يـقـضـيـ كـوـنـهـ^(١٠)ـ عـلـىـ
الـفـورـ، إـذـاـ أـمـكـنـ الـجـمـعـ بـيـنـ مـوـجـيـهـمـاـ -؛ لمـ يـكـنـ لـنـاـ إـيـطـالـ أـحـدـهـمـاـ، وـقـدـ
أـمـكـنـ الـجـمـعـ بـيـنـهـمـاـ: بـأـنـ تـُوـجـبـ^(١١)ـ فـعـلـ المـأـمـورـ بـهـ فيـ أـوـلـ أـوـقـاتـ الـإـمـكـانـ، لـثـلـاثـ
يـسـتـفـضـ وـجـوـهـةـ، فـإـنـ لـمـ يـفـعـلـ: أـوـجـبـنـاهـ فيـ الثـانـيـ؛ لـأـنـ مـقـضـيـ الـأـمـرـ - وـهـوـ كـوـنـ
المـأـمـورـ فـاعـلاـ - لـمـ يـحـصـلـ بـعـدـ^(١٢)ـ؛ وـالـلـهـ أـعـلـمـ.

(١) في ص، ح، زيادة كلمة: «الأول».

(٢) في ن، ي، ل، آ: «يقتضيه»، وهو تصحيف.

(٣) لم ترد الواو في ص.

(٤) في ح: «الماضي» وهو خطأ.

(٥) في ص: «فكذلك».

(٦) في ح، آ: «القطة».

(٧) لـفـظـ آـ: «تـقـضـيـ».

(٨) عـبـارـةـ نـ، يـ، لـ: «الـفـاعـلـ نـاـمـوـرـاـ».

(٩) سقطت الزيادة من ص.

(١٠) في ن، ي، ل، آ، ح زيادة: «فـاعـلاـ»، والظاهر حلـفـها.

(١١) لـفـظـ آـ: «يـوـجـبـ».

(١٢) وراجع مسألة «الواجب الموسع» في هذا الكتاب.

المَسَأَةُ الْخَامِسَةُ :

في أنَّ الْأَمْرَ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ لَا يَكُونُ أَمْرًا بِهِ^(١).
الْحَقُّ^(٢) : أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - إِذَا قَالَ لِزَيْدَ : «أُوْجِبَ عَلَى عُمَرٍ كَذَا» ، فَلَوْ
قَالَ لِعُمَرٍ : «أَوْكَلَ مَا أُوْجِبَ عَلَيْكَ زَيْدَ - فَهُوَ واجِبٌ عَلَيْكَ» - : [كَانَ^(٣) الْأَمْرُ
[بِالْأَمْرِ^(٤)] بِالشَّيْءِ^(٥) : أَمْرًا بِالشَّيْءِ ، فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ، وَلَكِنَّهُ - بِالْحَقْيَةِ - إِنَّمَا
جَاءَ مِنْ قَوْلِهِ : «كُلُّ مَا أُوْجِبَ^(٦) فَلَانَ^(٧) عَلَيْكَ - فَهُوَ واجِبٌ عَلَيْكَ» .
أَمَا لَوْلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ : لَمْ يَجِبْ - كَمَا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -
«مَرْوُهُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعٍ»^(٨) فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي الْوَجُوبَ عَلَى الصَّبِيِّ .
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي آ : «لِلْغَيْرِ» .

(٢) لِفَظُ آ : «وَالْحَقُّ» .

(٣) فِي آ ، يِ ، لِ : «فِ」 ، وَلِفَظُ نِ : «وِ」 .

(٤) سَقَطَتِ الْزِيادةُ مِنْ آ .

(٥) آخِرُ الورقة (١٥٦) مِنْ نِ .

(٦) فِي صِنْ : «أُوْجِبَ» .

(٧) عَبَارَةُ آ : «عَلَى فَلَانَ» ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٨) قَدْ أَخْرَجَهُ - مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرٍ - أَحْمَدُ وَأَبْيُو دَاؤِدُ وَالحاكِمُ فِي الْمُسْتَدِرِكِ
بِلِفَظِ : «مَرُوا أَوْلَادُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سَنِينَ» ، مَعْ زِيَادَةَ : «وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ
أَبْنَاءُ عَشَرِ سَنِينَ . وَفَرَقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمُضَاجِعِ . وَإِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُمْ خَادِمَهُ : عَبْدَهُ أَوْ أَجِيرَهُ ، فَلَا
يَنْظُرُ إِلَى مَا دُونَ السَّرَّةِ وَفَوْقَ الرَّكْبَةِ» .

وَأَخْرَجَهُ أَبْيُو دَاؤِدُ - مِنْ طَرِيقِ سِيرَةِ - مُخْتَصِرًا ، بِلِفَظِ : «مَرُوا الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ : إِذَا بَلَغَ
سَبْعَ سَنِينَ ، وَإِذَا بَلَغَ عَشَرَ سَنِينَ : فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا عَلَى مَا فِي الْفُتْحِ الْكَبِيرِ (١٣٥/٣) .
قَالَ الْمَنَاوِيُّ فِي قِبْضِ الْقَدِيرِ (٥٢١/٥) بِالنَّسَبَةِ لِلرِّوَايَةِ الْأُولَى - : وَفِي رِوَايَةِ «مَرُوا
أَبْنَاءُكُمْ» .

المسألة السادسة:

الأمرُ بالماهية لا يقتضي الأمرَ بشيءٍ من جزئياتها^(١).
 كقوله: «بِعْ هَذَا الثوب»، لا يكون [هذا]^(٢) أمراً ببيعه بالغبن الفاحش ، ولا
 بالثمن المساوي ؛ لأنَّ هذين النوعين يشتراكان^(٣) في مسمى البيع ، ويتميز كلُّ
 واحدٍ منهما [عن صاحبه^(٤)] ، بخصوص كونه واقعاً بشمن^(٥) المثل ، وبالغبن
 الفاحش ، وما به الاشتراك ، غير ما به الامتياز ، وغير مستلزم له .
 فالامر^(٦) بالبيع الذي هو وجهة الاشتراك ، لا يكون أمراً بما به يمتاز كلُّ واحدٍ
 من النوعين عن الآخر: لا بالذات ، ولا بالاسرار .
 وإذا كان كذلك - : فالامرُ بالجنس لا يكون - أللبة^(٧) - أمراً بشيءٍ من
 أنواعه .

بل^(٤)، إذا دلت القرية على الرضا ببعض الأنواع^(٥) : حمل اللفظ عليه.

ولذلك قلنا: «الوكيل^(١)» بالبيع المطلق، لا يملك البيع بغير فاحش^(٢) - وإن^(٣) كان يملك البيع بشمن المثل؛ لقيام القرينة الدالة على الرضا به، بسبب العرف.

وهذه^(١١) قاعدة^(١٢) شرعية^(١٣) برهانية، ينحل^(١٤) بها كثير من القواعد الفقهية
إِن شاء الله. والله أعلم.

(١) في ي: «موجباتها»، وهو تصحيف.

(٢) لم ترد الزيادة في ص. (٣) آخر الورقة (١٠٥) من آ.

(٤) لم ترد هذه الزيادة في لـ (٥) لفظ نـ، لـ: «بمثل».

(٦) في ن، ل: «والامر»، وفي ي، آ «فامر».

(٧) عبارة ح: «أمرأاليته».

(٨) في ن، ل، صن، ح: «بللي»، وكلاهما صحيح.

(٩) لفظ ح: «أنواعه»:

(١٠) عبارة ن: «الوکيل البيع».

(١٢) في نـ: «فهذه»، لفظ صـ: «القاعدة».

(١٤) لفظ ن، ح، ي، ل: «شريفة». (١٥) لفظ آ: «تجلى».

104

النظر الرابع^(١)

في المأمور

[وفيه مسائل^(٢)]:
المسألة [الأولى]^(٣):

قال أصحابنا: المعدوم يجوز أن يكون مأموراً، لا بمعنى أنه - حال عدمه^(٤) - يكون مأموراً، فإنه معلوم الفساد بالضرورة^(٥)، بل بمعنى أنه يجوز أن يكون الأمر موجوداً - في الحال - ثم إن الشخص الذي سيوجد - بعد ذلك - يصير مأموراً بذلك الأمر.
وأما سائر الفرق فقد انكروه.

لما: أن الواحد - منا - حال وجوده - يصير مأموراً^(٦) بأمر الرسول - صلي الله عليه وآله وسلم - مع أن ذلك الأمر ما كان موجوداً إلا حال عدمنا. وكذلك^(٧) لا يبعد أن يقوم بذات الأب طلباً تعلم العلم من الولد - الذي سيوجد^(٨)، وأنه لو قدر بقاء^(٩) ذلك الطلب حتى وجد الولد: صار الولد مطالباً

(١) في ن، ل، ي، آ، ح: «الثالث» والصواب ما أثبتناه.

(٢) لم ترد في غير آ.

(٣) لم ترد في ن وما قبلها ورد فيها بدون الألف واللام.

(٤) عبارة ن، ي، ل، آ، ح: «كونه معدوماً»، وفي ن زاد الناسخ سهواً على كلمة «معدوماً»: «وما».

(٥) آخر الورقة (١١٤) من ل.

(٦) آخر الورقة (٧١) من ي.

(٧) في ن: «ولذلك».

(٨) آخر الورقة (١٠٦) من ح.

(٩) لفظي: «تفي» وهو تحريف.

بذلك الطلب: فكذا المعنى القائم بذات الله - تعالى - الذي هو: اقضاء الطاعة من العباد - معنى^(١) قديم، وأن^(٢) العباد إذا^(٣) وجدوا يصيرون مطالبين بذلك الطلب.

فإن قيل: أمر النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - غير لازم على أحد، بل هو - عليه الصلاة والسلام - أخبر^(٤) أن الله - تعالى - يأمر كل واحد من المكلفين - عند وجوده: فيصير ذلك إخباراً عن أن الله^(٥) - تعالى - سيأمرهم - عند وجودهم، لا أن^(٦) الأمر حصل - عند عدم المأمور.

سلمنا أن قول الرسول - ﷺ - واجب الطاعة^(٧)، ولكن وجد هناك - في الحال - من سمع ذلك الأمر، وبلغه^(٨) إلينا.

أما - في الأزل - فلم يوجد^(٩) أحد يسمع ذلك الأمر، وينقله إلينا: فكان ذلك الأمر عيناً.

ثم ما ذكرتمنه معارض بدليل آخر وهو: أن الأمر عبارة عن إلزام الفعل، [و^(١٠)] في إلزام الفعل - من غير وجود المأمور - عبث؛ فإن^(١١) من جلس في الدار يأمر وينهى - من غير حضور مأمور ومنهى - عذر سفيهاً مجئنا، وذلك على الله محالٌ.

(١) في ن، ي، ل، آ: «يعنى».

(٢) لفظي: «فان».

(٣) في ن: «إذا».

(٤) في آ: «مخبر».

(٥) العبارة في ن، آ، ل: «عن الله تعالى أنه».

(٦) في ن، آ، ح: «لأن» وهو تصحيف..

(٧) لفظ آ: «الاتباع».

(٨) في ي: «قبلته».

(٩) في ن، ح، ص، ل، ي زيادة: «فيه».

(١٠) لم ترد الواو في ن، وعبارة ص: «أو هو إلزام الفعل».

(١١) لفظ ن: «فاما» وهو تحرير.

[و^(١)] **الجواب**: قوله: أَمْرُ النَّبِيِّ - صَلَّى ^(٢) اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عبارَةٌ عن الإخبارِ قلنا: من أصحابنا من قال [ذلك^(٣)]. وكذلك^(٤) أَمْرُ اللهِ - تَعَالَى - عبارَةٌ عن إخبارِه ينزلُ العقابُ على من يترك^(٥). الفعلُ الفلانِي .
إلا أنَّ هذا مشكلٌ من وجهين:

أحدُهما: أَنَّا^(٦) بَيْنَا - فيما تقدَّم^(٧) -: أَنَّه لَو كَانَ الْأَمْرُ عبارَةٌ عن هذِه الإخبارِ - لَتَطَرَّقَ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ إِلَى الْأَمْرِ، وَلَا مَسْتَحْشِفَ العَفْوُ عن العقابِ على ترْكِ الْوَاجِبَاتِ؛ لأنَّ الْخَلْفَ فِي خَبْرِ اللهِ^(٨) - تَعَالَى - مَحَالٌ.
الثَّانِي: أَنَّه لَو أَخْبَرَ - فِي الْأَزْلِ -: لَكَانَ إِمَّا أَنْ يُخْبِرَ^(٩) نَفْسَهُ؛ وَهُوَ سَفَهٌ، أَوْ غَيْرَهُ؛ وَهُوَ مَحَالٌ؛ لَأَنَّه لَيْسَ - هُنَاكَ - غَيْرَهُ^(١٠).
ولصعوبة هذا المأخذ، ذهب عبد الله بن سعيد [بن كُلَّاب التَّمِيمِي] - من أصحابنا^(١١) - إلى أنَّ كلامَ اللهِ - تَعَالَى - فِي الْأَزْلِ لَمْ يَكُنْ أَمْرًا وَلَا نهِيًّا، ثُمَّ صارَ فِيمَا لَا يَزَالُ كَذَلِكَ.

(١) لَمْ تَرُدِ الواوُ فِي صِ.

(٢) عبارَةٌ نَ، يَ، لَ، اَ، حَ: «أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - أَمْرُهُ».

(٣) لَمْ تَرُدِ الزِّيادةُ فِي غَيْرِ حَ.

(٤) لَفْظُ حَ: «وَكَذَا».

(٥) لَفْظُ آ: «تَرْكُ».

(٦) فِي لَ: «أَنَّهُ».

(٧) راجِعُ المسائل المتفَرِّعةَ عَنْ مَسَأَةِ مَاهِيَّةِ الْطَّلَبِ المسألَةُ الأولى في أَنَّ مَاهِيَّةَ الْطَّلَبِ شَيْءٌ غَيْرُ الإِرَادَةِ.

(٨) لَفْظُ آ: «خَبْرُهُ».

(٩) فِي نَ، يَ، لَ، حَ، صِ زِيَادَةٌ: «وَهُوَ».

(١٠) فِي صِ زِيَادَةٌ: «عَنْ».

(١١) فِي حَ: «غَيْرُهُ».

(١٢) لَمْ تَرُدِ الزِّيادةُ فِي غَيْرِ صِ. وَابْنُ كُلَّابٍ - هُوَ: عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ أَوْ ابْنُ مُحَمَّدٍ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ كُلَّابٍ (وَكُلَّابٍ كَخَطَافٍ) لَفْظًا وَمَعْنَى. أَحَدُ أَئمَّةِ الْمُنْكَلَمِينَ. تَوَفَّى بَعْدَ الْأَرْبَعينِ وَمَائَتَيْنِ بَقْلِيلٍ. راجِعُ طَبَقَاتِ ابْنِ السَّبْكِيِّ (٢/٥١)، وَطَبَقَاتِ الْإِسْنَوِيِّ (٢/٣٤٤)، وَطَبَقَاتِ الْعَبَادِيِّ (٧٠)، وَلِسَانِ الْمِيزَانِ (٣/٢٩٠)، وَالْفَهْرِسِ (٢٥٥).

(١٣) فِي يَ: «كَلَامَهُ».

ولقائل أن يقول: إننا لا نعقل من الكلام إلا «الأمر»، و«النهي» و«الخبر» فإذا سلمت حدوثهما^(١) - فقد قلت بحدوث الكلام.

فإن أدعى قدم شيء آخر: فعليك [البيان]^(٢) بإفاده تصوّره، ثم إقامة الدلالة على أن الله - تعالى - موصوف به، ثم إقامة الدلالة على قدميه.

وله أن يقول: أعني بالكلام القدر المشترك بين هذه الأقسام .
[ويمكن]^(٣) الجواب عن أصل^(٤) الإشكال [بـ]^(٥) أن قاعدة الحكمة، مبنية على قاعدة الحسن والقبح ، وقد تقدم إفسادها^(٦)^(٧).

(١) كذا في ن، ي، ل، آ، وفي غيرها: «حدثها» والمناسب ما ثبّتها؛ إذ المراد: حدوث الأمر والنهي .

(٢) هذه الزيادة من ي.

(٣) لم ترد الزيادة في آ.

(٤) لفظ ن: «الأصل».

(٥) لم ترد الباء في ن، ي، ل، آ.

(٦) في ل: «إفسادهما»، ولفظ ن: «فسادها».

(٧) تلخيصاً لهذه المسألة وتحريراً لمحل التزاع فيها ومشه نقول: اختلف الأصوليون في جواز الحكم على المعدوم - على مذهبين: المذهب الأول: أنه يجوز الحكم عليه. وهو مذهب أهل السنة.

والذي حملهم على ذلك - هو: أن الحكم - عندهم - هو: خطاب الله - تعالى - المتعلق بانفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير. وهذا الخطاب هو: كلامه النفسي القديم عندهم. وهو صفة واحدة، لكنها تتسع - باعتبار متعلقاتها - إلى أمر ونهي وخبر وغير ذلك فهي إذا تعلقت بطلب الفعل من المكلف: كانت أمراً، وإذا تعلقت بطلب الكف عن الفعل منه: كانت نهياً

فلو فرض أنها - في الأزل - لم تعلق بما سيحدث فيما لا يزال، لم تكن فيه أمراً، ولا نهياً، ولا خيراً، ولا غير ذلك من الأنواع: فتنتعدم تلك الأنواع، ويلزم ذلك أن تنتعدم الصفة - التي تتسع إليها - في الأزل - أيضاً - إذ لا وجود للجنس إلا في أنواعه. لكن كونها منعدمة في الأزل باطل، لما ذكروه - في علم الكلام - من الأدلة على قدمها.

فلهذا ذهبوا إلى القول: بأن المعلوم يجوز الحكم عليه.

لكن: يجب أن يفهم أن تعلق الأحكام بالمدعوم - الذي أثبتوه في الأزل - ليس المراد منه التعلق التجيزي، وهو: أنه يكون المدعوم قد توجه إليه الخطاب في الأزل - ليفهمه ويفعل المطلوب منه - في حالة عدمه؛ فإن هذا التعلق باطل بالاتفاق. وكيف يذهبون إلى ذلك، وقد قالوا: إن الغافل والمليحان لا يحجز تكليفهما. والمدعوم أولى بذلك منهما؟ بل المراد: التعلق المعنوي (العقلاني) - وهو: أن المعلوم - الذي علم الله أنه يوجد بشرط التكليف - يوجد حكم عليه - في الأزل - بما يفهمه ويفعله فيما لا يزال وبعبارة أخرى معناه: أنه إذا وجد - بشرط التكليف - يكون مأموراً بذلك الأمر التقيّي الأزلي. فهو أمر متعلق على هذا الوجود.

المذهب الثاني: أنه لا يجوز الحكم عليه. وهو مذهب سائر الطوائف: من معتزلة وغيرهم؛ وذلك: لإنكارهم صفة الكلام - كما هو رأي المعتزلة، أو لإنكارهم قدمها كما هو رأى الكراهة.

المذهب المختار، ودليله:
والمحختار لنا هو: المذهب الأول.

وقد استدل عليه: بـأـنـاـ الـآنـ مـأـمـورـونـ وـمـنـهـيـونـ بـأـوـامـرـ النـبـيـ . ﷺ . وـنـزـاهـيـهـ، وـقـدـ كـنـاـ . عـنـ صـدـورـهـاـ مـتـهـ . مـعـدـوـمـيـنـ . وـهـذـاـ جـائزـ وـوـاقـعـ بـالـاتـفـاقـ، وـمـعـتـرـفـ بـهـ مـنـ جـمـيعـ الطـرـافـ . فـكـذـلـكـ أـوـامـرـ اللهـ تـعـالـىـ وـنـزـاهـيـهـ: يـجـوزـ تـلـقـهـ بـنـاـ . فـيـ الـأـرـلـ . وـالـجـامـعـ: أـنـ الـمـكـلـفـ مـعـدـوـمـ فـيـ كـلـ . الـاعـتـرـاضـ، عـلـمـ، هـذـاـ الدـلـلـ، وـالـجـرـابـ عـنـهـ .

وقد اعترض الخصم على هذا القياس، باعتراضين:

الفرق بين المقيس والمقيس عليه، بأنَّ أمْرَ الرَّسُولِ أو نهيه معتبرٌ: الإخبار منه بأنَّ من سيؤلَدُ سيكون مأموروًّا من الله - تعالى - يكذا، أو منهيًّا منه عن كذا.. بخلاف أوامر الله ونرايمه: ف NANها انشئات لا أخبار.

والجواب: أنّ أوامر الله ونواهيه في الأزل للمعدومين، كذلك إخبار بأنهم - عند وجودهم - سيكونون مأمورين أو منهيين. كما علم من تحرير محل التزاع في بيان مذهب أهل السنة.

الاعتراض الثاني:

أن الإخبار من الرسول لا سقمه فيه ولا عبث، لأنـه - حين صدوره منه - يوجد من يسمعـهـ فيـمـتـلـيـلـ ويـلـغـ منـ سـيـولـدـ وـيـوـجـدـ بـعـدـهـ. بـخـلـافـ مـاـ لـوـقـلـنـاـ: إـنـ مـثـلـ هـذـاـ إـخـبـارـ صـبـادـرـ مـنـ اللهـ =

المسألة الثانية:

تکلیف الغافل غیر جائز للنص^(۱) والمعقول:
اما النص - قوله عليه الصلاة والسلام - : «رُفعَ القلمُ عن ثلَاثٍ»^(۲).

= تعالى في الأزل، فإنه يكون عيناً: إذ لا سامع له حتى يمثل أو يبلغ، فلا فائدة منه. وذلك مستحب عليه سبحانه.

وأجيب بجوابين:

أولهما: أن قبح ذلك واستحالته مبنيان على قاعدة التحسين والتقبیح العقلیین، ونحن قد أبطلناها.

وثانيهما: أنا لا نسلم أن ذلك عبث؛ فإن العقل يستحسن أن يقوم بنفس الإنسان طلب العلم - من ابن سبولد له، وتحکم بأنه لا سفه في ذلك ولا عبث. فكذا ما نحن فيه. والله أعلم.

راجع: المستصفى (٨٥ - ٨٦)، وللاطلاع على أقوال المعتزلة في المسألة انظر: المعتمد (١٧٧ - ١٧٨)، والكافش (٢١٦ / ٢ - ٢٢٢ - آ). وراجع: المنهاج بشرحی الاستنی وابن السبکی (٩٥ / ٩٩ - ٩٩)، وقد أجاب كل من الأصفهانی والاستنی عمما استشكل الإمام المصنف، فتأمل ما ذكراه.

(١) في ن: «النص».

(٢) أخرج الترمذی وابن ماجه، والحاکم في المستدرک عن علي - كرم الله وجهه - أن رسول الله - ﷺ - قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب، وعن المعتوه حتى يعقل» كما في الفتح الكبير (٢ / ١٣٥).

واخرج احمد وأبو داود والحاکم - عن علي وعمر - رضي الله عنهم - : أن رسول الله - ﷺ - قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يتعلّم»، كما في الفتح الكبير (٢ / ١٣٥).

قال المناوی في فیض القدیر (٤ / ٣٦): «وذلك: أن عمر أمر بامرأة مجونة أن ترجم لكونها زلت، فمر بها علي، فقال: ارجعوا بها: ثم أتاه فقال لعمر: أما تذكر أن رسول الله - ﷺ - قال: فذکره. فقال: صدقت، وخلی عنها، وقد أورده الحافظ ابن حجر من طرق عدّة، باللفاظ متقاربة، ثم قال: وهذه طرق يقوى بعضها بعضاً، وقد أطہب النسائي في تخريجها، ثم قال: لا يصح منها شيء، والموقوف أولى بالصواب، وراجع ما تقدم في ص (١٩٠) من هذا الكتاب.

وأمام المعقول - فهو: أن فعل الشيء مشروط بالعلم [به^(١)]؛ إذ لم يكُن كذلك - لما أمكننا الاستدلال بالأحكام على كون الله تعالى عالماً.
وإذا ثبت هذا: فلو حصل الأمر بالفعل - حال عدم العلم به - لكان ذلك تكليف ما لا يطاق.

واعلم: أن^(٢) الكلام - في هذه المسألة - يتفرع على نفي تكليف ما^(٣) لا يطاق.

فإن قيل^(٤): لا نسلم أن فعل الشيء مشروط^(٥) بالعلم [به^(٦)] فإن الجاهل [قد^(٧)] يفعله على سبيل الاتفاق.

فإن قلت: الاتفاق لا يكون دائماً، ولا أكثرها.

قلت: لا نسلم؛ فإن حكم الشيء حكم مثيله، فلما^(٨) جاز وجود الفعل مع عدم^(٩) العلم [به^(١٠)] مرّة واحدة - جاز أيضاً ثانية وثالثة - فيلزم^(١١) إمكان ذلك في الأكثر، دائماً.

وإذا^(١٢) جاز ذلك - فلا استحالة^(١٣) في أن - يعلم الله تعالى - وقوع هذا الجائز في بعض الأشخاص.

= وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم - عن عائشة رضي الله عنها - أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن العتلي حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر»، كما في الفتح الكبير (١٣٥/٢).

قتل العتاري في فيض القديم (٤/٣٥): «وقال الحاكم: على شرطهما. قال ابن حجر: ورواه أبو داود والنسائي وأحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من طرق على، وفيه قصة جرت له مع عمر، وعلقها البخاري».

(١) لم ترد في غيره.

(٢) في ي: «هذا».

(٣) آخر الورقة (١٠٦) من آ.

(٤) لفظ ص: «قلت»

(٥) آخر الورقة (١١٥) من ل.

(٦) لم ترد في ذ، آ.

(٧) لم ترد في ح.

(٨) لفظ ي: «فكماء».

(٩) آخر الورقة (١٥٨) من ن.

(١٠) لم ترد الزيادة في ص.

(١١) في ذ: «فلزم».

(١٢) لفظ آ: «إذا». (١٣) في آ: «اشكال».

وإذا علم الله - تعالى - ذلك منه [لم يكن تكليفه بالفعل] - حال ما لا يكون
المكلف عالماً به - تكليف ما لا يطاق .

سلمنا ذلك^(١)؛ لكنه معارض بأمر :

أحدها : أنَّ الْأَمْرَ بِعِرْفَةِ اللَّهِ - تعالى - وارد .

فإما أنْ يكون ذلك الْأَمْرُ وارداً^(٢) بعد حصول المعرفة ؛ وذلك محال ؛ لأنَّه^(٣)
يلزم الْأَمْرَ إما بتحصيل^(٤) الحصول ، أو بجمع^(٥) بين المثلين^(٦) - وهو محال ،
أو قبل^(٧) حصول المعرفة ، لكنَّ المأموم - قبل أنْ يعرف الْأَمْرَ - استحال منه أنْ
يعرف الْأَمْرَ ، فإذا ذُكرتْ قدر توجة^(٨) التكليف عليه - حالة ما لا يمكنه العلم بذلك ،
وهو المطلوب .

الثاني : أنَّ العلم بوجوب تحصيل معرفة الله - تعالى - ليس علمًا ضروريًا
لازمًا لعقلاء وطبعهم ، بل^(٩) - مالم يتأمل الإنسان ضرباً من التأمل - :
لا يحصل له العلم بالوجوب ؛ فنقول^(١٠) :

علمه بوجوب الطلب - إما أنْ يحصل قبل إتيانه^(١١) بالنظر ، أو بعد إتيانه^(١٢)

[بـ^(١٣)] .

فإنْ حصل - قبل إتيانه^(١٤) بالنظر - وهو^(١٥) - قبل إتيانه^(١٦) بالنظر - لا يمكنه

(١) لفظ ح : « دليلك » .

(٢) في ن : « وارداً » وهو تصحيف .

(٣) في ن ، ي ، ل ، آ : « لكنه » ، وهو تحريف .

(٤) لفظ ي : « تحصيل » .

(٥) في ص ، آ : « الجمع » .

(٦) في ل : « المتبادر » وهو تصرف من الناسخ .

(٧) لفظ ل : « وقت » .

(٨) في ن : « يوجبه » .

(٩) لفظ ص : « وما » .

(١٠) آخر الورقة (١٠) من ح .

(١١) لفظ ص ، آ : « إتيانه » ، وما ابتدأه أنساب .

(١٢) في ص ، آ : « إتيانه » ، وهو تصحيف .

(١٣) هذه الزيادة من ص .

(١٤) في ص ، آ : « إتيانه » .

(١٥) كذا في جميع الأصول ، والأنسب « فنهر » .

(١٦) لفظ ص ، آ : « إتيانه » .

أن يعلم ذلك الوجوب؛ لأن العلم بالوجوب مشروط^(١) بالإتيان بذلك النظر، وقبل الإتيان بذلك النظر - لو وجّب عليه [ذلك: وجّب عليه]^(٢) في وقت لا يمكنه [أن]^(٣) يعلم كونه واجباً عليه؛ وذلك هو تكليف الغافل.

وأن حصل - بعد إتيانه^(٤) النظر - [بعد الإتيان]^(٥) بالنظر: حصل العلم بالوجوب، فلو وجّب عليه في هذا^(٦) الوقت تحصيل العلم بالوجوب: لزم إما تحصيل الحاصل ، أو الجمع بين المثلين.

الثالث: أن الصبي والمجنون والنائم غافلون^(٧) عن الفعل ، ثم إن أفعالهم توجب الغرامات والأروش.

الرابع^(٨): قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ»^(٩) - خاطب السكران، والسكران غافل . فثبت: أنه يجوز خطاب الغافل .

والجواب: نحن لا ندعّي: أن وقوع الفعل - من^(١٠) العبد مشروط بعلمه به، بل ندعّي [أن]^(١١) اختيار المكلف فعل^(١٢) معيناً لغرض الخروج عن عهدة التكليف - مشرط بالعلم به؛ وهذا معلوم بالضرورة، ولا^(١٣) يقتضي فيه ما ذكرته.

(١) في ن، ي، آ: «مشروعطاً»، وهو تصحيف.

(٢) ساقط من ن، آ.

(٣) سقطت الزيادة من ن.

(٤) في آ، ص: «إثبات».

(٥) ساقط من ص، ولفظ «الإتيان» في آ: «الإثبات».

(٦) لفظ ح: «ذلك».

(٧) لفظ ن، ي، آ: «غافل» وهو تصحيف.

(٨) في ح زيادة: «أن»، وخذلها أنس.

(٩) الآية (٤٣) من سورة النساء . وراجع: التفسير الكبير (٢٤٤ / ٣ - ٢٤٥) ط الخبرية فقيه تفاصيل مناقشة المصنف - رحمة الله - لهذا الدليل.

(١٠) لفظ ن، ل، ح، ي: «عن». (١١) سقطت الزيادة من ص.

(١٢) عبارة ح: «ال فعل المعين». (١٣) في ن، ي، ل: «فلا».

[و^(١)] أما المعارضه الأولى [فقد^(٢)] تقدّم ذكرها: في مسألة تكليف ما لا يُطاقُ.

وأما الثانية - فمن الناس من زعم: أنَّ العلم بوجوب النظر ضروريٌّ.
وهذا ضعيف، لأنَّ العلم بكون النظر في الإلهيات مفيداً للعلم،
ويكونه^(٣). معيناً في ذلك - من أغمض المسائل وأدقها؛ لأنَّ جمهور^(٤)
العقلاء - وإن ساعدوا على كون النظر مفيداً للعلم [في الجملة^(٥)] كما في
الحسابيات^(٦) والهندسيات، لكنهم^(٧) نازعوا في كون النظر مفيداً للعلم في^(٨)
الإلهيات، وزعموا^(٩): أنَّ النظر فيها لا يُفيد إلَّا الظنّ.
ومن سلم ذلك - فقد قالوا: كما أنَّ النظر يُفيد العلم - فغيرة - أيضاً - قد
يُفيدة^(١٠)؛ وهو: تصفية الباطن^(١١).

(١) هذه الزيادة من ص، ح.

(٢) سقطت الزيادة من ص.

(٣) لفظ ن: «وكونه».

(٤) آخر الرقة (١٥٩) من ن.

(٥) ساقط من آ.

(٦) لفظ ن، ي، ل: «الحسابيات»، وهو تصحيف.

(٧) في ي: «ولكتهم».

(٨) عبارة ن، ي، ل، ص، ح: «في الإلهيات مفيداً للعلم».

(٩) عبر يقوله: «وزعموا»، لأنَّه يرى أنَّ النظر فيها يُفيد «العلم»، فراجع: المعالم ص(٨)

والمحصل ص(٢٩)، والموافق (٤٦-٤٧).

(١٠) لفظ ح: «يُفيد».

(١١) كما هو متقول عن أكابر الصوفية: من أنَّ الرهد في الدنيا بالقلب، مع تقليل الأغذية وعدم الاشتغال بالجسميات: يوجب انضمام النفس إلى جانب القدس، وخصوصاً مع المعاوظة على الذكر، واستعداد النفس لقبول الفيض، وبه تحصل العلوم وشرط حصول هذا الفيض بهذا الطريق أن يكون للنفس الناطقة استعداد وقابلية لهذا النوع من الفيض بالطريق المذكور.

قالوا: وليس كل من اشتغل بتصفية الباطن بهذا الطريق حصل له العلوم، فكما أن-

وإذا^(١) كان العلم بوجوب النظر موقناً على هذين المقامين النظريين: وال موقف^(٢) على النطري^(٣) - أولى أن يكون نظرياً.

فثبت: أنه لا يمكن ادعاء الضرورة في ذلك.

واعلم: أن هذه الحججة تؤيد^(٤) القول بتكليف ما لا يطاق^(٥). وأما وجوب الغرامات - فمعناه: إما خطاب الولي بادئها - في الحال ، أو خطاب الصبي - بعد صيرورته بالغًا^(٦) - بادئها . وأما الآية - فلها تأويلان.

أحدُهما: أنها^(٧) خطاب مع من ظهرت منه مبادي النشاط والطلب ، وما زال عقله^(٨).

وقوله^(٩): «حتى تعلموا ما تقولون به»^(١٠) معناه: حتى يتكامل فيكم الفهم ، كما يقال للغضبان: «اضرب حتى تعلم ما تقول» - أي: حتى يسكن غضبك . وهذا ، لأنَّه لا يشغل بالصلة إلا مثل هذا السكران [و^(١١)] قد يعسر عليه اتمام الخشوع .

= العلوم البرهانية حصل لها لطالها بالتعلم والدراسة مشروط بالاستعداد فكذلك هذا النوع . وكل واحد منها استعداد خاص حاصل من المواهب الإلهية لا سهل إلى اكتسابه . وكون هذا الطريق مما يفيد العلم ، ليس معلوماً بالبداهة . راجع الكاشف (١٢٦/٢) .

(١) لفظ ن ، ي ، ل: «فإذا».

(٢) لفظي ، ص ، ل: «وال موقف» ، وفي ن: «وال موقف» تصحيفاً.

(٣) في ص: «النظر».

(٤) في ح: «ويؤيد».

(٥) آخر الورقة (١١٦) من ل.

(٦) في غير ص: «أنه».

(٧) آخر الورقة (٧٢) من ي.

(٨) لفظ آ: «فقوله».

(٩) الآية (٤٣) من سورة «النساء».

(١٠) في ل: «قد».

الثاني: أنه ورد الخطاب به في ابتداء الإسلام - قبل تحريم الخمر. وليس المراد المتن من الصلاة، بل المتن من^(١) إفراط^(٢) الشرب - وقت الصلاة؛ كما يقال: «لا تقرب التهجد - وأنت شبعان» - أي: لا تشبع^(٣) فيثقل عليك التهجد، والله أعلم.

المسألة الثالثة:

في أن المأمور يجب أن يقصد إيقاع المأمور به - على سبيل الطاعة. المعتمد^(٤) فيه قوله - ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات^(٥) قالوا: ويُستثنى^(٦) منه^(٧) سيفان:

أحد هما: الواجب الأول - وهو: النظر المعروف للوجوب، فإنه لا يمكن قصد إيقاعه، طاعة مع [أن^(٨)] فاعله لا يعرف وجوبه عليه إلا بعد إتيانه به.

الثاني: إرادة^(٩) الطاعة؛ فإنها لو افتقرت إلى إرادة أخرى - لزم التسلسل^(١٠).

(١) آخر الورقة (٤١) من ص.

(٢) لفظ ح: «إفراد»، وهو تصحيف.

(٣) آخر الورقة (١٠٧) من آ

(٤) في غير ض زيادة: «آ».

(٥) انظر ص (٢١٢) من هذا القسم من الكتاب.

(٦) في ص: «واستثنى».

(٧) لفظ ل، ن، آ: «فيه».

(٨) سقطت الزيادة من ح.

(٩) لفظ ن، ي، ل، آ: «أراد به» وهو تصحيف.

(١٠) جعل البيضاوي هذه المسألة، والتي قبلها مسألة واحدة وجعلها صاحب الحاصل في مسائلين: تبعاً للإمام فانظر: الحاصل ورقة (٣٩-ب). وإيضاً حاً لهذه المسألة والتي قبلها نقول:

الغافل هو: من لا يدرِي الخطاب ولا يفهمه، كالساهي والنائم، والمجنون والسكران.

في تكليفه، مذهبان:

المذهب الأول: أنه مستحب على الله - تعالى - ، وعليه: فشرط التكليف فهم =

المسألة الرابعة:

في أن المكروه على الفعل هل يجوز أن يؤمر به وتركه: المشهور: أن الإكراه إنما أن ينتهي [إلى حد^(١)] الإلقاء، أو لا ينتهي إليه. فإن انتهى إلى حد الإلقاء: امتنع التكليف؛ لأن المكروه عليه [يعتبر^(٢)] واجب السقوط، [وضدُّه يصير ممتنع الوجوب^(٣)]، والتكليف بالواجب والممتنع^(٤) غير جائز.

= المكلف الخطاب. والذين ذهبوا إلى هذا الرأي فريقان: الفريق الأول: كل من ذهب إلى أنه لا يجوز عليه تعالى التكليف بالمحال: كالجمع بين النقيضين.

وذلك: لأن مقتضى التكليف بالصلة ونحوها - من الأفعال الممكنة - هو، بالنسبة للغافل، مستحيل عليه، وإن كان ممكناً من غيره. ويلزم من استحالته عليه، أن يكون التكليف به مستحيلاً على الله تعالى، كما هو مذهبهم.

الفريق الثاني: بعض من ذهب إلى جواز التكليف بالمحال عليه تعالى. وذلك: لأن هذا البعض لا يجوزه إلا إذا كان له فائدة الابتلاء والاختبار. هل يأخذ في المقدمات والأسباب؟. وهذه الفائدة لا يمكن تحققاً من الغافل. فتجزأ تكليفة عن الفائدة: فكان ممتنعاً.

المذهب الثاني: أنه يجوز تكليفة عليه - تعالى - فلا يشترط في التكليف فهم الخطاب. وإليه ذهب البعض الآخر: من جواز التكليف بالمحال. وهو إنما أن يزعم أن مقتضى التكليف معنون من الغافل، أو يقال باستحالته، ولا يالي بعدم الفائدة. وكلا الأمرين باطل.

المذهب المختار، ودليله: ولذلك كان المذهب الأول - هو المختار، سواء أقينا باستحالة التكليف بالمحال، أم قلنا بجوازه:

أما الأدلة فهي واضحة في المتن.

(١) لم ترد الزيادة في نـ.

(٢) لم ترد الزيادة في نـ، يـ، لـ، آـ

(٣) ساقط من صـ، وقوله: «ممتنع» في يـ: «ممتنعاً».

(٤) عبارة آـ: «بالممتنع والواجب».

و(١) إن لم يتبّع إلى حد الإلقاء - صح التكليف به.
ولقائل أن يقول: الإكراه لا ينافي التكليف؛ لأن الفعل إنما أن يتوقف على الداعي، أو لا يتوقف.

فإذن توقفت - فقد بيتنا - فيما تقدم: أنه لا بد من انتهاء الداعي^(٢) إلى داعية تحصل فيه من قبل غيره، وأن حصول الفعل - عند حصول تلك الداعية واجب^(٣).

فحينئذ: يكون التكليف تكليفاً بما وجب^(٤) وقوعه، أو بما امتنع وقوعه.
وإذا جاز ذلك - فلم لا يجوز مثله في الإكراه؟

وإنما إن لم يتوقف على الداعي - كان رجحان الفعل على الترك [أو^(٥) بالعكس] اتفاقياً، والاتفاق لا يكون باختيار المكلف؛ وإذا جاز التكليف هناك - مع أنه ليس باختيار المكلف - فلم لا يجوز مثله في الإكراه؟

فإذن قلت: ما الذي أردت بكون^(٦) الفعل اتفاقياً؟
إن عنيت [به]^(٧): أنه حصل لا بقدرة القادر - ف[هو]^(٨) ممتوّع؛
[وذلك]^(٩)؛ لأن المؤثر فيه - عندنا - هو القادر، لكن القادر - عندنا - يمكنه أن يرجح أحد مقدوريه^(١٠) [به]: على الآخر، من غير^(١١) مرجع.
 وإن عنيت به أمراً آخر: فلا بد من بيانه.

قلت: الرجل كان موصوفاً بكونه قادراً على هذا الفعل - مع أن هذا الفعل ما كان موجوداً، فلما وجد هذا الفعل - فإنما أن يكون لأنّه حدث أمر آخر وراء كونه قادراً - الذي كان حاصلاً قبل ذلك - أو ليس كذلك.

(١) زاد نسخ غير صن: «اما».

(٢) لفظ ن، ي، ل، آ: «الداعي». (٣) آخر الورقة (١٦٠) من ن.

(٤) آخر الورقة (١٠٨) من ح. (٥) سقطت الزيادة من ي.

(٦) في ح: «أن يكون». (٧) هذه الزيادة من ص.

(٨) لم تزد الزيادة في ص. (٩) لم تزد الزيادة في ل، ن.

(١٠) لفظ ح: «المقدوريين». (١١) عبارة ن، ي، ل، ص، آ: «لا للرجح».

فإنْ حَدَثَ - كَانَ حَدُوثُ الْفَعْلِ عَنْ^(١) الْقَادِرِ مُتَوْقِفًا عَلَى أَمْرٍ آخَرَ سَوْيَ [كُونِهِ قَادِرًا - وَقَدْ فَرِضْنَاهُ لِيَسْ مُتَوْقِفًا عَلَيْهِ، هَذَا خَلْفٌ].

وَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ - الْبَيْنَةُ^(٢) [أَمْرٌ]^(٣): كَانَ حَدُوثُ هَذَا الْفَعْلِ فِي بَعْضِ أَزْمَنَةٍ^(٤) كَوْنُهُ قَادِرًا دُونَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ - لِيَسْ لِأَمْرٍ حَصَلَ فِي جَانِبِ الْقَادِرِ - حَتَّى يُؤْمِنَ بِهِ، أَوْ يُنْهَى^(٥) عَنْهُ، بَلْ كَانَ ذَلِكَ مَحْضُ الْاِنْفَاقَةِ: فَيَكُونُ - فِي هَذِهِ الْحَالَةِ - تَكْلِيفًا [لِهِ]^(٦) بِمَا لِيَسْ فِي وَسِعِهِ.

وَإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ - بَطَّلَ قَوْلُهُمْ: الْمُكَرَّهُ غَيْرُ مَكْلُوفٍ.

وَاعْلَمُ: أَنَّ هَذِهِ الْفَاعِدَةَ قَدْ ذَكَرْنَاهَا^(٧) - فِي هَذَا الْكِتَابِ - مَرَارًا، وَسَنَذْكُرُهَا - بَعْدَ^(٨) ذَلِكَ - وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ أَكْثَرَ الْقَوَاعِدِ مُبْنَىً عَلَيْهَا، وَلَا جَوَابٌ عَنْهَا إِلَّا بِتَسْلِيمٍ أَنَّهُ يَفْعُلُ [الله]^(٩) [١٠] مَا يَشَاءُ، وَيَحْكُمُ مَا يَرِيدُ^(١١).

(١) فِي آَزِيَادَةِ: «هَذَا».

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَقْطٌ مِنْ آَ، وَقُولُهُ: «وَقَدْ فَرِضْنَاهُ لِيَسْ مُتَوْقِفًا عَلَيْهِ» فِي نَأْبِلَ «مُتَوْقِفًا عَلَيْهِ بِـ(كَذَلِكَ)» وَحَرَفَتِ الْعِبَارَةُ فِي صَ، حَ إِلَى قُولُهُ: «فَرِضْنَا أَنَّهُ مُتَوْقِفٌ عَلَيْهِ» وَخَالَفَتِ حَ، صَ فِي «فَرِضْنَا» فَقِيهَا: «فَرِضْنَاهُ».

(٣) لَفْظُ آَ: «كُونٌ».

(٤) لَفْظُ نَ: «أَزْمَنَتَهُ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) فِي نَ: «نَهَى»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٦) هَذِهِ الْزِيَادَةُ فِي صَ، حَ.

(٧) فِي نَ، يَ، لَ: «كَرِرْنَاهَا».

(٨) اَنْظُرْ: صَ(٢٢٥) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ وَمَا بَعْدُهَا.

(٩) لَمْ تَرِدِ الْزِيَادَةُ فِي صَ.

(١٠) أَبْجَرَ الورقة (١١٧) مِنْ لَ.

(١١) فِي خَتَامِ هَذِهِ الْمَسَالَةِ نُودُّ أَنْ نَبِيِّنَ حَقِيقَةَ الإِكْرَاهِ وَأَنْوَاعَهُ وَالْمَذاهِبُ فِيهِ إِيْضَاحًا لِمَا ذَكَرَهُ الْإِمامُ الْمُصْنَفُ - فَنَقُولُ:

الْإِكْرَاهُ - هُوَ: حَمْلُ الْغَيْرِ عَلَى أَمْرٍ يَكْرَهُهُ وَلَا يَرْضَاهُ طَبِيعًا، أَوْ شَرِيعًا، وَهُوَ نُوعٌ:

النَّوعُ الْأَوَّلُ:

=

إكراه ملجيء - وهو: ما فيه إسقاط الرضا والقدرة والاختيار؛ فيكون الفعل الصادر من المكره اضطرارياً: لا مندورة له عنه بحال؛ وذلك: كإلقاء شخص من شاهق، على شخص آخر، ليقتلها؛ فإن حركة هبوط الملقى، بعد إلقائه، اضطرارية.

النوع الثاني:

إكراه غير ملجيء - وهو: ما فيه إسقاط الرضا، دون القدرة والاختيار؛ بأن يكون للمكره مندورة عن الفعل، بالصبر على ما أكره به.

وذلك: كتهديد شخص بالقتل أو الضرب أو نحو ذلك - إن لم يقتل فلاناً مثلاً؛ فإن المكره - في هذه الحالة - غير مسلوب القدرة والاختيار؛ إذ يمكنه أن لا يفعل المكره عليه بالصبر على المكره به، وحركة القتل الصادرة عنه - لو نفذ مراد المكره - حركة اختيارية مقدورة له: إن شاء فعلها، وإن شاء تركها.

وعلى ذلك - فالمكره - هو: من حُمل على أمر يكرهه ولا يرضاه، مطلقاً: (سواء تعلقت به قدرته و اختياره أم لا) وهو نوعان:

النوع الأول: مكره ملجاً، وهو من حُمِّل على أمر يكرهه ولا يرضاه، ولا تتعلق به قدرته و اختياره.

النوع الثاني: مكره غير ملجاً - وهو: من حُمِّل على أمر يكرهه ولا يرضاه، ولكن تتعلق به قدرته و اختياره.

تكليف المكره الملجاً:

أما المكره الملجاً - ففي تكليفه مذهبان:

المذهب الأول:

أنه يمتنع سواء كان هذا التكليف بالفعل الملجاً إليه، أم بتنقيبه. فيمتنع تكليفه بالهبوط القاتل للغير وبالكف عنه، في المثال المتقدم.

وهذا هو رأي كل من منع التكليف بالمحال، وبعض من أجازه، وهو الصواب.

المذهب الثاني:

أنه لا يمتنع مطلقاً: (لا بالفعل، ولا بتنقيبه).

وهذا هو رأي البعض الآخر: من أجاز التكليف بالمحال.

فالخلاف هنا كالخلاف في تكليف الغافل.

وهذا التقرير جرى عليه صاحب «جمع الجواجم» وشارحه انظر: (٧٢/١ - ٧٧) =

المسألة الخامسة:

ذهب أصحابنا: إلى أن المأمور [إنما^(١)] يصير مأموراً - حال زمان الفعل ، وقبل ذلك - فلا أمر، بل [هو^(٢)] إعلام له: بأنه - في الزمان الثاني - سيصير مأموراً [به^(٣)].

وقالت المعتزلة: إنه إنما يكون^(٤) مأموراً بالفعل - قبل وقوع الفعل . لئنما: أنه لو امتنع كونه مأموراً - حال حدوث الفعل - لا متنع كونه مأموراً -

= ظاهر صنيع البيضاوي في منهاجه . واقتصر الاستئناف على حكاية المذهب الأول ونقل عن ابن التلمساني الاتفاق عليه فراجع (١٠١/١ - ١٠٣) تكليف المكره غير الملجا:

واما المكره غير الملجا، ففي تكليف مذهبان أيضاً:
المذهب الأول:

أنه لا يمتنع مطلقاً: (لا بالفعل المكره عليه، ولا بنقضه)؛ فيجوز تكليف من أكره على الزكاة والإسلام، بالزكاة والإسلام . ويثاب عليهم ثواب الواجب: إذا فعلهما إمثلاً للتکلیف، لا للإکراه .

ويجوز تكليف من أكره على قتل شخص عدواً، بالكف عن القتل وبالصبر على ما أكره به . ويثاب حيتند على كل: من الصبر على الإيذاء والكف عن المحرم . وهذا رأي أهل السنة، ومفهوم كلام البيضاوي . وهو المختار.

المذهب الثاني:

أنه يمتنع التكليف بالفعل المكره عليه، ويجوز نقضه وهذا هو مذهب المعتزلة . وكل - من صاحب «جمع الجواجم» وشارحه - ينسب إليهم الامتناع مطلقاً، ويختاره (فيكون هذا مذهبياً ثالثاً في المسألة) . راجع المسألة في: المستصفى (٩٠/١)، والمنهاج شرحي الاستئنافي وابن السبكي (١٠١/١ - ١٠٣)، وجمع الجواجم بشرح العجلال (٧٢/١ - ٧٧) والكافش (٢/١٢٩ - ١٣١) ومذكرة لم تطبع لشيخنا عبد الغني عبد الخالق .

(١) لم ترد الزيادة في ل، ن.

(٢) لم ترد في ح وأبدلته في ي بـ «يكون».

(٣) لم ترد في غير ح.

(٤) لفظ آ: «يصير».

مطلقاً؛ لأنَّ - في الزمانِ الأولِ - لو أَمِرَ^(١) بالفعلِ - : لكانَ الفعلُ إِمَّا أَنْ يكونَ ممكناً في ذلكِ الزمانِ، أو لا يَكونُ.

فإنَّ كانَ ممكناً - فقد صارَ مأموراً بالفعلِ^(٢) - حالَ إمكانِ وقوعِه^(٣). وإنَّ لم يَكُنْ ممكناً - كانَ مأموراً بما لا قدرةَ [لله^(٤)] عليهِ؛ وذلكَ - عندَ الخصمِ - محالٌ.

فإنْ قلتَ: إِنَّه - في الزمانِ الأولِ - مأمورٌ بِمَا يَوْقَعُ الفعلُ في عينِ ذلكِ الزمانِ، بل بِمَا يُوْقَعُهُ في الزمانِ الثاني^(٥) [منهِ].

قلتَ: قولكَ: إِنَّه - في الزمانِ الأولِ - مأمورٌ بِمَا يَوْقَعُ الفعلُ - في الزمانِ الثاني^(٦) -، إِنْ عَنِيتَ به: أَنْ كُونَه^(٧) مُوْقَعاً لِلفعلِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا في الزمانِ الثانيِ - ففي الزمانِ الأولِ، لم يَكُنْ مُوْقَعاً - الْبَتَّةَ - [لشيءٍ^(٨)، وليسَ هنالكَ إِلَّا نفسُ القدرةِ؛ فَيَمْتَسِعُ أَنْ يَكُونَ - [في^(٩)] ذلكِ الزمانِ - مأموراً بشيءٍ] - وإنْ عَنِيتَ به: أَنْ كُونَه مُوْقَعاً يَحْصُلُ^(١٠) - في الزمانِ الأولِ - والفعلُ

يَوْجُدُ^(١١) - في الزمانِ الثانيِ - فنقولُ: كُونَه مُوْقَعاً إِمَّا أَنْ يَكُونَ نفسُ القدرةِ، أو أَمْراً زائداً [عليها^(١٢)]. فإنَّ كانَ

(١) لِنَظِيْ: «أَمْرَنَا».

(٢) عبارَةُ آ: «بالفعلِ مأموراً».

(٣) في ح: «وقوعِ الفعلِ».

(٤) لَمْ تَرَدِ الزيادةُ في ص، ي.

(٥) في ي: «والثاني».

(٦) ما بَيْنَ المَعْقُوفَيْنِ ساقطٌ من آ.

(٧) لِنَظِيْ آ، ن: «يَكُونُ».

(٨) لَمْ تَرَدِ الزيادةُ في ص، ح، وعبارَةُ آ: «بشيءِ البتة».

(٩) سقطت الزيادةُ من ص.

(١٠) في ن: «لِلحُصُلِ»، وهو تصحيف.

(١١) لِنَظِيْ آ: «يَتَرَجَّهُ»، وهو تصحيف.

(١٢) في ح: «عَلَيْهِ»، وَلَمْ تَرَدِ في ص.

نفس القدرة: لم يكن [لـ^(١)] كونه موقعاً للفعل [معنى^(٢)] إلا محض كونه قادرًا: فيعود القسم الأول.
 وإن كان أمراً زائداً [عليها]^(٣) - فحيثئذ: تكون القدرة مؤثرة^(٤) في وقوع ذلك الزائد [في الزمان الأول^(٥)؛ والأمر إنما توجه^(٦) عليه - في الزمان الأول - بيايقاع [ذلك الزائد، وذلك الزائد واقع - في الزمان الأول - : فالأمر لا يكون أمراً بالشيء^(٧) إلا حال^(٨) وقوعه، لا قبله^(٩).]

احتاج الخصم: بأن المأمور بالشيء [يجب^(١٠) أن يكون] قادرًا عليه، ولا قدرة - على الفعل - حال وجود الفعل، وإنما: لكن ذلك تحصيلاً للحاصل؛ وهو محال.

فعلمتنا: أن القدرة - على الفعل - متقدمة على الفعل، والأمر لا يتناول إلا القادر والرجل^(١١) لا يصير مأموراً بالفعل [إلا^(١٢)] قبل وقوعه.

[و^(١٣)] **الجواب**: القدرة مع الداعي مؤثرة^(١٤) في وجود الفعل، ومستلزمة^(١٥)

(١) انفرد بهذه الزيادة ص.

(٢) هذه الزيادة من ص.

(٣) لم ترد الزيادة في غير ص.

(٤) لفظ آ: «نوترا».

(٥) ساقط من ن، ي، ل، آ.

(٦) في ن، ي، ل، آ: «يتوجه».

(٧) آخر الورقة (١٠٨) من آ.

(٨) ما بين المعقوقتين سقط من ي في هذا الموضع، وقد أضافه الناسخ بعد قوله: «احتاج الخصم»، وهو تصرف منه.

(٩) في ح زيادة: «ولا بعده»، وهو تصرف من الناسخ.

(١٠) ساقط من ل، وفي ن رسمت «يجب أن» كما لو كانت «يختار».

(١١) في ن، ص، ل: «فالرجل».

(١٢) لفظ ص: «أنعا».

(١٣) لم ترد الزيادة في ص.

(١٤) لم ترد الواو في ي.

(١٥) في ح: «مؤثران».

(١٦) في ن: «أو مستلزمة» وفي ح، ص، ي: «مستلزم».

له ولا امتاناع في كون المؤثر مقارناً للأثر - كما في سائر المؤثرات الموجبة^(١).
والله أعلم.

(١) اعلم أن للحكم تعلقين:

أحدهما: تعلق معنويٌ قديم - وهو عبارة: عن الإعلام والإخبار - بأنَّ فلاناً سيصير مأمراً بـكذا، أو منهياً عن كذا، عند وجوده واستيفائه لشروط التكليف. ويقال للأمر والنهي - حيثند -: أمر إعلام، ونهي إعلام، وتسميتهمَا أمراً ونهياً مجازاً: لأنهما إخبار وليسَا بياناً. ثم إنهمَا ليسَا تكليفاً - وإن كانا حكمَا -: لأن التكليف: إلزام ما فيه كلفة، ولا إلزام فيما.

ثم إنَّ هذا التعلق موجود قبل مباشرة العبد للفعل، بل قبل دخول الوقت في الواجب المؤقت، وقبل تحقق شرائط التكليف التي منها: وجود المكلف. ولذلك قلنا - فيما سبق -: الحكم يتعلق بالمدعوم، ولم نقل: المدوم مكْلُف.

ثانيهما: تعلق تشجيريٌ حادث - وهو عبارة عن الإلزام بتحصيل الفعل المأمور به في الأمر، والإلزام بالكف عن الفعل المنهي عنه في النهي. ويُسميان: أمر إلزام، ونهي إلزام. وتسميتهمَا أمراً ونهياً حقيقة؛ لأنهما إلزام.

وهذا التعلق لا يتوجه إلى العبد إلا بعد استيفائه لشروط التكليف: من وجود، وبلوغ، وعقل، وفهم للخطاب - على رأي من يمنع تكليف الغافل - وقدرة على الفعل - على رأي من يمنع التكليف بما لا يطاق، وغير ذلك.

من هم المتكلمون في هذه المسألة والمختلفون فيها؟ وما منشأ اختلافهم؟

ولما اختلف العلماء في الوقت الذي ترجم في قدرة العبد على الفعل -: تبع ذلك اختلاف من اشترط منهم القدرة في التكليف - وهو: من منع التكليف بما لا يطاق -، في الوقت الذي يتوجه فيه التكليف إلى العبد. حيث إن المشروط لا يوجد إلا إذا وجد شرطه. أما من أجاز التكليف بما لا يطاق: فإنما أن يدخل في هذا النزاع متزلاً ومسلماً أن التكليف به لا يجوز، أو على أنه - وإن جاز - لم يقع، أو على أنه وقع في البعض القليل والكلام هنا في جميع التكاليف. وحيثند يجب أن يكون مذهب هنا على حسب مذهبه في وقت القدرة.

واما أن يدخل في هذا النزاع مع تمسكه بجواز التكليف بما لا يطاق، وضع عدم نظره إلى جانب الواقع. وحيثند فلا يكون مقيداً هنا بمذهبه في وقت القدرة: لأنه يجوز التكليف مع عدمها عنده.

المسألة السادسة:

**المأمور به إذا كان مشروطاً [بشرط^(١)] - فالامر: إنما أن يكون غير عالم
بعدم^(٢) الشرط، أو لا يكون.**

= بيان محل النزاع في هذه المسألة، والمذاهب فيها:
إذا تمهد لث هدا، فاعلم أنهم قد اتفقوا على أن التكليف بالفعل لا يتوجه بعد مباشرته،
لما فيه: من طلب تحصيل الحاصل، وهو محال.
 وإنما الخلاف: في أنه أيتجه التكليف عند المباشرة، أم قبلها؟ وإذا توجه قبلها: فهل
يستمر إلى وقتها؟
والمراد بوقت المباشرة: لحظة بروز الفعل من العدم إلى الوجود، لا لحظة حصوله
بالفعل.

وقد اختلفوا في ذلك على ثلاثة مذاهب:
المذهب الأول:

أن التكليف إنما يتوجه عند المباشرة فقط، والموجود قبل ذلك إنما هو إعلام للعبد
بأنه في الزمان الثاني - وقت المباشرة - يكون مكلفاً بالفعل.

وقد اختاره الإمام فخر الدين الرازى، والقاضي البيضاوى. ونسبة الإمام إلى
الأصحاب - الأشاعرة - وتبه الأمدي إلى شذوذ منهم.

وقد زعم إمام الحرمين: أنه مذهب لا يرضيه ل نفسه عاقل.
المذهب الثاني:

أن إنما يتوجه قبل المباشرة فقط.

وإليه ذهب جمهور المعتزلة. وقد اختاره إمام الحرمين والغزالى.

المذهب الثالث:

أنه يتوجه قبل المباشرة، ويستمر إلى وقتها.

وإليه ذهب بعض المعتزلة وتبه الأمدي إلى الأصحاب، يعني: أغلىهم أو جمهورهم.
راجع: المستصفى (٨٥/١)، والمعتمد (١٧٩/١ - ١٨٠) والإحکام (٧٩/١) ط صبح،
شرح الاستئناف وعليه سلم الوصول (٣١٥ - ٢٩٨/١)، وجمع الجرائم بشرح الجلال
(١٣٥ - ٧٧/١)، وشرح مختصر ابن الحاجب (١٥/٢)، والكافش (١٣١/٢ - ١٣٥ -
ب) وإرشاد الفحول ص(٩)، ومذكرة لم تعطى لشيخنا عبد الغنى عبد الحالق.

(١) لم ترد الزيادة في ن، ي، ل، آ. (٢) في ل، ن: «بعد»، وهو تحرير.

أما الأول: فكما إذا قال السيد لعبد: صم غداً^(١); فإن هذا مشروط ببقاء العبد غداً، وهو مجهول للأمر. فها هنا: الأمر تحقق - في الحال - بشرط بقاء المأمور قادرًا على الفعل.

[و]^(٢) أما الثاني: - فكما إذا علم الله - تعالى - أن زيداً سيموت غداً: فهو^(٣) يصح أن يقال: إن الله - تعالى - أمره بالصوم غداً، بشرط أن يعيش [غداً]^(٤)، مع أنه يعلم أنه لا يعيش غداً؟

قطع القاضي أبو بكر، والغزالى - رحمهما الله تعالى - به، وأباه [جمهور]^(٥) المعترضة.

حججة المنكرين^(٦): أن شرط الأمر بقاء المأمور - فالعالم بأن المأمور لا يبقى عالماً^(٧) بقواتِ شرط [الأمر]^(٨): فاستحال^(٩) مع ذلك حصول الأمر. قال المجوزون: لا نزاع في أنه [لا]^(١٠) يجوز أن يقول للميت - حال كونه ميتاً^(١١) - : «افعل»؛ لكن لم لا يجوز أن يقال [في الحال]^(١٢) لمن يعلم أنه سيموت غداً: «افعل غداً إن عشت»، بل هو جائز لما فيه: من المصالح الكثيرة؛ فإن المكلف^(١٣) قد يُوطّن النفس على الامتثال، ويكره ذلك التوطين^(١٤) نافعاً [له]^(١٥) يوم المعاد، ونافع له في الدنيا؛ لأنه ينحرف به - في الحال^(١٦) - عن الفساد.

(١) آخر الورقة (١٠٩) من ح.

(٤) لم ترد الزيادة في ن، ح، ل.

(٦) لفظ ص: «فهذا».

(٥) لم ترد الزيادة في ص، ح.

(٧) في ن، ي، ل، آ: «وعالما»، وهو تصحيف.

(٩) سقطت الزيادة من آ.

(١١) آخر الورقة (٧٣) من ي.

(١٢) سقطت الزيادة من آ.

(١٤) لفظ ي: «التوطن».

(١٦) لم ترد الزيادة في آ.

(١٧) عبارة ح: «عن الفساد في الحال».

وهذا كما أنَّ السَّيْدَ [قد^(١)] يُستصلحُ عبْدَهُ بِأوامِرِ يُنْجِزُها [عليه^(٢)] - مع عزمه على نسخِ الأمر - امتحاناً للعبد، وقد يقولُ الرجلُ لغيره: «وكلْتَكَ ببيعِ العَبْدِ غَدًا»، مع علْمِه بأنَّه سيعزلُه عن ذلك غداً؛ لِمَا أَنَّ^(٣) غُرْضُهُ [منه^(٤)] استِهلاكُ^(٥) الوكيلِ، أو^(٦) امتحانُه في أمر ذلك العبد.

وما خذَ النَّزَاعُ - في هذه المسألة - أنَّ المَجُوزَين قالوا: الأمْرُ تارَةً يَحْسُنُ^(٧) لمصالحٍ تنشأُ من نفسِ الأمرِ، لا من المأموريَّة، وتارةً لمصالحٍ تنشأُ من المأموريَّة.^(٨)

[وَآمَّا الْمَانِعُونَ - فقد اعتقدوا: أنَّ الأمْرَ لا يَحْسُنُ إلَّا لمصلحةٍ تنشأُ من المأموريَّة^(٩).]

وتمام تقريره سيظهرُ - في مسألة أنه يجوزُ النسخُ قبل مضيِّ مدةِ الامثال^(١٠) .
وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) سقطت الزيادة من ح.

(٢) هذه الزيادة من ص.

(٣) آخر الورقة (١١٨) من ل.

(٤) انفرد بهذه الزيادة ص.

(٥) آخر الورقة (١٦٢) من ن.

(٦) لفظ ن، ي، ل، آ: (وامتحانه).

(٧) عبارة ل: «يصلح بمصالح».

(٨) ما بين المعقوقين ساقط من ح، آ.

(٩) راجع المسألة في المعتمد (١٧٨ - ١٧٩)، وقد أدرجها في باب شروط حسن الأمر، والمستصفى (٩١/١)، وانختلفت فهرسته لها، والكافش (٢/١٣٧ - ١٣٩ ب).



القسم الثالث
في النواهي
[وفيه مسائل^(١)]

(١) هذه زيادة مناسبة من آ.



المسألة الأولى:

ظاهر^(١) النهي التحرير^(٢); وفيه^(٣) المذاهب^(٤) - التي ذكرناها في أن الأمر للوجوب.

لنا: قوله تعالى: «وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»^(٥)، أمر^(٦) بالانتهاء عن المنهي [عنه]^(٧)، والأمر للوجوب - فكان الانتهاء عن المنهي واجباً. وذلك - هو المراد من قولنا: النهي للحررير ، والله أعلم.

المسألة الثانية:

المشهور: أن النهي يغدو التكرار^(٨).

(١) في ص: «وظاهر».

(٢) في ن، ي، ل، آ، ص: «للحررير».

(٣) سقطت من ن، ل، ي، ص، ح.

(٤) مذاهب العلماء في الأمر تسعه. وقد انتصر المصنف - رحمه الله - على ذكر خمسة منها، أو ستة إذا ما اعتبرنا الوقف مذهباً، ومقابلات تلك المذاهب هي مذاهب العلماء في النهي وهي: أنه حقيقة في التحرير، حقيقة في الكراهة، مشتركة بينهما، حقيقة في القدر المشتركة، حقيقة في واحد غير معلوم بعيته، الوقف. وزاد القرافي على ما ذكره المصنف مذهباً سابعاً هو «الإباحة» في كلام المعرضين، ونسبة إلى المصنف سهراً. فراجع: النفائس (٢/١١٥ - آ).

(٥) الآية (٧) من سورة الحشر.

(٦) لفظ ن، ي، ل، آ، ص: «أمر».

(٧) لم ترد الزيادة في غير آ.

(٨) نقل الأصفهاني عن ابن برهان قوله: «الإجماع منعقد على أن ذلك يتضمن التكرار» وظاهر أن اختيار المصنف هنا مخالف لاختيار أكثر الأشاعرة، والشافعية منهم فراجع الكاشف (٢/١٤١ - آ - ب)، وشرح الأستوي (٢٩٥/٢) ط السلفية أما المعتزلة فقد ذهبوا إلى أن =

ومنهم من أباه^(١)؛ وهو المختار.

لنا: أن النهي قد يراد منه التكرار - وهو متافق عليه.

وقد يُرَادُ منه^(٢) المرة الواحدة، كما يقول الطبيب للمربيض الذي شرب الدواة: «لا تشرب الماء، ولا تأكل اللحم» - أي: في هذه الساعة، ويقول المنجم: «لا تفصّد، ولا تخرج إلى الصحراء»^(٣) - أي: في هذا اليوم، ويقول الوالد لولده: «لا تلعب» - أي: في هذا اليوم - والاشتراك والمجاز خلاف^(٤) الأصل: فوجب جعل النهي حقيقة في القدر المشترك.

الثاني: أنه يصح أن يقال: «لا تأكل السمك أبداً»، وأن يقال: «لا تأكل اللحم - في هذه الساعة، وأما [في^(٥)] الساعة الأخرى - فكل»؛ والأول ليس بتكرار^(٤)، والثاني ليس بتفصيل.

فشيـت: أـنـ النـهـيـ لـا يـفـيدـ التـكـارـ.

احتَاجُ المُخالِفُ بِأَمْوَارٍ:

أحدُها: أنْ قوله: «لا تضرب» يقتضي امتِناعَ المكْلَفِ من (٧) إدخالِ [ماهيةِ] الضربِ في الوجودِ، والامتناعُ من إدخالِ هذه الماهيةِ في الوجودِ - إنما يتحققُ إذاً امتناعُ من إدخالِ (٨) كُلَّ أفرادِها في الوجودِ، إذ لو أدخلَ فرداً - من أفرادِها

= مطلق النهي يقيد النكرار والتأيد فراجع: المعتمد (١٨١) والمفتي (١٧/١٣٥).

(١) لفظ ص: «أنكرو». ومن أباء القاضي الباقلانى فانظر الكاشف (١٤١/٢ - ب).

(۲) فی ص، آ، ی: (بـ).

(٣) في ن، ي، ل: «للصحراء».

(٤) عبارة ن، ل: «خلافاً للأصل»، وعبارة ي: «خلاف للأصل»، وعبارة آ: «على خلاف الأصل».

(٥) سقطت هذه الزيادة من صر.

(۶) لفظ ما عدای : « تکمیر ».

۷۷) فی آن دعوی

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من نـ، وكلمة «من» أبدلت في صـ بـ«عن» في كلا الموصعين.

في الوجود - وذلك الفرد مشتمل على الماهية - فحيثُلِـ: يكون قد دخل تلك الماهية في الوجود، وذلك ينافي قولنا: إنه امتنع من إدخال تلك الماهية في الوجود.

وثانيها: أن قوله: «لا تضرب» يُعد - في عرف اللغة - مناقضاً لقوله: «اضرب»؛ لأنَّ تمام قولنا: «اضرب» حاصل في قولنا^(١): «لا تضرب» - مع زيادة حرف النهي^(٢)؛ لكنْ قولنا: «اضرب» يُفيد طلب الضرب مَرَّةً واحدةً، فلو كان قولنا «لا تضرب» يُفيد الانتهاء - أيضاً - مَرَّةً واحدةً - لما تناقض؛ لأنَّ النفي والإثبات في وقتين لا يتناقضان؛ فلِمَا^(٣) كان مفهوم النهي مناقضاً^(٤) لمفهوم الأمر؛ وجَب أن يتناول النهي كل الأوقات - حتى تتحقق المنافاة.

وثالثها^(٥): أن قوله: «لا تضرب» - لا يمتنع حمله على التكرار، [وقد دلَّ الدليل على حمْلِه على التكرار] - فوجَب المصير إليه.

إنما قلنا: إنه لا يمتنع حمله على التكرار^(٦)؛ لأنَّ^(٧) كون الإنسان ممتنعاً عن فعل المنهي عنه - أبداً - ممكِن، ولا عسر فيه.

(١) لفظ آ: « قوله».

(٢) في ن، ص، ل: «النبي»، وقد خطأ الأصفهاني أصحاب هذا التعبير فقال: «واعلم أنَّ كلمة «لا» في قوله: «لا تضرب» للنبي، وهذا وجدته في بعض النسخ، وأنا أنها للنبي فلا». راجع: الكاشف (١٤٣/٢ - آ). وقد ذكر الإربلي أن بعضهم يسميها بالنافية، ويعتبر الجازم للفعل بعدها: «لام أمر» مقدرة، أو أنها عاملة لأنها مختصة بالفعل، أو لحملها على لام الأمر لأنها نقيضه، وعليه فلا خطأ بتسميتها بالنافية. فراجع: جواهر الأدب ص (١٢٢).

(٣) لفظ آ: «فلو».

(٤) آخر الورقة (١٠٩) من آ.

(٥) في ل، ن: «وثانيها» وهو من وهم النساخ.

(٦) ما بين المعقوقتين ساقط من ح.

(٧) لفظ ص: «فلان»، والأنسب ما حررنا.

واما^(١) أن الدليل دل على^(٢) - فلأنه ليس في الصيغة دلالة على وقت دون وقت - فوجب العمل على الكل : دفعا للإجمال .
 بخلاف الأمر؛ فإنه يمتنع حمله على التكرار؛ لإفضائه إلى المشقة .
 والجواب [عن الأول^(٣)] : أنه لا نزاع - في أن النهي^(٤) يقتضي امتناع المكلف عن إدخال تلك الماهية في الوجود، [و^(٥)] لكن الامتناع عن إدخال تلك الماهية في الوجود، قد يُشترك بين الامتناع عنه دائمًا، وبين الامتناع عنه لا دائمًا - كما تقدم بيانه^(٦).
 واللفظ^(٧) الدال على القدر المشترك - لا دلالة له على ما به يمتاز كل واحد من القسمين عن الثاني .

فإذن : لا دلالة^(٨) في هذا اللفظ^(٩) على الدوام أبداً .
 وعن الثاني : أنك إن^(١٠) أردت بقولك : «إن الأمر والنهي دل على مفهومين متناقضين» : أن هذا يدل على الإثبات، وذلك [يدل^(١١)] على النفي^(١٢) - فهذا مسلم؛ ولكن مجرد النفي والإثبات لا يتنافيان - إلا بشرط اتحاد^(١٣) الوقت؛ فإن قولك : «زيد قائم^(١٤)»، زيد ليس^(١٥) بقائم»، لا يتناقضان؛ لأنه متى^(١٦) صدق الإثبات - في وقت واحد - فقد صدق الإثبات؛ ومتي صدق النفي - في وقت آخر - فقد صدق النفي .

(١) في ن، ي، ل، آ، ص: «فاما».

(٢) آخر الورقة (١٦٣) من ن.

(٣) لم ترد الزيادة في ل، ن.

(٤) آخر الورقة (١١٠) من ح.

(٥) لم ترد الواو في ي.

(٦) انظر ص (٢٨١) من هذا القسم من هذا الكتاب.

(٧) في ح: «فاللفظ».

(٨) في ن، ل، ي، آ زيادة: «له».

(٩) عبارة ص: «هذه اللفظة».

(١٠) في ل، ن: «النفي».

(١١) لم ترد الزيادة في ل.

(١٢) لفظ ن: «إيجاد» وهو تحريف

(١٣) آخر الورقة (١١٩) من ل.

(١٤) عبارة ح: «ليس زيد بقائم».

(١٥) في ل، ن، زيادة: «ووجد».

ومعلوم أنَّ الإثبات - في وقتٍ لا يُنافي النفي في وقتٍ آخر - فمطلق الإثبات والنفي : وجب أن لا يتناقضَا أبداً.
وعن الثالث: أنَّ النهي لا دلالة فيه إلَّا على مُسْتَوى الامتناع - فحيث تتحقق هذا المسمى - فقد وقع الخروج عن عهدة التكليف .
تبينه :

إنْ قلنا: [إنَّ^(١)] النهي يُنفي التكرار - فهو يُنفي الفور لا محالة . وإنَّ ،
فلا^(٢).

المسألة الثالثة :

الشيء الواحد لا يجوز أن يكون مأموراً [به^(٣)] منهياً عنه [معاً^(٤)] . والفقها قالوا: يجوز ذلك، إذا كان للشيء وجهان .
لنا: [أنَّ^(٥)] المأمور [به^(٦)] - هو الذي [طُلبَ تحصيله من المكلف ،
وأقلُّ مراتبِه رفعُ العرج عن الفعل .
والمنهي عنه - هو: الذي^(٧) [لم^(٨)] يُرفعُ العرج عن فعله^(٩) : فالجمع^(١٠)
- بينهما - ممتنع ، إلَّا على القول بتكليف ما لا يُطاق .
فإنْ قيل: هذا الامتناع إنما يتحقق - في الشيء الواحد ، من الوجه الواحد .

(١) لم ترد الزيادة في ن ، ي ، ل ، ح .

(٢) راجع: مذاهب العلماء في كون النهي على الفور ، في الكافش (١٤٣/٢) - ب) ، وقد قال الأصفهاني بعد نقله جملة أقوالهم الواردة في المسألة: «واعلم أن هذا البناء - يعني التفصيل الذي ذكره المصطف - ليس بواضح . وقد منعه صاحب التلخيص . أما بناء الفور على وجوب التكرار ظاهر ، وأما بناء عدم وجوب الفور على عدم انتفاء التكرار فليس بواضح ، وهذا ، لجواز أن لا يقتضي التكرار ، ويقتضي الفور .

(٣) سقطت الزيادة من ن . (٤) سقطت الزيادة من ص .

(٥) لم ترد الزيادة في ن . (٦) سقطت الزيادة من ل ، ذ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ح . (٨) سقطت الزيادة من ي .

(٩) لفظ آ: «فاعله». (١٠) في ص: «والجمع» .

أَمَا^(١) الشَّيْءُ ذُو الْوِجْهَيْنِ - فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِهِ: نَظَرًا إِلَى أَحَدِ
وَجْهَيْهِ: مَنْهِيًّا^(٢) عَنْهُ: نَظَرًا إِلَى الْوِجْهِ الْآخَرِ^(٣): وَهَذَا كَالصَّلَاةِ فِي الدَّارِ
الْمَغْصُوبَيْهِ؛ فَإِنْ لَهَا جَهَتَيْنِ: كُونُهَا صَلَاةً، وَكُونُهَا غَصْبًا^(٤)، وَالْغَصْبُ^(٥) مُعْقُولٌ
دُونَ الصَّلَاةِ، وَبِالْعَكْسِ - فَلَا جُرْمٌ: صَحٌ^(٦) تَعْلُقُ الْأَمْرُ بِهَا -: مِنْ حِيثُ إِنَّهَا
[صَلَاةٌ، وَتَعْلُقُ النَّهْيُ بِهَا]: مِنْ حِيثُ إِنَّهَا^(٧) غَصْبٌ؛ لَأَنَّ السَّيِّدَ لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ:
«خُطْ هَذَا الثَّوْبَ، وَلَا تَدْخُلْ هَذِهِ الدَّارَ» - فَإِذَا خَاطَ^(٨) الثَّوْبَ، وَدَخَلَ الدَّارَ -:
حُسْنٌ مِنَ السَّيِّدِ أَنْ يَضْرِبَهُ، وَيُكْرِمَهُ^(٩)، وَيَقُولُ: أَطَاعَ فِي أَحَدِهِمَا، وَعَصَى فِي
الْآخَرِ^(١٠) -: فَكَذَا^(١١) مَا^(١١) نَحْنُ فِيهِ؛ فَإِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ - وَإِنْ كَانَتْ فَعْلًا وَاحِدًا^(١٢)
[وَ^(١٢)] لَكُنَّهَا تَضْمِنَتْ تَحْصِيلَ^(١٣) أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَطْلُوبٌ، وَالْآخَرُ مَنْهِيٌّ عَنْهُ.
سَلَّمْنَا: أَنَّ مَا ذَكَرْتُهُ^(١٤) يَدْلُلُ عَلَى قَوْلِكَ^(١٥)، لَكِنَّهُ مَعْارِضٌ بِوْجِهٍ آخَرَ - وَهُنْ
أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَيْهِ صَلَاةٌ، وَالصَّلَاةُ مَأْمُورٌ بِهَا: فَالصَّلَاةُ^(١٦) - فِي الدَّارِ
الْمَغْصُوبَيْهِ - مَأْمُورٌ بِهَا:
[وَ^(١٧)] إِنَّمَا قَلَّنَا: إِنَّ الصَّلَاةَ - فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَيْهِ - صَلَاةٌ؛ لَأَنَّ الصَّلَاةَ -

(١) لِفَظُ يٰ: «وَأَمَا».

(٢) فِي حٰ: «وَمَنْهِيَا».

(٣) لِفَظُ صٰ، حٰ: «الثَّانِي».

(٤) فِي نٰ، يٰ، لٰ، آ، حٰ: «فَالْغَصْبُ».

(٥) لِفَظُ مَا عَدَا صٰ: «بَصْحٌ».

(٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ ساقِطٌ مِنْ نٰ، لٰ.

(٧) فِي آ: «أَخْاطَ». .

(٨) لِفَظُ يٰ: «وَيَلْوُمَهُ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٩) لِفَظُ صٰ: «الثَّانِي»، وَفِي يٰ: «الْآخَرِ».

(١٠) فِي نٰ، يٰ، لٰ، حٰ: «وَكَذَا». (١١) لِفَظُ آ: «فِيمَا».

(١٢) فِي لٰ زِيَادَةٌ مِنْ آ. .

(١٣) فِي صٰ: «فَوْلَكْمٰ».

(١٤) لِفَظُ صٰ: «مَا ذَكَرْتَمٰ».

(١٧) لِفَظُ نٰ: «وَالصَّلَاةَ». (١٦) لِفَظُ نٰ: «وَالصَّلَاةَ».

في الدار المقصوبة - صلاة مكتفية^(١)، والصلاحة المكتففة^(٢) صلاة مع كيفية :-
فيكون مسمى الصلاة حاصلاً.

وإنما قلنا: إنَّ الصلاة مأمورٌ^(۲) بها، لقوله تعالى: «وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ»^(۳).

[و^(٥)] الجواب: أنَّ الْذِي نَدْعُيهُ - فِي هَذَا الْمَقَامِ - أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ
الْوَاحِدِ، وَنَهْيُ عَنِهِ - [مِنْ جَهَةٍ وَاحِدَةٍ^(٦)] - يُوجِبُ التَّكْلِيفَ بِالْمَحَالِ .
ثُمَّ: إِنَّ جُوْزَنَا التَّكْلِيفَ^(٧) بِالْمَحَالِ - جُوْزَنَا الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ [الْوَاحِدِ^(٨)]
وَنَهْيُ عَنِهِ، مِنْ جَهَةٍ وَاحِدَةٍ^(٩) .

وأن لم نجُز ذلك -: لم نجُز هذا أيضاً.

فلنین ما ادعاً نه - فنقول (١١):

متعلق الأمر إما أن يكون [عين^(١٣)] متعلق النهي ، أو غيره .
فإن كان الأول : كان الشيء الواحد مأموراً [به^(١٤)] ، منها [عنه^(١٥)] معاً ،
وذلك عين التكليف بما لا يطاق^(١٦) ، والخصم لا يجعل هذا النوع - [من
التكليف^(١٧)] - من باب تكليف ما لا يطاق .

(١) آخر الورقة (٧٤) من ي.

(٤٢) آخر الورقة (٤٢) من ص

(٣) لفظ ص: «مامورا»، وهو تصحيف.

(٤) الآية وردت في سور كثيرة منها سورة «البقرة»: (٤٣)، و(٨٣)، و(١١٠).

(٥) لم ترد اللواو في ص.

(٦) سقطت الزيادة من آ، ح، ص.

(٧) لفظن، ح، ل، ي، آ؛ «الامر».

(٨) لم ترد الزيادة في ن، ل، ي، ص.

٩) عبارة ص: «وجه واحد».

١١) فـ لـ نـ (ونـعـلـ)

١٠) لفظ ح: «بجز».

(١٢) لم ترد الزيادة في ل، ن.

(١٤) لم ترد الزيادة في ن، ي، ل.

(١٥) عبارة ماعداً بـ: «تكليف ما لا يطاق». (١٦) لم ترد الزيادة في ن، آ، ل.

وإن كان الثاني - فالوجهان: إما أن يتلازم، وإما أن لا يتلازم^(١).
 فإن تلازماً: كان كُلُّ واحدٍ - منها - من ضرورات الآخر والأمر بالشيء
 أمرٌ بما هو من ضروراته - وإنما: وقع التكليف بما لا يُطاق.
 وإذا^(٢) كان المنهي - من ضرورات المأمور^(٣) -: كان مأموراً، فيعود^(٤)
 [إلى^(٥)] ما ذكرنا: [من^(٦)] أنه يلزم كون الشيء الواحد مأموراً، ومنهياً معاً.
 وإن لم يتلازماً -: كان الأمر والنهي متعلقين بشيئين لا يلزم أحدهما
 صاحبها؛ وذلك جائز، إلا أنه يكون غير هذه^(٧) المسألة التي نحن فيها.
 فإن قلت: مما شيئاً يجوز انفكاؤه كُلُّ واحدٍ - منها - عن الآخر في
 الجملة، إلا أنهما^(٨) [في هذه الصورة الخاصة^(٩)] - صارا متلازمين.
 قلت: ففي هذه الصورة [الخاصة^(١٠)] - المنهي [عنه^(١١)] [يكون^(١٢)] من
 لوازم المأمور به، وما يكون من لوازم^(١٣) المأمور به - يكون مأموراً به: فيلزم أن
 يصير^(١٤) المنهي عنة - في هذه الصورة - مأموراً به؛ وذلك محال.
 فهذا برهان قاطع على فساد قولهم - على سبيل الإجمال^(١٥).
 أما على سبيل التفصيل - فهو: أن الصلة ما هيَّة مركبة من^(١٦) أمور: أحد

(١) عبارة ح: «أو لم يتلازما»، وعبارة ن، آ، ل: «أو لا يتلازما».

(٢) في ح، ص، ي: «فإذا».

(٣) آخر الورقة (١١٠) من آ.

(٤) لفظي: «فتعود».

(٥) لم ترد الزيادة في ص.

(٦) لم ترد الزيادة في ص.

(٧) عبارة ي: «لا تكون هذه»، وفي ح نحو ما أثبتنا مع حذف «هذه».

(٨) في ن، ي، ل، آ: «أن».

(٩) لم ترد الزيادة في ن، ي، ل.

(١٠) لم ترد الزيادة في غير ح.

(١١) لم ترد الزيادة في ص.

(١٢) لم ترد الزيادة في ن، ي، ل، آ، ح.

(١٣) آخر الورقة (١١١) من ح.

(١٤) لفظ ح: «يكون».

(١٥) آخر الورقة (١٢٠) من ل.

(١٦) كذلك في ص، وهو المناسب، ولفظ غيرها: «عن».

تلك الأمور: «الحركاتُ، والسكناتُ» - وهما: [ماهيتان^(١)] مشتركتان في قدرٍ واحدٍ من المفهوم - وهو: شغل الحيز؛ لأنَّ «الحركة» عبارةٌ عن شغلِ الحيز - بعدَ أنْ كانَ شاغلاً لحيزٍ آخر. و«السكون» - عبارةٌ عن شغلِ حيزٍ [واحد^(٢)] أزمنةً كثيرةً؛ وهذا المفهومان يشتركان^(٣) - في كونِ كُلُّ واحدٍ - منها - شاغلاً^(٤) للحيز. فإذاً: شغلُ الحيز جزءٌ [جزءٌ^(٥)] ماهيةُ الصلاةِ - فيكونُ جزءاً لها لا محالةَ.

وشنُفُلُ الحيزِ - في هذه الصلاة^(٦) - منهياً عنه؛ فإذاً^(٧): أحدُ أجزاءِ ماهيةِ هذه الصلاةِ منهياً^(٨)، عنه: فيستحصلُ أنْ تكونَ هذه الصلاةُ مأمورةً بها؛ لأنَّ الامر بالمركب امرٌ بجميعِ أجزائهِ - فيكونُ ذلك الجزءُ مأمورةً به - معَ أنه كأنَّ منهياً^(٩) عنه: فيلزمُ في الشيءِ الواحدِ أنْ يكونَ مأمورةً به منهياً عنه^(١٠)، وهو محال. أما قولهُ: «كونه صلاةً وغصباً جهتان متباثتان^(١١) - يوجدُ كُلُّ [واحد^(١٢)] - منها - عندَ عدمِ الآخرِ».

قلنا: نعمٌ؛ ولكنَّ^(١٣) يتنا: أنَّ شغلُ الحيز جزءٌ ماهيةُ الصلاةِ - فكما^(١٤) أنَّ مطلق الشغلِ - جزءٌ ماهيةُ^(١٥) مطلق الصلاةِ - فكذلك الشغلُ المعينُ يكونُ جزءاً من ماهيةِ الصلاةِ المعينة؛ فإذاً كانَ هذا الشغلُ منهياً عنه، وهذا الشغلُ جزءٌ ماهيةُ [هذه^(١٦)] الصلاةِ - : كان^(١٧) جزءٌ هذهِ الصلاةِ منهياً عنه، وإذاً كانَ

(١) سقطت الزيادة من آ.

(٢) لم ترد الزيادة في ن، ي، ل، آ.

(٣) لفظ ي: «مشتركان».

(٤) في ن، آ، ل، ص: «شاغلاً».

(٥) سقطت الزيادة من غير ح.

(٦) لفظ ن، ي، ل: «الصورة»، وهو تصحيف. (٧) في آ زيادة: «كان».

(٨) لفظ آ: «منها». (٩) تكررت العبارة في ل.

(١٠) آخر الورقة (١٦٥) من ن.

(١١) في ح: «متافيتان».

(١٢) لم ترد الزيادة في ن.

(١٣) في ي: «الكتنا»، وفي آ: «لكن».

(١٤) لفظ ي: «وكما».

(١٥) العبارة في ل: «مطلق ماهية».

(١٦) لم ترد الزيادة في غير ح.

(١٧) لفظ غير ح: «فكان».

جزءها منهاً عنه - استحال كون هذه الصلاة مأمورة بها^(١)، [بل الصلاة مأمورة بها]^(٢)، لكن النزاع ليس في الصلاة - من حيث إنها صلاة، بل في هذه الصلاة^(٣). وأما المثال - الذي ذكروه - وهو: أن يقول السيد لعبدة: «خط هذا الشوب، ولا تدخل هذه الدار» - فهو بعيد، لأن - ها هنا^(٤) - الفعل الذي هو متعلق الأمر، غير الفعل - الذي هو متعلق النهي، وليس بينهما ملازمة - فلا جرم صح الأمر بأخذهما^(٥)، والنهي عن الآخر.
إنما النزاع في صحة تعلق الأمر والنهي بالشيء الواحد، فain أحد هما من الآخر؟^(٦)

[و^(٧)] أما المعارضة التي ذكروها - فمدار أمرها على أن قوله تعالى: «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ»^(٨) يُفيد الأمر بكل صلاة؛ فهذا مع ما فيه من المقدمات الكثيرة - لو سلمناه^(٩)، لكن^(١٠) تخصيص العموم بدليل العقل غير مستبعد، وما ذكرناه - من الدليل - عقلي قاطع: فوجب^(١١) تخصيصه به. والله أعلم.

تبين:
الصلاحة في الدار المخصوصة - وإن لم تكن^(١٢) مأمورة بها إلا أن الفرض يسقط - عندها - لا بها؛ لأننا [بيتنا بالدليل]^(١٣) امتناع ورود الأمر بها^(١٤).

(١) في ص: (٤٤).

(٢) ساقط من ن، ي، ل، وعبارة ص: «بل الصلاة مأمورة به».

(٣) لفظ ن: «الصلوات».

(٤) عبارة ص: «لأن هنا»، وعبارة آ: «هائنا لأن».

(٥) في ل: «بأخذهما».

(٦) لفظ ص: «الثاني».

(٧) لم ترد الواو في آ، ح، ص، ي.

(٨) الآية (٤٣) من سورة «البقرة». (٩) لفظ ن: «سلمنا».

(١٠) في ل، ن، زيادة: «كان». (١١) لفظ ص: «يوجب».

(١٢) في آ، ي: «يكن». (١٣) عبارة ن: «بالدليل بيانا».

(١٤) في ن، ي، لـ زـ يـ زـ اـ دـ عـ بـ اـ رـ اـ: «إـ لـ آـنـ الفـ رـ ضـ يـ سـ قـ عـ نـ دـ هـ اـ».

والسلف أجمعوا: على أن الظلمة لا يُؤمرون بقضاء الصلوات المؤدّاة في الدور^(١) المخصوصة، ولا طريق إلى التوفيق بينهما إلّا ما ذكرنا^(٢). وهو مذهب القاضي أبي بكر. رحمة الله. والله أعلم.

المسألة الرابعة:

[ذهب^(٣)] أكثر الفقهاء إلى^(٤) أن النهي لا يُفيد الفساد. وقال بعض أصحابنا: إنه يُفيد.

وقال أبو الحسين^(٥) صری: إنَّه يُفيد الفساد في العبادات، لا في المعاملات. وهو المختار.

والمراد من كون العبادة فاسدة: أنه لا يحصل «الإجزاء» بها. أما العبادات - فالدليل على أن النهي فيها^(٦) يدل على الفساد - أن نقول: إنَّه بعد الإتيان بالفعل المنهي عنه لم يأت بما أمر به - فبقي^(٧) في العهدة.

(١) في غير ص: «الدار»، وما أثبتناه أنس.

(٢) لفظ ن، ي، ل، ح، آ: «ذكرنا». هذا ومسألة الصلاة في الدار المخصوصة أو في الثوب المنصوب، أو الوضوء بماء مخصوص ونحو ذلك من المسائل المتفرعة على مسألتنا هذه - سواء في العبادات أو غيرها - راجعها: في الكاشف (١٤٤/٢)، والنفائس (١٢١/٢)، والمستصنفي (٧٩/١)، والمسودة لآل تيمية (٨٥) وشرح جمع الجوامع (١/٣٩٥ - ٣٩٦)، وشرح العضيد على مختصر ابن الحاجب (٩٥/٢)، وإرشاد الفحول (٩٩)، ولمعرفة آراء المعتزلة راجع: المعتمد (١/١٨٤)، (١٩٢ - ٢٠٠) والمغنى (١٣٦/١٧)، ولمعرفة آراء الحنفية في المسألة راجع: كشف الأسرار (١/٩٧ - ١٠٥)، وحاشية الأزبيري على شرح مرقة الوصول (١/٣١٨) وما بعدها، وانظر تيسير التحرير أيضاً (١/٣٧٦).

(٣) لم ترد الزيادة في غير ح.

(٤) في غير ح: «على».

(٥) في ن: «الحسن»، وهو تصحيف. وراجع المسألة في المعتمد (١/١٨٢) - (١٩٣)، والمستصنفي (٢/٢٤ - ٢٧).

(٦) لفظ ن، ي، ل، آ: «عنها».

(٧) لفظ ص، ح: «فيقى».

إنما قلنا: إنَّه لِم يأتِ بما أُمْرَ بِهِ؛ لأنَّ المأمورَ بِهِ غَيْرُ المنهيُّ عَنِهِ - كما تقدَّمَ بيانهُ - فلم يكن الإتيانُ بالمنهيٍّ عنِهِ - إتياناً بالمأمورِ بِهِ.

إنما قلنا: إنَّه وَجَبَ أَنْ يَقُولَ في العهدة؛ لأنَّه تاركٌ للمأمورِ بِهِ، وتاركُ المأمورِ بِهِ عَاصِيٌّ، والعاصي يستحقُ العقاب - على مَا مَرَّ^(١) تقريره^(٢): في مسألة أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُوبِ.

فإن قيل: لَمْ لَا يَجُوزَ أَنْ يَكُونَ الإتيانُ بالفعلِ المنهيٍّ [عنه]^(٣) سبباً للخروجِ عن عهدة^(٤) الْأَمْرِ - فإنَّه لَا تناقضَ^(٥) في أَنْ يَقُولَ الشارعُ: «نهيتك عن الصلاةِ في التوبِ المغصوبِ»^(٦)، ولكنْ إِنْ فعلتهُ أَسْقطَتْ عنكَ الفرضَ بسيبهِ؟

سلمنا: أَنَّ مَا^(٧) ذَكَرْتُهُ يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ النَّهِيَّ يَقْضِي^(٨) الْفَسَادَ، لِكَنَّهُ^(٩) معارضٌ بِدَلِيلَيْنِ:

الأُولُّ^(١٠): [أَنَّ^(١١)] النَّهِيَّ لَوْدَلٌ عَلَى^(١٢) الْفَسَادِ - لَدَلٌّ عَلَيْهِ: إِمَّا بِلُفْظِهِ، أَوْ بِمَعْنَاهُ، وَلَمْ^(١٣) يَدْلُلْ عَلَيْهِ فِي الوجهِينِ -: فَوَجَبَ أَنْ لَا يَدْلُلْ عَلَى الْفَسَادِ أَصْلًا.
إِمَّا أَنَّهُ لَا يَدْلُلْ عَلَيْهِ بِلُفْظِهِ - فَلَمْ^(١٤) الْلُّفْظُ لَا يُنْبِئُ إِلَّا التَّرْجُمَةَ عَنِ الْفَعْلِ -
وَالْفَسَادُ [معناه]^(١٥): عَدْمُ «الْإِجْزَاءِ»، وَاحْدَهُمَا مُغَايِرٌ لِلآخرِ^(١٦).
وَإِمَّا^(١٧) أَنَّهُ لَا يَدْلُلْ [عَلَيْهِ]^(١٨) بِمَعْنَاهُ - فَلَمْ^(١٩) الدَّلَالةُ المُعْنَوِيَّةُ^(٢٠) إِنَّمَا تتحققُ^(٢١) إِذَا

(١) لُفْظُ ص: «تَقْدِيم». (٢) فِي ح: «تَفْسِيره».

(٣) سقطَتْ مِنْ آ، ص.

(٤) فِي آ: «الْعَهْدَة».

(٥) فِي ن: «بِنَاقْض».

(٦) آخر الورقة (١٦٦) مِنْ ن.

(٧) آخر الورقة (١٢١) مِنْ ل.

(٨) عبارَةُ ص: «يَدْلُلُ عَلَى الْفَسَادِ».

(٩) عبارَةُ آ: «لَكِنْ عَارِضَة»، وَفِي ن، ي، ص: «لِكَنَّهُ».

(١٠) فِي ل، ن: «أَحَدُهُمَا».

(١١) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي ح، آ.

(١٢) آخر الورقة (١١١) مِنْ آ.

(١٣) لُفْظُ ص: «وَلَا».

(١٤) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي غَيْرِ ص، ح.

(١٥) فِي ن، ي، ل، آ: «أَمَا».

(١٦) فِي ن، ي، ل، آ: «أَمَا».

(١٧) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي غَيْرِ ح.

(١٨) آخر الورقة (١١٢) مِنْ ح.

(١٩) لُفْظُ ي: «تَحْقِيق»، وَفِي ح: «يَتَحْقِيق».

كان لِمُسْمِي الشَّيْءِ لازمٌ - فاللفظ الدالُ على الشيءِ^(١) - دالٌ على لازمِ المسمى^(٢). بواسطةِ دلاليه على المسمى^(٣).

وها هنا^(٤): الفسادُ غيرُ لازمٍ للمنع؛ لأنَّه لا استبعادَ في أنْ يقولَ الشارعُ^(٥): «لا تصلُ في الثوبِ المغصوبِ، ولو صليتِ صحتَ صلاتُك»، «ولا تذبح الشاة بالسكينِ المغصوبِ، ولو ذبحتها^(٦) [بها]^(٧) حلتْ ذبيحتُك»؛ وإذا لم تحصل الملازمَةُ: انتفت الدلالَةُ المعنويَّةُ.

الثاني: لو اقتصى النهيُ الفسادُ - لكنَّ أينما^(٨) تحققَ^(٩) النهيُ : تحققَ^(١٠) الفسادُ؛ لكنَّ الأمرَ ليسَ^(١١) كذلك؛ بدليلِ النهيِ عن الصلاةِ في الأوقاتِ المكرورةِ، والوضوءِ بالماءِ المغصوبِ - مع صحتِهما^(١٢).

والجوابُ: قوله: «لم لا يجوزَ أن يكونَ الإتيانُ بالمنهيِ عنه سبباً للخروج عن العهدةِ؟».

قلنا: لأنَّه إذا لم يأتِ بالمأمورِ به: بقى الطلبُ كما كانَ - فوجبَ الإتيانُ [به]^(١٣)، وإنَّما: لزمَ^(١٤) العقابُ، بالدليلِ المذكورِ.

قوله: «الصلةُ في^(١٥) الثوبِ المغصوبِ منهيٌ عنها، ثم إنَّ الإتيانَ بها^(١٦) يقتضي [الخروج عن العهدةِ].

(١) في ل زِيادة: «اللفظ».

(٢) في ص: «المعنى».

(٣) في ص: «المعنى».

(٤) في ن، ي، ل، آ: «الشرع».

(٥) في ن، ي، ح: «به».

(٦) وسقطت من آ، ص.

(٧) في ن، ي، آ: «أنما» وهو تصحيف.

(٨) في ن، ي، ل، آ: «أنما» وهو تصحيف.

(٩) لفظ ل: «يتحقق»، وفي آ: «يتتحقق».

(١٠) في آ: «يتتحقق».

(١١) عبارة ن، ي، ل، آ، ص: «لكن ليس الأمر كذلك».

(١٢) لفظ ن، آ، ل: «صحتها».

(١٣) لم تردِ الزِيادةُ في ص، ن، ل.

(١٤) لفظ ل: «لزام»، وهو تصحيف.

(١٥) آخر الورقة (٧٥) من ي.

قلنا: الدليلُ الذي ذكرناه يقتضي^(١) أنَّ لا يخرج [الإِنْسَانُ^(٢)] عن عهده^(٣) لأمرٍ إلَّا بفعلِ المأمورِ به؛ إلَّا^(٤) أَنَّه قد يُترك^(٥) العملُ بهذا الدليلِ - في بعض الصورِ - لمعارضٍ.

والفرقُ: أنَّ ممَاسَةً بدنِ الإنسانِ للثوب^(٦) - لِيُسْتَ^(٧) جزءاً من ماهيَّةِ الصلةِ، ولا مقدمةً لشيءٍ من أجزائِها؛ وإذا كانَ كذلكَ: كانَ آتِياً بعينِ الصلةِ المأمورُ بها - من غيرِ خللٍ في ماهيَّتها^(٨) أصلًا.

أقصى ما في البابِ: أَنَّه^(٩) آتَى - مع^(١٠) ذلكِ - بفعلٍ آخرٍ محَرَّمٍ، و[لكن]^(١١) لا يقدحُ في الخروجِ عن العهدةِ.
أما المعارضةُ الأولى - فجوابُها^(١٢):

أنَّ النهيَ دلَّ على أنَّ المنهيَ عنه مغایرٌ للمأمورِ به، والنَّصُّ دلَّ على أنَّ الخروجَ عن عهدةِ الأمرِ لا يحصلُ إلَّا بالإتيانِ بالمأمورِ به - فيحصلُ من مجتمع هاتينِ المقدِّمتينِ: أنَّ الإتيانَ بالمنهيِ عنه - لا يقتضي الخروجَ عن العهدةِ.
[و]^(١٣) أما المعارضةُ الثانيةُ - فنقولُ:

لا نسلِّمُ أنَّ النهيَ - في الصورِ^(١٤) التي ذكرتموها - تعلَّقُ بنفسِ ما تعلَّقُ به

(١) ما بين المعقوقتين ساقطٌ من نـ.

(٢) لم تردِ الزِّيادةُ في آـ.

(٣) في صـ، حـ، يـ، آـ: «العهدة».

(٤) لفظ نـ، يـ، لـ، آـ: «لكن».

(٥) لفظ ما عدا صـ: «ترك».

(٦) لفظ آـ، يـ، حـ؛ صـ: «الثوب».

(٧) لفظ حـ: «ليس».

(٨) في آـ: «ماهياتِها» وفي حـ: «نهايةِ الصلة»، وفي نـ، لـ: «هيَّتها».

(٩) في يـ زيادةً: «أن».

(١٠) لفظ نـ، يـ، لـ، آـ: «في».

(١١) لم تردِ الزِّيادةُ في لـ، نـ.

(١٢) لفظ نـ: «محواها»، وهو تحريرٌ.

(١٣) هذه الزِّيادةُ من حـ.

(١٤) لفظ نـ، يـ، لـ، حـ، آـ: «الصورة».

الأمر، بل بالمجاورة^(١)، [و^(٢)] حيث صحَّ الدليلُ: أنَّ الفعلَ المأْتَى به غيرُ^(٣) الفعلِ المنهيُّ [عنه^(٤)]: فلا نسلُمُ أنه لا يفِيدُ الفسادَ. والله أعلم. وأما المعاملاتُ - فالمرادُ من قولنا - «هذا البيعُ فاسدٌ»: أنه لا يفِيدُ الملكَ؛ فنقول: لو دلَّ النهيُّ على عدمِ الملكِ لدلَّ عليهِ: إما بلفظهِ، أو بمعناهِ.

ولا يدلُّ عليهِ بلفظهِ؛ لأنَّ لفظَ النهيِ لا يدلُّ إلَّا على الزجرِ. ولا يدلُّ عليهِ بمعناهِ - أيضاً - لأنَّه لا^(٥) استبعادٌ في أنْ يقولَ [الشارع^(٦)] «نهيَك عن هذا البيع^(٧)، ولكنْ إنْ أتيتَ به - حصلَ الملكُ»: كالطلاقِ في زمانِ الحيضِ، والبيعِ وقتِ النداءِ. وإذا ثبَتَ أنَّ النهيَ لا يدلُّ على الفسادِ - لا بلفظهِ ولا بمعناهِ -: وجبَ أنْ لا يدلُّ عليهِ [أصلاً]^(٨).

فإذن قيلَ: هذا يشكلُ^(٩) بالنهيِ - في بابِ العباداتِ - فإنه^(١٠) يدلُّ على الفسادِ.

ثمَّ نقولُ: لا نسلُمُ أنه [لا^(١١)] يدلُّ عليهِ بمعناهِ، وبيانُه من وجهين: الأوَّلُ: [أنَّ^(١٢)] [فعل^(١٣) المنهيُّ عنهِ معصيَّةُ، والملكُ نعمةُ، والمعصيةُ تناسبُ المنعَ من^(١٤) النعمةِ، وإذا لاحتَ المناسبةُ - فمحملُ^(١٥) الاعتبارِ جميعُ المنهائيِّ الفاسدة^(١٦)].

(١) لفظ ن: «المجاوزة»، وهو تصحيف، وفي ل، ح، ي: «المجاورة».

(٢) هذه الزيادة من ص، ح.

(٣) سقطت الزيادة من ص. (٤) سقطت الزيادة من ص.

(٥) آخر الورقة (١٦٧) من ن.

(٦) في ل، ن: «البيع».

(٧) لم ترد الزيادة في غير ص.

(٨) لفظ ن، ل: «مشكل».

(٩) لفظ ن، ل، ن: «وأنه».

(١٠) لم ترد الزيادة في ل، ن.

(١١) في آ: «فمحمل».

(١٢) لفظ ح: «عن».

(١٣) في ح: «المفسدة»، وهو تصحيف.

الثاني: أن المتهي عنه لا يجوز أن يكون منشأ المصلحة الخالصة^(١) أو^(٢) الراجحة ولاؤ: لكان النهي منعاً عن المصلحة الخالصة^(٣) أو الراجحة^(٤); وإنه لا يجوز.

بقي^(٥) أحد أمور^(٦) ثلاثة: وهو: أن يكون^(٧) منشأ [المفسدة^(٨)] الخالصة، أو الراجحة، أو المساوية.

وعلى التقديرتين الأولتين: وجوب الحكم بالفساد؛ لأنَّه إذا لم يفده^(٩) الحكم أصلاً: كان عيناً، وألِعْقَلُ لا يرغب في العبث - ظاهراً - فلا^(١٠) يُقدم عليه -. فكان^(١١) القول بالفساد سعيًا في إعدام تلك المفسدة.

وعلى التقدير الثالث - وهو التساوي -: كان الفعل عيناً والاشتغال بالعبث محذور - عند العقلاء - والقول بالفساد يُفضي^(١٢) إلى دفع هذا المحذور - فوجوب القول به.

سلمنا أن ما ذكرته^(١٣) يدل على قولك^(١٤)، لكنه معارض بالنص، والإجماع والمعقول .

أما النص - قوله عليه الصلاة والسلام:

(١) في ي: «الحاصلة»، وهو تصحيف.

(٢) لفظ ن، ل: «والراجحة».

(٣) لفظ ي: «الحاصلة».

(٤) في ن، ي، ل: «والراجحة».

(٥) لفظ ن: «نفي»، وهو تحريف.

(٦) في ح: «ثلاثة أمور».

(٧) في ن، ي، ل، آ: «أنه».

(٨) لم ترد الزيادة في ل، ن.

(٩) لفظ ن، ي، ل: «يفسد»، وهو تصحيف. (١٠) في ل، ن، آ: «ولا».

(١١) لفظ ن، آ، ل: «وكان».

(١٢) لفظ ص: «ذكرتم».

(١٤) آخر الورقة (١٢٢) من ل.

«من أَذْنَلَ فِي دِينَنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ زَرْدٌ»^(١)

والمنهي عنه ليس من الدين: فيكون مردوداً^(٢). [ولو كان سبباً للحكم: لَمَّا
كَانَ مَرْدُوداً]^(٣).

وأَمَّا الإجماع - فـ[هو]^(٤)] أَنَّهُمْ رَجَعُوا فِي^(٥) القول بفساد الربا، وفساد^(٦)
كاح المتعة - إلى النهي.

وأَمَّا المعقول - فمن وجهين:

الأَوَّلُ: أَنَّ النَّهَيَ نَقِصُّ^(٧) الْأَمْرِ، لَكِنَّ الْأَمْرَ يَدْلُلُ عَلَى الإِجْزَاءِ، فَالنَّهِيُّ^(٨)
يَدْلُلُ عَلَى الْفَسَادِ.

الثَّانِي: أَنَّ النَّهَيَ يَدْلُلُ عَلَى مَفْسِدَةِ خَالِصَةٍ^(٩)، أَوْ رَاجِحَةٍ^(١٠)، وَالْقَوْلُ^(١١)

(١) قد أخرجته من طريق عائشة - البخاري ومسلم وأبو داود وأبي ماجه، بلحظ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» على ما في الفتح الكبير (١٥٠/٣). قال المناوي في فيض القدير (٣٦/٦): (في أمرنا: شأننا، أي: دين الإسلام. عبر عنه بالأمر: تنبئها على أن هذا الدين هو أمرنا الذي نهتم به ونشتغل به، بحيث لا يخلو عنه شيء من أقوالنا، ولا من أفعالنا».

(٢) في ن: «مردود»، وهو تصحيف، وزاد في ص، آ، ح بعده لفظة: «امته».

(٣) ما بين المعقوقتين سقط من ح، قوله: «لو» في آ: «فلو»، وفي ن: «أولو» قوله: «سبباً» في ن: «سبباً».

(٤) لم ترد الزيادة في ن، ي، ل، ح.

(٥) في ن، ل: «إلى».

(٦) في ن، ي، ل، آ: «ويفساد».

(٧) لفظ آ: «يقتضي».

(٨) لفظ ن، ل: «والمنهي».

(٩) آخر الورقة (١١٢) من آ.

(١٠) آخر الورقة (١١٣) من ح.

(١١) لفظ ل، ن: «فالقول».

بالفساد سعيٌ في إعدام تلك المفسدة - فوجب أن يكون مشروعًا قياساً على جميع المنهي الفاسدة.

والجواب : قوله : «يشكّل بالنهي في العبادات».

قلنا : المراد من الفساد - في [باب^(۱)] العبادات - أنها غير مجزئة ، والمراد منه - في باب المعاملات - أنه لا يفيد سائر الأحكام . وإذا اختلف^(۲) المعنى : لم يتوجه^(۳) أحدهما نقضاً على الآخر.

قوله : «الملك نعمة - فلا تحصل من المعصية».

قلنا : الكلام عليه وعلى الوجه الثاني مذكور في الخلافيات^(۴) . [و^(۵)] أمّا الحديث - فنقول : الطلاق - في زمان الحيض - يُوصَف بأمررين : أحدهما : أنه [غير^(۶)] مطابق لأمر الله تعالى . والثاني : أنه سبب للبيونة^(۷) .

أما [الأول]^(۸) - فالقول^(۹) [به^(۱۰)] إدخال في الدين ما ليس منه : فلا جرم
كان^(۱۱) ردًا .

[وأمّا^(۱۲)] الثاني - فلِمْ قلت^(۱۳) : إنه ليس من الدين - حتى يلزم [منه^(۱۴)] أن

(۱) لم ترد في غير ص.

(۲) عبارة آ : «اختلَفَ الأحكام» . (۳) لفظ ما عدا ص : «يتوجه» .

(۴) قال الأصفهاني في الكافش (۱۶۰/۲) - آ) نقلًا عن صاحب التلخيص : «تقرير هذه الدعوى من وظيفة الأصولي . ثم قال : والحق أن النبي - من حيث هو نبي - يدل على الفساد في العبادات والمعاملات جميعها ، وحيث تختلف ، فإنما يختلف لدليل منفصل : حيث لا يكون المراد باللفظ حقيقة ، ولا يكون المنهي عنه هو الممنوع عنه - بالحقيقة ، بل ما يجاوره : كالبيع وقت الداء» . (۱) لم ترد الواو في ن ، ي ، ل ، آ .

(۶) سقطت الزيادة من ن ، ل ، آ ، ص ، ح .

(۷) في ن ، ل ، ي ، ص : «البيونة» ، وفي آ : «البيونة» ، والظاهر ما أثبتناه .

(۸) سقطت الزيادة من ص .

(۱۰) سقطت الزيادة من ن ، ل ، ي .

(۹) في ص : «أن القول» .

(۱۲) سقطت الزيادة من ص .

(۱۱) لفظ ح : «يكون» .

(۱۴) لم ترد في ن ، ص ، ل ، ح .

(۱۲) لفظ ص : «قلتم» .

يكونَ ردًّا؛ فإنَّ هذا عينُ المتنازع^(١) [فيه^(٢)؟].

وأمَّا الإجماعُ - فلا نسلِّمُ أنَّ الصَّحَابَةَ - رضي الله عنهم - رجعوا^(٣) في فسادِ الرِّبَا والمتعةِ إلى مجرَّد النهيِ؛ بدليلِ أنَّهم حكموا في كثيرٍ من المنهيات^(٤) بالصَّحةِ [وعند^(٥)] ذلك لا بدَّ وأنَّ يكونَ أحدُ الْحَكَمَيْنِ لأجلِ القرينةِ، وعليكم الترجيحُ..

ثم هو معنا^(٦) لأنَّ^(٧) لو قلنا: [إنَّ^(٨) النهي يدلُّ على الفساد] - [لـ^(٩)] كانَ الحُكْمُ بعدمِ الفساد - في بعضِ الصورِ - تركاً [للظاهر].

أما لو قلنا: بأنَّه لا يقتضي الفسادَ، لم يكنْ إثباتُ الفسادِ - في بعضِ الصورِ - لدليلٍ منفصلٍ، تركاً^(١٠) [للظاهر] - فكانَ ما قلناه أولى.

قوله: «الْأَمْرُ دَلَّ عَلَى الْإِجْزَاءِ»: فوجَّبَ أنْ يدلُّ النهيُ على الفسادِ.

قلنا: هذا غيرُ لازمٍ، لإمكانِ اشتراكِ المتضادَاتِ - في بعضِ الصورِ اللوازمِ. ولو سلَّمنَا^(١١) ذلك - لكانَ الْأَمْرُ لَمَّا^(١٢) دَلَّ على الْإِجْزَاءِ: وجَّبَ أنْ لا يدلُّ النهيُ عليه، لا أنْ يدلُّ على الفسادِ. والله أعلم.

(١) في ن، ي، ل: «التنازع».

(٢) لم ترد في غير آ.

(٣) آخر الورقة (١٦٨) من ن.

(٤) عبارة ص: «بالصَّحةِ في كثيرٍ من المنهيات».

(٥) لم ترد في ل، ولفظ ن: «عند».

(٦) في ن، ي، آ، ل: «معنى».

(٧) لفظ ص: «لأنه».

(٨) لم ترد الزيادة في آ، ص، ح.

(٩) لم ترد اللام في ص.

(١٠) ساقط من آ، قوله: «لم يكن» في غيره: «كان»، وزاد نسخ ص، ن، ل، ي قبل قوله: «تركا» كلمتي: «لا يكون»، والأنسب حذفها.

(١١) في ح: «سلمناه».

(١٢) لفظ ح، ص: «لكن».

(١٣) لفظ آ: «كما».

المسألة الخامسة:

في أن النهي عن الشيء هل يدل على صحة المنهي عنه:
الذين قالوا: [إن^(١)] النهي عن التصرفات لا يدل على الفساد - اختلفوا في
أنه هل يدل على الصحة؟ .

فَتَقِيل^(٢) عن أبي حنيفة^(٣)، ومحمد بن الحسن^(٤) - رحمهما الله - : أنه يدل
على الصحة؛ ولأجل ذلك احتجوا بالنهي عن^(٥) الربا على انعقاده فاسداً^(٦)،
وكذا في نذر صوم [يوم^(٧) العيد^(٨)].
وأصحابنا أنكروا^(٩) ذلك.

(١) لم ترد الزيادة في ن، ح، ص.

(٢) لفظ ل، ن: «فقول».

(٣) هو الإمام الأجل التعمان بن ثابت بن زوطى الكوفى إمام أهل الرأى أفردت ترجمته
ومناقبها بتأليف كثيرة ولد سنة (٨٠) هـ. وتوفي سنة (١٥٠) هـ ترجمت له معظم المظان.
يراجع كتاب «أبو حنيفة» لأبي زهرة وأبو حنيفة بطل الحرية والسامع للجندى. وكلاهما
طبع في القاهرة.

(٤) هو صاحب أبي حنيفة - رحمهما الله تعالى - ونال فقهه. قال عنه الإمام الشافعى:
«أخذت من محمد بن الحسن وقر بغير، وما رأيت رجلاً سمعناه أخف روحًا منه وكان روحًا
كله، وكان يملأ القلب والعين» توفي سنة (١٨٩) هـ، وترجمت له معظم المظان. منها تاج
الترجم ص(٥٤)، والفوائد (١٦٣).

(٥) لفظ ن، ي، ل، ص: «على».

(٦) قال في البحر الرائق (٩٧/٦): «بيع الدرهم بالدرهمين لا ينقلب صحيحًا بإسقاط
الدرهم الزائد: لأن الفساد في صلب العقد».

(٧) لم ترد الزيادة في ص.

(٨) قال الطحاوى في مختصره (٣٢٤ - ٣٢٥): «من أوجب على نفسه صوم يوم
الفطر أو يوم النحر، أو أيام التشريق: أفتر ما أوجب على نفسه صومه من ذلك، وقضى
مثله: من الأيام التي يحل صومها، وعليه في قول أبي حنيفة ومحمد - رضي الله عنهما -
كفارة يمين، إن كان أراد يميناً. وقد اختلف قول أبي يوسف...».

(٩) في ح: «أنكروه».

لنا: قوله صلى الله عليه وآلـه وسلم - : «دعـي الصلاة أيام أـفـرـائـيك»^(١).
وروي أنـه صلى الله عليه وآلـه وسلم: «نهـى عن بـعـيـ الملـاـقـيـحـ،
وـالـمـضـامـيـنـ»^(٢); فالـنـهـيـ -

(١) هذا معنى بعض حديثـ أـخـرـجـهـ النـسـانـيـ وـالـحاـكـمـ، عن عـائـشـةـ، يـلـفـظـ: «إـنـ هـذـهـ
ليـسـ بـالـحـيـضـةـ، وـلـكـ هـذـاـ عـرـقـ. فـإـذـاـ أـدـبـرـتـ الـحـيـضـةـ فـاغـسـلـيـ وـصـلـيـ، وـإـذـاـ أـقـبـلـ فـاتـرـكـيـ
لـهـاـ الصـلـاـةـ» على ما في الفتح الكبير: (٤٢٨/١).

وقد ذـكـرـ الغـزـالـيـ فـيـ شـفـاءـ الـغـلـلـ (٤٠٩ـ ـ ٤٠٨ـ)ـ: أنه روـيـ عنهـ يـكـفـيـ أنهـ قالـ لـفـاطـمـةـ
بـنـتـ أـبـيـ حـيـشــ. وـقـدـ اـسـتـجـهـضـتـ: «إـذـاـ أـقـبـلـ الـحـيـضـةـ فـدـعـيـ الصـلـاـةـ، وـإـذـاـ أـدـبـرـ فـاغـسـلـيـ
عـنـكـ الدـمـ وـصـلـيـ».

وـهـوـ كـمـاـ قـالـ مـحـقـقـ الشـفـاءــ. بـعـضـ حـدـيـثـ عـائـشـةـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهــ، الـوارـدـ بـالـفـاظـ
مـخـتـلـفـ فـيـ مـسـنـدـ الشـافـعـيـ (صـ ١٠٤ـ)، وـالـمـوـطـأـ (٨٠/١ـ)، وـمـسـنـدـ أـحـمـدـ (٦٩٤ـ وـ٢٦٢ـ)،
طـ الـحـلـبـيـ، وـصـحـيـحـ الـبـخـارـيـ (١/٥١ـ وـ٦٤ـ)ـ وـمـسـلـمـ (١/١٤٨ـ)، وـسـائـرـ كـتـبـ السـنـنـ. وـانـظـرـ
هـامـشـ الشـفـاءـ، وـمـنـقـىـ الـأـخـبـارـ (١/١٧١ـ وـ١٧٠ـ وـ١٣٩ـ)، وـالـتـلـخـيـصـ الـحـيـرـ (١/٤٩ـ وـ٦٢ـ).

(٢) قدـ أـخـرـجـ الطـبـرـانـيـ فـيـ الـمـعـجمـ الـكـبـيرــ. مـنـ طـرـيـقـ اـبـنـ عـبـاســ: أنـ رـسـوـلـ اللـهـ يـكـفـيـ
نهـىـ عـنـ بـعـيـ الـمـضـامـيـنـ وـالـمـلـاـقـيـحـ. عـلـىـ ماـ فـيـ الفـتـحـ الـكـبـيرـ (٢٧٨/٢ـ).

قالـ المـنـاوـيـ فـيـ فـيـضـ الـقـدـيرـ (٦/٧ـ ـ ٦/٣ـ): «الـمـضـامـيـنـ»ـ، وـهـيـ: ماـ فـيـ بـطـونـ الـأـجـنـةـ...
وـحـلـ الـحـبـلـ: بـفـتـحـ الـبـاءـ فـيـهـماـ، لـكـنـ الـأـوـلـ مـصـدـرـ (حـبـلـتـ الـمـرـأـةـ)ـ بـكـسـرـ الـبـاءـ، وـالـثـانـيـ اـسـمـ
جـمـعـ (حـابـلـ)ـ كـظـالـمـ وـظـلـمـةـ. وـقـالـ الـأـخـفـشـ: وـهـوـ جـمـعـ (حـابـلـةـ)ـ قـالـ اـبـنـ الـأـبـيـارـيـ: وـالـهـاءـ
فـيـ (الـحـبـلـةـ)ـ لـلـمـبـالـغـةـ (أـخـرـجـهـ)ـ الـطـبـرـانـيـ: وـكـذـاـ الـبـزارـ عـنـ اـبـنـ عـبـاســ. وـرـوـاهـ الـبـزارـ عـنـ اـبـنـ
عـمـ (أـيـضـاـ). قـالـ الـهـيـشـيـ فـيـ مـجـمـعـ الـرـوـاـئـدـ: فـيـهـ إـبـرـاهـيمـ بـنـ إـسـمـاعـيلـ بـنـ حـيـيـ، وـثـقـهـ
أـحـمـدـ، وـضـعـفـهـ جـمـهـورـ الـأـثـمـةـ، وـأـخـرـجـهـ عـبـدـ الرـزـاقـ (الـصـنـعـانـيـ)ـ قـالـ اـبـنـ حـجـرـ: وـسـنـهـ
قـوـيـ. اـ.ـهــ. وـمـنـ ثـمـ رـمـزـ الـمـصـنـفـ (الـجـلـالـ الـسـيـوطـيـ)ـ لـصـحـتـهـ. اـ.ـهــ.

وقـالـ اـبـنـ الـأـثـيـرـ فـيـ التـهـاـيـةـ (١/١٩ـ٨ـ): «... الـحـبـلـ بـالـتـحـرـيـكـ مـصـدـرـ سـمـيـ بـهـ الـمـحـمـولـ
كـمـاـ سـمـيـ بـالـحـمـلـ، وـإـنـمـاـ دـخـلـتـ عـلـيـهـ النـاءـ: لـلـإـشـعـارـ بـمـعـنـيـ الـأـنـوـنـةـ فـيـهـ، فـالـحـبـلـ الـأـوـلـ بـرـادـ
بـهـ مـاـ فـيـ بـطـونـ النـوـقـ: مـنـ الـحـمـلـ، وـالـثـانـيـ: حـبـلـ الـذـيـ فـيـ بـطـونـ النـوـقـ. وـإـنـمـاـ نـهـىـ عـنـهـ
لـمـعـنـيـ أـحـدـهـماـ: أـنـ (غـرـرـ)ـ وـبـعـ شـيـءـ لـمـ يـخـلـقـ بـعـدـ، وـهـوـ: أـنـ يـبـيـعـ مـاـ سـوـفـ يـحـمـلـ الـجـنـينـ
الـذـيـ فـيـ بـطـنـ النـاقـةـ، عـلـىـ تـقـدـيرـ أـنـ تـكـوـنـ أـنـثـيـ، فـهـوـ بـعـ نـتـاجـ النـاتـاجـ. وـقـبـلـ: أـرـادـ بـحـلـ
الـحـبـلـ أـنـ يـبـيـعـ إـلـىـ أـجـلـ يـتـجـ فيـ الـحـمـلـ الـذـيـ فـيـ بـطـنـ النـاقـةـ، فـهـوـ أـجـلـ مـجـهـولـ وـلـاـ يـصـحـ =

في (١) هذه الصورة - متفقٌ عن الصحة .
 احتجوا : بأنَّ النهيَ عن غير المقدور عبُث ، والعبُث لا يليق بالحكيم ؛ فلَا
 يجوزُ أنْ يقالَ للأعمى (٢) : «لا تبصر» ، ولا أَنْ يقالَ للزمنِ (٣) : «لا تطرُ» .
 والجوابُ عنه : النقضُ بالمناهي المذكورة .

ثم نقولُ : لِمَ لا يجوزُ حملُ النهيِ على النسخِ ؟ كَمَا إذا قالَ للوكيلِ : «لا
 تُبْعِثُ هذا» - فإنه وإنْ كانَ نهياً في الصيغة ، لكنَّه نسخٌ في الحقيقة .
 سلَّمنا أَنَّه نهيٌ لكنَّ متعلَّقه هو : البيعُ اللغوِيُّ ، وذلك ممكِّنُ الوجود ، فلِمَ
 قلتَ : إِنَّ المسْمَى الشرعيِّ ممكِّنُ الوجود (٤) ؟ . والله أعلمُ .

المسألة السادسة :

المطلوبُ بالنفي (٥) - عندنا - : فعلٌ ضدَّ المنهيِ عنه .
 وعندَ أبي هاشمٍ : نفسُ أَنْ لا يفعلَ المنهيَ عنه .

- وقال في (٢٦/٣) : «المضامين : ما في أصلاب الفحول ، وهي جمع مضامون ، يقال :
 ضمَنَ الشيءَ ، بمعنى : تضمه . ومنه قولهم : مضمون الكتاب كذا وكذا . والملاقب : جمع
 ملقوح ، وهو : ما في بطん الناقة . وفسرهما مالك في الموطأ بالعكس . وحكاه الأزهري :
 عن مالك عن ابن شهاب (الزهري) عن ابن المسبب ، وحكاه أيضاً عن ثعلب عن ابن
 الأعرابي . قال : إذا كان في بطْن الناقة حمل فهو ضامن ومضمان ، وهن ضوامن ومضامين ،
 والذي في بطْنها : ملقوح وملقحة» .

وقال في (٤/٦٣) : «الملاقب : جمع ملقوح ، وهو : جنين الناقة . يقال : لقحت الناقة .
 ولولدها ملقوح به . إلا أنهم استعملوه بحرف الجار . والناقة ملقحة . وإنما نهى عنه لأنَّه
 من بيع الغرر . وقد تقدم في (٢٦/٣) مبسوطاً في المضامين . ١ . هـ .

(١) آخر الورقة (٤٣) من ص .

(٢) عبارة ص : «فالأعمى لا يجوز أنْ يقال له لا تبصر» .

(٣) عبارة ن ، ي ، ل ، ص : «وللزمن لا يجوز أنْ يقال : لا نظر» وعبارة آ : «وللزمن لا
 نقم» .

(٤) أسقط ناسخ بي هذه المسألة جملة من المتن ثم كتبها على الهاشم .

(٥) في ن ، ي ، ل ، ص ، آ : «عندنا بالنفي» .

لنا: أن النهي تكليف، والتکلیف [إنما^(١)] يرد^(٢) بما يقدر عليه^(٣) المکلف^(٤) والعدم الأصلی يمتنع أن يكون مقدوراً للمکلف؛ لأن القدرة لا بد لها من تأثیر^(٥)، والعدم نفي محض فمتنع إسناده^(٦) إلى القدرة. وبتقدير أن يكون العدم أثراً^(٧): يمكن إسناده إلى القدرة^(٨)، لكن العدم الأصلی لا يمكن إسناده إلى القدرة؛ لأن الحاصل لا يمكن تحصيله [ثانياً^(٩)]. وإذا^(١٠) ثبت أن متعلق التکلیف ليس هو العدم - ثبت أنه أمر وجودي ينافي المنهي عنه، وهو الصد.

احتاج المخالف: بأن من دعاه^(١١) الداعي إلى الزنى فلم يفعله - فالعقلاء يمدحونه على أنه لم يزن، من غير أن يخطر ببالهم فعل ضد الزنى: فعلمـنا أن هذا العـدم يصلح أن يكون متعلق التکلیف^(١٢).

[و^(١٣)] الجواب: أنـهم لا^(١٤) يمدحونه على شيء [لا^(١٥)] يكون في^(١٦) وسـعـه، والـعدـم^(١٧) الأـصـلـي يـمـتنـع^(١٨) أنـيـكـونـ فيـ وـسـعـهـ - عـلـىـ ماـ تـقـدـمـ - بل إنـماـ يـمـدـحـونـهـ

(١) لم ترد الزيادة في ح.

(٢) لفظ ص: «يراد»، وهو تصحيف.

(٣) عبارة ن، ي، ل، آ، ص: «كان مقدوراً للمکلف».

(٤) آخر الورقة (١٢٣) من ل.

(٥) لفظ ما عدا ص: «أثر».

(٦) لفظ ح: «استاده».

(٧) في غيري: «أمر» والأنسب ما أثبتناه.

(٨) لفظ آ: «المقدورة»، وهو تصحيف.

(٩) لم ترد الزيادة في ح. (١٠) لفظل، ن: « فإذا»، وهو تصحيف.

(١١) في آ: «ادعاه» وهو تصحيف. (١٢) لفظ ص: «التكاليف».

(١٣) لم ترد الواو في ص.

(١٤) في ص: «إنما» وهو تصرف من الناسخ.

(١٥) سقطت الزيادة من ص. (١٦) آخر الورقة (١٦٩) من ن.

(١٧) لفظ ن، ي، ل: «وعدم»، والظاهر ما أثبتناه.

(١٨) لفظ ص، ح: «ممتنع».

على امتناعه من ذلك الفعل ، وذلك الامتناع أمرٌ وجوديٌ لا محالة ؛ وهو: فعل ضد الرّئيسي.

فإن قلت: إنه كما يمكنه فعل الرّئيسي ، فكذلك يمكنه أن يترك ذلك الفعل على عدمه الأصلي ، وأن لا يغيره - فعدم التغيير أمر مقدور [له^(١)] : فيتناوله^(٢) التكليف.

قلت^(٣): المفهوم من قولنا: تركه على ذلك العدم [الأصلي^(٤)] ، وما غيره عنه، إما أن يكون محض العدم ، أو لا يكون.

فإن كان محض العدم لم يكن متعلق قدرته فاستحال أن يتناوله التكليف وإن لم يكن محض العدم: كان أمراً وجودياً؛ وهو المطلوب.

المسألة السابعة:

النهي^(٥) عن الأشياء، إما أن يكون^(٦) نهياً عنها - عن الجميع^(٧) ، أو عن الجمع ، أو نهياً^(٨) عنها - على^(٩) البديل ، أو عن البديل.

أما النهي عن الجميع^(١٠) فهو: أن يقول الناهي للمخاطب: «لا تفعل هذا، ولا هذا» - فيكون ذلك^(١١) موجباً للخلو عنهما^(١٢) أجمع.

(١) لم ترد الزيادة في ص.

(٢) لفظ ح: «فيتناول»، وهو تصحيف.

(٣) آخر الورقة (١١٤) من ح.

(٤) لم ترد الزيادة في ن، ل.

(٥) آخر الورقة (١١٣) من آ.

(٦) آخر الورقة (٧٦) من ي.

(٧) كذا في ل، ن، آ، وفي غيرها: «أما النهي عنها على الجمع».

(٨) في ص: «نهى».

(٩) في ص: «عن».

(١٠) كذا في ل، ن، آ، وفي غيرها: «أما النهي عنها على الجمع».

(١١) في آ: «هذا».

(١٢) في ن، ح: «عنها».

ثم تلك الأشياء التي أوجبَ الخلوُ عنْها، إِنْ كَانَ الْخَلُوُّ عَنْهَا مُمْكِنًا: فَلَا شَكٌ فِي جُوازِ النَّهْيِ .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ: كَانَ ذَلِكَ النَّهْيُ جَائزًا - عَنْدَ مَنْ يَجُوزُ التَّكْلِيفَ بِمَا لَا يُطَاقُ^(١) .

وَأَمَّا النَّهْيُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ^(٢) أَشْيَاءَ^(٣) - فَهُوَ [مُثْلُ]^(٤) أَنْ تَقُولَ: «لَا تَجْمِعْ بَيْنَ كَذَا وَكَذَا».

ثُمَّ تُلْكَ الأَشْيَاءُ إِنْ أَمْكَنَ الْجَمْعَ بَيْنَهَا^(٥) -: فَلَا كَلامٌ^(٦) فِي جُوازِ ذَلِكَ النَّهْيِ ، وَالْأَنْ: لَمْ يَجُزْ - عَنْدَ مَنْ [لَا]^(٧) يَجُوزُ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ؛ لِأَنَّهُ عَبَثٌ يَحْرِي مَجْرِي الْهَاوِي مِنْ^(٨) شَاهِقِ جَبَلٍ عَنِ الصَّعُودِ.

وَأَمَّا النَّهْيُ عَنِ الْأَشْيَاءِ - عَلَى الْبَدْلِ - فَهُوَ: أَنْ يَقَالَ لِلْإِنْسَانِ^(٩): «لَا تَفْعَلْ^(١٠) هَذَا [إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ]^(١١) ، وَلَا تَفْعَلْ ذَلِكَ] إِنْ فَعَلْتَ هَذَا». وَذَلِكَ [بـ]^(١٢) أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ - مِنْهُمَا - مُفْسِدًا عَنْدَ وُجُودِ الْآخَرِ.

وَهَذَا يَرْجُعُ إِلَى النَّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا.

وَأَمَّا النَّهْيُ عَنِ الْبَدْلِ - فَيُفْهَمُ مِنْهُ شَيْئًا:

(١) عِبَارَةٌ مَا عَدَا ص: «تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ».

(٢) فِي ل، ن: «عَنْ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) فِي ص، ح: «الْأَشْيَاءُ».

(٤) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي ص.

(٥) لَفْظُ ن، ل، آ، ي: «بَيْنَهُمَا».

(٦) لَفْظُ ن، ي، ل: «فَالْكَلَامُ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٧) هَذِهِ الْزِّيَادَةُ مِنْ ص، ح.

(٨) فِي آ: «عَنْ».

(٩) فِي ن، ل: «الْإِنْسَانُ».

(١٠) لَفْظُ ن، ل: «يَفْعُلُ».

(١١) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي ن، ي، ل، آ:

(١٢) فِي ن، ل: «أَنْ».

أحدهما: أنْ ينْهَى الإنسان عنْ أنْ يفْعَل شيئاً، ويُجْعَلُه بِدَلْأَ عنْ^(١) غيره،
وذلك يرجع إلى النهيِ عنْ أنْ يقصدِ به^(٢) البدل؛ وذلك غَيْر ممتنعٍ.

والآخرُ: أنْ ينْهَى عنْ أنْ يفْعَل أحدهُمَا دونَ الآخر، لكنْ يجمعُ بينهما.
وهذا النهيُ جائزٌ - إنْ أمكنَ الجمعُ، وغيرُ جائزٍ - إنْ تَعَذَّرَ على [قول]^(٣)[.]
من لا يحوَّزْ تكليفَ ما لا يُطاقُ. والله أعلم^(٤).

(١) في ن، ي، ل، آ: «من».

(٢) لفظ آ: «فيه».

(٣) سقطت الزيادة من ن، ي، ل، آ، ح.

(٤) في ي، ح زيادة: «هذا آخر الكلام في الأوامر والتراهي»، وفي آ نحوها من غير
كلمة «هذا» ولعلها من زيادات الساخن، التي جرت عادتهم بها.

الظلام في العموم والفرص
وهو مرتب على^(١) أقسام

القسم الأول : في العموم
وهو مرتب على شطرين^(٢)

(١) في ي زيادة : «أربعة».

(٢) في ن، ي، ل، ص، آ : «شرطين»، وهو تصحيف.



[الشطر^(١)] الأول

في الفاظ العموم

[وفيه^(٢)] مسائل:
المسألة الأولى:

[في^(٣)] العام:

هو^(٤) اللفظ^(٥) المستغرق لجميع ما يصلح^(٦) له - بحسب وضع واحد -
كقولنا^(٧): «الرجال»^(٨); فإنه مستغرق لجميع ما يصلح له.
ولا يدخل عليه النكرات - كقولهم: «رجل»; لأنّه يصلح لكلّ واحد من
رجال الدنيا، ولا يستغرقهم^(٩).

(١) لم ترد الزيادة في ي، وفي ن، ل، آ: «الشرط» وهو تصحيف.

(٢) هذه زيادة مناسبة من آ.

(٣) لم ترد الزيادة في ص.

(٤) لفظ ن، ي، ل، آ: «وهو».

(٥) عبارة ص: «اللقطة المستغرقة»، وبه عبر في الحاصل: (٣٣٣)، وراجع البرهان:

(٦) فن (٢٢٨) وتعريف الغزالي في المنخول: (١٣٨)، والشيرازي في اللمع:
(١٤)، وابن السبيكي في الجمع وشرحه: (٣٩٨/١).

والمراد بـ«اللقطة المستغرقة»: الكلام المفيد الذي يتناول دفعة واحدة المعنى الذي
يصلح له، ويفيده، ويدل عليه. -

(٧) لفظ ص: «تصلح»:

(٨) لفظ ن، ي، ل، آ، ح: «كقوله».

(٩) لفظ ح: «الرجل»، وهو وهم من الناسخ.

(١٠) لفظ ص: «يستغرقة».

ولا الشتى، [لأ^(١)] الجمع؛ لأن لفظ «رجلان»، و«رجال» يصلاحان^(٢)
لكل اثنين، وثلاثة، ولا يفيدان^(٣) الاستغراف.

ولا لفاظ العدد - كقولنا: «خمسة»؛ لأنه صالح^(٤) لكل «خمسة»، ولا
يستغرق^(٥).

وقولنا: «بحسب وضع واحد» - احتراز^(٦) عن (٦) اللفظ المشترك، أو الذي
له حقيقة، ومجاز؛ فإن عمومه لا يقتضي أن يتناول مفهوميه معاً.

وقيل - في حدة^(٧) أيضاً - إنه «اللفظة^(٨) الدالة على شيئاً فصاعداً، من
غير حصر^(٩)».

واحترزنا «باللفظة» - عن المعاني العامة، وعن الألفاظ المركبة.

وبقولنا: «الدالة» - عن الجمع المنكّر؛ فإنه يتناول جميع الأعداد، لكن

(١) لم ترد الزيادة في ص، ح.

(٢) لفظ ما عدا ص: «إصلاح».

(٣) لفظ ح، آ: «يفيد».

(٤) آخر الورقة (١٧٠) من ن.

(٥) في آ: «احترزا» وهو تصحيف.

(٦) آخر الورقة (١٢٤) من ل:

(٧) عبارة ما عدا ص: «أيضاً في حدة».

(٨) في ن، آ، ل: «اللفظ الدال».

(٩) ذكر الأسنوى أن هذا التعريف قرب من التعريف الذي اختاره الإمام المصنف
في «المعالم». فراجع: نهاية السول (٣١٦/٢)، أما في المتتبّع فقد أورد التعريف الأول
بلغظ المحصول ورقة (٦٠ - آ) كما ورد التعريف الثاني بنفس اللفظ أيضاً. وفي التحصيل
نحوه فراجعه في (٥٤ - آ) (١٠٤). أما صاحب الحاصل فقد عرفه بأنه: «اللفظة المستفرقة
لكل ما تصلح له بحسب وضع واحد» فراجعه في الحاصل (٦١) أصول / دار الكتب
(٤٢ - ت)، وراجع تعريف العلماء الآخرين ومتافقتها في الكافش (١٧١/٢ - ١٧٢).
ونفائس القرافي (٢/١٣٠) وما بعدها. وانظر تفصيل الشوكاني في إرشاد الفحول ص (٩٩).
لتعریف الإمام المصنف الأول على سائر التعاریف - ومنها - تعريفاً الغزالی، وأبی الحسین
- وإن كان قد رأى أن يزيد على الحد قيد «دفعه». وأطنه أخذة من شرح الجلال المحلي على
جمع الجواب فراجعه (٣٩٩/١).

(١٠) في ي: «على».

على وجه الصلاحية، لا على وجه الدلالة.
ويقولنا: «على شيئاً» - عن النكارة في الإثبات.
ويقولنا: «من غير حصر» عن أسماء الأعداء. والله أعلم.

المسألة الثانية:

المفيد للعموم إما أن يُفيد [١٠] ، لغة أو عرفاً، أو عقلاً.
أما الذي يفيده - لغة: فإنما أن يفيده على الجمع ، أو على البدل .
والذي [١١] يُفيده - على الجمع - فإنما أن يُفيده: [لس٢] كونه اسم موضعاً
للعموم ، أو لأنّه اقترب به ما أوجب عمومه .
و[أما٤] الموضع للعموم [ف٥] على ثلاثة أقسام :

الأول: ما يتناول العالمين وغيرهم - وهو: لفظ «أيٌّ» في الاستفهام
والمجازاة [٦] - تقول: «أيُّ رجلٍ»، «أيُّ ثوبٍ»، «أيُّ جسمٍ» - في الاستفهام
والمجازاة .

وكذا لفظ «كلٌّ»، و«جميعٍ» .

الثاني [٧]: ما يتناول العالمين فقط. [وهو: «من» - في المجازاة
والاستفهام] .

الثالث: ما يتناول غير العالمين [٨] - وهو قسمان:
أحدهما: ما يتناول كلّ ما [٩] ليس من العالمين - وهو صيغة «ما» .

(١) لم يرد الضمير في ح . (٢) في ن، آ، ل: «فالذى» .

(٣) لم ترد اللام في ي . (٤) هذه الزيادة من ح .

(٥) سقطت الفاء من ن، ي، ل، آ .

(٦) في ص: «المجازات» بالتاء الطويلة، وهو رسم قديم . ومراد المصنف جزاء
الشرط .

(٧) في ح: «الثالث»، وهو وهم من الناسخ .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من آ .

(٩) لفظ ن، ي، ل، آ، ح: «من» .

وقيل: إنَّه يتناولُ العالمين - أيضًا - كقوله تعالى: «وَلَا أَتُّمْ عَابِدُونَ مَا
أَغْبَدْتُ»^(١).

وثانيهما: [ما]^(٢) يتناولُ بعضَ ما ليسَ من العالمين - وهو^(٣): صيغةُ «متى»،
ليتها مختصَّةً بالزمانِ. و«أَنَّى»^(٤)، و«حِيثُ»؛ فإنَّهما مختصانِ بالمكانِ.
[وَأَنَّا الاسمُ الذي يفيدُ العمومَ لأجلِ آنَّه دخلَ عليهِ ما جعلَهُ كذلكَ -
نهُو: إِمَّا في الشَّيْءِ، أَوْ في العَدْمِ].

إِمَّا الشَّيْءُ - فضريبان: «لَامُ الجنسِ الدَّاخِلُ لِلجمعِ»، كقولك:
«الرَّجُلُ» والإضافةُ كقولك: «ضربيتُ عَبِيدِي».

وأَمَّا العَدْمُ - فكالنكرةُ في النفي^(٥)، [الاسمُ]^(٦) الذي يُفِيدُ العمومَ - على البَدْلِ -: «فَأَسْمَاءُ التَّكَرَاتِ»
عَلَى اختلافِ مراتيبها في العمومِ والخصوصِ.

وأَمَّا الْقُسْمُ الثَّانِي:-
وهو الَّذِي يُفِيدُ العمومَ: «عُرْفًا» - [فـ]^(٧) كقوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ
أَمْهَاتُكُمْ»^(٨) فإنه يُفِيدُ^(٩) - في العَرْفِ: تحرِيمُ جمِيعِ وجوهِ الاستِمتاعِ.

(١) الآية (٤) من سورة الكافرون.

(٢) لم ترد في غيره، ص.

(٣) لفظي: «وهي».

(٤) في ن: «وَأَنَّى». (٥) آخر الورقة (١١٥) من ح.

(٦) ما بين المعقوقتين سقط من ن، ل، قوله: «أَرَ في العَدْمِ» وردَ في ي من غير
حُرْفِ الجُرْ، قوله: «الْجَمْعُ» في ي، آ: «الْجَمِيعُ».

(٧) لفظ ن، ي، آ: «فَلَامَ».

(٨) لم ترد الزيادة في ن، ي، ل.

(٩) سقطت الفاءُ من ن، ي، ل، آ، ح.

(١) الآية (٢٣) من سورة النساء.

(٢) في ن، ل: «مُفِيدٌ».

وأما القسم^(١) الثالث:-

وهو الذي يفيد العموم: «عَقْلًا» - فامر ثالثة:
أحدُها: أن يكون اللفظ مفيداً للحكم ولعليه - فيقتضي ثبوت الحكم أينما
وُجِدَت^(٢) العلة.

والثاني^(٣): أن يكون المفيد للعموم ما يرجع إلى سؤال السائل: كمَا إذا
سُئلَ^(٤) النبي - عليه الصلاة والسلام - عمن أفتر؟ فيقول: «عليه الكفار»،
فنعلم: أنه يعم كلّ مفتر.

والثالث^(٥): دليل الخطاب - عند من يقول به - قوله عليه الصلاة والسلام:
«في سائمة الغنم زكاة»^(٦)؛ فإنه يدلّ: على أنه^(٧) لا زكاة في كلّ ما ليس
بسائمة. والله أعلم.

المسألة الثالثة: في الفرق بين المطلق والعام:
اعلم: أن كلّ شيء فلة حقيقة، وكلّ أمر^(٨) يكون [المفهوم]^(٩) منه
[مغايير]^(١٠) للمفهوم من تلك الحقيقة: كان - لا محالة - أمراً [آخر]^(١١) سوى
تلك الحقيقة - سواء كان [ذلك]^(١٢) المغایر لازماً لتلك الحقيقة أو مفارقها، وسواء
كان مثلاً أو إيجاباً.

(١) آخر الورقة (١١٤) من آ.

(٢) لفظ ص: «حصلت».

(٣) في ي، آ، ح: «وثانبيها».

(٤) لفظ ل، ن: «سأل».

(٥) في ن، ح، ل: «الثالث».

(٦) انظر هامش ص (١٣٥) من هذا القسم من هذا الكتاب.

(٧) لفظ ص: «أن».

(٨) في آ: «فكل ما»، والعبارة في ن، ي، ل، ح: «فكل أمر».

(٩) سقطت الزيادة من ح، وتكرر ما بعدها.

(١٠) سقطت الزيادة من ن، ل.

(١٢) لم ترد الزيادة في ص.

(١١) لم ترد الزيادة في ض.

فإِلَّا إِنْسَانٌ - مِنْ حِيثِ إِنَّهُ^(١) إِنْسَانٌ - لَيْسَ إِلَّا إِنْسَانٌ . فَأَمَّا أَنَّهُ وَاحِدٌ، أَوْ لَا وَاحِدٌ، أَوْ كَثِيرٌ^(٢) أَوْ لَا كَثِيرٌ^(٣) - فَكُلُّ^(٤) ذَلِكَ مَفْهُوماتٌ مُنْفَصِلَةٌ عَنِ الْإِنْسَانِ - مِنْ حِيثِ إِنَّهُ إِنْسَانٌ - وَإِنْ كُنَّا نَقْطَعُ بِأَنَّ مَفْهُومَ^(٥) الْإِنْسَانِ لَا يَنْفَكُ عَنْ كُونِهِ وَاحِدًا ، [أَوْ لَا وَاحِدًا]^(٦) .

إِذَا^(٧) عَرَفْتَ ذَلِكَ - فَنَقُولُ : الْلَّفْظُ الدَّالُّ^(٨) عَلَى الْحَقْيَقَةِ - مِنْ حِيثِ [إِنَّهَا^(٩)] هِيَ - هِيَ - مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ^(١٠) فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى شَيْءٍ مِنْ قِبَدِ ذَلِكَ الْحَقْيَقَةِ سَلْبًا^(١١) كَانَ ذَلِكَ الْقِيدُ ، أَوْ إِيجَابًا^(١٢) : فَهُوَ «الْمُطْلُقُ» . [وَوَإِنَّ]^(١٣) أَمَّا الْلَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى تَلْكَ الْحَقْيَقَةِ - مَعَ قِدِ الْكَثْرَةِ ، فَإِنْ كَانَتِ الْكَثْرَةُ [كَثْرَةً^(١٤)] مَعِينَةً - بِحِيثِ لَا يَتَنَاهُ^(١٥) مَا يَزِيدُ^(١٦) عَلَيْهَا - فَهُوَ^(١٧) «اسْمُ الْعَدْدِ» . وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْكَثْرَةُ كَثْرَةً مَعِينَةً - فَهُوَ «الْعَام» .

وَبِهَذَا التَّحْقِيق ظَهَرَ خَطًّا مِنْ قَالَ : «الْمُطْلُقُ» - هُوَ الْدَالُّ عَلَى وَاحِدٍ ، لَا بَعِينَهُ ; فَإِنْ كُونَهُ وَاحِدًا ، وَغَيْرَ^(١٨) مَعِينٍ - قِيدَانِ زَائِدَانِ [عَلَى الْمَاهِيَّةِ^(١٩)] . وَاللهُ أَعْلَمُ .

(١) لَفْظُ نِيَّةٍ ، يِنْ ، لِيَ : «هُوَ» .

(٢) لَفْظُ نِيَّةٍ ، يِنْ ، آنِيَّةٍ : «أَكْثَرُ» .

(٣) آخر الورقة (١٧١) من نِيَّةٍ .

(٤) فِي لِيَ ، نِيَّةٍ : «وَكُلُّ» .

(٥) عَبَارَةٌ يِنْ : «بِأَنَّ مَفْهُوماتِ الْإِنْسَانِ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ أَنْ كَلِمَةُ «بَانٌ» فِيهِما : «بَانٌ» .

(٦) ساقِطٌ مِنْ آنِيَّةٍ .

(٧) فِي آنِيَّةٍ : «وَإِذَا» .

(٨) كَذَا فِي صِنْفٍ ، لِيَ ، آنِيَّةٍ ، يِنْ ، وَعَبَارَةٌ غَيْرُهَا : «الْلَّفْظُ الدَّالُّة» .

(٩) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي آنِيَّةٍ .

(١٠) فِي آنِيَّةٍ : «سَلْبِيَّة» .

(١١) فِي آنِيَّةٍ : «يَكُونُ» .

(١٢) لَفْظُ آنِيَّةٍ : «إِيجَابِيَّة» .

(١٣) لَفْظُ آنِيَّةٍ : «نَفَاءٌ» ، وَفِي لِيَ ، نِيَّةٍ : «أَمَّا» .

(١٤) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي لِيَ ، نِيَّةٍ .

(١٥) لَفْظُ حِجْرٍ : «تَنَاهُلٌ» .

(١٦) فِي غَيْرِ صِنْفٍ ، حِجْرٍ : «مَا بَعْدَهَا» .

(١٧) لَفْظُ لِيَ ، نِيَّةٍ : «وَهُوَ» .

(١٨) فِي نِيَّةٍ ، يِنْ ، لِيَ : «أَوْ غَيْرُهُ» .

(١٩) سَقْطَةُ الزِّيَادَةِ مِنْ لِيَ ، نِيَّةٍ .

المسألة الرابعة^(١):

اختلف الناس في صيغة «كل»، و«جميع»^(٢)، و«أي»، و«ما»، و«من» في المجازاة والاستفهام .
فذهبت المعتزلة، وجماعة الفقهاء^(٣): إلى أنها للعموم [فقط]^(٤)؛ وهو المختار.

وأنكرت الواقفيَّة ذلك، ولهم قولان:
فالأكثرُون ذهبوا: إلى أنها مشتركة بين العموم والخصوص^(٥) .
والقلُون^(٦) قالوا^(٧): لا ندري أنها حقيقة في العموم فقط؛ أو الشخصون^(٨)
فقط، أو الاشتراك^(٩) [فقط]^(١٠) .

والكلام في هذه المسألة مرتب على فصول [خمسة]^(١١).

(١) هذه المسألة بمثابة الباب وإن أطلق المصطلح عليها اسم المسألة، فالكلام في هذه المسألة معقود لصيغ العموم المختلف فيها، وهو في فصول .

(٢) في غير ح زيادة: «في».

(٣) كذا في غير ص، ح، وعباراتهما: «جماعة [من] الفقهاء».

(٤) لم ترد الزيادة في ل، ن.

(٥) آخر الورقة (١٢٥) من ل.

(٦) فيما عدا ص، ح: «والقلون»، وما أثبتناه أنساب.

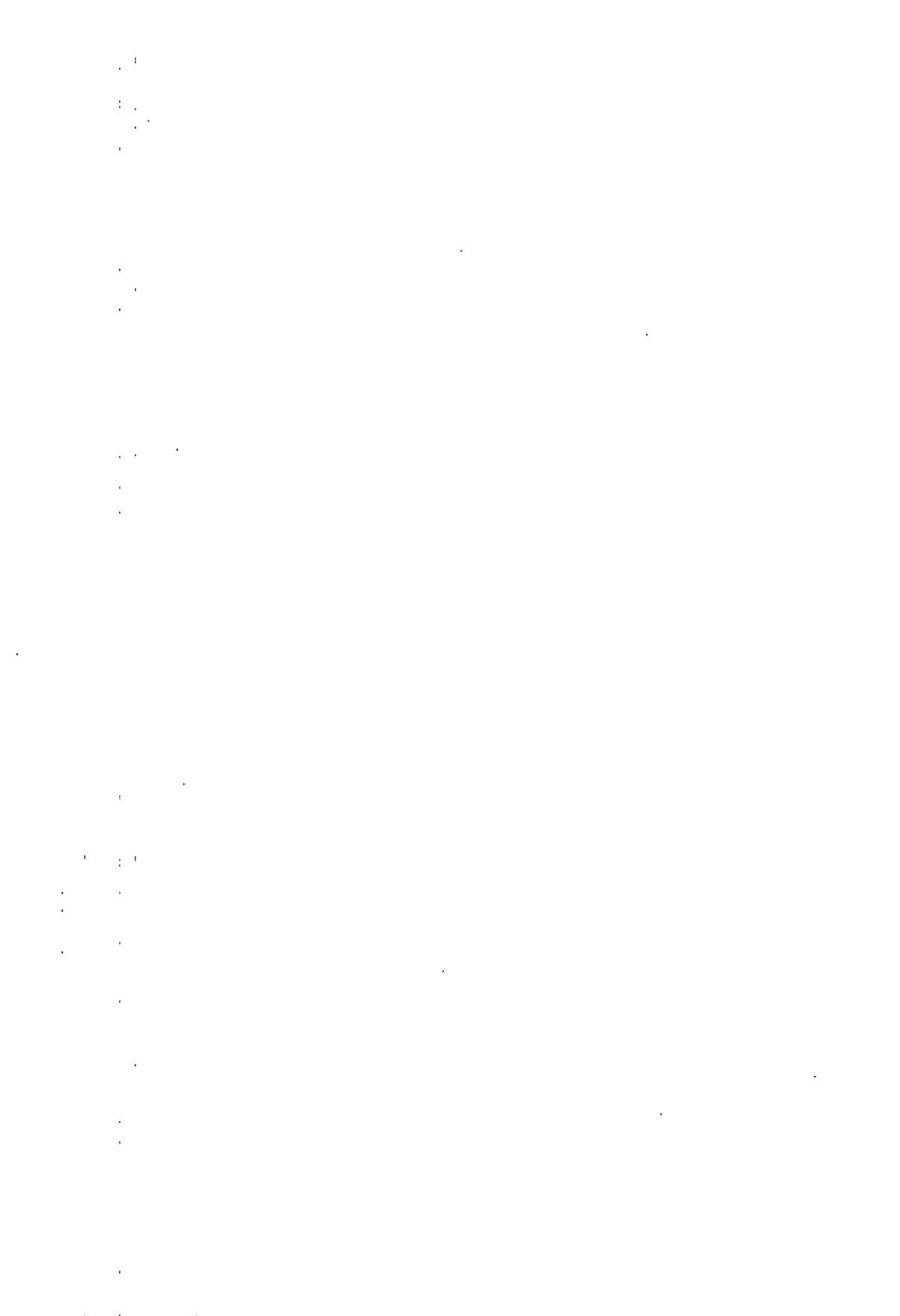
(٧) في ح زيادة: «أنا».

(٨) كذا في غير ن، ي، ل. وعبارة النسخ الأخرى: «أو في الشخص».

(٩) كذا في ص، آ، ح، وفي غيرها: «أو [في] الاشتراك».

(١٠) هذه الزيادة من ح.

(١١) هذه الزيادة من ص.



[الفصل^(١)] [الأول^(٢)]
 [في^(٣) أنْ «من» و «ما» و «أين»
 و «متى». في الاستفهام: للعموم

[فنقول]: هذه الصيغ، إما أن تكون للعموم^(٤) فقط؛ أو للخصوص فقط؛ أو لهما - على سبيل الاشتراك؛ أو لا لواحد منهما -؛ والكل باطل إلا الأول. أما^(٥) أنه لا يجوز أن يقال: إنها موضعية للخصوص فقط - فلأنه لو كان كذلك - لما حسّن^(٦) من المجيب أن يجيب بذكر كل العلاء؛ لأن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال، لكن لا نزاع في حسن ذلك.

وأما أنه لا يجوز القول^(٧) بالاشتراك - فلأنه لو كان كذلك - لما حسّن الجواب إلا بعد الاستفهام عن جميع الأقسام الممكنة مثل^(٨) أنه إذا قيل^(٩): من عندك؟ فلا بد أن^(١٠) تقول^(١١): تسألني^(١٢) عن الرجال، أو عن النساء؟ فإذا قال: عن الرجال - فلا بد أن^(١٣) تقول^(١٤): تسألني^(١٥) عن العرب، أو [عن]^(١٦)

(١) هذه الزيادة من ح.

(٢) لم ترد الزيادة في ي، ص.

(٣) ما بين المعرفتين ساقط من آ.

(٤) في ص: «أاما».

(٥) آخر الورقة (٧٧) من ي.

(٦) في ن، ي، ل، آ، ح: «أن يقال».

(٧) في آ، ح، ص: «قال».

(٨) في آ، ي: «بل».

(٩) في ص، آ: «وأن».

(١٠) لفظ آ، ي: «يقول».

(١١) لفظ ما عدا ح: «سالني».

(١٢) في آ، ح، ي: «يقول».

(١٣) لفظ ص: «وأن».

(١٤) لفظ ما عدا ح: «سالني».

(١٥) لفظ ص: «سالني».

(١٦) لم ترد في آ، ح، ص.

العجم؟ فإذا قال: عن العرب - فلا بد أن تقول^(١): تسألني^(٢) عن ربعة، أو عن مضر؟ وهل جرأ إلى أن تأتي^(٣) على جميع التسميات الممكنة؛ وذلك:- لأنَّ اللُّفْظَ إِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مُشَتَّرٌ بَيْنَ الْاسْتَغْرَاقِ، وَبَيْنَ مَرْتَبَة^(٤) مُعِينَةٍ فِي الْخُصُوصِ، أَوْ بَيْنَ الْاسْتَغْرَاقِ، وَبَيْنَ جَمِيعِ الْمَرَاتِبِ الْمُمْكِنَةِ؛ وَالْأُولُّ باطلٌ؛ لَأَنَّ أَحَدًا لَمْ يَقُلْ بِهِ.

والثاني يقتضي أن لا يحسن من المجيب ذكر الجواب إلا بعد الاستفهام عن كل تلك الأقسام؛ لأنَّ الجواب لا بد وأن يكون مطابقاً للسؤال^(٥)، فإذا^(٦) كان السؤال محتملاً لأمور كثيرة - فلو أجاب قبل أن يعرف ما عنه وقع^(٧) السؤال - لاحتمل أن لا يكون الجواب مطابقاً للسؤال؛ وذلك غير جائز. فثبتت: أنه لوضوح الاشتراك - لوجبت هذه الاستفهامات، لكنها غير واجبة؛ أمّا أولاً - فلأنَّه^(٨) لا عام^(٩) إلا وتحته عام [آخر]^(١٠)؛ وإذا^(١١) كان كذلك: كانت التسميات الممكنة غير متناهية، والسؤال عنها - على سبيل التفصيل - محال.

[و^(١٢)] أَمَا ثانِيَاً - فلأنَّ^(١٣) نَعْلَمُ بِالْحَسْرَةِ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْلُّسَانِ: أَنَّهُمْ يَسْتَقْبِحُونَ^(١٤) مِثْلَ هَذِهِ الْاسْتَفَهَامَاتِ.
وَأَمَا أَنَّهُ لَا يَجْنُوُنَّ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الصِّيَغَةُ غَيْرَ مَوْضِعَةٍ [لَا^(١٥)] لِلْعُمُومِ، [وَلَا^(١٦)] لِلْخُصُوصِ - فَمُتَفَقُ^(١٧) عَلَيْهِ.

(١) في ح، آ، ي: «يقول».

(٢) لفظ ل، ن، آ: «سالتك».

(٣) في ل، ن: « يأتي».

(٤) لفظ ن، ي، ل، آ، ص: «قرينة»، وهو تصحيف.

(٥) في آ: «وال الأول».

(٦) آخر الورقة (١١٦) من ح.

(٧) لفظ ن، ي، ل: «فإن».

(٨) آخر الورقة (١٧٢) من ن.

(٩) لفظ ن، ي، ل: «واذا».

(١٠) لم ترد الزيادة في ص.

(١١) لفظ آ: « يستحقون»، وهو تصحيف (١٦) هذه الزيادة من ص، ح.

(١٢) انفردت بهذه الزيادة ص.

(١٧) لفظ ن، ص، ل: «متفق».

فبطلت هذه [الأقسام^(١)] الثلاثة، ولم يبق إلا القسم الأول - وهو^(٢) الحق.
 فإن قيل: لا نسلم أنها غير موضوعة للخصوص .
 قوله: «لو كان كذلك - لما حسن الجواب^(٣) بذكر^(٤) الكل» .
 قلنا: متى؟ إذا وجدت^(٥) مع^(٦) اللفظ قرينة [تجعله للخصوص^(٧)]، أو^(٨)
 إذا لم تُوجَد؟ .

الأول من نوع^(٩)، و^(١٠) الثاني مسلم .
 بيانه: أنّ - من الجائز أن تكون هذه الصيغة موضوعة^(١١) للخصوص ، إلا
 أنه قد يقتن^(١٢) بها - من القرائن - ما يصير المجموع للعموم؛ لجواز أن يكون
 حكم المركب مخالفًا لحكم المفرد .
 سلمنا ذلك؛ فلِم لا يكون مشتركاً؟ .

قوله: «لو كان كذلك - لوجبت^(١٣) الاستثناءات» .
 قلنا: لم^(١٤) لا يجوز أن يقال: هذه اللفظة لا تنفك عن قرينة^(١٥) دالة على

(١) انفردت بهذه الزيادة آ.

(٢) لفظ ي: « فهو» .

(٣) آخر الورقة (١١٥) من آ.

(٤) في ن، ل: «ذكر»، وهو تصحيف.

(٥) في ص، ح، ي، آ: «وْجَد» .

(٦) في ل، ن زيادة: «الجواب» .

(٧) ساقط من ن، ل، وفي ح: «تجعلها للعموم». وفي آ: «تجعله للعموم» وهو تحريف.

(٨) في ح: «وإذا» .

(٩) في ص، آ، ي: «ع، م»، وهو رمز لما أثبتنا.

(١٠) أبدل في ص بلطف: «وَحْدَهَا» .

(١١) في ن، ل: «قرن به»، وفي آ: «قرن بها» .

(١٢) لفظ ن، ي، ل، آ: «الوجب» .

(١٣) لفظ ن، ي، ل: «بل»، وهو تحريف.

(١٤) في ل، ي، ن، آ: «قيود» .

المراد - بعينه - فلا جرم لا يحتاج إلى تلك الاستفهامات .
سلمنا إمكان خلوه عن تلك القرينة ، لكن متى يقع^(١) الجواب بذكر
الكل ؟ إذا كان ذكر الكل مفيدا^(٢) لما هو المطلوب بالسؤال - على كل
التقديرات^(٣) - أو إذا لم يكن^(٤) .

الأول ممنوع^(٥) ، والثاني مسلم .

بيانه : أن السؤال إنما يكون قد وقع عن الكل ، أو عن البعض .
فإن وقع عن الكل - كان ذكر الكل هو الواجب^(٦) .
 وإن^(٧) وقع عن البعض - فذكر الكل يأتي على ذلك البعض ، فيكون ذكر
الكل مفيدا [لحصول]^(٨) المقصود - على كل التقديرات وذكر البعض ليس
كذلك - فكان ذكر الكل أولى .

سلمنا أن الاشتراك يوجب تلك الاستفهامات ، لكن لا نسلم أنها لا
تحسن ، إلا ترى أنه إذا قيل : من عندك ؟ حسناً [منه]^(٩) أن يقول^(١٠) : أعن
الرجال تسألني^(١١) ، أم^(١٢) عن النساء ؟ أعن الأحرار^(١٣) ، أم عن العبيد ؟ غاية ما في
الباب أن يقال : الاستفهام عن كل الأقسام الممكنة - غير جائز ، لكن نقول :

(١) لفظ لـ يـ نـ آـ (يـصـحـ) ، وـ هـ رـ تـ صـ حـ فـ .

(٢) كذا في صـ يـ وفي نـ آـ لـ : «إذا كان الكل ذكره مفيداً» وفي حـ نحو ما
أثبتنا إلا أنه أسقط «كان» .

(٣) عبارة صـ : «كلا التقديرات» .

(٤) في آـ صـ يـ : دـ عـ مـ .

(٥) لفظ حـ : «الجواب» .

(٦) في لـ نـ : «فإن» .

(٧) في آـ يـ حـ : «حصول» ، ولم ترد الزيادة كلها في صـ .

(٨) لم ترد الزيادة في يـ .

(٩) لفظ آـ : «يقال» .

(١٠) لفظ آـ : «سألني» .

(١١) في غير حـ : «أو» .

(١٢) في نـ يـ لـ : «أو من العبيد أو من الأحرار» .

ليس الاستدلال بقبح بعض [تلك^(١)] الاستفهامات على عدم الاشتراك - أولى من الاستدلال بحسن بعضها على الاشتراك؛ وعليكم الترجيح . سلمنا أن ما ذكرتم يدل على قولكم، لكنه معارض بأن هذه^(٢) الصيغة لو كانت للعموم فقط : لما حسن الجواب إلا بقوله : «لا» ^(٣) «نعم» ^(٤) ، لأن قوله : «من عندك؟» تقديره : أكل الناس عندك؟ ومعلوم أن ذلك لا يجحب إلا بـ «لا» أو بـ «نعم» : فكذلك^(٥) ها هنا .

[و^(٦)] الجواب : قوله : «الصيغة وإن كانت حقيقة في الخصوص ، لكن^(٧) لم لا يجوز أن يقترن^(٨) بها ما يصيغ^(٩) المجموع للعموم؟ .

قلنا : ثلاثة أوجه :

الأول^(١٠) : أن هذا يقتضي [أنه^(١١)] - لو لم توجد تلك القرينة : أن لا يحسن الجواب بذكر الكل .

ونحن نعلم بالضرورة - من عادة أهل اللغة - حسن ذلك : سواء وجدت قرينة أخرى ، أم^(١٢) لم توجد^(١٣) .

الثاني : أن هذه القرينة لا بد وأن تكون معلومة للسامع والمجيب - معاً - لأنه يستحيل أن تكون [تلك^(١٤)] القرينة طريقا إلى العلم^(١٥) بكون هذه الصيغة للعموم - مع أنها لا نعرف تلك القرينة .

(١) لم ترد الزيادة في ص.

(٢) عبارة ن، ي، ل، آ؛ «هذه الصيغة».

(٣) آخر الورقة (١٢٦) من ل.

(٤) لفظ آ، ح، ص؛ «ونكذا».

(٥) لم ترد الواو في غير ص.

(٦) في ن، ي، ل، ح؛ «الساد» وهو تحريف.

(٧) في ي؛ «يقرن».

(٨) عبارة آ؛ «قرينة تصير».

(٩) لفظ آ؛ «أخذها».

(١٠) سقطت الزيادة من ي.

(١١) في آ، ح، ص؛ «أن».

(١٢) آخر الورقة (١٧٣) من ن.

(١٣) لم ترد في ن، ي، ل، آ.

(١٤) آخر الورقة (٤٤) من ص.

ثم تلك القرينة إما أن تكون لفظاً أو غيره -؛ والأول باطل؛ لأنَّ إذا قيل لنا: من عندك؟ حُسْنَ - مَنَ - أَنْ يجِبَ بذكر [كُلُّ^(١)] من عندنا - وإنْ لَمْ^(٢) نسمع من السائل لفظة أخرى.

والثاني باطل^(٣) - أيضاً - لأنَّ [لَا^(٤)] نعقل قسماً آخر وراء اللفظ - يدلُّ على مقصود المتكلِّم - إِلَّا الإشارة، وما يجري مجرها: من تحريك العين^(٥) والرأس، وغيرهما.

وكلُّ ذلك مِمَّا^(٦) لا يطلع الأعمى عليه - مع أنه يحسن^(٧) منه أَنْ يجِبَ^(٨) بذكر الكل.

الثالث: [أَنْ مَنْ كتب إلى غيره - فقال: من عندك؟ حُسْنَ منه الجواب بذكر الكل^(٩)] - مع أنه لم يوجد في الكتبية شيءٌ من القرائن، وبهذه الوجوه خرج الجواب [أيضاً^(١٠)] عن قوله^(١١): «إِنَّمَا لَمْ يَحْسُنْ الْاسْتِفَاهَمُ عَنْ جَمِيعِ الْأَقْسَامِ؛ لَأَنَّ الْلَّفْظَ لَا يَنْفُكُ عَنِ الْقَرِيبَةِ الدَّالَّةِ». وأيضاً - فقد انعقد الإجماع على أنَّ اللفظ المشترك يجوز خلوه عن^(١٢) جميع القرائن المعيبة.

قوله: «إِنَّمَا حُسْنَ الجواب بذكر الكل؛ لأنَّ المقصود حاصل^(١٣) على كل^(١٤) التقديرات^(١٥).

قلنا: يلزم منه^(١٦) لو قال: من عندك من الرجال؟ - أَنْ يحسُنْ منه ذكر النساء مع الرجال؛ لأنَّ تخصيص الرجال بالسؤال - عنهم - لا يدلُّ على أنه لا حاجة

(١) سقطت هذه الزيادة لمن ص. (٢) آخر الورقة (١١٧) من ح.

(٣) عبارة غير ح: «أيضاً باطل».

(٤) سقطت الزيادة من آ.

(٥) لفظ ن، ح، ل، ي: «العينين».

(٦) في ن، ي، ل، آ: «ما».

(٧) في ل، ن: «يخشى»، وهو تصحيف.

(٨) في ن، ي، ل، آ: «الجواب».

(٩) ما بين المعقوقتين ساقط من آ.

(١٠) لم ترد الزيادة في ح.

(١١) في آ: «قولهم».

(١٢) في ص زيادة: «الأقسام بين».

(١٣) في ن، آ، ي، ل زيادة: «من الكل».

(١٤) لفظ آ: «كلي».

(١٥) في ص: «التقديرات».

(١٦) في ي، آ، ص، ح زيادة: «أنه».

به إلى السؤال عن النساء، فلما لم يحسن في هذا: فكذا فيما ذكرتمنه.
وأيضاً - فكما أنه يحتمل أن يكون غرضه من^(١) السؤال ذكر الكل - أمكن
أن يكون غرضه السؤال عن البعض ، مع السكوت عن الباقيين .
قوله: «^(٢) قد يحسن الاستفهام عن بعض الأقسام - فليس الاستدلال^(٣)
بقطع البعض على نفي الاشتراك - أولى من الاستدلال بحسن البعض على
ثبوت الاشتراك» .

قلنا: قد ذكرنا أنه ليس في الأمة أحد يقول: بأن هذه^(٤) الصيغة مخصوصة
[ببعض]^(٥) مراتب الخصوص ، دون البعض ، فلو كانت حقيقة في
الخصوص - وكانت^(٦) حقيقة في كل مراتب الخصوص ، ولو كان كذلك :-
لوجب الاستفهام عن [كل]^(٧) تلك المراتب؛ فلما لم يكن كذلك: علمنا فساد
القول^(٨) بالاشتراك .

فاما حسن بعض الاستفهامات - فلا يدل على وقوع الاشتراك ؛ لما
سنذكر - إن شاء الله تعالى - أن للاستفهام فوائد [آخر]^(٩) سوى الاشتراك .
قوله: «لو كانت هذه الصيغة للعموم - لما حسن الجواب إلا بلا أو نعم» .
قلنا: لا نسلم ؛ وذلك لأن [السؤال]^(١٠) - ها هنا - ما وقع عن «التصديق»

(١) في ص، ح: «بالسؤال».

(٢) في غير ح: «وقد».

(٣) كذا في ح، وفي النسخ الأخرى «الاستدلال» وهو تصحيف .

(٤) عبارة آ، ي: «بان الصيغة» وعبارة ل، ن: «أن هذه الصيغة».

(٥) سقطت الزيادة من ح .

(٦) في آ: «لما كانت»، وهو تحرير .

(٧) لم ترد الزيادة في آ .

(٨) آخر الورقة (١١٦) من آ .

(٩) انفردت بهذه الزيادة ح .

(١٠) لم ترد الزيادة في ي .

حتى يكون جوابه «بلا أو بنعم»، [بل^(١)] إنما وقع عن «التصور» - فقوله «من عندك؟» معناه: اذكر لي جميع من عندك - من الأشخاص - ولا تبق أحداً إلا وتسذكرة^(٢) لي . ومعلوم أنه لا يحسن الجواب^(٣) عن هذا السؤال^(٤) «بلا أو بنعم» . والله أعلم .

(١) سقطت الزيادة من ص.

(٢) في ن، ي، ل، آ؛ «واذكرة».

(٣) آخر الورقة (٧٨) من ي، وأخر الورقة (١٧٩) من ن.

(٤) في ي زيادة: «إلا» وهو خطأ.

الفصل الثاني

في أنْ صيغة «من»، و«ما» - في المجازات^(١) - للعموم

[و^(٢)] يدلُّ عليه ثلاثة أوجه:
الأول:

أنْ قوله: «من دخلَ داري فآخرمه» لو كانَ مشاركاً بينَ الخصوص والاستغراب^(٣) - لما حسُنَ من المخاطب أنْ يجري على موجب الأمر إلا عند الاستفهام عن جميع الأقسام الممكنة، لكنه^(٤) حسُنَ - فدلَّ على عدم الاشتراك.

وتقريره ما تقدم في الفصل الأول^(٥).

[الوجه^(٦)] الثاني:

[أنَّه^(٧)] إذا قال: «من دخلَ داري فآخرمه» حسن منه استثناء كلَّ واحدٍ من العقلاء^(٨)، والعلم بحسن ذلك - من عادة أهل اللغة^(٩) - ضروري، والاستثناء يخرجُ من الكلام ما لواه - لوجب دخوله فيه؛ وذلك لأنَّه^(١٠) لا نزاع [في^(١١)]

(١) عبارة آ: «للعموم في المجازات».

(٢) لم ترد الواو في ن، ي، ل.

(٣) في ح: «والعموم»، وعبارة آ: «العموم والخصوص».

(٤) في ص زبادة: «غيره»، وهو خطأ.

(٥) انظر ص (٣١٧) من هذا الجزء.

(٦) لم ترد الزيادة في ص.

(٧) لم ترد الزيادة في ص.

(٨) في ن، ي، ل، آ، ص زبادة: «منه». (٩) لفظ ح: «اللسان».

(١١) لم ترد الزيادة في ي، ص، ح.

أنَّ المستثنى من الجنس لا بدُّ وأنْ يصحُّ دخولُه تحتَ المستثنى [منه^(١)].

فإِنما أنَّ لا يُعتبر مع الصحة «الوجوب»، أو يعتبر^(٢) - :

والاَوَّلُ باطلٌ^(٣) ، وإِلَّا لكانَ [لا^(٤)] يبقى بينَ الاستثناءِ من الجمعِ المذكرِ كقوله: «جاءني فقهاءٌ إِلَّا زيداً» وبينَ الاستثناءِ من الجمعِ المعرفِ - كقوله: «جاءني الفقهاءُ إِلَّا زيداً» فرقٌ^(٥) ، لصحة دخولِ زيدٍ في الخطابينِ، لكنَّ الفرقَ معلومٌ بالضرورةِ - من عادةِ العربِ - : فعلمْنا أنَّ الاستثناءَ من الجمعِ المعرفِ يقتضي إخراجَ ما لواه - : لوجب دخولِه تحتَ اللُّفْظِ؛ وهو المطلوبُ.

فإنْ قيلَ: ينتقضُ^(٦) دليلُكم بأمورٍ ثلاثةٍ:

أحدها: جموع^(٧) القلة، كالأفعال^(٨)، والأفعال، و[الأفعالة^(٩)] والفعلة.

وجمع^(١٠) السلامَةِ؛ فإنَّه للقلةِ بنصِّ سيبويه^(١١) - مع أنه يصحُّ استثناءً كلَّ

واحدٍ من أفرادِ ذلك الجنسِ عنها.

(١) سقطت الزيادة من ي.

(٢) في صِّر زِيادة: «من الصحة والوجوب».

(٣) آخر الورقة (١٢٧) من ل.

(٤) سقطت الزيادة من ن، آ، ل.

(٥) فاعل يبقى وقد جاءت في ح بعدها مباشرة.

(٦) عبارة ح: «ما ذكرتموه من الدليل».

(٧) في ن، ي، ل: «جمع».

(٨) في ص: «كالأفعال والأفعال».

(٩) سقطت الزيادة من ي، آ.

(١٠) حرفت في ن، ي، آ، ل إلى: «وبجمعِ الثلاثة».

(١١) راجع: كتاب سيبويه (١٩٢/٢) وما بعدها، وص (١٩٥). وراجع أقوالَ العلماءِ في المسألةِ من متكلمين، ولغوين، وفقهاءِ في الكافش (٢/١٨١ - ١٨٥ - آ)، فقد جمعَ أهمَّ ما قيلَ في هذا البابِ بشكلٍ لم أطلعُ عليه عندَ سواءٍ، وانظر: النهايس (٢/١٣٥ - ١٣٦).

[و^(١)] ثانية: أنه يصح أن يقال: «اصحب جمعاً من الفقهاء إلا فلاناً»^(٢)؛ وعلوم أن ذلك المستثنى لا يجب أن يكون داخلاً تحت [ذلك]^(٣) المنكر.
 وثالثها^(٤): أنه يصح أن يقال: «صل إلا اليوم الفلاني»، ولو^(٥) كان الاستثناء: يقتضي إخراج ما لولاه - لدخل: لكان الأمر مقتضايا للفعل - في كل الأزمنة -؛ فكان^(٦) الأمر يفيد الفور^(٧) والتكرار؛ وأنتم لا تقولون بهما.
 سلمنا سلامته عن النقض؛ لكن لا نسلم أن قوله: «من دخل داري أكرمه»^(٨) - يحسن استثناء كل واحد^(٩) من العقلاء [منه^(١٠)]؛ فإنه لا يحسن [منه^(١١)] أن يستثنى^(١٢) «الملائكة» و«الجَنْ» و«اللصوص»، ولا يحسن أن يقول^(١٣): إلا ملك الهند، وملك الصين.

سلمنا حسن ذلك، [و^(١٤)] لكن لم^(١٥) يدل على العموم؟
 قوله: «المستثنى يجب صحة دخوله تحت المستثنى منه، [فإما أن يكون الوجوب معتبراً - مع هذه الصحة، أو لا يكون].
 قلنا: لا نسلم أن المستثنى يجب صحة دخوله تحت المستثنى منه^(١٦)؛ فإن استثناء الشيء من غير جنبه جائز.

(١) في ن، ي، ل، آ: «والثاني»، وفي ص: «الثاني».

(٢) آخر الورقة (١١٨) من ح.

(٣) لم ترد الزيادة في آ.

(٤) كذا في ح، وفي غيرها: «الثالث».

(٥) لفظ ن، ي، ل: «فلو».

(٦) سقطت الزيادة من ي.

(٧) عبارة ن، ي، ل، آ، ص: «التكرار والفور».

(٨) لفظ ما عدا ص: «أكرمه».

(٩) في ي، ص: «أحد».

(١٠) سقطت الزيادة من ن، ي، ل. (١١) هذه الزيادة من آ، ص.

(١٢) لفظ آ: «استثناء».

(١٤) لم ترد الواو في ص، ح. (١٥) لفظ ن، ل: «لا».

(١٦) ما بين المعقوقتين سقط كله من آ، ولم يرد قوله: «معتبراً» في غير ص، ح.

سلمتنا [١]، لكن لم قلت: إنَّه لا يَدُلُّ من الوجوب؟... قوله: «لولم يكن الوجوب معتبراً»: لما يقى فرقُ بين الاستثناء من الجمع المنْكَر^(٢)، وبين الاستثناء^(٣) من الجمع المعرفِ.

قلنا: نَسْلَمُ^(٤) إنَّه لا [يَدُلُّ من]^(٥) فرقٍ، لكنْ لا نَسْلَمُ إنَّه لا فرقٌ إِلَّا ما ذكرتُمُوهُ.

سلمنا أنَّ ما ذكرتُمُوهُ^(٦) - يَدُلُّ على الوجوبِ، لكنْ - معنا [ما]^(٧) يَدُلُّ على أنَّ الصحة كافية؛ وبيانه^(٨) من وجهين:

الأول: أنَّ الصحة أعمُّ من الوجوب - فيكونُ حملُ اللفظ على الصحة حملاً له على ما هو أعمُ فائدةً.

الثاني: أنَّ القائل إذا قالَ لغيره: «أكرم جمِيعاً من العلماء، واقتُل فرقةً من الكُفَّار» - حسن أنَّ يُسْتَشْتَي كلَّ واحدٍ من العلماء والكُفَّار، فيقولُ: إِلَّا فلاناً^(٩)؛ ولو كانَ الاستثناء يخرجُ^(١٠) ما لولاه - لوجب دخوله في: لوجب أن يكون اللفظُ المنْكَرُ للاستغراقِ.

سلمتنا أنَّ ما ذكرتُمُوهُ^(١١) يقتضي أنَّ تكونَ صيغة «من» للعلوم، لكن [لا]^(١٢) يجُبُ أنْ يكونَ الأمرُ كذلك.

بيانه: أنَّ الاستدلال بالمدِيَّتين المذكورتين على النتيجة - إنما يصحُّ لو ثبَّتَ أنه لا تجوزُ المناقضة على واضحِ اللُّغَةِ؛ لَمْ لوجَّهَ المناقضةُ عليه -

(١) هذه الزيادة من ص.

(٢) لفظ ص: «المعرف»، وأبدل «أو» - بعدها - بالواو.

(٣) لم ترد الزيادة في ن، ص، ل، ي.

(٤) في آ، ح، ص، ي: «مسلم».

(٥) ساقط من آ.

(٦) في ص: «ذكرتم».

(٧) سقطت الزيادة من ي.

(٨) في ن، ي، ل، ص، ح: «ذلك».

(٩) آخر الورقة (١٧٥) من ن.

(١٠) لفظ ن، ي، ل: «فلو».

(١١) لفظ آ: «إخراج».

(١٢) لفظ ص: «ذكرتم».

(١٣) في ص، ح: «لم»، وفي آثَيْتَ: «لم»، «ولا» - معاً.

جاز أن يقال: إنهم حكموا بهاتين المقدمتين - اللتين توجبان عليهم أن يحكموا - [بـ^(١)] لأن صيغة «من» للعموم ، ولكنهم لعلهم^(٢) لم يحكموا [بها] لأنهم^(٣) لم يحترزوا عن المنافضة:

بلى لو ثبت أن اللغات توقفية - : اندفع هذا السؤال.

سلمنا أن صحة الاستثناء - من هذه الصيغ^(٤) - دالة على أنها للعموم ، لكنها تدل على أنها ليست للعموم - من وجه آخر؛ وذلك: لأنها لو كانت للعموم^(٥) - لكان الاستثناء^(٦) تقضى - على ما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى .

[و^(٧)] الجواب: أما^(٨) التفضُّل بجمعِ الكلمة - فلا نسلم أنه يحسن استثناء أي عددٍ شئنا منه - مثلاً^(٩) [لـ^(١٠)] يجوز أن يقول^(١١): «أكلت الأرغفة إلا الف رغيف»؛ وتوافقنا: على أنه يجوز استثناء أي عددٍ شئنا من صيغة «من» - في المجازاة ، مثل أن يقول: «من دخل داري أكرمه^(١٢) إلا أهل البلدة الفلانية». قوله: «يتقضى بقوله: اصحاب جمعاً من الفقهاء إلا زيداً».

قلنا: هب أن الاستثناء من الجمع المنكَر يخرج من الكلام ما لولاه - لصح دخوله فيه - فلِم قلت: إنَّ في سائر الصور كذلك؟ .

قوله: «يلزم أن تكون صيغة الأمر للتكرار».

قلنا^(١٣): لِم لا يجوز أن يكون اقتراح الاستثناء بلفظ الأمر قرينة دالة على الأمر على التكرار؟ .

(١) لم ترد الباء في ن، ي، ل، آ.

(٢) في ن: «علمهم» وهو تصحيف.

(٣) ساقط من آ. (٤) لفظ ن، ي، ل: «الصيغة».

(٥) آخر الورقة (١١٧) من آ.

(٦) في ن، ي، ل، آ: «الاستثناءان»، وهو تصحيف.

(٧) لم ترد الواو في ص.

(٨) لفظ ن، ل: «أن» وهو خطأ.

(٩) في ص زيادة: «أنه».

(١٠) سقطت من ن، ل.

(١١) سقطت الزيادة من ص ، ولفظ «يقول» في ن، ل، آ: «يقال».

(١٢) في ص: فأكرمه.

(١٣) في ل، ي، ن: «قلت».

قوله: «لا يحسن استثناء الملائكة^(١) واللّصوص ، وملك الهند و[ملك]^(٢) الصين». .

قلنا: لأن المقصود - من الاستثناء - خروج المستثنى^(٣) من الخطاب - وقد عُلِمَ من^(٤) دون الاستثناء - خروج هذه الأشياء من الخطاب - ولهذا لَوْلَمْ يُعْلَمْ خروجها منه : - لحسن^(٥) الاستثناء.

الآتى أنَّه لو كان الخطاب صادراً^(٦) عن^(٧) الله تعالى : لحسن^(٨) منه تعالى هذا الاستثناء ، أمثل أن يقول: «إِنِّي أطعْمُ مَنْ خَلَقْتُ إِلَّا الْمَلَائِكَةُ ، وَأَنْظُرْ بَعْنَ الرَّحْمَةِ إِلَى جَمِيعِ خَلْقِي إِلَّا الْمُلُوكَ الْمُتَكَبِّرِينَ».

قوله: «لَمْ قُلْتَ : إِنَّهُ^(٩) يَجُبُ صَحَّةُ [دخول]^(١٠) المستثنى تحت المستثنى منه»^(١١).

قلنا: لأن^(١٢) الإجماع منعقد على ذلك - في^(١٣) استثناء الشيء من جنسه: فلا يتوجه جواز الاستثناء من غير الجنس.

(١) في ح زيادة: «والجن».

(٢) هذه الزيادة من آ.

(٣) زاد في آ: «عنه» سهوأ.

(٤) لفظح: «بدون».

(٥) لفظن، ل، ح: «يسن».

(٦) لفظ آ: «جازأ»، وهو خطأ.

(٧) آخر الورقة (١٢٨) من ل.

(٨) في ص، ي: «من».

(٩) عبارة آ: «يسن الاستثناء».

(١٠) لفظ آ: «بيانه».

(١١) سقطت الزيادة من ي.

(١٢) لم ترد الزيادة في ص، ح.

(١٣) في آ زيادة: «أن».

ولأن الاستثناء مشتق من «الشيء» و[هو]: الصرف^(٢)؛ وإنما يحتاج إلى الصرف لو^(٤) كان: بحيث لولا الصرف - لدخل.

قوله: «لَمْ قُلْتَ: إِنَّهُ لَا فَرْقٌ بَيْنَ الْأَسْتِئْنَاءِ مِنَ الْجَمْعِ الْمُنْكَرِ، وَمِنْ^(٥)
الْجَمْعِ^(٦) الْمَعْرُفِ، - إِلَّا مَا ذَكَرْتَ؟».

قلنا: لأنَّ الجمعَ المُنْكَرُ - هو: الَّذِي يَدْلُّ عَلَى حَمْعٍ يَصْلُحُ أَنْ يَتَناولَ كُلُّ واحدٍ مِنَ الْأَشْخَاصِ ، فَلَوْ كَانَ الْجَمْعُ الْمُعْرَفُ كَذَلِكَ: لَمْ يَقِنْ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَرْقٌ - وَحِينَئِذٍ: لَا يَقِنْ بَيْنَ الْإِسْتَثْنَاءِ مِنَ الْجَمِيعِ فَرْقٌ .

قوله: «حمل الاستثناء على الصحة أولى؛ لكونها أعمّ فائدة».

قلنا: يعارضه أن حملة على الوجوب [أولى؛ لأن الصحة جزء من الوجوب، فلو حملناه على الوجوب^(٧)] - [لـ^(٨)] كُنا قد أفدنا به «الصحة والوجوب» - معًا - .

ولو حملناه على «الصحة» - وحدها -: لم تفُدْ به «الوجوب» - أصلًا؛
والجملة بين الدليلين - بقدر الإمكان - واجب.

قوله: «الاستثناء - من» الجمع المنكّر ليس إلا لدفع ^(١٠) الصحة».

(٣) آخر الورقة (١٧٦) من ن.

(٤) لفظ آ : «إذا».

(٦) آخر الورقة (١١٩) من ح.

(٥) في آ: «وين».

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ح . (٨) لم ترد اللام في ن ، ي ، ل ، آ ، ص .

(٧) ما بين المعقوتين ساقط من ح.

(٩) لفظ ن، ي، ل، ص، ح: (عن). (١٠) لفظ آ: (الزوم)، وهو تصحيف.

قلنا^(١): هب أنه كذلك - فلم قلت: إن^(٢) الاستثناء^(٣) من صيغة «من» و«ما» - في المجازاة كذلك؟! .

قوله: «لَمْ قُلْتَ: إِنَّ التَّنَاقْضَ عَلَى الْوَاضِعِينَ لَا يَجُونُ؟» .

قلنا^(٤): لأنَّ الأصل عدم التناقض على العقلا^(٥)، لا سيما وقد قرر الله تعالى - ذلك الوضع.

قوله: «لَوْ كَانَتِ الصِّيَغَةُ لِلْعُومَ - لَكَانَ الْإِسْتَثْنَاءُ نَفْضًا» .

قلنا: سيجيء الجواب [عنه]^(٦) إن شاء الله تعالى .

نها أقصى ما يمكن تمحّله^(٧) في هذه الطريقة.

[الوجه^(٨) الثالث]

لما أنزل الله - تعالى - قوله: «إِنْكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ»^(٩) قال ابن الزبير: «الأخضر^(١٠) محمدًا ثم أتى النبي - عليه السلام - فقال: «يا محمد أليس قد عيدت الملائكة؟، أليس قد عيد عيسى؟»، فتمسّك بعموم اللفظ، ولم ينكر النبي - عليه السلام - ذلك، حتى نزل قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ سَبَقُتْ لَهُمْ مِنَ الْحُسْنَى»^(١١) .

(١) في ح زبادة: «أنه».

(٢) في ن، آ، ل، ص، ح زبادة: «في».

(٣) آخر الورقة (٧٩) من ح.

(٤) انفردت بهذه الزيادة ح.

(٥) لفظ ح: «العلماء».

(٦) هذه الزيادة من ح.

(٧) لفظ آ: «كله»، وهو تصحيف.

(٨) الآية (٩٨) من سورة «الأنباء».

(٩) لفظ ح: «الأخضر»، وهو تصحيف.

(١١) أخرج أبو الحسن الوحداني في كتابه: «أسباب النزول» ص(٣١٥ - ٣١٦): عن ابن عباس، قال:

«آية لا يسألني الناس عنها، لا أدرى: أعرفوها فلم يسألوا عنها؟ أو جهلوها فلا يسألون عنها؟ قيل: وما هي؟ قال: لما نزلت «إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون»، شق على قريش، ف قالوا يشتم آهتنا؟ ف جاء ابن الزبير فقال: ما لكم؟ قالوا: يشتم آهتنا، قال: فما قال؟ قالوا: قال: «إِنْكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ» قال: ادعوه لي. فلما دعا رسول الله - عليه السلام - قال: يا محمد، هذا شيء =

= لآلتنا خاصة، أو لكل من عبد من دون الله؟ قال: لا، بل لكل من عبد من دون الله.
فقال ابن الزبوري: خصمت ورب هذه البقية - يعني: الكعبة - ألسنت تزعم أن الملائكة
عباد صالحون؟ وأن عيسى عبد صالح؟ وأن عزيزاً عبد صالح؟ - قال: بلى. قال: فهذه
بني ملیح يعبدون الملائكة، وهذه النصارى يعبدون عيسى، وهذه اليهود يعبدون عزيزاً.
فصاح أهل مكة. فأنزل الله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ سَبَقُتْ لَهُمْ مِنَ الْجُنُوبِ أُولَئِكَ عَنْهَا
مُبْعَدُونَ» - الأنبياء (١٠١) آ. هـ.

وقد أخرج ذلك السيوطي في الدر المثمر (٤/٣٣٨)، واليهشمي في مجمع الروايد
(٦٨/٦٩ - ٧٦). وانظر: تفسير الطبري (١٧ / ٧٦) وتفسير البغوي والخازن (٤/٢٦٢)
ط الطوبي، وتفسير الشوكاني (٤١٧/٣ - ٤١٨).
وأخرجه عنه مختصرًا مع زيادة السيوطي في لباب التفول (١١/٢) - بهامش تفسير
الجلالين ط مصطفى الحلبي، وانظر: تفسير الجلالين (٢/٣٦)، وتفسير الكشاف (٢/٥٣)
ط مصطفى محمد.

وأخرجه عنه ببعض اختصار وزيادة القرطبي في تفسيره (١١/٣٤٣) ثم قال: «هذه
الأية أصل في القول بالعموم، وأن له صيغة مخصوصة، خلافاً لمن قال: ليست له صيغة
موضوعة للدلالة عليه. وهو باطل بما دلت عليه هذه الآية وغيرها، فهذا عبدالله بن الزبوري
قد فهم «ما» في جاهليته: جميع من عبد، ووافقه على ذلك قريش؛ وهم العرب الفصحاء،
والمسن البلقاء، ولو لم تكن للعموم لما صح أن يستثنى منها. وقد وجد ذلك: نهي للعموم.
وهذا واضح» آ. هـ.

وذكر أبو حيان الأندلسي في تفسيره «البحر المحيط» (٦/٣٤٢): نحو ما ذكروا،
وأضاف: «... وقيل: لما اعترض ابن الزبوري قيل لهم: «ألسنت قوماً عرباً؟ أو ما تعلمون
أن «من» لمن يعقل «ما» لما لا يعقل؟ وانظر هامته (٦/٣٤١).

وأما الإمام المصنف فقد قال في تفسيره الكبير (٦/١٣٢ - ١٣٣) «روي أنه عليه السلام
دخل المسجد - وصنايديد قريش في الحظيم - وحول الكعبة ثلاثة وستون حنماً - فجلس
إليهم فعرض له النضر بن الحارث، فكلمه رسول الله - ﷺ - فأفحمه.
ثم تلا عليهم: «إِنْكُمْ وَمَا تَبْدُونَ مِنْ دُنْلِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمُ» الآية.

فأقبل عبد الله بن الزبوري فرأهم يتبايسون، فقال: فيم خرركم؟ فأخبره الوليد بن
المغيرة بقول رسول الله - ﷺ -. فقال عبد الله: أما والله لو وجدته لخصمته، فدعوه. فقال ابن =

= الزبوري: ألم قلت ذلك؟ قال: نعم. قال: قد خصمتك رب الكعبة: أليس اليهود عبدوا عزيزاً، والنصارى عبدوا المسيح، وبنو ملئع عبدوا الملائكة؟.

قال: ثم روي في ذلك روایتان: أحدهما: أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سكت. ولم يجب، فضحك القوم، فنزل قوله تعالى: **﴿وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنَ مَرِيمَ مثَلًا إِذَا قَوْمٌ هُنَّ يَصْدُونَ، وَقَالُوا أَهَبْتُمَا خَيْرًا مُّوْمًا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَنَ مُمَّ قَوْمٌ خَصْمُونَ﴾**، ونزل في عيسى والملائكة: **﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقُتْ لَهُمْ مِنْ النَّاسِ﴾** - هذا قول ابن عباس.

الرواية الثانية: أنه عليه السلام أجاب، وقال: بل هم عبدوا الشياطين التي أمرتهم بذلك. فأنزل الله سبحانه: **﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقُتْ لَهُمْ مِنْ النَّاسِ﴾** الآية، يعني عزيزاً والمسيح والملائكة! .هـ.

ثم بين أن سؤال ابن الزبوري ساقط من خمسة أوجه، وخطأ القائلين بأن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سكت بانتظار البيان. وقال: «لأنه لا أقل من أنه عليه السلام كان يتبع لهذه الأجوية التي ذكرها المفسرون، لأنه عليه السلام أعلم منهم باللغة ويتفسير القرآن...».

وقال الألوسي في تفسيره «روح المعاني» (٨٦ / ١٧): «... فـ «ما» عبارة عن أضنهماهم، والتعبير عنها بما على يابه، لأنها - على المشهور - لما لا يعقل. فلا يرد أن عيسى وعزيزاً والملائكة - عليهم الصلاة والسلام - عبدوا من دون الله تعالى ، مع أن الحكم لا يشملهم» قلت: وهذا أحد الأوجه الخمسة التي أسقط بها الفخر اعتراض ابن الزبوري.

ثم قال: «وشاع أن عبد الله بن الزبوري القرشي اعترض بذلك قبل إسلامه على رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - فقال له عليه الصلاة والسلام: يا غلام ما أجهلك بلغة قومك. لابي قلت: (وما تبدون) و(ما) لما لم يعقل، ولم أقل: ومن تبعدون. وتعقبه ابن حجر في تخريج أحاديث الكشاف: بأنه اشتهر على السنة كثير من علماء العجم وفي كتبهم، وهو لا أصل له، ولم يوجد في كتب الحديث مسندًا ولا غير مسند، والوضع عليه ظاهر، والعجب من نقله من المحدثين. انتهى. ويشكل على ما قلنا - أو: قاله - ما أخرجته أبو داود في ناسخه، وأiben المتندر وأiben مردوه والطبراني عن ابن عباس...». أ.هـ.

وذكر نحو ما ورد في أسباب التزول وغيره، وأفاض في المسألة إفراضاً باللغة مشحونة بالفائدة.

وكلام ابن حجر هذا قد ورد مع زيادة مفيدة في كتابه المذكور، المطبوع باسم «الكاف الشاف بتخريج أحاديث الكشاف»، ملحقاً بالجزء الرابع من تفسير الكشاف ط مصطفى

محمد ص(١١٢ - ١١١).

فإنْ قلتَ^(١) السُّؤالُ كَانَ خَطَاً، لَأَنَّ «مَا» [لَا^(٢)] تَتَنَاهُ الْعَقْلَاءُ.

قلتُ: لَا نَسْلُمُ؛ لِقُولِهِ تَعَالَى: «وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا * وَالْأَرْضُ وَمَا طَحَّاهَا * وَنَفْسٌ وَمَا سَوَّاهَا»^(٣). وَاللهُ أَعْلَمُ.

= وأما ابن الزبيري - فهو: عبد الله بن قيس بن عدي بن سعيد بن سهم القرشي السهمي ،
أمه عاتكة بنت عبد الله بن عمرو بن وهب بن حذافة بن جمع ، كان من أشعر قريش ، وكان
شديداً على المسلمين ، ثم أسلم بعد النجع ومن شعره بعد إسلامه :

إني لمعتذر إليك من النبي أسديت إذ أنا في الضلال أهيم
أيام تأمرني بأغزو خطة سهم . وتأمرني بها مخزوم
وأمد أسباب الهوى ويقودني أمر الغواة وأمرهم مشرؤم
فالليوم آمن بالنبي محمد قلبي ومحظي هذه محروم
راجع الإصابة (٢/٣٠٠) وبحاشيتها الاستيعاب (٢/٣٠٣ - ٣٠٤).

(١) لفظ آ: «قبل».

(٢) سقطت الزيادة من ن، ي، ل، آ.

(٣) الآيات (٥، ٦، ٧) من سورة «الشمس».



الفصلُ الثالث

في أنَّ صيغة «الكلُّ» و«الجمع» تفيدان^(١) الاستغراق

[و^(٢)] يدلُّ عليه وجوهُ:

الأول: أنَّ قوله: « جاءني كُلُّ فقيه في البلد » - ينافي قوله: « ما جاءني كُلُّ فقيه في البلد »؛ ولذلك^(٣) يُستعملُ كُلُّ واحدٍ منهما - في تكذيب الآخر، والتنافض لا يتحقق إلَّا إذا أفادَ «الكلُّ» الاستغراق؛ لأنَّ النفي عن البعض^(٤) لا ينافي الثبوت في البعض.

الثاني: أنَّ صيغة «الكلُّ» مقابلة في اللفظ لصيغة «البعض»، ولو لا أنَّ صيغة «الكلُّ» غيرُ محتملة للبعض ، وإلَّا: لما كانت مقابلة لها.

الثالث: أنَّ الرجل إذا قال: « ضربت كُلُّ من في الدار »، وعلِمَ أنَّ في الدار عشرة، ولم يُعرف سوى هذه اللحظة - أعني: أنه لم يُعرف أنَّ في الدار آباءً وغيره ممَّن^(٥) يغلبُ على الظنَّ أنه لا يضرُّه، بل جوز^(٦) أن يضرُّهم كُلُّهم -: فإنَّ الأسبق إلى الفهم^(٧) الاستغراق؛ ولو كانت لفظة «الكلُّ» مشتركة بين «الكلُّ»

(١) لفظ آ: «يفيدان».

(٢) لم ترد الواو في ن، ي، ل.

(٣) في آ، ي، ح: «وكذلك».

(٤) لفظ ن، ي، ل، ص، ح: «الكلُّ» وهو وهم.

(٥) في ص زِيادة: «لم»، وهو خطأ.

(٦) كذلك في ل، ن: «ولفظ غيرهما: «جوز».

(٧) آخر الورقة (١١٨) من آ.

(٨) في ن، ي، ل، آ، ص: «فهم».

و«البعض» - لما كان كذلك؛ لأنَّ^(١) اللفظ المُشترَك - لَمَا كان - بالنسبة إلى المفهومين - على السُّوية - : امتنع أن تكون مبادرة الفهم إلى أحدهما^(٢) - أقوى منها^(٣) إلى الآخر.

الرابع: أن يتمسَّك بسقوط الاعتراض عن المطبع ، وتوجُّهه على العاصي .

أما الأول - فهو: أنَّ السَّيِّد إذا^(٤) قال لعبدِه: «[كُلَّ]^(٥) من دخلَ الْيَوْمَ دارِي فاعطِيهِ رِغيفًا»، فلو أعطى كُلَّ داخِلٍ : لم يكن للسَّيِّد أن يُعترضَ عليهِ، حتى إِنَّهُ لو^(٦) أعطى رجلاً قصيراً، فقال [لَهُ]^(٧): لَمْ أُعْطِيْهِ - مع أَنِّي أَرَدْتُ الطَّوَال^(٨)?، فلَعَبْدِهِ أَنْ يَقُولَ: «مَا أَمْرَتَنِي بِإِعْطَاءِ الطَّوَالِ، وَإِنَّمَا أَمْرَتَنِي بِإِعْطَاءِ مِنْ دَخْلٍ وَهَذَا قَدْ دَخَلَ».

وكل^(٩) عاقلٍ - سمعَ هذا الكلام - رأى اعتراضَ السَّيِّد ساقطاً، وعذرَ العبد متوجَّهاً.

وأمَّا^(١٠) الثاني - فهو: أَنَّ العَبْدَ لَمْ يُعْطِيِ الْكُلَّ إِلَّا وَاحِدًا - فقال [لَهُ]^(١١) السَّيِّدُ: «لَمْ لَمْ^(١٢) نَعْطِيهِ؟» فقال: «لأنَّهُ طَوِيلٌ، وَكَانَ لِفَظُكَ عَامًا»، فقلَّتْ: لَعَلَّكَ أَرَدْتَ القصَارَ - : استوجَّبَ التَّأْدِيبَ بِهَذَا الْكَلَامَ .

(١) آخر الورقة (١٧٧) من ن.

(٢) في ن، ي، ل، آ، ح: «الواحد منهما».

(٣) لفظح: «منه»، وفي ن، ي، ل، آ: «منهما».

(٤) عبارة ل، ن: «ما إذا قال السيد لعبد».

(٥) سقطت الزيادة من آ، ح، ص، ي.

(٦) في غير آ: «إذا».

(٧) انفرد بهذه الزيادة ص.

(٨) لفظ ص: «الطَّوِيل».

(٩) في آ، ص، ح: «فكل».

(١٠) آخر الورقة (١٢٩) من ل.

(١١) لم ترد الزيادة في آ.

(١٢) عبارة آ: «لم لا أعطيته».

الخامس^(١): إذا قال: «اعتقدتُ كُلَّ عبيدي وإمائي»، ومات في الحال ولم يعلم منه أمر آخر سوى هذه الألفاظ - حكم بعتق كل عبيده وإيمائه. ولو قال: «غائِمٌ حرًّا»، وله عبدان اسمهما غائم - وجبت المراجعة، والاستفهام: فعلمنا عدم الاشتراك.

السادس: أنا ندرك تفرقة^(٢) بين قولنا: «جائَنِي فقهاء»؛ وبين قولنا: «جائَنِي كُلُّ الفقهاء»؛ ولو لا دلالة الثاني على الاستغراب، وإنما^(٣) بقي الفرق.

السابع: معلوم أنَّ أهل اللُّغة إذا أرادوا التعبير^(٤) عن^(٥) معنى الاستغراب فزعوا^(٦) إلى استعمال لفظة «الكلُّ» و«الجُمِيع» [ولا يستعملون الجموع المُنْكَرَة^(٧)] ولو لا^(٨) أنَّ لفظة «الكلُّ» و«الجُمِيع» موضوعة للاستغراب، وإنما^(٩) لكان استعمالُهُم هاتين اللفظتين - عند إرادة^(١٠) الاستغراب - كاستعمالهم للجمل مع المُنْكَرَة.

فإن قلت: في جميع هذه الموضعـ إنما حكمـنا بالعموم للقرينةـ
قلـتـ كـلـ ما تفرضـونـهـ من القرائـنـ اـمـكـنـا فـرـضـ عـدـيمـ معـ بـقاءـ
الأـحكـامـ المـذـكـورـةـ.

وأيضاً: لوقيل: «كل من قال [لك]^(١١) جيم^(١٢)، فقل له: دال»؛ فها هنا لا
قرينة تدل على هذه الأحكـامـ معـ أنـ العـومـ مـفـهـومـ مـنـهـ.

(١) كذا في آ، ولفظ غيرها: «لو».

(٢) لفظ ن، ي، ل، آ، ص: «التفرقة».

(٣) لم ترد اللام في ي، ل.

(٤) لفظ ن، ل: «التغيير»، وهو تصحيف.

(٥) في ح زيادة: «عين»، وصحفت هذه الزيادة في ن، ل إلى: «غير» وفي ي زاد الناسخ بعد الكلمة «معنى» الكلمة «معين»، والمناسب ما أثبتناه.

(٦) آخر الورقة (١٢٠) من ح، والورقة التي بعدها مفقودة.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ن، ل.

(٨) لفظ ن، ل: «فلولا».

(٩) عبارة ن: «كل وجميع».

(١٠) كذا في ص، ولفظ غير: «إرادتهم».

(١١) لفظ ن: «يفرضونه».

(١٢) انفردـتـ بهـذهـ الـزيـادةـ آـ.

(١٣) في ن، ي، ل، آ، ح: دج، ودد.

وأيضاً: فلو كتب في كتاب وقال: «اعملوا بما فيه - حِكْمَ بالعموم ، مع عدم القرية».

وأيضاً: الأعمى يفهم العموم [من هذه الألفاظ^(١)] ، مع أنه لا يعرف القرائن البصرة ، وأما المسموعة - فهي منافية: لأننا فرضنا^(٢) الكلام فيمن سمع هذه الألفاظ ، ولم يسمع شيئاً آخر.

الثامن: لعاصم عثمان^(٣) - رضي الله عنه - قول ليبيد:

وَكُلْ نَعِيمٌ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

قال: «كذبت ، فإن نعيم الجنة لا يزول»^(٤) - فلولا أن قوله أفاد العموم ، وإنما توجّه عليه التكذيب . والله أعلم .

(١) ساقط من ل ، ن . (٢) لفظ ص: «وضعنا».

(٣) في ن ، ل ، ص ، ي زيادة: «بن عفان» ، وهو وهم: فإن المراد بعثمان هنا: عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمع الجمحي ، الصحابي القرشي ، أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً ، توفي بعد أن شهد بدرًا في السنة الثانية من الهجرة ، فكان أول من مات بالمدينة من المهاجرين وأول من دفن بالبقيع منهم . نقل في فضله: أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال حين توفي ولده إبراهيم: «الحق بسلفنا الصالح: عثمان بن مظعون». راجع: الإصابة (٤٥٧/٢).

(٤) قد ورد هذا الخبر في الخزانة (٢٢١/٢ - ٢٢٢) ط السلفية بلفظ: «وروى ابن إسحاق في مغازييه: «أن عثمان بن مظعون - رضي الله عنه - مر بمجلس من قريش في صدر الإسلام ، ولبيد بن ربيعة يشدّهم: - «الا كل شيء ما خلا الله باطل» . - فقال عثمان - رضي الله عنه -: «صدقت».

فقال ليبيد - «وَكُلْ نَعِيمٌ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ».

فقال عثمان: «كذبت ، نعيم الجنة لا يزول أبداً».

فقال ليبيد: يا معاشر قريش ، والله ما كان يؤذني جليسكم ، فمعتى حدث هذا فيكم؟ فقال رجل: إن هذا سفيه من سفهائنا ، قد فارق ديننا ، فلا تجدون في نفسك من قوله . فرد عليه عثمان ، فقام إليه ذلك الرجل: فلطم عينه فحضرها - أو: فخصرها - قلت: والذي في الإصابة (٤٥٧/٢) فاخضرت . فقال الوليد بن المنير: إن كانت عينك لغنية عما أصابها ، لم ردت جواري؟ فقال عثمان: بل - والله - إن عيني الصحيحة لفقيرة لمثل ما أصاب أختها في الله ، لا حاجة لي في جوارك . ١. هـ .

= وقد وردت القصة بأطول من ذلك في سيرة ابن هشام (١/٣٩١ - ٣٩٣) ط حجازي، ونشر التجارية.

وذكر البغدادي في الخزانة (٢٢٢/٢) ط السلفية ما يلي:

«وأخرج (الحافظ) السلفي - في المшиحة البغدادية - من طريق هاشم عن يعلى عن ابن جراد قال: أنسد ليد النبي - ﷺ: قوله: - ألا كل شيء ماحلا الله باطل - فقال له: صدقت. فقال: - وكل نعيم لا محالة زائل - فقال له: كذبت، نعيم الآخرة لا يزول». أ.ه.

كما نقل ما روی احمد بن حنبل في زواقه «كتاب الزهد» : «أن ليداً قدم على أبي بكر الصديق - رضي الله عنه، فقال: - ألا كل شيء ماحلا الله باطل - فقال: صدقت

قال: - وكل نعيم لا محالة زائل - فقال: كذبت، عند الله نعيم لا يزول. فلما ولّى قال أبو بكر - رضي الله عنه: «ربما قال الشاعر الكلمة من الحكمة»». أ.ه.

وذكر في المصدر نفسه (٢٢١/٢) ما يلي:

«قوله: ألا كل شيء الخ، وقد وقع في بعض الروايات هذا البيت أول القافية، في صحيح البخاري ومسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه: أن النبي - ﷺ قال: «أصدق كلمة قالها شاعر كلمة ليد: - ألا كل شيء ماحلا الله باطل - .

فانظر المؤلو والمرجان، الحديث (٤٥٤)، وقد أخرجه الإمام البخاري في الأدب (باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء، وما يكره منه، قوله تعالى: ﴿وَالشِّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهْمُونَ﴾) فانظر الحديث من (١٠/٤٤٨)، وقد أضاف الحافظ الشارح بذلك أقوال العلماء من الشعر وإنشاده وروايته والتمثل به، وما يتعلّق به، والمتداول عن رسول الله - ﷺ - منه في ذلك، وكذلك ما يتعلق بموافق كبار الصحابة وفقهاء التابعين من ذلك كله. فاحرص على الرجوع إليه في (١٠/٤٤٤ - ٤٥١).

وفي رواية لهما: «أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة ليد الخ». وقد روی أيضاً بالفاظ مختلفة، منها: إن أصدق كلمة، ومنها: إن أصدق بيت قاله الشاعر، ومنها: أصدق بيت قاله الشاعر، وكلها في الصحيح. ومنها: «أشعر كلمة قالتها العرب». أ.ه.

وورد في كشف المخفا (١/١٣١): «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة ليد: * ألا كل شيء ماحلا الله باطل * رواه الشيخان عن أبي هريرة. وفي رواية عند أحمد والترمذى عن أبي هريرة: «أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة ليد» وتتممه: «وكل نعيم لا محالة زائل * وانظر: الفتح الكبير (١/١٨٨). هذا وقد وردت القصة مطولة في الأغاني (١٥/٣٧٤ - ٣٧٥) ط دار الكتب. وانظر: الإصابة (٣/٣٠٨)، و(٢/٤٥٧)، و(٢/٤٥٦)، وانظر: البيت في ديوان الشاعر. ضمن قصيده التي رثى بها التعمان بن المنذر ص(٢٥٦) ط. الكويت.



الفصل الرابع في أن النكارة في سياق النفي تعم

وذلك لوجهين:

الأول: [أن^(١)] الإنسان إذا قال: [«اليوم أكلت شيئاً»، فمن أراد تكذيبه قال^(٢): «ما أكلت اليوم شيئاً»؛ فذكرهم هذا النفي - عند تكذيب ذلك^(٣) الإثبات - يدل على اتفاقهم على كونه منافقاً له، ولو كان قوله: «ما أكلت اليوم شيئاً»، لا يقتضي العموم - لما ناقضه^(٤)؛ لأن السلب الجزئي لا ينافق^(٥) الإيجاب^(٦) الجزئي.

مثاله من كتاب الله - أن اليهود لما قالت: «ما أنزل الله على بشر من شيء^(٧)» قال^(٨) تعالى: «قل مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى»، وإنما أورد الله - تعالى - هذا الكلام نقضاً لقولهم.

الثاني: لولم تكن النكارة في النفي للعموم - لما كان قوله: «لا إله إلا الله» نفيأ لجميع الآلهة سوى الله تعالى.

(١) انفردت بهذه الزيادة ص.

(٢) ما بين المعقوقتين ساقط من ن، ل.

(٣) لنظر آ: «هذا».

(٤) كذا في ص، ولفظ غيرها: «تناقضا».

(٥) آخر الورقة (٤٥) من ص.

(٦) آخر الورقة (١٧٨) من ن.

(٧) الآية (٩١) من سورة الأنعام.

(٨) في ن، ي، ل، ص، ح: «فقال».

تبليغ:

النكرة في الإثبات إذا كانت^(١) خبراً لا تقتضي العموم - كقولك^(٢): «جاءني
رجلٌ».

وإذا كان أمراً - فالأكثرون: على أنه للعموم - ك قوله: «أعتق رقبة». والدليل عليه^(٣): أنه يخرج عن عهدة الأمر بفعل أيها^(٤) كان؛ ولو لا أنها للعموم وإلا لـما كان كذلك.

(١) لفظ ن، آ: «كان».

(٢) في آ: «ك قوله».

(٣) في ن، ل: «على».

(٤) في ل، ن: «لـما»، وهو تعريف.

الفصل الخامس

في شبه منكري العموم

احتُجِّوا بأمورٍ:

أولها: العلم بكون هذه الصيغة موضوعة للعموم - إما أن يكون ضرورياً - وهو باطل؛ وإنما: وجب اشتراك العقلاء فيه.
أو نظرياً - وحيثند: لا بد فيه من دليل؛ وذلك الدليل: إما أن يكون [عقلياً،
وهو محال؛ لأنَّه لا مجال للعقل في اللغات.
أو نقلياً - وهو إما أن يكون^(١) متواتراً، أو آحاداً.
والمتواتر باطل، وإنما: لعرفة الكل.
وآحاد^(٢) باطل: لأنَّه لا يفيد إلا الظن والمسألة علمية^(٣).
وثانيها: أنَّ هذه الألفاظ^(٤) مستعملة في الاستغراف تارة، وفي^(٥)[
الخصوصيَّ آخر؛ وذلك يدل على الاشتراك].
بيان المقدمة الأولى: أنَّ القائل إذا قال: «من دخل داري أهنته، أو أكرمه»
- فإنه قلما يريد به العموم، [وإذا قال: «لقيت العلامة»، وقصدت الشرفاء]
- فقد يريد به العموم^(٦) تارة، والخصوصيَّ آخر.

(١) ساقط من آ.

(٢) آخر الورقة (١١٩) من آ.

(٣) هذه الشبهة من شباهات الواقفية.

(٤) في ص: «الكلمات».

(٥) لم ترد الزيادة في صن.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ن.

بيان المقدمة الثانية من وجهين:

الأول: (١) أنَّ الظاهرَ من استعمالِ اللفظِ في شيءٍ كونُه حقيقةً فيه، إلَّا أنْ يدلُّونَا (٢) بدليلٍ قاطعٍ على أنَّهم (٤) باستعمالِهم (٥) فيه متجرِّزونَ (٦)، لأنَّا لو (٧) لم نجعلُ ذلكَ طريقاً إلى كونِ اللفظِ حقيقةً [في المُسمى] - لتعذرُ علينا أنْ نحُكمَ بكونِ لفظٍ ما حقيقةً في معنَّى ما؛ إذ لا طريقَ إلى كونِ اللفظِ حقيقةً (٩) سوى ذلكَ.

الثاني: هو (١٠) أنَّ هذه الألفاظَ لو لم تكنْ حقيقةً في الاستغرافِ والخصوصِ (١١) - لكانَ مجازاً في أحديهما ولللفظِ (١٢) لا يُستعملُ في «المجاز» إلَّا مع قرينةٍ (١٣)؛ وذلكَ خلافُ الأصلِ.

وأيضاً: فتلكَ القريئةُ إما أنْ تُعرفَ ضرورةً، أو نظراً:
والأول (١٤): باطلٌ؛ وإلَّا لامتنعَ [موقع] الخلافِ [فيه] (١٥).

والثاني - أيضاً - باطلٌ؛ لأنَّا لما نظرنا في أدلةِ المثبتينَ لهذهِ (١٦) القريةِ لم (١٧) نجدْ فيها ما يمكنُ التعويلُ عليهِ.

(١) آخر الورقة (١٣٠) من ل.

(٢) لفظ آ: «يأتونا».

(٣) آخر الورقة (٨٠) من ي.

(٤) في آ: «أن».

(٥) لفظ ص: «باستعماله»، وفي آ: «استعمالهم».

(٦) في آ: «مجوزون».

(٧) في ن، آ زِيادة: «لا» وهو خطأ.

(٨) لفظ آ: «نجد»، ولم تردُ فيها: «ذلك».

(٩) ساقط من آ: «وقوله: «اللفظ» في ص: «اللفظة».

(١٠) في جميع الأصول: «وهو»، والمناسب حذف الوار.

(١١) في ن، ص: «أو الخصوص». (١٢) في ن: «فاللفظ».

(١٣) لفظ ص: «القرية». (١٤) في ن، ل: «فالأول».

(١٥) لم ترد الزِيادة في ص. (١٦) لم ترد الزِيادة في ص.

(١٧) لفظ آ: «بهذه». (١٨) لفظ آ: «فلم».

وَالثَّالِثُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ لَوْ كَانَتْ مُوْضِعَةً لِلَاسْتَغْرَاقِ -: لَمْ حُسْنَ أَنْ يَسْتَهِمَ الْمُتَكَلِّمُ [بِهِ^(١)]؛ لِأَنَّ الْاسْتَهْمَاءَ: طَلْبُ الْفَهْمِ، [وَطَلْبُ الْفَهْمِ^(٢)] - عَيْتُ؛ لَكِنْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ قَالَ: «ضَرَبَ كُلُّ مَنْ فِي الدَّارِ» أَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: «أَضْرَبْتُهُمْ بِالْكَلَّيْةِ»؟ وَأَنْ يُقَالَ: «أَضْرَبْتُ أَبَاكَ فِيهِمْ»؟.

وَرَابِعُهَا: [أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلَاسْتَغْرَاقِ^(٣)] : [لِكَانَ^(٤)] تَأكِيدُهَا عَيْنًا؛ لِأَنَّهَا^(٥) تَفِيدُ عَيْنَ الْفَائِدَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ^(٦) الْمُؤَكَّدِ.

وَخَامِسُهَا: [أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلَاسْتَغْرَاقِ^(٧)] -: لِكَانَ^(٨) الْإِسْتِثْنَاءُ نَفْضًا؛ وَبِيَانِهِ مِنْ وَجْهِيْنِ :

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ [قَدِ^(٩)] دَلَّ عَلَى الْاسْتَغْرَاقِ بِأَوَّلِ^(١٠) كَلَامِهِ، ثُمَّ بِالْإِسْتِثْنَاءِ رَجَعَ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْكُلِّ إِلَى الْبَعْضِ -: فَكَانَ نَفْضًا، وَجَارِيًّا مَجْرِيًّا مَا يُقَالُ: «ضَرَبَ كُلُّ مَنْ فِي الدَّارِ، لَمْ^(١١) أَضْرَبَ كُلُّ مَنْ فِي الدَّارِ». **الثَّانِي:** أَنَّ لِفْظَةَ الْعُمُومِ لَوْ كَانَتْ مُوْضِعَةً لِلَاسْتَغْرَاقِ -: لَجْرَتْ لِفْظَةُ الْعُمُومِ مَعِ الْإِسْتِثْنَاءِ مَجْرِيًّا تَعْدِيدِ^(١٢) الْأَشْخَاصِ، وَإِسْتِثْنَاءً الْوَاحِدِ - مِنْهُمْ - بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْقِبْحِ - كَمَا إِذَا قَالَ: «ضَرَبَ زِيدًا، ضَرَبَ عُمَرًا، وَضَرَبَ^(١٣)

(١) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي نِ، لِ.

(٢) سَاقَطَ مِنْ آ، وَفِي صِ أَنْبَتَ عَلَى الْهَامِشِ تَصْحِيحًا.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقَطَ مِنْ آ، لِ، يِ، صِ، حِ.

(٤) فِي لِ، صِ، حِ، يِ: «وَلِكَانَ» وَسَقَطَتْ مِنْ آ.

(٥) لِفْظُ نِ، يِ، لِ، آ، حِ: «لَأَنَّهُ».

(٦) فِي نِ، يِ، لِ، آ: «بِالْمُؤَكَّدِ»، وَفِي حِ: «بِالْمُؤَكَّدَةِ».

(٧) سَاقَطَ مِنْ يِ، حِ، صِ، آ.

(٨) فِي يِ، حِ، صِ، آ: «وَلِكَانَ». (٩) لَمْ تَرَدِ الزِّيَادَةُ فِي صِ.

(١٠) آخِرُ الورقة (١٧٩) مِنْ نِ. (١١) لِفْظُ حِ: «وَلَمْ».

(١٢) فِيمَا عَدَا صِ، حِ: «تَعْدِيلٌ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(١٣) فِي آ: «وَاضْرَبَ».

حالداً» ثم يقول - «إلا زيداً» فلما لم يكن كذلك: دلٌّ حسن الاستثناء: على أنَّ [جنس^(١)] هذه الصيغة^(٢) ليست للاستغرافِ.

و السادسها: أنَّ صيغة «منْ»، و «ما»، و «أيَّ» في المجازاة - يصحُّ إدخال لفظِ «الكلُّ» عليها ثانيةً، و «البعضِ» أخرى^(٣); تقول^(٤): «كُلُّ مَنْ دخل داري فاكرمهُ، بعضُ من دخل داري فاكرمهُ»، ولو دلت تلك الصيغة على الاستغرافِ -: لكان إدخال «الكلُّ» [عليها]^(٥) تكريراً.

السابعة: لو كانت لفظة «منْ» للاستغرافِ: [لـ^(٦)] امتنع جمعها؛ لأنَّ الجمع يفيدُ أكثر^(٧) مما يفيدهُ الواحدُ؛ و معلومٌ أنه ليسَ بعد الاستغرافِ كثرة فيفيدها الجمعُ، لكنَّ يصحُّ جمعها لقولِ الشاعر: أتوا ناري فقلتُ: مَنُونَ أَنْتُمْ [فقالوا: الْجِنُّ، قُلْتُ عِمُوا^(٨) ظَلَاماً] والجوابُ [عنِ الأول^(٩)]: لا تُسلِّمُ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ بِالضرورةِ - فلأنَّ - بعدَ

(١) لم تردُ الزيادةُ في ص.

(٢) لفظُ ص: «الصيغة».

(٣) زاد ناسخُه: «و بعضُ من دخل داري أكرمه».

(٤) في ذ، ح: «يقول».

(٥) لم تردُ الزيادةُ في آ.

(٦) لم تردُ اللامُ في ص.

(٧) لفظُ ص: «الأكثر».

(٨) سقط عجزُ البيتِ من ص، وقد ورد في النوادر منسوباً إلى شمربن الحارث الضبي فانظر ص (١٢٤)، وفي العيني (٤٩٨/٤)، نسب إلى شمربن الحارث الضبي، قال: وينسب إلى «تربط شرأ»، وراجع: الخزانة (٢/٣) وما بعدها. وفي الخصائص لابن جنني (١٢٩/١) برواية الفخر هذه وبرواية أخرى - هي:

- أتوا ناري فقلتُ منون قالوا -

وورد في كتاب سيبويه بنفس رواية المصنف (٤٠٢/١). قال سيبويه: وإنما يجوز هذا - أي جمع «من» في الوصل - على قولِ شاعر قاله مرة في شعر لم يسمع بعده مثله.

(٩) لم تردُ الزيادةُ في ذ، ل، ح.

استقراء اللغات - نعلم [بالضرورة^(١)] : أنَّ صيغ^(٢) «كل»، «جميع»، و«من»، و«ما»، و«أي» - في الاستفهام^(٣) والجزاء للعموم . سلمنا [هـ^(٤)] فلِم لا يجوز أنْ يُعرف بالعقل؟ . قوله: «لا مجال للعقل في اللغات».

قلنا: أبتداء، أم^(٥) بواسطة الاستعانة بمقدّمات نقلية؟ . الأول مُسلم^(٦)، والثاني من نوع - فلِم قلت: إنَّه لم توجَد مقدّمات نقلية يستجُّ^(٧) العقل منها^(٨) ثبوت الحكم في هذه المسألة؟ . سلمناه - فلِم لا يجوز أنْ يُعرف^(٩) ذلك بالأحادي؟ . قوله: «المسألة قطعية» .

قلنا: لا نسلِّم؛ [كيف^(١٠)] - وقد بَيَّنا أنَّ القطع لا يُوجَد في^(١١) اللغات إلَّا نادراً؟ .

[الجواب^(١٢)] عن الثاني: لا نزاع في أنَّ هذه الألفاظ قد تُستعمل في الخصوص^(١٣)، ولكنك إنْ أدعَيتَ أنه لا يُوجَد الاستعمال إلَّا إذا كانَ حقيقةً - بطل قولك بالمجاز.

(١) لم ترد الزيادة في آ.

(٢) لفظ ن، ي، ل، ص، ح: «صيغة».

(٣) كذا في ص، وفي ن، ي، ل، ح: «المجازة»، وعبارة آ: «المجازات»، والاستفهام».

(٤) لم يرد الضمير في ن، ي، ل.

(٥) لفظ ح، ي: «أو».

(٦) اختصرت العبارة في ص، ي إلى «م. ع»، وفي آ حرَفت إلى «ع. م».

(٧) في ن، ي، ل: «يستجُّ»، وهو تصحيف.

(٨) لفظ ن، ص، ل، ي: «فيها».

(٩) لفظ ن، ي، ل: «نعرف».

(١٠) لم ترد الزيادة في ن، ص، ل، وفي ي: «وكيف».

(١١) عباره آ: «في اللغات لا يوجد».

(١٢) انفردت بهذه الزيادة ح.

وإن سلمت^(١) أنه قد يوجد الاستعمال - حيث لا حقيقة: فحيث تغدر الاستدلال بالاستعمال على كونه حقيقة.

فإن قلت: أستدل^(٢) بالاستعمال - مع أن المجاز خلاف الأصل - على كونه حقيقة [فيه^(٣)]:

قلت: قولك: «المجاز خلاف الأصل» لا يفيد إلا الظن - وعندك: المسألة [قطعية^(٤)] يقينية.

وأيضاً: فكما أن «المجاز» خلاف الأصل - فكذلك^(٥) «الاشتراك» - وقد تقدّم في كتاب اللغات: أنه إذا وقع التعارض^(٦) بينهما: كان^(٧) دفع الاشتراك أولى^(٨).

وأما قوله - أولاً -: «لأنه يجعل هذا طريقاً إلى كون اللفظ حقيقة: لم يبق لنا إليه طريقاً أصلاً»^(٩).

قلنا: قد^(١٠) بينا فساد هذا الطريق؛ فإن لم يكن - ها هنا - طريق آخر إلى الفرق بين الحقيقة والمجاز - وجب أن يقال: إنه لا طريق إلى ذلك الفرق، لأن ما ظهر فساده لا يصير صحيحاً لأجل فساد غيره.

قوله - ثانياً -: «ذلك^(١١) الطريق إما أن يُعرف^(١٢) بالضرورة، أو بالدليل، والضرورة باطلة؛ لوقوع الخلاف، والدليل باطل، لأننا لم نجد في أدلة المخالفين ما يدل عليه».

(١) في ص ونق، وفي ن، ي، ل: «ولو»، وعبارة آ، ح: « وإن سلمنا».

(٢) لفظ ن، ل: «استدلال».

(٣) سقطت الزيادة من ل، ن.

(٤) انفردت بهذه الزيادة ص.

(٥) في ح: «فكتها».

(٦) لفظ ن، ل: «المعارض». (٧) في ن: «فكان».

(٨) راجع ص (٣٥٤) من القسم الأول من هذا الكتاب.

(٩) آخر الورقة (١٢٠) من آ. (١٠) لفظ ن، ل، ح: «قدمنا».

(١١) لفظ ص: «تكلك». (١٢) آخر الورقة (١٨١) من ن.

قلنا: الضروري لا ينكره الجميع العظيم - من العقلاه - وقد ينكره النفر
اليسير؛ ولا نسلم أن الجميع العظيم - من أهل اللغة - نازعوا في أن لفظ «الكل»
وأيّاً للعموم .

سلمنا ذلك؛ لكن لا نسلم أنه لم يوجد ما يدل على كونها^(١) مجازاً في
الخصوص .

قوله: «نظرنا في أدلة المخالفين - فلم نجد فيها ما يدل على ذلك .

قلنا: عدم^(٢) الوجود لا يدل على عدم الوجود .

واعلم: أن الشريف [المرتضى^(٣)] عول على هذه الطريقة، ومن تأمل
كلامه فيها - علم أنه^(٤) في أكثر^(٥) الأمر - يدور على المطالبة بالدلالة على
كون هذه الصيغة مجازاً في الخصوص - مع أنه شرع^(٦) فيها شروع^(٧) المستدل
على كونها حقيقة في الاستغراف والخصوص^(٨) .

والجواب^(٩) عن الثالث: لا نسلم أن حسن الاستفهام لا يكون إلا عند

(١) لفظي: «كونه» .

(٢) آخر الورقة (١٢٢) من ح .

(٣) لم ترد الزيادة في ل، ن. والمرتضى هو: أبو القاسم علي بن الحسن الموسوي
من الشيعة الإمامية، تقدمت له ترجمة مسهبة مع جملة من مصادر ترجمته من ص(٤٥) من
هذا الجزء . وعرف - أيضاً - بالميل إلى الإرجاء، له مصنفات كثيرة منها «الأمالي» و«الذرية»
في أصول الفقه . انظر: مقدمة الأمالي وشرح الأصول الخمسة ص(١٨) وقد ترجمت له
معظم المظان . توفى سنة (٤٣٦) هـ .

(٤) في ن، ل، آ، ص، ح زيادة: «الخ» .

(٥) لفظ ح: «الأكثر» .

(٦) في آ: «لم يشرع» ، وهو تصرف من الناسخ .

(٧) لفظي: «شرع» وهو تصحيف .

(٨) وهذا يعني أن الشريف من القائلين بالاشراك، وأنه عندما حاول الاستدلال لمذهبه
لم يجد إلا المطالبة بالدليل على أن هذه الصيغة مجاز في الخصوص . فخرج عن مقام
الاستدلال إلى مقام الاعتراض .

(٩) لم ترد في غير ح .

«الاشتراك» - فما الدليل [عليه]^(١)? ثم الدليل^(٢) على أنه قد يكون لغيره وجهان: الأول: أنه لو كان حسن الاستفهام لأجل الاشتراك - لوجب أن لا يحسن الجواب إلا بعد الاستفهام عن جميع الأقسام^(٣) الممكنة - على ما قررناه في الفصل الأول.

الثاني: أن الاستفهام قد يُجَاب عنه بذكر ما عنه وقع^(٤) الاستفهام - كما لو قال القائل^(٥): «ضررت القاضي»، فقال له: «أضررت القاضي؟» فيقول «نعم ضررت القاضي»؛ ولا شك في حسن هذا الاستفهام، [في العرف]. ثبت بهذه الوجهين: أن الاستفهام قد يحسن لا مع الاشتراك.

ثم نقول: الاستفهام^(٦) إما أن يقع ممن يجوز عليه^(٧) السهو، أو ممن لا يجوز عليه ذلك.

وال الأول^(٨) قد يحسن لوجه أربعة [أخرى]^(٩) غير الذي ذكروه. أحدها: أن السامع رُبما ظن [أن]^(١٠) المتكلّم غير متحفظ في كلامه، أو هو كالساهي - فيستفهمه^(١١) ويستتبّنه حتى إن كان ساهيًا - زال سهوه، وأخبره^(١٢) عن تيقظِه. ولذلك^(١٣) يحسن أن يُجَاب عن الاستفهام - بعين ما وقع عنه الاستفهام.

(١) كذا في ح، وفي آ: «على ذلك» ولم ترد في غيرهما.

(٢) في ن، ي، ل، آ، ص: «الذى يدل».

(٣) لفظ ص: «أقسامه».

(٤) عبارة ح: «ما وقع الاستفهام عنه»، وفي ص: «ما وقع عنه الاستفهام».

(٥) في ص: «قاتل».

(٦) ما بين المعقوقتين ساقط من آ، وكلمة «قد» لم ترد في غير ص، ح.

(٧) عبارة آ، ص، ح: «السهو عليه». (٨) في ن، ي، ل، آ: «فال الأول».

(٩) لم ترد هذه الزيادة في ح. (١٠) لم ترد الزيادة في ح.

(١١) في ن، ص، ل، ي: «فيستفهم»، وزيد بعدها لفظ «به» في ن، ل، آ، ح.

(١٢) في ي، ح، ص، آ: «فأخبره». (١٣) لفظ ي: «وكل ذلك».

[وثانيها^(١)] : أن يظن السامع - لأجل أماره - : أن المتكلّم قد أخبر بكلامه العام عن جماعة - على سهل المجازفة^(٢) ، ويكون السامع شديد العناية بذلك، فتدعواه^(٣) شدةً عنایته إلى الاستفهام عن ذلك الشيء ، لكن^(٤) يعلم المتكلّم اهتمام^(٥) السامع به : فلا يجاذب^(٦) في الكلام .

ولهذا قد يقول القائل : «رأيت كل من في الدار» ، فإذا قيل له : «أرأيت زيداً فيهم»؟ فقال : «نعم» - : زالت التهمة؛ لأن اللفظ الخاص أقل إجمالاً، وربما [لم^(٧)] يتحقق رؤيتها، فيدعوه ما رأه - من اهتمام المستفهم - إلى أن يقول : «لا أتحقق رؤيتها».

وثالثها : أن يستفهم طلباً لقوله الظنّ .

ورابعها^(٨) : أن توجّه^(٩) - هناك - قرينة تقتضي تخصيص^(١٠) [ذلك^(١١)] ، العموم^(١٢) - مثل^(١٣) أن يقول : «ضررت كل من في الدار» - وكان فيها الوزير - فغلب على الظنّ أنه ما ضرر، فإذا حصل التعارض استفهمه^(١٤)؛ ليقع^(١٥) الجواب عنه بلفظٍ خاصٍ لا يحتمل التخصيص .

(١) سقطت الزيادة من ن.

(٢) في ن، ي، ل، آ: «المجاز فيه»، وهو تصحيف.

(٣) لفظ ي، آ، ح: «فيدعون».

(٤) كذا في ص، ح، وهو الصواب، وفيما عداهما: «لكن».

(٥) في آ: «استفهم» وهو تصحيف.

(٦) في ن، ل، ي: «يتخارق» وكلاهما صحيح.

(٧) في ح: «لا» وسقطت من آ، «يتتحقق» فيها: «تحقق».

(٨) آخر الورقة (٨١) من ي.

(٩) في آ، ص: « يوجد».

(١٠) لفظ ص: «محخص».

(١١) كذا في ص، ح، وفي ن، ل، ي: «ذلك» ولم ترد في آ.

(١٢) لفظ ن، ي، ل، آ، ح: «العام».

(١٣) آخر الورقة (١٢٢) من ل.

(١٤) في آ: «استفهمته». (١٥) لفظ آ: «فبع».

واما إن وقع ممن لا يجوز عليه السهوـ فذاك؛ لأن دلالة^(١) الخاص أقوى من دلالة العام، فيطلب^(٢) الخاص بعد العام: تحصيلاً لتلك^(٣) القوـةـ . [و^(٤)] [و^(٥)] **الجواب عن الرابع** - من [حيث^(٦)] المعارضـة^(٧)، ومن حيث التحقيق^(٨)ـ :

أما المعارضـةـ فمن ثلاثة أوجهـ أحـدـهاـ تأكـيدـ الخـصـوصـ ، كـقولـهم^(٩)ـ: «جـاءـ زـيـدـ نـفـسـهـ»ـ . وـثـانـيهـاـ: [تأكـيدـ^(١٠)] الـقـاطـ العـدـ، كـقولـهـ تعالىـ: «تـلـكـ عـشـرـ كـامـلـهـ»ـ^(١١)ـ . وـثـالـثـهاـ: أنـ التـأـكـيدـ تقـويـةـ ماـ كانـ حـاـصـلاـ، فـلوـ كـانـ الـحاـصـلـ - هوـ «الـاشـتـراكـ»ـ - لـتـأـكـيدـ ذـلـكـ الاـشـتـراكـ بـهـذـاـ التـأـكـيدـ . فإنـ قـلـتـ: التـأـكـيدـ يـعـيـنـ^(١٢)ـ الـلـفـظـ لأـحـدـ مـفـهـومـهـ . قـلـتـ^(١٣)ـ: هـذـاـ لـاـ يـكـونـ تـأـكـيدـاـ، بلـ بـيـانـاــ .

واما من حيث التحقيقـ - فهوـ أنـ المـتـكـلـمـ إـمـاـ أنـ يـجـوزـ عـلـيـهـ السـهـوـ، أوـ

(١) آخر الورقة (١٨١) من نـ .

(٢) لـفـظـ صـ: «فـطـلـبـ»ـ .

(٣) في يـ: «لـذـلـكـ»ـ .

(٤) الجواب عن الرابعـ، والخامسـ سقطـاـ من نـسـخـتيـ لـ، نـ .

(٥) لم تـرـدـ الـواـرـفـ فيـ صـ .

(٦) سقطـتـ الـزـيـادـةـ منـ آـ، يـ .

(٧) المـعـارـضـ هيـ: الدـلـيلـ الدـالـ علىـ نـقـيـضـ ماـ ذـكـرـهـ الـمـسـتـدـلـ، أوـ ضـدـهـ . والنـفـضـ إنـ تـوـجـهـ عـلـىـ مـقـدـمـاتـ الدـلـيلـ فـهـرـ مـعـارـضـةـ فيـ الـمـقـدـمـةـ، وإنـ تـوـجـهـ بـعـدـ تـامـ الـمـقـدـمـاتـ، وـسـلـامـتـهاـ عـنـ الـمـنـعـ، وـالـمـعـارـضــ . فـهيـ مـعـارـضـةـ فيـ الـحـكـمـ .

(٨) واما التـحـقـيقـ فالـمـرـادـ بهـ: بـيـانـ فـسـادـ مـقـدـمـاتـ الدـلـيلـ . فـراجـعـ الـكـائـفـ (٢٠١/٢)ـ .

(٩) لـفـظـ: «كـقـولـهـ»ـ .

(١٠) سقطـتـ الـزـيـادـةـ منـ آـ، نـ . (١١) الآية (١٩٦) من سـوـرـةـ الـبـقـرـةـ .

(١٢) فيـ آـ: «تعـيـنـ»ـ، وـهـوـ تـصـحـيفـ . (١٣) فيـ صـ، حـ: «فـهـذـاـ»ـ .

لا يجوز فإن جاز [ذلك]^(١) - : كان حُسْنُ التأكيد لوجهه:
 أحدها: أن السامع إذا سمع اللفظ بدون تأكيد - جوز مجازة المتكلم،
 فإذا أكده، صار ذلك التجويف أبعد.
 وثانيها: أنه ربما حصل - هنالك - ما يقتضي تخصيص العام، فإذا اقترنت
 به التأكيد - : كان احتمال الخصوص أبعد.
 وثالثها: تقوية بعض الفاظ العموم ببعض .
 وأما إن لم يجز السهو على المتكلم - : لم يكن للتأكيد فائدة إلا تقوية^(٢)
 الظن .

[و^(٣)] الجواب عن الخامس : أنه منقوض بالفاظ العدد - فإنها صريحة
 في ذلك العدد المخصوص^(٤) ، ثم يتطرق^(٥) الاستثناء إليها .

ثم الفرق بين ما ذكره - من الصورتين - وبين مسألتنا: أن الاستثناء إذا
 اتصل بالكلام - : صار جزءاً^(٦) من الكلام ، فتصير الجملة شيئاً واحداً
 [مفيدة]^(٧)؛ لأنَّه لا يستقلُّ بنفسه - في الإفادة - : فيجب تعليقه بما يقدِّم عليه،
 فإذا علقناه به - : صار جزءاً من الكلام ، فتصير الجملة شيئاً واحداً مفيدةً؛
 وفائدة إرادته [ما عدا]^(٨) ، المستثنى . بخلاف قوله: «ضربت كلَّ من في الدار،
 لم أضرِّب كُلَّ من في الدار»^(٩) ، لأنَّ - هنا ، كُلَّ واحدٍ من الكلامين^(١٠)
 مستقلٌّ بنفسه ، فلا حاجة إلى تعليقه بما تقدِّم عليه ، وإذا لم يتعلَّق به - : أفاد
 الأوَّل ضرب جميعٍ من في الدار ، وأفاد الآخر^(١١) نفي ذلك : فكان نقضاً .
 وأما الثاني - : فطالبهما بالجامع .

(١) لم ترد الزيادة في آ ، ي ، ح .

(٢) لفظي : «بقوة» .

(٣) لم ترد الروا في ص .

(٤) آخر الورقة (١٢١) من آ .

(٥) في ص : «مع تطرق» .

(٦) آخر الورقة (١٢٣) من ح .

(٧) انفرد بهذه الزيادة ص .

(٨) سقطت الزيادة من ص .

(٩) ما بين المعقوقين ساقط من آ .

(١٠) لفظح : «الخلافين» ، وهو تصحيف . (١١) لفظح : «الأخرى» .

ثم الفارق: أن الاستثناء إخراج جزء من كل، فإذا قال: «ضربت زيداً»، وضربت عمراً **إلزیداً**، انتصر قوله: [إلا^(١) زيداً]، إلى زيد، لا إلى عمرو؛ لأن^(٢) زيداً ليس بجزء منهم - فكان نقضاً. بخلاف قوله: «رأيت الكل **إلأ** زيداً»، لأن زيداً جزء من الكل: فظاهر الفرق^(٣).

[و^(٤)] **الجواب** عن السادس: أن حكم المفرد يجوز أن يخالف حكم^(٥) المركب - فيجوز أن يكون شرط إفادة لفظة^(٦) «من» للعلوم^(٧) انفرادها عن لفظ البعض - معها - بل: لم يكن شرط إفادتها للعلوم حاصلاً: فلا جرم لم يلزم^(٨) النقض.

[و^(٩)] **الجواب** عن السابع: أن أهل اللغة اتفقوا على أن ذلك ليس جماعاً، وإنما هو إشاع الحركة لسبب^(١٠) آخر مذكور في كتب النحو^(١١).

المسألة الخامسة:

لا خلاف [في^(١٢)] أن الجمع المعرف بلام الجنس ينصرف إلى المعهود لو كان [هناك معهود^(١٣)].

(١) انفرد بهذه الزيادة ص. (٢) في ح: «ولأن».

(٣) آخر الجواين الساقطين من ن، ل. (٤) لم ترد الواو في ص.

(٥) لم ترد الزيادة في ن، ي، ل، آ. (٦) في آ، ح: «اللفظ».

(٧) لفظي، ل، ح: «العلوم». (٨) لفظي: «يكن».

(٩) لم ترد الواو في ص. (١٠) لفظن، ل، ح، آ: «بسبب».

(١١) أجاب المصنف عن الاعتراض البنائي على أن صيغة «من» تجمع كما في قول الشاعر المتقدم: يمنع اعتبار ذلك جماعاً، وإنما هو من قبيل إشاع الحركة، قال القرافي: إن العرب تقول لمن قال: جاءني، : «منه»، ورأيت رجلاً: «منا»، ومررت برجل: «مني»، فنظهر إعراب كلام المتكلّم على قول المستفهم، فراجع: هذا مع تقول أخرى في حمل هذا البيت على غير الجمع في التفاس (١٤٩/٢ - ب). وانظر كتاب سيبويه في (٤٠٢/١)، وراجع الكاشف (٢٠٢/٢ - ب)، والخصائص (١٢٩/١).

(١٢) لم ترد الزيادة في ص.

(١٣) لم ترد الزيادة في ن، ي، ل، آ.

أما إذا لم يكن - فهو: للاستغراق؛ خلافاً للواقفية وأبي هاشم.
لَا وجْهَةَ:

الأول: أنَّ الْأَنْصَارَ لَمَّا طَلَبُوا الْإِمَامَةَ - احتجَ عَلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِقَوْلِهِ عَزَّلَهُ اللَّهُ عَنِ الْأَيْمَانِ: «الْأَئْمَةُ مِنْ قَرِيشٍ»^(١). وَالْأَنْصَارُ^(٢) سَلَّمُوا تَلْكَ^(٣) الْحَجَّةَ، وَلَوْلَا يَدِلُّ الْجَمْعُ الْمُعْرَفُ بِلَامِ الْجِنْسِ عَلَى الْاسْتَغْرَاقِ - : لَمَّا صَحَّتْ تَلْكَ الدَّلَالَةُ؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ عَزَّلَهُ اللَّهُ عَنِ الْأَيْمَانِ: «الْأَئْمَةُ مِنْ قَرِيشٍ»^(٤) لَوْكَانَ [مَعْنَاهُ]^(٥) بَعْضُ الْأَئْمَةِ مِنْ قَرِيشٍ - : لَوْجَبَ أَنْ لَا يُنَافِي وَجْهَ إِمَامٍ مِنْ قَوْمٍ أَخْرَيْنَ^(٦).
أَمَّا كُونُ كُلِّ الْأَئْمَةِ مِنْ قَرِيشٍ [فـ]^(٧) يُنَافِي كُونَ [بَعْضُ]^(٨) الْأَئْمَةِ مِنْ غَيْرِهِمْ .

(١) حديث «الأئمة من قريش»، أخرجه من طريقه من طريقه على كرم الله وجهه، الحكم في المستدرك والبيهقي في السنن الكبير - بهذا اللفظ، مع زيادة هي: «أبرارها أبناء أبرارها، ونجلاؤها أبناء فجارها». وإن أمرت عليكم قريش عبداً جحيماً مجدعاً: فاسمعوا له وأطاعوا مالم يخرب أحدكم بين إسلامه وضرب عنقه. فإن خير بين إسلامه وضرب عنقه: فليقدم عنقه^(٩).

وآخرجه - من طريق أنس بن مالك رضي الله عنه - أحمد والنسائي والضياء المقدسي في المختار، به مع زيادة أخرى هي: «ولهم عليكم حق، ولكنكم مثل ذلك». فمن لم يفعل ذلك منهم: فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منهم صرف ولا عدل». على ما في الفتح الكبير (٤٠٤/١). وانظر: كشف الخفا (٢٧١/١). وهو حديث قد استدل به الكثيرون - من أهل الفقه وأهل الكلام - على اشتراط القرشية في تنصيب الخليفة. وانظر فيض القدير (٣/١٨٩ - ١٩٠). وقد ورد بمعناه في الصحيحين، كما في فيض القدير (٣/١٩٠).

(٢) لفظ آ: «فَالْأَنْصَار».

(٣) في آ: «لَهُ».

(٤) في ل، ن: «ولو».

(٥) سقطت الزيادة من آ.

(٧) سقطت الغاء من ن، ي، ل، آ. (٨) سقطت هذه الزيادة من آ.

وروي عن عمر^(١) - رضي الله عنه - أنه قال لأبي بكر - رضي الله عنه - لما هم بقتال مابعي الركأة - أليس قال النبي - ﷺ - : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»^(٢) ؛ احتج عليهم بعموم اللفظ، ثم لم يقل أبو بكر ولا أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - : إن اللفظ لا يفيده، بل عدل إلى الاستثناء [فقال]^(٣) : «[أليس]^(٤) آنَّه عليه السلام - قال: إلَّا بحقَّه؟، وإن الركأة من حقَّها».

الثاني: أن هذا الجمْع يُؤكِّد بما يقتضي الاستغراق - فوجب أن يُفيد - في أصله - الاستغراق.

أما آنَّه يُؤكِّد^(٥) - فلقوله تعالى: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ»^(٦) . وأما آنَّه - بعد التأكيد - يقتضي الاستغراق - فالإجماع^(٧) .

(١) في ل، ن: «عثمان»، ولعله تصحيف: فإننا لم نعثر على تصريح بأن عثمان اعترض أو اشترك في الاعتراض الآتي.

(٢) راجع المسألة الرابعة في أن الأمر هل يفيده التكرار؟ ص (٩٨) وما بعدها من هذا القسم من الكتاب.

(٣) سقطت الزيادة من ن، ل.

(٤) لم ترد الزيادة في ح.

(٥) لفظ ن، ي، ل: «مؤكدة».

(٦) الآية (٣٠) من سورة الحجر، أو الآية (٧٣) من سورة ص.

قال الخليل وسيريه: قوله: «كلهم أجمعون» توكيده بعد توكيده. ومثل المبرد عن هذه الآية فقال: لو قال: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ» لاحتمل أن يكون سجد بعضهم، فلما قال كلهم زال هذا الاحتمال: فظهر أنهم - بأسرهم - سجدوا، ثم بعد هذا بقي احتمال آخر، وهو أنهم سجدوا دفعة واحدة، أو سجد كل واحد منهم في وقت آخر؟ فلما قال: «أجمعون»: ظهر أن الكل سجدوا دفعة واحدة. ولما حكى الزجاج هذا القول عن المبرد قال: وقول الخليل وسيريه أجود، لأن «أجمعين» معرفة فلا يكون حالا. راجع التفسير الكبير: (٢٦٦/٥).

ومن لطائف لغة الإمام الشافعى - رضي الله عنه - تأكide الكلمة «كل»، بمثيلها انظر قوله: «ولا يجب على كل من بحضرتها - أي الجنائز - كلهم حضورها» - الرسالة (٣٦٧).

(٧) في ن: «والإجماع».

وأنا آنئه متنى كان كذلك - : وجب أن يكون^(١) المؤكّد - في أصله -
للاستغراق ، [فـ^(٢)] لأنّ هذه الألفاظ مسمّاة بالتأكيد : إجماعاً ، والتأكيد هو
تقوية الحكم الذي كان ثابتاً في الأصل ، فلو لم يكن الاستغراق^(٣) حاصلاً
في الأصل - وإنما حصل بهذه الألفاظ ابتداء : لم يكن تأثير هذه الألفاظ في
تقوية [هذا]^(٤) الحكم الأصلي ، بل في إعطاء حكم جديد - : فكانت مبيّنة
للمجمل ، لا مؤكّدة .
وحيث أجمعوا على أنها مؤكّدة - : علمنا أنَّ انتضاع الاستغراق كان حاصلاً
في الأصل .

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الْأَسْتِدْلَالُ^(٥) - عَلَى خَلَافِ النَّصْ؛ لَأَنَّ سَبُوبَهُ نَصٌّ عَلَى
أَنْ جَمِعَ السَّلَامَةُ لِلْقَلْةِ^(٦)، [وَمَا يَكُونُ^(٧) لِلْقَلْةِ] لَا يَكُونُ لِلْأَسْتِغْرَافِ.
ثُمَّ يَتَنَقَّصُ بِجَمِيعِ الْقَلْةِ؛ فَإِنَّهُ يَحْوِزُ تَأْكِيدَهُ^(٨) بِهَذِهِ الْمُؤَكِّدَاتِ.
وَأَيْضًا: فَعِنْدَ الْكَوْفَيْنِ يَحْوِزُ تَأْكِيدُ الْنَّكْرَاتِ^(٩) كَفْرَهُ:
* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ بِمَا أَجْمَعَـا^(١٠) *

(١) فِيمَا عَدَا آنَهُ «كُون».

(٢) زيادة واجهة، وقد سقطت من جمجمة الأصول.

(٣) فی، ی: «للاستغرق».

٤) انفردت بهذه الزيادة ص.

^(٥) كذا في ص، وفي النسخ الأخرى: «استدلال».

(٦) راجع: كتاب سيرته (١٩٢/٢ - ١٩٥).

(٧) ساقط من ص.

^(۸) فی، ص: «تأکیدها».

(٩) ذهب الكوفيون، إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت مؤقتة. وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق. وأجمعوا على جواز تأكيدتها باللفظها. فراجع: الأنصاف - المسألة (٦٣) ص (٢٦٥).

^{١٠}) عجز بنت حياء في كتاب «العيون» (١/٧٣)، وصدره: «إنا إذا خطأنا نعمقاها».

^{٢٩٠} الشاهد (٢١١/٢)، عقا، شرح ابن، وراجعه: أنت، [ص ٣٧].

= وشرح الأشموني (٣/٧٨) - الشاهد (٦٢٥)، والعنفي (٣/٧٨)، وشرح المفصل (٤٤/٣)، =

والنكرة^(١) لا تفيد الاستغراف.

والجواب: أنه لا بد من التوفيق بين نص سيبويه، وبين ما ذكرناه من الدليل؛ فنصرف قول سيبويه إلى جمع السلامة - إذا كان منكراً، وما ذكرناه^(٢) من الدليل إلى المعرف، ونمنع جواز تأكيد جمع القلة، وكذا تأكيد النكرات على قول البصريين.

الثالث: «الألف واللام» إذا دخلتا في^(٣) الاسم: صار^(٤) معرفة - كذا تقل عن أهل اللغة - فيجب^(٥) صرفه إلى ما به تحصل المعرفة، وإنما تحصل المعرفة عند إطلاقه - بالصرف إلى الكل؛ لأنَّه معلوم للمخاطب؛ فاما الصرف إلى ما دونه^(٦) [فإنه]^(٧) لا يفيد المعرفة؛ لأنَّ بعض الجموع ليس أولى من بعض: فكان^(٨) مجهولاً.

فإن قلت^(٩): إذا أفاد [جُمِعًا] من هذا الجنس - فقد أفاد تعريف ذلك الجنس .

قلت: هذه الفائدة^(١٠) كانت حاصلة بدون «الألف واللام»؛ لأنَّه لو قال: «رأيت رجالاً - أفاد تعريف ذلك^(١١) الجنس، وتمييزه^(١٢) عن غيره -»: فدلل أنَّ «للألف واللام» فائدة زائدة، وما هي إلا الاستغراف.

= والإنصاف (٤٤/٢) - الشاهد (٢٨٧)، والهمج (١٢٤)، والدرر (١٥٧/٢). والإنصاف (٢٦٦، ٢٦٧)، وقد أجاب البصريون عن هذا الشاهد: بأنه لغائب مجهول، فلا يجوز الاحتجاج به، كما اعتبروه من الشواد - التي لا يفاس عليها - انظر ص (٢٦٧) من المرجع نفسه.

(١) آخر الورقة (١٨٢) من ن.

(٢) في ص: «ذكرناه».

(٣) لفظي: «على».

(٤) في ن، آ، ل، ص، ح زيادة: «اسم». (٥) لفظ ن، ل: «فوجب».

(٦) آخر الورقة (١٢٤) من ح. (٧) سقطت الزيادة من ص.

(٨) لفظح، ن: «وكان».

(٩) آخر الورقة (٤٦) من ص.

(١٠) آخر الورقة (١٢٢) من آ.

(١١) ما بين المعقوقتين ساقط من ص.

(١٢) لفظ آ: «تمييز».

الرابع^(١): أنه يصح استثناء أيٌ واحدٌ كان منه، وذلك يُفيد العموم - على ما تقدّم.

الخامس: الجمع المُعرف في اقتضاء الكثرة^(٢) فوق المنكَر؛ لأنَّه يصح انتزاع المنكَر من المعرف، ولا ينعكس؛ فإنه يجوز أن يقال^(٣): «رجال» من الرجال ولا [يَجُوز^(٤)] أن [يقال^(٥)]: «الرجال» من رجالٍ؛ ومعلوم - بالضرورة - أنَّ المتنزع منه أكثر من المتنزع.

[و^(٦)] إذا ثبتَ هذا - فنقول: المفهوم من الجمع المعرف إما الكلُّ، أو^(٧) ما دونه، والثاني باطلٌ؛ لأنَّه ما من عدد دون الكلِّ إلَّا وتصح انتزاعه من الجمع [المعرف^(٨)] وقد عرفتَ أنَّ المتنزع منه أكثر، ولما بطل ذلك ثبتَ أنه للكلِّ. والله أعلم.

احتجو بأمورٍ:

أولُها: لو كانت هذه الصيغة للاستغرافِ -: وكانت إذا استعملت في العهدِ لزم إما الاشتراكُ، وإما^(٩) المجازُ؛ وهو على خلاف^(١٠) الأصلِ -: فوجب أن لا يفيء الاستغرافُ أبداً.

[وثانيها]: ولكنَّ قولُنا: «رأيتُ كُلَّ الناسِ، أو بعضَ الناسِ» خطأً؛ لأنَّ الأول تكريرٌ، والثاني نقض^(١١).

وثالثها: يقال: جمع الأمِير الصاغة - مع أنَّه ما جمع الكلِّ؛ والأصل في الكلام الحقيقة؛ فهذه الألفاظ حقيقة فيما دون الاستغرافِ -: فوجب أن لا تكون حقيقة في الاستغرافِ: دفعاً للاشتراكِ.

(١) في ح: «والرابع».

(٢) في ن، ل: «النكرة»، وهو تصحيف. (٣) في آ زيادة: «جامني».

(٤) انفردت بهذه الزيادة آ.

(٥) آخر الورقة (٨٢) من ي.

(٦) لم ترد الواو في غير ح.

(٧) لفظ ن، ل، ح: «واما».

(٨) سقطت الزيادة من ي.

(٩) في ن، ل: «خلافاً»، ولم يوردا كلمة «على».

(١٠) ما بين المعقوقتين ساقط من آ.

والجواب عن الأول: أن «الألف واللام» للتعریف - فینصرف إلى ما السامع به أعرف.

فإن كان هناك عهداً^(١): فالسامع به أعرف، فانصرف إليه. وإن لم يكن هناك^(٢) عهداً: كان السامع أعرف بالكلّ من البعض؛ لأن الكلّ واحد، والبعض كثير^(٣) مختلف: فانصرف إلى الكلّ.

وأيضاً: لا يبعد أن يقال: إذا أريده به العهد -: كان^(٤) مجازاً، إلا أنه^(٥) لا يحمل عليه إلا بقرينة - وهي: العهد بين المخاطبين؛ وهذا أمارة المجاز. وعن الثاني: أن دخول لفظي^(٦) «الكلّ» و«البعض» لا يكون تكريراً، ولا تقضا بل [يكون]^(٧) تأكيداً، أو تخصيصاً.

وعن الثالث^(٨): أن ذلك تخصيص بالعرف - كما في قوله: «من دخل داري أكرمه»؛ فإنه لا يتناول الملائكة، وللصوص، والله أعلم.

المسألة السادسة:

«الجمع المضاف» - كقولنا: «عبد زيد» - للاستغراق.

[و^(٩)] الدليل [عليه]^(١٠) ما تقدم.

وأما «الكنایة»^(١١) فكقوله^(١٢): « فعلوا» - فإنه يقتضي مكتيناً عنه [والمكتنى

(١) لفظ آ: «معهود».

(٢) لم ترد الزيادة في آ.

(٣) لفظل، ن: «كبير»، وهو تصحيف.

(٤) في ن، ي، ل، آ، ح: «يكون».

(٥) كذا في ص، ولعله الأنسب، وفي غيرها: «لأنه».

(٦) كذا في ص، وفي غيرها: «اللفظي».

(٧) لم ترد الزيادة في ص.

(٨) آخر الورقة (١٨٣) من ن.

(٩) لم ترد الواو في ن، ي، ل، آ.

(١٠) انفردت بهذه الزيادة ص.

(١١) لفظن ن: «الكتاب»، وهو تحريف.

(١٢) في ص: «كقوله».

عنه^(١) قد^(٢) يكون للاستغراق، وقد لا يكون [كذلك]^(٣) - فالكتابية^(٤) عنه - أيضاً تكون كذلك.

المسألة السابعة :

إذا أمر جمعاً بصيغة الجمع : أفاد الاستغراق [فيهم]^(٥) .
والدليل عليه: أنَّ السَّيِّدَ إِذَا أَشَارَ إِلَى جَمَاعَةٍ مِّنْ غُلْمَانِهِ - بِقُولِهِ: «قُومُوا» فَلَيْسَ يَتَحَلَّفُ عَنِ الْقِيَامِ أَحَدٌ^(٦) إِلَّا اسْتَحْقَ الذَّمَّ^(٧) ؛ وَذَلِكَ يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ اللَّفَظَ لِلشَّمُولِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ [ذَلِكَ]^(٨) إِلَى الْقَرِينَةِ؛ لَأَنَّ تَلْكَ^(٩) الْقَرِينَةِ إِنْ كَانَتْ مِنْ لَوَازِمِ هَذِهِ الصِّيَغَةِ - فَقَدْ حَصَلَ مَرَادُنَا، وَإِلَّا: فَلِتَفَرِضْ^(١٠) هَذِهِ الصِّيَغَةُ مَجْرِيَّةٌ عَنْهَا، وَيَعُودُ الْكَلَامُ . وَاللهُ أَعْلَمُ .

(١) ساقط من ن، ي، ل، آ.

(٢) في ن، ي، ل، آ: «وقد».

(٣) انفردت بهذه الزيادة آ.

(٤) في ن، ي، ل، آ: «والكتابة».

(٥) لم ترد الزيادة في ي.

(٦) في ح: «واحدة».

(٧) لفظ ص: «المم».

(٨) لم ترد الزيادة في ل، ن.

(٩) لفظ آ: «هذه».

(١٠) في ح: «فليفرض».



لَا يَنْهَا مِنْ هَذَا الْقُسْمِ^(١)
فِيمَا أَحْسَنَ بِالْعَمَلِ وَلَا يَنْهَا
مِنْ

(١) في آ : «الشرط»، وهو تصحيف.

(٢) لفظ ح : «الفن».



المسألة الأولى:

الواحد المعروف بلام الجنس لا يفيض العموم: خلافاً للجهاز، والفقهاء، والمبرد.

لنا وجوه:

الأول: أن الرجل إذا قال: «لبست الثوب، وشربت الماء» - لا يتبارد^(١) إلى الفهم الاستغرق.

الثاني: لا يجوز تأكيد بما يؤكد^(٢) به الجمع^(٣). فلا يقال: «جائني الرجل كلهم أجمعون».

الثالث: لا ينبع بنعوت الجمع - فلا يقال: «جائني الرجل القصار^(٤)»، و«تكلم الفقيه الفضلاء».

فاما ما يروى من قولهم: «أهلك الناس الدرهم البيض، والدينار الصفر» - [ف]^(٥) - مجاز؛ بدليل أنه لا يطرد.

وأيضاً: «فالدينار الصفر» إن كان حقيقة: فالدينار الأصفر مجاز، كما أن «الدنانير الصفر» لما كان حقيقة: كان «الدينار الأصفر»^(٦) إما خطأ^(٧)، أو مجازاً.

الرابع: البيع جزء من مفهوم «هذا البيع»، وإحلال هذا البيع يتضمن إحلال البيع - فلو كان لفظ البيع مقتضايا للعموم -: لزم من إحلال هذا البيع إحلال كل بيع؛ ومعلوم أن ذلك باطل^(٨).

(١) لفظي: «يتبارد».

(٢) لفظل، ن: «يتتأكد».

(٣) سقطت الفاء من صن.

(٤) لفظن، ل: «الناظر».

(٥) لفظن، ي، ح، ص، ل: «الجمع».

(٦) كذا في ص، آ، وهو الظاهر، وعبارة ح، ي: «الدنانير الصفر» وعبارة ن، ل: «الدينار الصفر».

(٧) عبارة آ: «مجاز أو خطأ».

(٨) آخر الورقة (١٣٤) من ل.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يقال: «اللفظ المطلق» إنما يُفيد العموم بشرط العراء عن لفظ التعيين.

أو يقال: «اللفظ المطلق» - وإن (٢) اقتضى العموم - إلا أن لفظ التعيين يقتضي خصوصة.

قلت (٣): أما الأول - باطل؛ لأنَّ العدم لا مدخل (٤) له في التأثير، وأما الثاني: - فلأنَّه يقتضي التعارض (٥)؛ وهو خلاف الأصل .

الخامس (٦): هو (٧) أنا قد بيتنا: أنَّ الماهية غير، ووحدتها [غير (٨)]، وكثرتها [غير (٩)]، والاسم المعرف لا يفيد إلا الماهية، وتلك الماهية تتحقق - عند وجود فرد من أفرادها؛ لأنَّ هذا الإنسان مشتمل على الإنسان - مع قيده كونه هذا: فالآتي بهذا الإنسان - آتٍ (١٠) بالإنسان.

فإليتِيَان بالفرد الواحد [من تلك الماهية (١١)]، يكفي في العمل بذلك الصَّ.

فظهر: أنَّ هذا اللفظ لا (١٢) دلالة له (١٣) على العموم أبداً.

احتُجِجاً بوجوهِ:

أحدُها: أنه يجوز أن يستثنى منه الأحادُّ التي تصلح أن تدخل - تحته -

قوله تعالى: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا» (١٤) والاستثناء يخرج من الكلام مالولاة - لوجبة دخوله فيه، وذلك [يدلُّ (١٥) على كون هذا اللفظ عاماً].

(١) آخر الورقة (١٤) من ح. (٢) لفظ ن: «فإن». (٣) لفظ آ: «قلنا».

(٤) في ن، ي، ل، آ: «دخل». (٥) لفظ ن، ل: «المعارض».

(٦) آخر الورقة (١٤) من آ. (٧) في غير آ: «وهو».

(٨) انفرد بهذه الزيادة من ن، ل. (٩) سقطت الزيادة من ن، ل.

(١٠) في ح: «أنتي». (١١) ساقط من آ.

(١٢) في ن زيادة: «يجوز». (١٣) لفظ ص: «قيه».

(١٤) آخر الورقة (١٤) من ن. (١٥) الآية (٢) من سورة «العصر».

(١٦) سقطت الزيادة من آ. (١٧) في ي: «اللفظة».

وثانيها: أن «الألف واللام» للتعریف، وليس ذلك للتعریف الماهیة؛ فإن ذلك قد حصل بأصل الاسم.

ولا للتعریف واحدٍ بعينه؛ فإنه [ليس^(١)] في اللفظ دلالةٌ عليه، اللهم إلا عند المعهود السابق؛ وكلامنا فيما إذا لم يوجد ذلك.

ولا للتعریف بعض مراتب الخصوص؛ فإنه ليس بعض تلك المراتب - أولى من بعض^(٢) - فلا يدلّ من الصرف إلى الكل.

وثالثها: أن ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعملية - قوله تعالى: «وَأَخْلَأَ اللَّهُ الْبَيْعَ»^(٣) - [مشعر^(٤)] بأنه إنما صار حلالاً، لكونه بيعاً، وذلك يقتضي أن يعم الحكم لعموم^(٥) العلة.

[ورابعها: أنه يؤكد بما يؤكد به العموم، كقوله: «كُلُّ الطُّعَامِ كَانَ حَلَّ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ»^(٦)؛ وذلك يدلّ على أنه للعموم .

وخامسها: أنه ينبع بما ينبع به العموم، كقوله تعالى: «وَالنَّخْلَ بِاسْقَتَتْ»^(٧) وقوله: «أَوِ الطَّفْلُ الَّذِينَ»^(٨)؛ وكل ذلك يدلّ على أنه للعموم^(٩).

[و^(٧)] العجائب عن الأول: أن ذلك الاستثناء مجاز بدليل أنه يتبع^(٨) أن

(١) سقطت الزيادة من آ.

(٢) لفظ ص: «البعض».

(٣) الآية (٢٧٥) من سورة «البرقة».

(٤) لفظ ص: «يشعر»، وسقطت من آ.

(٥) في ن، ي، ل: «عموم».

(٦) ما بين المعقوقتين سقط من ن، ي، ل، آ، ح، وانفرد بغير أنه ص. والآية الأولى فيه (٩٣) من سورة آل عمران، والثانية (١٠) من سورة ق، والثالثة (٣١) من سورة التور. ويبدو أن هذين الوجهين من الاعتراض لم يردَا فيما اطلع عليه الأصفهاني من نسخ الممحض ولذلك لم يتطرق إليهما. كما أن جواب المصتف عنهما لم يرد في ص. ولعل القرافي اطلع على نسخة فيها الوجه الخامس، فإنه قال: وعن قوله: «وَالنَّخْلَ بِاسْقَاتَاتِ» إنه ليس وصفاً عند النحاة، لأن النخل معرفة، وباسقات نكرة.. فراجع: التفاسير (١٥٦/٢ - ب).

(٧) لم ترد الواو في ص. (٨) لفظ آ: «يصح»، وهو تصحيف.

يقال: «رأيَتُ الإنسانَ إِلَّا المؤمنينَ»، ولو كانَ حقيقةً: لا طرداً^(١).
ويمكُنُ أنْ يقال: إنَّ الْخَرَانَ^(٢) لِمَا لَزَمَ كُلَّ النَّاسِ إِلَّا المؤمنينَ -: جازَ
هذا الاستثناءً.

وعن الثاني: أنَّ «لَامَ الجنسِ» تقييدٌ^(٣) تعينَ^(٤) الماهية، لا تعينَ^(٥)
الكلية. - وقد عرفتَ^(٦): أنَّ نفسَ^(٧) الماهية لا تقتضي الكلية.

وعن الثالث: أنَّ ذلكَ اعتبارٌ^(٨) مغايرٌ للتمسُّكِ بِنَفْسِ اللفظِ - ونحنُ لا
نُنْكِرُ ذلكَ^(٩). والله أعلم.

المُسَأَّلَةُ الثَّانِيَةُ :

الكلامُ في «الجمعِ^(١٠) المنكَرِ» يتفرَّعُ على الكلامِ في أقلَّ الجمعِ - و
[قد]^(١١) اختلفوا [فيه]^(١٢) -: فذهبَ القاضي، والأستاذ [أبو إسحاق]^(١٣)، وجمعُ
من الصحابةِ والتابعينَ: إلى أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنانَ.
وقالَ أبو حنيفة، والشافعيُّ - رحمهما اللهُ -: ثلاثةٌ وهو المختار.

(١) في ي: «لا طرداً».

(٢) لفظ آ، ص، ح: «الخسار».

(٣) في ص، ح: «يفيد».

(٤) في غير ص: «تعين».

(٥) في ن، ي، ل، آ، ح: «تعين».

(٦) لفظ ن، ل: «عرف».

(٧) لفظ ح: «نفس».

(٨) في ي: «الاعتبار».

(٩) لم يطرُف المصطف - رحمة الله - في تفسيره إلى هذا الاعتبار المغاير الذي يُؤخذُ
منه العموم، بل اعتبر الآية من المجملات التي لا يجوز التمسك بها متابعاً في ذلك الإمام
الشافعي - رضي الله عنه - فراجع ما قاله فيها في التفسير (٢) ٣٦١/٢ ط. الخيرية.

(١٠) في آ زِيادة: «المركب»، وهي زيادة مخلة لا داعي لها.

(١١) انفردت بهذه الزيادة ح.

(١٢) هذه الزيادة من ح.

لنا وجوه:

الأول: أنَّ أهل اللُّغةِ فصلوا بينَ الثنِيَةِ والجمعِ ، كما فصلوا بينَ الواحدِ والجمعِ - فكما فرقُنا بينَ الواحدِ والجمعِ -: وجبَ أنْ تُفرَقَ بينَ الثنِيَةِ والجمعِ .

الثاني: أنَّ صيغَةَ الجمعِ تُنْعَتُ^(١) بالثلاثةِ فما فوقها ، وبالعكس : يقالُ: « جاءَني رجَالٌ ثلَاثَةً » ، « ثلَاثَةُ رجَالٍ » ولا تُنْعَتُ^(٢) بالاثنينِ - فلا يقالُ: « رجَالٌ اثنَانِ »^(٣) ، و[لَا]^(٤) [« اثنَانِ رجَالٍ »] .

الثالث: أنَّ أهل اللُّغةِ فصلوا بينَ ضميرِ الثنِيَةِ ، وضميرِ الجمعِ - فقالوا في الاثنينِ: « فَعَلَّا » ، وفي الثلاثةِ^(٥): « فَعَلُوا » ، وفي الأمرِ^(٦) الاثنينِ: « افْعَلَّا » ، وفي^(٧) الجمعِ: « افْعَلُوا » .

احتُجِجُوا بالقرآنِ ، والخبرِ^(٨) ، والمعقولِ :
أَمَا القرآنُ - فبِقولِه تَعَالَى : « وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ »^(٩) والمرادُ: داؤُ وسليمانُ .

(١) لفظُ ح: « ينعت ».

(٢) في ن، ي، ل، آ: « ينعت ».

(٣) لفظُ ن، ل: « اثنين »، وهو تصحيف .

(٤) لم تردُ الزيادةُ في ص .

(٥) لفظ آ: « الثالثة ».

(٦) عبارة آ: « أمرُ الاثنين »، وعبارة ص: « في الاثنين ».

(٧) في ي، آ: « وللجمع »، وفي ن، ل: « والجمع ».

(٨) لفظ آ: « وبالخبر ».

(٩) الآية (٧٨) من سورة الأنبياء وراجع تفسير المصطف (١١٦/٦).

ويقوله تعالى : ﴿إِذْ تَسْوِرُوا إِلَيْهِ الْمُحْرَابَ﴾^(١) - وكانا اثنين ، لقوله تعالى : ﴿خَصْمَانِ﴾^(٢).

ويقوله : ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ ذَارِدَ فَقَرَعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخْفَ خَصْمَانِ﴾^(٣).

ويقوله : عَزْ وجلُّ : في قصة موسى وهارون : ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾^(٤).

ويقوله تعالى^(٥) - حكاية عن يعقوب - : ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾^(٦) [والمراد : يوسف وأخوه].

ويقوله تعالى : ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ افْتَلَا﴾^(٧) []

ويقوله تعالى : ﴿إِنْ تَشْوِنَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَبَغْتُ قُلُوبَكُمْ﴾^(٨).

وأما - الخبر - قوله - ﷺ : «الاثنان فما فرقهما جماعة»^(٩).

(١) آخر الورقة (٨٣) من ي.

(٢) الآية (٢١) من سورة ص.

(٣) كلمة من الآية (٢٢) من سورة ص ، وقد زيد في نسخة ص «اختصموا» وليس في هذه الآية «اختصموا»، وهي من الآية (١٩) من سورة الحج ، وسيأتي جواب الإمام المصنف عنها في ص (٣٧٢)، إذ إن موضع الاستشهاد في الآيتين واحد ، كما أن الجواب عنهما واحد كذلك.

(٤) من الآية (٢٢) من سورة ص.

(٥) الآية (١٥) من سورة الشعراء.

(٦) العبارة في ص : «ويقول يعقوب».

(٧) الآية (٨٣) من سورة يوسف.

(٨) ما بين المعقوقين ساقط من ن ، ل ، والأية (٩) من سورة «الحجرات».

(٩) الآية (٤) من سورة «التحريم».

(١٠) هذا الحديث مشهور عند الأصوليين ، وقد استدل به بعضهم على أن الجمْع يطلق على ما فوق الواحد ، أو وضع للاثنين فما فرقهما . وعلى أن الحقيقة الشرعية - مقدمة على الحقيقة اللغوية .

وقد أخرجه - من طريق أبي موسى الأشعري - ابن ماجه في السنن وابن عدي في الكامل ، بلفظ : «اثنان فما فرقهما جماعة».

وأخرجه به - من طريق أبي أمامة - أحمد في المسند ، والطبراني في المعجم الكبير =

وأمام المعقول - فهو^(١): أن [معنى^(٢)] الاجتماع^(٣) حاصل في الاثنين.

والجواب^(٤) عن الأول: أنه تعالى كُنَى عن المتهاكمين، مضافاً إلى كنایته عن الحاكم عليهم^(٥); فإن المصدر^(٦) قد يضاف إلى المفعول، وإذا اعتبرنا المتهاكمين مع الحاكم كانوا ثلاثة.

وأما قوله تعالى: «إِذْ تَسْرُّوا الْمُحْرَاب» - مع قوله: «خَصْمَانِ» - فجوابه: أنَّ الخصمَ في اللُّغَةِ لِلواحدِ والجمعِ - «كالضيف» - يقال: «هذا خصمي»، وهؤلاء خصمي^(٧)، وهذا ضيفي، وهؤلاء [ضيفي]^(٨); قال الله تعالى: «إِنَّ هُؤُلَاءِ ضَيْفِي»^(٩).

= وابن عدي أيضاً.

وأخرج به - من طريق عبد الله بن عمرو - الدارقطني في السنن أو: أفراده، على ما في المقاصد، وأخرج به - من طريق الحكم بن عمر الأزدي - ابن سعد في الطبقات، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة، وأبي منصور البارودي في معرفة الصحابة. على ما في الفتح الكبير (٤١/١). وانظر التيسير للمناوي (١/٣٣) ط بولاق، وفيه
القدير له (١٤٩/١). وفي كشف الخفا (٤٧/١) كلام عنه تحسن مراجعته. وقد ورد في المقاصد الحسنة (ص ٢١) بلفظ «الاتفاق». وذكر السخاوي - ضمن من أخرج به من طريق أبي موسى - الطحاوی في شرح معاني الآثار، وأبا يعلى في مسنده، والحاكم في مستدركه. وورد بهذا اللفظ في الشرح الكبير للرافاعي، وقال الحافظ في التلخيص الحبير (٢/٢٦٤): «رواه ابن ماجه والحاكم من حديث أبي موسى الأشعري» ثم نكلم عن بعض رجال سنته، وبين طرقاً أخرى له. وقال ابن الدبيع في «تمييز الحديث من الطلب» ص (٦) ط محمد صبحي: «أخرجه ابن ماجه، والدارقطني والحاكم وغيرهم من حديث أبي موسى مرفوعاً بهذا اللفظ وهو ضعيف» ا.هـ. وانظر بقية كلامه.

(١) لفظ آ: «وهوا». (٢) انفرد بهذه الزيادة ص.

(٣) لفظ ن، ص، ل: «الإجماع» وهو تصحيف.

(٤) لم ترد الواو في ص. (٥) آخر الورقة (١٣٥) من ل.

(٦) في ن، ل، ح: «عليها». (٧) آخر الورقة (١٨٥) من ن.

(٨) سقطت الزيادة من ن. (٩) الآية (٦٨) من سورة الحجر.

وهو الجواب عن التمسك بقوله تعالى: **(هَذَا نَحْنُ خَصْمَانٌ اخْتَصَمُوا)**
وقوله: **(فَقَرِعَ مِنْهُمْ)**^(١).
وأما قوله تعالى: **(إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَعِنُونَ)** - فالمراد: موسى، وهارون،
وفرعون.

وأمّا قوله تعالى: **(عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِينِي بِهِمْ جَمِيعًا)** - فالمراد [بـه]^(٢): يوسف
وأخوه، والأخ الثالث الذي قال: **(فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي إِلَيْهِ)**^(٣).
وقوله^(٤) تعالى: **(وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ افْتَلُوا)** - فكل طائفه جمع.
وأمّا قوله تعالى: **(فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا)** - فجوابه: أنه قد يطلق اسم
«القلب» على الميل الموجود^(٥) في القلب، فيقال للمنافق: إنه ذو لسانين
وذا وجهين وذو قلبيين، ويقال للذى لا يميل إلا إلى الشيء^(٦) الواحد: «له
قلب واحد، ولسان واحد».

ولما خالفتا^(٧) أمر الرسول - ﷺ - ونَمَّا^(٨) بأمر مارية^(٩) - وقع في قلبيهما
دوع مختلفة، وأفكار متباعدة - فصح أن يكون المراد من القلوب هذه
الدواعي؛ وإذا صح ذلك - : وجَبَ حمل اللفظ عليها^(١٠)؛ لأنَّ القلب لا يُوصَف
«بالصفوة» إنما يوصَف الميل به^(١١).

(١) راجع: التفسير الكبير حيث قرر المصف اعتراف المعترض بشكل أكثر تفصيلاً
مع أجوبته عليه (١٣٨/٧).

(٢) آخر الورقة (١٢٥) من ح.

(٣) لم ترد الزيادة في ص، آ.

(٤) الآية (٨٠) من سورة يوسف. وراجع تفصيل جواب المصف هذا عن الاستدلال
بالآية في التفسير (١٥٥/٥).

(٥) كان الأولى التعبير بـ«واما قوله».

(٦) آخر الورقة (١٢٤) من آ.

(٧) عبارة آ: «شيء واحد».

(٨) لفظ ن، ي، ل، آ: «حالفاً».

(٩) في ل، ن، ي، آ: «ونماء».

(١٠) هي مارية القبطية، أم ولد رسول الله - ﷺ - إبراهيم، أهداما إليه المفروض.

(١١) لفظ آ: «عليه».

(١٢) يقال: صغيت إلى كذا أصغر بفتحتين: ملت، وصفت النجم مالت للغرب.

واما الحديث - فهو محمول على إدراكِ فضيلةِ الجماعةِ .
وقيل : إنَّه ~~يُكْرَه~~ : «نَهَا عَنِ السَّفَرِ إِلَّا فِي جَمَاعَةٍ»^(١) ثُمَّ بَيْنَ أَنَّ «الاثْتَيْنِ
فَمَا فَرَقْهُمَا»^(٢) جَمَاعَةً - فِي جَوَازِ السَّفَرِ .

وأَمَّا المعقولُ - فجوابُه : أَنَّ الْبَحْثَ مَا وَقَعَ عَمَّا تَفَيَّدَه^(٣) لِفَظُهُ الْجَمِيعِ -
بَلْ عَمَّا يَتَنَاهَلُ لِفَظُ الرِّجَالِ وَالْمُسْلِمِينَ - فَأَيْنَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ^(٤)؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

المسألة الثالثة :

«الجمعُ المُنْكَرُ يُحْمَلُ - عَنْدَنَا»^(٥) عَلَى أَقْلَى الْجَمِيعِ - وَهُوَ الْثَلَاثَةُ - : خَلَافًا
لِلْجَبَائِيِّ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : يُحْمَلُ عَلَى الْاسْتَغْرَاقِ^(٦) .

= وصفى يصفع صفعى من باب ندب راجع : المصباح (١/٥٢٢) وقد نقل المصنف - رحمة
الله - في التفسير عن الفراء قوله : «وإنما اختير الجمع على الشتبة، لأن أكثر ما يكون عليه
الجوارح اثنان في الإنسان - كاليدين والرجلين والعينين فلما جرى أكثره على ذلك:
ذهب بالواحد منه مذهب الاثنين». فراجع التفسير (٨/١٧٣).

(١) والذي في المقاصد الحسنة ص (٢١) : ... وفي لفظ لأحمد عنه أنه - ~~يُكْرَه~~ -
رأى رجلاً يصلى وحده ، فقال : لا رجل يتصدق على هذا فيصلى معه؟ فقام رجل فصلى
معه ، فقال : «هذان جماعة» .

(٢) لفظ بـ، يـ، لـ، آـ : «فوقها» .

(٣) كذا في صـ، حـ، وفيما عداهما : «يفيد» .

(٤) راجع : نفائس القرافي (٢/١٥٧)، والكافش (٢/٢١٢) وما بعدها للاطلاع على
جملة أقوال العلماء وأدلتهم التي تكاد تكون متكافئة كما صرَح بذلك الأصفهاني ، وتأمل
قول القرافي : «في نحو اثنين وعشرين سنة أورد هذا السؤال على الفضلاء ، ولم يحصل
لي ولا لهم جواب ، وهو أن الخلاف في هذه المسألة غير منضبط ولا منصور... الخ .
واظنه لو تأمل كلام المصنف فضل تأمل مع ما ورد في معتمد أبي الحسين لأدرك أن
المسألة منحصرة في بحثين : أحدهما : ما تفیده كلمة (جـ، مـ، عـ) ، وهذا لا خلاف فيه
إنما الخلاف : في الصيغ التي يطلق عليها لفظ الجمع - كما ذكر المصنف - هل تقييد
الاثنين حقية ، أو ثلاثة . فراجع : المعتمد (١/٢٤٨ - ٢٤٩) .

(٥) عبارة حـ : «عَنْدَنَا يُحْمَلُ» .

(٦) راجع الخلاف بين شيوخ الاعتزاز في هذه المسألة من ناحية وبين الجبائي ويبيتا

لنا: أن لفظ^(١) «رجال» يمكن^(٢) نعته بأي جمعٍ شتا - [فـ^(٣)] يقال:
«رجال ثلاثة، وأربعة، وخمسة»؛ فمفهوم قوله: «رجال» يمكن جعله^(٤) مورداً
التقسيم لهذه^(٥) الأقسام .

ومورداً للتقسيم بالأقسام يكون مغايراً لكلٍ واحدٍ - من تلك الأقسام ،
وغير مستلزم لها - فاللفظ الدال على ذلك المورد لا يكون له إشعار بتلك
الأقسام : فلا يكون دالاً عليها.

وأما الثلاثة^(٦) - فهي مما لا بد منها - فثبت أنها تفيد الثلاثة فقط.

احتاج الجبائي: بأن حملة على الاستغراب - حمل له على جميع حقائقه ؛
[وذلك أولى من حمله على بعض حقائقه]^(٧).

= من ناحية أخرى في المعتمد (١/٢٤٦ - ٢٤٧).

والجبائي - هو: قاضي القضاة محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن
أبيان - مولى أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عنه - يكنى بأبي علي وهو زابنه أبو
هاشم من أئمة المعتزلة، ويطلق عليهما: الجبائيان. توفي سنة (٣٠٣هـ) من تلامذته إمام
الأشاعرة أبو الحسن وقد أورد ابن السكي^(٨) في طبقاته (٢٥٠/٢) وما بعدها من طبعة الحسينية
جملة من المناوشات جرت بينهما. وانظر: تاريخ دول الإسلام (١/١٤٥)، وال عبر (٢/١٢٥)
واللباب (٢٠٨/٢) وراجع هامش ص (٢٦٩) من القسم الأول من هذا الكتاب، حيث
ترجم له هناك - أيضاً - بليججاز.

(١) في غير ص: «القطة».

(٢) لفظ ص: «يمكتن».

(٣) لم ترد الفاء في آ.

(٤) في آ، ي، ح: «أن يجعل»، وفي ل، ن: «أن يكون».

(٥) عبارة ص: «مورداً للتقسيم».

(٦) في ل، ن: «هذه»، ولفظ ص: «بهذه».

(٧) لفظ ن، ل: «الثلاث».

(٨) ما بين المعقوقتين لم يرد في ن، ي، ل، آ، قوله: «أولى» في ح «أو إلى» وهو
تحريف.

[و١١] **الجواب**: أن مسمى هذا الجمع «الثلاثة»^(٢) - من غير بيان عدم الزائد^(٣) وجوده.

(٤) لا شك أنه قدر مشترك بين الثلاثة فقط، وبين الأربعة، وما^(٥) فوقها.
وقد بينا: أن اللفظ الدال على ما به الاشتراك بين أنواع ، لا دلالة^(٦) فيه^(٧) - أية . على شيء من تلك الأنواع : فضلاً عن أن يكون حقيقة فيها: فبطل قوله : «إن حمل^(٨) هذا اللفظ على الاستغراب - يقتضي حمله على جميع^(٩) حقائقه». والله أعلم .

المسألة الرابعة :

قوله تعالى: «لَا يَسْتُوْي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ»^(١٠) - لا يقتضي نفي الاستواء في جميع الأمور: حتى في القصاص؛ لوجهين:
الأول: أن نفي الاستواء أعم [من نفي الاستواء]^(١١) - من كل الوجوه، أو
من بعض^(١٢)؛ والدال على القدر المشترك بين القسمين - لا إشعار فيه بهما.
الثاني: أنه إما أن يكفي في إطلاق لفظ «المساواة» الاستواء [من
بعض^(١٣) الوجوه]، أو لا بد فيه من الاستواء من كل الوجه.

(١) لم ترد الواو في ص.

(٢) في ي: «للثلاثة».

(٣) في ن، ح، ل: «الزائد».

(٤) لفظ ن، ل: «فلا».

(٥) لفظ آ: «فما».

(٦) في ن، ل: «الدلالة» وهو تصحيف.

(٧) لفظ آ، ح: «له».

(٨) لفظ آ: «حكم»، وهو تصحيف.

(٩) آخر الورقة (١٨٦) من ن.

(١٠) الآية (٢٠) من سورة الحشر.

(١١) ساقط من آ.

(١٢) كذا في آ، وفي غيرها: «من بعضها»، والأنسب ما ثبنا.

(١٣) ساقط من ي.

والاول باطل، والا: لوجب إطلاق لفظ المتساوين^(١) على جميع^(٢) الأشياء؛ لأن كل شيئ - فلا بد وأن يستوي في بعض الأمور: من كونهما معلومين ومذكورين، ومحظوظين^(٣)، وفي سلب ما عداهما عنهم، ومتى صدق عليه المساوي -: وجوب أن يكذب^(٤) عليه غير المساوي^(٥)؛ لأنهما - في العرف - كالمتناقضين - فإن من قال: «هذا يساوي ذاك» فمن أراد تكذيبه - قال: «إنه^(٦) لا يساوه».

والمتناقضان لا^(٧) يصدقان - معاً: فوجب أن لا يصدق على شيئين^(٨): [أليته] أنهما [متساويان و^(٩)] غير متساوين؛ ولما كان ذلك باطلًا: علمنا أنه يعتبر في [المساواة^(١٠)] المساواة من كل الوجه - وحينئذ: يكفي في نفي المساواة^(١١) - نفي الاستواء من بعض الوجه؛ لأن تقضي الكلية هو الجزئي . فإذن قولنا: لا يساويان - لا يفيض نفي الاستواء من جميع^(١٢) الوجه - والله أعلم .

(١) في ح: «المساوات»، وفي ن، ل: «المساوين».

(٢) لفظ آ: «بعض»، وهو تصرف من الناسخ.

(٣) في ح تقدم لفظ «محظوظين» على مذكورين^(١٣).

(٤) لفظ آ: «يكون»، وهو تصحيف.

(٥) في آ: «المتساوي».

(٦) الفردت بهذه الزيادة ص.

(٧) آخر الورقة (١٣٦) من ل.

(٨) سقطت من ن، ل، وعبارة ح: «أليته على شيء».

(٩) سقطت هذه الزيادة من غير ح.

(١٠) سقطت من ل، ن، ولفظ آ: «المتساويان».

(١١) لفظ ص: «الاستوا».

(١٢) لفظ ص: «كل».

(١٣) بهذه الآية تمسك بعض الشافعية - في أن المسلم لا يقتل بالذمي ، وإن كان متسلك الشافعي - رضي الله عنه - قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يقتل مؤمن بكافر» كما في الأم (٦/٣٨). والذين تمسكوا من الشافعية بهذه الآية قالوا: نفي الاستواء يقتضي نفيه

المسألة الخامسةُ:

إذا قالَ الله تعالى: **(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ)**^(١) [فهذا]^(٢) لا يتناولُ الأمة.

= من جميع الوجوه، ولو قتل المسلم بالكافر: لحصل بينهما استواء في القصاص. ومنع الحنفية هذا العموم وقالوا: إذا وقع التفاوت ولو من وجه واحد فإنه يفي بالعمل بالأية. وعليه فلا تعارض هذه الآية عموم آيات القصاص ووافقهم المعتزلة واعتبروا المراد «بنفي المساواة» نفيها في الفوز الآخروي. وقد وافق المصنف - رحمة الله - وأتباعه الحنفية والمعتزلة في هذه المسألة. فراجع: المعتمد (١/٤٩ - ٤٥٠)، والكافش (٢١٥/٢)، وما بعدها، والنفائس (٢/٦٠) وقيد العموم في الأمور التي يمكن نفيها، ومنه أخذ الإسنوي هذا القيد. فانظر شرحه على المنهاج (٣٥١/٢) وما بعدها. ط السلفية، وط. التوفيق (٢/٦٩)، ولما كانت صورة المسألة المتنازع فيها: أن يدخل النفي أو الشرط على فعل متعدد لم يقيد بشيء تطرقوا إلى مثل قوله: «لا أكل»، وإن أكلت فعبدني حرباً، فابن حنيفة - رضي الله عنه - لم يعتبر هذا عاماً، وحيثئذ فلا يقبل التخصيص لأنَّه فرع العموم، ومذهب الشافعي - رضي الله عنه - أنه عام لكونه نكرة في سياق النفي، أو الشرط. وزعم الإسنوي أن الإمام المصنف: مال في المحصول لمقالة أبي حنيفة، وقال: «إن نظره فيها دقيق» (٣٥٤/٢) مع أن المصنف لم يتطرق إلى الصورة الثانية في هذه المسألة وإنما أفردها في مسألة خاصة - ستائي - واكتفى ببحث هذه المسألة من خلال الآية المذكورة فقط.

أما في المستحب فقد مثل للمسألة بنحو قوله: «والله لا أكل» ونوى مأكولاً معيناً: صحت نيتها عند فقهائنا وبه قال أبو يوسف وعند أبي حنيفة: لا يقبل التخصيص. وهو الحق راجع: (ورقة ٦٦ - ب). ولم يتطرق للأية، وأما الحاصل فقد ناتج المحصول في الاقتدار على بحث الآية وحدتها فقال: المسألة الرابعة: قوله: «لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة» لا يقتضي نفي عموم الاستواء لوجهين: الغ فراجع: ورقة (٤٥ - ب) منه.

وبعبارة التحصيل: واحتلَّ أيضاً في قوله تعالى: «لا يستوي» والمختار عند الشافعي - رضي الله عنه - أنه لسلب الاستواء بينهما في القصاص، واختيار الإمام خلافه. وذكر الدليلين اللذين ذكرنا في المحصول فراجع الورقة (٥٨ - ب). وانظر المسألة الثامنة من هذا الباب.

(١) تكرر خطاب الله - تعالى - لنبيه - صلى الله عليه وآله وسلم - في مواضع متعددة من الكتاب العزيز منها أول سورة الأحزاب، والطلاق والتعزير، و(١١) منها، و(٦٤)، و(٧٠) من سورة الأنفال، و(٧٣) من سورة التوبه. (٢) لم ترد الزيادة في ن.

وقال قومٌ: ما يثبتُ - في حقهِ - يثبتُ - في حق غيرهِ - إلَّا ما دلَّ الدليلُ
على أنه من خواصه.

وهؤلاء إن زعموا: أن ذلك مستفادٌ من اللفظِ - فهو جهالةٌ^(١).
وإن زعموا: أنه [مستفادٌ^(٢)، من دليلٍ آخرٍ] وهو قوله تعالى: «وَمَا آتاكُمْ
رَسُولُنَا فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانثُواهُ»^(٣) وما يجري مجرى - فهو خروجٌ عن^(٤)
هذه المسألة؛ لأنَّ الحكمَ - عندهِ - إنما وجَبَ على الأمةِ، لا بمجرد الخطابِ
المتناولِ [للنبيِّ فقطٌ] بل بالدليلِ الآخرِ.

وإذا ثبتَ ذلك: ثبتَ - أيضاً - أنَّ الخطابَ المتناولِ^(٥) بوضعِهِ للأمةِ، لا
يتناولُ الرسولَ - ~~رسول~~ - .

المسألة السادسة:

اللفظ الذي يتناول المذكور و^(٦) المؤتَّثِ - إما أن يكون مختصاً بهما - [وهو^(٧)]
كلفظِ «الرجال» للذكور و«النساء» للإناث؛ أو لا يكون - وهو على قسمين:
أحدُهما: ما لا يتبيَّنُ فيه تذكيرٌ ولا تأنيَّثٌ: كصيغة «من»، وهذا يتناول^(٨)
الرجال والنساء.

ومنهم من أنكره.

لنسا: اعتقد الإجماع على أنه إذا قال: «من دخل الدار - من أرقاني»^(٩) - .

(١) آخر الورقة (١٢٦) من ح.

(٢) لم ترد الزيادة من ن.

(٣) الآية (٧) من سورة «الحشر».

(٤) لفظ ن: «من».

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ي، وقوله: «للنبيِّ» في ن، ل: «النبيِّ».

(٦) لفظ ي: «والمؤتَّث».

(٧) في ن، ي، ل: «فهُوَ»، ولم ترد في آ.

(٨) عبارة ن، ي، ل، آ، ح: «وهذه تناول»، وكلامها صحيح.

(٩) في ن، ي، ل، ح: «أقاربي»، وهو تصحيف.

فهو حرّ، فهذا لا يختصّ^(١) بالعبيد، وكذا لو أوصى بهذه الصيغة، أو ربط بها توكيلًا، أو^(٢) إذاً في قضيّة من القضايا.

احتُجِّوا بقول العرب: «من» «منان» «منون» «مَنْهُ» «مُتَنَّا» «مَنَاتُ»^(٣).
والجواب: أن ذلك - وإن كان جائزًا إلا أنهم اتفقوا على أنَّ الأصحَّ^(٤) استعمال لفظ «من» في الذكور والإإناث.

القسم الثاني: ما تبيّن^(٥) فيه^(٦) علامات^(٧) التذكير والتأنيث - كقولنا^(٨):
«قام»، [«قاما»]^(٩) «قاموا»، «قامت»، «قامتا»، «قمن».

واتفقوا على أنَّ خطاب الإناث لا يتناول الذكور^(١٠)، واختلفوا: في أنَّ
خطاب الذكور هل يتناول الإناث؟ والحقُّ: لا.
لنا: أنَّ الجمعَ تضعييفُ الواحد^(١١)، وقولنا: «قام» لا يتناول المؤنث.
قولنا: «قاموا» - الذي هو تضعييفُ قولنا: «قام» -: وجَّب أنَّ لا يتناول المؤنث.

(١) آخر الورقة (١٢٥) من آ.

(٢) في غير ص: «وأذناه وما أثبتناه أنسَب».

(٣) راجع الفقرة (١) من هامشنا على ص (٣٤٨) من هذا القسم من الكتاب،
وص (٣٥٦) منه، وكتاب سيبويه (٤٠٢/١). وراجع: «معنى اللبيب لمعرفة ما أورده من
أحكام «من» في استعمالاتها المختلفة» (١٩/٢). وانظر الخصائص (١٣٠/١)، (١٣٢).

وراجع: النفاس (١٦١/٢) فقد ذكر القرافي أنَّ هذا الاستعمال شاذ في اللغة.

(٤) كذا في ص، ح، وهو المناسب، وعبارة ن، ي، ل، آ: «أنَّه لا يصح».

(٥) لفظ ح: «يتبيّن»، وفي ن: «تبين».

(٦) لفظ ن، ل: «يه».

(٧) في غير آ: «علامة».

(٨) آخر الورقة (٤٧) من ص.

(٩) سقطت الريادة من ي.

(١٠) آخر الورقة (١٨٧) من ن.

(١١) لفظ ح: «للواحد».

احتُجُوا: بَأْنَ أَهْلَ الْلُّغَةِ قَالُوا: إِذَا اجْتَمَعَ التَّذْكِيرُ وَالتَّائِثُ -: غُلْبٌ
التَّذْكِيرُ.

والجوابُ: لِيَسَ الْمَرَادُ مَا ذُكْرَتْمُوهُ، بِلَ الْمَرَادُ^(١): أَنَّهُ مَتَى أَرَادَ مُرِيدًا أَنْ
يُعْبَرَ عَنِ الْفَرِيقَيْنِ بِعَبَارَةٍ وَاحِدَةٍ - كَانَ الْوَاجِبُ - هُوَ التَّذْكِيرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الْمَسَأَلَةُ السَّابِعَةُ:-

إِذَا لَمْ يُمْكِنْ إِجْرَاءُ الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ إِلَّا بِإِضْمَارِ شَيْءٍ فِيهِ - ثُمَّ هَنَاكَ
أُمُورٌ كَثِيرَةٌ يُسْتَقِيمُ الْكَلَامُ بِإِضْمَارِهِ^(٢) أَيْهَا كَانَ -: لَمْ يَجُزْ إِضْمَارُ جَمِيعِهَا؛ وَهَذَا
هُوَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلَنَا^(٣): «الْمَقْتَضِيُّ لَا عُمُومَ لَهُ»^(٤) - مَثَالُهُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
«رُفِعَ عَنِ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنَّسِيَانُ».

فَهَذَا الْكَلَامُ لَا يُمْكِنْ إِجْرَاؤُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، بِلَ لَا بُدَّ وَأَنْ نَقُولَ: [الْمَرَادُ^(٥)]
«رُفِعَ عَنِ أُمَّتِي حُكْمُ الْخَطَا».

ثُمَّ ذَلِكَ الْحَكْمُ: قَدْ يَكُونُ فِي الدِّينِ: «كَيْبَحَابُ الصَّمَانِ»، وَقَدْ يَكُونُ فِي
الْآخِرَةِ «كَرْفَعُ التَّائِثِ» .
فَنَقُولُ: إِنَّهُ [لَا يَجُوزُ^(٦)] إِضْمَارُهُمَا مَعًا.

(١) آخر الورقة (٨٤) من ي.

(٢) لفظ ن، ي، ل، آ: «إِضْمَارَاهَا»، وهو تصحيف.

(٣) في ح: «قول الفقهاء».

(٤) عبارة التحصيل: «الاقتضاء لا عموم له»، انظر ورقة (٥٩ - آ) ولم يذكر هذا في
الحاصل، والمتتبّع، ورائع الحاصل (٣٦٣)، والمراد بقولهم: «المقتضى» محدثٌ معتبر
استدعاءً صدق الكلام أو صحته. وهذا على اصطلاح الشافعية، وأبي زيد الذهبي من
الحنفية. وأما جمهور الأحناف فالمحتج بـ المقتضى عندهم: معنى بفهم الزاماً لأجل تصحيح الكلام،
أو صدقه: مثل «المأكول» في لا أكل.. لا مثل الحديث المذكور. راجع: سلم الوصول
للشيخ بخيت (٢/٣٦٥). وبهذا العزوان أوردتها الغزالى في المستصنى (٢/٦١)، والأمدى
في الأحكام (٢/٦٣)..

(٥) لم ترد هذه الزيادة في غير ص. (٦) سقطت الزيادة من ن، ل..

لنسا: أنَّ الدليلَ ينفي جوازِ الإضمارِ، خالفناهُ^(١) في الحكمِ الواحدِ؛ لأجلِ الضرورةِ، ولا ضرورةَ في غيرِه - فيبقى على الأصلِ .

وللمخالفِ أنْ يقولَ: ليسَ إضمارُ أحدِ الحكمينِ - بأولِي^(٢) من الآخرِ .
فإما أنْ لا تضمِّر^(٣) حكمًا أصلًا - وهو غيرُ جائزٍ، أو تضمِّر^(٤) الكلَّ - وهو المطلوبِ .

[المسألة الثامنة]^(٥):-

المشهورُ من قولِ فقهائنا: أنه لو قالَ: «[و]الله لا آكلُ^(٦)» فإنَّه يعمُّ جميعَ المأكولاتِ، والعامُ يقبلُ التخصيصَ، فلو نوى مأكلًا دونَ مأكلٍ: صحتْ نيتهُ، وهو قولُ أبي يوسفَ^(٧) .

(١) لفظُ ن، ل: «خالفنا».

(٢) فيما عدا آن: «أولي».

(٣) لفظُ ن، ل، ص، آ: «يضمِّر».

(٤) فيما عدا ح، ي: «يضمِّر». قلت: وقد أجابَ الأمدي عن هذا الاعتراض؛ فراجع جوابه في الأحكام (٦٤/٢)، كما أنَّ لعلماء الشافعية آراءً أخرى في المسألة غير ما أورده المصنف يمكن الاطلاع عليها في الكافش (٢١٨/٢ - آ).

(٥) ذكر القرافي أنَّ عباراتِ العلماء في فهرستِ هذه المسألة مختلطة فراجع عباراتهم في عنوان هذه المسألة في نفاسه (٢/١٦٣ - آ)، وكذلك سردُ الأصفهاني لقوالِ العلماء في صورة المسألة، وصحح عبارة ابن الحاجب فراجع: الكافش (٢١٩/٢ - آ) وشرح مختصر ابن الحاجب (١١٦/٢)، وقد سبقَ أنْ أشرنا في هامش (٣٧٧) من هذا القسم من الكتاب الفقرة (٩) أنَّ القاضي البيضاوي دمجَ هذه المسألة بمسألة نفي المساواة، وفرقَ المصنف بينهما. وانظر: شرحِي الإسنوبي وابن السكيكي على المنهاج (٢/٦٩) وما بعدها .

(٦) سقطتِ الواو من ن. (٧) آخر الورقة (١٣٧) من ل.

(٨) وقال الطحاوي في مختصره ص(٣٠٩): ومن حلف... . أن لا يأكل، أو أن لا يشرب، أو أن لا يلبس، فقال: غبت طعامًا دون طعام، أو شرابًا دون شراب، أو لباسًا دون لباس، لم يُدْنَ في القضاء، ولا فيما بينه وبين الله . ولم يشر إلى خلاف أبي يوسف .

وعند أبي حنيفة - رحمه الله - : أنه لا يقبل التخصيص ؛ ونظر أبي حنيفة
- رحمه الله - فيه دقيق^(١) .

وتقريباً^(٢): أنَّ نِيَّةَ التَّخْصِيصِ لَوْ صَحَّتْ - لصَحَّتْ إِمَّا فِي الْمُفْرَظِ، أَوْ فِي غَيْرِهِ، وَالْقَسْمَانِ بَاطِلَانِ - فَبِطَلَتْ تَلْكَ النِّيَّةَ.

[وَ] إنما قلنا: إنَّه لا يصحُّ اعتبارِيَّة التخصيص في الملفوظ؛ لأنَّ [الملفوظ] [٤٣] - هو الأكلُ، والأكلُ ماهيَّة واحدة؛ لأنَّها قدرٌ مشترَكٌ بينَ [٤٤] أكلَ هذا الطعام ، وأكلَ ذلك الطعام ، وما به الاشتراكُ غيرُ ماهيَّة الامتياز ، وغيرُ مستلزمٍ [له] [٤٥] فالأكلُ - من حيثُ إنَّه أكلُ - مغايرٌ لقيودِ كونِه هذا الأكلَ وذاكَ [٤٦] وغيرُ مستلزمٍ [له] [٤٧] والمذكورُ إنما - هو الأكلُ - من حيثُ هو [٤٨] أكلُ ، وهو - بهذا الاعتبار - ماهيَّة واحدة ، والماهيةُ - من حيثُ إنَّها هي - لا تقبلُ العددَ - فلا [٤٩] تقبلُ التخصيص ، بل الماهيةُ إذا افترَتْ بها العوارضُ الخارجيةُ حتى صارتُ هذا أو ذاكَ [٥٠] - : تعددَتْ ، فهناكَ صارتُ محتملةً للتخصيص ، [وَ] [٥١] لكنَّها قبلَ تلكَ العوارضِ لا تكونُ متعددةً: فلا تكونُ محتملةً للتخصيص .

(١) وراجع ص (٣٧٨) وما بعدها من هذا القسم من الكتاب.

(٢) في ص زيادة: «وهو».

(٣) لم ترد الواو في ح.

(٤) سقطت هذه الزيادة من ن، آ، ل.

(٥) لفظ نـ: «من» وهو تحريف.

(٦) سقطت الزيادة من آ.

(٧) لفظ ن، ل: «وذلك».

(٩) فِرْنَآرْلَانْد

(١١) فتح رودايك

(١٣) نُرْجِعُ إِنْ هَذَا هُو جِوابُ «إِذَا» وَقَائِمَهُ مَقَامُ جِوابِ «أَمَّا» جَارٌ عَلَيْهِ

عارات القوم

(١٣) نرجح أن هذا هو جواب «إذا» وفائد مقام جواب «أما» جار على التسامح في عبارات القسم.

١٤) آخر الورقة (١٢٧) من ح.

تصير متحملاً للتخصيص؛ لكن تلك الزواائد غير ملفوظة^(١) - فالمجموع
الحاصل منها^(٢) ومن^(٣) الماهية غير ملفوظ^(٤) - فيكون القابل لنية التخصيص
 شيئاً غير ملفوظ؛ وهذا هو القسم الثاني .

فنتول: هذا القسم - وإن كان جائزأً - عقلاً - إلا أن يبطله بالدليل الشرعي -
فنتول: إضافة ماهية «الأكل» إلى الخبز تارةً، وإلى اللحم أخرى إضافات
تعرض لها بحسب اختلاف المفعول [به]^(٥) .

وإضافتها إلى هذا اليوم وذلك^(٦)، وهذا الموضوع وذاك إضافات عارضة
لها بحسب اختلاف المفعول فيه .

ثم أجمعنا^(٧) على أنه لو نوى^(٨) التخصيص بالمكان والزمان - لم يصح
فكذا التخصيص [بـ]^(٩) المفعول به؛ والجامع: رعاية الاحتياط في تعظيم
اليمين .

حجّة [أصحاب^(١٠) الشافعى] - رضي الله عنه - : أجمعنا على أنه لو قال:
«إن أكلت أكلًا»، [أو غسلت غسلاً]^(١١) - صحت نية التخصيص - فكذا إذا
قال: «إن أكلت»؛ لأن الفعل مشتق من المصدر، والمصدر موجود فيه .

(١) في ح: «ملفوظ بها».

(٢) آخر الورقة (١٨٨) من ن.

(٣) كذا في ح، وفي سائر النسخ: «من الماهية ومنها»، وكلاهما صحيح.

(٤) لفظي: «ملفوقة».

(٥) سقطت الزيادة من ص.

(٦) لفظ آ: «وذاك».

(٧) لفظ ل، ن: «اجمعنا»، وهو تصحيف.

(٨) في ن، ل: «ترى» وهو تصحيف ظاهر.

(٩) سقطت من آ، ن، لفظ آ: «في».

(١٠) انفرد بهذه الزيادة ص^{١١}.

(١١) كذا في ص، وفي ح أبدل «أو»، به «الواو»، ولم ترد في غيرهما.

[و^(١)] **الجواب**:- أن المصدر - هو: الماهية - وقد بتنا أنها لا تتحتمل التخصيص. وأما قوله: [أكلت أكلًا فهذا^(٢)] - في الحقيقة - ليس مصدرًا؛ لأنّه يفيد^(٣) أكلًا^(٤) واحدًا منكراً، والمصدر ماهيّة الأكل^(٥)، وقد كونه [واحد^(٦)] منكراً ليس وصفاً قائماً به، بل معناه: أن القائل ما عينه، والذي يكون متعيناً - في نفسه - لكن القائل^(٧) ما عينه - فلا^(٨) شك أنّه قابل للتعيين [فإذا نوى التعيين^(٩)] - فتد نوى ما يحتمله اللفظ^(١٠): فهذا ما عندي في هذا الفصل^(١١).

المسألة التاسعة:-

قال الشافعى - رضي الله عنه -: «ترك الاستفصال في حكاية الحال - مع قيام الاحتمال - : يتخلص منزلة العموم في المقال».

(١) لم ترد الرواية ص.

(٢) كذا في ح، ي وفي ن، ل: «لم يرد قوله: «أكلت»، وعبارة آ: «أن أكلت ولم يورد «أكلًا» وفي ص أبدل ما أثبتنا بعبارة: «غسلت غسلا».

(٣) آخر الورقة (١٢٦) من آ.

(٤) لفظ ص: «غسلا».

(٥) لفظ ص: «الغسل».

(٦) هذه الزيادة من ص.

(٧) لفظ ما عداح: «الإنسان».

(٨) في ن، آ، ل: «ولا».

(٩) سقطت هذه الزيادة كلها من ن، ل، ح، وفي آ، ي وردت «فإذا» فقط، ولفظ ص: «إذا».

(١٠) كذا في ح، وفي سائر النسخ: «الملفوظ».

(١١) لفظ ن، ل: «التفصيل»، هذا ورائع: الكاشف (٢١٩ / ٢ - ٢٢١) للاطلاع على تفاصيل أقوال العلماء في هذه المسألة فهرسة وصورة، واستدلالاً.

مثاله: أن ابن غيلان^(١) أسلم على عشر^(٢) نسوة، فقال عليه الصلاة والسلام: «أمسك أربعاً، وفارق سائرهن»^(٣) ولم يسأله عن كيفية [ورود^(٤)] عقده عليهن في الجمع، أو^(٥) الترتيب - فكان^(٦) بإطلاق^(٧) [ـ] القول دالاً على أنه لا فرق بين أن تتفق تلك العقود^(٨) - معاً - أو على الترتيب وهذا فيه نظر؛ لاحتمال أنه - بكلمة - عرف خصوص الحال - فأجاب ببناء

(١) هو غilan بن سلمة بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن عوف ابن تقيف التقفي. ويكتن أبي عمرو، وجده عمرو وسمى بشرحيل. كان أحد وجهو تقييف. راجع: الإصابة، وبحاشيتها الاستيعاب (٣ - ١٨٦). ولعل إيراد كلمة «ابن» زيادة من النسخ فالحديث رواه المصنف في التفسير عن غilan، لا عن ابن غilan. انظر (٣ - ٣٧/٣ - آ) ط الخيرية.

(٢) لفظ ن، ي، ل، آ: «عشرة».

(٣) قال المجد بن تيمية في متنقى الأخبار (٥٣٧/٢ - ٥٣٨): «... عن ابن عمر، قال: أسلم غilan التقفي وتحته عشر نسوة في الجاهلية، فأسلمن معه، فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يختار منهن أربعاً». رواه أحمد وابن ماجه والترمذى.

وزاد أحمد في روايته: «فلما كان في عهد عمر: طلق نساءه، وقسم ما له بين بناته فبلغ ذلك عمر، فقال: «إني لاظن الشيطان - فيما يسترق من السمع - سمع بمونتك، فقدنف في نفسك، ولملوك لا تملك إلا قليلاً، وأيهم الله: لتراجعن نساءك، ولترجمن مالك، أو لا ورثهن منك، ولا أمرن بغيرك أن يرجم، كما رجم قبر أبي رغال» ا. هـ. وانظر في هامش الكلام في كون هذا الحديث مرفوعاً أو موقعاً.

وقد أخرجه الإمام الشافعى - رضي الله عنه - في الأم (٤٩/٥). ط. بولاق.

(٤) لم ترد في ص.

(٥) لفظ ص، ح: «والترتيب».

(٦) في ن، ل، آ، ي: «وكان».

(٧) لم يرد الضمير في ص.

(٨) في ن، ل: «القيود»، وهو تصحيف.

على معرفته، ولم يستفصل^(١). والله أعلم.

المسألة العاشرة:-

العطف على العام لا يقتضي العموم؛ لأنَّ مقتضى العطف [مطلق]^(٢) الجمع - وذلك جائز بين العام والخاص، قال الله - تعالى -: ﴿وَالْمُطْلَقُاتُ يَرَصُنُ بِأَقْسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ فُرُوعٌ﴾^(٣). وهذا عام، قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدْهِنَ﴾ خاص^(٤).

المسألة الحادية عشرة^(٥):

كل حكم يدل عليه بصيغة المخاطبة - كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

(١) وقد اعتبر المصنف المحرم لما زاد على الأربعة الإجماع، وليس الحديث المذكور، فانظر: التفسير (١٣٧/٣). أما الشارح القرافي فقد ذكر هذه العبارة: ترك الاستفصال... الخ ونقل عن الشافعي رضي الله عنه عبارة أخرى هي: «حكایة الحال، إذا تطرق إليها الاحتمال، كناها ثوب الإجمال» وانشغل بدفع التناقض بين النقلين مسلماً صحتهما، وخرجهما على قاعديتين فراجع: أقواله في النفائس (٢/١٦٦ - آ).

ونظر المصنف على هذه القاعدة تابع فيه إمام الحرمين، فانظر البرهان: (١/٣٤٥ - ٣٤٧) الفرات (٢٤٨، ٢٤٩)، ونقل الأصفهاني عن صاحب التقيق (بعد أن أورد هذا السؤال عن كثير من الأئمة أنهم شاركوا فيه إمام الحرمين والمصنف) - ما ذكره القرافي من تناقض النقلين عن الشافعي ، مع دفع التناقض المذكور، وعقب عليه بأنه لا حاجة إلى دفع التناقض، فإنما يمنع أولاً صحة النقل عن الشافعي فيما ذكرتم. فراجع: ذلك كله في الكاشف (٢/٢٢١ - ب). وراجع: شرح الاسنوي على المنهاج وبحاشيته تعليقات الشيخ بخيت (٢/٣٦٧ - ٣٧٠).

(٢) سقطت الزيادة من ص.

(٣) الآية (٢٢٨) من سورة البقرة.

(٤) هذه المسألة نشأت عن مسألة جزئية من الفروع هي مسألة أنَّ المسلم لا يقتل بالتنمي عندنا خلافاً للحقيقة، وأورد أصحابنا الآية المذكورة لتأييد مذهبهم فراجع الكاشف (٢/٢٢١ - ب). والنفائس (٢/١٦٦ - ب).

(٥) لفظن، ي، ل، آ: «عشر».

آمنوا»، **(يَا إِلَيْهَا النَّاسُ)** - [فهو^(١) خطاب مع^(٢) الموجودين في عصرِ الرسول^(٣) - **يَعْلَمُ** - ^(٤)].

وذلك^(٤) لا يتناول من يحدث - بعدهم - إلا بدليل منفصل يدل على أن حكم من يأتي^(٥) - بعد ذلك - حكم الحاضرين؛ لأنَّ الذين سيجدون - بعد ذلك - ما كانوا موجودين في ذلك الوقت، ومن لم^(٦) يكن موجوداً - في ذلك الوقت - لا^(٧) يكون إنساناً ولا مؤمناً - في ذلك الوقت - ومن لا يكون كذلك: لا يتناول الخطاب المتناول للإنسان والمؤمن^(٨).

فإنْ قيلَ: وما الذي يدل على العموم؟ .

قلنا: الحق أنه معلوم [بالضرورة] في دين محمد - **يَعْلَمُ** - .

وذكروا فيه طريقين آخرين:

الأول: التمسك بقوله تعالى: **(وَمَا أُرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ)**^(٩) و قوله عليه السلام: «بَعَثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَةً»^(١٠) و قوله: «بَعَثْتُ إِلَى الْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ»^(١١)

(١) سقطت الزيادة من ن، ل.

(٢) لم ترد الزيادة في ل، ن.

(٣) آخر الورقة (١٣٨) من ل.

(٤) لفظ آ: «فذلك».

(٥) في ص: «يجي».

(٦) عبارة ص: «لا يكون».

(٧) في آ: «فلا».

(٨) آخر الورقة (١٨٩) من ن.

(٩) الآية (٢٨) من سورة سباء.

(١٠) أخرجه ابن سعد في الطبقات - عن خالد بن معدان مرسلًا - بهذا اللقط مع زيادة هي: «فإن لم يستجيبوا لي فإلى العرب، فإن لم يستجبوا لي فإلى قريش، فإن لم يستجبوا، لي فإلى بنى هاشم، فإن لم يستجبوا لي فإلي وحدي» على ما في الفتح الكبير: (٢/٢). وانظر: فيض القدير (٢٠٢/٣).

(١١) أخرج أحمد في المستند (٤/٦٥) ط. المعارف، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله **يَعْلَمُ** - : «أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلـي - ولا أقوله فخراً - : بعثت إلى كل أحمر وأسود، فليس من أحمر ولا أسود يدخل في أمتي إلا كان منهم، وجعلت لي الأرض مسجداً» (مكذا مختصرأ بدون ذكر باقي الخمس).

وأخرج أحمد في المسند (٤/٢٦١) : ط المعرف ، عن ابن عباس أيضاً ، بلفظ مطول كامل ، أن رسول الله - ﷺ قال : «أعطيت خمساً لم يعطهنني قبلي - ولا أقولهن فخراً - بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود ، ونصرت بالرعب مسيرة شهر ، وأحلت لي الغنائم ، ولم تحل لأحد قبلي ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وأعطيت الشفاعة : فآخرها لامي ، فهي لمن لا يشرك بالله شيئاً .

وهذا الحديث ورد في «مجمع الزوائد» للهيثمي (٨/٢٥٨) بالروايتين ، ونبيه لأحمد والبزار والطبراني . على ما بهما من المسند (ص ٦٥) .

وذكره ابن الأثير في النهاية (١/٢٥٧) ، بلفظ : «بعثت إلى الأحمر والأسود» ثم قال : «أي : العجم والعرب ، لأن الغالب على ألوان العجم الحمرة والبياض ، وإن الغالب على ألوان العرب الأدمة والسمرة . وقيل : أراد الجن والإنس . وقيل : أراد بالأحمر الأبيض مطلقاً ، فإن العرب تقول : امرأة حمراء «أي : بيضاء . وسئل ثعلب : لم خص الأحمر دون الأبيض ؟ فقال : لأن العرب لا تقول رجل أبيض ، من بياض اللون ، وإنما الأبيض عندهم : الظاهر النقي من العيوب ، فإذا أرادوا الأبيض من اللون قالوا : الأحمر . وفي هذا القول نظر : فإنهم قد استعملوا الأبيض في ألوان الناس وغيرهم » . ١ . هـ .

وقال في اللسان (٥/٢٨٦ - ٢٨٧) : والأحمر : الأبيض ، تطيراً بالأبرص . يقال : أنا في كل أسود منهم وأحمر ، ولا يقال أبيض - معناه : جميع الناس عربهم وعجمهم . يحكىها (يعني : شعر اللغوي) عن أبي عمرو بن العلاء . وفي الحديث «بعثت إلى الأحمر والأسود» . وفي حديث آخر عن أبي ذر : أنه سمع النبي - ﷺ - يقول : «أوتيت خمساً لم يزتهنني قبلي : أرسلت إلى الأحمر والأسود ، ونصرت بالرعب مسيرة شهر قال شعر : يعني العرب والعجم ، والغالب على ألوان العرب السمرة والأدمة ، وعلى ألوان العجم البياض والحمرة . وقيل : أراد الإنس والجن . وروى عن أبي سحنون (الأديب اللغوي) : أنه قاله في قوله : «بعثت إلى الأحمر والأسود» : يريد بالأسود الجن ، وبال أحمر الإنس ، سمي الإنس الأحمر : للدم الذي فيه . وقيل : أراد بالأحمر الأبيض مطلقاً ، والعرب تقول : امرأة حمراء ، أي : بيضاء . وسئل ثعلب . . . قال ابن الأثير : وفي هذا القول نظر . . . ١ . هـ . وهو توضيح لكلام صاحب النهاية ، ومفيد أن الحديث الذي معناه بعض حدث أبي ذر الذي ذكر بعضه ، وروى معناه . وقد ذكر الزبيدي في التاج (٣/١٥٤) الحديث : «بعثت إلى الأحمر والأسود» ، وكلام صاحب النهاية عليه باختصار .

وحدث أبي ذر المتقدم ، قد أخرجه معناه - من طريق جابر بن عبد الله - الشيشان والنسلاني ، على ما في الفتح الكبير : (١/١٩٩) .

وقوله - ﷺ - : « حَكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حَكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ »^(١).

الثاني: أَنَّه - ﷺ - مَنْ أَرَادَ التَّخْصِيصَ: بَيْنَ - كَمَا قَالَ لَأَبِيهِ بُرْدَةَ^(٢) بْنَ نِيَارَ: « يَجْزِيُّ عَنْكَ، وَلَا يَجْزِيُّ أَحَدًا بَعْدَكَ »^(٣)

(١) قال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ١٩٢ - ١٩٣): «ليس له أصل، كما قال العراقي في تحريرجه. وسئل عنه المزي والذهبي فأنكراه. وللتزمي والنسياني - من حديث أميمة ابنة رقيقة: ما قولي لامرأة واحدة إلا كقولي لمائة امرأة (هذا) لفظ النسياني. وقال الترمذى: إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة. وهو من الأحاديث التي ألزم الدارقطنی الشیخین باخراجها، لشوبتها على شرطهما». هـ. أي: فهو صحيح المعنى، ووارد بمعناه.

وقال العجلوني في كشف الخفا (١/٣٦٤).

وفي لفظ: حكمي على الجماعة. ليس له أصل بهذا اللفظ، كما قال العراقي في تحرير أحاديث البيضاوي. وقال في الدرر كالزرتشي: لا يعرف. وسئل عنه...، نعم: يشهد له ما رواه الترمذى والنسياني من حديث أميمة بنت رقيقة... على شرطهما... . وقال ابن قاسم العبادي في شرح الورقات الكبير: حكمي على الجماعة، لا يعرف له أصل بهذا اللفظ، كما صرحا به مع أنهم أولوه: بأنه محمول على أنه يعم بالقياس. وبمعنى عنه ما رواه ابن ماجه وابن حبان والتزمي - وقال: حسن صحيح - من قوله ﷺ في مبایعة النساء: إني لا أصافح النساء، وما قولي لامرأة واحدة إلا كقولي لمائة امرأة». هـ. وراجع: فيض القدير (٣/١٣).

وقال في التمييز ص(٦٨): «لا أصل له، كما قاله العراقي. وأنكره المزري والذهبى.

(٢) هو هاتىء، وقيل مالك، وقيل: الحارث بن نيار أو عمرو: أو هبيرة، صحابي بدري وهو خال البراء بن عازب أو عممه. راجع: الإصابة وبحاثتها الاستيعاب (٤/١٨) - (١٩). صحف اسم أبيه في ن إلى «نياد»، وفي ي إلى «بيان».

(٣) هو معنى جزء من حديث طربيل: فقد أخرج أحمد والبخاري ومسلم، عن البراء بن عازب - رضي الله عنه - أنه قال: «ضحي خال لي، يقال له: أبو بردة قبل الصلاة، فقال له رسول الله صلى الله عليه واله وسلم: شاتك شاة لحم. فقال: يا رسول الله، إن عندي داجنًا جذعه من المعز، قال: اذبحها، ولا تصلح لنميرك. ثم قال: من ذبح قبل الصلاة فإنما يذبح لنفسه، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب ستة المسلمين». كما في مستنق الأخبار (٢/٤٠١). وقد خرج أبو داود - على ما في التلخيص الحبير: (٢/٣٨٢) =

**وَخَصُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ (١) بْنُ عَوْفٍ «بِحَلٌّ لِبِسِ الْحَرِيرِ» (٢) - فَحَيْثُ لَا يَتَبَيَّنُ
الْتَّخْصِيصُ نَعْلَمُ (٣) الْعُمُومَ.**

= عن البراء بن عازب، أنه قال: «خطبنا رسول الله - ﷺ - يوم النحر، بعد الصلاة، فقال:
من صلى صلاتنا ونسك شكتنا، فقد أصاب السك. ومن سك قبل الصلاة فتلك شاة لحم
- عبارة شرح الراافي الكبير على الوجيز. وقد روى الحديث عن أبي داود: «فلا نسك
له» - فقام أبو بردة ابن نيار، خال البراء بن عازب، فقال: يا رسول الله لقد نسكت قبل أن
أخرج إلى الصلاة. فقال: تلك شاة لحم. قال: فإن عندي عناقًا جذعة هي خير من شاتي
لحم، فهل يجزئ عنني؟ قال: نعم، ولن يجزئ عن أحد بعدهك» وذكر الحافظ: أن
البخاري ومسلمًا قد أخرجاه، وصح بأن النقط المذكور لفظ أبي داود. فتكون رواية الشيفين
بلغ آخر في معناه كاللقط الذي تقدم ذكره عن المتنى.
وقد ورد الحديث مختصراً بلقط: «تجزئ عنك ولا تجزئ عن غيرك»، في شفاء
الغليل (ص ٦٤٥). وانظر هامشه.

(١) أبو محمد أحد العشرة الذين بشرهم رسول الله - ﷺ - بالجنة وأحد النساء الذين
جعل عمر - رضي الله عنه - الخلافة بعده - فيمن يختار منهم ولد بعد الفيل بعشرين سنة
وتوفي سنة (٣١) هـ أو (٣٢) هـ راجع: الإصابة (٤٠٨/٢) ويحاشيتها الاستيعاب
. (٢٨٥/٢).

(٢) قال المجد ابن تيمية في متنى الأخبار (١/٢٩١):
«عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير
(ابن العوام) في لبس الحرير، لحكمة كانت بهما. رواه الجماعة (أي: أحمد وأصحاب
الكتب الستة) إلا أن لفظ الترمذى - هو: أن عبد الرحمن بن عوف والزبير شكرى إلى النبي
- ﷺ - القمل - في غزوة لهم - فرخص لهم فى قمبص الحرير» قال (يعنى: أنس بن مالك،
زاوى الحديث): ورأيته عليهما». ١. هـ.

قال الشوكاني في نيل الأوطار (٢/٧٥): والحديث دل على جواز لبس الحرير لعدم
الحكمة والقمل عند الجمهور، وقد خالف في ذلك مالك والحديث حجة عليه. وبقياس
غيرهما من الحاجات عليهما. وإذا ثبت الجواز في حق هذين الصحافيين ثبت في حق
غيرهما ما لم يقم دليلاً على اختصاصهما بذلك. وهو مبني على الخلاف المشهور في
الأصول: فمن قال حكمي على الواحد حكم على الجماعة، كان الترخيص لهما ترخيصاً
لغيرهما: إذا حصل له عذر مثل عذرهما. ومن منع ذلك الحق غيرهما بالقياس بعدم الفارق.

(٣) في ح: «يعلم»، وفي ن، ل، آ، ي: «علم».

وللسائل أن يعترض على الأول : بأن لفظ «الناس» و«الجماعة» و«الأسود» و«الأحمر» لا يتناول إلا الموجودين : فيختص^(١) بالحاضرين .

وعلى الثاني : بأن ذكر التخصيص إنما يحتاج إليه لو جر لفظ يوهم العوم^(٢) ، [لكننا]^(٣) قلنا : [إن] الخطاب - مشافهة - لا يحتمل أن يدخل فيه الذين سيوجدون - بعد ذلك - فلا حاجة فيه إلى بيان التخصيص .

المسألة الثانية عشرة^(٤) :-

قول الصحافي : «نهى رسول الله - ﷺ - عن بيع الغرر^(٥)» لا يبعد العموم ،

(١) لفظ ن ، ل : «في شخص» وفي آ : «ف الشخص». ولفظ ي : «شخص».

(٢) ما بين المعقوتين ساقط من ي ، قوله : «بأن» في ن ، ل ، ي ، ص : «أن» .

(٣) سقطت الزيادة من ن ، ي ، ل :

(٤) لفظ ن ، ي ، ل ، آ : «عشر» .

(٥) أخرج أحمد ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه والنسائى ، عن أبي هريرة : «أن النبي - ﷺ - نهى عن بيع الحصاة ، وعن بيع الغرر». كما في المتنى : (٣١٧/٢). وأخرجه مسلم والأربعة عنه ، على ما في الفتح الكبير : (٢٧٧/٣). وورد في تيسير الأصول (١٦٦) عن الخمسة ، من طريق أبي هريرة ، بلفظ : «نهى رسول الله - ﷺ - عن بيع الغرر ، وعن بيع الحصاة» .

وأخرج أحمد وأبو داود ، عن علي - كرم الله وجهه - : «أن رسول الله - ﷺ - نهى عن بيع المضطر ، وبيع الغرر ، وبيع الشرة قبل أن تدرك» كما في الفتح الكبير : (٢٧٨/٣) وورد في تيسير الوصول (٦٦/١) من حديث أبي داود فقط ، عن علي ، قال : «يأتي على الناس زمان عصوض : بعض المورس فيه على ما في يده ، وبایع المضطرون ولم يتوروا بذلك . قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَنْسَا الْفَضْلَ بِيَنْكُم﴾ الآية (٢٣٧) من سورة البقرة . وقد نهى رسول الله - ﷺ - عن بيع المضطر ، وعن بيع الغرر ، وعن بيع الشرة قبل أن تدرك» . كما ورد في آداب الشافعى (٨٨) وانظر ما قاله شيخنا عبد الغنى فى هامشها . وقد ورد في الشرح الكبير للرافعى حديث : «نهى عن بيع الغرر» .

قال الحافظ في التلخيص (٢/٤٢) : «(آخرجه) مسلم وأحمد وابن حبان من حديث أبي هريرة ، (آخرجه) ابن ماجه وأحمد من حديث ابن عباس» . ثم قال : «وفي الباب عن =

لأنَّ الحجَّةَ في المحكَيِّ لا في الحكَايَةِ^(١) والذِّي رأَاهُ الصَّحَابِيُّ - حتَّى روَى
النَّهَيَّ [عَنْهُ]^(٢) يُحتملُ أَنْ يَكُونَ خاصًّا - بِصُورَةٍ وَاحِدَةٍ - وَأَنْ يَكُونَ عَامًّا: وَمَعَ
الاحتمالِ لَا يَجُوزُ القَطْعُ بِالْعُمُومِ .

وَأَيْضًا: قولُ الصَّحَابِيِّ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ»^(٣) - لَا

= سهل بن سعد: عند الدارقطني والطبراني، و(عن) أنس: عند أبي يعلى، و(عن) علي: عند أحمد وأبي داود، و(عن) عمران بن حصين: عند ابن أبي عاصم. وفيه عن ابن عمر: أخرجه البهقي وأiben حيان من طريق معمراً عن أبيه عن نافع عن ابن عمر، وإسناده حسن (وفي تسلية: صحيح). ورواه مالك والشافعي عنه، من حديث ابن المسيب مرسلًا. ثم قال: «قيل: الضراد بالغرر: الخطر، وقيل: التردد بين جانبي، الأغلب منهما أخوههما، وتيل: الذي ينطوي عن الشخص عاقبته». [١٢٩]

(١) آخر الورقة (١٢٩) من ح.

(٢) انفرد بهذه الزيادة ح.

(٣) قد أخرج قضاء رسول الله - ﷺ - باليمين والشاهد، أحمد ومسلم وأبي داود وأiben ماجه، عن ابن عباس.

وأخرجه أحمد والترمذى وأiben ماجه، عن جابر بن عبد الله.

وأخرجه أحمد عن عمارة بن حزم، وسعد بن عبادة.

وأخرجه أحمد والدارقطني، عن علي. وأخرجا: أنَّ عَلِيًّا نَفَسَهُ قَضَى بِهِ وَذَكَرَهُ التَّرمذِيُّ .

وأخرجه أبو داود والترمذى وأiben ماجه، عن أبي هريرة.

وأخرجه ابن ماجه، عن «سرف» (مشدد الراء، أو بوزن عمر).

ولأحمد في رواية عن ابن عباس: إنما كان ذلك في الأموال.

راجع في ذلك كله: متنقى الأخبار (٩٤٠/٢). وانتظر تلخيص العبير (٤٠٥/٢).

وقد أخرجه الشافعى من طرق عدة، بل جمع سائر طرقه. وانتصر لإثبات هذه المسألة، وألف فيها كتاباً لا نظير له ولم يسبق إليه، قد حفظ لنا الزمن قسمًا كبيراً ومتفقات منه، نشر في الأم وغيرها.

وله مناظرة مع محمد بن الحسن، ذكرت في أدب الشافعى لابن أبي حاتم الرازى ص (١٦٦). قد تعرض فيها لإثبات ذلك والرد على المخالف. فراجعه وانتظر ما قاله شيخنا عبد الغنى في هامشها: من أن الأخذ بالشاهد واليمين مذهب الجمهور وأحمد: خلافاً لأبي

يفيد العموم، وكذا^(١) [القول^(٢)] فيما إذا قال الصحافي: «سمعت النبي - ﷺ - يقول: «قضيت بالشفعية [للجار^(٣)]»؛ لاحتمال كونه حكاية عن قضاء لجار

= حنفية والثوري والأوزاعي. وراجع: تفاصيل المسألة وأدلتها في الأم (٦/٢٧٣-٢٧٩)، (٧/٢٣-٢٧٩)، واختلاف الحديث (٣٥٢)، ومختصر المزني (٤/٢٥٠-٢٥٤)، وشرح الموطأ (٣٨٩)، والسنن الكبرى (١٦٧/١٠)، ومعالم السنن (٤/١٧٤)، وشرح مسلم (١٢/٤)، والفتح (٥/١٧٨)، وصحة مذهب أهل المدينة (١١٤-١١٧) والطرق الحكيمية (٦٧-٧٢ و١٢١ و١٢٣). على ما ذكره شيخنا عبد الغني.

(١) آخر الورقة (٨٥) من ي.

(٢) هذه الزيادة من ص، ح.

(٣) ذكر ابن فرج الفرطبي في كتابه «أقضية رسول الله ﷺ» ص(٨٨). «أنه ورد في كتاب أبي عبيد: أن النبي ﷺ قضى بالشفعية للجار. وتكرر الحديث عن النبي - ﷺ -: «الجار أحق بصفبه» وفي كتاب النسائي: أن رجلاً قال: يا رسول الله: أرضي ليس فيها شريك، ولا قسم إلا الجوار فقال: «الجار أحق بصفبه». ا.هـ. وقد وردت فيه بلفظ: «يعقه في المرضعين وهو مصحف عن بصفبه» (الصفب: القرب والجوار، كما في تيسير الرضول: ١/٧٦).

وحدث النسائي «الجار أحق بصفبه» أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي رافع (وورد حديث أبي رافع هذا في التيسير (١/٧٦) من رواية البخاري وأبي داود والنسائي فقط).

وآخرجه أبو يوسف أيضاً في الآثار: (ص ١٦٧) وورد أيضاً في المتنقى (٢/٤١٧-٤١٨) من رواية البخاري مطولاً.

وآخرجه النسائي وابن ماجه - أيضاً - عن الشريك بن سعيد (ورد حديث الشريك بن سعيد هذا، من رواية أحمد والنمساني وابن ماجه عنه - في المتنقى (٤١٧/٢) بلفظ: «قلت: يا رسول الله، أرضي ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار؟ فقال: الجار أحق بصفبه ما كان». وورد مختصراً في رواية لابن ماجه، مذكورة في المتنقى أيضاً، ولفظها: «الشريك لا: الجار أحق بصفبه ما كان». (والصفب والصفب واحد). كما في الفتح الكبير: (٦٤/٢).

وأخرج أحمد وأصحاب الكتب الأربع، عن جابر بن عبد الله، حديث «الجار أحق بشفعته جاره: يتظر بها وإن كان غائباً: إذا كان طريقهما واحداً» كما في الفتح الكبير =

معروفي، وتكون الألفُ واللامُ للتعريفِ، وقولهُ: «قضيتُ» حكايةٌ عن فعلٍ معينٍ ماضٍ.

فأمّا^(١) قولهُ - عليه السلام -: «قضيتُ بالشفعةِ للجارِ» وقولُ الراوي: «إنه ~~بستان~~ قضى

= (٢/٦٤). وورد في تيسير الوصول (١/٧٦) هذا الحديث من رواية أبي داود والترمذني فقط عنه. وورد فيه أيضاً: أنه ورد في رواية أخرى للترمذني عنه بلفظ: «جار الدار أحق بالدار»، وفي رواية أخرى له ولابي داود عن سمرة بلفظ: «جار الدار أحق بدار الجار والأرض»، (ورد حديث سمرة هذا، في متنى الأخبار (٤١٧/٢)، من رواية أحمد وأبي داود والترمذني، بلفظ: «جار الدار أحق بالدار من غيره». وذكر المجد: أن الترمذني صححة). وورد في المحرر لابن عبد الهادي المقدس (ص ١٥٩: ط مصطفى محمد) عن أنس: أن رسول الله - عليه السلام - قال: «جار الدار أحق بالدار» رواه النسائي والطحاوي وابن حبان، وقد أعمل. أ. هـ.

وقد ورد في جامع مسانيد الإمام الأعظم أبي حنيفة لأبي المؤيد الخوارزمي (٢/٥١-٥٦)، حديث: «الجار أحق بشفعته» أو «الجار أحق بسبقه» من طرق عدّة، مطولاً ومختصرًا. فراجعه كما ورد أيضاً: في كتاب «الدرية في تخريج أحاديث الهدایة» (مختصر نصب الراية) للحافظ ابن حجر (٢/٢٠٣-٢٠٤).

وقد ناصر السيد مرتضى الزبيدي، في بيان الخبر الدال على شفاعة الجوار، وأن الجار المعنى به في الحديث هو: جار الدار لا الشريك، وذلك في كتابه «عقود الجواهر المسنفة»، في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة (٢/٦٦-٧١).

وذكر (ص ٧٠): أن ابن أبي شيبة في كتاب أفضية النبي - عليه السلام - من مصنفه - أخرج عن علي وعبد الله بن مسعود، قالا: «قضى رسول الله - عليه السلام - بالشفعة بالجوار». وذكر أيضاً (ص ٧٠): أن ابن جرير الطبرى أخرج في كتاب «التهذيب» عن عبادة بن الصامت: «أن النبي - عليه السلام - قضى: أن الجار أحق بصدق جاره» وذكر أيضاً (ص ٧٠): أن الطحاوى وابن عبد البر، أخرجوا عن أبي يكربن حفص: «أن عمر كتب إلى شريح أن يقضى للجار الملازق، فكان يقضى بهما».

(١) فيما عدا آآ، ح: «واما».

[بالشفعية^(١) للجاري فالاحتمال^(٢) فيهما^(٣) قائم، ولكن جانب العموم أرجح^(٤).]

المسألة الثالثة عشرة^(٥):

قول الراوي: «كان رسول الله - ﷺ : يجمع بين الصلاتين في السفر»^(٦):-

(١) لفظ ح: «بأن الشفعة»، وسقطت من آ.

(٢) في ي: «والاحتمال»، وفي ص: «فإن الاحتمال».

(٣) لفظ ن، ل، ص، ي: «فيها».

(٤) كذا في ح، ولفظ غيرها: «راجع».

(٥) في ن، آ، ل: «عشر».

(٦) أخرج أحمد في المسند، والبخاري في الصحيح، عن أنس: «أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء - في السفر». كما في الفتح الكبير: (٣٧٧/٢).

قال المناوي في فيض القدير (٢٠٦/٥): «كان يجمع تقدیماً وتأخیراً... ولا يجمع الصبح مع غيرها ولا العصر مع المغرب».

وحدث أنس هذا، قد ورد في المتنقى (٢/٢) من حديث أحمد والبخاري ومسلم، بلفظ: «كان رسول الله - صلى الله عليه وأله وسلم - إذا ارتحل قبل أن تزيع الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل فجمع بينهما. فإن زاغت قبل أن يرتحل: صلى الظهر ثم ركب». وفي رواية لمسلم - كما في المتنقى أيضاً: «كان إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر يؤخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر، ثم يجمع بينهما». وقد ورد حديث أنس هذا عن الشيوخين: في التلخيص (١٣٠/١).

وأخرج أحمد في المسند (٣/٢٦٥-٢٦٦ ط المعرف) عن ابن عباس، قال: «كان رسول الله ﷺ يجمع بين الصلاتين في السفر: المغرب والعشاء، والظهر والعصر».

وأخرجه في المسند أيضاً (٥/١١٣) عن ابن عباس بلفظ: «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء - في المدينة، من غير خوف ولا مطر».

وأخرجه عنه أيضاً (٥/٩٢) مختصاراً، بلفظ: «صليت مع النبي ﷺ ثمانية جميراً، وبسبعيناً جميماً». وأخرجه أيضاً البخاري ومسلم كما في المتنقى (٢/٤).

= وأخرجه عنه (٨١/٥) بلفظ: «جمع رسول الله - ﷺ - بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء - في غير مطر ولا سفر» (قالوا: يا أبا عباس ما أراد بذلك؟ قال: التوسيع على أمته). وبلفظ مقارب أخرجه عنه (٥٩٢/٣) كما أخرجه أيضاً أبو داود والترمذى والنسائى كما في المتنى (٤/٢).

وأخرج أحمد وأبو داود والترمذى عن معاذ: «أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيف الشمس: أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر، يصليمها جميعاً، وكان إذا ارتحل بعد زيف الشمس: صلى الظهر والعصر جميعاً، ثم سار. وكان إذا ارتحل قبل المغرب: أخر المغرب، حتى يصلبها مع العشاء. وإذا ارتحل بعد المغرب: عجل العشاء فصلاتها مع المغرب». كما في المتنى: (٢/٢).

وأخرج أحمدى المسند، عن ابن عباس: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في السفر إذا زارت الشمس في متزل: جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب، فإن لم تزع له في متزله سار، حتى إذا حانت العصر، نزل فجمع بين الظهر والعصر. وإذا حانت له المغرب في متزله: جمع بينها وبين العشاء، وإذا لم تحن له في متزله: ركب، حتى إذا كانت العشاء: نزل، فجمع بينهما» كما في المتنى (٢/٣) (وهو في مسنـد أـحمد: ١٦١/٥ طـ المعـارـفـ).

ورواه الشافعى فى مسنـد بنـحوـهـ، وـقـالـ فـيهـ: «إـذـاـ سـارـ قـبـلـ أـنـ تـزـولـ الشـمـسـ أـخـرـ الـظـهـرـ، حـتـىـ يـجـمـعـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ الـعـصـرـ فـيـ وـقـتـ الـعـصـرـ كـمـاـ فـيـ المـتـنـىـ (٢/٢ـ).ـ وـرـوـىـ التـرـمـذـىـ عـنـ أـبـىـ عـمـرـ:ـ (ـأـنـهـ اـسـتـغـيـثـ عـلـىـ بـعـضـ أـهـلـهـ،ـ فـجـدـ بـهـ السـيـرـ،ـ فـأـخـرـ الـمـغـرـبـ حـتـىـ غـابـ الشـفـقـ،ـ ثـمـ نـزـلـ فـجـمـعـ بـيـنـهـمـاـ.ـ ثـمـ أـخـبـرـهـمـ:ـ أـنـ رـسـوـلـ اللهـ -ـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآـلـهـ وـسـلـمـ -ـ كـانـ يـفـعـلـ ذـلـكـ إـذـاـ جـدـ بـهـ السـيـرـ،ـ وـقـالـ:ـ إـنـهـ صـحـيـحـ.ـ وـرـوـاهـ بـمـعـنـاهـ أـحـمـدـ وـالـشـيـخـانـ وـأـبـرـ دـاـوـدـ وـالـنـسـائـىـ.ـ كـمـاـ فـيـ المـتـنـىـ:ـ (ـ٢/٣ـ)ـ وـوـرـدـ مـنـ حـدـيـثـ الشـيـخـينـ -ـ فـيـ التـلـخـيـصـ (ـ١ـ)ـ -ـ بـلـفـظـ:ـ (ـكـانـ رـسـوـلـ اللهـ ﷺـ إـذـاـ جـدـ بـهـ السـيـرـ:ـ جـمـعـ بـيـنـ الـمـغـرـبـ وـالـعـشـاءـ).ـ وـأـخـرـ أـحـمـدـ فـيـ الـمـسـنـدـ (ـ١٣٤/٥ـ)ـ عـنـ أـبـىـ عـبـاسـ:ـ (ـأـنـ رـسـوـلـ اللهـ ﷺـ جـمـعـ بـيـنـ الـظـهـرـ وـالـعـصـرـ،ـ وـالـمـغـرـبـ وـالـعـشـاءـ).ـ فـيـ السـفـرـ وـالـحـضـرـ.ـ هـذـاـ.ـ وـقـدـ أـفـاضـ الـجـاـفـظـ فـيـ التـلـخـيـصـ (ـ١ـ)ـ فـيـ تـخـرـيـجـ حـدـيـثـ كـلـ مـنـ أـبـىـ عـبـاسـ،ـ وـمـعـاذـ،ـ وـعـلـىـ،ـ وـأـنـسـ -ـ فـيـ الـجـمـعـ بـيـنـ الـصـلـاتـيـنـ فـيـ السـفـرـ.ـ فـلـيـرـاجـعـ.ـ وـانـظـرـ:ـ تـبـيـرـ الـوـصـولـ (ـ٢ـ)ـ،ـ ٢ـ٨ـ٦ـ،ـ ٢ـ٨ـ٧ـ،ـ وـالـذـرـاـيـةـ فـيـ تـخـرـيـجـ أـحـادـيـثـ الـهـدـاـيـةـ (ـ٢١ـ٤ـ)ـ،ـ طـ الـقـاـفـهـ سـنـةـ ١٩٩٤ـ مـ ١٣٨٤ـ هـ).

لا يقتضي العموم؛ لأن لفظ [كان^(١)] لا يُفيد إلا تقدّم الفعل، فاما التكرار -
فلا .

ومنهم من قال: إنه يفيد التكرار - في العرف؛ لأنَّه لا يُقال: «كان^(٢) فلان
يتهجد بالليل»، إذا تهجد مرتَّة واحدة في عمره.

المسألة الرابعة عشرة^(٣):

إذا قالَ الراوِي: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ - ~~بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ~~ - بَعْدَ الشَّفَقِ»^(٤)

(١) سقطت الزيادة من نـ.

(٢) عبارة نـ، يـ، لـ، آـ، صـ: «فلان كان».

(٣) لفظ نـ، آـ، لـ: «عشر».

(٤) قد مر في حديث ابن عمر السابق - في الجمع بين الصالحين -: أن رسول الله ~~بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ~~، أخْرَى المغرب حتى غاب الشفق، ثم جمع بيها وبين العشاء.
وقد ورد أن رسول الله ~~بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ~~ - صلَّى العشاء حين غاب الشفق، في حديث إمامه جبريل
إيَّاه في الصلوات الخمس، الذي احتاج به الكثيرون من الفقهاء والأصوليين على إثبات
الواجب الموسوع.

وقد أخرجه أحمد في المستند (٣٤-٣٥) عن ابن عباس، قال:

«قال رسول الله ~~بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ~~: أُمِّي جبريل عند البيت، فصلَّى بي الظهر حين زالت الشمس
فكانت بقدر الشراك، ثم صلَّى بي العصر حين كان ظل كل شيء مثليه، ثم صلَّى بي
المغرب حين أفتر الصائم، ثم صلَّى بي العشاء حين غاب الشفق، ثم صلَّى بي الفجر
حين حرم الطعام والشراب على الصائم. ثم صلَّى الغد الظهر حين كان ظل كل شيء
مثليه، ثم صلَّى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثليه، ثم صلَّى بي المغرب حين أفتر
الصائم، ثم صلَّى بي العشاء إلى ثلث الليل الأولى، ثم صلَّى بي الفجر فأسفل. ثم التفت
إلي فقال: يا محمد، هذا وقت الأنبياء من قبلك، الوقت فيما بين هذين».

وقد رواه أيضًا: أبو داود في السنن (١٥٠-١٥١)، والترمذى (١٤١-١٤٠)، وبهامش تحفة الأحوذى - (وقال المباركفوري - في تحفة الأحوذى «والحديث أخرجه أيضًا
أحمد وأبو داود وأبن خزيمة والدارقطنى والحاكم» وذكر صاحب المتنى (٢٠٢/٢) أدلة
من حديث الترمذى عن ابن عباس. وقد ورد هذا الحديث في الجامع الصغير، عن ابن =

فقال قائل: (١) الشفق شفقان: (٢) الحمرة والبياض؛ وأنا أحمله على وقوعه - بعدهما جميماً - فهذا (٣) خطأ؛ لأنَّ اللفظ المشترك لا يمكن حمله على مفهوميه (٤) - معاً - كما تقدم (٥).

أم المتساوياً - فمثاله قول الراوي: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فِي الْكَعْبَةِ (٦)، فَلَا (٧) يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ أَدَاءِ الْفَرْضِ فِي الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ

= عباس، بلفظ: «أَنْتَيْ جَبَرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرْتَبَيْنِ... وَالْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ». وقال السيوطي: أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى والحاكم في المستدرك. على ما في الفتح الكبير (٢٦٤/١).

وروى حديث جبريل في الإمامة أحمد والنسائي والترمذى، عن جابر بن عبد الله بمعناه، كما في المتنى (٢٠١/٢).

وراجع التلخيص (٦٤/١)، وتبصير الوصول (٢/١٩٥-١٩١)، والمتنى (٢٢٣-١٢٢/٢).

(١) في آ، ي، ص زِيادة: «أن».

(٢) في آزِيادة: «شفق».

(٣) لفظح: «وهذا».

(٤) في ن، ي، ل: «مفهومه»، وهو تصحيف.

(٥) آخر الورقة (١٢٧) من آ.

(٦) انظر ص (٢٦٨) من القسم الأول، من هذا الكتاب.

(٧) أخرج البخاري ومسلم: «عَنْ أَبْنَى عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - الْبَيْتَ هُوَ وَأَسَاطِينَ بْنَ زِيدَ وَبَلَالَ وَعُشَّانَ بْنَ طَلْحَةَ، فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَلَجَ فَلَقِيتُ بِلَالاً فَسَأَلَهُ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -؟ قَالَ: نَعَمْ، بَنِي الْمَعْوَدِينَ الْيَمَانِيِّينَ». وروى أحمد والبخاري عن ابن عمر أيضاً أنه قال لبلال: «هل صَلَّى النَّبِيُّ - ﷺ - فِي الْكَعْبَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ - رَكَعَتِينَ بَيْنَ السَّارِيَتِينَ عَنْ يَسَارِكَ إِذَا دَخَلْتَ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ رَكْعَتِينَ».

وأخرجه أحمد في رواية أخرى من طريق ابن عباس رضي الله عنهما.

راجعاً: المتنى، وشرحه - نيل الأوطار (٢/١١٧-١١٩). ط مصطفى الحلبي.

(٨) لفظ ص: «ولا».

إنما يعم لفظ الصلاة لا فعلها، فذاك الواقع [إن^(١)] كان فرضاً: لم يكن نفلاً، وبالعكس. فلا يدل على العموم^(٢).

المسألة الخامسة عشرة^(٣):

قال الغزالى - رحمة الله - : «المفهوم لا عموم له؛ لأن العموم لفظ تتشابه^(٤) دلالة بالإضافة إلى مسمياته، ودلالة المفهوم ليست لفظية -؛ فلا يكون لها عموم»^(٥).

والجواب: إن كنت [لا^(٦)] تسميه عموماً، لأنك لا تطلق لفظ العام إلا على الألفاظ - فالتراء لفظي .

وإن كنت تعنى^(٧): أنه لا يعرف منه انتفاء الحكم عن^(٨) جميع ما عداه -؛ فباطل^(٩)؛ لأن البحث عن [أن^(١٠)] المفهوم هل له عموم، أم لا؟ فرع على أن المفهوم حجة، ومتن^(١١) ثبت^(١٢) كونه حجة: لزم^(١٣) القطع بانتفاء الحكم عمما عداه؛ لأنّه لو ثبت الحكم في غير المذكور -، لم يكن لخاصيّته بالذكر فائدة^(١٤) والله أعلم.

(١) لفظ ح: «لو» وسقطت من ن، ل.

(٢) آخر الورقة (١٩٠) من ن.

(٣) لفظ ما عدا ح: «عشر».

(٤) كذا في ح، وهو الصواب وفي سائر النسخ: «متشابه».

(٥) راجع: المستصفى (٢ / ٧٠).

(٦) سقطت الزيادة من آ.

(٧) في ن، آ، ل، صن، ح زيادة (به).

(٨) لفظ ي: «من».

(٩) في ح: « فهو باطل». (١٠) سقطت الزيادة من آ.

(١١) لفظ ل، ن: «ومن»، وهو تصحيف. (١٢) في ل: «يثبت».

(١٤) في ل، ن: «لزم».

(١٣) آخر الورقة (١٣٩) من ل.



فهرس إجمالي

الكلام في الأوامر والنواهي ٣٠٦-٧	وفيه مقدمة وثلاثة أقسام
المقدمة وفيها مسائل ٣٦-٧	
المسألة الأولى : فيما يكون فيه لفظ «الأمر حقيقة» ١٥-٩	
المسألة الثانية : في حد الأمر ١٨-١٦	
المسألة الثالثة وفروعها : في ماهية الطلب ٣٦-١٨	
القسم الأول : في المباحث اللغوية ١٥٥-٣٧	وفيه اثنتا عشرة مسألة
المسألة الأولى : في أن صيغة «افعل» مستعملة في خمسة عشر وجهاً ٤٤-٣٩	
المسألة الثانية : في أقوال العلماء فيما تستعمل فيه صيغة «افعل» على سبيل الحقيقة ٩٦-٤٤	
المسألة الثالثة : في الأمر الوارد عقب الحظر والاستذان ٩٨-٩٦	
المسألة الرابعة : في الأمر المطلق هل يفيد التكرار ١٠٧-٩٨	
المسألة الخامسة : في الأمر المتعلق بشرط أو صفة هل يقتضي التكرار إذا تكرر أم لا؟ ١١٣-١٠٧	
المسألة السادسة : في أن مطلق الأمر لا يفيد الغور ١٢١-١١٣	
المسألة السابعة : في أن الأمر المتعلق أو الخبر المتعلق على شيء بكلمة «إن» عدم عند عدم ذلك الشيء ١٢٨-١٢٢	
المسألة الثامنة : في الأمر المقيد بعد ١٣٤-١٢٩	
المسألة التاسعة : في الأمر المقيد بالاسم ١٣٦-١٣٤	

المسألة العاشرة: في الأمر المقيد بالصفة وفيها فرعان:	١٤٩-١٣٦
الفرع الأول: في أن التخصيص بالصفة لا يدل على نفي الحكم عما عداه الفرع الثاني: في أن تعليق الحكم على صفة في جنس يقتضي نفيه عما عداه المسألة الحادية عشرة: في أن الأمر هل يدخل تحت الأمر؟ المسألة الثانية عشرة: في الأمر الوارد عقب الأمر القسم الثاني: في المسائل المعنوية وفيه أنظار النظر الأول: في أقسام الوجوب المسألة الأولى: في الواجب المخير المسألة الثانية: في الواجب الموسع المسألة الثالثة: في الواجب على سبيل الكفاية النظر الثاني: في أحكام الوجوب المسألة الأولى: في مقدمة الواجب و فيها فروع الفرع الأول: في أقسام ما لا يتم الواجب إلا به الفرع الثاني: فيما إذا اختلطت منكوبة بأجنبية الفرع الثالث: في الواجب الذي لا يقدر بقدر معين المسألة الثانية: الأمر بالشيء نهي عن ضده المسألة الثالثة: ليس من شرط الواجب تحقق العقاب على الترك المسألة الرابعة: إذا نسخ الوجوب بقي الجواز المسألة الخامسة: فيه أن ما يجوز تركه لا يكون فعله واجبًا ٢٠٩-٢٠٧ ٢٠٣-٢٠١ ١٩٦-١٩٥ ١٩٤-١٩٢ ١٨٤-١٧٣ ١٧٢-١٥٩ ١٨٨-١٥٩ ٢٧٧-١٥٧ ١٥٥-١٥٠ ١٥٠-١٤٩ ١٤٧-١٤٦ الفرع الأول: في أن التخصيص بالصفة لا يدل على نفي الحكم عما عداه الفرع الثاني: في أن تعليق الحكم على صفة في جنس يقتضي نفيه عما عداه المسألة العاشرة: في أن الأمر المقيد بالصفة و فيها فرعان:	١٤٩-١٣٦

فروع ٢١٤-٢٠٩	
الفرع الأول: هل المندوب مأمور به؟ ٢١٠-٢٠٩	
الفرع الثاني: هل يصير المندوب واجباً بعد الشروع فيه؟ ٢١١-٢١٠	
الفرع الثالث: هل المباح من التكليف؟ ٢١٢-٢١٢	
الفرع الرابع: هل المباح حسن؟ ٢١٣-٢١٢	
الفرع الخامس: هل المباح من الشرع؟ ٢١٤-٢١٣	
النظر الثالث: في المأمور به وفيه مسائل ٢٥٤-٢١٥	
المسألة الأولى: في تكليف ما لا يطاق ٢٣٦-٢١٥	
المسألة الثانية: في تكليف الكفار بالفروع ٢٤٦-٢٣٧	
المسألة الثالثة: في الإجزاء ٢٤٩-٢٤٦	
المسألة الرابعة: في القضاء ٢٥٢-٢٤٩	
المسألة الخامسة: في الأمر بالأمر بالشيء ٢٥٣	
المسألة السادسة: في الأمر بالماهية ٢٥٤	
 النظر الرابع: في المأمور وفيه مسائل ٢٧٧-٢٥٥	
المسألة الأولى: في تكليف المعدوم ٢٥٩-٢٥٥	
المسألة الثانية: في تكليف الغافل ٢٦٦-٢٦٠	
المسألة الثالثة: في أن المأمور يجب أن يقصد إيقاع المأمور به ٢٦٦	
المسألة الرابعة: في تكليف المكره ٢٧٠-٢٦٧	
المسألة الخامسة: في أن التكليف يتوجه إلى المأمور حال المباشرة بالفعل ٢٧٤-٢٧١	
المسألة السادسة: في المأمور به إذا كان مشروطاً بشرط ٢٧٧-٢٧٥	
القسم الثالث: في <u>(نواهي)</u> وفيه مسائل ٣٠٦-٢٧٩	
المسألة الأولى: ظاهر النهي التحرير ٢٨١-٢٨١	
المسألة الثانية: النهي يفيد التكرار ٢٨٥-٢٨١	

المسألة الثالثة: هل يجوز ورود الأمر والنهي على شيء واحد - معاً ٢٨٥-٢٩١
المسألة الرابعة: هل يفيد النهي الفساد؟ ٢٩١-٢٩٩
المسألة الخامسة: هل يدل النهي على صحة المنهي عنه؟ ٣٠٠-٣٠٤
المسألة السادسة: في المطلوب بالنهي عندنا وعند المعتبرة ٣٠٤-٣٠٤
المسألة السابعة: في النهي عن أشياء متعددة ٣٠٤-٣٠٦
ك الكلام في العلوم والخصوص ٣٠٧-٤٠٢
وهو مرتب على أقسام ٤٠٢-٤٠٢
القسم الأول: في العلوم ٣٠٧-٣٦٣
وهو مرتب على شطرين ٣٦٣-٣٦٣
الشطر الأول: في الفاظ العلوم وفيه مسائل ٣٦٣-٣٦٥
المسألة الأولى: في العام ٣٦٥-٣٦٦
المسألة الثانية: في وسائل إفاده العام ٣٦٦-٣٦٧
المسألة الثالثة: في الفرق بين المطلق والعام ٣٦٧-٣٦٩
المسألة الرابعة: اختلاف العلماء في بعض الفاظ العلوم وهي في خمسة فصول ٣٦٩-٣٥٦
الفصل الأول: في «من، وما، وأين، ومتى» ٣٥٦-٣٥٧
في الاستفهام ٣٥٧-٣٢٤
الفصل الثاني: في «من، وما» في المجازاة ٣٢٤-٣٢٥
الفصل الثالث: في صيغتي «الكل والجميع» ٣٢٥-٣٤١
الفصل الرابع: في النكرة في سياق النفي ٣٤١-٣٤٤
الفصل الخامس: في شبه منكري العلوم ٣٤٤-٣٥٦
المسألة الخامسة: في الجمع المعرف بلام الجنس ٣٥٦-٣٦٢

المسألة السادسة: في الجمع المضاد ٣٦٢-٣٦٣	٣٦٢-٣٦٣
المسألة السابعة: في أمر جمع بصيغة الجمع ٣٦٣	٣٦٣
الشطر الثاني: فيما ألحق بالعموم وليس منه ٤٠٢-٣٦٥	٤٠٢-٣٦٥
المسألة الأولى: في الواحد المعرف بلام الجنس ٣٦٧-٣٧٠	٣٦٧-٣٧٠
المسألة الثانية: في الجمع المنكَر ٣٧٠-٣٧٥	٣٧٠-٣٧٥
المسألة الثالثة: الجمع المنكَر يحمل على أقل الجمع ٣٧٥-٣٧٧	٣٧٥-٣٧٧
المسألة الرابعة: في قوله تعالى: ﴿لَا يُسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ ٣٧٧-٣٧٨	٣٧٧-٣٧٨
المسألة الخامسة: في قول الله - تعالى - ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ ونحوه ٣٧٩-٣٨٠	٣٧٩-٣٨٠
المسألة السادسة: في اللفظ الذي يتناول المذكر والمؤنث ٣٨٠-٣٨٢	٣٨٠-٣٨٢
المسألة السابعة: «المقتضي لا عموم له» ٣٨٢-٣٨٣	٣٨٢-٣٨٣
المسألة الثامنة: في نحو قوله: «والله لا أكل» ٣٨٣-٣٨٦	٣٨٣-٣٨٦
المسألة التاسعة: في قول الشافعي: «ترك الاستفصال.. الخ» ٣٨٦-٣٨٨	٣٨٦-٣٨٦
المسألة العاشرة: في العطف على العام ٣٨٨	٣٨٨
المسألة الحادية عشرة: في المخاطبين في نحو ﴿يَا أَيُّهَا الذين آمَنُوا﴾ و﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ ٣٨٨-٣٩٧	٣٨٨-٣٩٧
المسألة الثانية عشرة: في نحو قول الصحابي «نهى رسول الله - ﷺ - عن بيع الغرر» ٣٩٣-٣٩٧	٣٩٣-٣٩٧
المسألة الثالثة عشرة: في نحو قول الراوي: «كان رسول الله - ﷺ - يجمع بين الصالاتين في السفر» ٣٩٧-٣٩٩	٣٩٧-٣٩٩
المسألة الرابعة عشرة: في نحو قول الراوي «صلى رسول الله - ﷺ - بعد الشفق» ٤٠١-٣٩٩	٤٠١-٣٩٩

٤٠١	المسألة الخامسة عشرة: «المفهوم لا عموم له»
٤٠٣-٤٠٧	الفهرس

تم بحمد الله - الجزء الثاني من كتاب «المحسوب في علم أصول الفقه» ويليه
الجزء الثالث من أوله «القسم الثاني في الخصوص» والحمد لله الذي بنعمته تم
الصالحات.